شيموس ميلن

انتقام التاريخ

معركة القرن الحادي والعشرين

ترجمة: أميرة المصري

شيموس ميلن

انتقام التاريخ

دار التنوير

جميع الحقوق محفوظة ©

تونس: 24، نهج سعيد أبو بكر – 1001 تونس

هاتف وفاكس: 0021670315690

بريد إلكتروني: tunis@dar-altanweer.com

لبنان: بيروت – الجناح – مقابل السلطان ابراهيم
سنتر حيدر التجاري – الطابق الثاني - هاتف وفاكس:
009611843340

بريد إلكتروني: darattanweer@gmail.com

مصر: القاهرة–وسط البلد –19 عبد السلام عارف
(البستان سابقًا)–الدور 8–شقة 82

هاتف: 0020223921332 فاكس:
0020227738932

بريد إلكتروني: cairo@dar-altanweer.com

تابعونا على

Daraltanweer@

Dar Altanweer

daraltanweer

المقدمة

في أواخر صيف عام ٢٠٠٨، وقعت حادثتان متتاليتان تنذران بنهاية «النظام العالمي الجديد» الذي تهيمن فيه القوة العالمية والاقتصادية الأمريكية بلا منازع. ففي شهر أغسطس/آب تم سحق دولة جورجيا التابعة للولايات المتحدة الأمريكية في حربٍ وجيزة لكنها دامية، عندما شنّت القوات الروسية هجومًا في المنطقة المتنازع عليها بأوسيتيا الجنوبية. وقد كانت هذه الجمهورية، السوفيتية سابقًا، ذات حظوة لدى المحافظين الجدد في واشنطن واشنطن بشكل خاص. وشكلت قواتها، المسلحة والمدربة على أيدي الولايات المتحدة وإسرائيل، ثالث أكبر الفرق الحاضرة في احتلال العراق. وكان رئيسها السلطوي الذي تلقّى تعليمه في الولايات المتحدة يعمل على الضغط بقوة لانضمام جورجيا إلى حلف شمال الأطلسي، كجزء من توسّع الحلف شرقًا ناحية الحدود الروسية.

وقد قام نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني بقلب الحقائق دون أن يطرف له جفن، وأيده وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند مرددًا صداه، حيث ندّد برد فعل روسيا على اعتداء جورجيا على أنه فعل «عدواني لا يجب أن يمر دون رد». وأعلن جورج بوش، بعد أن شنّ لتوّه حربًا كارثية على شعب العراق، أنّ «غزو» روسيا «دولة مستقلة» أمر غير مقبول في القرن الحادي والعشرين.

وعندما وصل القتال إلى نهايته حذّر بوش روسيا من عدم الاعتراف باستقلال أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا (كما فعلت القوى الغربية في كوسوفو قبل بضعة شهور)، لكن روسيا تجاهلته، وهو ما فعلته بعد مرور أربع وعشرين ساعة، في حين اكتفت السفن الحربية الأمريكية بالإبحار حول البحر الأسود غير قادرة على تفريغ الإمدادات في الموانئ الجورجية بسبب خطر حدوث مواجهة بين جنود الولايات المتحدة وروسيا[1].

هذا الصراع الروسي الجورجي قصير الأجل كان بمثابة نقطة تحوّل دولية، فقد تمّ تحدي الولايات المتحدة أن تنفّذ تهديدها، وتقوَّضت سطوتها العسكرية ومصداقيتها من خلال حربها على الإرهاب والعراق وأفغانستان. وبعد انقضاء الجانب الأعظم من العقدين اللذين تمكنت فيهما من تجاوز العالم بخطوات عملاقة فارضة إرادتها على كل قارة، انتهى زمن القوة الأمريكية المسلَّم بها، ودعت روسيا، المتخمة بالبترودولارات، إلى وقف هذا التوسّع الأمريكي بلا هوادة، وبرهنت أن أوامر الولايات المتحدة لا تسري على الجميع. واستوعب العالم هذا الدرس سريعًا.

بعد مرور ثلاثة أسابيع، وقعت حادثة ثانية أوسع تأثيرًا بكثير، هدّدت صلب المنظومة المالية العالمية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة. ففي يوم الخامس عشر من سبتمبر/أيلول، بعد مرور أيام على إجبار الحكومة الأمريكية على الاستحواذ على شركتي الرهن

العقاري «فريدي ماك» و«فاني ماي» المتعثرتين، اندلعت أخيرًا أزمة الائتمان التي أجّجها الرهن العقاري لفترة طويلة بانهيار رابع أكبر مصرف استثماري في أمريكا. وتسبّب إفلاس مصرف ليمان براذرز في أكبر انهيار مصرفي منذ عام ١٩٢٩، وأغرق العالم الغربي في أعمق أزمة اقتصادية منذ الثلاثينيات.

لقد زعزع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين النظام الدولي حتى ثوابته، مغيرًا الاعتقاد الشائع بوجود النخبة العالمية على قمته، وكان عام ٢٠٠٨ هو نقطة التحوّل. فمع نهاية الحرب الباردة أعلمونا أن كل المسائل السياسية والاقتصادية الكبرى قد تم تسويتها. فقد انتصرت الديمقراطية الليبرالية ورأسمالية السوق الحر، بينما طوى التاريخ صفحة الاشتراكية، وسينحصر الجدل السياسي الآن في الخلاف حول الحروب الثقافية والتنازلات المتبادلة بين الضرائب والإنفاق. وسيتولى السوق باقي الأمر.

في عام ١٩٩٠ دشّن جورج بوش الأب ما أطلق عليه مهلّلا «النظام العالمي الجديد» القائم على أساس التفوق العسكري الأمريكي المسلَّم به والهيمنة الاقتصادية الغربية[2]. وكانت نهاية الاتحاد السوفيتي تعني أنه لن توجد أية قوة عظمى أخرى وأن هذا العالم سيكون عالمًا أحادي القطب خاليًا من كل منافسة، وأن القوى الإقليمية ستركع أمام السيادة العالمية الجديدة، وقد فعلت، وأن القوة لن تُستخدم إلا لضبط الدول

المارقة العاصية باسم حقوق الإنسان. حتى إنهم قالوا: إن التاريخ نفسه قد انتهى[3].

لكن ما بين الاعتداء على برجي نيويورك في عام ٢٠٠١، وسقوط مصرف ليمان براذرز بعد ذلك بسبع سنوات، انهار هذا النظام العالمي. وكان لذلك عاملان أساسيان. فمع نهاية عقد من الحروب المستمرة نجحت الولايات المتحدة في الكشف عن حدود قوتها العسكرية ولا في سعة مداها. كما انهار النموذج الرأسمالي النيوليبرالي الذي ساد عاليًا على مدار حقبة كاملة انهيارًا مذهلًا، وتم رفضه في أنحاء عدة من العالم.

والمفارقة أن رد فعل الولايات المتحدة على أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، هو في النهاية الذي قوّض نفوذها الدولي، وأزال الشعور بأن الإمبراطورية العالمية الأولى لا تقهر. ومن حيث المبدأ فإنّ الإرهاب في معناه الصحيح على عكس المقاومة الشعبية المسلحة لا يمكن الدفاع عنه من الناحية الأخلاقية. وهو غير مجدٍ في تحقيق أهدافه. لكن ردّ فعل إدارة بوش الذي بُنِيَ على حسابات جسيمة الخطأ حوّل الفظائع المرتكبة في نيويورك وواشنطن إلى ما قد يُعدّ أكثر الهجمة الإرهابية الأكثر نجاحًا في التاريخ [4].

لم تفشل حرب بوش على الإرهاب فحسب، بل فرّخت الإرهابيين في أنحاء العالم الإسلامي وما سواه، وفي غضون ذلك فئدت أعمالُ التعذيب والخطف بشكل عام مزاعم الغرب القائلة بأنه الحارس العالمي لحقوق

الإنسان. إن الغزوات الأمريكية البريطانية لأفغانستان وللعراق والتي كانت تتبوّأ المركز الرئيسي في الحرب على الإرهاب - وقد قام الغزو الأخير على ذريعة كاذبة بشكل فج كشفت عجز العملاق العالمي عن فرض إرادته على الشعوب التي يخضعها والمستعدة للرد بالقتال.

استحال هذا الأمر إلى هزيمة إستراتيجية للولايات المتحدة وحلفائها المقربين، كان ثمنها مئات الآلاف من الأرواح. لقد أدى استعراض التوسع العسكري الفاشل للولايات المتحدة، في العراق على وجه الخصوص، إلى زيادة قوة بطش أولئك الذين كانوا على استعداد لتحدي إرادة أمريكا على المستويين الإقليمي والعالمي. وأكد ردّ روسيا الحاسم على هجوم جورجيا على أوسيتيا الجنوبية هذا التحول، فأعلن نهاية الأحادية الأمريكية المتحرّرة من كل رقابة.

انتهاء زمن القطب الواحد، الذي ترتب على كشف حدود القوة الأمريكية، كان الأول من بين أربعة تغييرات حاسمة حوّلت العالم إلى الأفضل خلال السنوات العشر الأولى من الألفية، في بعض النواحي الجوهرية. أمّا التغيير الثاني فكان النتائج العرضية للانهيار الاقتصادي الذي وقع عام ٢٠٠٨ والأزمة العميقة التي أثارها في النظام الرأسمالي الذي يهيمن عليه الغرب، ممّا سرّع وتيرة التدهور النسبي للولايات المتحدة في تلك الأثناء. كانت هذه أزمة نشأت في الولايات المتحدة وتغلغلت بسبب التكلفة الهائلة

لحروبها المتعددة. ووقع الأثر الأكثر ضررًا لها على الاقتصادات التي اعتنقت نخبها في حماس شديد الأرثوذكسية النيوليبرالية للأسواق المالية غير المقيَدة وقوة الشركات المطلقة ومن بينها النخب في بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي.

هذا النموذج الرأسمالي الشره، الذي فُرِضَ على العالم عنوة على مدار حقبة كاملة على أنه السبيل الوحيدة القابلة للتحقيق لإدارة الاقتصاد الحديث على حساب تفاقم عدم المساواة والتردي البيئي الكارثي، فقد مصداقيته ولم ينقذه من السقوط سوى أكبر تدخل حكومي عالمي في التاريخ[5]. فالمحافظة الجديدة والليبرالية الجديدة، التوأمان المشؤومان اللذان أحكما قبضتيهما على العالم في بداية القرن، تمت تجربتهما إلى حدّ الدمار.

لقد سرَّع فشل الاثنين من صعود الصين، وهو التغيير الثالث الذي شكل المرحلة في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين. فقد انتشل نمو البلد الهائل مئات الملايين من الفقر واجتاز أكثر من نصف الفجوة بينه وبين الولايات المتحدة في عقد واحد، لكن ليس هذا فحسب، بل إن نموذجه القائم على الاستثمار الذي تحثه الدولة حتى الآن مكنه من تجاوز الركود الذي أصاب الغرب في السنوات الأولى القليلة دون أن يبطئ من تقدمه، محولا بذلك أرثوذكسية السوق النيوليبرالي إلى أضحوكة.

وفي الوقت نفسه بدأ توسّع الصين السريع في خلق مركز قوة جديد في العالم متعدّد الأقطاب والآخذ في الظهور، والذي زاد من القدرة على المناورة بالنسبة إلى الدول الصغرى، التي تحمّلت الضغوط في غياب أي مركز قوة بديل للولايات المتحدة وحلفائها منذ نهاية الحرب الباردة. من خلال القيام بأكثر من نصف تجارتها مع الاقتصادات النامية أصبحت الصين محركًا للنمو في جنوب العالم، بينما بقي خبراء الاقتصاد العالمي التقليديون في وحل الأزمة [6].

هذا التحول العميق أدى بدوره إلى إفساح المجال لقدوم مد التغيير الاجتماعي التقدمي الذي اجتاح أمريكا اللاتينية. وهذا هو التقدم العالمي الرابع الذي شكّل افتتاحية القرن الجديد. انطلاقًا من تجربة المنطقة السابقة المريرة مع النيوليبرالية واستغراق الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب، جاءت حكومات اشتراكية راديكالية وديمقراطية اجتماعية إلى السلطة في أرجاء هذه المنطقة، وهاجمت عدم العدالة الاقتصادية والعرقية، وأسّست استقلالًا إقليميًا جديدًا، لتتحدى هيمنة الولايات المتحدة وتستعيد الموارد من السيطرة الشركاتية. وبعد مرور عقدين على تأكيدهم لنا على أنه لا يمكن أن تكون هناك بدائل للرأسمالية النيوليبرالية، وجدنا أمريكا اللاتينية تصنعها في القرن الحادي والعشرين.

تلك التغيرات الخطيرة والتقدمات الاجتماعية جاءت

بالطبع بتكلفة هائلة وجرعة كبيرة من المحاذير. وسوف تبقى الولايات المتحدة القوة العسكرية العالمية المهيمنة بشكل سائد في المستقبل القريب؛ وهزيمتها الجزئية في العراق وأفغانستان دُفع ثمنها من موت وخراب على نطاق هائل؛ أما تعدد الأقطاب فيجلب معه مخاطره من وجود أشكال جديدة من الصراع. لقد فَقَدَ النموذج الليبرالي مصداقيته، لكن الحكومات في أنحاء العالم الغربي مستمرة في محاولة منعه من الغرق، وتقوم بفرض برامج تقشف قلّصت الوظائف ومستويات المعيشة ونشرت الفقر. وحتى نجاح الصين نفسه كانت كلفته كبيرة؛ عدم المساواة وانتهاك الحقوق المدنية والدمار البيئي. وفي أمريكا اللاتينية استمرّت النخبة المدعومة من الولايات المتحدة في عزمها على عكس المكاسب الاجتماعية التي تحقّقت في هذا العقد، حيث نجحت في ذلك من خلال انقلاب عنيف في هندوراس عام ٢٠٠٩.

مثل هذه التناقضات تحيط أيضًا بالانتفاضة الثورية التي اجتاحت العالم العربي. إذا كانت التحولات في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين قد بدأت فعلًا مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، وقد اكتملت دورتها مع الانتفاضات التي اندلعت في تونس ومصر في شتاء عامي ٢٠١٠–٢٠١١، مما أطلق تحولًا جديدًا في التوازنات العالمية. تلك الانتفاضات، التي انطلقت بسبب النتائج العرضية للأزمة الاقتصادية في الغرب، أدت

بدورها إلى تكرر التدخل العسكري الغربي والمحاولات لتوجيهها وتشتيتهامن داخل المنطقة وخارجها.

بيد أن الزخم الشعبي للثورة لم يستمد قوته من ميراث الحملة الأمريكية السابقة التابعة للتيار المحافظ الجديد من أجل ديمقراطيات زائفة يتحكّم بها الغرب في الشرق الأوسط، كما يزعم مهندسو تلك الحملة، الذين فقدوا مصداقيتهم، في تبجح. بل جاءت من نفس الرفض العربي للدور السلبي الذي وُكِّل إليهم، والذي كان دافعًا لمقاومة الحروب والاحتلالات والطغاة الذين دعمهم الغرب على مدار السنوات العشر الماضية.

رغم كل الانتكاسات والجرائم والكوارث وبعد مرور عقد على أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول، سقط إجماع واشنطن النيوليبرالي وانتهى النظام العالمي الجديد؛ وفُتح المجال أمام الحركات والدول التقدمية في أرجاء العالم. لقد بدأ التاريخ في الانتقام. وتلك هي التحولات التي تم وصفها وتحليلها، كما حدثت، طي هذه الصفحات.

بعد مرور عقد على بداية حرب بوش على الإرهاب، تحوّلت هذه الحرب إلى مصدر إحراج للحكومة الأمريكية إلى الدرجة التي جعلتها تغير تسميتها الرسمية إلى «عمليات الطوارئ في الخارج»[7]. فقد تم الإقرار على مستوى العالم أجمع تقريبًا أن غزو العراق كان كارثة، وتقبّل كثيرون حقيقة أن احتلال أفغانستان هو مشروع مشؤوم لن يجلب السلام إلى البلد أو

المنطقة أبدًا. لكن هذا المنظور الواقعي النابع من أخطاء الماضي كان أبعد ما يكون عن الطريقة التي تناول بها الإعلام الغربي تلك الحملات الانتقامية حينما دشّنها جورج بوش وتوني بلير في البداية، فكانت حُمَّى الحرب والتهليل الساذج السِّمَتين السائدتين في ذلك الوقت بالنسبة إلى الطبقة السياسية وأغلب الإعلام الموالي على جانبي الأطلنطي.

إذا عدنا إلى ما كان يتردّد بشكل دوري على لسان السياسيين البريطانيين والأمريكيين والمعلقين السياسيين المدجنين التابعين لهم عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، أو قُبيل غزو العراق سنجد أنفسنا قد انتقلنا إلى عالم موازٍ من الخيالات السامة، والتغاضي التام عن العواقب الإنسانية للطوفان الذي انطلق. ورغم ذلك كانت كل هذه الأخبار تُنقل على أنها منطقية وعقلانية إلى حدٍ كبير من الإعلام الأليف، بينما حاولوا، بالباع والذراع، الانتقاص من هؤلاء الذين رفضوا الحجة من وراء الغزو والاحتلال أو تهميشهم، والذين ثبتت، بعد وقت غير طويل، صحة موقفهم.

هذا درس عن قوة أوهن الحروب الدعائية التي تستخدمها الدول الغربية الحديثة عندما تتعرّض المصالح الحيوية للأمن إلى الخطر. في مغبّة الحادي عشر من سبتمبر/أيلول كان رد الفعل السياسي والإعلامي على أي شخص يربط الهجمات بعقود من التدخل الغربي ودعم الديكتاتوريات العميلة في العالم

الإسلامي، أو يبدي اعتراضًا على الدافع وراء الحرب، رد فعل شرس.

ولقد نشرت صحيفة «جارديان»، على نحو شبه متفرّد في الإعلام البريطاني حينذاك، نقاشًا يضم كل الأطياف حول أسباب وقوع الهجمات، وكيف ينبغي أن يكون ردّ الولايات المتحدة والعالم الغربي. وقد قارب ردُّ الفعل العكسي الخبلَ. فادعوا أن هذا «عداءٌ لأمريكا» يتسم بالخيانة. وأعلن مايكل جوف، الذي أصبح فيما بعد وزيرًا في حكومة ديفيد كاميرون المحافظة، أن صحيفة «جارديان» أصبحت بمنزلة «عصابة برادا ماينهوف»[8]، أعضاؤها من «الطابور الخامس».

واستنكر الروائي روبرت هاريس، وكان بعدُ مقربًا من بلير[9]، استضافة الجريدة «هذيان حمقى» غير قادرين على استيعاب أن العالم الآن يخوض الحرب ضد هتلر من جديد. وندّدت صحيفة «صنّ» التابعة لروبرت مردوخ بهؤلاء الذين يحذّرون من الحرب على أنهم «صحافة يسارية فاشية تشن حربًا دعائية معادية لأمريكا». وعندما تمّت الإطاحة بنظام طالبان بعد بضعة شهور، وقيل إن النساء الأفغانيات يخلعن البراقع للاحتفال «بتحريرهن» أصدر مكتب رئيس الوزراء إدانة مظفَّرة لهؤلاء (ومن بينهم شخصي) الذين عارضوا غزو أفغانستان والحرب على الإرهاب. وأعلن البيان أنه قد تم «إثبات خطأ موقفنا»[10].

وبعد مرور عقد، لا شكّ أن حكومة بلير وأتباعها في

الإعلام هم الذين تم «إثبات خطأ موقفهم»، مع حلول عواقب كارثية، في حين تبيّن أن معارضيها كانوا على حق بشكل كامل. سوف تفشل الولايات المتحدة وحلفاؤها في إخضاع أفغانستان، هكذا تنبأ النقاد (معظمهم فعلًا من اليسار) خلال الأسابيع التي أعقبت الحادي عشر من سبتمبر/أيلول. فالحرب على الإرهاب نفسها سوف تنشر الإرهاب في باكستان ومدن الدول التي يتم غزوها[11]. وخرق الحقوق المدنية ستكون له عواقب وخيمة، وغزو العراق سيكون كارثة مضرّجة بالدماء[12].

في تلك الأثناء، هزأ «خبراء» حزب الحرب المشهورون، مثل بادي آشداون الزعيم السابق في الحزب الديمقراطي الليبرالي و«نائب المملكة في البوسنة»، من التحذيرات التي قالت إن الغزو الذي تقوده الولايات المتحدة سوف يؤدي إلى «حملة طويلة المدى من الحرب غير النظامية» في أفغانستان، وقالوا إنها «خيالية»[13]. وكذلك فعلت حكومتا بريطانيا والولايات المتحدة. فقد زعمتا أن الحرب سوف تحرر النساء، وتأتي بالديمقراطية، وتقضي على إنتاج الأفيون. وسخر جاك سترو، وزير الخارجية آنذاك، من أعضاء البرلمان في نهاية عام ٢٠٠١، لأنهم أشاروا إلى احتمالات استمرار القوات البريطانية والأمريكية في القتال في أفغانستان عامًا آخر[14]. وبعد مرور أكثر من عشر سنوات أصبحت المقاومة المسلحة لاحتلال حلف

شمال الأطلسي من قبل حركة طالبان وآخرين أقوى من ذي قبل؛ والذين كانوا يتخذون القرارات هم ملوك الحرب الوحشيون؛ وتراجعت حقوق النساء؛ وتحوّلت أفغانستان إلى أطول حرب في التاريخ الأمريكي.

كانت القصة في العراق مشابهة، مع أن معارضة الحرب في ذلك الوقت كانت قد انتقلت إلى قلب المؤسسة البريطانية، وعبّرت عنها الحركة التي جعلت أكثر من مليون شخص يحتجّون في شوارع لندن[15]. هؤلاء الذين عارضوا الغزو كان يتم اتهامهم أيضًا من قبل الوزراء والمشاركين في القصف من وراء حواسيبهم المحمولة بأنهم يشبهون «مهادني» الثلاثينيات. وكانت هذه التهمة خيالية على نحو خاص، نظرًا إلى أنّ هؤلاء الذين يوجهونها قد ربطوا البلد بقوة عسكرية غير خاضعة للقانون بشكل كبير، وتستعد علانية لتدشين هجوم دون سابق استفزاز، على أساس تمهيدي واضح الكذب آنذاك، وفي تحدٍ للرأي الدولي. ومع ذلك طُرح الأمر للمناقشة بمنتهى الجدية.

لقد أكد المحافظون الجدد أن «تحرير» العراق سيكون أمرًا هينًا. وتنبأ وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد، أن الحرب ستستمر ستة أيام، وزعم بلير أن عدد القتلى من المدنيين من جراء الغزو سيكون أقل بكثير من عدد من قتل في أي عام من الأعوام تحت حكم صدام [16]. وتوقّع معظم الإعلام الأنجلو أمريكي أن العراقيين سيستقبلون الجنود الأمريكيين والبريطانيين بالورود،

وأن المقاومة ستنهار في فترة وجيزة. وقد كانوا مخطئين تمامًا، وثبت مرة أخرى صحة موقف معارضي الحرب.

لقد كتبتُ في الأسبوع الأول من غزو عام ٢٠٠٣ أن احتلال العراق بهذا الشكل الاستعماري الجديد سوف «يواجه مقاومة غير نظامية شديدة العزم لفترة طويلة بعد رحيل صدام». وكتبتُ «سوف يتمّ طرد المحتلين مرة أخرى»[17]. وكما تبين، واجهت القوات البريطانية هجمات مسلحة بلا انقطاع إلى أن تم إجبارها على مغادرة البصرة في عام ٢٠٠٩، وكذلك كان شأن القوات الأمريكية الدائمة على نطاق أوسع بكثير إلى أن انسحبت من العراق في عام ٢٠١١[18].

لقد تبين أن معارضي النظام العالمي الجديد كانوا على حق، ليس فقط بشأن حكمهم على الحرب على الإرهاب واحتلال العراق وأفغانستان، بل وبشأن أن المناصرين السياسيين والمهللين كانوا يتحدثون بهراء مفجع. فعلى مدار ثلاثين عامًا أكد السياسيون والنخب الشركاتية في الغرب أن عدم تقييد الأسواق، والخصخصة، والتجارة الحرة، والضرائب المنخفضة للأثرياء هي الإكسير الوحيد وهذه هي المبادئ الأساسية لإجماع واشنطن الذي يمكن أن يحقق النمو والازدهار. وعقب انهيار الاتحاد السوفيتي، والتراجع الدولي لليسار، أصبحوا قادرين على استخدام نفوذهم السائد وقبضتهم المحكمة على المؤسسات الدولية لنشر النموذج المعولم

للرأسمالية النيوليبرالية في أنحاء العالم.

ولقد تحقّقت فترة الازدهار الطويلة من خلال إدماج مئات الملايين من العاملين المتعلمين ذوي الأجور المنخفضة من شرق أوربا وآسيا في السوق الرأسماليّة الدوليّة، بالإضافة إلى إضعاف العمالة المنظمة على نطاق أوسع، والتوسع غير المقيد في المالية الدولية، وسيل الواردات الرخيصة. وكانت النتيجة أرباحًا شركاتية طائلة، واستحواذًا طبقيًا عالميًا على القوة. لكن بالنسبة إلى معظم أنحاء العالم كان هذا الازدهار في التسعينيات والسنوات الأولى من القرن الجديد يعني جمودًا في الأجور الحقيقية، ونموًا أبطأ بكثير من فترة ما بعد الحرب، وزيادات هائلة في اللامساواة وغياب الأمن[19].

قبل انهيار عام ٢٠٠٨، بفترة طويلة، كان نموذج «السوق الحرّة» وسجله المشين يتعرّض لهجوم حاد، بما في ذلك من الحركة المناهضة للعولمة والشركاتية التي برزت دوليًا أثناء احتجاجات عام ١٩٩٩، عند انعقاد قمة التجارة العالمية في سياتل. وفي حملات شعبية ومنتديات اجتماعية بأرجاء العالم تم التوضيح بإلحاح أن النظام النيوليبرالي يسلّم السلطة إلى مصارف غير خاضعة للمحاسبة، وإلى شركات خاصة، ومؤسسات عالمية يتحكّم بها الغرب، مما يزيد الفقر ويغيّب العدالة الاجتماعية، ويدمر المجتمعات والبيئة، وينزع صلب الديمقراطية، ويقلل من شأن حقوق العمال، وهو أمر

غير مستدام من الناحيتين الاقتصادية والأيكولوجية[20].

وعلى عكس السياسيين المنحازين للشركات من حزب العمال الجديد مثل جوردن براون، الذي زعم أن «دورة الانتعاش والكساد» قد ولّت، رفض نقاد نموذج السوق الحرة فكرة أن دورة التجارة الرأسمالية يمكن أن تنتهي على أنها محض سخف. وفي الحقيقة لا يمكن أن تكون الحجة أوضح من ذلك؛ فانخفاض سقف القيود والضوابط والتمويل جعلها أقل استقرارًا. والترويج الأرعن للمضاربة المالية القائمة على الديون، والائتمان، وفقاعات الإسكان، كل هذا سوف يؤدي إلى أزمة[21].

ولم تكن مصادفة أن معظم الاقتصاديين في الغرب الذين تنبأوا بأزمة مديونية عظمى، أو انهيار في الإسكان أو الائتمان، أو أن النموذج النيوليبرالي يتجه نحو التفسّخ، كان أغلبهم من تيار اليسار: من دين بيكر وستيف كين، إلى آن بيتيفور وبول كروجمن وديفيد هارفي وريتشارد ولف[22]. سواء كانوا كينزيين[23] أم بعد كينزيين أو ماركسيين، فلم يقبل أحد منهم أيديولوجية السوق الأصولية التي استخدمت لإضفاء شرعية على التحويل الهائل للثروة والقوة من العمال إلى رأس المال الذي حدث على مدار ثلاثين عامًا باسم الليبرالية الاقتصادية. فجميعهم فهِم، على عكس الأرثوذكسية النيوليبرالية، أن الأسواق غير المقيّدة لا تميل إلى التوازن بل ترسّخ ميل الرأسمالية المتجذّر إلى توليد أزمات منهجية.

وهكذا، بينما قامت الأحزاب الثلاثة الرئيسية في بريطانيا بدعم «القيود والضوابط المحدودة» على المنظومة المالية[24] ولم تختلف إلا في مدى محدوديتها كان من ينتقدونهم قد وضّحوا منذ زمن أن التحرير المالي «لمدينة لندن»[25]، سوف يزيد من مخاطر التفكك المالي بشكل كبير ويضر بقية الاقتصاد على نحو بالغ[26]. عندما قال آلن جرينزبان، رئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي الذي أشرف على رفع الضوابط المالية الذي مهّد الطريق إلى أزمة الرهن العقاري، لاحقًا للكونجرس إنه قد قبل أن أيديولوجيته و«منظوره للعالم» لم يكونا «على صواب» في نهاية الأمر، كان يحاول اللحاق بما كان معارضو الرأسمالية النيوليبرالية في أنحاء العالم يقولونه منذ البداية[27]. وعندما أقرّ آدير ترنر، رئيس هيئة الخدمات المالية البريطانية، أن معظم أنشطة «مدينة لندن» المحررة اقتصاديًا كانت «غير ذات نفع اجتماعيًا»، كان يردد صدى ما كان نقاد النموذج القائم على التمويل يؤكدون عليه قبل تفسخه بزمن[28].

تلك هي الحجة التي سادت على مدار سنوات عبادة السوق. وعندما استخدم السوق كعلاج بالصدمات وصفه الغرب من أجل إعادة الرأسمالية إلى روسيا وشرق أوربا، هللت النخب الغربية له على أنه فجر الحرية والازدهار. إلا أن معارضي النظام الجديد تنبأوا بأنه سوف يؤدي إلى كارثة اقتصادية واجتماعية.

والأمر الأكيد هو أن الركود الذي أصاب شرق أوربا في التسعينيات كان أعمق من الكساد الكبير الذي حدث في الثلاثينيات. ودواء النيوليبرالية، من تخفيف الضوابط المالية وخصخصة جماعية، الذي أُجبرت روسيا على ابتلاعه بشَر بأكبر انهيار في اقتصاد صناعي حدث في وقت السلم في التاريخ، حيث دفع ١٣٠ مليون شخص إلى الفقر والملايين إلى الموت المبكر[29].

وسواء على المستوى المحلي أم الدولي، فإن الحكاية اتبعت النمط نفسه في كل مكان. فكانت الخصخصة عنصرًا رئيسيًا للبرنامج النيوليبرالي لضم كل أجزاء الاقتصاد والرعاية الاجتماعية إلى منظومة الربح الشركاتي. وقد حذّر النقاد في بريطانيا من أن مساعي حكومة بلير لخصخصة الخدمات العامة تحت شعار الاختيار والجودة مقابل التكلفة ستكون نفقته أكبر، وسيقلل من درجات المحاسبة والشفافية، ويخفّض مستويات أجور العمال وظروف عملهم، ويزيد من البيروقراطية والفساد السياسي[30].

وهذا هو ما حدث بالضبط بحلول عام ٢٠١١، على سبيل المثال، فقد أفادت التقديرات أن خطط مبادرات التمويل الخاص، وقيمتها ٥٣ بليون جنيه إسترليني، لتسليم المباني وإدارة المشافي والمدارس والسجون للشركات الخاصة في تعاقدات طويلة الأجل، ستكلف الدولة في المحصلة ٢٥ بليون جنيه إسترليني أكثر مما لو كانت الحكومة قامت بتسديد قيمتها مباشرة ودون

شركات خاصة[31]. وفي العام التالي خلصت لجنة من نواب برلمانيين عن عدة أحزاب إلى أن مبادرات التمويل الخاص مكلفة، وغير فاعلة، وغير مرنة، وغير مستدامة، لكنها بالطبع توفّر «أرباحًا طائلة»[32].

وفي الاتحاد الأوربي، حيث كانت الأيديولوجية النيوليبرالية والحظوة الشركاتية وأرثوذكسية السوق عناصر مُضمّنة في مراجعات الاتفاقيات بشكل أعمق، كانت النتيجة مدمرة. فقد كانت توليفة المنظومة المصرفية المحررة مع توحيد العملة غير الديمقراطي وغير المتوازن والانكماشي، الذي طالما حذّر النقاد (في تلك الحالة من الطرفين اليمين واليسار) من أنه ينذر بخطر التفسخ في غياب تحويلات على نطاق واسع في الإنفاق والضرائب، كارثةً على وشك الوقوع في أي وقت. ثم جاء انهيار عام ٢٠٠٨، ليكون محفّزًا لما تحول إلى أزمة منطقة الاتحاد الأوربي الاقتصادية والاجتماعية الطاحنة [33].

هذا الانهيار في قلب المنظومة الاقتصادية العالمية، الذي وصفه مرفن كينج، رئيس مصرف إنجلترا بأنه أسوأ أزمة مالية في تاريخ الرأسمالية، جعل الحجة القوية ضد النظام النيوليبرالي لا يمكن دحضها. ففي النهاية أدى تخفيف الضوابط على الأسواق المالية، وتمويل كل جزء من الاقتصاد، وضخ الائتمان لملء الفجوة التي خلفتها الأجور الثابتة، وخسارة رافعة الدولة المالية بسبب الخصخصة الجماعية، أدى إلى

الانهيار وحوّله إلى أزمة مطولة، وكل هذا نبع من قلب المنظومة النيوليبرالية وطريقة عملها المختلة على نحو غير مسبوق.

وتبين أن النخبة الحاكمة التي ناصرت ذلك، ومن ضمنها كينج، كانت مخطئة على نحو كارثي: ليس بشأن الأثر الاقتصادي والاجتماعي «للسوق الحر» فحسب، وإنّما أيضًا بشأن طريقة عمله في الواقع. لقد أدرك النقاد قبل أن تتحول الأزمة إلى انهيار بوقت طويل إلى أن فشلها سيؤدي إلى تغير أيديولوجي جذري، بينما ستحاول المؤسسات السياسية والشركاتية أن تبذل جميع جهودها لترمم النموذج المكسور الذي ارتبطت به مصالحها الخاصة على نحو وثيق للغاية[34].

لقد كانت أغلب معارضة الرأسمالية النيوليبرالية من اليسار، وكذلك معارضة حروب الغزوات والاحتلال التي أدارتها الولايات المتحدة في العالم الإسلامي. لكن في حين أن اليمين السياسي لم يتوانَ عن ادعاء النصر الأيديولوجي لأوهى الأسباب، فإنّ اليسار كان بطيئًا بشكل لافت للنظر في استثمار تبرئة ساحته في الجدلين الرئيسيين العالميين اللذين دارا أوائل القرن الحادي والعشرين. وقد لا يكون هناك عجب في ذلك، نظرًا لفقدان الثقة الذي حدث بسبب الهزائم التي أصابت اليسار وتراجعاته في أواخر القرن العشرين، وكذلك فقد الثقة في البدائل الاجتماعية التي يطرحها. بيد أن استيعاب دروس تلك التطورات التي شكّلت

وجه العصر، وكارثة حروب تدخل الغرب وفشل منظومته الاقتصادية، كان أمرًا ضروريًا لكي لا تستمر أو يعاد تقديمها بشكل آخر.

قد يكون من المعروف أن احتلال العراق وأفغانستان مثّل فشلًا دمويًا وبيلًا. لكن الحرب على الإرهاب استمرّت بل وتوسّعت حتى في أنحاء الشرق الأوسط وأفريقيا، في عمليات وحملات سرية، كهجمات الطائرات بلا طيار والتي راح ضحيتها المدنيون من باكستان إلى الصومال. ورغم تشكك الرأي العام في الغرب وعدائه للمغامرات المسلحة في العالم العربي والإسلامي، فإن قوات حلف شمال الأطلسي تدخّلت عسكريًا لدعم القوات المتمردة في ليبيا، ولعبت دورًا حاسمًا في الإطاحة بنظام القذافي. لقد نُفذت تلك العملية تحت شعار حماية المدنيين الذين ماتوا بسببها بالآلاف في الحرب الأهلية التي صعّدها حلف شمال الأطلسي، بينما كانت سوريا التي دكها الصراع مهددة بالتدخل الغربي، وإيران بهجوم عسكري شامل من إسرائيل أو الولايات المتحدة.

ومع أن نموذج السوق الحر قد فقد مصداقيته إلا أنه كان بعيدًا كل البعد عن أن يتم التخلي عنه. بل كان العكس هو الصحيح. لقد انقلبت أمريكا اللاتينية على النيوليبرالية وأظهرت الصين دور المصارف والمشاريع الحكومية القوي في دفع النمو ضد دغمائية السوق الحر. لكن في أرجاء العالم الغربي استخدمت

الحكومات النتائج العرضية للأزمة، على غرار عقيدة الصدمة، لتحاول أن تعيد بناء المنظومة النيوليبرالية، وتزيد من ترسيخها[35]. وبذريعة التقشف لدفع نفقات الركود وإنقاذ المصارف، تم اقتطاع الوظائف والأجور والإعانات الاجتماعية على نحو غير مسبوق، وليس هذا فحسب، بل تم أيضًا التوسع في الخصخصة والأسواق التي تتحكم فيها الشركات بشكل أعمق فيما تبقى من المجال الحكومي. فمن لشبونة إلى لندن، تم التمادي في تراجع الدولة، الذي أشعل الأزمة في الأصل، على نحو زائد.

أن تكون على حق ليس كافيًا بالطبع لتحويل المصالح الثابتة والراسخة التي تعتمد على إعادة تأسيس الوضع الراهن. فما كان لازمًا هو تنظيم وضغط سياسي وعمالي قوي بقدر كافٍ لتحويل موازين القوى. فالنفور العام من النخبة التي فقدت مصداقيتها ومشروعها الاجتماعي والاقتصادي الفاشل ازداد عمقًا بوتيرة ثابتة عقب انهيار عام ٢٠٠٨. وبينما تم تحميل عبء الأزمة على الأغلبية في أنحاء العالم الرأسمالي المتقدم، وازداد اتساع الفجوة بين الفئة الأغنى وما سواها، تبين من خلال انتشار الإضرابات والاحتجاجات، بالإضافة إلى الاضطرابات الانتخابية، أن هذا هو بداية الضغط من أجل تغيير حقيقي.

إن بذور الأزمة في المنظومة الاقتصادية والدولية تم غرسها في التسعينيات؛ ولقد تكشفت في العقد الذي

تلاها على عدة مراحل مميزة تشكل الإطار العام لهذا الكتاب. لقد اكتسب النظام العالمي الجديد قشرة ليبرالية على يد بيل كلينتون وتوني بلير وحاشية من التابعين من المعسكر الأوربي ما بعد الديمقراطي الاجتماعي. وتميّزت السنوات الأخيرة من القرن العشرين بمدٍ عالٍ من عولمة السوق الحر والتدخل الليبرالي، الأمر الذي أرجع صدى الإمبريالة الليبرالية إلى أواخر القرن التاسع عشر على نحو لافت للنظر. كما تمّ إطلاق العنان للخصخصة وتخفيف الضوابط المالية في أنحاء العالم، من موسكو إلى مومباي، بينما فرضت التوجهات التي تحددها الشركات قيودًا صارمة على إعادة التوزيع والإصلاح الاجتماعي في المناطق التي كانت في وقت من الأوقات مركز الديمقراطية الاجتماعية الغربية[36].

في خضمّ تفكك يوغسلافيا الكارثي، الذي أتى برعاية الغرب، ازدادت الشهية الأنجلو أمريكية للتدخل عسكريًا في أرجاء العالم تحت شعار حقوق الإنسان بشكل مطّرد، بينما تم فرض نظام عقوبات قاتل على العراق بسبب «أسلحة الدمار الشامل» التي لم يعد يمتلكها. ووصل التدخل الليبرالي إلى ذروة استعلائه في «الحرب الإنسانية» التي ادّعى حلف شمال الأطلسي شنّها على يوغسلافيا بسبب التمرّد الذي حدث في كوسوفو عام ١٩٩٩. ولقد أدّت حملة القصف التي قام بها حلف شمال الأطلسي، من غير دعم الأمم المتحدة، إلى

زيادة حجم التطهير العرقي والقمع اللذين كان من المفترض أن تضع حدًا لهما، ولم تكفل الانسحاب الصربي إلا من خلال الضغط الروسي. ومع ذلك هلّل لها مهندسوها على أنها نجاح باهر (وأصبحت سابقة تمهّد للغزو غير القانوني للعراق بعد أربع سنوات)[37]. وهكذا كانت حال التدخل البريطاني في الحرب الأهلية في سيراليون عام ٢٠٠٠، والذي أصر توني بلير أنه قد أنقذ «الديمقراطية»، مع أن الدور الحاسم في إنهاء الحرب بعد عامين كان لقوات الأمم المتحدة والقوات الأفريقية الإقليمية[38].

على الصعيد الداخلي، أدى ابتعاد كل من بلير وكلينتون عن الديمقراطية الاجتماعية والمتعلقة بالإنفاق والضرائب، واهتمامهما بالثروات الخاصة وقوة الشركات، ورفض التحرك ضد غياب العدالة المتزايد إلى تمهيد الطريق لأزمة في التمثيل السياسي. وحتى عندما قام حزب العمال الجديد بإعادة التوزيع على نطاق متواضع، وزيادة الإنفاق على خدمات الصحة والتعليم، تم ترويج الخصخصة والمنافسة على أنها السبيل الوحيدة للإصلاح، بينما أصاب الركود مستويات معيشة الطبقة العاملة. ومع إعلان موت الشيوعية رسميًا وعزل السياسة الطبقية من التيار الرئيسي، كان صعود الحركة المناهضة للشركاتية، وموجات الاحتجاجات ضد المؤسسة السياسية في أوربا، والثورات السياسية الأولى في أمريكا اللاتينية،

المؤشرات الوحيدة لاحتمال وجود أي بديل سياسي أو اجتماعي[39].

هذا هو السياق الذي اندلعت فيه الحرب على الإرهاب عام ٢٠٠١. وكانت هجمات الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول، التي لم تأتِ بلا مقدمات كما كان يُزعم حينها، نتاجَ عقود من التدخل العسكري الأمريكي والغربي ودعم الديكتاتوريات العميلة في الشرق الأوسط؛ والدعم الثابت، الذي لا يحيد، للاحتلال الإسرائيلي بلا أجل مسمى؛ وعملية خنق العراق التي قادتها الولايات المتحدة وبريطانيا؛ والوجود العسكري للجنود الأمريكيين في السعودية (وكذلك الاشتعال العكسي للحرب على السوفيت في أفغانستان). تلك هي المظالم التي اجتذبت المجندين لتنظيم القاعدة وأدت إلى التعاطف معهم في أنحاء المنطقة. لكن بالنسبة للجمهوريين الأمريكيين المتعطشين للحرب، حانت لحظة المحافظة الجديدة: أي فرصة لاستعراض «الهيمنة الكاملة» للولايات المتحدة عالميًا وقوتها العسكرية الأحادية، ولفرض إرادتها على العالمين العربي والإسلامي العاصيين.

لقد دُشّن غزو أفغانستان مع موجة من الخطاب التدخلي الليبرالي اهتمت بالديمقراطية وحقوق النساء والتطور. ولقد غذّت سهولة الإطاحة بطالبان إحساس الغرب بالظفر، بينما حاول مؤيدو الإمبريالية الجديدة، من مؤرخين يمينيين مثل نيل جرجسون إلى سياسيي

حزب العمال الجديد مثل جوردن براون[40] إعادة تأهيل النموذج الأصلي. إلا أن ذبح المدنيين الأفغان وإعادة حكم ملوك الحرب سرعان ما كشف حقيقة الحملة المشؤومة، وغذى الإرهاب المستلهم من القاعدة في أنحاء العالم. وهكذا كان شأن الاعتداء الإسرائيلي المدعوم من الولايات المتحدة على الانتفاضة الفلسطينية في الشهور التي تلت[41].

بيد أن العراق كان هو الهدف الحقيقي. وكانت هذه فرصة المحافظين الجدد لتحويل دولة مارقة غنية بالنفط، رفضت أن تركع، إلى نموذج للقيم الغربية وقاعدة أمامية أمريكية لعملية تحويل أكثر منطقة حساسة إستراتيجيًا في العالم. كانت تلك هي الخيالات التي ماتت في ساحات المعارك بالفالوجة وسامراء والرمادي والبصرة، حيث أظهرت المقاومة السنية والشيعية أن العراقيين لن يقبلوا خضوع بلدهم للدور الذي أسندته واشنطن ولندن إليهم. وريثما يتم استعياب الطبيعة الاستعمارية الفجة للاحتلال، مع تفشي التعذيب والقتل الجماعي والاعتقال دون محاكمة، تصاعدت المقاومة المسلحة في عام ٢٠٠٧، ليصل عدد الهجمات إلى ٧٥٠ هجمة أسبوعيًا على قوات الاحتلال[42].

وبدلًا من أن تصبح نموذجًا، حوَّل الغزو الأمريكي البريطاني العراق إلى حمام دم، قُتِل فيه مئات الآلاف وتحول الملايين إلى لاجئين، بينما لم يخضع هؤلاء

الذين بدأوا الغزو للمحاسبة حتى بعد مرور عقد. وبدلًا من أن يعكس ذلك قوة الولايات المتحدة عبر المنطقة، قام هذا العدوان بشد أزر إيران، حيث اجتاح العراق سيل من جهاديي القاعدة الذين كان من المفترض أن تقضي عليهم الحرب على الإرهاب. ولم تتمكن الولايات المتحدة لاحقًا من إضعاف المقاومة وتعويض هزيمتها الإستراتيجية والسياسية إلا من خلال اللعب على الطائفية والعرقية بلا هوادة، وإشعال المذابح السنية الشيعية، عملًا بالقاعدة الإمبريالية التقليدية «فرّق تسد»[43].

وفي الوقت الذي قام فيه بوش وبلير بغزو العراق وأفغانستان، كانت الانتفاضة الفلسطينية في قلب قوس المقاومة الذي ضاهى قوس الاحتلال الجديد عبر العالمين العربي والإسلامي. وأجبرت مقاومة حزب الله إسرائيل على الانسحاب من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠، وانسحبت من قطاع غزة عقب الانتفاضة التي جاءت بعد خمس سنوات، بينما فرضت سيطرتها من خلال الحصار والغارات العقابية. ولقد فشلت اعتداءاتها المدمرة على لبنان في عام ٢٠٠٦، وعلى غزة في عامي ٢٠٠٨–٢٠٠٩، في كسر أي من حزب الله أو حماس. بيد أن رفض الولايات المتحدة وأوربا وإسرائيل قبول نتيجة الانتخابات الفلسطينية أدى إلى زيادة الانقسامات بين الفلسطينيين واستنزف مقاومة الاحتلال والاستعمار[44]، في الوقت الذي تم فيه دعم

وتسليح السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية ضد غزة المحاصرة التي تسيطر عليها حركة حماس.

وفي الوقت الذي اتضح فيه حجم الفشل في العراق قام بوش وبلير بتكثيف الحملة العسكرية في أفغانستان، التي يهلّل لها الآن على أنها «الحرب الطيبة» بل وتوصف بـ «الحرب من أجل التحضُّر». وعندما تم إرسال الجنود البريطانيين إلى هلماند عام ٢٠٠٦، قال جون ريد، وزير الدفاع، للبرلمان إنه يأمل أن يرحلوا «دون إطلاق رصاصة واحدة». وبعد إطلاق ملايين الرصاصات، كانوا الجنود يُقتلون بمعدل أسرع من العراق، بينما كان المدنيون الأفغان يموتون بالآلاف من هجمات حلف شمال الأطلسي الجوية والصراع المحتدم مع طالبان. وعندما قام أوباما بتخفيف وطأة احتلال العراق، عمد إلى تصعيد الحرب في أفغانستان، وجعلها تمتد إلى باكستان بهجمات طائرات بلا طيار توالت بلا هوادة وخلفت آلاف القتلى. واستمرت الحرب على الإرهاب في إشعال الإرهاب عبر العالم الإسلامي، وغذّت رهاب الإسلام في أوربا وأمريكا الشمالية. وأصبحت أفغانستان لا تعدو كونها حربًا لإنقاذ مصداقية حلف شمال الأطلسي[45].

في هذا الوقت كان انهيار عام ٢٠٠٨، قد ابتلع الدول المحتلة الرئيسية، وزاد من الضغط الشعبي للانسحاب من الحروب باهظة الثمن، والتي لا يمكن الانتصار فيها. لم تقوّض الأزمة الاقتصادية أرثوذكسية السوق التي

شكلت سياسات حقبة كاملة فحسب، بل أعادت تأهيل التدخل الحكومي أيضًا بين ليلة وضحاها. فمن خلال حجم عمليات الإنقاذ التي أجرتها لإنقاذ المنظومة المصرفية والتأميم، وزيادة الطلب قدمت الحكومة درسًا عمليًا في الإجراءات التي يمكن أن تتخذ فعليًا. وبعد عقود لم يكن فيها مجال للطعن في السوق، عاد كينز وماركس للرواج، وزُعزع استقرار النخب السياسية والشركاتية[46].

لكن بمجرد أن زال الخطر المباشر، ازدادت الضغوط من أجل إعادة النظام القديم والتنصل من ثمن الركود بتحويل أزمة السوق والمصارف إلى أزمة تخص الدولة والمديونية العامة. لقد مهّد الفشل الاقتصادي الطريق لانتخاب أوباما وأسقط حكومة تلو الأخرى في أنحاء أوربا، حيث دفعت الأزمة العملة الموحدة إلى حافة الانفجار الداخلي. وفي بريطانيا دفعت حكومة براون إلى توجه ديمقراطي اجتماعي أوضح، لكن هذا التحول كان أصغر من أن يصمد أمام نزوح المؤيدين، بالإضافة إلى أنه جاء متأخرًا للغاية. ثم جاء التحالف بقيادة المحافظين الذي فاز في عام ٢٠١٠، ليفرض برنامج تقشف يقلّص تدخّل الدولة ويعيد ترتيب المجتمع، بما يتفق مع مصالح أولئك الذين تسببوا في الأزمة، وجاءت سلسلة من فضائح الفساد لتنتقص من مصداقية النخب على نحو أكبر واشتعل البلد بالاحتجاجات وأعمال الشغب[47].

كانت الثورة على أرثوذكسية السوق التي أدت إلى انهيار اقتصادات العام الغربي عام ٢٠٠٨ قد ظهرت قبل عشرة أعوام في أمريكا اللاتينية عقب الأزمة المالية التي وقعت عام ١٩٩٨. لقد كانت تجربة أمريكا اللاتينية مع الخصخصة وتخفيف الضوابط المالية والإفقار التي تسببت فيها عبر المنطقة هي التي فتحت المجال أمام انتخاب حكومات تقدمية وراديكالية من فنزويلا إلى البرازيل، ومن بوليفيا إلى الأرجنتين، في السنوات الأولى من الألفية الجديدة. هم لم يكتفوا ببدء تشكيل أمريكا جنوبية مستقلة للمرة الأولى منذ ٥٠٠ عام، بل برهنوا أيضًا من خلال برامجهم الاجتماعية الراديكالية وتجاربهم في تحكم القطاع العام على أنه هناك بدائل اقتصادية واجتماعية عدة في القرن الحادي والعشرين[48].

سوف تتم تبرئة ساحة رفض أمريكا اللاتينية للنيوليبرالية من خلال أزمة عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، وكذلك قدرة الصين على تحريك مصارف ومشاريع ملك للدولة ليستمر التوسع الذي أكد ظهورها بلا جدال كقوة اقتصادية عالمية في القرن الجديد. لقد ترتب أيضًا على صعود الصين المتفجر، الذي أدى إلى تقليل الفقر على أكبر نطاق في التاريخ، خصخصة فاسدة وكبيرة الحجم، وخلق نخبة غنية، ومعوقات للتقدم الديمقراطي. لكن بحلول عام ٢٠١٠، اجتاحت مناطق التصدير الصناعية الشاسعة بها، ذات العمالة منخفضة

الأجر، حركة إضرابات ناجحة وتضاعف عدد المحتجين في أنحاء المناطق الريفية، بينما قامت الحكومة بزيادة حماية العمالة وبدت عليها علامات التحول والرجوع إلى المزيد من الخدمات الصحية والتعليمية المجانية[49]. وستعتمد الوجهة التي تتخذها الصين ونموذجها الاقتصادي الهجين في النهاية على الصراعات والضغوط الاجتماعية، من أعلى ومن أسفل[50].

وقد كان هذا أيضًا الدرس الذي قدمته الانتفاضات التي اندلعت عبر العالم العربي في شتاء عامي ٢٠١٠ و٢٠١١، والتي انطلقت بسبب توابع الأزمة الاقتصادية التي وقعت عام ٢٠٠٨. فبعد الإطاحة باثنين من حكامها المستبدين العملاء في تتابع سريع في الثورتين الشعبيتين في تونس ومصر، تحرّكت القوى الغربية وحلفاؤها في الخليج لخطف العملية الثورية أو قمعها أو تحويل مسارها. وفي ليبيا قدّم تدخل حلف شمال الأطلسي نظامًا جديدًا يقوم على التطهير العرقي والتعذيب والاعتقال على حساب حياة ٣٠,٠٠٠ شخص، بينما قامت الدول التي تقوده بدعم سحق المعارضة في البحرين والديكتاتوريات الأخرى التابعة. وفي تلك الأثناء قامت الحكومات المستبدة في السعودية وسائر دول الخليج بتأجيج الطائفية للسيطرة على الثورات أو إخمادها، من سوريا إلى السعودية، بينما صعّدت الولايات المتحدة وإسرائيل خطر الحرب على إيران. وفي مغبة الحرب على العراق وأفغانستان كان من

الواضح أن الولايات المتحدة وحلفاءها ما زالوا على استعداد لاستخدام القوة العسكرية للسيطرة على المنطقة، لكن كان واضحًا أيضًا أن القوى التي انطلقت في العالم العربي، بما في ذلك الرغبة في تحديد المصير، لا يمكن تحويلها بسهولة[51].

وكان هذا يسري أيضًا على المستوى العالمي. فبعد مرور أكثر من عقد على أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، والهجمات من التيار المحافظ الجديد التي تلتها، حافظت الولايات المتحدة على وجود قوات عسكرية في معظم البلاد التي في قلب الإمبراطورية العالمية، وشنت حربًا على العالم الإسلامي، وهدّدت الدول التي تحدَّت أوامرها. بيد أن كلا من قوتها العسكرية الأحادية ومصداقيتها قد تآكلت، بينما أكدت الصين وروسيا وأمريكا اللاتينية استقلالها، ووسّعت الاختيارات السياسية والاقتصادية للدول الأضعف في غضون ذلك.

وفي سياق مشابه، قامت الحكومات الغربية ومصالح الشركات باستغلال الأزمة لفرض التقشف، وتجريد الرعاية الاجتماعية، وإجراء المزيد من التوسع في الخصخصة، بينما أدى غياب الأمن والبطالة إلى نمو اليمين المتطرّف. لكن إجماع واشنطن فقد مصداقيته، وتهشم نموذج السوق الحر، وعادت السياسة الطبقية، وازداد دعم اليسار الراديكالي، بما في ذلك في قلب أوربا. وفي تلك الأثناء كانت روح الثورات العربية قد

ألهمت حركة احتجاجية عالمية ضد إنقاذ الفئة الأغنى البالغة ١ في المائة، بينما أصبح الرفض العالمي لقوة الشركات والجشع من مفاهيم العصر السائدة.

لقد وصف المؤرخ إريك هوبزباوم انهيار عام ٢٠٠٨ بأنه «إلى حدٍ ما النظير اليميني لسقوط جدار برلين»، والذي أدت عواقبه في العالم إلى «إعادة اكتشاف أن الرأسمالية ليست الحل، بل هي المسألة»[52]. وكان من الشائع الجدل أنه بعد الانهيار الداخلي للشيوعية والديمقراطية الاجتماعية التقليدية في أواخر القرن العشرين لم يعد لدى اليسار أية بدائل منهجية يقدمها. لكن النماذج الاقتصادية والاجتماعية لم تأتِ مكتملة النضوج من قبل. فجميعها، من القوة السوفيتية ودولة الرعاية الاجتماعية الكينزية إلى سياسات تاتشر وريجان النيوليبرالية، نبعت من ارتجالات لها دوافع أيديولوجية في ظروف تاريخية محددة.

ويسري الأمر نفسه على أزمة النظام النيوليبرالي، حيث بدأت الحاجة إلى إعادة بناء الاقتصاد والمجتمع المحطمين على أساس أكثر ديمقراطية ومساواة وعقلانية في إملاء شكل البديل الجمعي والمستدام. فالأزمتان الاقتصادية والأيكولوجية تتطلبان ملكية اجتماعية وتدخلًا من الدولة وتحويلًا جذريًا للثروة والسلطة. والحياة الواقعية تدفع في اتجاه الحلول التقدمية. والاضطرابات التي حدثت في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين أتاحت إمكانية

وجود شكل جديد للنظام العالمي والتغيير الاجتماعي والاقتصادي الحقيقي. لكن، كما تعلم الشيوعيون عام ١٩٨٩، وكما اكتشف أنصار الرأسمالية بعد عشرين عامًا، لا شيء يبقى على حاله.

---

1 تمّت مناقشة أحداث الحرب الروسية الجورجية وأهميتها في مقالات أخرى وهي: "This is a tale of US expansion not Russian aggression"، «جارديان»، ١٤ أغسطس/آب ٢٠٠٨؛ "The truth about South Ossetia"، «جارديان»، ٣١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٨؛ «جورجيا مقبرة عالم قطبه الوحيد أمريكا» (٢٠٠٨/٠٨/٢٨)، الفصل السابع، ص. ٢٨٩.

2 تمّ تحديد إطار عمل بوش العالمي الجديد لما بعد الحرب الباردة في خطبة للكونجرس الأمريكي يوم الحادي عشر من سبتمبر عام ١٩٩٠، تحت عنوان «نحو نظام عالمي جديد». وفي عام ١٩٩٢ وصف البنتاجون الإستراتيجية الأمريكية بأنها «هيمنة خيّرة» لمنع ظهور قوة عظمى منافسة: «نيويورك تايمز»، ٨ مارس/آذار ١٩٩٢.

3 Francis Fukuyama, "The End of History", *The National Interest*, Summer 1989.

4 انظر الجدل في «عقد من الجرائم العالمية، والتقدمات المصيرية أيضًا» (٢٠٠٩/١٢/٣٠) الفصل الثامن، ص. ٣٣٤.

5 بلغت التكلفة المقدرة لعملية الإنقاذ الدولية في

العام الأول ١٠.٨ تريليون دولار، حسب بيانات صندوق النقد الدولي: موقع أخبار بي بي سي، ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩.

6 في غضون الشهور الثلاثة حتى أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١، كان ٥٤ في المائة من تجارة الصين مع الدول النامية. ما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠ كانت الدول منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل مسؤولة عن ٧٨ في المائة من النمو الاقتصادي العالمي.

7 «جارديان»، ٢٥ مارس/آذار ٢٠٠٩.

8 The Prada Meinhof Gang ، وهي فرقة فنية إرهابية من الإناث فقط، نشطت في الفترة ما بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٤.(المترجم).

9 كان أحد المتبرعين لحزب العمال الجديد، وسوف يختلف هاريس لاحقًا مع بلير ويكتب رواية سياسية تشويقية عن رئيس وزراء أسبق شبيه ببلير اتُّهم بالسماح سرًا «بتسليم» أو خطف مواطنين بريطانيين للتعذيب: روبرت هاريس، «الشبح»، لندن، ٢٠٠٧.

10 تمّ وصف المعركة الإعلامية حول أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول وحرب أفغانستان في «هذيان حمقى؟» لقد كان التاريخ هو الحكم في ذلك (٠٦/٠٩/٢٠١١)، الفصل العاشر، ص. ٤٧٣.

11 بحر بوش من البترول يشتعل (٢٧/٠٩/٢٠٠١)، الفصل الثاني، ص. ٣٥؛ «كارثة تلوح في أفق أفغانستان» (١١/١٠/٢٠٠١)، ص. ٣٧.

12 نحن نسير نيامًا نحو حرب عدائية رعناء (٢٧/٠٩/٢٠٠١)، الفصل الثاني، ص. ٦٩.

13 «أوبزرفر»، ١٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١.

14 هم لا يحاربون الإرهاب، بل يشعلونه (٢١/١١/٢٠٠٢)، الفصل الثاني، ص. ٧٤.

15 نُظمت مظاهرات لندن ضد الحرب على العراق، يوم ١٥ فبراير/شباط ٢٠٠٣، من قبل تحالف «أوقفوا الحرب» و«حملة نزع الأسلحة النووية» و«الرابطة الإسلامية في بريطانيا»: موقع أخبار بي بي سي، ١٦ فبراير/شباط ٢٠٠٣.

16 قدرت منظمة العفو الدولية عدد القتلى في الأحداث المرتبطة بالقمع السياسي في العراق في ذلك الوقت ببضع مئات. وبعد مرور خمس سنوات على الغزو، قُدر عدد الموتى من المدنيين بما بين ١٥٠,٠٠٠ شخص وما يزيد على مليون شخص. انظر «لا بد وأن يكون هناك حساب على يوم الخزي هذا» (٢٩/٠٣/٢٠٠٨)، الفصل الخامس، ص. ٢٢٥.

17 هم يقاتلون من أجل استقلالهم وليس من أجل صدام (٢٧/٠٣/٢٠٠٣)، الفصل الثالث، ص. ٨٠.

18 Frank Ledwidge, *Losing Small Wars: British Military Failure in Iraq and Afghanistan,* New Haven & London, 2011, "Chapter 2: "Defeated, Pure and Simple".

19 Paul Davidson, *Financial Markets,*

Money and the Real World, Cheltenham, 2002, p. 2.

20 «عودة مناهضة الرأسمالية» (٢٠٠١/٠٥/٠٢)، الفصل الأول، ص. ٣١.

21 انظر على سبيل المثال:
Larry Elliott and Dan Atkison, Fantasy Land, London, ٢٠٠٧, Chapter ٣.

22 Ann Pettifor, *The Real World Economic Outlook*, London, 2003; Dean Baker, Centre for Economic and Policy Research, August 2002; *New York Times*, 1 February 2012; David Harvey, *A Brief History of Neoliberalism*, Oxford, 2005.

23 أتباع النظرية الكينزية في الاقتصاد، وهي نظرية وضعها الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز John Maynard Keynes

24 يشمل ذلك فينس كيبل، وزير الأعمال الديمقراطي الليبرالي في حكومة ديفيد كاميرون التي يقودها الحزب المحافظ، والذي يحسب له الإشارة إلى مخاطر نمو المديونية الشخصية التي يغذيها الائتمان تحت حكم حزب العمال الجديد. إلا أنه قال لمجلس العموم في السنوات الأولى لحكومة بلير إن التقييد المالي ينبغي أن «يتمّ على أساس خفيف»: محاضر جلسات البرلمان البريطاني (Hansard)، ٢٨ يونيو/حزيران

.١٩٩٩

25 The City of London : أحيانًا تسمى المدينة أوالميل المربع، وهي المدينة الصغيرة جغرافيًا ضمن المدينة الأكبر لندن، وهي الآن مركز مالي وتجاري كبير، وفي القرن الـ ١٩ كانت أكبر مركز تجاري بالعالم.

26 طُرحت تلك الحجة، على سبيل المثال، في المصادر التالية:

Nicholas Costello, Jonathan Michie and Seumas Milne, Beyond the Casino Economy, London, ١٩٨٩, Chapter ٦.

27 آلان جرينزبان، شهادة الكونجرس الأمريكي، ٢٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٨.

28 «جارديان»، ٢٧ أغسطس/آب ٢٠٠٩.

29 كارثة البيريسترويكا كانت أكثر من مجرد نكبة لروسيا (١٦/٠٨/٢٠٠١)، الفصل الأول، ص. ٢٦؛ شيمس ميلن، «تريبيون»، ٧ فبراير/شباط ١٩٩٢ و٣٠ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٢؛ انظر أيضًا:

Stephen F. Cohen, Failed Crusade, New York, ٢٠٠١; László Andor and Martin Sumer, Market Failure, London, ١٩٩٨.

30 بلى، يختلف الأمر إذا كانت القطة سوداء أم بيضاء (١١/٠٤/٢٠٠١ و ٢٣/٠٥/٢٠٠١)، الفصل الرابع، ص. ١٣٧.

31 «فاينانشال تايمز»، ٧ أغسطس/آب ٢٠١١.

32 «إندبندنت»، ٢ مايو/آيار ٢٠١٢.

33 لا تزال النخبة غير قادرة على مواجهة الأمر: لقد فشل النموذج الأوربي (٢٠١١/١١/٠٣)، الفصل التاسع، ص. ٤١٦؛ شيمس ميلن، «تريبيون»، ٦ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩١.

34 هذه الأزمة تعلن نهاية إجماع السوق الحر (٢٠٠٧/١٢/١٣)، الفصل السادس، ص. ٢٣٩.

35 Naomi Klein, *The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism*, London, 2007.

36 تمّ تناول تلك الفترة في الفصل الأول، «آخر أيام النظام العالمي الجديد».

37 انظر «كوسوفو: سابقة قوية ومنذرة» (١٩٩٩/٠٤/١٥)، الفصل الأول، ص. ٥؛ و«التدخل الليبرالي: نظام لفرض القوة الإمبريالية لن يلقى سوى المقاومة» (٢٠٠٨/٠٢/٢٨)، الفصل السابع، ص. ٢٩٣.

38 انظر «رفع لواء الصليبيين في أفريقيا» (٢٠٠٠/٠٩/١١)، الفصل الأول، ص. ٥، والهامش رقم ٣.

39 هذا هو المناخ السياسي والاقتصادي الذي تمّ تناوله في الفصل الرابع، «قيد سخرة قوة الشركات».

40 الهمجية هي العاقبة الحتمية للحكم الأجنبي (٢٠٠٥/٠١/٢٧)، الفصل الثالث، ص. ١٠٢.

41 تمّ تناول الفترة الأولى من الحرب على الإرهاب في الفصل الثاني، «حصاد الزرع الطالح».

42 Jonathan Steele, *Defeat: Why They Lost Iraq*, London, 2009, p. 253.

تمّ تناول غزو العراق واحتلاله في الفصل الثالث، «هجوم الإمبراطورية»، والفصل الخامس، «المقاومة ورد الفعل»، والفصل السابع، «نهاية العالم أحادي القطب».

43 Steele, Defeat, pp. 264–8.

44 تمّ تناول الانتفاضة الفلسطينية في الفصل الخامس، «المقاومة ورد الفعل» وكذلك في الفصل الثاني، «الزرع الطالح»، والفصل الثالث، «هجوم الإمبراطورية». وتمّ تناول حرب غزة في عامي ٢٠٠٨–٢٠٠٩ في الفصل السابع، «نهاية العالم أحادي القطب».

45 المراحل اللاحقة من حربيّ العراق وأفغانستان تمّ تناولها في الفصل السابع، «نهاية العالم أحادي القطب»؛ انظر أيضًا «حرب أفغانستان لن تجلب سلامًا ولا حرية» (٢٠٠٨/٠٢/٠٥)، الفصل الخامس، ص. ٢٢٩.

46 الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي نفسه جعل أحدهم يلتقط صورًا له وهو يتصفح نسخة من كتاب «رأس المال» لكارل ماركس: انظر «هذا ليس موتًا للرأسمالية، ولكنه ميلاد نظام جديد» (٢٠٠٨/١٠/٢٣)، ص. ٢٥٢. تمّ تناول انهيار عام ٢٠٠٨ وتبعاته في الفصل السادس، «انهيار رأس المال».

47 تمّ تناول رد الفعل العكسي للتقشف وأزمة النخب في بريطانيا وأوربا في الفصل التاسع، «لوردات الحكم

السيئ».

48 تمّ تناول موجة التغيير التقدمي في أمريكا اللاتينية في الفصل الثامن، «موجة من التغيير الاجتماعي».

49 كان هناك ١٨٠,٠٠٠ مظاهرة وأعمال شغب و«حوادث جماعية» في الصين في عام ٢٠١٠، طبقًا لأحد التقديرات، في زيادة بلغت أربعة أضعاف العقد الذي سبق: «وول ستريت جورنال»، ٢٦ سبتمبر/أيلول ٢٠١١. تمّ تناول صعود الصين في الفصل الثامن، «موجة من التغيير الاجتماعي».

50 في عام ٢٠١٢ كانت هناك دلالات على التحول في القيادة الصينية نحو خصخصة جديدة، بما في ذلك القطاع المالي، حيث تباطأ النمو وتمّ استخدام سقوط بو تشيلاي، الزعيم السابق للحزب الشيوعي «اليسار الجديد» في تشونجتشينج، للضغط من أجل المزيد من «التحرير» الاقتصادي: «نيويورك تايمز»، ٣ أبريل/ نيسان ٢٠١٢.

51 تمّ تناول الانتفاضات العربية في الفصل العاشر، «الانتفاض والاختطاف». فيما يخص نتائج الحرب الليبية، انظر «إذا كان التدخل في ليبيا من أجل إنقاذ الأرواح فقد فشل فشلًا كارثيًا» (٢٠١١/١٠/٢٧)، الفصل العاشر، ص. ٤٤٩؛ وانظر أيضًا:

If there were global justice, Nato would be" in dock over Libya", Guardian, 15 May

.2012

Eric Hobsbawm, *How to Change the* 52 *World: Tales of Marx and Marxism*, .London, 2011, pp. 414–18

الفصل الأول: آخر أيام النظام العالمي الجديد

صعود سياسة التدخل الليبرالي (١٩٩٩–٢٠٠٢)

١٣/٠٩/٢٠٠١

لم تأتِ هجمات ١١ سبتمبر في نيويورك وواشنطن بلا أية مقدمات كما كان يتردد كثيرًا في الغرب آنذاك. بل كانت نتاج عقود من الدعم الأمريكي والغربي للديكتاتوريات التابعة بالشرق الأوسط الغني بالنفط، ورعاية الاحتلال الإسرائيلي، والحرب على الاتحاد السوفيتي في أفغانستان، والحصار العسكري الخانق للعراق. كما أنها وقعت بعد عقدٍ من السلطة الأمريكية غير المحدودة والعولمة النيوليبرالية التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي. كانت هذه هي أيام النظام العالمي الجديد الذي ادّعته الولايات المتحدة الأمريكية، والذي انعكس في شهية أنجلو أمريكية متنامية للتدخل العسكري باسم حقوق الإنسان من كوسوفو إلى سيراليون بينما تفرض التوجهات التي تحدّدها الشركات قيودًا صارمة على البدائل السياسية والتغيير التقدمي. ولكن رد الفعل العكسي كان قد بدأ بالفعل بالنفاذ.

١١ سبتمبر/أيلول: هم لا يفهمون لماذا هم مكروهون

بعد مرور نحو يومين على الهجمات الانتحارية

المروعة على العاملين المدنيين في نيويورك واشنطن وواشنطن، اتضح بشكل مؤلم، أن معظم الأمريكيين لم يفهموا الأمر. كان لسان حال الجميع، بدءًا من الرئيس ونهاية بالمارة في الشوارع يردّد: هذا اعتداء على الحرية والديمقراطية لا يمكن تفسيره، ويلزم الرد عليه بقوة ساحقة حالما يتمكن أحدهم من نسج رواية جديرة بالتصديق تعيِّن الفاعل الحقيقي.

كان هناك قدر وفير من الصدمة والغضب والأسى. ولكن ما بدا غائبًا عن المشهد بأكمله تقريبًا هو، أيّ علامة تدلّ على الأسباب التي ربما تكون قد دفعت هؤلاء الأشخاص إلى القيام بمثل هذه الفظائع، والتضحية بحياتهم في الوقت ذاته، أو أسباب تعرض الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الكراهية المريرة، ليس فقط في البلاد العربية والمسلمة، ولكن في جميع أنحاء الدول النامية. لعلّه من المبالغة أن ننتظر من الجميع، ما عدا قلة قليلة، في ذات الوقت الذي يجاهد فيه عمال الإنقاذ لانتزاع رجال الإطفاء من بين الحطام، أن يربطوا بين ما وقع عليهم وما قد أوقعته حكومتهم على مناطق عدة في العالم.

بيد أنه لا مفر من إيجاد هذا الرابط كي لا تتكرّر مثل هذه المآسي مرة أخرى قد تكون أشد وطأة. إن تعزيز الجهل الشعبي والخطاب ذا المرجعية الذاتية الذي يقوم به القادة السياسيون في الولايات المتحدة لا يصبان في مصلحة الشعب. كما أن الجوقة المرددة خلف توني

بلير، والعازمة على ربط بريطانيا بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية أكثر فأكثر مما يزيد من التهديد الواقع على مدننا، تلك الجوقة لن تنجح سوى في تغذية المشاعر المعادية للغرب. وكذلك سيكون مصير الدعوات إلى الدفاع عن «الحضارة» والتي يغلب عليها نظريات صمويل هنتنجتون المسمومة عن صراعات ما بعد الحرب الباردة بين الغرب والإسلام، مما يضاعف مفاهيم العنصرية والرياء.

وكما قال المهاتما غاندي في تعليقه الشهير، عندما سُئل عن رأيه في الحضارة الغربية: «ستكون هذه فكرة جيدة». فمنذ أن قام جورج بوش الأب بتدشين نظامه العالمي الجديد، قبل عقد مضى تقوم الولايات المتحدة الأمريكية، بدعم من حليفها البريطاني، بتخطي العالم بخطوات عملاقة. وفي غياب قوة عظمى منافسة أو منظومة حكم عالمية تقيده، أعاد المارد الأمريكي صياغة المنظومة العالمية المالية والتجارية بما يخدم مصالحه؛ فمزّق المعاهدات التي وجدها غير ملائمة، وأرسل جنودًا إلى كلّ زاوية من زوايا العالم، وقصف أفغانستان والسودان ويوغسلافيا والعراق دون أن يزعج ذلك الأمم المتحدة، وانتهج سلسلة من الحظر الدموي ضد الأنظمة المتمردة، واندفع مساندًا إسرائيل في احتلالها العسكري غير القانوني الذي دام أربعة وثلاثين عامًا في الضفة الغربية وغزة بينما الانتفاضة الفلسطينية تتقد.

وإن كانت المذبحة التي وقعت بالساحل الشرقي، كما أكدت صحيفة «وول ستريت جورنال» يوم أمس، هي ثمار مهادنة إدارة كلينتون للفلسطينيين على غرار معاهدة ميونخ، فإن العقل يعجز عن تصور ما قد يعتبره الجمهوريون الأمريكيون ردًا على غرار تشرشل.

إن هذا السجل السافر من النرجسية والغرور القوميين، هو الذي يستثير معاداة أمريكا لدى جماعات من شعوب العالم لم تحظَ إلا بقدر قليل من الديمقراطية في ظل التوزيع العالمي الحالي للثروات والسلطة. وإن اتضح أن هجمات يوم الحادي عشر من سبتمبر كانت من عمل أنصار أسامة بن لادن، فإن الشعور بأن الأمريكيين يجنون حصاد زرعهم الطالح سيفوق الحد.

فالولايات المتحدة الأمريكية هي التي أغدقت من الموارد على حرب الثمانينيات ضد النظام في كابول الذي كان يلقى دعمًا من الاتحاد السوفيتي، في وقت كان بإمكان الفتيات فيه الذهاب إلى المدرسة والسيدات الذهاب إلى العمل. وتلقى بن لادن ومجاهدوه التدريب والتسليح عن طريق وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وبنادق الـM١٦، وتحولت أفغانستان إلى أرضٍ خراب وعُلِّق قائدها الشيوعي نجيب الله على عمود إنارة بكابول وقد حُشرت خصيتاه في فمه.

ولكن بعدما انقلب بن لادن على راعيه الأمريكي، فرَّخت المخابرات الباكستانية المدعومة من الولايات

المتحدة مسخ طالبان القائم على حمايته الآن. ومن ثم قامت الولايات المتحدة عقابًا لنسلها الأفغاني العاقّ بفرض نظام عقوبات ألقى بأربعة ملايين شخص على شفا المجاعة، طبقًا لآخر إحصائية عن الأمم المتحدة، في حين نزح اللاجئون الأفغان إلى جميع أنحاء العالم.

لا شك أن كل ذلك يبدو غير ذي صلة بالنسبة إلى الأمريكيين وهم يبحثون بحثًا يائسًا بين أنقاض ما قد يعدّ أكبر مذبحة على الأراضي الأمريكية، وكذلك مقتل المزيد من الفلسطينيين في الضفة الغربية الذي وقع أمس، وحتى المليوني قتيل المقدر موتهم في حروب الكونغو منذ إسقاط نظام موبوتو المدعوم من الولايات المتحدة. «ما العلاقة بين شأن سياسي وتفجير مبان مكتبية أثناء ساعات العمل»؟ كان هذا تساؤلًا يحير أحد قاطني مدينة نيويورك أمس.

لقد بدأت إدارة بوش بالفعل تكوين ائتلاف دولي لتشن حربًا على الإرهاب على الطراز الإسرائيلي، وكأن هذه الأفعال ذات النتيجة العكسية المتولدة عن غضب لها كيان منفصل عن الظروف الاجتماعية التي نشأت فيها. ولكن خلف كل «شبكة إرهابية» يتم اجتثاثها سوف تظهر واحدة أخرى، إلى أن يتم التعامل مع كل أشكال الظلم والإجحاف المنتجة لها[53].

كوسوفو: سابقة قوية ومنذرة

١٥/٤/١٩٩٩

بينما حلف شمال الأطلسي مقدم على الأسبوع الرابع

من «الحرب الإنسانية» مقدّمًا كوسوفو قربانًا، نجد كوارث مماثلة تقع في سائر أنحاء العالم لكنها لا تثير مثل هذا القدر من الانتباه. ففي تيمور الشرقية، التي تقع تحت الاحتلال الإندونيسي غير القانوني منذ عام ١٩٧٥، في تحدٍّ للأمم المتحدة، قامت ميليشيات مدعومة من الدولة والجيش بذبح المئات من المدنيين خلال الأسابيع الماضية، في محاولة واضحة لمنع الأمم المتحدة من تنظيم استفتاء بشأن مستقبل المنطقة.

يقدَّر عدد الأشخاص الذين قتلوا منذ بداية الغزو الإندونيسي بأكثر من ٢٠٠,٠٠٠ شخص، أي ما يقارب ثلث عدد السكان. وقد علّق ديفيد خيمينيز، نائب رئيس حركة التحرير التيمورية فريتيلين، هذا الأسبوع قائلا:» ما يجري في كوسوفو هو ما نشهده نحن هنا منذ ثلاثة وعشرين عامًا».

ولكنّ ما هو أكثر قربًا منّا هو التشابه بين تعاطي صربيا مع الكوسوفيين والألبان وتعاطي تركيا مع الأقلية الكردية، عدا أن المثال التركي كان أوسع نطاقًا. إن الحرب التي شنتها تركيا على مجموعات حزب العمال الكردستاني المسلحة، التي تعادل جيش تحرير كوسوفو بالنسبة إلى تركيا، حصدت حتى الآن ٣٠,٠٠٠ من الأرواح، وتسببت في نزوح ثلاثة ملايين كردي من مواطنهم، وسوّت ٤,٠٠٠ قرية بالأرض. وقامت تركيا هذا الأسبوع بإرسال قوة من خمسة آلاف رجل، وعززتها بطائرة مقاتلة ومروحية هجومية، لمطاردة وحدات

حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، حيث كانت الطائرات القاصفة الأمريكية والبريطانية تعاود الضرب من جديد، ظاهريًا لحماية أكراد العراق من صدام حسين.

وفي الوقت الذي تنهمر فيه قنابل حلف شمال الأطلسي على يوغسلافيا، عاودت الطائرات الحربية الإسرائيلية هي الأخرى قصف مقاتلي حزب الله داخل المنطقة اللبنانية، التي وقعت تحت سيطرتها طوال الواحد وعشرين عامًا الماضية، بالإضافة إلى الأراضي التابعة لسوريا والضفة الغربية التي تحتلها منذ زمن أطول، في خرق لسلسلة من قرارات الأمم المتحدة. في تلك الأثناء قامت إسرائيل باستقبال ١١٢ لاجئًا من كوسوفو، بينما هناك أكثر من مليوني لاجئ فلسطيني وعائلاتهم عاجزين عن العودة إلى موطنهم، من بينهم حالات كثيرة قد مضى على طردها عنوة أكثر من خمسين عامًا.

هناك العديد من الحالات المشابهة لكوسوفو في أرجاء العالم. ولا تكمن أهمية تلك الأمثلة من القمع والحروب فقط في كون الغرب عاجزًا عن الرد على الدول الثلاث المسؤولة، بل في كون كل منها من حلفاء الغرب الثابتين منذ زمن، وهي مستمرة في تلقي التسليح والدعم المادي من الولايات المتحدة وبريطانيا ودول أخرى من حلف شمال الأطلسي، حتى مع استمرار الاحتلال والجرائم في الحدوث. وتركيا بالطبع، التي

تحتل نصف قبرص أيضًا احتلالًا غير قانوني، ليست عضوًا في حلف شمال الأطلسي فحسب بل هي أيضًا شريك فاعل في «حرب القيم» التي يشنها توني بلير على يوغسلافيا.

هذه ليست دعوة للقيام بضربات جوية على جاكارتا أو أنقرة أو القدس. لكن إن كان المرجو من الدولانية الجديدة التي ينادي بها حلف شمال الأطلسي، أن تتجاوز كونها نسخة حداثية من دبلوماسية البوارج والإمبريالية الليبرالية، يتعيّن على الغرب على أقل تقدير أن يقوم بسحب دعمه لتلك الدول التي ترتكب ذات الجرائم التي يدّعون أنها كانت السبب في حربهم على صربيا.

لا شيء من هذا القبيل سيحدث بالطبع. لكن أية مصداقية لسياسة تدَّعي قيامها على وازع أخلاقي، في حين أنها لا تعاقب سوى ممارسات التطهير العرقي وانتهاكات حقوق الإنسان الصادرة عن الأنظمة التي ترفض الخضوع للنهج الغربي؟ هذا هو الهجوم الجوي الرابع على دولة ذات سيادة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبدعم من بريطانيا، خلال ثمانية أشهر، عقب الهجمات على العراق وأفغانستان والسودان. ولم يكن أي من هذه الهجمات ردًا على الاعتداء على دولة أخرى، كما لم تنزل الأمم المتحدة العقوبات بأي دولة منها.

هذه الحرب لم تحقق أية نجاحات تذكر حتى من منظور حلف شمال الأطلسي ذاته. وكان بديهيًا أن

تفضي إلى كارثة إنسانية أشد سوءًا من تلك التي كان من المفترض إنهاؤها، وهو ما تجلى ببشاعة من خلال المذابح الجوية التي تعرّض لها اللاجئون أمس، وأن تفشل في احتواء الصراع، وفي الوقت نفسه هي مجازفة بحدوث حرب أوسع مجالًا في المنطقة.

بذلك الهجوم على دولة مستقلة ردًّا على قمع دعمته الحكومة داخل نطاق حدودها، سجّل حلف شمال الأطلسي سابقة قوية لكنها قد تنذر بسوء. وهذا الإجماع الآخذ في الظهور على وجوب أن يكون هناك نطاق ما من التدخلات، بناءً على حقوق الإنسان سينهار ما لم يتم حصر هذه التدخلات على أساس قوانين متعارف عليها، ودعم واضح من الأمم المتحدة أو أي كيان آخر معتمد عالميًا أو إقليميًا. وفي غياب هذه الضمانات سيتزايد خطر الصراع الدولي، فتصبح الحكومات هي الحكم في قضاياها الخاصة وتطوع دول العالم العظمى هذا المذهب الجديد لدفع مصالحها الإستراتيجية[54].

سيراليون: رفع لواء الصليبيين في أفريقيا

١١/٩/٢٠٠٠

سرعان ما تبدّد التصور بأنّ الوضع المشوش لحلف شمال الأطلسي في كوسوفو قد تخفّف من حماسة توني بلير تجاه «الحروب الإنسانية». فقد برزت حكومته كأكثر الحكومات البريطانية تدخلًا منذ إنهاء الاستعمار. وعلى ما يبدو فإنه سيتم اغتنام كل فرصة

لرفع لواء الصليبيين بالقرن الحادي والعشرين حول العالم.

تعد المغامرة في سيراليون شديدة الشراسة، بما جرى فيها من حوادث خطف وأعمال إنقاذ عسكرية دموية، وهي المرة الثالثة خلال ثمانية عشر شهرًا التي يستخدم فيها حزب العمال الجديد القوات البريطانية المسلحة خارج نطاق سيطرة الأمم المتحدة. كما تعتبر أكبر عملية عسكرية مستقلة تقوم بها بريطانيا خارج البلاد منذ حرب الفوكلاند.

بعد مرور تسعة وثلاثين عامًا على إنزال علم المملكة في فريتاون، وذلك بعد زهاء قرنين من الحكم الاستعماري الدموي، عادت أسراب المجندين البريطانيين منذ شهور، واتبع قادتهم أسلوب حرب أهلية مروِّعة وجامحة. ودون أي نقاش عام يذكر في البلاد، تشرع القوات البريطانية مرة أخرى في قتل السيراليونيين على أرضهم، بينما تحرس بوارج البحرية الملكية الساحل الأفريقي الغربي، وتتم مقارنة متمردي جبهة التحرير قاطعي الأوصال بالنازيين بصفة دورية، وهي التسمية المعتادة لكل أعداء بريطانيا فيما بعد ١٩٤٥.

والآن تورطت بعثة التدريب البريطانية ووحداتها الأمنية الاحتياطية، التي سبق أن استنكر رئيس الأمم المتحدة تكتيكاتها الاستعراضية، في أزمة متفاقمة مع ميليشيات الجنود البريطانيين الهاربين وغيرهم.

والغرض المعلن عنه ليس إنقاذ الرهائن والقضاء على «فتيان الجانب الغربي» الموالين للنظام السابق فحسب، بل هو أيضًا استعادة السيطرة على حقول الألماس المربحة في سيراليون.

لقد بدأت هذه السلسلة من التدخلات التي تقوم بها إدارة بلير بالهجوم الأنجلو أمريكي الضاري على العراق، والذي استمر أربعة أيام في ديسمبر ١٩٩٨. ولم تتوقَّف غارات القصف منذ ذلك الحين، في تجاوزٍ لقرارات الأمم المتحدة ولمعارضة أغلب الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن، وأصبح من المتعارف عليه الآن عالميًا أن تطبيق الولايات المتحدة وبريطانيا لنظام العقوبات الفاشل قد أدى إلى كارثة إنسانية. ولقد وصف ديفيد بونير، عضو الكونجرس عن الحزب الديمقراطي، هذه العقوبات بأنها «مجزرة أطفال في زي سياسي».

حرب القيم هذه التي أعلنها حلف شمال الأطلسي على كوسوفو كانت إشارة البدء للدعوة الواضحة التي أطلقها بلير العام الماضي في شيكاغو لموجة جديدة من التدخلات الدولية. وقد أعلن أن هذه التدخلات ستقوم على «مزج دقيق» للمصلحة الخاصة بالغرض الأخلاقي، محاكيًا في ذلك خطاب الإمبرياليين الليبراليين في أواخر القرن التاسع عشر. وبعد مضي عام يستمر التطهير العرقي العكسي حثيثًا في كوسوفو المحتلة من حلف شمال الأطلسي.

لكن الازدهار المكتمل لثمار عقيدة بلير الجديدة كان

في أفريقيا، التي ما زالت الولايات المتحدة تخشى أن تطأها بعد الهزيمة التي مُنِيَت بها في الصومال في التسعينيات. فبعد أسابيع من التدخل في أزمة زيمبابوي الداخلية، وبينما كان الوزراء البريطانيون يدافعون عن قضية مالكي الأراضي البيض الذين ساندوا النظام الروديسي العنصري، أرسل بلير فرقه من جنود المظلات إلى فريتاون لسد الفراغ الذي خلَّفته قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام المتفككة، وهي ذاتها القوات التي رفضت بريطانيا الانضمام لها قبل عام مضى.

إن العراق وزيمبابوي وسيراليون جميعها كانت مستعمرات بريطانية سابقة وهو أمر لا يزعج مشجعي «عقيدة المجتمع الدولي» الجديدة لكونهم قد تدثَّروا بغطاء فقدان الذاكرة الثقافي فيما يخص فظائع الماضي الاستعماري لبريطانيا. إذ لم ينقضِ نصف قرن بعدُ على إطلاق الجنود البريطانيين النيران ليُزدُوا السيراليونيين المضربين قتلى في شوارع فريتاون، وتعليق أطراف المقاتلين الكينيين المقطوعة عند مفترق الطرق، والوقوف أمام الرؤوس المقطوعة لأفراد العصابات المالاوية المتمردة لالتقاط الصور.

مثل هذا السجل يجعل من بريطانيا آخر بلد في العالم مؤهلًا للتعامل مع «الأعمال الوحشية» الصادرة عن من خضعوا سابقًا لاستعمارها. لقد أخبرونا أن العالم قد تجاوز هذا الأمر. ولكن بالنسبة لسكان أفريقيا، المحمَلين

بأعباء ديون الغرب وأسلحته ومرتزقته وشركاته متعدّدة الجنسيات المتعطشة للمعادن وأسعار السلع التي لم تكف عن الهبوط طيلة أربعين عامًا، فإنّ العالم لم يتجاوز الأمر بالقدر الكافي بعد.

بعدما قامت بريطانيا بمساندة ديكتاتور فاسد تلو الآخر في سيراليون، أرست دعمها العسكري الكامل لصالح الرئيس كابا ومؤيديه، الذين أصر توني بلير على كونهم «الرجال الصالحين»، في مواجهة جبهة التحرير الثورية ذات القاعدة الريفية، والتي قادها نائب الرئيس فوداي سنكوح إلى أن ألقى الجنود البريطانيون القبض عليه في شهر مايو/آيار.

ومع ذلك فإن الانتخابات التي أتت بكابا إلى السلطة عام ١٩٩٦، والتي أجريت والبلد غارق بالفعل في خضم الحرب الأهلية لم تشمل جبهة التحرير الثورية وأثقلها الكثير من العنف ودعاوى التزوير. ووفقًا لمنظمة العفو الدولية فإن سجل جبهة التحرير الثورية يعد الأسوأ في ارتكاب الفظائع، إلا أن كابا وميليشيات الكماجور التابعة له تورّطوا في العديد من وقائع التعذيب والإعدام دون محاكمة، كما أن حليفه جوني بول كوروما هو المسؤول عن تشويه آلاف المدنيين وذبحهم. هؤلاء هم من يدعمهم الجنود البريطانيون، أو بالأحرى كانوا يدعمونهم إلى أن بدأ رعايا كوروما السابقون، فتيان الجهة الغربية، بخطف الجنود البريطانيين.

والحقيقة أن بريطانيا وأصدقاءها الفاسدين هم جزء

من المشكلة في سيراليون، ولا توجد قوة خارجية بإمكانها فرض التسوية الداخلية اللازمة. وإذا كان بلير يرغب في بناء مجتمع دولي حقيقي فعليه أن يعمل من خلال الأمم المتحدة والكيانات المعتمدة دوليًا وإقليميًا، بدلًا من لعب دور «الشرطي العالمي» مع الولايات المتحدة، كما وصفه نيلسون مانديلا في بداية هذا العام، و«إحداث الفوضى في الشؤون الدولية» عن طريق التصرف أحادي الجانب.

وتفيد التقارير أن أكثر قوات حفظ السلام فاعلية في سيراليون كانت القوات الإقليمية، بما في ذلك النيجيرية. والمشاركة الأكثر نفعًا التي يمكن أن تقدمها الآن بريطانيا وسائر الدول الغربية التي مازالت ترفض شطب ديون بلاد مثل نيجيريا لسيراليون، هو تقديم الدعم لحل أفريقي لأزمة أفريقيا [55].

إسرائيل: رجال الدم والعدالة العالمية

٠٩/٠٢/٢٠٠١

لم يعد بوسع الحكومات ورؤسائها الاختباء من العدالة العالمية، هكذا تم طمأنتنا مرارًا وتكرارًا. إنهم لا يمكنهم الاحتماء بالسلطات القضائية الوطنية والسيادة القومية. وكل المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان وفظائع التطهير العرقي، وبوجه خاص جرائم الحرب، يجب ملاحقتهم، وستتمّ ملاحقتهم بغض النظر عن الحدود الوطنية في عالم قائم على الاتكال المتبادل.

كانت هذه هي النغمة المتردّدة في «الحرب الإنسانية»

التي شنها حلف شمال الأطلسي على يوغسلافيا، والتي ناصرها توني بلير بحماس، وكذلك أثناء ملاحقة جنرالات حرب صربيا وكرواتيا. وكانت هذه الحجة وراء التخطيط من أجل محكمة جرائم حرب دولية وملايين الدولارات التي دفعها الكونجرس الأمريكي لمحاكمة الزعماء العراقيين وعائلاتهم.

كانت هذه أيضًا الرسالة من وراء المحاولة التي قام بها المواطنون لمحاكمة الديكتاتور التشيلي أوجستو بينوشيه، والصدع في العلاقات السياسية بين النمسا وباقي دول الاتحاد الأوربي في ردِّ فعل على صعود حزب الحرية المنتمي لأقصى اليمين والتابع ليورغ هايدر إلى السلطة في النمسا. أما أنصارعقيدة المجتمع الدولي الجديدة الباسلة فقد تمَ ترويضهم بشكل عجيب منذ انتخاب الجنرال أرييل شارون اليميني المتطرف كرئيس لوزراء إسرائيل. ولقد جرت الأمور على عواهنها مع الرجل المسؤول شخصيًا عن أكبر مذبحة للمدنيين في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي.

لقد وفدت أنباء عن أن رئيس الوزراء البريطاني قد تبادل حديثًا وديًا مع شارون يوم الأربعاء، بينما كان وزير الخارجية روبن كوك يتطلع إلى «بناء أرض مشتركة» و«تحريك عملية السلام قدمًا» مع السياسي الذي كان استفزازه المتبجح في القدس العام الماضي سببًا في إشعال الانتفاضة الحالية، والذي كان اقتراحه للتعامل مع المتظاهرين هو القيام «بخصيهم». في تلك

الأثناء كان الرئيس بوش يعد شارون أن دعم الولايات المتحدة لإسرائيل «راسخ لا يتزعزع».

إنّ الحكومات تتعامل بالطبع مع شتى أنواع الزعماء ذوي الصحف المذمومة. ولكن شارون يتجاوز ذلك بكثير. فهو حسب كل تقدير منطقي يعدّ مجرم حرب. وهو رجل دم يحفل تاريخه بالإرهاب وانتهاكات قواعد الحرب منذ بداية الخمسينيات. عندما قامت وحدته بذبح قرويين فلسطينيين، مروّرًا بالهجوم الوحشي الذي قام به على لاجئي غزة في السبعينيات، ووصولًا إلى دوره المركزي في الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ والذي وصل عدد القتلى فيه إلى ٢٠,٠٠٠ شخص.

وقد تمّ ذبح نحو ألفين من هؤلاء في مخيمات اللاجئين بصبرا وشاتيلا على يد الكتائب اللبنانية التي تقع فعليًا تحت سيطرة شارون. وكان شارون قد أكدّ أكثر من مرة أن تلك المخيمات كانت مليئة بالإرهابيين. وفي حقيقة الأمر فإنّ الأغلبية الساحقة للضحايا كانت من المدنيين العزل، حيث تم إخلاء مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية بعد وعدٍ توسّطت فيه أمريكا بأن تتم حماية عائلاتهم.

حتى لجنة كاهان الإسرائيلية اعتبرت شارون مسؤولًا بشكل «شخصي» وإن كان «غير مباشر» عن المذبحة، ومع ذلك يبقى السؤال هنا هو: إن كان بوسع محكمة مستقلة أن تكون على هذا القدر من السخاء في حكمها؟

ستضع عودة شارون الآن إلى السلطة سلامة نية

مؤيدي منظومة العدل الدولية موضع اختبار. ويؤكد الكثير من ناقديهم أن هذه العقيدة فوق الوطنية الجديدة للتدخل والشرعية خارج حدود الدولة هي محض احتيال، وقد صممت لإضفاء شرعية زائفة باسم حقوق الإنسان للقوى العظمى، وهي تستأسد على الدول الأضعف التي تهدد سلطتها أو مصالحها. ويقولون كذلك إن جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها القوى العظمى، أو الحلفاء الغربيون على وجه التحديد، ستعامل دائمًا بمعاييرمختلفة تمامًا وتفلت من العقاب.

لا تبدو الاحتمالات مبشرة بالتأكيد في حالة إسرائيل التي طالما سمح لها رعاتها في الغرب بانتهاك سلسلة من قرارات مجلس الأمن، بينما ترزح دول أخرى في المنطقة تحت أنظمة عقوبات قاتلة وهجمات تفجيرية لقاء انتهاكاتها.

جرائم شارون أبشع من جرائم بينوشيه، ومسؤوليته عن قتلى صبرا وشاتيلا تم توثيقها بشكل أفضل، مثلا، مما تم توثيقه عن مسؤولية الرئيس اليوغوسلافي السابق سلوبودان ميلوسوفيتش إزاء مذبحة سربرنيتشا المماثلة. وسيكون الاعتراض في هذه الحالة أن شارون قد تم انتخابه بشكل ديمقراطي، وأن محاسبته على جرائم مضى عليها ثمانية عشر عامًا لن يزيد من فرص التوصل إلى تسوية سلام شيئًا.

إنّ احتمالات إتمام مثل هذه التسوية ستزيد بمجرد

أن يدرك أغلب الإسرائيليين أن سياسات شارون القمعية المتصلبة لن تحقق الأمن الذي يتوقون إليه، في حين يبدو فرض العقوبات على دولة يحظى شعبها بقبول في سياستها أكثر منطقية من فرضها على دولة ديكتاتورية لا تأخذ برأي شعبها.

بالطبع لن تحرك أية حكومة غربية ساكنًا ضد شارون، على الرغم من أن مجموعات حقوق الإنسان والمجموعات المؤيدة لفلسطين تستعد للتحرك بالفعل في محاولة لاتخاذ إجراءات قانونية مشابهة لما وقع مع بينوشيه، إذا ما حاول مغادرة البلاد. ولا توجد أية بادرة استهجان، مثلما حدث في الاحتجاجات الدبلوماسية مع هايدر أو مثل وقف بيع الأسلحة الذي نادت به مجموعة من نواب حزب العمال. مثل هذه التحركات قد تبعث رسالة إلى الناخبين في إسرائيل، أن هناك حدودًا للدعم المادي الخارجي.

لقد أعلن بلير خلال حرب كوسوفو أن سياسته في التدخل الخارجي مبنية على «مزج دقيق» بين المصلحة الخاصة والغرض الأخلاقي. وفي ظل ردود الأفعال على انتخاب شارون يبدو أن الأمر يتلخَّص في الغرض الأخلاقي عند التعامل مع الأعداء، أما المصلحة الخاصة فهي تتعلق بالأصدقاء فقط [56].

العراق: حيث الضحايا لا يملكون صوتًا انتخابيًا

٣٠/٠٥/٢٠٠١

بحكم التجربة، كلما زادت أهمية أمر ما متعلق

بالسياسة قلّت احتمالات مناقشته أثناء الانتخابات العامة. ولا شك أن هذا ينطبق على حملة بلير الانتخابية لعام ٢٠٠١، حيث مرّت حماسة حكومة بلير للقصف والاحتلال والتدخل بشكل عام في شؤون الدول الأخرى الأمر الذي وصفه رئيس الوزراء السابق إدوارد هيث، المنتمي لحزب المحافظين البريطاني، على أنه محاولة لبعث النظام الاستعماري دون أن تسجل أدنى إشارة على الرادار الانتخابي.

إن الجنود والأطقم الجوية البريطانية تسفك الدماء في الخليج والبلقان وغرب أفريقيا على نطاق غير مسبوق منذ زوال الإمبراطورية. لكن تلك التدخلات لم تستحق المناقشة، ربما لأنها تحظى بدعم كل الأحزاب الرئيسية، أو لأنه من غير المستحسن مناقشة مثل هذه المسائل أمام جمهور الناخبين. فالضحايا لا يملكون صوتًا انتخابيًا.

لا يوجد مكان سُفِكت فيه الدماء واختُزِلت الحياة فيه إلى شقاء أكثر من العراق، حيث ما زالت تجري معاقبة العشرين مليون عراقي من الحكومتين الإنجليزية والأمريكية، بعد عشرة أعوام من طرد جيش صدام حسين من الكويت، على قرارات اتخذها رجل لم ينتخبوه ولم يكن بمقدورهم خلعه بشكل سلمي. وتستمر بلا هوادة هجمات السلاح الجوي الملكي والقوات الجوية الأمريكية على المناطق التي أعلن فيها الحظر الجوي من جانب واحد بالعراق، بينما السياسيون

في بريطانيا منشغلون بالتفاصيل الثانوية لمعدلات الضريبة الهامشية.

لقد عاث هذا الحصار من العقوبات الذي دام عقدًا، والذي لا يدعمه فعليًا سوى الولايات المتحدة وبريطانيا، خرابًا في بلد قد دمرته حربان كارثيتان وإرث من التلوث الناتج عن الأسلحة الكيميائية وأسلحة اليورانيوم المنضب. وتقدر منظمة الأمم المتحدة للطفولة عدد الأطفال العراقيين الذين لقوا حتفهم جراء الحصار بنحو٥٠٠,٠٠٠ طفل. وما زالوا يموتون بالآلاف شهرًا تلو الآخر، وقد تقلّص مستوى المعيشة في البلد الذي كان ذات يوم من البلاد المتقدمة ليصل إلى مستوى المعيشة في إثيوبيا.

وبعدما أدركتا أنهما قد خسرتا معركة الرأي الدولي بشأن مسؤوليتهم عن هذه الفروسية الوطنية، توصّلت بريطانيا والولايات المتحدة الآن إلى خطة «العقوبات الذكية»، التي يدّعون أنها ستخفّف وطأة الحظر على السلع المدنية المستوردة، وستحمّل صدام مسؤولية المعاناة العراقية بشكل قاطع. هذه هي الرواية المتداولة، على الأقل. أما الواقع فهو أن المخطط البريطاني المقدم حاليًا للأمم المتحدة من شأنه أن يجعل العقوبات أكثر فاعلية، ويخضع العراق لشكل من الوصاية الدولية إلى أجل غير مسمًّى.

أحد أسباب حرص الحلفاء، كما تحب حكومتا بلير وبوش أن تطلقا على نفسيهما، على اتخاذ موقف هو أن

العقوبات القائمة، من حسن الحظ، في طريقها سريعًا إلى أن تصبح بلا جدوى. فالتهريب، والرسوم الإضافية على التعاقدات، ومخزون الوقود غير الخاضع للرقابة والذي تحظى به الدول المجاورة بشكل تفضيلي، وكذلك رحلات الطيران الذاهبة والعائدة من بغداد، كل هذا قد ساعد على تخفيف حدة الظروف على العراقيين العاديين. أما العقوبات الأنجلو أمريكية الذكية فستضع حدًا لأغلب ما سبق عن طريق إرغام الدول المجاورة على ضبط التجارة غير المرخّصة عبر الحدود العراقية. وفي مقابل إحكام هذه القبضة الحديدية تقترح بريطانيا اقتصار المراقبة على السلع العسكرية والسلع «ذات الاستخدام المزدوج»، أي السلع التي يمكن استخدامها مدنيًا وعسكريًا.

لكن منع المنتجات ذات الاستخدام المزدوج هو لبُّ المشكلة في العقوبات الحالية. إذ أنّ لجنة العقوبات السرية ومقرها نيويورك بدأت بالفعل التصديق التلقائي على واردات العراق من الدقيق والأرز. ومع ذلك فقد منعت أو استخدمت حق النقض بشأن تعاقدات على سلع يزعم أنها ذات استخدام مزدوج بما يقدر قيمته بأكثر من ١٢ مليون دولار. فتم إيقاف كل شيء، من الكلورين وعربات الإسعاف والأمصال والأجهزة الكهربائية إلى الخراطيم والمورفين والبنج، وفي كل مرة كان الفاعل هو مندوب بريطاني أو أمريكي، بحجة أن تلك السلع قد يكون لها استخدام عسكري.

ذلك الحال سيسري في ظل العقوبات الذكية، وكذلك النسق الذي بحسبه سوف يتم التحكم من الخارج في دخل العراق من النفط، حيث سيذهب ثلثه لدفع التعويضات إلى خزانة الكويت الممتلئة، ولدفع تكلفة تطبيق العقوبات.

من المفترض أن ذريعة استمرار الحظر وتشديده هي الحيلولة دون تطوير العراق لأسلحة دمار شامل جديدة، والضغط عليه لإعادة السماح بدخول المفتشين الذين تم سحبهم قبل عامين. أحد هؤلاء المفتشين، وهو سكوت ريتر، يؤكّد أن العراق قد جُرِّد من السلاح منذ ذلك الحين، ولم تعد لديه أية وسيلة لتطوير أسلحة كيميائية وبيولوجية تذكر، فضلًا عن تطوير أسلحة نووية.

لا تخضع أية دولة أخرى بالمنطقة لا سيما دولة إسرائيل المسلحة نوويًا، والتي تقوم يوميًا بخرق سلسلة من قرارات الأمم المتحدة في المناطق التي تحتلها بشكل غير قانوني لمثل هذه العقوبة. والمَخرج البديهي من هذه السياسة غير الإنسانية والفاشلة هو التفاوض على رفع العقوبات تزامنًا مع عودة مفتشي الأمم المتحدة. ولكن احتمالات حدوث هذا الأمر ضئيلة. فالعراق لم يقع الاختيار عليه بسبب وحشية الديكتاتور حاكمه وإنما لأنه لا يمكن الوثوق بالتزامه التام بالنهج الغربي في هذا الجزء الحرج إستراتيجيًا من العالم[57].

بلير وبيرلسكوني وورثة موسوليني

١٦/٠٥/٢٠٠١

إن الاختيار ليس بين حزب العمال الجديد وحكومة عماليّة خيالية جديدة أكثر راديكالية، بينما لا يكف توني بلير عن توجيه اللوم الشديد إلى معارضيه في المراكز الحيوية بالبلاد. بل إن الاختيار بين إدارة بلير وإدارة حزب ويليام هيج المحافظ النابحة. وفيما يخص هذه الانتخابات لا يوجد ردُّ بليغ على كلامه هذا. حتى في اسكتلندا وويلز، حيث توجد منافسة انتخابية حقيقية ممن يقعون على يسار حزب العمال أو في إنجلترا حيث اتخذ الليبراليون الديمقراطيون موقفًا أكثر تقدمية بصدد بعض القضايا لا يوجد سوى حزبين فقط لديهما فرصة ضئيلة لتشكيل الحكومة الشهر المقبل.

والبدائل المتاحة هي حزب قد تمكن، رغم سياساته الفاضحة مع أصحاب الأموال والنفوذ، من تقديم حد أدنى قومي للأجور لأول مرة في تاريخ البلد، والحق القانوني للتمثيل النقابي، وكذلك أكبر زيادة في إعانة الأطفال على الإطلاق. فإمّا هذا أو حزب يعد بخفض الإنفاق على الخدمات العامة وحظر الإضرابات في القطاعات العامة وحبس كل طالبي حق اللجوء في معسكرات الإقامة الجبرية.

ولكن ما هذا إلا مطلع القصيد فقط. أي تخيل أن الحكومة قد تحوّل نفسها تدريجيًا إلى إدارة عمّال

بشكل أوضح بدده بحزم كل من رئيس الوزراء وجوردون براون في الأيام القليلة الماضية. فقد كان كلاهما منشغلًا بتوضيح الأسباب التي تجعل من يربحون أكثر من ١٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني غير قادرين على دفع بعض آلاف الجنيهات كضريبة سنوية خوفًا من تقليل حافزهم على العمل، كما أعلن المستشار عن رغبته في رؤية كل مُعلّم في البلد وهو يستميل قلوب الصغار وعقولهم لروح المشاريع الخاصة.

في غضون ذلك، يصرّح بلير أنه يود أن يزيد كثافة التحديث (بمعنى الخصخصة) في مجالات الصحة والتعليم وكذلك إصلاح الضمان الاجتماعي (بمعنى الاقتطاع). ومن دون أن يلقيَ حزب العمال الجديد بالًا لكوْن المزاج المعارض للشركاتية في ازدياد، أظهر عزمه على تنصيب نفسه حزب بريطانيا الرئيسي للأعمال التجارية الكبيرة. وقد تجدّدت الهمهمات في حي ميلبانك حول قطع روابط الحزب بالنقابات المهنية إذا تكرّر اللغو بشأن إضراب عمّال النقل مرة أخرى. وعلى ما يبدو فإن مشروع بلير قد عاد للعمل من جديد.

إن الانتخابات الإيطالية الجارية هذا الأسبوع، والتي فاز فيها البليونير محتكر الإعلام والذي يعمل جنبًا إلى جنب مع جهَوِيٍّ كاره للأجانب بالإضافة إلى ورثة بنيتو موسوليني السياسيين، تقدم لنا تحذيرًا في الوقت المناسب من النهاية التي قد يؤدي إليها هذا الشكل من التهميش للمؤيدين الأساسيين. ولكي نَفِي ائتلاف وسط

اليسار المحب لبلير، والذي يحكم إيطاليا منذ خمس سنوات، حقّه نشير إلى أنه لم يمِل إلى اليمين بهذا القدر الكبير الذي فعله نظيره البريطاني قط. وبرغم ذلك، فإنه على غرار حزب العمال الجديد، قدّم نفسه على أنه أفضل رهان للمستثمرين الدوليين وقد كافأ هؤلاء هذا الإطراء بحملة قوية ضد برلسكوني ومرر برنامجًا لاقتطاع الضمان الاجتماعي والخصخصة ومرونة العمل والتقشف في الميزانية ليتمكن من حشر إيطاليا في منطقة الاتحاد الأوربي.

فوجد الناخبون أنفسهم أمام حكومة تميل إلى اليسار، وقد فشلت في الوفاء بوعدها للمراكز الحيوية في البلاد، ومعارضة ديماغوجية تلعب بلا هوادة على أوتار التعصّب العرقي والتوتر الاجتماعي المشدودة تجاه المهاجرين غير الشرعيين. وهكذا تدفّق الناخبون ليؤيدوا اليمين، مما أدى إلى نتيجة يوم الأحد البشعة. وإذا نحينا السمات الخاصة بالثقافة السياسية الإيطالية جانبًا، فلن يكون من الصعب علينا تصور حدوث نسخة بريطانية من هذه النكسة خلال بعض سنوات من الآن.

إن السياسيين بمنزلة الروابط المفصلية للنفوذ والمصالح الاجتماعية، وهم يستجيبون للضغط. والوطأة الواقعة في الوقت الراهن على حزب العمال الجديد من قِبل أصدقائه من رجال الأعمال والإعلام ذوي النفوذ وأيضًا من حلفائه والمؤسسات الدولية بالخارج أكبر بكثير من تلك الصادرة عن مؤيديه

الأساسيين كأعضاء النقابات المهنية الذين باعوا ولاءهم لقاء ثمن بخس في السنوات الأربع الماضية.

لقد حوّلت حكومة بلير، رغمًا عنها كما أزعم، بنود التجارة السياسية، على سبيل المثال، لتدور حول موضوع الإنفاق العام. لكن رئيس الوزراء أسهم أيضًا في خلق أزمة في التمثيل السياسي عن طريق غلق ديمقراطية حزب العمال الداخلية، بينما رجّح على نحو بالغ كفّة التأثير السياسي داخل عباءته الكبيرة ناحية مصالح الطبقة الوسطى والموظفين. وفي ظل النظام الانتخابي الحالي تجب قيادة الحزبين الرئيسيين كتحالفات حقيقية وإلا قوَّضت الثقة بالسياسة نفسها.

قد يعرب المؤيدون عن تفضيلهم حكومة حزب العمال على حكومة الحزب المحافظ، ولكن إذا كان الفارق بينهما طفيفًا جدًا فلا مفر من أن ينسلخ بعضهم ويتآكل التحالف. ودون تحول في الفترة الثانية لإدارة أوسع سياسيًا ستتزايد التحديات من قِبل اليسار لا محالة، وستكون في الأغلب فاعلة في المكان الذي تحظى فيه بالمصداقية، كما حدث في لندن العام الماضي. ومع ذلك فإن المجازفة هنا تقع في تيارٍ موازٍ من عدم اكتراث الناخبين والانجراف الحتمي، على غرار حالة برلسكوني، لجزء من ناخبي حزب العمال إلى جماهير الحزب المحافظ[58].

العولمة والحرب على حق اللجوء

٢٣/٠٥/٢٠٠٢

ازدادت حدة المزاج العام بشكل مطرد، بينما اتضح مدى توغل أقصى اليمين في البر الأوربي الرئيسي. فبدايةً، وصف ديفيد بلَنكت طالبي حق اللجوء بأنهم «يُغرقون» المدارس والخدمات الطبية. ثم قام بيتر هين بالإشارة إلى «انفصالية» المسلمين البريطانيين المفترضة، واستنكر في الآن ذاته «لين الجانب» من قِبل جنوب أوربا تجاه طالبي حق اللجوء. والآن، في الوقت الذي عادت حملة الصحافة الصفراء على طالبي حق اللجوء إلى الهياج من جديد، يصرّح المسؤولون في وايتهول[59] بأن توني بلير هو المسؤول بدرجة أكبر من بلنكت الذي يتطلّع إلى أن يصبح يده الحديدية عن توجيه الحكومة إلى نهج عدواني جديد تجاه حق اللجوء والهجرة.

احتفل بلير في بداية الأسبوع الحالي بنجاحه في إقناع خوزيه ماريا أزنار، رئيس الوزراء الإسباني، بمساندة خطة بريطانيا لسحب مساعدات الاتحاد الأوربي من الدول الفقيرة التي تتخلّف عن المشاركة في تشديد الإجراءات على المهاجرين. وكانت الرسالة شديدة الوضوح. وبعدما قام رئيس الوزراء الأسترالي المحافظ جون هاورد باكتساح التحدي الانتخابي أمام اليمين الشعبوي بسبب آرائه فيما يخص الهجرة، فإن بلير الآن عازم على رشوة أية رد فعل عكسي داخلي من اليمين العنصري بحرب سياسية على حق اللجوء.

ولأول مرة يتم تفصيل نياته في المضي في هذا الأمر

في «خطة عمل» سلمتها رئاسة الوزراء الأسبوع الماضي إلى كبار الوزراء وموظفي الحكومة تم تسريبها لي وتهدف إلى تطبيق «تخفيض جذري» على عدد «طلبات اللجوء التي لا أساس لها».

تحمل الوثيقة في طياتها كل علامات الذعر الرسمي، وقد جذب الموظفون الحكوميون كل أذرع التحكم السياسية الممكنة محاولين بذلك الاستجابة إلى الضغط القادم من أعلى: بدءًا بمقترحات لوضع موظفي هجرة بريطانيين في مطارات باريس وأمستردام، مرورًا بالتضييق على متطلبات تأشيرات الدخول لبلاد مثل زيمبابوي، وصولًا إلى خفض المدة التي تُمنح إلى اللاجئين من مناطق الحروب للسماح بالإقامة الاستثنائية. وهناك خطّط لطرد جماعي على يد القوات الجوية الملكية، و«قائمة بيضاء» جديدة بالبلاد «الآمنة» مثل باكستان، وبطاقات استحقاق لطالبي حق اللجوء. وتتواصل القائمة على هذا النحو.

في رسالة مصاحبة تم تداولها بين المستويات العليا في وايتهول، انتقت أوليفيا مكلاود، مستشارة السياسات في الوحدة رقم عشرة[60]، فكرتين على وجه التحديد ليقوم الوزراء بمناقشتهما في اجتماع مع توني بلير يوم الأربعاء الماضي. تساءلت: إن كان من الممكن أن تقدّم وزارة الدفاع والأجهزة الأمنية المساعدة للقبض على «المتاجرين بالبشر» الذين يجلبون طالبي حق اللجوء إلى بريطانيا. واقترحت أن يتم إسناد هذه

المهمة إلى سفن البحرية الملكية الحربية في شرق البحر المتوسط.

لا شك أن في هذا نقطة تحوّل جديدة لبريطانيا وإن كان هذا بالفعل عنصرًا أساسيًا في المشهد السياسي الأسترالي ويشكل منعطفًا حقيقيًا في حرب بلير على حق اللجوء. ولكن المطلب الرئيسي الآخر الذي قدّمته رئاسة الوزراء الأسبوع الماضي من شأنه أن يتسبّب في مشاكل داخلية أكبر للحكومة. فيبدو أن المستشارة العاشرة تريد الآن توجيه المعونات البريطانية إلى «بلاد المصدر» التي يتقدم منها طالبو حق اللجوء (مثل تركيا) على أن يكون هذا مربوطًا بالتعاون في إعادة اللاجئ إلى وطنه. وما يتردّد الآن هو أن كلير شورت، بعدما تزعمت تمرير قانون التنمية الدولية أخيرًا من خلال البرلمان، تقوم بمحاولة أخيرة لمنع الاعتراض على هذا الربط.

وتلخّص خطة عقوبة المعونات هذه العبث المشوّش في صميم السياسة البريطانية للهجرة وطلب اللجوء. إن الهجرة إلى بلد أوربي غربي هي النتاج الحتمي للإفقار والنزاع الحاصل بالمحيط الذي يطوّقها، ممتدًا من الاتحاد السوفيتي السابق وشرق أوربا إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فسياسات عولمة السوق الحر التي تروجها بريطانيا وحكومات الاتحاد الأوربي الأخرى قد أضرّت بالوظائف ومستوى المعيشة في هذه المناطق كافة، في حين أن النزاعات التي تتحمل

بريطانيا وحلفاؤها مسؤوليتها قد أصبحت مولِّدًا حقيقيًا للاجئين. إن أفغانستان والعراق وتركيا، وحتى وقت قريب الاتحاد السوفيتي السابق، دول تصدّرت قائمة بلد المنشأ للاجئين القادمين إلى بريطانيا. ولقد تدخلت الحكومة البريطانية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بالقصف أو بالعقوبات أو بدعم القمع الداخلي على نطاق واسع في كلٍ منها. وتعمّد إفقار تلك الدول أكثر سيعدّ عملًا شديد الانحراف.

ويعتقد العديد من هؤلاء المعنيِّين عن قرب بإدارة شؤون اللاجئين، بما فيهم الحكومة، أن هذه أزمة مركبة. والمائة وثلاثون طالب لجوء الذين تفقد السلطات أثرهم يوميًا كما يزعم، يعادلون في عددهم تقريبًا «السائحين العاملين» الذين يصلون إلى مطار هيثرو يوميًا، وأغلبهم من الجزء المقابل من العالم. فما يقرب من ٥٠ في المائة من طالبي حق اللجوء يتم منحهم وضع اللجوء في النهاية أو السماح لهم بالإقامة الاستثنائية. ولم تكن هناك أية علاقة تبادلية في الانتخابات المحلية الشهر الجاري بين أصوات الحزب الوطني البريطاني ووجود طالبي حق اللجوء. ولكن القول والفعل كما لو كانت هناك أزمة متنامية، وكذلك استرضاء الأجندة العنصرية، يجعلان الحكومة تخاطر بعدم استقرار علاقات المجتمع وتسميمها لسنوات قادمة[61].

زيمبابوي: الاستعمارية والنظام العالمي الجديد

٠٧/٠٣/٢٠٠٢

من المعروف أن التواضع ليس من شيم توني بلير، ولكن بعد فشله في بلوغ مقصده من زيمبابوي في قمة الكومنولث نهاية الأسبوع الماضي أصبح من الصعب جدًا احتواء غروره. فقد انفجر رئيس الوزراء غاضبًا في وجوه رؤساء الحكومات الأفارقة لرفضهم مساندة مطلب بريطانيا بالتعليق الفوري لزيمبابوي، وصرّح بأنه «لا يمكن أن يكون هناك تساؤل حول السماح لموغابي بالبقاء في السلطة» إلا إذا كانت الانتخابات الفيصلية المرتقبة مع نهاية هذا الأسبوع حرّة ونزيهة. وبما أنه وضّح بشكل تام أنه يعتبرها مزوّرة، فمعنى كلامه لا يختلف فيه اثنان؛ فالحكومة البريطانية عازمة على الإطاحة بروبرت موجابي.

لا بد وأنه أمر مثير للحنق لرجل قدّم نفسه الخريف الماضي على أنه منقذ أفريقيا أن يتم صدّه على العلن هكذا من زعماء أفريقيا. فقد أصرّ رئيس الوزراء، وقد انعزل مع أستراليا ونيوزيلندا في عصبة من ثلاث دول بيضاء، قائلًا: «يجب أن يجد هذا السلوك حدًا»، لم يتم شرح المقومات التي تعطي القائد الاستعماري السابق لزيمبابوي حق الإصرار على تغيير الحكومة في هراري. ولكن منذ بدأ وزراء بلير علانية بمناصرة قضية المزارعين البيض الذين يعدون بمنزلة العمود الفقري للنظام الروديسي السابق، وفي الوقت ذاته باتهام القيادات السوداء التي هزمته بأنها «غير متحضِّرة»، لم

ينقطع التدخل البريطاني في زيمبابوي.

لقد تخلى التيار الرئيسي في أغلب التغطية الإعلامية البريطانية لأزمة زيمبابوي، ربما بإشارة من الحكومة، عن أدنى مظاهر الحيادية، وقد تحوّل المراسلون والمقدمون إلى مشجعين للحركة الديمقراطية للتغيير المعارضة. وفي لقاء على تليفزيون بي بي سي يوم الأحد مع وزيرة الخارجية بارونيس آموس تحدث ديفيد فروست في سعادة بالغة بمقتل «١٠٠,٠٠٠ شخص من قِبل مؤيدي موغابي خلال العامين الماضيين». وفي الحقيقة تقدِّر المجموعات الحقوقية عدد القتلى من الجانبين خلال هذه الفترة بما يقرب من ١٦٠,٠٠٠ شخص. وأخذ فروست ووزير خارجية حكومة الظل مايكل آنكرام في اتهام موغابي بأنه «ديكتاتور فاشي» و«أسود عنصري»؟ وحثّ الاثنان على تحرّك بريطاني أكثر حسمًا. وفي ذلك اليوم عُرِض برنامج بي بي سي «المراسل» شديد العدوانية، دون مقابلة واحدة توازنه على الجانب الآخر.

في خضم هذا كله لا يوجد أدنى شعور بمسؤولية بريطانيا عن الاستعمار الجشع الذي وقع على زيمبابوي، وعدم المساواة الفظيعة المستمرّة بين ملاك الأراضي بعد عامين من الاستقلال، وهو ما خلّف ٦,٠٠٠ من المزارعين البيض يتحكمون في نصف ما تملكه البلاد من أصل ٨١ مليون فدان من الأراضي الصالحة للزراعة، بينما يكتظ النصف الباقي بما يقرب من ٨٥٠,٠٠٠ مزارع

أسود. لقد كانت الحكومة التي رفضت إحباط تمرّد إيان سميث الأبيض العنصري عام ١٩٦٥ هي حكومة حزب العمال، خوفًا من أن يحول الجيش دون مهاجمة «بني عرقه»، مما تسبب في حرب أزهقت ٤٠,٠٠٠ روح. وكانت الحكومة التي فرضت حصة نسبية للبيض في البرلمان، وتعليق إصلاح الأراضي لمدة عشر سنوات من الاستقلال هي حكومة الحزب المحافظ. والآن تقوم الحكومة البريطانية (من خلال مؤسسة وستمينستر للديمقراطية) والمحافظون (من خلال الأمانة العامة للديمقراطية بزيمبابوي) إلى جانب المزارعين البيض والشركات بتمويل الحركة من أجل التغيير الديمقراطي، والتي تلتزم بسياسات السوق الحرّة وإعادة المزارع البيضاء لمالكيها.

ليس بوسعنا القول إن زيمبابوي تفرّدت بهذا الاستنكار الدولي من الحكومة البريطانية بسبب العنف السياسي أو الترويع أو القيود على الحريات الديمقراطية، على قدر ما تمثله هذه الأشياء من مخاطرة. فمثل هذه العوامل ليست بغريبة عن الدول الأفريقية الأخرى التي تساندها بريطانيا، مثل كينيا وزامبيا (حيث تم تزوير الانتخابات في بداية العام الحالي). ويعدّ بلير صديقًا مقربًا لطغاة مثل الجنرال مشرّف في باكستان والعائلة المالكة السعودية. بينما في زيمبابوي، على الأقل، يقوم موغابي زعيم حرب التحرير بإجراء انتخابات من نوع ما، كما توجد صحافة معارضة للحكومة ومعارضة

برلمانية.

لا يوجد سوى تفسيرين محتملين للدور البريطاني: الأول هو اهتمام عرقي متعصّب بالأقلية البيضاء المميزة. أما الثاني: فهو أن موغابي، على العكس من زامبيا وكينيا، لم يعد يساير أجندة الغرب النيوليبرالية، وبدأ الحديث، سواء صدقًا أم لا، عن تراجع المشاريع الخاصة والعودة إلى الاشتراكية. وهذا أمر لا يمكن السكوت عنه، وفيما يبدو فإن الولايات المتحدة الأمريكية، في ظل النظام العالمي الجديد، قد أوكلت ضمنيًا الإشراف على أفريقيا بشكل عام إلى القوتين الاستعماريتين السابقتين، بريطانيا وفرنسا.

إن الصراع على السلطة والأراضي قد أدى بزيمبابوي إلى حالة فعلية من الحرب الأهلية. فالبطالة والتضخّم في تفشٍّ، ومستوى المعيشة في انحدار، بينما معدلات الإصابة بمرض الإيدز في ازدياد مخيف (وموغابي يروِّج لرهاب المثلية الجنسية بشراسة). وتحتاج زيمبابوي إلى أن تجد سبيلها إلى التطور السياسي السلمي والعودة إلى الإصلاحات التقدمية التي قام بها موغابي في السنوات الأولى من حكمه. لكن هذا يعد شأن أهل زيمبابوي فقط. وليس من شأن التدخل الخارجي سوى أن يجعل هذه العملية أكثر صعوبة، كما أن بريطانيا هي آخر من يحق له إملاء الأوامر على من كانوا يومًا تحت أسرها[62].

كارثة البيريسترويكا كانت أكثر من مجرد نكبة لروسيا

١٦/٠٨/٢٠٠١

خلال العقد الماضي، كان من العقائد الثابتة في الغرب أن الانهيار الداخلي في الاتحاد السوفييتي كان يمثل تحريرًا لشعبه ونعمة هائلة حلَّت على العالم كله. فبضربة واحدة انجرفت الإمبراطورية الشريرة بأعجوبة ومُهِّد الطريق لقفزة كبيرة نحو الحرية والسلام والازدهار.

عمَّت البهجة جميع الأطياف السياسية، من محافظي السوق الحرّة إلى أقصى اليسار. فقد زال الخطر النووي، ودُشِّن نظامٌ عالمي جديدٌ من الحكم الديمقراطي العالمي. لقد انتهى التاريخ وستتمكن الجموع في شرق أوربا أخيرًا بعد طول معاناة من رفع النير الشيوعي للتمتع بالرأسمالية الليبرالية (أو بالاشتراكية الحقة، حسب الرواية اليسارية) وهم الأوفر حظًا في البشرية كلها.

هذا الأسبوع، سيكون قد مرت عشرة أعوام على ذلك الانقلاب الهزلي الذي عجَّل بسقوط ميخائيل غورباتشوف، وحظر الحزب السوفييتي الشيوعي، وحل اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية. بعدما انقشع الغبار عن الأحداث المضطربة التي استمرت من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩١، واتضحت طبيعة النتائج التي خلّفتها في الحقيقة. ورغم كل ما كان يجري في الشارع، فإن أغلب التغييرات كانت من تصميم قطاعات من الكوادر السياسية تبينت أن النظام القديم كان في

مأزق، ونحن أمام فرصة للاغتناء.

كانت تلك التغييرات بعيدة كل البعد عن التحرير، بل إنها دفعت معظم المواطنين إلى التسول، وأتت بأكبر انهيار اقتصادي كارثي وقع وقت السلم في بلد صناعي في التاريخ. فتَخت شعار الإصلاح، وباتباع الوصفة الأمريكية للعلاج بالصدمات، تحوّلت البيريسترويكا إلى كارثة. لقد جلبت التجديدات الرأسمالية في إثرها إفقارًا وبطالة جماعية، وتطرفًا صارخًا في الظلم وتفشي الجرائم وسموم معاداة السامية والعنف العرقي، كل هذا بالإضافة إلى العصابات المنظمة المقننة على نطاق هائل والنهب الهمجي للممتلكات الخاصة.

إن حجم الكارثة الاجتماعية التي ابتلعت الاتحاد السوفيتي السابق وأغلب أوربا الشرقية في السنوات العشر الأخيرة، كثيرًا ما يتم التقليل منه خارجيًا، أو حتى من قِبل زوَّار موسكو وسائر المدن المزدهرة نسبيًا بالكتلة السوفييتية السابقة. ولكنّ بعض الحقائق المفزعة ذكرها الأمريكي ستيفين كوهين، أستاذ الدراسات الروسية في كتابه «فشل الحملة الصليبية»[63]، في اتهام شرس للعمى الغربي تجاه ما حل بما كان يومًا العالم الشيوعي.

ففي أواخر التسعينيات انخفض الدخل القومي بمعدل يفوق ٥٠ في المائة (مقارنة بقيمة الانخفاض في الناتج الذي بلغ ٢٧ في المائة أثناء الكساد الأمريكي الكبير)، وانخفض الاستثمار بمعدل ٨٠ في المائة، والأجور

الفعلية إلى النصف، وسوق اللحوم ومنتجات الألبان بمعدل ٧٥ في المائة. ويؤكّد كوهين أن التقهقر الزراعي في نواحٍ عدة أسوأ بكثير مما حدث أثناء إنشاء المزارع الجماعية في الريف الذي فرضه ستالين في الثلاثينيات.

ولقد قفزت أعداد الواقعين تحت خط الفقر في الاتحاد السوفيتي السابق من ١٤ مليونًا في عام ١٩٨٩ إلى ١٤٧ مليونًا، حتى قبل الانهيار المالي عام ١٩٩٨. ولقد تيتَّم عدد من الأطفال من جراء تجربة السوق يفوق عدد ضحايا الحروب الروسية الذي تعدى ٢٠ مليونًا، وعادت أوبئة الكوليرا والتيفود إلى الظهور مجددًا، وعانى ملايين الأطفال سوء التغذية، وتراجع متوسط العمر المتوقَّع للراشدين. وبينما تكشّفت هذه المأساة الإنسانية، لاحق السياسيون والمصرفيون الأمريكيون القيادات في روسيا لدفع «الإصلاح» والعلاج بالخصخصة حثيثًا، وكانت هذه هي النتيجة: تراجع في العديد من الجوانب إلى عصر ما قبل الحداثة.

لم يعكس اتجاه هذا المنحدر الاقتصادي سوى ارتفاع أسعار النفط وانخفاض قيمة الروبل ورحيل بوريس يلتسن لحسن الحظ. وفي شرق أوربا لم يتمكن من العودة إلى مستويات الناتج التي تحقّقت في فترة ما قبل ١٩٨٩ سوى نجوم الأداء مثل بولندا، وكان ذلك على حساب ملايين العاطلين وانتشار الفقر والتراجع المجتمعي.

بعض الذين تصدروا الجنوح من اقتصاد الملكية العامة المركزي إلى رأسمالية اللصوص الأثرياء الموجودة اليوم في روسيا يواسون أنفسهم بلا شك بأن تلك الأرقام المحبطة تبالغ في تقدير نفقة التغيير وتتجاهل ما هو أكبر من حرية وأشكال ديمقراطية وجودة أفضل للبضائع المتاحة الآن.

لكن تلك الحريات والانتخابات التنافسية والتي ترزح تحت قيود ثقيلة رغم كل شيء كانت بشكل أكبر ثمرة عصر غورباتشوف، وتعود إلى ما قبل انهيار الاتحاد السوفييتي، وبالنسبة إلى معظم الروس وباقي مواطني الاتحاد السوفييتي السابق، فإن ثمن هذه الأنواع المتعدِّدة من البضائع ليس في متناول أيديهم.

ولهذا السبب، فإن الناس الذين عاشوا في ظروف توفر العمالة الكاملة وتكلفة منخفضة للسكن والانتقال والغطاء الأساسي صحيًا واجتماعيًا، غالبًا ما يخبرون مستطلعي الرأي أن حالهم الآن أسوأ مما كانت عليها تحت الحكم الشيوعي. وليس أمرًا مفاجئًا في ظل هذه الأوضاع أن نجد ٨٥ في المائة من الروس نادمين على حل الاتحاد السوفييتي. وفي سياق متصل وقع الاختيار على ليونيد بريجنيف زعيم سوفييتي في السبعينيات، الفترة التي تعرف بفترة الركود، لكنها أيضًا فترة كانت مستويات المعيشة بها في صعود كأبرز سياسي روسي في القرن العشرين[64].

لقد شهد الروس بلادهم وهي تنكمش من قوة عظمى

إلى بلد مسلح نوويًا ومتعسِّر في عقد واحد، فتزايدت كراهية الغرب بعدما تبين دوره في هذا المسار. وكذلك بالنسبة إلى بقية العالم فقد كان تأثير التنحي السوفيتي عميقًا. إن استبعاد الدولة الوحيدة التي كان بوسعها تحدي الولايات المتحدة الأمريكية عسكريًا، حتى وإن كان هذا يستنزف مواردها بالكامل، أدى إلى تقليص مساحة المناورة للجميع.

ومع كبح المواجهات النووية والإستراتيجية تحت حكم جورباتشوف، تمكنت دول مثل بريطانيا من تقليل الإنفاق العسكري، لكن ذلك هيأ أيضًا الساحة للقوة الأمريكية غير المحدودة في عالم أحادي القطب، بينما ظهرت مخاطر نووية محتملة جديدة أكثر تقلبًا.

من الصعب أن نتخيل حدوث حرب الخليج عام ١٩٩١، وحصار العراق الخانق الذي تلاها، أو تفكيك يوغوسلافيا والحروب العرقية فيها، فضلًا عن سعيِ بريطانيا الحالي إلى الأحادية، لو لم يتم إخضاع الاتحاد السوفيتي أو محوه.

وبالنسبة إلى الدول النامية على وجه الخصوص، فإن تدمير هذه القوة العظمى الثانية والتي كانت قد آزرت الحركة المناهضة للاستعمار، وبعدها قضايا العالم الثالث قد أغلق الباب أمام التحالفات ومصادر المساعدات المتنوعة، وزاد من شدة اتكال هذه الدول على الغرب. وفي كل أنحاء العالم أدى استبعاد هذا التحدي الأيديولوجي الممثَّل في الاتحاد السوفييتي إلى

إضعاف الحركة العمّالية واليسار بشكل كبير، وكذلك الثقة في الأفكار السياسية من أي نوع، الشيء الذي لم يبدأ في التغير سوى الآن.

قد يكون الوقت ما زال مبكرًا، كما قال الزعيم الصيني الشيوعي تشو إن لاي عن الثورة الفرنسية، للخروج بتقييم يعتدّ به عن فترة السبعين عامًا من القوة السوفييتية، أي الإنجازات والإخفاقات والجرائم، والتركة التي خلفتها للسياسيين التقدميين، والبحث عن نموذج اجتماعي بديل. فالشكل المجتمعي الذي خلقته تحديدًا لن يتكرَّر مجدّدًا، وكذلك الظروف التي سمحت له بالظهور. ولكن آثار تدميرها سوف تبقى معنا لعقود قادمة.

عودة مناهضة الرأسمالية

٠٢/٠٥/٢٠٠١

أعطى رئيس الوزراء، الذي مضى عام على حكومته، إشارة البدء لحالة الهياج التي حدثت أمس في يوم العمال، حيث تمت تعبئة ١٠,٠٠٠ شرطي لمحاصرة بضعة آلاف من المتظاهرين ضد الرأسمالية، بالإضافة إلى حفنة من الحمقى. إذا نظرنا نظرة موضوعية إلى الأمر سنجد أن آخر مرة تم فيها تدمير مطعم ماكدونالد، وطلاء تمثال ونستون تشرشل لم يصل الأمر إلى هذا العنف الجماعي في الشارع. لكن توني بلير كان صارمًا؛ «هذا الأمر يجب ألا يتكرر مجددًا»، هكذا أعلن بينما عقوبات الحبس تصدر لجرائم مثل إلقاء زجاجات

بلاستيكية ورسم الشعارات على الحوائط واستخدام سلوك تهديدي.

هذا العام فهمت شرطة العاصمة الرسالة؛ في هذا المناخ المدبّر من الهستيريا العبثية، التي تؤدي إلى تحقيق ذاتها فيما يخص خطر هذه الأعمال الفظيعة التي يقدم عليها الفوضويون المدربون من قِبَل الولايات المتحدة، كان الرأي العام مهيأ لقبول العملية التي قامت بها شرطة حزب العمال الجديد، وقد اكتملت بصور من السجلات الإجرامية لمثيري الشغب المزعومين، والحديث المثير حول الطلقات المطاطية وتردد الأقاويل عن استخدام الجيش الأيرلندي الجمهوري الحقيقي للمتظاهرين كغطاء لهجمة تفجيرية.

بعدما فرغ بلير من الاستقبال العدواني له في الحفل الموسيقي المقام بمناسبة يوم استقلال جنوب أفريقيا، عاود الكرَّة مرة أخرى يوم الاثنين واتهم المتظاهرين بالتخطيط لنشر «الخوف والذعر والعنف»، بينما وجّه جاك سترو الاتهام إلى «الأشرار» الذين كانوا وراء حشود العام الماضي. ولا شك أن ملاحقة هدف غير مقبول شعبيًا كهذا يبدو تحركًا حكيمًا مع اقتراب الانتخابات التي ستتم فيها مهاجمة حزب العمال على ما حققه في مكافحة الجريمة. لكن ما تبين من رفض رئيس الوزراء للأفكار التي وراء مظاهرة أمس على أنها «قضية زائفة» هو أنه لا يريد أن يشوّه صورة المتظاهرين الهائجين فحسب، بل وأيضًا صورة الحركة

المناهضة للرأسمالية ذات التأثير المتزايد التي أشعلت التظاهرات.

إنّ صدم الطبقة البرجوازية أسهل بالطبع من الإطاحة بها، كما قال المؤرخ إريك هوبزباوم. وبرغم ما يبدو من نجاح عدد قليل من مناهضي الرأسمالية «المتشددين» في صدم المسؤولين أو على الأقل مجلس الوزراء والصحافة الصفراء فهم لا يتصورون أن إلقاء الحجارة على الشرطة، أو تحطيم واجهات المَحالّ من شأنه أن يهز النظام الرأسمالي. إن العنف السياسي الذي قد حقق أهدافه كان تلقائيًا وحاسمًا، وما عدا ذلك من شأنه أن يضعف القضية التي يدافع عنها القائمون به. وتربط المجموعات التي تسعى للاشتباك مع الشرطة نفسها دَوْمًا بالمظاهرات واسعة المجال سواء ضد حرب فيتنام أو ضريبة الرؤوس أو سياسة الفصل العنصري وبالتظاهرات ضد الرأسمالية التي عادة ما تكون عرضة لمثل هذه الانحرافات أكثر من غيرها بسبب أشكال التنظيم شديدة اللامركزية والديمقراطية.

لكن ما هو أكثر أهمية على المدى الطويل من توزيع اللوم على اشتباكات أمس، هو أنه بعد مرور عشر سنوات على نهاية الحرب الباردة والانتصار العالمي المفترض للأفكار الرأسمالية الليبرالية، عاد يوم العمال العالمي ليصبح محور اهتمام التظاهرات العالمية من جديد، وما حرّكه ذلك أمس كان جدول أعمال سياسي مشترك من لندن إلى سيدني، ومن موسكو إلى سيول:

رفض العولمة النيوليبرالية ومناهضة الخسوف الديمقراطي على يد النفوذ الشركاتي، والمطالبة بتحرك عالمي للتعامل مع الأزمة البيئية.

وبمجرد جعل شعار معاداة الرأسمالية متداولًا على الألسن زادت الحركة من إمكانية طرح بديل نظامي، الشيء الذي كان يتم الاستهزاء به في أغلب سنوات العقد الماضي.

والأمر لا ينحصر في قضية أقلية، فالهموم الرئيسية للحركة المناهضة للرأسمالية أصبحت توجهًا عامًا، وقد لقيت أمس مساندة من فئات لا تقتصر على مناصري حماية البيئة ونشطاء حقوق الحيوان وحملات العدالة الاقتصادية العالمية في شوارع لندن ومدن بريطانية أخرى. وفي استطلاع الرأي العام، الذي أجرته القناة الرابعة هذا الأسبوع، تبين أن أغلب الناس يعتقدون أن الشركات متعددة الجنسيات تتحكم في حياتهم أكثر من حكومة بلير، وأن الشركات العملاقة تهتم «فقط بالأرباح وليس بمصالح الشعوب في البلاد التي تعمل فيها».

إن ضعف الحركة المناهضة للرأسمالية، في بريطانيا على الأقل، لا يكمن في كونها تفتقد رؤية عالمية مشتركة أو برنامج عمل وهو ما يُعد نقطة قوة في هذه المرحلة لكن في كونها منفصلة عن مجموعات ومنظمات أخرى متجذّرة اجتماعيًا بشكل أكبر. ولقد كان العامل المهم وراء تأثير الاحتجاجات عند قمة منظمة التجارة العالمية في سياتل منذ ثمانية عشر

شهرًا هو تحالف النقابات المهنية ومديري حملات الفعل المباشر الذين آزروها. وحتى الآن تقع هذه الروابط على هامش الحركتين؛ فمسيرة العمّال أمس ظلّت بعيدة عن الاحتجاجات المناهضة للرأسمالية. هذه هي الفجوة الوحيدة التي ينبغي تخطيها، إن كنا نريد تحقيق المطالب الاجتماعية الأساسية في وقتنا هذا[65]

---

53 هذا المقال، الذي كتب في اليوم التالي لهجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، حاز بعض الخصومة في الصحافة البريطانية، وجاء ضمن ملف الحكومة في ديسمبر/كانون الأول تحت عنوان «عشرة آراء إعلامية قد ثبت خطأ موقفها». معظمها قد ثبت صحة موقفها. ومن بين آلاف الرسائل الإلكترونية التي تلقيتها ردًّا على المقال، كانت الأغلبية، ومعظمها من الولايات المتحدة، مؤيدة. انظر «بحر بوش من البترول يشتعل» (٢٠٠١/٠٩/٢٧) في الفصل الثاني و«هذيان حمقى؟» لقد كان التاريخ هو الحكم في ذلك (٢٠١١/٠٩/٠٦) في الفصل العاشر عن ردّي على الانتقادات.

54 العنوان الأصلي: «وماذا عن الأكراد؟» الهجمات الجوية على العراق وأفغانستان والسودان المذكورة في هذا المقال تشير إلى القصف الأمريكي البريطاني على العراق الذي دام أربعة أيام في شهر ديسمبر/كانون الأول من عام ١٩٩٨ وهجمات الصواريخ الجوّالة الأمريكية على مصنع الشفاء للأدوية في الخرطوم ومعسكرات تدريب الجهاديين الأفغانيين في شهر

أغسطس/آب عام ١٩٩٨. وكان روبن كوك، وزير الخارجية البريطاني في ذاك الوقت، الذي حشد الرأي العام لقصف العراق عام ١٩٩٨ لدناءة نظام صدام حسين، قد أخبرني فيما بعد أنه كان يعتقد أن هذا كله حدث بسبب المشاكل في العاصمة السياسية واشنطن: بعبارة أخرى، لتشتيت الانتباه عن جلسات سماع استجواب مجلس النواب لبيل كلينتون فيما يخص فضيحة مونيكا لوينسكي.

55 العنوان الأصلي: «استغلال نفوذنا». بعد مرور اثني عشر عامًا ظل توني بلير على زعمه أن التدخل البريطاني عام ٢٠٠٠ قد أنقذ «الديمقراطية» في سيراليون. انتهت الحرب الأهلية في عام ٢٠٠٢ بعد زيادة كبيرة في قوات الأمم المتحدة، والتحرك عبر الحدود الغينية، وضغط الأمم المتحدة على ليبيريا. وبعد عشر سنوات ظلت سيراليون واحدة من أفقر البلاد في العالم، بينما كانت الشركات البريطانية تتربح من ازدهار خام الحديد الذي دار حوله جدل: «أوبزرفر»، ٢٢ أبريل/ نيسان ٢٠١٢.

56 العنوان الأصلي: «رجل الدم».

57 العنوان الأصلي: «ضحايا بلا أصوات انتخابية». هذا المقال والمقال الذي يليه كتبا أثناء حملة الانتخابات العامة في بريطانيا.

58 العنوان الأصلي: «عملية إيطاليا. تمّ انتخاب سيلفيو برلسكوني رئيسًا للوزراء مرة أخرى بالانتخابات

الإيطالية في شهر مايو/آيار عام ٢٠٠١.

59 يقصد به في هذا الموضع، شارع شهير في لندن، توجد به الكثير من المباني الحكومية.

60 وحدة السياسات رقم ١٠: مجموعة من مكونة من المستشارين السياسيين والموظفين الحكوميين، تختص بإسداء النصح إلى رئيس الحكومة البريطانية.

61 العنوان الأصلي: «إعلان الحرب على حق اللجوء».

62 كنت حاضرًا في اجتماع لتلخيص الأحداث عقده توني بلير في أواخر عام ٢٠٠٢، وقال فيه رئيس الوزراء إنه سوف يتدخل عسكريًا في زيمبابوي وبورما لتغيير نظامهما إذا كان قادرًا على ذلك.

63 Stephen F. Cohen, *Failed Crusade*, New York, 2001.

64 «تايمز»، ٢ أغسطس/آب ١٩٩٩.

65 العنوان الأصلي: «لا يا رئيس الوزراء».

الفصل الثاني حصاد الزرع الطالح

الحرب على الإرهاب والطغيان (٢٠٠١-٢٠٠٢)

دشّن جورج بوش وتوني بلير «الحرب على الإرهاب» بغزو أفغانستان وسط موجة من خطاب التدخل الليبرالي. وقد كشف القتل العابر للأفغان المدنيين وعودة حكم ملوك الحرب النقاب عن واقع الحملة الوحشي، ما أشعل نيران الإرهاب المستوحى من تنظيم القاعدة في أرجاء العالم. وهكذا كان شأن الاعتداء الإسرائيلي المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية على الانتفاضة الفلسطينية في الشهور التي تلت. كما أسهمت سهولة الإطاحة بطالبان في تغذية زهو الانتصار الغربي الإمبريالي من جديد، حيث استعد بوش والمحافظون الجدد لتسوية الحسابات مع العراق و«محور الشر» التابع له. لقد تحوّلت مغبة الحادي عشر من سبتمبر سريعًا إلى حرب لفرض «السيادة الكاملة» للولايات المتحدة الأمريكية على العالم.

بحر بوش من البترول يشتعل

٢٧/٠٩/٢٠٠١

بينما تستعد القوات الأمريكية والبريطانية لضرب الكارثة الإنسانية المتمثلة في أفغانستان، تتضاعف المشاكل التي تواجه حملة جورج بوش الصليبية التي شنّها أخيرًا على الإرهاب. وما يتضح أكثر فأكثر هو أن إمكانية القيام «بضربات موجهة» على قوات متفرّقة

ومختبئة بشكل جيد غير منطقية. ومع أنه من المفترض أن يتم التظاهر بالقيام بغارات على معسكرات التدريب الخاوية من أجل السي إن إن، إلا أن هذا لن يلبيّ المطلب الداخلي بالانتقام. لقد أدى الفشل المُخْجِل في تقديم دليل مقنع على مسؤولية بن لادن عن هجمات مركز التجارة العالمي، والصعوبات التي تعيق تعقبه، إلى أن تلجأ الإدارة الأمريكية إلى تحديد عدو أكثر بروزًا، والذي تجلى في طالبان.

ولهذا الأمر مخاطره؛ فالإطاحة بنظام مرتجف كهذا، على الأقل فيما تبقى من مدن أفغانستان، ليس بالأمر المعقد، خصوصًا بمساعدة تحالف الشمال الأفغاني المعادي لطالبان. لكن هذا التحالف هو خليط من المرتزقة، قائم على الأقليات العرقية، وله تاريخه من المذابح وانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع عندما كان يحكم البلاد في بداية التسعينيات. وستكون الحكومة المشكلة منه، من ملك ملوّث السمعة وبعض من شراذم طالبان الطيِّعة وهو التشكيل الذي يتم طرحه حاليًا للنظام الجديد في كابول تركة وضيعة لما يزعم أنه عمل نبيل. فلا عجب أن يقول بوش إنه «ليس مهتمًا ببناء الأوطان».

وهناك أيضًا التهديد المخيّم على بقاء الديكتاتوريات العسكرية الموالية للغرب، وراعي طالبان المسلح نوويًا في باكستان، والذي يعرض الآن تقديم دعم لوجستي للجهود الحربية الغربية. وما هو أكثر تأجيجًا للوضع هو

المطالبة بهجوم شامل على العراق، الشيء الذي تسبب في انقسام واضح داخل إدارة بوش. فالحرب على صدام ستعطي الولايات المتحدة على الأقل هدفًا يبدو بالخطورة التي تتناسب مع حجم المذبحة التي وقع ضحيتها الأبرياء في نيويورك. لكن في ظل غياب الأدلة التي تربط بين العراق وهجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول سيؤدي هذا التحرك إلى تفتيت تحالفها الدولي وتبديد أي أمل في المحافظة على الدعم العربي.

لقد بدت هشاشة هذا الدعم في رفض النظام السعودي، وهو الأكثر تبعية من بين كل الدول التابعة في المنطقة، السماح للقوات الأمريكية باستخدام قواعدها السعودية في العمليات ضد أفغانستان، خوفًا من ردود الأفعال العكسية محليًا. هذا الأسبوع أعطتنا مي اليماني، العالمة بالأنثروبولوجيا، وابنة وزير النفط السعودي السابق، لمحة عن المزاج العام في موطن بن لادن، وقد فوجئت بالشباب «سعداء بأسامة لظنهم أنه الوحيد الذي يتصدى للهيمنة الأمريكية».

إن لم نفهم تلك الإشارات فسيعد ذلك إهمالًا جسيمًا. فهؤلاء الذين يصرون على أن الهجمات على نيويورك وواشنطن لا علاقة لها بدور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وأنها حدثت نتيجة القلق الوجودي من الحرية والهوية الغربية لا يظهرون جهلهم بالمنطقة فحسب، بل هم أيضًا يتقاعسون عن التعاطي مع

المظالم التي طالما أشعلت هذا الغضب، لا فقط بالتمادي الغربي في دعم الاحتلال الإسرائيلي العسكري، وإنما أيضًا في عقود من دعم، يغذّيه النفط، للطغاة من إيران إلى عُمان، ومن مصر إلى السعودية، ومن التدخلات العسكرية الدورية للحفاظ على السيطرة الأمريكية. والنسبية الأخلاقية لا تكون في الاعتراف بهذا الرابط، بل في تبرير هذا السجل غير المحتمل.

لا يعلّق الكثيرون آمالًا جدية على أن تؤدي الحرب على أفغانستان والعراق أو موت بن لادن إلى القضاء على الإرهاب بشكل أكثر فاعلية من التحرّك القانوني والأمني والدبلوماسي البديل. ولكن إنهاء حصار العراق، واستخدام النفوذ الأمريكي للتعجيل بإيجاد دولة فلسطينية بشكل قابل للتحقيق، وسحب الجنود الأمريكيين من شبه الجزيرة العربية، قد تبدأ بتخفيف الضغط السياسي عن طريق معالجة أكثر مصادر التوتر التهابًا في المنطقة. إن السياسيين المحافظين بالولايات المتحدة يتطلّعون بصبر نافد إلى صوت إطلاق النار. ويبقى الاختيار أمام إدارة بوش: بين أن يتقدموا في الاتجاه الذي شرعوا فيه مترددين للاستكشاف - بينما يحشدون تحالفاتهم - فيما يخص الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على سبيل المثال، أو أن يستجيبوا للصرخات اليمينية ويضرموا النيران في بحر من النفط[66].

كارثة تلوح في أفق أفغانستان

١١/١٠/٢٠٠١

المشهد الذي يدور كل ليلة يبدو مألوفًا بشكل كابوسي، حيث تطلق الولايات المتحدة وبريطانيا موجة تلو الأخرى من القذائف والصواريخ الجوَّالة على أفغانستان. وجندي البحرية الواقف على حاملة الطائرات يو إس إس إنتربرايز، وقد كشف عن ابتسامة عريضة وهو يعد «بتدمير عدة أشياء هنا وهناك»، وعريف القوات الجوية الملكية يستعرض قميصه الذي يحمل شعار «جئنا، شهدنا، انتصرنا»، والتقارير العسكرية اليومية التي تقدم صور ما قبل التدمير وبعده، والأعذار البائسة التي تقدم عن الضحايا المدنيين والأشكال الأخرى من «الخسائر الجانبية»، والمشجعون يشبّهون بلا كلل العدو بالنازيين ومعاديي الحرب بالمهادنين، كل هذا يكاد يبدو أمرًا اعتياديًا.

لعل الأمر ليس مفاجئًا، فقد شهدنا ذلك من قبل مرارًا وتكرارًا. فهذه هي المرة الخامسة منذ تولي توني بلير منصب رئيس الوزراء الذي تقوم فيها بريطانيا وأمريكا بتحرك عسكري، وإن لم تكن كلها عمليات مشتركة، دون أي تفويض من الأمم المتحدة، وهي العراق ويوغسلافيا والسودان وسيراليون وأفغانستان. وفي أربع حالات منها كانت الهجمات أغلبها أو كلها في شكل قصف جوي، وكانت ثلاثة من تلك الأهداف دولًا مسلمة. وقد تحوّلت جميعها إلى الفقر الشديد بشكلٍ أو بآخر، ولم يتمكن أي من المعرّضين للهجوم من القيام بشيء سوى المقاومة

الرمزية. وفي حالة العراق، فالهجمات الكبرى مثل عملية ثعلب الصحراء التي امتدت أربعة أيام منذ نحو ثلاثة أعوام مضت لا تعدو كونها تأكيدًا للنظام الذي استمر طوال عشرة أعوام من غارات تفجيرية بلا هوادة وعقوبات اقتصادية طاحنة.

وانطلاقًا من وجهة النظر هذه، فإن الصراع لم يبدأ يوم الأحد الماضي أو يوم الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول، بل بدأ قبل عقد، عندما وضع الرئيس بوش الأول أساس شكل الحروب ضد الدول النامية في ظل النظام العالمي الجديد في حملته لطرد صدام حسين من الكويت. كانت هذه هي المرة الأولى التي تم فيها إرسال الجنود الأمريكيين إلى السعودية، وبدأ تدمير العراق، ولقد قام أسامة بن لادن بالاستشهاد في المقطع الذي أذاعه باثنتين من الدول الثلاث المسلمة التي وصلت الفظائع فيها إلى درجة التقيح، والذي وصف فيه ما حل بنيويورك وواشنطن من مصائب بأن أمريكا تذوق «ما ذقناه نحن».

ولكن ما من واحدة من الهجمات الأنجلو أمريكية منذ عام ١٩٩١، تقارن بقدر العبث القاسي في التفجير الذي وقع هذا الأسبوع في واحد من أفقر البلاد وأكثرها خرابًا في العالم على يد أغنى دولة وأكثرها نفوذًا على الأرض، بمساعدة من الوالي البريطاني كالعادة. وبرغم كل التأكيدات الجدية على الاستهداف المحدد أخذ عدد القتلى من المدنيين في الصعود بالفعل، وتضمن ذلك

حرق أربعة موظفين من وكالة إزالة الألغام التابعة للأمم المتحدة عن طريق صاروخ جوّال، بينما كانوا نائمين في ضاحية بكابول. ولقد كلل عقم هذا الإفراط في التدمير العسكري الذي يكاد يكون هزليًا الجنرال ريتشارد مايرز، رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية، عندما صرّح أمس «إننا نحظى الآن بالتفوق الجوي على أفغانستان».

لكن قد تكون هذه أيضًا أكثر الحروب الغربية خطرًا على الإطلاق منذ انهيار الاتحاد السوفييتي. إن معارضة الحملة التي يتم شنها حاليًا على أفغانستان وقد أُعلن بوضوح إمكانية التوسع فيها مستقبلًا لا تقوم بشكل أساسي على الطعن في قانونيتها، أو عدم تدخل الأمم المتحدة، أو غياب دليل يُعتد به يعيّن المسؤول عن هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول.

إن أكثر الاعتراضات أهمية هي، أولًا، أن هذه الحرب تتسبب في حركات لجوء سياسي واسعة النطاق وتقطع موارد الغذاء، وبذلك فهي تحوِّل الأزمة الإنسانية القائمة إلى كارثة سوف تؤدي إلى سقوط عدد من القتلى أكبر بكثير من الذين ماتوا في مركز التجارة العالمي، دون أي مكسب متناسب على الإطلاق. ثانيًا، لا يوجد ما يجعلنا نعتقد أن النجاح في قتل بن لادن وأعوانه أو القبض عليهم أو عزل رجال الدين الأفغان عن السلطة سوف يقضي على الإرهاب الموجَّه ضد الغرب، بما فيه ذلك الصادر عن شبكات تنظيم القاعدة، التي تعمل في أرجاء

العالم دون أية مساعدة من أصدقائها في طالبان. بعبارة أخرى، لن يجدي الأمر. أما آخر الاعتراضات وأكثرها خطرًا فهو، أن تلك «الحملة الصليبية» للدفاع عن الحضارة، كما وصفها صاحبها بوش الابن بحسٍ مرهف، يبدو عليها كل علامات إثارة رد فعل عكسي سياسيًا في العالم الإسلامي وتوليد المزيد من الهجمات الإرهابية بدلًا من كبحها.

بعض من يطالبون بالبديل القانوني والدبلوماسي والأمني هم دعاة سلام مثلما يتم تصويرهم بشكل ساخر. لكن في الوقت الذي تزداد فيه شعبية بن لادن سريعًا في الشرق الأوسط، تحوّل بوش وبلير إلى ضباط تجنيد لحساب القاعدة والإسلام السياسي المسلح، وقد ضاعفوا من فرص حدوث دورة الانتقام والعنف الثأريين. وكلما طالت مدة هذه الحملة وتوسّعت، زادت المخاطرة بفقد العديد من حكومات الشرق الأوسط القريبة من الغرب. إذا كان الهدف من الحرب التي بدأت يوم الأحد الماضي هو وضع حد للإرهاب فلا منطق في هذا. لكن إذا كانت هذه الحملة، كما يريد البعض في الولايات المتحدة بشكل واضح، أداة لتحقيق أهداف إستراتيجية أوسع للولايات المتحدة في العراق أو في آسيا الوسطى أو أي مكان آخر فهي تجازف بحدوث كارثة[67].

الإرهاب والطغيان وحق المقاومة

٢٥/١٠/٢٠٠١

بالنسبة إلى حرب «قد لا تنتهي أبدًا» حسب حديث نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني، فقد ثبت على نحوٍ مخزٍ أن العدو يصعب تحديده. جميعنا يعلم بالطبع عن أسامة بن لادن وحماته من طالبان، وقد انتبهنا في توجس إلى المطالب القادمة من داخل الإدارة الأمريكية بضم العراق إلى هذا الإطار. لكن المقصود من هذه الحملة هو أمر يفوق ذلك كله. إن القنابل والقذائف التي تنهال على أفغانستان ما هي إلا مقدمة للحرب على الإرهاب كما أُعلِن، وهذه الحرب لن تتوقف إلى أن يتم التعامل مع بلاء العنف السياسي بشكلٍ قاطع. لقد ولّت أيام التسامح مع أي شكل من أشكال الإرهاب من بغداد إلى باليمورفي، كما يقولون. وقد يدمدم الوزراء البريطانيون بأن الحرب تستهدف القاعدة وطالبان فقط، لكنهم ليسوا من يملك زمام الأمور.

لكن رغم هذا العزم مفتول العضلات الذي يتم استعراضه في العواصم الغربية على مواصلة هذه الحرب، فإنه لا يوجد اتفاق ولو كان في قلب التحالف حول ما تعنيه الحرب على الإرهاب فعليًا. ويجاهد الاتحاد الأوربي والأمم المتحدة للوصول إلى تعريف مقبول. فأصدرت المفوضية الأوربية صيغة فضفاضة إلى درجة تجعلها تتضمن المتظاهرين المناهضين للعولمة الذين يحطمون واجهات مطعم ماكدونالد؛ بينما حذّر كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة، متبرمًا من أن الوصول إلى إجماع شبه مستحيل، لأن «من يعتبره

أحدهم إرهابيًا قد يكون مدافعًا عن الحريات بالنسبة إلى شخص آخر». وتعهّد الرئيس بوش أن الحرب لن تتوقف طالما «هناك من يرهب الحكومات المستقرة». وقانون الإرهاب الأخير الذي أصدرته بريطانيا يجرِّم مساندة أية مجموعات تعارض أي نظام، بما في ذلك الأنظمة غير القانونية، عن طريق العنف.

ولكن إذا نحّينا دعاة السلام جانبًا سنجد فعليًا أن جميع من على الساحة السياسية يساند الإرهاب بشكل عملي، أو بالأحرى ما يصنّف كإرهاب وفقًا للمبادئ التي يروِّج لها المستشارون الغربيون. هذا التحول من إرهابي إلى رجل دولة يُحترم أصبح من الأمثلة المبتذلة في السياسة الدولية على مدار الخمسين سنة الماضية، وهو ما يتكرَّر حاليًا في أيرلندا الشمالية. إنّ كل المجتمعات والفلسفات والأديان تقريبًا تقر بحق التسلح ضد الاستبداد أو الاحتلال الأجنبي. وفي كلمته «التاريخ سوف يبرئني» أثناء محاكمته عام ١٩٥٣، بعد إجهاض الهجوم على ثكنة مونكادا، تلا فيدل كاسترو، قائمة من المفكرين ورجال الدين من توماس أكيناس وجون سيلزبري إلى جون كالفن وتوماس بين الذين دافعوا عن حق التمرُّد على الطغاة. وفي وقتنا الحديث هذا لا يختلف الكثيرون على بطولة المقاومة أو عدالتها وقت الحرب مع النازيين أو التمرد المسلح ضد الحكم الاستعماري البريطاني أو الفرنسي، والذين كانوا يُتَّهَمون بالإرهاب من قبل من كانوا يحاربونهم.

وفي وقت أحدث من ذلك، نجد الولايات المتحدة قد درّبت وموّلت حركة كونترا المسلحة في نيكاراغوا المتمرّدة على حكومة الساندينيستا، بمساعدة كبيرة من جون نيجروبونتي، سفير الولايات الأمريكية المتحدة الحالي لدى الأمم المتحدة، متحدية في ذلك المحكمة الدولية بلاهاي. كما دعمت الولايات المتحدة، مع حليفها البريطاني الوفي، المجاهدين الأفغان (حتى قبل التدخل السوفييتي)، مثلما هي اليوم تموّل مجموعات المعارضة التي تشن حملات تفجيرية في العراق. وهكذا يتّضح أن مشكلة إدارة بوش مع الإرهاب لا تكمن في كسر احتكار السلطة للعنف.

إن حق مقاومة الاحتلال هو في جميع الحالات أمرٌ معترف به في القوانين الدولية واتفاقية جنيف، ولهذا السبب تبدو استنكارات الغرب الدورية للعنف الفلسطيني جوفاء تمامًا. ومع الفشل في إزاحة الاحتلال الإسرائيلي بعد أربعة وثلاثين عامًا، أو في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة لإيجاد دولة فلسطينية بعد أربعة وخمسين عامًا، فإنّه لا توجد أية مدعاة إلى الشكوى من أنّ الذين يرزحون تحت الاحتلال يردُّون الضرب. لكن جبهة التحرير الفلسطينية، التي اغتالت وزير السياحة الإسرائيلي العنصري الأسبوع الماضي، ردًا على قيام إسرائيل باغتيال زعيمها في شهر أغسطس/ آب، ينظر إليها بشكل رسمي على أنها منظمة إرهابية من الحكومة الأمريكية التي نجحت أخيرًا في

الضغط على الزعماء الفلسطينيين لحظر الجناح العسكري منها.

كان الاتجاه العام في السنوات القليلة الماضية، والذي استحثَّه حجم الفظائع التي وقعت في نيويورك قبل شهر، يميل أكثر فأكثر إلى تعريف الإرهاب على أساس الوسائل والتكتيك خاصة استهداف المدنيين بدلًا من وضع من يقوم به. هذا النهج لا يخلو من الصعوبات. فحركات التحرير التي يحجم معظمها عن وسمها بالإرهابية، بما في ذلك المؤتمر الوطني الأفريقي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، قد هاجمت أهدافًا مدنية، كما صور لنا بونتيكورفو بشكل ساحر في فيلمه «معركة الجزائر». لكن الإشكالية الكبرى بالنسبة للحكومات الغربية تتمثل في أن مثل هذه الحجج يمكن أن تنقلب ضدها. فمفهوم الإرهاب الحديث يأتي من الثورة الفرنسية، حيث كانت الدولة تدير الإرهاب، كما هي الحال اليوم في الكثير من الحكومات حول العالم.

إذا كانت المجموعات شبه العسكرية تصبح إرهابية، لأنها تقتل أو تصيب المدنيين فكيف حال الدول التي تقصف المحطات التليفزيونية والجسور ومحطات الكهرباء، وتدرِّب فرق الموت وتسلِّحها أو تجيز الاغتيالات؟ وبعد مرور أيام على أنباء مقتل مئات المدنيين الأفغان من جراء التفجيرات الأنجلو أمريكية في الوقت الذي يلوذ فيه مئات الآلاف بالفرار للنجاة بحياتهم يأتي تعليق وزير الدفاع دونالد رامسفيلد بأن

الهدف كان «بثّ الخوف» في الجهة الأخرى ليبرز التباين الحاد في مفهوم الإرهاب.

في كتابه «مدينة الرب» يروي القديس أوغسطينوس أحداث المقابلة التي تمت بين الإسكندر الأكبر (آخر حاكم تمكن من إقامة حصن عسكري في أفغانستان بنجاح) وقرصان بحري ألقيَ القبض عليه في أعالي البحار. ويسأله الإسكندر آمرًا إياه بوقف سفينته: «كيف تتجاسر على انتهاك البحار كقرصان؟»، فيبادره القرصان المقدام بالإجابة «كيف تتجاسر أنت على انتهاك العالم؟»، ويضيف «أنا أملك مركبًا صغيرًا، فينعتوني باللص والقرصان. أما أنت فتملك أسطولًا بحريًا هائلًا، فينعتونك بالإمبراطور، وبمقدورك أن تنعت الآخرين من الرجال بالقراصنة». إذا استبدلنا مصطلح «إرهابي» أو «دولة مارقة» بكلمة «قرصان» نجد أن هذه القصة تلخِّص المبادئ الأخلاقية للنظام العالمي الجديد بإجادة.

فالعنف السياسي يظهر عندما تُغلق سائر السبل. وحيثما يعاني الناس من القمع، ويحرمون من السبل السلمية إلى العدالة والتغيير الاجتماعي، وبعدما يستنزفون كل الوسائل الممكنة وهو ما وصل إليه المؤتمر الوطني الأفريقي في بداية الستينيات فلا جدال أنّ من حقهم استخدام القوة. هذا الأمر لا ينطبق على المجموعات المغامِرة أو المنفصلة اجتماعيًا مثل بادر ماينهوف أو الألوية الحمراء، ولا جدال بخصوص مسألة إن كانت هذه القوة مستحسنة أو قد تؤدي إلى

نتائج عكسية. فالكثيرون يعتبرون أن المجموعات «الجهادية»، خاصة الشبكات مثل تنظيم القاعدة ذات «الامتداد العالمي» والأيديولوجية الدينية غير القابلة للمواءمة، تتعدى الحسابات المعتادة للقمع والمقاومة.

لقد كانت فاجعة الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، بكل تأكيد، حادثة غير مسبوقة للإرهاب الصادر من خارج الدول. لكن مثل تلك المجموعات هي بلا شك نتاج أوضاع العالم العربي والإسلامي التي تقع مسؤوليتها بشكل كبير على عاتقي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، من خلال دعمهما المستمر للأنظمة المستبدة طوال نصف قرن وأكثر. هذه الحيلولة دون التطور الديمقراطي على وجه الخصوص، هي التي أدت إلى فشل السياسة العلمانية، ما مهد الطريق بدوره لنماء التطرف الإسلامي. ومجموعة مثل القاعدة لا تقدم أي مستقبل للعالم الإسلامي، بل إن بن لادن وأنصاره غارقة أقدامهم في مستنقع من الظلم. وبينما الاعتداء على أفغانستان مستمر علينا ألا نضلّل أنفسنا بحجة أن قطع رأس القاعدة أو تدمير عرينها الأفغاني سيضع نهاية لهذا الثوران.

إعادة إحياء الإمبريالة: وصفة لصراع لا ينتهي

٠٨/١١/٢٠٠١

إن بريطانيا لم تتعامل مع سجلها الإمبريالي حتى الآن. فثمة غيمة من فقدان الذاكرة الثقافي فيما يخص تاريخ البلد الاستعماري الحديث تعم النقاش عن دورها

في العالم اليوم. فالقرن العشرون، كما تردّد كثيرًا في بداية الألفية، كان قرنًا من سفك الدماء والطغيان، مع الإشارة المعتادة إلى الإبادة الجماعية النازية والإرهاب الستاليني كثنائي يرمز إلى توأمي الرعب في ذلك العصر. ويعكس منهج المدرسة التاريخية الحديثة وجهة نظر مشابهة. لكن عندما يتعلق الأمر بدور الاستعمار وعواقبه، نجد أن رد الفعل البريطاني يغلفه إما الخجل أو الفخر بأثر رجعي تجاه هذه التركة من السكك الحديدية و«الحكم الجيد».

لا يوجد اعتراف يُذكر بالقمع الدموي الخالي من الرحمة الذي وقع على ربع سكان العالم تحت الحكم البريطاني إلى ما يقرب من نصف قرن مضى. كما لا يوجد وعي بمئات الآلاف الذين لقوا حتفهم في التمردات المتتالية عبر خمس قارات، أو من جراء العمل القسري والتعذيب، فضلًا عن الفصل العنصري في كل مكان أو التدمير المقصود للنمو الاقتصادي في أماكن مثل البنغال. لم تمضِ خمسون عامًا بعد على الاغتصاب الدوري الذي تعرّض له المساجين في معسكرات الاعتقال الاستعمارية البريطانية بكينيا وقطع خصيتي كل منهم، في الوقت الذي يذبح فيه الجنود البريطانيون المدنيين في باتانغ كالي بمالايا دون عقاب. ولكن كما هي الحال مع القوى الاستعمارية السابقة مثل فرنسا وبلجيكا لم تتم تسوية الحسابات بشكل علني ولا يوجد أي ضغط للتعويض عن الاستعمار أو لمحاكمة الكهول

على الجرائم التي ارتُكبت تحت اللواء البريطاني.

إحدى عواقب هذا الإخفاق الوطني في مواجهة حقيقة وطأة بريطانيا على العالم، كانت هذا الحماس العَرَضي لإحياء المشروع الإمبريالي أخيرًا. وهو ما بدأ أشبه بمحاولة غير جادة لتعديل التاريخ من قبل خبراء الجناح اليميني على جانبي الأطلنطي في مطلع التسعينيات. تطور هذا الحماس، منذ ١١ سبتمبر/أيلول، إلى جوقة من النداءات الصاخبة التي تطالب الولايات المتحدة وحلفاءها بالانتقال من النسق الإمبريالي غير الرسمي لفترة ما بعد الحرب إلى فرض الحكم «الاستعماري الدولي» مباشرة على الدول المارقة. وكان أكثر من طرح هذه الحجة بقوة هو؛ نيل فرجسون، أستاذ التاريخ بجامعة أكسفورد، والذي يصوِّر حاليًا سلسلة تليفزيونية عن تاريخ الإمبراطورية البريطانية. لكن شغفه تجاه السيادة الجديدة والذي لا يعوقه سوى الخوف من أن الأمريكيين قد لا يُقبِلون على تلك المهمة ليس بالأمر الاستثنائي. ومِنْ بين من نادوا بالنهضة الإمبريالية الحديثة الروائي والناقد فيليب هنشر الذي اقترح تعيين نائب لإدراة أفغانستان، في حين أصر المُساجِل مارك ستاين بأنه بالمقارنة مع المنظومة الحالية المعتمدة على أنظمة فاسدة وديكتاتورية مثل السعودية لحماية مصالح القوى العظمى، تعتبر» الاستعمار تقدميًا ومتنورًا».

كان من الممكن بسهولة تجاهل هذه الأصوات

باعتبارها حالات فردية تحن إلى الماضي، لولا أنها تعكس ما يظهر على نطاق أوسع إجماعًا على التدخل ضد الحكومات العاصية ومحميات الأمم المتحدة وفرض المعايير الغربية من خلال القيود القانونية والاقتصادية على السيادة الوطنية. هذه هي «عقيدة المجتمع الدولي»، التي كان توني بلير أول مناصر لها أثناء حرب كوسوفو، وما بها من أصداء الإمبريالية الليبرالية في التسعينيات من القرن التاسع العشر، ولكنها تصاغ في لغة «الشراكة» و«القيم» لمراعاة حساسيات العصر. وفي ارتكازها على خيلاء «الحرب الإنسانية» ما بعد الحداثي وصلت إلى ذروتها العاطفية في رؤية العالم وقد أعيد تنظيمه، التي طرحها في مؤتمر حزب العمال في برايتون الشهر الماضي. وطالما يُسبَغُ عليها رداء تعددية الأطراف بشكل مناسب، فإن الإمبرياليين الليبراليين الجدد لا يقلون سعادة بالحكم الاستعماري الدولي عن أقرانهم في الجناح اليميني الأكثر فظاظة.

إن وصاية الأمم المتحدة أو أية ترتيبات أخرى لاحتلال متعدد الجنسيات، هي طبعًا ما يتم تحضيره بالضبط لشعب أفغانستان على غفلة منه، ريثما تعمل قنابل «الأقحوان القاطع» الأمريكية وملوك الحرب بالحلف الشمالي على إخراج طالبان من بين حطام كابول وقندهار. ونعرف تقريبًا كيف سيكون شكل هذا التحضير، لأن محميات الأمم المتحدة- والتي يديرها

فعليًا حلف شمال الأطلسي ورفاقه تعمل بالفعل في كوسوفو والبوسنة وتيمور الشرقية (وقد آثرت بريطانيا التصرف في سيراليون بشكل أحادي). وفي جميع الحالات كانت النتائج مشؤومة وعلى الأخصّ في كوسوفو، حيث فشلت قوات الاحتلال في الحيلولة دون التطهير العرقي العكسي الذي تم على نطاق واسع. وقد خضنا في هذا الأمر من قبل على أية حال. ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى، فوّضت الأمم المتحدة بريطانيا وفرنسا لتهيئة بلاد مثل فلسطين والعراق ولبنان للحكم الذاتي اللاحق. وفي الذكرى الرابعة والثمانين لتصريح بلفور الذي تعهدت فيه بريطانيا بإقامة وطن للشعب اليهودي في فلسطين دون إجحاف بحقوق السكان العرب ليس بالخفي أن النتيجة العرضية على المدى الطويل كانت كارثية.

إنّ جذور الأزمة العالمية التي تفجّرت يوم الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، تكمن تحديدًا في التجارب الاستعمارية والنظام شبه الاستعماري غير الرسمي الذي تلاها فعن طريق تقسيم الشرق الأوسط في سبيل حماية مصالح النفط كما فعلت بريطانيا عندما صنعت الكويت ومساندة سلسلة من الدول التابعة غير الممثلة لشعوبها عبر المنطقة قامت القوى الغربية برعاية رد الفعل القومي أولًا، ومن بعده الإسلامي الذي يقوم بتهديدها الآن. وزعم الطبقة السياسية الأمريكية بأن الولايات المتحدة هوجمت بسبب دفاعها عن الحرية

والديمقراطية، هو على النقيض من الحقيقة بشكل أو بآخر. وما يغذي هذا الغضب الذي يقود الإرهاب ضد الغرب في الواقع هو استمرار الغرب في حرمان شعوب المنطقة حرية الفصل في شؤونها، وتدخله العسكري المتكرّر في المنطقة لتعزيز مصالحه منذ نهاية الحكم الاستعماري الرسمي.

لا يوجد سبب يدفعنا إلى الاعتقاد بأن ما فشل وتم رفضه خلال العصر الاستعماري سوف يلقى القبول إذا غُلّفَ بعبارات حقوق الإنسان والأسواق وسيادة القانون. فمستعمرو القرن التاسع عشر لم يروجوا لأنفسهم على أنهم استغلاليون أو جزارون، بل على أنهم دَفعة إلى التقدم والحضارة، يجلبون التعليم والتجارة والدين للجميع، حتى إنهم ادعوا الدفاع عن حقوق المرأة. وليس من الممكن عكس مسار العاصفة المناهضة للاستعمار التي اجتاحت الحكم الغربي المباشر في القرن العشرين. وإذا صممت الولايات المتحدة وبريطانيا على الاستمرار في طريق التدخل المسلح والعقوبات التأديبية والمستعمرات متعددة الجنسيات ستكون هذه الوصفة الأكيدة لحرب ذات أجل غير معلوم.

لقد قاد بلير بريطانيا إلى أربع حروب خلال أربع سنوات، ضد العراق ويوغسلافيا ومتمردي سيراليون وأفغانستان. وحتى الآن فإنّ خسائر بريطانيا والولايات المتحدة لا تذكر. لكن التكلفة حاليًا في ازدياد. فعندما

قام الجنود البريطانيون بذبح أتباع المهدي في السودان أو المسلمين في شمال نيجيريا منذ قرن مضى، كان القتال بعيدًا عن الوطن وكان للقوات الاستعمارية تفوق تقني ملحوظ. وكما كتب هيلير بيلوك «في جميع الأحوال، لدينا رشاش مكسيم، أما هم فلا يملكونه». وكانت حوادث الثأر من فظائع الاستعمار في عاصمة الوطن مثل محاولة اغتيال الجنرال داير في لندن، وهو الرجل الذي أمر بمذبحة أمريتسار عام ١٩١٩ نادرة الحدوث. أما الآن فُقِدَ كل هذا واكتشفنا منذ الحادي عشر من سبتمبر/أيلول أنه بوسع «المملكة أن ترد الضربة»[68].

انتصار أجوف وحرب المستضعفين

٢٢/١١/٢٠٠١

بعد مرور عشرة أيام على إعلان الحرب الأفغانية، استمر الواقع في الاستهزاء بزهو الانتصار هذا بأقسى الصور. فبينما كانت قذائف طائرات B-٥٢ الأمريكية تدك مقاتلي طالبان العنيدين في أرجاء قندهار وقندوز، كان عشرات الآلاف من اللاجئين يفدون على الحدود الباكستانية، وفوضى غياب الأمن في البلاد تعوق محاولات التعامل مع هذه الكارثة الإنسانية سريعة التدهور.

وأكدت وكالات الغوث أن ستة أسابيع من القصف الأمريكي والذي باعتراف من الحكومة البريطانية نفسها قتل مئات المدنيين أدى إلى تفاقم وضع كان أليمًا

بالفعل. وحذّرت منظمة أوكسفام أمس أنها «تعمل على شفا كارثة.». فأكثر من ١٠٠,٠٠٠ شخص يعيشون الآن في المخيمات بمنطقة قندهار فقط، وقد طلبت باكستان المساعدات لتجهيز المعسكرات عبر الحدود استعدادًا لاستقبال عدد مماثل خلال الأيام القليلة القادمة. وبعدما تم اختطاف قافلة الإغاثة على يد ملوك الحرب المحليين على الطريق بين كابول وباميان يوم الثلاثاء، ترى منظمة أوكسفام والوكالات الأخرى أن حماية الأمم المتحدة وحدها هي التي بمقدورها منع حدوث مجاعة خارج المدن الرئيسية ومراكز التوزيع.

لكن بالطبع كانت عودة الفوضى القانونية وتنافس ملوك الحرب هي النتيجة الحتمية والمعروفة سلفًا للدعم الأنجلو أمريكي للتحالف الشمالي ذي السمعة الملوثة، كما كانت هذه الكارثة الإنسانية هي الحصيلة المتوقعة من الجميع للهجوم على أفغانستان. وقد أفادت الأنباء أن المشورة البريطانية هي التي أدت إلى قرار الاعتماد على أفراد عصابات الهيروين من التحالف الشمالي لطرد طالبان خارج كابول والمنطقة الشمالية. وإن كان ذلك صحيحًا فسيكون من الصعب على توني بلير أن يسجل ذلك كفخر جديد لعقيدة المجتمع الدولي خاصته.

إن تأثير التدخل الأمريكي والبريطاني في أفغانستان كان كالنفخ في جمر حرب أهلية عمرها عشرون عامًا، وتسليم البلد إلى قطّاع الطرق ذاتهم الذين قتلوا ٥٠,٠٠٠

شخص في كابول، عندما كانوا يسيطرون على العاصمة. وهو ما لقِيَ ترحيبًا في الغرب على أنه تحرير للمرأة من قمع طالبان الوحشي ولكنّ منظمات المرأة الأفغانية تلقّته بشكل مغاير تمامًا. فقد وصفت الجمعية الثورية لنساء أفغانستان التي تحظى باستحسان الجميع، على سبيل المثال، عودة التحالف بأنه «مروّع وصادم»، وقالت: إن العديد من اللاجئين الذين يغادرون أفغانستان يخشون «اغتصابه ونهبه» أكثر مما يخشون القصف الأمريكي.

ولم يدخر السياسيون البريطانيون والأمريكيون جهدًا في الثناء على ضبط النفس الذي يمارسه أصدقاؤهم الجدد، وقد تغير لقبهم الآن على نحو عبثي ليصبح الجبهة المتحدة، على الرغم من أن جنودهم قد تم تصويرهم وهم يشوهون السجناء ويعدمونهم. لكن من خلال هذا الدعم القاطع للتحالف هم متواطئون بشكل غير مباشر في ما هو دون شك جرائم حرب. ولقد ارتقى هذا التواطؤ إلى مرحلة جديدة يوم الإثنين، عندما أعلن وزير الدفاع الأمريكي رونالد رامسفيلد أنه عازم على منع الآلاف من المقاتلين العرب والباكستانيين والشيشانيين في قندوز من الهرب كجزء من أي اتفاقية تعقد للاستسلام. وتابع رامسفيلد قائلا: إنه يأمل أن يتم «قتلهم أو احتجازهم»، لكنه أضاف أن قوات الولايات المتحدة «ليست في وضع يسمح» باحتجاز السجناء. وبما أن قيادات التحالف الشمالي قد وضّحت أكثر من

مرة أنها لن تحتجز المتطوعين الأجانب وهناك تقارير بالفعل تفيد أنهم قد قتلوا آلافًا ممن قبض عليهم فإن التلميحات الضمنية في تعليق رامسفيلد واضحة بلا ريب.

قد لا يكون هناك داعٍ للدهشة. فالحكومة الأمريكية يتزايد ضيقها فيما يبدو بأية قيود توضع على استخدامها للقوة المجردة. وقد قامت في الأسبوع الماضي بقصف مناطق يُعرف أنها خالية من قوات طالبان أو القاعدة بشكل مؤكد، مثل مدينة غرديز، حيث قتل على الأقل سبعة من المدنيين في غارة واحدة، ودكت مكتب الجزيرة بالصواريخ، وهي القناة التليفزيونية الأكثر حرية في الشرق الأوسط، وهدّدت بإغراق أية سفينة في بحر العرب تقاوم الصعود عليها للتفتيش، وأمرت بترتيب محاكم عسكرية محلية لها سلطة المحاكمة السرية والإعدام للمشتبه فيهم من الإرهابيين الأجانب.

ويبدو أيضًا أنه لا وقت لديها لخطط توني بلير لنشر القوات وحفظ السلام وبناء الأمم في آسيا الوسطى التي ضربها الفقر. ولكن لا يوجد بالسلطة في أفغانستان الآن، سواء في فئات التحالف الشمالي أو قادة الحرب في جنوب بشتون أو البقية الباقية من رجال دين طالبان، من يريد قوات أجنبية في بلده بعدما تم اكتشاف الجنود في قاعدة باغرام الجوية.

فالأفغان هم الوحيدون الذين بوسعهم صنع مستقبل

لأنفسهم؛ وحصول التدخل الأجنبي من صميم التفكك الأفغانستاني الذي استمر طوال عشرين عامًا. وربما يصل قادة الحرب إلى تسوية ما وقد تسهم المحادثات التي سوف تعقد في بون يوم الإثنين في ترقيع ما يشبه حكومة ذات قاعدة عريضة لإعادة ترميم مجتمعهم الذي دُمر عنقوديًا. لكن بالنسبة للولايات المتحدة يعتبر هذا أمرًا من الدرجة الثانية. فهي الآن تشم دم فريستها، أي الرجل الذي يتحمّل مسؤولية الهجمات على مركز التجارة العالمي والبنتاجون. وإذا تم القبض على بن لادن وقتله خلال الأيام القليلة القادمة، الأمر الذي يبدو على الولايات المتحدة وبريطانيا الثقة المتزايدة بحدوثه، فسيتم الاحتفاء بالحملة على أفغانستان على أنها إنجاز جديد وحاسم في الحرب على الإرهاب، وستمضي الولايات المتحدة قدمًا وتحول انتباهها إلى العراق وسائر البقاع، بعدما تجهز على بعض أنصار الجهاد الأجانب[69].

لكن في الواقع احتمالات الحدوث ذلك منعدمة. فقد سيطرت الحرب على طالبان على رد الفعل العالمي تجاه الفظائع التي وقعت في الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، حتى إنه من الصعب تذكر أن رجال الدين في قندهار لا صلة مباشرة لهم بما حدث. فالحكومات الغربية تبالغ في تصوير أهمية دعم الدولة لحملات الإرهاب. والاعتراضات على الحرب الأفغانية قامت في الأساس على كونها ستؤدي إلى عدد كبير من الخسائر المدنية،

وستفشل في القضاء على الإرهاب ضد الغرب، وتخلق رد فعل سياسيًا في أنحاء العالم الإسلامي، بل وتزيد من إمكانية وقوع المزيد من الهجمات. إن غياب أية مجهودات ذات شأن للتعامل مع المظالم التي قامت عليها كراهية أمريكا يعزز تلك الاعتراضات. فقد اتضح منذ فترة طويلة، قطعًا منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، أنه لا توجد دولة تستطيع هزيمة الولايات المتحدة في مواجهة عسكرية تقليدية، وأن الشيء الوحيد المجدي هو حرب المستضعفين، حرب العصابات أو الإرهاب. ولقد لقنتنا هذه الكارثة في أفغانستان هذا الدرس[70]

هل من الممكن هزيمة الولايات المتحدة؟

١٤/٠٢/٢٠٠٢

كل من كان يجادل بأن حرب أمريكا على الإرهاب ستفشل في هزيمته يبدو الآن بأنه يبذل جهدًا في غير موضعه. فقد أعلن الرئيس بوش عن زيادة الإنفاق العسكري بقيمة ٤٥ بليون دولار، وحذر العراق وإيران وشمال كوريا قائلًا «من الأفضل لهم العمل على ترتيب أوضاعهم» أو مواجهة ما أطلق عليه «عدالة هذه الأمة»، ومنذ ذلك الحين أصبح من الواضح تمامًا أن الولايات المتحدة لم تعد معنية بالدرجة الأولى بالحرب على الإرهاب على الإطلاق.

هذه الحرب هي بالأحرى حرب على الأنظمة التي لا تروق للولايات المتحدة: حرب من أجل الهيمنة الأمريكية العالمية المتصاعدة و«السيطرة الكاملة» التي

يسعى البنتاجون إلى ترسيخها منذ نهاية الحرب الباردة. وبينما يتضح فشل القوات الأمريكية، رغم ذلك في القبض على أسامة بن لادن أو قتله، فإنّنا لا نجد أيّة بادرة تُظْهِر، ولو من بعيد وجود صلة لأي من هذه الدول الثلاث بالهجوم على مركز التجارة العالمي. فالقاسم المشترك بينها بالطبع هو، أنها طالما عارضت النفوذ الأمريكي في مناطقها (الأولى لمدة عشرة أعوام، والثانية ثلاثة وعشرين عامًا، والثالثة اثنين وخمسين عامًا) وقد تمتلك في يومٍ ما نوع الأسلحة الذي تفضل الولايات المتحدة اقتصاره على أصدقائها وتابعيها.

ومع إعلانه الحرب على ما يطلق عليه عبثًا «محور الشر» تخلى بوش عن القلة المتبقية من الأسس الأخلاقية التي تمسكت بها الولايات المتحدة عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول. لقد تخلص من الجبهة المتحدة ضد الإرهاب، والتي كادت أن تنجو من العدوان على أفغانستان. وأظهر سذاجة هؤلاء، خاصة من هم في أوربا، الذين أقنعوا أنفسهم أن حاجة أمريكا للدعم الدولي ستغري اليمين الجمهوري الأمريكي بالخروج من معسكره الأحادي. ولكن لم يحدث شيء من هذا القبيل. فعندما أكد وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر في أسى أن «شركاء الحلف ليسوا تابعين»، وعندما ثار مفوض الشؤون الدولية في الاتحاد الأوربي كريس باتن ضد موقف بوش «المتعسف والمفرط في التبسيط»، تم إسكاتهما بقسوة. وحتى

جاك سترو، وزير خارجية الحكومة التي تفخر بنفوذها في واشنطن، تم كبحه بسبب اقتراحه المتفائل بأن ينحصر الحديث عن محور الشر في التداول المحلي فقط. فالحكومات الحليفة التي تشكك في سياسية الولايات المتحدة تجاه العراق أو إسرائيل أو الدرع الصاروخية الأمريكية يتم التعامل معها أكثر فأكثر على أنها «دولة تابعة»، وهو التحول الذي سبق أن قال الرئيس الفرنسي جاك شيراك إنهم يجازفون بحدوثه. والآن يحذر كولن باول، وهو يعتبر آخر صوت للعقل في البيت الأبيض، الأوربيين، مطالبًا إياهم باحترام «الزعامة المبدئية» للولايات المتحدة حتى وإن كانوا يختلفون معها.

إن الولايات المتحدة من خلال انتحال امتياز مثل هذه الزعامة والتخلص من أية قيود على تصرفاتها من الأمم المتحدة أو أي كيان تعددي آخر تتحدى فعليًا ما قد تم التعارف عليه حتى الآن كحد أدنى من المساواة بين الأمم. لكن هذا لا يعكس سوى الواقع. إذ أنّ النفوذ الأمريكي ذو مدى غير مسبوق في التاريخ. وتلك الزيادة الأخيرة ستجعل إنفاق الولايات المتحدة العسكري يساوي ٤٠ في المائة من الإجمالي العالمي، وهو أكبر من مجموع ميزانية تسليح التسع عشرة دولة التي تليها في الترتيب. ولم تفاخر أية إمبراطورية عسكرية من قبل، من الرومانية إلى البريطانية، بتفوق كهذا، فضلًا عن تأثير أمريكا العالمي. والمسؤولون

الأمريكيون بشكل عام صريحون بخصوص الوضع أكثر من مؤيديهم في الخارج. ففي بداية التسعينات وصف البنتاجون الاستراتيجية الأمريكية على أنها «هيمنة خيّرة» (إلا أنه ثمّة شك في أنّ من كانوا على الجانب المتلقي للقوة العسكرية الأمريكية أخيرًا يشاركونه هذه الرؤية). ولقد تضمن تقرير مركز قيادة الدفاع الفضائي الأمريكي الصادر العام الماضي، والذي أشرف عليه وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد، ملحمة حماسية عن «تضافر التفوق الفضائي مع التفوق الأرضي والبحري والجوي» الذي سوف ينتج عن الدفاع الصاروخي والمشاريع الأخرى للتسليح الفضائي. وهذا من شأنه أن «يحمي مصالح الولايات المتحدة واستثماراتها» في عصر قد تؤدي فيه العولمة إلى «ازدياد الفجوة بين من يملك ومن لا يملك». وهذا الأمر سيعطي الولايات المتحدة الأمريكية «تقدمًا عسكريًا استثنائيًا».

وما هذا الأمر في الحقيقة إلا زيادة للتقدم العسكري الساحق الذي تحقّق بالفعل منذ عقد مضى، مع انهيار الاتحاد السوفييتي. لكن تجربة بوش في الحرب على أفغانستان لقنت بقية العالم بعض الدروس، أولها أن مثل هذا التفاوت الهائل بين القوى الدولية يهدد مبادئ تقرير المصير التي تزعم الولايات المتحدة الدفاع عنها على نطاق عالمي. فدولة بها أقل من ٥ في المائة من سكان العالم قادرة على التحكم في باقي سكان العالم، وقادرة على إملاء الأوامر عليهم فيما يخص شؤونهم

لمصالحها الخاصة، وذلك عن طريق الضغط العسكري والاقتصادي. والموضوع هنا ليس «معاداة أمريكا» أو الكبرياء الوطني المجروح (والمثير للاهتمام أن السياسيين الذين يتشدقون بالوطنية أكثر من غيرهم حول العالم هم عادة الأكثر خنوعًا للقوة الأمريكية)، بل هو عن الديمقراطية. فهذا النظام العالمي، كما تجلى في هجمات ١١ سبتمبر/أيلول، لن يُحتمل وسيولِّد الصراع.

ويرجِّح الكثيرون أن هذا الصراع لن يتعدى لدغة حشرة على جسد هذا الفيل الذي استعرض قدرته على سحق أي متحدٍ حقيقي، في اعتقاد أن الهيمنة العالمية الأمريكية باقية إلى الأبد. لكن هذا الترجيح يتجاهل الأبعاد السياسية والاقتصادية (بما في ذلك داخل الولايات المتحدة ذاتها)، وكذلك مشاكل الخوض في حروب غير نظامية على جبهات عدة. فالحقيقة من الناحية الاقتصادية أن الولايات المتحدة في انحدار بالنسبة إلى باقي العالم منذ أصبحت مسؤولة عن نصف الناتج العالمي بعد الحرب العالمية الثانية. وفي السنوات القليلة الماضية تراجعت أسهمها بنسبة تقارب ٣٠ في المائة في بعض النواحي، وكان ذلك في جانب منه بسبب الانهيار الداخلي الذي أصاب الاتحاد السوفيتي والركود الياباني، والجزء الآخر كان بسبب الازدهار الأمريكي الذي استمر طويلًا. ولكن على الأمد المتوسط، فإن الاستنزاف الناجم عن البذخ العسكري قد يصبح ملموسًا. أما في اللحظة الراهنة، فقد تواجه الولايات

المتحدة تحديات إقليمية، ربما من الصين أو روسيا، وفي هذه الحالة ستحجم عن دفع المواجهة العسكرية فيها بكل تأكيد. وهناك أيضًا احتمال حدوث ثوران اجتماعي في الدول التابعة مثل السعودية، الشيء الذي لن ينهيه أي قدر من التقنية العسكرية. ولا ينبغي لنا أن ننسى أن الهزيمة الكبرى التي ألحقت بأمريكا كانت على يد جيش من المزارعين في فيتنام. وقد يثبت لنا أن قدرة الولايات المتحدة على المناورة أقل بكثير مما تبدو[71].

أمّا عندما يتعلق الأمر بأكثر حلفاء أمريكا ثراءً وقوةً فنجد العكس هو الصحيح في أغلب الحالات، فهم يفعلون ما يبدو لهم دون أية محاسبة. وقد صرّح وزير الدفاع بيتر هين في نهاية الأسبوع: إن كوننا حليفًا وفيًا للولايات المتحدة لا يعني أننا سذج. مشيرًا إلى أن بريطانيا قادرة على الحفاظ على العلاقات الدبلوماسية مع اثنتين من أصل ثلاث دول يعتبرها الرئيس بوش «محور الشر».

ولكن ما يضع زعمه هذا على المحك هو أن تطلب الولايات المتحدة، عندما تنقل خطابها إلى حيز التنفيذ، وتطلب الدعم البريطاني للهجوم الكامل على العراق (ونظرًا للخطاب الحماسي الصادر عن واشنطن أمس لا يبدو الأمر أبعد من بضعة شهور)، أو استخدام قاعدة فيلينجديلز في يوركشير من أجل خطط دفاعها الصاروخية. ولم يظهر توني بلير أية علامة تدل على

الاستقلال المحدود الذي أظهره رؤساء وزراء حزب العمال السابقون، وكل المؤشرات تدل على أنه سيوافق مرة أخرى على ما يطلب منه نيابة عن بريطانيا. لأنه إن كان ينوي التصدي للمارد العالمي، سيحتاج إلى بعض التشجيع الجاد، داخل البرلمان وخارجه.

الإرهاب في جنين يحمل ختم واشنطن

١١/٠٤/٢٠٠٢

إن قصص الوحشية والموت والدمار التي تصل إلينا من مخيم جنين للاجئين، أصبحت تنذر بسوء على نحو متزايد. ففي الوقت الذي تم فيه منع دخول المراقبين المستقلين وسيارات الإسعاف وإمدادت الدم من الأمم المتحدة، دهم الجيش الإسرائيلي الطريق إلى مدينة الأكواخ القابعة على منحدر التل، مجتاحًا المقاومة الفلسطينية المستميتة. وكما هي الحال في المدن والمعسكرات الأخرى بالضفة الغربية، انهالت التقارير عن ضرب المعتقلين وإعدامهم، وكأن إسرائيل تمهد الطريق لوجود أدلة على فظائعها. وفي غضون ذلك، أبدى الملايين في أرجاء العالم العربي حيث كان محتوى المشهد التليفزيوني المصور لإرهاب دولة أرييل شارون صادمًا بشكل أكبر بكثير مما شاهدناه نحن على شاشاتنا غضبهم مما يحدث، بينما أشهر حكامهم المدعومون من الغرب أسلحتهم في الشوارع، وقتلوا وجرحوا المتظاهرين من البحرين إلى الإسكندرية.

هذه هي نهاية مطاف الحروب ضد الإرهاب، أطفال

مرغمون على شرب مياه الصرف الصحي وأكوام من الجثث تزيحها الجرارات. ولقد برهنت الهجمة التفجيرية الانتحارية البشعة على الحافلة أمس في حيفا (المكان الذي أتى منه معظم لاجئي جنين هاربين أو تم طردهم منه عام ١٩٤٨) بشكلٍ قاسٍ على عدم جدوى الإستراتيجية التي يتبعها شارون وحكومة الوحدة الوطنية التي يرأسها. وكان من المفترض أن يجتث العدوان الإسرائيلي الأوسع نطاقًا منذ عقدين، جذور الإرهاب التي سددت ضربة قاتلة أمس. لكن مثل هذه الأفعال من الانتقام البائس، هي وليدة نصف قرن من الحرمان والعجز، ومعدل وفيات من المدنيين يتجاوز بكثير ما شهدته إسرائيل طوال الثمانية عشر شهرًا الماضية. ويسأل السياسيون الإسرائيليون، ما البديل لدى الحكومة لحماية مواطنيها في ظل هذه الظروف؟ والإجابة واضحة بشكل مؤلم؛ إنه الانسحاب من المناطق التي سيطرت عليها منذ ١٩٦٧، والتعويض عن التطهير العرقي الذي ارتكزت عليه أسس الدولة طوال التسعة عشر عامًا الماضية.

لكن شارون لا ينتوي فعل أي شيء من هذا القبيل. لقد اندفع بدلًا من ذلك إلى ما يشبه نسخة حديثة من الحرب الفرنسية على انتفاضة جبهة التحرير في الجزائر في الخمسينيات. فمثلما تفعل إسرائيل في عهد شارون، أطلقت فرنسا عنان قوتها في مواجهة المفجرين والمسلحين، فقتلت وعذّبت واعتقلت الآلاف،

وسحقت المقاومة في القصبات بالإرهاب. وبعد فترة من الهدوء المؤقت اشتعل التمرّد مجددًا بصورة أكثر قوة من ذي قبل، وأجبر الفرنسيين على الاستسلام. وما ينسجه الإسرائيليون من خيالات حول ما يدور في بلدهم عادة أقل بكثير من مؤيديهم في الغرب. وقد وصف النائب العام الإسرائيلي ميخائيل بن يائير أخيرًا الانتفاضة الفلسطينية على أنها «حرب تحرير وطني»، وأضاف: «لقد تحمّسنا لخيار أن نصبح مجتمعًا استعماريًا، وتجاهلنا المعاهدات الدولية، وصادرنا الأراضي، ونقلنا المستوطنين من إسرائيل إلى المناطق المحتلة، وقمنا بالسرقة، ووجدنا المبررات لكل هذه الأفعال.. لقد أسسنا نظام فصل عنصري».

وعلى الرغم من مناشدة الرئيس بوش العلنية التي تكيل الكثير من المديح لشارون بالبدء في انسحاب عسكري من المدن الفلسطينية الرئيسية، فإن الولايات المتحدة القوة الوحيدة في العالم التي في نفوذها جعل إسرائيل تنسحب نهائيًا لم تبد أية إشارة تدل على جديتها في كبح جماح الدولة التابعة لها منذ زمن طويل. بل على العكس من ذلك، عبّرت الإدارة الأمريكية، وردّدت خلفها الحكومة البريطانية الصدى المخلص دائمًا، أكثر من مرّة عن «تفهمها» للهجمات الإسرائيلية على المناطق الفلسطينية في المرحلة الأولى من هذا الاجتياح. وكان تصميم شارون على التدمير لا «لشبكات الإرهاب» والبنية العسكرية التحتية

للسلطة الفلسطينية فقط، وإنّما للبنية المدنية التحتية أيضًا بما في ذلك المؤسسات التعليمية والصحية قد حصل عمليًا على الضوء الأخضر من الحكومة الأمريكية. وما يريده شارون وبوش هو خلع الرئيس الفلسطيني المنتخب ياسر عرفات، على الرغم من ازدياد مكانته في العالم العربي بشدة بينما تحاول إسرائيل إهانته. ويبدو أن الاثنين يرغبان في أن تخرج المشكلة الأشمل من يد الفلسطينيين ليتم التعامل معها على مستوى إقليمي. لا شيء يوضح الموقف الأمريكي الحقيقي أكثر من الجولات المرفّهة التي يقوم بها وزير الخارجية كولن باول في شمال أفريقيا في الوقت الذي تُلْحِق فيه إسرائيل الدمار بجنين ونابلس وبيت لحم. والنتيجة العملية والأهم هي أن تدمير السلطة الفلسطينية سياسة تحمل ختم موافقة واشنطن.

والأمر ليس مفاجئًا بالمرة إذ أنّ الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل والذي بلغت قيمته ٧٠ بليونًا منذ عام ١٩٧٩ كان حجر الزاوية في قوتها الاستعمارية في الشرق الأوسط على الأقل منذ الستينيات من القرن الماضي. وهناك أسطورة منتشرة (تتحول في أقصى صورها تطرفًا إلى خيالات معادية للسامية عن المؤامرة اليهودية العالمية) تقول؛ إن مساندة الولايات المتحدة لإسرائيل هي بشكل كبير نتيجة التأثير الفاعل لجماعة الضغط السياسية في واشنطن. لكن ما يدفعها في الواقع هو المصالح الإستراتيجية في منطقة النفط

الأكثر أهمية في العالم. وعلى العكس من الحكام السلطويين الذين تستند إليهم الولايات المتحدة ودول الغرب للحفاظ على أنهار النفط المتدفقة وإحكام السيطرة على شعوبهم، فإن إسرائيل حليف يعوَّل عليه بدرجة كبيرة وذو سجل عسكري بيّن في مواجهة الجيوش العربية. لقد كانت البراعة العسكرية الإسرائيلية هي التي فكت سحر الناصرية الخطر عندما هزمت العرب في حرب ١٩٦٧. ونظرًا إلى أنّ إسرائيل دولة مستوطِنة في منطقة عدائية وتملك أنظمة سياسية واقتصادية غربية ومتطورة وتعتمد على الدعم العسكري والمالي من الولايات المتحدة، فإن أي تحرك منها ضد المصالح الأمريكية في المنطقة غير وارد على الإطلاق. لكن بينما يستحيل تصور أن يقدم الإسرائيليون على انتخاب حكومة معادية للغرب، فمثل هذا الرهان خاسر لا محالة إذا أعطيت الشعوب في العديد من البلاد العربية حق الاختيار بشكل حقيقي.

لقد حدّدت بريطانيا شكل هذه العلاقة كقوة استعمارية مهيمنة في المنطقة في بداية القرن الماضي. وكما وصفها السير رونالد ستورس، أول حاكم بريطاني للقدس تحت الحكم البريطاني في العشرينيات، فهي «تصنع لإنجلترا» ما يشبه أولستر[72] صغيرة يهودية مخلصة «في بحر من العداء العربي المحتمل». وبعد مُضِيّ زمن طويل، فإنّ هذا الدور الجوهري هو الذي تلعبه إسرائيل بالنسبة إلى الولايات المتحدة والمصالح

الغربية الواسعة اليوم. وهذا من شأنه أن يفسر السماح للدولة الوحيدة المسلحة نوويًا في الشرق الأوسط باختراق قرارات الأمم المتحدة كيفما يتراءى لها، وسبب عدم احتمال موافقة الاتحاد الأوربي على فرض العقوبات الاقتصادية أو العسكرية التي طالب بها البرلمان الأوربي أمس. لكن هذا التحالف الوثيق لا يعني أن الولايات المتحدة لن تكسر شوكة الدولة التابعة إذا ما اضطرت إلى ذلك. فعندما استشعرت الإدارة الأمريكية أن السلوك الإسرائيلي قد بدأ يؤثر على مصالح الولايات المتحدة الحيوية، مثل ما حدث في عام ١٩٥٦ أثناء الهجوم الإسرائيلي على قناة السويس بالاشتراك مع بريطانيا وفرنسا، أو مثل ما حدث في الثمانينيات عندما حاولت منع بيع الطائرات التي تعمل بنظام الإنذار المبكر والتحكم المحمول جوًا إلى السعودية، فقد أصبحت على أتم الاستعداد للإطاحة بهذا الحليف، بصرف النظر عن أصدقائه في الكونجرس.

إن المفارقة الناتجة عن صنع السلام في الشرق الأوسط طالما تمثّلت في أنّ الولايات المتحدة الأمريكية موالية علانية لطرف من أطراف النزاع، وفي الوقت ذاته لا يمكن الوصول إلى تسوية قابلة للتطبيق على الأمد الطويل سوى من خلال التدخل الأمريكي. والواضح أن محاولات بوش غير الجادة في جعل خطابه العلني عن اعتداء شارون على الضفة الغربية هذا الأسبوع أكثر حيادية هي نتيجة الخوف من

الاضطرابات المتزايدة في المنطقة والمشاكل التي تخلقها فيما يتعلّق بالخطط الأمريكية لتصفية الحسابات مع العراق. لكن الولايات المتحدة لن تتخذ خطوة حاسمة إلا إذا شعرت أن مصالحها مهددة[73].

معركة من أجل التاريخ: ستالين وهتلر والجرائم الاستعمارية

١٢/٠٩/٢٠٠٢

من السهل التغاضي عن الجدل القائم حول ما طرحه مارتن آميس أخيرًا على أنه لا يعدو كونه خلاف صالونات بسيطًا بين نخبة مثقفة معنية بنفسها فقط. فكتابه «كوبا، الرجل المرعب» يتبع نهجًا سياسيًا معروفًا، وهو توجيه النقد اللاذع إلى لينين وستالين والشيوعية بشكل عام (يتخلل ذلك هجوم مشحون على كينجزلي الذي كان يومًا بمنزلة والده في الشيوعية وصديقه الراديكالي كريستوفر هيتشنز)، القصد منه هو تنديد سافر باليسار لعجزه المزعوم عن الاعتراف بالجرائم التي ارتُكِبَت باسمه. وكان الكتاب قويًا من الناحية البلاغية لكنه افتقر إلى المصادر أو السياق الاجتماعي والتاريخي بشكل مؤلم. وقد يغرينا هذا بالنظر إليه على أنه مجرد علامة على أنّ من كان يومًا الابن المشاكس للمشهد الأدبي في لندن يعيش ما قد شهده والده من انحدار إلى سذاجة منتصف العمر.

لكن هذا سيكون خطأ. فالحقيقة أن كتاب آميس هو أحدث الإسهامات في إعادة كتابة التاريخ التي بدأت

أثناء تدهور الاتحاد السوفييتي وازدادت بكثافة منذ انهياره. لقد أصبح اعتقادًا شائعًا أن يُقرَن بين ستالين وهتلر على أنهما توأما القرن الماضي الوحشي وأحيانًا ما أُتبعَ ذلك بالإشارة إلى ماو وبول بوت وبات المتعارف عليه هو مساواة الشيوعية بالفاشية على أنهما أكبر مصادر الشرور في العصر الدموي بشكل غير مسبوق. بل إنه في بعض الروايات تعتبر الشيوعية الشر الأشد خبثًا ودموية. وأدت هذه النسخة من التاريخ التي كتبها الفائزون بالحرب الباردة إلى التقليل من شأن جرائم النازية المتفردة، ومواراة جرائم الاستعمار، وترسيخ فكرة أن أي محاولة للقيام بتغيير اجتماعي جذري ستؤدي حتما إلى المعاناة والقتل والفشل.

وتحوّلت هذه الرواية الأيديولوجية بشكل كبير منذ زمن طويل إلى لعبة أرقام شنيعة. وقد تم استعراض تحريفاتها الشاذة الأسبوع الماضي خلال لقاء تليفزيوني مع آميس، حيث عقّب مقدّم البي بي سي «غافين إلسر» بشكل عابر قائلًا: إن ستالين كان «مسؤولًا عن موت ثلاثة أضعاف من قتلهم هتلر»، وهي جملة عارضة مبهرة جدًا. لقد كان إلسر في الأغلب يقارن العشرين مليونًا الذين ذهبوا ضحية ستالين، والذي قدره آميس (مقتبسًا في ذلك مؤرخ الحرب الباردة روبرت كونكويست) بالستة ملايين ضحية من اليهود الذين قتلوا على يد هتلر أثناء الهولوكوست. لكن عدد ضحايا هتلر يفوق الستة ملايين بلا جدال: إذ تذهب التقديرات

إلى موت أكثر من ١١ مليونًا في المعسكرات النازية فحسب، كما ينبغي اعتباره مسؤولًا عن أغلب الخمسين مليونًا الذين قتلوا في الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك أكثر من ٢٠ مليون قتيل سوفييتي.

لكن هؤلاء خرجوا من المعادلة طبقًا لهذا المنظور المشوه للتاريخ الجديد. وفي الوقت ذاته تضخم عدد ضحايا إرهاب ستالين تدريجيًا عبر السنوات الأخيرة ليصل إلى الحد الذي يفترض، في أكثر التخمينات عشوائية، أن ثلث عدد سكان الاتحاد السوفييتي قد قتلوا في السنوات التي سبقت انتصار البلد على ألمانيا النازية. وتبقى الأرقام محور الجدل الأكاديمي الواسع، ويرجع ذلك بدرجة عالية إلى أن معظم حالات الموت كانت من جراء المجاعة، ولا يمكن الاستدلال على تقديرها من خلال بيانات ديموغرافية غير موثوق بها. لكنّ فتح السجلات السوفيتية السرية سابقًا قد دفع، في حقيقة الأمر، العديد من المؤرخين مثل جون آرك غيتي وروبرت ثورستن الأمريكيين إلى خفض عدد من تم إعدامهم واعتقالهم في معسكرات الغولاغ السوفيتية تحت حكم ستالين، الذي تم تقديره من قبل. لكن الأرقام مازالت مروِّعة. على سبيل المثال، تم تسجيل عدد ٧٠٠,٤٥٥ شخصًا قد أعدموا في الفترة بين ١٩٢١ و١٩٥٣، ووصل عدد الموجودين بمعسكرات العمل إلى مليونين ونصف المليون (أغلبهم قد أدينوا في جرائم غير سياسية) وإلى الذروة بعد الحرب. لكن هذه الأرقام

بعيدة كل البعد عن تلك التي اعتمد عليها آميس ومعلموه[74].

وبرغم إصرارهم على التساوي الأخلاقي بين الاثنين، فإن آميس وحتى كونكيست يقولان إنهما على الرغم من ذلك «يشعران» أن الهولوكوست كانت أسوأ من القمع السوفييتي. لكن الاختلافات لا تنحصر في مجرد مسألة الشعور. فبرغم بشاعة الإرهاب الستاليني، فإنه لم يكن هناك معسكر تربلينكا سوفييتي، لم يكن هناك معسكرات إبادة بنيت لقتل الأشخاص بالملايين. كما لم يشن الاتحاد السوفييتي حربًا هي الأكثر دموية والأشد تدميرًا في تاريخ البشرية، بل في واقع الأمر لعب الاتحاد السوفييتي دورًا مصيريًا في هزيمة آلة الحرب الألمانية (الشيء الذي لم يقدم عليه أسلافه القيصريون). إن جزءًا من المأساة السوفيتية كان أن هذا النصر لم يكن ممكنًا لولا الثورة الصناعية التي فُرِضت على البلاد في فترة زادت على العقد بقليل، وهي المرحلة التي ارتكبت فيها أفظع الجرائم. ولا يمكن على أية حال اختزال إنجازات التاريخ السوفييتي وإخفاقاته في الفترة الستالينية، كما لا يمكن تحديد دور الشيوعيين من الحركة المناهضة للشيوعية إلى حملات الاستقلال ببساطة حسب علاقتهم بالاتحاد السوفيتي.

ربما يظهر الوجه الأقبح لهذه الحسابات ما بعد الحداثية للقمع السياسي في التجاهل الأخلاقي

لسجلات الاستعمار. فطوال معظم القرن الماضي رزحت قطاعات عريضة من العالم تحت الحكم الإمبريالي الأوربي المباشر، وقد طبَّقَ بأقصى درجات العنف من دول تحبّ أن تعتبر نفسها ديمقراطية. لكن بطريقة ما لم يُضمَن هذا الأمر، كالدعامة الثالثة للطغيان، إلى جانب النازية والشيوعية. هناك الكتاب الأسود للشيوعية الذي حاز استحسان الكثيرين، لكن لا يوجد مثل هذا الاستهجان الجامع للسجل الاستعماري.

فلننظر إلى بعض الأمثلة. إذ يقدر عدد الكونغوليين الذين ماتوا من جرّاء العمل القسري والقتل الجماعي الذي قامت به بلجيكا في بداية القرن العشرين بنحو ١٠ ملايين شخص. ويقدر عدد الجزائريين الذين ماتوا في حرب الاستقلال عن فرنسا في الخمسينيات والستينيات بنحو مليون شخص. وشهدت الإمبراطورية البريطانية خلال القرن الحادي والعشرين استخدام السلطات للغازات السامة والقصف والذبح ضد المواطنين الأصليين من السودان إلى العراق، ومن سيراليون إلى فلسطين، ومن الهند إلى مالايا. ففي الوقت الذي ينزعج فيه مارتن آميس من أن قليلين يتذكرون أسماء معسكرات العمل السوفيتية، من ذا الذي يحيي ذكرى السجون النائية في جزر أندامان، حيث تم تعذيب ٨٠,٠٠٠ من المساجين السياسيين الهنود بشكل دوري وإجراء التجارب عليهم من قبل أطباء الجيش البريطاني، أو ذكرى هولا، معسكر المعتقلين

الضخم في كينيا، حيث كان المعتقلون يُضرَبون حتى الموت في الخمسينيات؟

إذا كان لينين وستالين قد قتلا هؤلاء الذين ماتوا من الجوع في مجاعات العشرينيات والثلاثينيات في نظر البعض، فلا نزاع أن تشرشل هو الآخر مسؤول عن الأربعة ملايين قتيل في مجاعة البنغال عام ١٩٤٣، التي كان من الممكن تجنبها، كما أنَّ الحكومات البريطانية السابقة تحمل ذنبًا أكبر تجاه المجاعات الأوسع نطاقًا في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين في الهند، والتي يقدر ضحاياها من الواقعين تحت نظام السوق الحر الجزائي بنحو ٣٠ مليون شخص. وبالطبع قُتِلَ الملايين، في فترة ما بعد الاستعمار، على يد الولايات المتحدة والقوات الغربية الأُخرى أو من ناب عنها في الحروب والتدخلات والانقلابات بدءًا من فيتنام إلى أمريكا الوسطى، ومن إندونيسيا إلى أفريقيا الجنوبية.

لا يوجد منهاج سياسي رئيسي في القرن العشرين إلا ولُطخت يداه بالدماء. لكن المعركة من أجل التاريخ في الحقيقة ليست معنية بالماضي على الإطلاق، بل هي معنية بالمستقبل. وعندما يتهم آميس البلشفيين بشن «حرب على الطبيعة البشرية» فهو يسجل اعتراضًا كلاسيكيًا محافظًا على التغيير الاجتماعي الجذري. وهؤلاء الذين يسقطون الهمجية الاستعمارية من سجلات تاريخ القرن العشرين يريدون إضفاء شرعية

على الإمبريالية الليبرالية الجديدة، مثلهم كمثل هؤلاء الذين يشوّهون صورة المحاولات السابقة لبناء بديل عن المجتمع الرأسمالي، وهم عازمون على البرهنة على عدم وجود هذا البديل. فالمشكلة بالنسبة إلى اليسار الآن ليست في كونه أخفق في مواجهة تاريخه، لكن في كونه أصبح عاجزًا عن الحركة تحت وزر هذا التاريخ[75].

نحن نسير نحو حرب عدائية رعناء دون أن نشعر

٢٧/٠٩/٢٠٠٢

يتلقى العالم الآن دورة مكثفة بالتعليم السياسي عن الحقائق الجديدة للقوة العالمية. وإذا كان هناك من يساوره شك بخصوص ما يعنيه ذلك، فإن عقيدة بوش (التي حددها يوم الجمعة الماضي في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي) كشفت عن القواعد الأساسية للإمبراطورية الجديدة. فالولايات المتحدة لن تحتمل في المستقبل أي منافس في القوة أو المهارة العسكرية، وستنشر شبكتها من القواعد المحصنة بشكلٍ أوسع في كل قارة، وستستخدم قوتها المسلحة في ترويج «نموذج واحد مستدام للنجاح الوطني» (النموذج الخاص بها)، من خلال هجمات استباقية من جانب واحد إذا لزم الأمر.

في الأسبوع الذي تلا ذلك اتهم وزير الدفاع دونالد رامسفيلد المستشار الألماني «بتسميم» العلاقات لأنه تجرأ على الفوز بالانتخابات من خلال إعلانه استقلال السياسة الخارجية. وحتى الزعيم الديقراطي الليبرالي

تشارلز كينيدي أحس أنه مدفوع إلى اتهام الولايات المتحدة «بالإمبريالة»، لكن آل غور، الحاصل على أكبر عدد من الأصوات الانتخابية في الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة، هو الذي أفشى الحقيقة العارية: بأن الرعونة الحكومة الأمريكية المتغطرسة زرعت الخوف في العالم كله لا «مما سيفعله الإرهابيون، لكن مما سنفعله نحن».

ومع ذلك فهناك بعض الأشخاص غير قادرين على المجاراة. والعديد من النواب في البرلمان عازمون على السير نيامًا نحو حرب عدائية رعناء، ويختبئون وراء الرواية الخيالية بأن كل شيء سيحل إذا تم السماح لمفتشي الأسلحة بالأمم المتحدة بالدخول، وإتمام نزع السلاح من نظام صدام حسين بالعراق. ولقد بذل توني بلير جهدًا عسيرًا في طمأنة مخاوفهم يوم الثلاثاء، حيث سيذهب إلى مؤتمر حزب العمال في بلاكبول الأسبوع المقبل. وأكد أن الهدف ببساطة هو التخلص من أسلحة الدمار الشامل تحت إشراف من الأمم المتحدة. أما إذا تغير النظام كحصيلة ثانوية فسيكون هذا أفضل. بيد أن صدام حسين بوسعه أن ينقذ نفسه إذا امتثل.

لكن يكفي أن نستمع قليلًا إلى أصوات جوقة الإدارة في واشنطن التي تصر على عكس ذلك تمامًا، لكي ندرك زيف هذا الكلام، ولندرك أن بلير يعلم هذا الأمر. وبدءًا من الرئيس ثم مرورًا بمن دونه، أوضح الأمريكان بما لا

يدع مجالًا للشك أن سياستهم ما زالت تغيير النظام، وفرض الطرق التي يؤثرونها، سواء صاحَب ذلك قرار من الأمم المتحدة أم لا، وسواء امتثل صدام حسين للمفتشين أم لا. وهؤلاء هم صانعو القرار.

ما يحدث في الحقيقة هو أن بلير، مدير مبيعات بوش، يقدِّم غطاءً سياسيًا للسياسة التي تلقى معارضة في جميع أنحاء العالم، مستخدمًا وسائل حزب العمال الجديد العريقة في الالتفاف و«التتابع»، فهو يجر حكومته وأعضاء البرلمان إلى مواقف متعاقبة الغرض منها أن يصبحوا مضطرين إلى قبول النتيجة النهائية. وهكذا بينما أخذ رامسفيلد الرجل الذي زار بغداد كمبعوث الرئيس ريغان في مارس ١٩٨٤، كي يعرض دعم الولايات المتحدة على صدام، في اليوم نفسه الذي هاجمت فيه العراق الجنود الإيرانيين بالأسلحة الكيميائية يتحدّث في هياج عن « إستراتيجية قطع الرؤوس» مع حلفائه السابقين، كان بلير مشغولًا بالترويج لملف بريطانيا الذي يحوي البراهين والتخمينات وتوقعات المخابرات ليستميل الرأي العام إلى الحرب.

لكن هذا الملف خالٍ تمامًا، كما قال وزير الخارجية السابق المنتمي للحزب المحافظ مالكوم ريفكيند، هذا الأسبوع، من أي دليل على أن العراق يشكل خطرًا الآن أكثر من الوقت الذي كانت الولايات المتحدة وبريطانيا تزودانه فيه بالأسلحة، وفي الحقيقة فإنّ العكس هو

الصحيح، كما هو متوقع بعد اثني عشر عامًا من العقوبات وسبعة أعوام من التفتيش عن الأسلحة.

لكن الأهم هو أن إعلان الحكومة العراقية عن نيتها السماح لمفتشي الأمم المتحدة الدخول الحر وغير المقيد قد سرق الأضواء التي سلطت على استحياء على الملف. فقد أصبح من الممكن وضع كل مزاعمه موضع اختبار حقيقي في وقت قريب. وعلى الأغلب هذا هو السبب الذي جعل بوش يهدد على الفور باستخدام حق النقض بشأن عودة المفتشين دون قرار جديد وأكثر حدة من الأمم المتحدة، وهو كذلك السبب في محاولات كوندوليزا رايس في إعادة إحياء المزاعم المشبوهة عن وجود رابط صلة بين العراق وتنظيم القاعدة.

وعلى الرغم من إصرار روسيا أمس أن المفتشين بوسعهم العودة دون قرار جديد من الأمم المتحدة، فإن بلير على الأقل على اقتناع بأنه يمكن الحصول على تأييد لصيغة أكثر مناصرة للحرب. ويبدو، وهذا الأمر ممكنًا مع التهديدات والرشى المستخدمة عادة لحشد الأصوات الحرجة وتقسيم النفط العراقي الذي تلوِّح به الولايات المتحدة في وجه روسيا وفرنسا.

لكن ما هو مستبعد تمامًا هو أن يتم تمرير أي قرار يجيز الغزو وتغيير النظام والاحتلال صراحة في خرقٍ لميثاق الأمم المتحدة، وهو القصد الحقيقي من وراء كل هذا. ونتوقع بدلًا من ذلك بعض التهديدات الضمنية

بالقوة، التي يمكن استخدامها لإثارة الغضب وإعطاء إشارة البدء للهجوم والادعاء أنها مصرّح بها من قبل الأمم المتحدة. لكن الأمر لن يكون كذلك. وهذا لن يعكس الإرادة الحقيقية للمجتمع الدولي، بل سيؤدي إلى مزيد من التشويه لصورة الأمم المتحدة باعتبارها كيانًا تافهًا أمام القوة الأمريكية يؤخذ به ويُترك كيفما وحينما يتراءى لها.

تسارعت هذه العملية هذا الأسبوع عندما رفضت الدولة الشرق أوسطية الوحيدة التي تملك برنامجًا لأسلحة الدمار الشامل إسرائيل المسلحة نوويًا الامتثال لقرار مجلس الأمن بالأمم المتحدة الذي يطالب بالوقف الفوري لتدمير المجمعات الفلسطينية في رام الله، لأنه كما قالت كان «من جانب واحد». ولا نتوقع أي تحرك، لكن إسرائيل طالما ازدرت قرارات الأمم المتحدة، وبعض القرارت تُعامل بجدية أكثر من غيرها.

سيؤدي احتلال العراق الذي تخطط له الولايات المتحدة إلى ارتفاع خطر الحرب في العالم كله، بإضفاء الشرعية على الهجمات الاستباقية، سيتوسع نطاق استخدام القوة، وستزداد احتمالات العدوان من قبل الدول القوية. وكذلك سيشَجِّعُ الانتشار النووي، فتتسابق الدول لامتلاك رادع دفاعي ما. وسيتلف نسيج القانون الدولي والمعاهدات متعددة الأطراف، وسيشجع الإرهاب بصب الزيت على نيران الغضب المعادي للغرب.

وهناك أيضًا خطر التسبب في كارثة إنسانية في

العراق، بالإضافة إلى عدد الضحايا الرهيب بسبب العقوبات المفروضة. وليس من السهل أيضًا الاعتقاد أن عملية تغيير النظام بالعراق التي تديرها الولايات المتحدة سوف تأتي بديمقراطية حقيقية، أو أن الولايات المتحدة قد تقبل نوع الحكومة الذي قد تأتي به انتخابات حرة. إن آخر مرة كانت بريطانيا والولايات المتحدة تمسكان فيها زمام الأمور في بغداد، عام ١٩٥٨، كان هناك ١٠,٠٠٠ معتقل سياسي وتعرّضت الأحزاب للحظر والصحافة للرقابة وكان التعذيب أمرًا اعتياديًا.

وبالنسبة للولايات المتحدة، فإنّ هذه الحرب لا تتعلّق بالعراق بشكل أساسي، بل تتعلّق بتطبيق عقيدتها الجديدة وإعادة تشكيل المنطقة بأسرها. وبالنسبة لتوني بلير يتعلّق الأمر «بعقيدته الثابتة» حول مركزية العلاقات الأمريكية وما تستلزمه من «ثمن دموي» للحفاظ عليها. أما بالنسبة للشعب البريطاني، بكل أطيافه السياسية فينبغي أن تلقي هذه الحرب الضوء على الضرورة الأخلاقية والديمقراطية للبدء في الانسلاخ من هذا التحالف الذي أصبح شديد الخطر.

هم لا يحاربون الإرهاب، بل يشعلونه

21/11/2002

في مثل هذا الوقت من العام الماضي، كان مؤيدو حرب جورج بوش على الإرهاب في حالة من الانتشاء. وفيما كانت حصون طالبان تسقط واحدًا تلو الآخر أمام التحالف الشمالي المدعوم من الولايات المتحدة، رحبوا

بالزحف كضربة حاسمة لمن ارتكبوا فظائع الحادي عشر من سبتمبر. وقد تحيّر النقاد والمتنبئون بالهلاك، وتعالى نعيق المشجعين، وارتفعت الطائرات الورقية مجددًا، وعُزفت الموسيقى ونزعت النساء عنهن البراقع مبتهجات بالتحرر.

عندما طلب الرئيس الأمريكي أسامة بن لادن «حيًا أو ميتًا» أشاع المسؤولون الحكوميون على جانبي الأطلنطي همسًا أن بينهم وبين القبض على زعيم القاعدة أقل من ثمان وأربعين ساعة. وقد زعم مؤيدو الحرب أن تدمير القواعد الأفغانية للشبكة الإرهابية ورعاتها من طالبان قد مكّن الأمريكيين وأصدقاءهم من اقتلاع قلب الوحش. ومن الممكن أن تبدأ واشنطن الآن في التعاطي مع مظالم المسلمين والعرب عن طريق تعجيل بناء الدولة الفلسطينية. حتى أن الحكومة البريطانية نشرت قائمة عار طويلة تحمل أسماء صحفيين برهن مائة يوم من الانتصار على خطأ موقفهم، حسب زعمها. وفي البرلمان سخر جاك سترو من الأعضاء عن حزب العمال لإشارتهم أن الولايات المتحدة وبريطانيا قد تمضيان اثني عشر شهرًا أخرى في القتال بأفغانستان.

وبعد مُضِيّ عام خفتَ النعيق؛ فقد تم إدراك حقيقة الموقف. فبعد ستة أشهر من هجمات الجهاديين المتضاعفة على أهداف أمريكية وأسترالية وأوربية، مدنية وعسكرية في تونس وباكستان والكويت وروسيا

والأردن واليمن والولايات المتحدة وإندونيسيا أصبح على السياسيين الغربيين مواجهة حقيقة أنهم يخسرون حربهم على الإرهاب. وفي بريطانيا أخذ رئيس الوزراء في التحذير من «الثمن المؤلم» الذي سيتحتم على البلاد بذله في سبيل هزيمة هؤلاء الذين «يعادون كل ما نمثله»، بينما زادت ضجة التسريبات عن خطر هجمات كيميائية أو بيولوجية. وبعد عام من العمليات العسكرية الأمريكية في أفغانستان وحول العالم، كان على مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، جورج تينيت، أن يسلم بأن التهديد الذي يمثله تنظيم القاعدة والمجموعات الجهادية المرتبطة به ما زال على نفس القدر من الخطر الذي كان عليه قبل الحادي عشر من سبتمبر. «لقد أعادوا التشكيل، وهم يلاحقوننا»، هكذا تحدّث.

بعبارة أخرى، باء الهجوم الأمريكي العالمي بالفشل الذريع، على الأقل فيما يخص التعامل مع إرهاب طرف ليس دولة. وقد كان توم داشلي، الزعيم الديمقراطي في مجلس الشيوخ، أكثر قسوة من ذلك. فقد لخص قائمة لا تنتهي من الأهداف التي لم تتحقق في مواجهة الولايات المتحدة مع الإسلاميين المقاتلين وهو يسأل: «بأي معيار يسعنا أن نقول إن الأمر قد نجح؟». لكن الأكثر إزعاجًا كان التثبت من صحة رسالة بن لادن نفسه المسجلة الأخيرة، والتي يعد فيها بانتقام دموي لمن ماتوا من الأبرياء في فلسطين والعراق وأفغانستان.

هذا هو الرجل الذي كان القبض عليه أو قتله هو الهدف الأول من حرب بوش. ومع ذلك بَقِيَ العقل المدبر وراء مهانة أمريكا حرًا، هو والملا عمر، زعيم طالبان وقائد الدراجات البخارية ذو العين الواحدة.

في تلك الأثناء، وفي أفغانستان ذاتها، لا يقل السجل كآبة. فباستخدامها مافيا الأفيون التابعة للتحالف الشمالي في خلع نظام طالبان وملاحقة بقايا تنظيم القاعدة منذ ذلك الحين، سلمت الولايات المتحدة معظم البلد إلى نفس مجرمي الحرب الذين دمروا أفغانستان في مطلع التسعينيات. ويستطيع الرئيس الدمية حامد كرازي، الذي تحركه الولايات المتحدة، الاتكال على القوات الأجنبية في كابول كدعامة لسلطته الهشة. وفي هذه المدينة، وفي بعض المراكز الحضرية الأخرى، فتحت مدارس الفتيات من جديد واختفت أكثر مظاهر القمع الطالباني للمرأة تطرفًا.

لكن في أغلب أرجاء المدينة التي تعد عاصمة الأفيون بالعالم، كانت عودة ملوك الحرب تعني القمع السياسي الحاد وغياب القانون والاغتصاب الجماعي وانتشار التعذيب، وتفجير المدارس أو غلقها، وكذلك مراقبة زي النساء وسلوكهم على غرار طريقة طالبان. وقد سُجِّلَ استخدام إسماعيل خان الممنهج، وهو الذي يدير معظم أفغانستان الغربية، بدعم من الولايات المتحدة، للتعذيب بالصعق الكهربائي والقبض العشوائي والجلد لسحق المعارضة في تقرير جديد لمرصد حقوق

الإنسان. ومع ذلك وصفه دونالد رامسفيلد أخيرًا بأنه شخص «مراعٍ» و«يلقى الاستحسان». وقد اتهمت الأمم المتحدة أخيرًا نظيره في الشمال، الجنرال دوستم، بدوره في تعذيب الشهود على قتل جنوده آلاف من معتقلي طالبان في أواخر العام الماضي، في الوقت الذي كان يعمل فيه عن قرب مع القوات الخاصة الأمريكية.

لا يسعنا سوى تقدير أعداد الموتى من جراء هذا «التحرير». لكن هناك مزيدًا من الإجماع على أن ما يقرب من ٣,٥٠٠ أفغاني مدني لقوا حتفهم في تفجيرات أمريكية (تضمنت استخدامًا واسعًا لأسلحة اليورانيوم المنضب)، بالإضافة إلى مقتل نحو ١٠,٠٠٠ مقاتل والعديد من القتلى من جراء البرد والجوع، وهو ما نتج عن التحرك العسكري. والآن، وبعد انقضاء فترة طويلة على الوقت الذي كان يفترض أن تنتهي فيه الحرب، جاءت تقارير تفيد أن الفرقة ٨٢ المحمولة جوًا، تستعدي سكان الجنوب والشرق بغارات لا هوادة فيها، وإن كان أكثرها عقيمًا، وباعتقالات، بينما هجمات الهاون والصواريخ على القواعد الأمريكية تقع على الأقل ثلاث مرات أسبوعيًا. وكما يقول الجنرال ريتشارد مايرز، رئيس هيئة أركان الجيوش الأمريكية: إن الحملة العسكرية الأمريكية قد «فقدت عزمها».

كل هذا كان نتيجة حتمية للاختيار المحوري الذي وقع في الخريف الماضي، وهو اللجوء إلى الحل

العسكري بشكل رئيسي في مواجهة تحدي الإرهاب الإسلامي. وكانت هذه وصفة للفشل. إن الحملات الإرهابية والفدائية بطبيعتها لديها جذور اجتماعية عميقة وهي تخاطب الشعور بالظلم المنتشر مثلما تفعل مجموعات المجاهدين المقاتلة، بصرف النظر عن ظلامية أيديولوجيتها ولا يمكن هزيمتها عسكريًا. وبينما تحولت الحرب على الإرهاب بصورة متزايدة إلى حرب لفرض القوة الأمريكية العالمية، لم تكن لها من نتيجة غير أن كثّفت ميل عديمي القوة إلى «الحرب غير النظامية».

هذه المظالم التي ينجح تنظيم القاعدة في تغذيتها عبر العالم الإسلامي، ذُكرت مرة أخرى في بيان بن لادن الأخير. لكن لا توجد أية علامة تدل على تراجع الرفض الغربي القاطع للتعامل بجدية مع أسباب حملات الجهاديين. وهكذا، قامت الولايات المتحدة خلال العام الماضي، بتسليح طغاة باكستان وآسيا الوسطى ودعمهم، ومساندة تخريب بوتين المطرد في الشيشان، واستمرت في تفجير العراق ومحاصرته بخسائر إنسانية كبيرة، وأقامت قواعد أمريكية جديدة عبر العالم الإسلامي، وما هو أكثر تهورًا كان توفيرها كل الغطاء اللازم لاعتداءات آرييل شارون الدموية في المناطق الفلسطينية المحتلة. وفي الجانب الأكبر من هذا، وعلى الرغم من مطالبات توني بلير الخافتة لعقد مؤتمر سلام جديد للشرق الأوسط، لعبت بريطانيا دور الملازم

الوفي.

والآن، وحتى بعد أن شهدنا فشل «المرحلة الأولى» من حربها على الإرهاب، تبدي الولايات المتحدة كل علامات الاستعداد لإطلاق المرحلة الثانية: وهي غزو العراق واحتلاله، وهو الذي خططت له طويلًا. قد تكون حدة التحذيرات الحالية من التهديدات الإرهابية في جانب منها بغرض استمالة الرأي العام إلى حرب لا تلقى شعبية. لكن الشيء الأكيد في هذا العمل العدواني هو أنه سيغذي الإرهاب في أنحاء العالم ويزيد من احتمال الهجوم على البلاد التي تؤيده. وإذا كانت مثل تلك الانتهاكات تحدث في بريطانيا، فلا عجب ولا لبس في سبب الهجوم الذي تعرضنا له، ولا جدوى من السؤال: لماذا يكرهوننا؟ لكن اللوم لا يقع على الأبرياء الذين قتلوا أو أصيبوا بالطبع. لكن إرساء دعم بريطانيا في حرب غير عادلة بشكل صارخ هو الذي يجعل قادتنا السياسيين - بلا ريب- يتحملون مسؤولية تعريض شعبهم إلى الخطر.[76]

---

66 العنوان الأصلي: «الولايات المتحدة تواجه العالم الحقيقي». معظم الجنود الأمريكيين انسحبوا من السعودية عام ٢٠٠٣. وبعد مرور أقل من عقد على أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول سقطت الأنظمة الديكتاتورية في كلٍّ من باكستان ومصر.

67 العنوان الأصلي: «كارثة تلوح في الأفق».

68 العنوان الأصلي: «كابوس إمبريالي».

69 في شهر نوفمبر/تشرين الثاني عام ٢٠٠١ كان المسؤولون البريطانيون والأمريكيون يدلون بتصريحات صحفية بأن قواتهم ستلقي القبض على بن لادن في أفغانستان أو تقتله خلال ٢٤ إلى ٤٨ ساعة. وعندما حدث ذلك استغرقت القوات الخاصة الأمريكية نحو عشرة أعوام لتتبع زعيم القاعدة وقتله في باكستان في شهر مايو/آيار عام ٢٠١١.

70 العنوان الأصلي: «انتصار أجوف». حرب المستضعفين هي إشارة إلى:

Robert Taber, *War of the Flea*, Washington, 1965.

71 ما بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٠ انخفض إجمالي الناتج المحلي الأمريكي من ٦١ في المائة إلى ٤٢ في المائة من مجموع إجمالي النواتج المحلية لبقية دول مجموعة العشرين: «وول ستريت جورنال»، ١٣ أبريل/نيسان ٢٠١١. وبين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٠ انخفضت حصة الولايات المتحدة من إجمالي الناتج المحلي على مستوى العالم من ٢٣.٥ في المائة إلى ١٩.١ في المائة، بناءً على تعادل القوى الشرائية: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي عام ٢٠١٢.

72 Ulster ، وهي مقاطعة تقع شمال أيرلندا، يعرف معظمها الآن باسم أيرلندا الشمالية. بعض السجلات تشير إلى أن الطائفة اليهودية بها تعود إلى القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. وفي القرن التاسع عشر ارتفع

عدد النازحين من روسيا وبولندا بسبب المذابح المدبرة ضد اليهود (pogroms) مما أدى إلى زيادة عدد الجالية اليهودية بها.(المترجم)

73 العنوان الأصلي: أصدقاؤنا في جنين. قام القائمون على الحملة المؤيدة لإسرائيل بتضخيم حقيقة أن عدد الموتى في شهر أبريل/نيسان عام ٢٠٠٢ تبين أنه كان أقل من المئات التي جاءت في التقارير. لكن طبقًا لما توصلت إليه منظمة العفو الدولية وآخرون، كان هناك «دليل واضح» على جرائم الحرب الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين، والتي تضمنت التعذيب وقتل النساء والأطفال وتدمير المنازل «بلا مبرر»: «واشنطن بوست»، ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢.

74 أرقام معسكر العمل السوفيتي المشار إليها هنا، والتي تمّ جمعها لخروشيف في الخمسينيات، نشرت للمرة الأولى في مقالي "Stalin's Missing Million"، «جارديان»، ١٠ مارس/آذار ١٩٩٠.

75 العنوان الأصلي: «معركة من أجل التاريخ».

76 العنوان الأصلي: «حرب لا يمكن الفوز بها». كما تبين فيما بعد لم يكن معارضو الحرب فقط هم الذين حذروا من أنها ستزيد خطر الهجمات الإرهابية في بريطانيا والبلاد الأخرى المشاركة في العدوان، فقد أخبرت لجنة المخابرات المشتركة بالحكومة توني بلير سرًا في شهر فبراير/شباط عام ٢٠٠٣ أنّ الخطر سوف «يرتفع بالتحرك العسكري ضد العراق»: «جارديان»، ١٢

سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣.

الفصل الثالث هجوم الإمبراطورية

العدوان والاحتلال والوهم (٢٠٠٢-٢٠٠٥)

كان الغزو الأمريكي البريطاني للعراق، واحتلاله القائم على ذريعة كاذبة هو أكثر النتائج المدمرة للمشروع المحافظ الجديد لإعادة ترتيب الشرق الأوسط حسب الصورة الأمريكية. لكن ثبت أيضًا أنه كان سبب فشل هذا المشروع على نحو مذهل فالمحاولات الفاشلة في إضفاء شرعية على هجمة غير مبررة وعلى أساس خادع ضد دولة نفط مكسور ظهرها قوّضت مصداقية حكومة بلير، بينما انحرفت خطة تحويل هذا الاحتلال، الذي سرعان ما أصبح كارثيًا، إلى نقطة تمكين غربية إقليمية، عن مسارها من خلال زخم المقاومة العراقية. فما كان الغرض منه استعراض القوة العالمية المنيعة انقلب إلى النقيض. وكانت الرسالة التي وضحت لنا جميعًا مجددًا هي أن وعد الإدارة الأمريكية بالديمقراطية لن يطبق سوى على النوع الصحيح من الزعماء والدول.

هم يقاتلون من أجل استقلالهم وليس من أجل صدام

27/03/2003

إن الحرب الأنجلو أمريكية الدائرة الآن في الشرق الأوسط، هي بلا جدال أكثر عمل عدواني صارخ قامت به الحكومة البريطانية في العصر الحديث. والاعتداء

على العراق الذي بدأ الأسبوع الماضي، رغم المعارضة الشديدة من الرأي العالمي والمحلي، قد شُنَّ دون وجود أدنى استفزاز من طرف العراق أو خطر على بريطانيا أو الولايات المتحدة، وفي خرق لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي و تحدٍّ لأغلب الدول الممثلة في مجلس الأمن بالأمم المتحدة.

علينا الغوص في مستنقع الفترة الاستعمارية لنجد سابقة أو حادثة مماثلة لهذا العدوان القرصاني. إنّ الحروب البريطانية خلال الثمانين عام السابقة أو أكثر، مهما كانت خاطئة أو بلا ضرورة، قد تمّ خوضها كلها ردًا على غزو أو تمرد أو حرب أهلية أو حالة طارئة. وحتى في حادثة السويس الضارية بشكل فج، كان هناك على الأقل تحدٍّ في شكل تأميم قناة السويس. لكن ليست هذه الحال مع العراق، حيث كان النظام يدمر ذات الصواريخ التي ربما كان يتطلع إلى استخدامها في الدفاع عن نفسه قبل أيام من بداية الهجوم الذي قادته الولايات المتحدة.

ومع ذلك لا نجد انعكاسًا لهذه الحقيقة، أو للعزلة الأنجلو أمريكية عن العالم بسبب الحرب، لا في عموم التغطية الإعلامية البريطانية ولا في ردود معظم السياسيين والشخصيات العامة. ولا نسمع الكثير الآن عن الذريعة الأصلية للحرب، وأصبحت أسلحة الدمار الشامل بالعراق التي كثر الحديث بها، وكذلك تغيير

النظام البوصلة التي يتبعها المتعطشون الأمريكيون للحرب، والتي طالما حاول توني بلير أن ينأى بنفسه عنها هي المهمة المسلّم بها للحملة الآن.

بعدما خسر توني بلير الجدل العام حول الحرب، طالب أن تحتشد الأمة المنقسمة حول الجنود البريطانيين الذين يطبّقون سياسته في التعدي بالخليج. وتحت غطاء من نيران الدعاية المروجة للحرب، استحال النصف اللين من الرأي العام منصاعًا على إثر أعضاء البرلمان الذين قدموا مستقبلهم على جمهور الناخبين وصوت الضمير فور ما فشل بلير في الحصول على تصريح من الأمم المتحدة. فالكثيرون يتجنبون انتقاد الحرب عندما يكون الجنود البريطانيون في قلب المعركة، لكن مثل هذا الوضع لا يمكن الدفاع عنه أخلاقيًا أو مبدئيًا عندما تكون المعركة التي يشاركون بها تشكل جريمة حرب بما هو قابل للجدل. وسيتبين لاحقا ما إذا كان الدعم الشعبي سيصمد تحت ضغط الأحداث، مثل المذبحة المدنية التي وقعت أمس في سوق بغداد.

لقد خرجت الأحداث عن المسار المتوقع لها على نحو بارز بالطبع. وقد كانت الرواية المتداولة قبل الغزو شديدة الوضوح. فقد أخبرونا أن العراقيين لن يقاتلوا، بل سيستقبلون الغزاة الأمريكيين والبريطانيين بالبشر والترحاب. وسيستسلم الجيش النظامي بمجرد أن يرى

لمعان الدروع في الصفوف الأمريكية. قد تستمر الحرب ستة أيام فقط، هكذا اقترح رامسفيلد، في إشارة متهكمة إلى مهانة العرب في حرب الأيام الستة عام 1967. وأكد حلفاؤه الجمهوريون من اليمين المتطرف أنه سيكون أمرًا هينًا. ولقد تلقى الوزراء البريطانيون كعهدهم دائمًا إشارة البدء من الجانب الآخر من الأطلنطي، بينما عززت وكالات الاستخبارات والمعارضة العراقية الممولة من أمريكا ادعاءاتهم الصلفة.

لكن جاءت أيام رامسفيلد الستة ومرت، والمقاومة ضد الآلة العسكرية الأكثر قوة في التاريخ ما زالت شرسة في أنحاء العراق، في البلدات والمدن التي يسيطر عليها الشيعة وحولها، مثل النجف والناصرية، والتي توقعت الولايات المتحدة وبريطانيا أن تكون الأقل رغبة في القتال. كما لم ينهر الجيش العراقي بعد، ولا استسلم بأعداد كبيرة، حيث تقوم الوحدات النظامية بدهم القوات الأمريكية والبريطانية إلى جانب الميليشيات الموالية. وصرح أحد كبار القادة الأمريكيين لجريدة «نيويورك تايمز» أمس قائلا «نحن لم نقر بقدراتهم بالقدر الكافي»، في حين اعترف آخر: «لم نكن نتوقع أن يقوموا بالهجوم». ولقد سجلت جريدة «إنترناشونال هيرالد تريبون» في أسى أن «الناس الذين كانوا في استقبال الجنود الأمريكين كانوا أكثر فتورًا عما توقعه الكثيرون».

لم يتم تهيئة الجمهور للمقاومة التي تحدث الآن. فالدور الذي منح لشعوب العالم الثالث بخصوص الترتيبات الأمنية للنظام العالمي الجديد كان دورًا سلبيًا جدًا؛ وأقصى طموحها هو أن يتم « تحريرها» وأن تشعر بالامتنان لذلك. لم يكن هناك إدراك كاف أنه مهما كان عدد العراقيين الذين يرغبون في رحيل صدام فهؤلاء أيضًا مثلهم مثل أي شعب آخر لا يرغبون في أن يتم احتلال بلدهم من قوى أجنبية. ولا شك أن الميليشيات البعثية تلعب دورًا قسريًا في صلابة المقاومة. كما هناك هؤلاء الذين لا يتوقعون البقاء بعد سقوط الديكتاتورية، وعليه فليس لديهم ما يخسرونه. لكنّ نطاق المقاومة والتزامها- إلى جانب التقارير عن مئات العراقيين الذين يحاولون العودة من سوريا والأردن للقتال، يوحيان أن دافعها الأكبر هو الكبرياء الوطني والديني. فمعظم هؤلاء لا يقاتلون في سبيل صدام حسين، وإنما في سبيل استقلال وطنهم.

ولا يعتبر عدم القدرة على إدراك تلك الحقيقة الجلية الآن تعاليًا فحسب، بل هو غباء أيضًا. لكننا نتعرض إلى عاصفة من المعلومات المضللة في الآونة الأخيرة من أنباء عن موت طارق عزيز وصدام حسين ومصانع أسلحة كيميائية لا وجود لها وانتفاضة يوم الثلاثاء بالبصرة ولذا لا ينبغي أن ندهش لسماع كل من وزراء الدفاع البريطانيين والأمريكيين ومقدمي البرامج

التليفزيونية على البي بي سي وهم يشيرون إلى العراقيين الذين يدافعون عن بلدهم على أنهم «إرهابيون».

لدى الولايات المتحدة الأمريكية بالطبع البأس العسكري الكافي لكسر المقاومة العراقية التقليدية، وتستطيع فرض حكومة تسيطر عليها بالكامل في بغداد من أجل تغيير موازين القوى في المنطقة، وللإشراف على خصخصة النفط العراقي، ولتوزيع تعاقدات إعادة البناء على نفسها وأصدقائها. بيد أن هذه الحرب سيكون لها أثر سياسي ضخم أيضًا، في العراق وسائر أنحاء العالم. فهي في نهاية الأمر حرب استعراضية، صممت لإخافة أعداء أمريكا وحلفائها وتأديبهم. وكلما اشتدت المقاومة العراقية زادت الصعوبات على الولايات المتحدة في فرض إرادتها داخل البلاد، والانتقال إلى الهدف التالي في الحرب اللامتناهية على الإرهاب. وكلما طال الوقت الذي يستطيع فيه العراقيون المقاومة ويختارونها زاد الضغط الرافض للحرب في باقي أنحاء العالم.

منذ ما يقرب من ستة وثمانين عامًا أصدر القائد الأعلى البريطاني الجنرال ستانلي مود إعلانًا إلى شعب بغداد بعد أن احتلتها قواته بوقت قصير. وجاء في تصريحه: «إن جيوشنا لم تأتِ مدنكم وأراضيكم فاتحة، بل محرِّرة» وفي غضون ثلاث سنوات مات 10,000

شخص في انتفاضة عراقية وطنية ضد الحكام البريطانيين الذين قصفوا المتمردين واستخدموا الغاز ضدهم. وعشية غزو الأسبوع الماضي، أرجع العقيد تيم كولنز صدى حديث مود في خطبته إلى الجنود البريطانيين: «نحن ذاهبون للتحرير وليس للفتح»، هكذا أخبرهم. إن كل علامات الأيام القليلة الماضية تشير إلى احتلال استعماري جديد للعراق أيًا ما كان الزي الذي يرتديه سيواجه مقاومة غير نظامية شديدة العزم لفترة طويلة بعد رحيل صدام؛ وسيتم طرد المحتلين مرة أخرى.

ليس من الممكن ترويج إعادة استعمار العراق على أنه تحرير

٣٠/٠١/٢٠٠٣

أصيبت حكومة بلير بالذعر من الشعب البريطاني ومعارضته العنيدة للحرب على العراق. وآخر تدابير الهلع هي محاولة منع ما يُقدّر بأكبر مظاهرة في التاريخ السياسي البريطاني المنطلقة من «هايد بارك»، حيث سيتم تنظيم حشد غفير من مناهضي الحرب يوم ١٥ فبراير/شباط[77]. وبينما تعجّل الولايات المتحدة اندفاعها نحو الحرب، يضطر أكثر مشجعيها ولاءً إلى العدو أسرع من ذي قبل ليتمكن من مجاراتها.

لا يهم أن كل مخزن أسلحة كيميائية أو بيولوجية مذكورا في ملف بلير الذي قدمه العام الماضي تم

تفتيشه ووجد نظيفًا، أو أن مفتشي الأسلحة أشاروا في تقريرهم هذا الأسبوع أن العراق يتعاون «بشكل جيد»، أو أن معظم الدول الأعضاء بالأمم المتحدة تعتبر أسئلة هانز بليكس، التي بقيت بلا إجابة سببًا للاستمرار في التفتيش بدلا من شن هجوم بلا مبرر. فإن جاك سترو سارع إلى إعلان اختراق العراق لبنود التزاماته مع الأمم المتحدة وإباحة استهداف الفرقة ٨٢ المحمولة جوًا.

وقد استوعب معظم الناس الآن أن تغيير النظام، وليس نزع أسلحته، هو الهدف الحقيقي من هذا الإجراء، وأنه أيما كانت بقايا «أسلحة الدمار الشامل» التي يحتفظ بها العراق، فمن الواضح أنها لا تكفي لردع الهجوم، كما تبدو الحال في شمال كوريا. وبما أن الولايات المتحدة وبريطانيا قد صرحتا بأنهما سوف تستخدمان القوة سواء بوجود دعم من الأمم المتحدة أم لا، فإن أقصى تأثير لأي قرار جديد يُنتزع ابتزازًا من مجلس الأمن بالأمم المتحدة سيكون على الأغلب تدمير مصداقية الأمم المتحدة ذاتها.

ورغبة منها في تقوية التأييد الشعبي، قامت الولايات المتحدة بوعد «المخابرات» بعرض الروابط المزعومة بين صدام حسين وتنظيم القاعدة، إلى جانب الأدلة على قيام العراقيين بنقل الأسلحة سرًا للتحايل على المفتشين. وبما أن ذلك سيعتمد كليًا على مصادر الولايات المتحدة ومن تعتقلهم وضمنهم هؤلاء الذين

نعرف الآن أنه قد تم تعذيبهم في معسكرات الاعتقال الأمريكية بخليج جوانتانامو في كوبا فقد لا يكون في الأمر إنجاز مفاجئ على غرار «كشف أدلاي ستيفنسون»[78]، كما تأمل الولايات المتحدة.

وإن كان شيء من هذا القبيل لن يحدث فرقًا قاطعًا في الموقف العام من غزو العراق، فهناك حجة واحدة سيتردد صداها بشكل أوسع في الأسابيع القادمة بالتأكيد. إنها المسألة التي طرحها الرئيس بوش في خطبة حالة الدولة التي ألقاها يوم الثلاثاء، وهي أن الحرب على العراق ستعني «يوم التحرير» للبلد من النظام الطاغية. وقد عبر جندي بريطاني متوجه إلى الخليج عن وجهة نظر مشابهة، عندما سئل إن كان مهتمًا بضعف التأييد الشعبي للحرب؟ فقد

أجاب وكيل العريف دانيل بويست: «إنه بمجرد ما يعرف الناس ما قد فعله صدام بشعبه سيساندوننا بالكامل». وتستحوذ هذه النغمة بشدة على مؤيدي الحرب الليبراليين في بريطانيا والولايات المتحدة اشتهروا بمشاركتهم في القصف من وراء حواسبهم المحمولة الذين اكتسبوا شغف «التدخل الإنساني» أثناء الاضطراب اليوغوسلافي. فالشعب العراقي يرغب في الغزو الأمريكي للإطاحة بصدام حسين، كما يزعمون، أما الحركة المناهضة للحرب فهي غير عابئة بمصيرهم. فأين كانت «الحركة اليسارية ضد صدام» منذ عشرين

عامًا؟ هكذا تساءل أحد الناقدين أخيرًا.

في الحقيقة، إنّ المنتمين للجناح اليساري هم الوحيدون في الغرب الذين كانوا ينددون بالنظام العراقي قبل عقدين (وقد تم اعتقال نشطاء يساريين وإعدامهم بالمئات من قبل صدام حسين في ذلك الحين)، في حين انشغلت المؤسسات السياسية الأمريكية والبريطانية بتسليح العراق في حربه على إيران، وغض البصر عن أبشع انتهاكاته لحقوق الإنسان، بما في ذلك الهجوم بالغاز على الأكراد في أواخر الثمانينيات.

ما قد تغير بعد عام ١٩٩١ هو أن المعاناة التي كابدها العراقيون لم تعد على يد النظام، بل أصبحت نتيجة العقوبات التي يفرضها الغرب وقتلت، طبقًا لتقديرات اليونيسيف، ٥٠,٠٠٠ طفل على الأقل على مدار العقد الماضي. كما لا يوجد أي دليل على أن معظم العراقيين، سواء داخل البلد أم خارجه، يرغبون في أن يُهاجم بلدهم ويُحتل من الولايات المتحدة وبريطانيا، مهما كانت رغبتهم في رحيل الديكتاتور العراقي. إن تقييم حقيقة رأي العراقيين في المنفى أمر صعب بما يكفي، فضلًا عن داخل العراق نفسه. لكن هناك مؤشرات دالة على أن المسموح به من المثقفين وسياسيّي الدرجة الثانية الذين يتم الاستشهاد بهم بشكل دوري في الإعلام الغربي حول ما تحمله الولايات المتحدة من

خطط لبلدهم، لا يمثلون الشعب العراقي بشكل كامل إطلاقًا.

حتى في المنظمات الرئيسية التي تمولها الولايات المتحدة مثل المؤتمر الوطني العراقي والوفاق الوطني العراقي، والتي يتمّ تهيئة أفرادها ليصبحوا جزءًا من الحكومة الدمية، فإن هؤلاء يجدون التعبير المباشر عن تأييدهم للغزو الأمريكي أمرًا مستحيلًا، مما يوحي بضعف الحماس بين جمهورهم من الناخبين. وليث الحيالي الناشط العراقي المعارض الذي أسهم في تأسيس اللجنة ضد القمع ومن أجل الحقوق الديمقراطية في العراق(كاردري) في أواخر السبعينيات، والذي قام لاحقًا بمحاربة قوات صدام حسين في كردستان هو واحد من بين العديد من الأصوات المستقلة التي تصر على أن الغالبية العظمى من المنفيين العراقيين معارضون للحرب. والدلائل التي في روايات الذاهبين إلى العراق نفسه، والقادمين منه تروي قصة مشابهة، وهو أمر غير مفاجئ في ضوء الحجم المتوقع للضحايا والدمار.

لقد كان سجل النظام العراقي فيما يخص حقوق الإنسان مؤسفًا وإن لم يكن استثنائيًا على مدار أكثر من ثلاثين عامًا. وفي حالة قيام قوات الاحتلال الأمريكية والبريطانية بالسير في شارع الرشيد في بغداد فإننا سنحظى وقتها بمشاهد مصورة للاحتفالات التلقائية

ومعانقة الجنود الأمريكيين وهم يوزعون الحلوى. سيكون هناك عدد غفير من الناس الراغبين في التعاون مع القوة الجديدة، وسيعم الارتياح على العراقيين، لأن الاحتلال سوف يعني نهاية شقاء العقوبات، وكشف الفظائع، ومحاكم جرائم الحرب.

كل هذا سيتم استخدامه لتبرير ما هو على وشك الوقوع. لكن الغزو الأجنبي الذي صدَق عليه قلة قليلة من العراقيين والذي، كما يبدو مؤكدًا، سيؤدي إلى احتلال طويل المدى وفقد الاستقلال والسيطرة الأجنبية الفاعلة على نفط البلد لا يمكن اعتباره تحريرًا للأمة على أية حال. ومن الصعب أيضًا تصور قبول الولايات المتحدة لما هو دون ديمقراطية «موجهة» إلى أبعد حد، نظرًا إلى شكل الحكومة الذي قد تأتي به انتخابات حقيقة.

إن خطر التدخلات العسكرية باسم «حقوق الإنسان» يكمن في كونها انتقائية بشكل حتمي، وتستخدم لتعزيز مصالح المتدخلين مثلما كان يحدث عندما كانت تتم تحت اسم «الحضارة» والمسيحية. وإذا ما استمرت الحرب سيكون المستقبل المرتقب للعراق أقرب إلى العودة إلى الفترة شبه الاستعمارية قبل ١٩٥٨، عندما كان البلد بؤرة القوة الغربية في المنطقة، وكانت بريطانيا تحتفظ بقواعد عسكرية و«مستشار» في كل وزارة، وكانت العائلات المالكة للأراضي (مثل أحمد

الجلبي المنتمي للمؤتمر الوطني العراقي) هي الحاكمة بأمرها. كما كان هناك آلاف المعتقلين السياسيين والأحزاب المحظورة، وكانت الرقابة الصحفية والتعذيب أمورا معتادة. وإن كان للرئيس بوش أن يصف هذا الأمر سيقول: إنه يبدو كأنه إعادة عرض لفيلم رديء.

معارضو الحرب على العراق ليسوا هم المهادنين

١٣/٠٢/٢٠٠٣

الانقسام الذي حدث في قلب حلف شمال الأطلسي حول خطط جورج بوش لغزو العراق، أطلق سيلًا من الاتهامات بالمهادنة على غرار الثلاثينيات من القرن الماضي ضد من يقاومون الاندفاع نحو الحرب. وهناك سلسلة من الهجمات كانت حتى الآن مقصورة على المحافظين الجدد الأمريكيين، تبناها المتعاطفون معهم على هذه الناحية من الأطلسي وقد تزايد يأسهم.

وحذر جاك سترو يوم الثلاثاء، أنه إذا فشل الغرب في استخدام القوة ضد العراق سيكون بهذا يقتفي أثر « أكبر سابقة كارثية في التاريخ»، تقوم فيها بريطانيا وفرنسا «بغض البصر» عن انقلاب الطغاة الفاشيين على القانون الدولي. ولقد لمّح توني بلير إلى الفترة ذاتها عندما أكد إن «تاريخنا كله، وخاصة التاريخ البريطاني» علّمنا أنه ما لم يتم دعم المطالب الدولية بالقوة ستكون النتيجة المزيد من عدم الأمان. وقد أخذ الاثنان إشارة

البدء من الأمريكيين المتعطشين للحرب مثل دونالد رامسفيلد، الذي زعم أن الملايين قد ماتوا في الأربعينيات لأن بعض الدول اعتقدت في عدم وجود «دليل كاف» للتأكد من نوايا هتلر.

لقد قامت الصحافة اليمينة الصفراء في بريطانيا والولايات المتحدة حيث أثار طرح فرنسا وألمانيا تجنب الحرب ما يقارب الهستيريا السياسية بالتمادي أكثر من ذلك في التصميم على رؤية الأزمة الحالية من خلال منظور الحرب العالمية الثانية. فقد طلبت جريدة روبرت مردوخ «نيويورك بوست» معرفة التالي: «أين الفرنسيون الآن، بينما الأمريكيون يستعدون للمخاطرة بجنودهم لمحاربة هتلر زماننا الحالي، صدام حسين؟»، وفي بريطانيا اتهمت «ديلي ميل» فرنسا وألمانيا «بالخيانة التي لا تغتفر»، في حين صرّح متحدث الدفاع بالحزب المحافظ برنارد جنكن، أنه من دون الولايات المتحدة «لم نكن لنفوز بالحرب العالمية الثانية».

كانت تلك المقارنة مع هتلر هي السلعة الرائجة في الدعاية للحرب الأنجلو أمريكية، ولا عجب في ذلك، فالحرب العالمية الثانية ما زالت محتفظة بشرعية شبه عالمية، وكذلك ألمانيا النازية ما زالت نموذج الدولة التي تتبع سياسة العدوان والإبادة الجماعية. كان عبد الناصر أول من وُسِم بهتلر الجديد في الخمسينيات،

وكان المعارضون لحرب السويس موصومين بالمهادنة. لكن كان هناك آخرون، من هوتشي مينه إلى القذافي، ومن ميلوشيفيتش إلى الملّا عمر، كل هؤلاء تمت مقارنتهم بهتلر في الوقت الذي تنهمر فيه القذائف البريطانية أو الأمريكية على بلادهم. ولقد استعرضنا هذا الأسبوع مدى تدني قيمة تلك العملة، عندما زعم المؤرخ المحافظ أندرو روبرتس، أن النظام العراقي يجب أن يتساوى مع النازية، حيث أقدم كلاهما على «إطلاق الغاز على أعدائه العرقيين والسياسيين»، ولأن العراق يطلق النيران على دوريات الطائرات البريطانية والأمريكية التي تحرس منطقة الحظر الجوي غير الشرعية داخل نطاقها.

قد يكون الاستخفاف بتلك التذكيرات الأخيرة بالحرب العالمية الثانية مستحسنًا لكونها قائمة على جهل، لولا أنها بدرت عن أشخاص واضح أنهم غير جاهلين. ففي حقيقة الأمر هم متورطون في محاولة فظة لإعادة كتابة تاريخ القرن العشرين الأوربي من أجل تبرير حرب عدوانية بالشرق الأوسط. تلك المضاهاة بين عراق صدام حسين وألمانيا النازية سخيفة بشكل جلي. ففي أواخر الثلاثينيات كانت ألمانيا هتلر ثاني أكبر اقتصاد صناعي في العالم، وكانت تقود أقوى آلة عسكرية فيه. ولقد اعتنقت أيديولوجية التوسع الإقليمي علنًا، وضمت الراينلاند والنمسا وتشيكوسلوفاكيا إليها في تتابع سريع

وشكلت تهديدًا مباشرًا على جيرانها. وكان من شأنها أن تستمر في استعباد معظم أوربا والقيام بمذبحة عظمى لا مثيل لها في تاريخ البشرية.

أما العراق، على النقيض، فهو دولة نامية مكسور ظهرها، يقوم اقتصادها على سلعة واحدة وذات بنية تحتية خربة، غير مسيطرة حتى على كل مناطقها ولم تشكل أي خطر حقيقي على جيرانها، فضلًا عن بريطانيا والولايات المتحدة، طوال أكثر من عقد. وأيّاما كان المتبقي من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية الذي تحتفظ به العراق، فمن الواضح أنه ليس رادعًا؛ لقد أُضعِفت قواتها المسلحة بشكل هائل وهي الآن تواجه أكبر قوة عسكرية في التاريخ، ويقدّر حجم إنفاق العراق العسكري بما يقرب من واحد في المائة من ميزانية الولايات المتحدة التي تبلغ ٣٨٠ بليون دولار. ومحاولة مساواة هجمات الغاز البشعة التي شنها العراق على الأكراد والإيرانيين خلال الحرب العراقية الإيرانية بالهولوكوست النازي متناقضة بشكل حاد. وقد تستوي المقارنة أكثر بالبريطانيين وهم يطلقون الغازات على الأكراد العراقيين في العشرينيات، أو باستخدام الولايات المتحدة للأسلحة الكيميائية في فيتنام.

المهادنة هي على أية حال اسم مغلوط لمحاولة الجناح اليميني بحكومات بريطانيا وفرنسا في الثلاثينات لمصادقة ألمانيا وملاءمة التوسع النازي. لقد

شاع بالطبع التوق إلى السلام عقب مذبحة الحرب العالمية الأولى. لكن المهادنين كانوا شيئًا آخر: كانوا فعليًا طابورًا خامسًا مواليًا لألمانيا في قلب النخبة المحافظة التي تقرّبت إلى مقاومة هتلر للشيوعية، وسعت إلى تشجيعه على الانقلاب على الاتحاد السوفييتي، حتى أنّ تشامبرلين كان يأمل في محالفة ألمانيا النازية. وقد تفشى التعاطف الفاشي داخل المؤسسة، بدءًا بإدوارد الثامن ووصولًا إلى صحف مثل «ميل» التي تندد بمعارضي الحرب الآن كونهم خونة، في حين أن السياسيين المستفردين مثل تشرشل وما قد يطلق عليه الآن اليسار المتطرف قاوموا خيانة ميونخ هذه. وفي هذا كله لا يوجد أي وجه مقارنة بالجهود الحالية لمنع هجوم غير مبرر على عراق استنزفته العقوبات. وبالطبع لم يدافع أحد من معارضي مهادنة الثلاثينيات عن حرب وقائية على ألمانيا النازية، بل دافعوا عن الردع والدفاع عن النفس.

ما هو على نفس القدر من العبث، وعلى نقيض خلفية المواجهة الأوربية الأمريكية، هو زيادة حدة إصرار حزب الحرب بأن الولايات المتحدة هي التي أنقذت أوربا من طغيان النازية في الأربعينيات. ولا ينبغي لنا على أية حال التقليل من بطولة الجنود الأمريكيين بغرض معارضة تنقيح الحقائق هذا بأثر رجعي. لكن بوسعنا أن نتخيل رد فعل الروسيين على مثل هذه

الخرافة، حيث فقد الاتحاد السوفيتي نحو ٢٧ مليون شخص في الحرب العالمية الثانية (مقارنة بموت ١٣٥,٥٧٦ شخص في أوربا)، وتحمل وطأة القتال الأوربي، وحسب كلام تشرشل فهو «انتزع أحشاء آلة الحرب النازية». خاصة أن روسيا إلى جانب فرنسا وألمانيا والصين تعارض دافع الحرب الحالية، وفي الأغلب يعدّها مؤيدو الحرب في مصاف الدول المهادنة.

إنّ فكرة مقارنة من يعارض عدوان الولايات المتحدة على العراق بمهادني الثلاثينيات هو ببساطة أمر مضحك. لكن إذا كان ينظر إلى المهادنة على عكس الشكل الذي اتخذته في الثلاثينيات على أنها محاولة لتهدئة قوة هائلة تحمل خطرًا محتملًا، فهذا أقرب إلى سلوك حكومة توني بلير تجاه إدارة بوش. ولا يصح مقارنة أمريكا في عهد بوش بألمانيا النازية بالطبع؛ فهي تتخذ قالبًا إمبرياليًا أكثر تقليدية. لكن محاولة بريطانيا المكشوفة لدفع الولايات المتحدة بعيدًا عن التحرك أحادي الجانب، إذا كان هذا هو ما يحدث، تُظهِر كل علامات الفشل. وبدلًا من ذلك اصطف بلير وراء إدارة أمريكية جمهورية يمينية متطرفة إلى جانب ورثة موسوليني وفرانكو السياسيين، رغمًا عن الرأي البريطاني والعالمي، وساعد على ضم النظام العالمي الذي تحكمه الولايات المتحدة عقب ١٩٩١ إلى الصفقة.

أزمة الديمقراطية وضرورة التحرك المباشر

١٦/٠١/٢٠٠٣، ١٣/٠٣/٢٠٠٣

إن كان أحد جديرًا بالترويج لحرب جورج بوش المخططة للعدوان على العراق، ينبغي أن يكون هذا الشخص توني بلير، السياسي الذي بنى سيرته على قدرته على الخروج من الأزمات بحديثه المعسول. وقد بدأت الحملة الترويجية الأخيرة بمحاولة من رئيس الوزراء للربط بين الريسين المزعوم الذي وجد أعلى صيدلية بشمال لندن و«أسلحة الدمار الشامل». وتوّجَ ذلك جهوده الخيالية لإنشاء رابط بين «الدول المارقة» مثل العراق والإرهاب الإسلامي.

لكن كل العلامات تشير أن هجمته التلفيقية تلك غير ناجحة. فمثل هذه القصص قد تجد صدى أكبر في الولايات المتحدة، حيث يعتقد نصف الشعب أن صدام حسين كان مسؤولًا عن هجمات ١١ سبتمبر/أيلول، طبقًا لبعض استطلاعات الرأي. لكن في بريطانيا وبصورة أكبر في باقي العالم فإنّ معظم الناس على اقتناع الآن أن العكس هو الصحيح أي أن أفضل طريقة لزيادة دعم القاعدة والهجمات الإسلامية على الغرب هي تحديدًا شن حملة صليبية أنجلو أمريكية لغزو العراق العربي المسلم واحتلاله.

والأمر لا يقتصر على عدم قبول الرأي العام إلى جانب قطاعات هامة من الخدمة المدنية والجيش والكنائس والنقابات المهنية للحرب المتوقعة فحسب، بل حتى

حزب العمال نفسه يبدي علامات خطر الانقسام إذا ما ساء مسار الحرب. وما زاد هذا الانقسام خطرًا هو الإعلان الذي صدر أمس بالقرار «المبدئي» بقبول طلب الولايات المتحدة لاستخدام قاعدة فيلينجديلز بيوركشير من أجل برنامج صورايخ «حرب النجوم» لجورج بوش، وهي خطوة من المتوقع قطعًا أن تدعم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونفس الأمر ينطبق على تعليقات بوش، الرجل الذي سوف يتخذ القرار الفعلي بصدد الحرب، عندما قال إنه «سئم» من «ألاعيب» صدام حسين و«الوقت يمضي سريعًا».

إن كنا سنأخذ بمدلول استطلاعات الرأي، فهناك عامل واحد من شأنه أن يغير كل هذا؛ إنه قرار جديد من مجلس الأمن بالأمم المتحدة يصرح بالهجوم. لكن الضجة الصادرة من معسكر بلير توحي بأن الحكومة قد تحاول الاعتماد بدلًا من ذلك على القرار رقم ١٤٤١، والدليل على الخرق المادي ليصبح ذلك هو «مسلك الأمم المتحدة» الذي تتخذه. ولقد تبين في الحقيقة أن إجراء الأمم المتحدة مخادع. فقد كان من الواضح جدًا طوال الوقت أن الولايات المتحدة، وبريطانيا بالتبعية وهو ما أكده بلير على نحو بين هذا الأسبوع عندما أعلن أنه ليس بوسع الأمم المتحدة «إعاقة» الحرب استعدت لاستخدام الأمم المتحدة فقط إذا كفلت لهما النتائج التي ترغبان فيها. وحتى إذا تمكنت الولايات

المتحدة من الحصول على قرار جديد من الأمم المتحدة عن طريق الرشوة والتهديد، ستفتقر هذه الموافقة إلى الشرعية الدولية الحقيقية. فغزو واحتلال دولة لا تمثل «تهديدًا حاليًا وواضحًا» على نحو جدير بالتصديق لأي من الدول الأعضاء الأخرى هو مخالفة مضاعفة لميثاق الأمم المتحدة.

في ظل هذا الوضع، من المتوقع جدًا أن يكون توني بلير مهيأ لجر بلده إلى مغامرة إمبريالية أمريكية على درجة عالية من المخاطرة على الرغم من المعارضة الشعبية. وإحدى النتائج ستكون تحول القطاعات التي تشكل بالفعل أكبر حركة مناهضة للحرب في بريطانيا إلى العصيان المدني. ففي يناير/كانون الثاني، وفي حادثة هي الأولى من نوعها منذ الحرب التدخلية البريطانية على الاتحاد السوفيتي قبل أكثر من ثمانين عامًا، قام اثنان من سائقي القطارات في مذَزويل بأسكتلندا برفض تحريك قطار بضائع يحمل ذخيرة في طريقها إلى القوات البريطانية بالخليج، احتجاجًا على التهديد بالحرب على العراق. وقد قام أكثر من اثني عشر عاملًا في المحطة بمساندة هذا الفعل. وإذا ما مضت الحرب قدمًا، فمن المرجح أن يحذو آخرون حذوهم. وفي مثل هذه الظروف فإنّ التحرك المباشر لن يكون مبررًا ببساطة بل سيصبح ضرورة ديمقراطية.

لقد أكد بوش وجود تصويت على قرار مجلس الأمن

الجديد بحلول نهاية هذا الأسبوع. ومن بنود الإنذارات النهائية التي يتم إعدادها من بينها شرط أن يدلي صدام حسين باعتراف تليفزيوني بكذبه يبدو من الواضح أنها مصممة ليتم رفضها من النظام العراقي ويمهد الطريق لغزو أمريكي فوري. وإذا لم يقرر شيراك القيام بتحول في موقفه يقلب الأوضاع، فعلينا أن نتوقع أن القرار ويتم الدفاع عنه الآن لحفظ ماء وجه توني بلير سياسيًا سيتمّ نقضه. لكن إذا التزم بلير إلى جانب الولايات المتحدة فإنه سيجد نفسه في قلب كابوس سياسي طالما تمنى تجنبه، وشريكًا في فعل عدواني قد حذّر بشأنه الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي أنان، يوم الإثنين قائلًا: إنه سيكون مخالفًا لميثاق الأمم المتحدة وبناء عليه فهو غير قانوني.

أينما توجه رئيس الوزراء فلن يتفادى الدمار الشديد الذي سينتج عرضًا سواء داخليًا أم خارجيًا. فهو القائد الذي غامر بكل شيء في سبيل تقربه لإدارة بوش، بعزمه المعنوي، وقدرته على قيادة شعبه، والتزامه بالتحرك متعدد الأطراف من خلال الأمم المتحدة، ومصداقيته كرجل دولة رئيسي ودولي، تلك الادعاءات المتضخمة بشكل يبعث على اليأس لن تصمد أمام احتدام الأسابيع القادمة. وسيصيب بلير، وحكومته ككل، ضعفٌ لا رجعة فيه نتيجة لذلك.

إن الوصول إلى هذا الوضع هو نتاج الفشل المثبت في

الحكم السياسي، والذي لن تتعافى منه سمعة بلير أبدًا. ويعلم رئيس الوزراء الآن أنه قد خسر معركة الرأي العام بشكل قاطع. ومع ذلك فهو يبدي نيته المؤكدة على إرسال الجنود البريطانيين إلى الحرب بلا موافقة الشعب البريطاني. وقد قال رئيس الوزراء هذا الأسبوع إنه «لا يمكن اتخاذ مثل هذه القرارات ببساطة بناءً على استطلاعات الرأي». وبالطبع عندما يتعلق الأمر بالعديد من قرارات الحكومة التي هي محل خلاف عام في الرأي وتستلزم وفاقًا سياسيًا تجد حجته بعض السند. ومع ذلك، فهي لا سند لها على الإطلاق في حالة الحرب على العراق، والتي تمّت متابعتها واستيفاء النقاش فيها على مدار ما يقرب من عام، والتي كان الرأي العام حولها متسقًا بشكل ملحوظ طيلة الوقت.

عندما يتعلّق الأمر بالحياة والموت، وبجوهر علاقة البلد بباقي العالم وما يعتبره بلير نفسه الأخلاقية الدولية، فإنّه من السخف أن نقول إن الرأي العام لا ينبغي أن يكون حاسمًا في بلد ديمقراطي. ويصر بلير أن التاريخ هو من سيحكم عليه - وقد يكون هذا صحيحًا على المدى الطويل- لكن في الوقت الراهن فإنّ الذي سيقوم بهذا الدور هو الشعب البريطاني.

هناك أغلبية تقول: إنهم الآن يعتبرون رئيس الوزراء كلبًا أمريكيًا أليفًا بعبارة أخرى، عميلًا لقوة أجنبية بينما نصف الشعب البريطاني يعتقد أن أمريكا هي حاليًا

الخطر الأكبر على السلام في العالم. وكل الشكوك حول مصدر الوازع الحقيقي للحرب على العراق كان ينبغي أن يبددها شكل الأحداث التي تلت الحادي عشر من سبتمبر/أيلول عام ٢٠٠١. فعلى مدار شهور سخِر مجلس الوزراء البريطاني ومسؤولو وزارة الخارجية من الأحاديث الجانبية القادمة من واشنطن بأن العراق هو الهدف التالي في الحرب على الإرهاب. وبعدها، ومنذ نحو عام، ذهب مقدمو الإحاطات فجأة إلى النقيض، عندما اتخذت الإدارة الأمريكية قرار استهداف العراق.

هذه الحرب الوشيكة أوقعت بريطانيا في أزمة سيادة وأزمة ديمقراطية أيضًا. ومع أن هذه الأزمة أكثر حدة في بريطانيا بسبب دور بلير كمشجع رئيسي للولايات المتحدة فهي تعد أزمة عالمية كذلك. إذ أنّ الرأي العام عبر العالم يعارض الحرب على العراق الآن بشدة، بما في ذلك دول كالتي في شرق أوربا امتدحها بلير لدعمها خطط الولايات المتحدة بالحرب. ومع وجود توقعات مرتبكة من إسرائيل والولايات المتحدة ذاتها، فإنّه لا يبدو أن هناك دولة في العالم بها أغلبية تساند الحرب على العراق بلا تصريح من الأمم المتحدة. وبينما تخضع المؤسسات الدولية الراسخة للضغط، نشهد عولمة غير مسبوقة في الرأي العام الذي قد يدفع أولئك الذين يتحدَونه ثمنًا أكبر من المتوقع بكثير[79].

لقد دفع العراقيون الدماء ثمنًا لحرب زائفة

١٠/٠٤/٢٠٠٣

تكرَّر في شوارع بغداد أمس مرة أخرى مشهد كابول في نوفمبر/تشرين الثاني عام ٢٠٠١. ففي ذلك الوقت كان مشجعو الحرب على الإرهاب يشعرون بزهو الانتصار، بينما تتم الإطاحة بنظام طالبان. فقد بُهت النقاد، كما أكدوا لنا، وارتفعت الطائرات الورقية وعزفت الموسيقى ونزعت النساء عنهن البراقع. وسخر جاك سترو من أعضاء البرلمان الذين توقعوا أن تستمر القوات البريطانية والأمريكية في القتال في البلد أكثر من عام.

وبعد مُضِيّ سبعة عشر شهرًا تبدو المفارقة المريرة في ذلك الإحساس بالثقة. فبالنسبة إلى معظم الأفغانيين كان ذلك «التحرير» يعني عودة ملوك الحرب المتنافسين، والقمع الشديد، وتفشي الفوضى القانونية، وانتشار التعذيب وملاحقة النساء على غرار طالبان. وفي تلك الأثناء، تزايدت الهجمات الفدائية على القوات الأمريكية فقتل جنود من القوات الخاصة في الأسابيع الأخيرة، ولقِيَ أحد عشر مدنيًا مصرعهم أمس في غارة جوية أمريكية. ويبدو احتمال إجراء انتخابات حقيقية العام المقبل شبه منعدم.

وفي بغداد والبصرة كانت الحشود المهللة أقل في الحقيقة مما تمناه توني بلير وجورج بوش، وفاقهم عددًا اللصوص والقتلة. لكنّ الأمر يكون غريبًا إن لم

يشعر العديد من العراقيين بالارتياح أو النشوة لقرب نهاية حكومة وحشية، واثني عشر عامًا من العقوبات القاتلة والقصف بلا رحمة على يد أعتى آلة عسكرية في العالم. فأفغانستان ليس العراق بالطبع، وإن كانت بمثابة درس مستفاد لهؤلاء الذين يعتقدون أن الإطاحة بالأنظمة المتمردة هي السبيل إلى هزيمة الإرهاب المعادي للغرب. لكنه من الخطأ أن نخلط بين المزاج العام الحالي في بعض المدن العراقية والحماس للاحتلال الأجنبي الذي يتم فرضه الآن. فالجنود الإسرائيليون الغازون تم الاحتفال بهم أيضا في الجنوب اللبناني الشيعي عام ١٩٨٢، ليتم طردهم على يد مقاومة حزب الله الشيعي بعد ثمانية عشر عامًا.

كما أن تلك السهولة النسبية في القصف والتفجير التي شقت بها القوات الأمريكية والبريطانية الطريق إلى العراق لا تعضد قضية حربهم العدوانية بأي شكل، وهو ما يريد البعض أن يقنع به نفسه. إذ لم ترتكز الحجة ضد الحرب بأي شكل من الأشكال على وهم أن نظامًا كسيحًا ينتمي للعالم الثالث قد يفوز في مواجهة عسكرية مخططة بدقة أمام قوة مقاتلة هي الأكثر تقدمًا تقنيًا في التاريخ. وكانت المفاجأة بالأحرى هي مدى مقاومة العديد من المقاتلين وبسالتهم، وهم الذين واجهوا الدبابات ببنادق الكلاشينكوف وماتوا بالآلاف.

الواقع أن مسار الصراع هذا قد أيّد حُجّة معارضي

الحرب التي يفترض أنها قامت للتخلص من «أسلحة الدمار الشامل» بالعراق، لكنها تحولت إلى حملة صليبية من أجل تغيير النظام، وهذا يدل على أن الذريعة الأصلية لم تتحقق فعليًا بشكل مخزٍ. فالقوات الأمريكية والبريطانية لم تجد أدنى دليل على أسلحة صدام حسين الكيميائية والبيولوجية التي كثر الحديث عنها، وليس هذا فحسب بل إن النظام العراقي عجز عن استخدام مثل هذه الأسلحة حتى الآن، وقد وصل الأمر إلى حد هلاكه، ممّا يوحي أنه لا يملك أيًا منها، على الأقل بشكل قابل للاستخدام، كما اقترح روبن كوك. لقد انكشفت خديعة الذريعة الوقائية الرئيسية.

وبعدما اتضح قدر الدماء التي دفعها العراقيون ثمنًا لهذا حيث بلغ عدد الموتى من المدنيين الآلاف بالفعل لجأ توني بلير ووزراؤه أكثر فأكثر إلى حسابات أخلاقية زائفة لتبرير عدوانهم، وزعموا أن المزيد من الأبرياء كانوا سيموتون لو تركوا النظام العراقي قائمًا.

ما لا يمكن إخفاؤه الآن، وبينما الجنود الأمريكيون يختالون في العاصمة العراقية، ويعصّبون تماثيل صدام حسين المقلوبة بالأعلام الأمريكية معلنين أن «بغداد ملكنا» هو الطبيعة الاستعمارية الفجة لذلك المشروع. وفي القريب سيتولى الجنرال الأمريكي المتقاعد والمؤيد لإسرائيل جاي غارنر إدارة العراق، ويوزع التعاقدات على الشركات الأمريكية، ويضع محددات

السوق الحرة من أجل «إدارة العراق الانتقالية» المستقبلية.

لقد حذّر شاشي ثارور، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة، بريطانيا والولايات المتحدة من التعامل مع العراق على أنه « كنز يقتسمانه»، لكن البنتاجون الذي يصدر القرارات لا يسمع. وقد تم إرسال محسوبه العراقي المفضل أحمد الجلبي سليل الطبقة الحاكمة العراقية القديمة الذي لم تطأ قدمه بغداد منذ خمسة وأربعين عامًا بالطائرة إلى الناصرية بواسطة الأمريكيين في نهاية الأسبوع، ويجري إعداده ليكون مستشارا بوزارة المالية، وما هو غير معقول في الأمر أنه شخص مدان بالاحتيال والاختلاس.

في تلك الأثناء يسعى توني بلير مجددًا إلى إيجاد أداة متعددة الأطراف لإضفاء الشرعية على السياسة التي يضعها متشددو واشنطن. يمكن أن يحظى «تحقيق الديمقراطية» في العراق بالشرعية فقط في حالة تسليم الأمن إلى قوة تابعة للأمم المتحدة من الجنود غير المقاتلين، وإقامة انتخابات الجمعية التأسيسية تحت إشراف الأمم المتحدة. لكن شيئًا من هذا لن يحدث، على الرغم من إصرار كولن باول على «التحكم السيادي» من طرف الولايات المتحدة. ويبدو أن الدور «الحيوي» للأمم المتحدة الذي ناله بلير من الرئيس الأمريكي لا يعدو توفير المساعدات الإنسانية والحق

في اقتراح أسماء عراقية للسلطة الانتقالية.

إن أقصى ما يمكن أن نأمله من خطط الولايات المتحدة هو؛ شكل «موجّه» من الديمقراطية في حكومة وصاية أمريكية، يتخذ فيها المحتلون القرارات الاقتصادية والإستراتيجية مسبقًا. ونظرًا إلى النتيجة المحتملة لانتخابات حقيقية في أي بلد عربي، فلا عجب أن الأمريكيين لديهم هذا القدر من الصعوبات في قبولها، تمامًا مثلما تواطؤوا على التعذيب والديكتاتورية من طرف الدول التابعة في المنطقة. ومن يتخيل أن الولايات المتحدة تتطلع إلى وجود إعلام حر بالشرق الأوسط فعليه أن يتمعن في هجمات يوم الثلاثاء على مكاتب الجزيرة وتليفزيون أبو ظبي ببغداد.

هذا الأسبوع قام وزير خارجية كوريا الشمالية بتوضيح التأثير العالمي الأوسع لهذه الحرب. وجاء في تصريحه المنطقي أن «الحرب على العراق تبين أن السماح لمفتشي نزع السلاح لا يساعد على تجنب الحرب بل يشعلها»، واختتم قائلًا: إن الهجمات على الدول التي لا تروق للولايات المتحدة لن يمنعها سوى «قوة عسكرية رادعة هائلة».

في الوقت الذي يحوم فيه صقور الإدارة المتعطشون للحرب حول سوريا وإيران، يبدو تعزيز الانتشار النووي والهجمات الإرهابية المعادية للغرب بقوة أمرًا حتميًا لا يعادله سوى احتمال زيادة الاستنفار العالمي ضد

الإمبريالية المسيحية الجديدة. ويكمن الخطر الآن في أننا جميعًا سندفع ثمنًا مريرًا لغرور الحكومتين البريطانية والأمريكية الأرعن.

الهمجية هي العاقبة الحتمية للحكم الأجنبي

٢٧/٠١/٢٠٠٥

لعل جوردون براون يظن أنه، إن لم يستطع هزيمة أنصار بلير، فالأجدر به أن ينضم إليهم. بيد أن تصريحات المستشار في أفريقيا بأنه يجب على بريطانيا الكف عن الاعتذار عن تاريخها الاستعماري، لا بد وأنها قد أحدثت هزة غير مستحبة في نفس أي شخص كان يأمل أن تتخلى حكومة براون عن الاختيال الليبرالي الإمبريالي وحروب التدخل التي ميزت قيادة بلير. لم تكن هذه زَلّة في غمرة الأحداث على الإطلاق، فقد أعقب تحوله الإمبريالي تعليقًا سابقًا يقول فيه: إنه علينا أن نفخر بهؤلاء الذين شيدوا المملكة، والذين كانوا على قدر كبير من «الانفتاح، والتطلع إلى الخارج والعالمية». وبلير نفسه، الذي تم إقناعه بحذف جملة «أنا فخور بالإمبراطورية البريطانية» من خطبته أثناء الحملة الانتخابية عام ١٩٩٧، لم يبلغ هذه الدرجة[80].

ويفترض أنيكون هذا، فيما يبدو، جزءًا من محاولة المستشار لخلق مفهوم حداثي للهوية البريطانية قائم على أساس قيم الإنصاف والحرية والتسامح. لكن علاقة الحداثة ومثل هذه القيم بواقع الإمبراطورية قد

لا تكون واضحة تمامًا. وما هو أكثر غرابة التلميح بأن بريطانيا دائمة الاعتذار عن الإمبراطورية أو الجرائم التي ارتكبت في ظلها. وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة. فلم تكن هناك أية اعتذارات. وقد وضعت بريطانيا الرسمية نهاية الاستعمار خلف ظهرها متناسية هانئة، من غير أن تبذل أدنى جهد في التعامل مع ما قد وقع. وفي الواقع لم يكن هناك رد فعل شعبي يذكر تجاه تعليقات براون الاستثنائية، وما يوجد من انتقاد شعبي لسجل بريطانيا الإمبريالي قد غاب في خلفية صخب المدافعين عن الإمبريالية.

لقد بدأت إعادة تأهيل المملكة في أوائل التسعينيات في الوقت نفسه الذي حصل فيه التدخل الأمريكي العاثر بالصومال، حيث استخدمه السياسيون المستقلون على جانبي الأطلنطي لإعادة فكرة المستعمرات الجديدة أو وصاية الأمم المتحدة على أفريقيا إلى السطح. لكن عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، ما قد بدا من قبل مَزْحَةً يمينية غير معقولة، تبناه في بريطانيا بحماس شديد مؤرخون محافظون على درجة من الشعبية مثل نيل فرجسون وأندرو روبرتس، وقد لقوا تشجيعًا من صحيفتي «صن» و«ميل». وحولت دعوة مستشار بلير روبرت كوبر (وهو الآن مسؤول كبير بالاتحاد الأوربي) إلى «نوع جديد من الإمبريالية» تلك الرجعية الرائجة قديمًا إلى توجه

سياسي عام، وأعطاها تصديق براون على المملكة الآن دفعة قوية. فكان رد الفعل الغاضب على استهجان الرئيس الجنوب أفريقي ثابو مبيكي لتشرشل والمملكة بسبب «التركة البشعة» مقياسًا للثقة الجديدة التي يتمتع بها حاملو مشعل الإمبريالية. فقد جلبت المملكة «الحرية والعدالة»، كما قال روبرتس للبي بي سي في سعادة[81].

سيكون مثيرًا للاهتمام أن نسمع روبرتس أو جوردون براون وهو يقرن تلك الادعاءات القبيحة بآخر الأبحاث عن الفظائع التي ارتكبتها القوات البريطانية على نطاق واسع وبشكل منهجي خلال ثورة الماو ماو في كينيا المستعمرة في الخمسينيات؛ من احتجاز ٣٢٠,٠٠٠ شخصًا من الكيكويو في معسكرات الاعتقال، وإعدام ١,٠٩٠ شخصًا شنقًا، وإرهاب القرى، والصعق الكهربائي، والضرب، والاغتصاب الجماعي الموثقة في كتاب كارولين الكينز «معسكرات عمل بريطانيا» «Britain's Gulag»، وتصل تقديرات عدد الموتى الآن إلى أكثر من ١٠٠,٠٠٠ شخص. في هذا الوقت كان الجنود البريطانيون يتلقون أجرًا مقداره خمسة شلنات لقاء كل أفريقي يقتلونه، وكانوا يلتقطون صورًا فوتوغرافية لأنفسهم وهم يحملون رؤوس «لإرهابيين» المالايين في حرب حصدت ١٠,٠٠٠ روح. وما عرفناه مؤخرًا، حسب وصف قدامى المحاربين في حلقات «محاربو المملكة» على

البي بي سي، أن الجنود البريطانيون قاموا بجلد كل من كان في طريقهم إلى مدينة كريتر في محافظة عدن وتعذيبهم، وعلَّق أحدهم: إنه لا يستطيع الخوض في تفاصيل هذا الأمر، بسبب خطر دعاوى جرائم الحرب. وكل هذا تم تحت اسم الحضارة؛ ومن الواضح جدًا تواصل هذا المفهوم في العراق اليوم[82].

لكن وقائع نهاية المملكة تلك لم تكن مجرد شوائب متفردة في سجل مجيد من الحرية والحكم الجيد. لقد قامت المملكة البريطانية على قدرٍ هائل من التطهير العرقي، والاستعباد، وفرض التدرج العنصري، وسرقة الأراضي، والاستغلال بلا هوادة. وكما يصفه المؤرخ ريتشارد دريتون: «نحن كثيرًا ما نسمع عن حكم القانون، والحكومة النزيهة والتقدم الاقتصادي، أمّا الواقع فكان طغيانًا، وقمعًا، وفقرًا، وموتًا بلا مبرر لملايين البشر». وبعض المدافعين عن المملكة يزعمون أنه مهما بلغت وحشية المرحلة الأولى، فحكاية القرنين التاسع عشر والعشرين كانت عن الحرية والتقدم الاقتصادي. لكن هذا هراء. ففي أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بالهند جوهرة تاج المملكة مات ما يقرب من ٣٠ مليون شخص من الجوع، بينما أصر المسؤولون البريطانيون على تصدير الحبوب (كما حدث في أيرلندا في أربعينيات القرن التاسع عشر)، وأصدرت المحاكم ٨٠,٠٠٠ أمر جلدٍ بالسياط سنويًا، ومات

أربعة ملايين في مجاعة البنغال التي كان يمكن تجنبها عام ١٩٤٣. ولم يحدث مثل هذه المجاعات منذ الاستقلال.

لقد كانت بنجلاديش الحديثة واحدة من أغنى بقاع العالم قبل أن يصل البريطانيون ويخربوا صناعة القطن بها عمدًا. عندما تم تدمير جزر أندامان في الهند من جرّاء التسونامي، هل من أحد تذكر آلاف المساجين السياسيين الذين احتجزوا في المعسكرات هناك في أوائل القرن العشرين، وكان يتم إجراء الاختبارات عليهم بصفة دورية من قبل أطباء الجيش البريطاني؟[83]، وليس مفاجئًا أن هتلر كان من المشجعين، وقد وصف الامبراطورية البريطانية بأنها «عامل ذو قيمة لا تقدر»، وأضاف، «حتى لو تم تكوينها بالقوة وغالبًا بالوحشية»[84].

مع ذلك لم تكن هناك أية محاولة جدية في بريطانيا لمواجهة السجل الاستعماري وتأثيره على المدى الطويل على المجتمعات التي كانت تحكمها، فضلًا عن قادة الاستعمار القدامى الذين يقضون أيامهم في بيوت التقاعد في مقاطعة سَرِي. بدلًا من ذلك نجد الوريث الثالث للعرش يعتبر الذهاب إلى حفلة تنكرية بعنوان «المستعمرون وأبناء البلد» أمرًا ترفيهيًا، في حين أن المناهج الوطنية قد مسحت المملكة وجرائمها من صفحة التاريخ. ففي كتاب تاريخ العالم الحديث

التقليدي لشهادة التعليم الثانوي العامة البريطانية، نجد الفصل تلو الآخر عن حروب العالم، والحرب الباردة، والحياة البريطانية والأمريكية، وإرهاب ستالين، ووحشية النازية، لكن لا يوجد أي حديث عن الإمبراطورية البريطانية والإمبراطوريات الأوربية الأخرى التي قسمت معظم العالم فيما بينها، أو عن البشائع التي اقترفتها.

في ظل هذه الحملة التي يقودها اليمين من أجل الاحتفاء بالإمبراطورية في المدارس، من الممكن فهم سبب هذا الإغفال، لكن يتعذر تبريره. ولا نحتاج إلى الاعتذارات أو التعبير عن الشعور بالذنب بقدر ما نحتاج إلى التعليم، والإقرار، وقدر ما من التعويض، وكذلك إدراك أن الهمجية هي العاقبة الحتمية لمحاولات فرض الحكم الأجنبي على الشعوب الخاضعة. وكما هي الحال في كل جدل تاريخي، فالنقاش حول الإمبراطورية هو؛ نقاش عن المستقبل بقدر ما هو عن الماضي. فهؤلاء الذين يحذفون القسوة الاستعمارية من تاريخ القرن العشرين يريدون إضفاء شرعية على الإمبريالية الجديدة التي تورطت الآن في حرب استعمارية خبيثة بالعراق. وإذا كان براون يرغب حقًا في تعزيز الإنصاف البريطاني وخلق علاقات جديدة مع أفريقيا ينبغي له أن يحتفي بهؤلاء الذين دعوا إلى الحرية من الاستعمار لا بالحكم الاستبدادي العنصري الذي قاتلوا ضده.

العراق أصبح الآن مِحَك السياسة العالمية

٢٠٠٣\٠٩\٢٥

«هل هذا ما يقصدونه بالحرية»؟ هكذا سأل زيدان خلف محمد، يوم الثلاثاء بعدما قتلت الفرقة ٨٢ المحمولة جوًا أخاه واثنين من أفراد عائلته في قرية الجسر، بوسط العراق، في اعتداء جوي وأرضي على منزلهم المتكوّن من طابق واحد. لقد جاء الأمريكيون «مثل الإرهابيين»، حسب قوله، بينما تزعم القوات الأمريكية أنها لم تهاجم إلا عندما تعرضت لإطلاق نار. ولم يتم تقديم أو العثور على أية أدلة تثبت تلك المزاعم.

حوادث القتل الأخيرة هذه ليست إلا جزءًا من سلسلة «الأخطاء» الدموية التي ترتكبها قوات الاحتلال الأمريكي، بما في ذلك إطلاق النار المتكرر على المتظاهرين، والهجمات القاتلة على سيارات محملة بالمدنيين عند حواجز الطرق، والمذبحة التي وقعت هذا الشهر لأفراد من قوات الشرطة العراقية التي تديرها الولايات المتحدة. وفي معظم البلاد كان من شأن هذه الحوادث أن تثير ضجة على المستوى الوطني أو حتى الدولي. لكن في العراق المحتل لا يشعر المسؤولون الأمريكيون بأي ضغط لتقديم ما هو أكثر من تفسير غير مترابط على الإطلاق لإزهاق الأرواح العراقية الزهيدة.

بعد مرور ستة أشهر على بدء الغزو، أصبح من الواضح

جدًا أن الحرب ليست جريمة عدوانية فحسب، بل هي خطأ سياسي فادح وقع فيه الذين أمروا بها، والذين بدأوا لتوهم في استيعاب قدر الثمن السياسي الذي قد يدفعونه. وفي الوقت الذي بدد فيه جورج بوش شعبيته التي اكتسبها بعد الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول، وقد زاد هاجس الهزيمة الانتخابية العام المقبل، حيث يتنامى النفور الأمريكي على حساب الدماء والأموال، فقد تقوّضت زعامة بلير على نحو مهلك بالخداع والتحايل اللذين استخدما لاستدراج بريطانيا إلى حرب لم - ونكرر- لا تساندها.

كل الحسابات الرئيسية التي قام بها الثنائي من رد الأمم المتحدة على عدد الجنود اللازم والمستويات المحتملة إلى التأييد الشعبي والمقاومة بالعراق أثبتت خطأها. وأيما كانت النتيجة الرسمية لتحقيق لجنة هاتن، وما يحدث من تشويش على خلاف الحكومة مع البي بي سي حول برنامج إذاعي صباحي، فهذا يؤكد بلا شك أن آلاستير كامبل والمسؤولين بمجلس الوزراء بذلوا كل جهد لخلق انطباع خاطئ عن خطر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية القادم من العراق، وهو الخطر الذي يتّضحُ عدم وجوده مع الوقت.

من ناحية أخرى أكثر ضررًا، كشف التحقيق رفض بلير المتهوّر للتحذير الذي قدمته لجنة الاستخبارات المشتركة في فبراير/شباط من أن الهجوم على العراق

سيزيد من خطر الإرهاب.

إذا أضفنا ذلك إلى الفشل في العثور على أية أسلحة، واعتراف هانز بليكس، رئيس بعثة مفتشي الأسلحة السابق بالأمم المتحدة، باعتقاده الآن أن العراق قد دمرها منذ وقت طويل، وسيل الحملات الدعائية المخادعة التي فقدت مصداقيتها (الصلة بتنظيم القاعدة، ووثائق يورانيوم النيجر المزورة، وادعاء إطلاق الأسلحة خلال خمس وأربعين دقيقة)، نجد أن لجنة هاتن ساعدت في كشف آخر قطعة من الغطاء القانوني الممكن للعدوان وتحول الرأي العام ضد الحرب.

وهكذا كان شأن الفوضى والمقاومة على أرض الواقع في العراق، حيث يصل عدد هجمات القوات غير النظامية على الجنود الأمريكيين إلى العشرات يوميًا، وبلغ عدد الضحايا الأمريكيين ما يزيد على ٣٠٠ قتيل و١,٥٠٠ مصاب. وقاربت آخر تقديرات عدد القتلى في الحرب العراقية الأهلية ١٠,٠٠٠ قتيل، في حين يلقى المزيد من المئات مصرعهم يوميًا في ظل هذا الفراغ الأمني، وهو ما تبين لنا أمس من تفجيرات بغداد والموصل. وفي بغداد وحدها تضاعفت حالات القتل بالأسلحة خمسًا وعشرين مرة منذ الاحتلال، وقد صعدت من عشرين حالة إلى ما فوق الخمسمائة في الشهر الماضي.

وأكد بول بريمر، رئيس إدارة الاحتلال الأمريكي، أنه «هناك امتنان عظيم لما فعلناه»، واستخدم فريق مشجعي الحرب المتضائل استبيانات رأي متناقضة ومشكوكًا بها أجراها مستطلعو آراء غربيون لدعم هذا الادعاء.

لكن تلك ليست رواية مسؤولي وزارة الدفاع الأمريكية الذين أقروا الأسبوع الماضي أن العداء للاحتلال ودعم المقاومة المسلحة في ازدياد وانتشار أوسع خارج مراكز السنة العراقية. لذلك كانت عودة جورج بوش المخزية إلى الأمم المتحدة هذا الأسبوع. ومع ذلك فأية محاولة لتجميل الحكم الاستعماري الذي تتزعمه أمريكا بالعراق بمساحيق الأمم المتحدة (التي تستهدفها الهجمات المسلحة بالفعل) لن تكون احتمالاتها في النجاح تزيد على انتداب عصبة الأمم الذي دبرته بريطانيا بالعراق في العشرينيات. فمثلما حدث عندئذ، تصر الولايات المتحدة وبريطانيا بأسلوب استعماري فجّ أن العراقيين «ليسوا مستعدين» لحكم أنفسهم، وتؤكد العدوانية التي قوبل بها طلب الرئيس شيراك لانتقال مبكر للحكم أن الولايات المتحدة لن تسلم السلطة برضاها قبل أن تتيقن من التحكم في النتاج السياسي.

لقد برز هذا الأسبوع المعنى الحقيقي لوعود الولايات المتحدة بالحرية والديمقراطية عن طريق قرارين أصدرهما مجلس الحكم العراقي الذي عينته الولايات

المتحدة، والذي تزداد سمعته سوءًا. الأول كان عرض الاقتصاد بأكمله، فيما عدا النفط، للبيع إلى رؤوس الأموال الأجنبية، بالتلازم مع برنامج لاكتساح سياسات السوق الحرة على غرار العلاج بالصدمات، في استباق للقرارات التي قد تصدر عن أية حكومة عراقية منتخبة. أما الثاني فكان فرض القيود على محطات الجزيرة والعربية الفضائية في تقاريرهما عن مقاومة الاحتلال.

والواقع أن الاحتلال لا يطرح سبيلًا حقيقيةً للديمقراطية، التي لن تصب على الأغلب في مصلحة الولايات المتحدة. وما نحتاج إليه هو قرار سياسي لإنهاء الاحتلال، وجدول زمني للانسحاب المبكر، واستبدال الجيوش الغازية بقوة أمنية مقبولة على نحو مؤقت، قد توفرها جامعة الدول العربية، لحين إجراء انتخابات حرة لمجلس تأسيسي تحت إشراف الأمم المتحدة.

لكن هذا غير محتمل حدوثه إلى أن يصبح عبء الاحتلال على الولايات المتحدة وبريطانيا وحلفائهما أكبر من عبء الانسحاب. وبرغم عدم استساغتنا لها، فإن المقاومة العراقية هي التي حوّلت موازين القوى بالعراق في الأشهر الستة الماضية، حيث أحبطت جهود الولايات المتحدة في فرض إرادتها على البلد، وبدأ الشعب الأمريكي في استيعاب ثمن حكم شعب آخر عسكريًا.

من خلال استعراض الكلفة المحتملة للغزو الاستباقي، قامت المقاومة أيضًا بتقليل خطر الهجمات الأمريكية على أهداف أخرى، مثل إيران وشمال كوريا وسوريا وكوبا. ويقوم بوش وبلير والبي بي سي التي خضعت للضغوط مؤخرًا بوصف هؤلاء الذين يدافعون عن بلادهم «بالإرهابيين» في ضرب من السخف كما فعلت كل القوات الاستعمارية والمحتلة واتهموهم «بموالاة صدام».

والحقيقة أن الدلائل توحي بتشكيل سياسي أكثر تباينًا، لكن إذا كان بوش وبلير قد نجحا في إعادة تأهيل البعثية في العراق بشكل جزئي فلا يلومان سوى نفسيهما.

هناك الآن أغلبية شعبية في بريطانيا تعارض الحرب والاحتلال. ولطالما شدد بلير على حكمه الشخصي فيما يخص قرار الانضمام إلى حرب بوش، وقد ثبت أن هذا الحكم كان شديد الخطأ. وتحول العراق إلى مِحَك للسياسة العالمية وبيئة تجريبية لسعي الولايات المتحدة إلى الهيمنة العالمية. والمحاسبة السياسية على هذا العدوان في بريطانيا والولايات المتحدة التي تحصل الآن تصبّ في صالح أمننا جميعًا.

ياسر عرفات والنوع الخاطئ من الزعماء المنتخبين

١٨/١١/٢٠٠٤

كلما بشّر جورج بوش وتوني بلير بضرورة نشر

الديمقراطية اتضح أن ما يقصدانه من هذه الكلمة يختلف تمامًا عن قصد باقي العالم. وقد كان رد فعل بوش وبلير على موت ياسر عرفات الزعيم الفلسطيني الذي وحّد وقاد شعبًا مشتتًا محتلًا طوال خمسة وثلاثين عامًا مثالًا توضيحيًا على وجه الخصوص.

لم يُقدِم بوش حتى على ذكر اسم عرفات يوم الجمعة الماضي عندما كان الثنائي يرحب بما اعتبره معظم الفلسطينيين خسارة فادحة على أنه فرصة رائعة للسلام في الشرق الأوسط. لكنهما نبها إلى أن التقدم نحو دولة فلسطينية لن يكون ممكنًا إلا إذا كان الفلسطينيون مستعدين لاعتناق الديمقراطية. وبدت حقيقة أن عرفات انتخبته أغلبية كاسحة في انتخابات بإشراف دولي غير ذات صلة. لقد كان النوع الخاطئ من الزعماء المنتخبين ديمقراطيًا.

في الوقت الذي كان بوش وبلير يتبادلان فيه الدعابات حول الكلاب الأليفة وفلسطين في البيت الأبيض، كانت قوات الاحتلال الأمريكي، بمساندة الجنود البريطانيين، تجتاح المدن العراقية بالفالوجة والموصل، متفاخرين بقتل ١,٦٠٠ من مقاتلي المقاومة خلال أربعة أيام. كل هذا العنف والدمار أنزلا باسم الانتخابات الديمقراطية، التي أعاقتها الولايات المتحدة لأكثر من عام، بينما قامت إداراتها المسيطر عليها بحظر الأحزاب والصحف والمحطات التليفزيونية. وإن كانت

هناك شكوك في أن الانتخابات قد لا تبقي على السياسيين الموالين للاحتلال في السلطة (تشير الاستطلاعات أن معظم العراقيين يرغبون في رحيل القوات الأجنبية فورًا)، فلا ريب أنه سيتم التلاعب بها بشكل كبير أو ستؤجل مرة أخرى.

في تلك الأثناء، ما زال الضغط من أجل الإصلاح الديمقراطي في الديكتاتوريات الموالية للغرب غائبًا على نحوٍ لافت للنظر. فرؤساء مصر وباكستان وأوزباكستان لديهم حرية القيام بتعذيب معارضيهم وحبسهم ولا يكلفون بعناء الإصلاح الديمقراطي المطلوب من الفلسطينيين وآخرين. ولو كانت السيدة رولان تعيش في قرننا الحادي والعشرين هذا لقالت: «أيتها الديمقراطية، كم من الجرائم ارتكبت باسمك!».

في حالة الفلسطينيين تعود الجرائم إلى أكثر من نصف قرن مضى، وكان كل من الولايات المتحدة وبريطانيا مشاركًا في جرائم كل مرحلة، بدءًا من نزع الملكية الأصلية والتطهير العرقي عام ١٩٤٨ وصولًا إلى الإذعان للاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة عام ١٩٦٧، ومن غض البصر عن سبعة وثلاثين عامًا من الاستيطان الإسرائيلي غير القانوني، إلى الضغط من أجل استبدال زعيم أكثر خضوعًا بالزعيم الفلسطيني المنتخب. لقد أعطى طلب بوش، عام ٢٠٠٢ بالإطاحة بالرئيس الفلسطيني، إسرائيل الضوء الأخضر لاعتقال

عرفات وإيداعه في أنقاض مجمع عسكري بريطاني سابق تملؤه الرطوبة في رام الله، بل وأكثر من ذلك يدل هذا الطلب على ما يقصده هو وبلير عندما يتحدثان عن الإصلاح الديمقراطي الفلسطيني.

فالزعم أن محنة الفلسطينيين تنبع من غياب الديمقراطية هو ببساطة استخفاف بالعقول. والفلسطينيين لديهم تقليد من التعددية السياسية يعود إلى عقود مضت، في حين أن السلطة الفلسطينية في الأراضي المحتلة لا تملك أية نفوذ للسلطة المحلية، فضلًا عن سلطة الدولة، كما أن المجال المتاح لديمقراطية ذات معنى تحت الاحتلال العسكري محدود للغاية. ويأتي فشل السلطة بشكل كبير من ضعف عملية السلام بأوسلو، والتي أضفت عليها صفة الوسيط ومتعهد الأمن لإسرائيل، في حين جعلت عمليات الإغلاق والتوسع الاستيطاني حياة الفلسطينيين أكثر تعاسة. المشكلة الفلسطينية هي بالأساس مشكلة استعمار واحتلال، وإنكار حق تقرير المصير وحقوق اللاجئين. تلك هي القضايا، وليست الديمقراطية، التي يجب على الولايات المتحدة وحلفائها التعامل معها إذا كانوا يريدون نزع السم من الأزمة.

لكن من الظاهر أن هذا ليس ما يدور بذهن بوش وبلير عندما يدعوان إلى إصلاح ديمقراطي فلسطيني. إنما هما يقصدان، كما في الحالات الأخرى، دعم السياسيين

والمؤسسات التي سترسّخ سياسات ملائمة للغرب؛ وفي حالة فلسطين، الذين لديهم استعداد لإحكام القبضة على الجماعات المسلحة، والاشتراك حسب الشروط الإسرائيلية في دولة محدودة على غرار نموذج البانتوستان،[85] والتخلي عن الطموحات الفلسطينية الوطنية الأوسع. وهذا يفسّر الجهود التي بذلتها بريطانيا والولايات المتحدة وإسرائيل في نشأة الزعماء المحليين ودعمهم مثل محمد دحلان، رئيس أمن عرفات السابق في غزة، والذي يأملون أن يلعب مثل هذا الدور ولا علاقة لكل هذا بالديمقراطية طبعًا ولا بما يعكسه الرأي الفلسطيني، بل هو على النقيض تمامًا. وفي الحقيقة عندما يتعلق الأمر بانتخابات جديدة للمجلس التشريعي الفلسطيني، فإن التحول الوحيد المحتمل هو في اتجاه المزيد من التطرّف، إذا ما قررت حركة حماس المشاركة.

من الواضح أيضًا أن إستراتيجية الولايات المتحدة وبريطانيا غير مجدية. والعديد من الذين كانوا يلوثون صحيفة ياسر عرفات بمنتهى الحماس، ويتحدثون في تبجح عن الفرص التي يطرحها موته، يعجزون عن فهم الطبيعة المحورية لزعامته. فهو الوحيد الذي حَظِيَ بدعم من كل قطاعات الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة، والشتات وفي إسرائيل نفسها، وكانت لديه السلطة لفرض الالتزام بالاتفاقيات الشاملة. وهذا هو

السبب أيضًا الذي جعل الولايات المتحدة وإسرائيل تحاولان بشدة تدميره وتهميشه باسم «الإصلاح» عندما رفض أن يفعل ذلك وفقًا لشروطهم.

وما يعنيه هذا الآن قطعًا هو أن فرص التسوية قد انخفضت، فإذا كان عرفات لا يعتقد أنه بوسعه الحصول على الدعم الفلسطيني لصفقة كتلك التي قد تعرض عليه في المستقبل القريب، فإنه لا يوجد أي زعيم فلسطيني آخر يستطيع ذلك.

والحقيقة المرة هي أن موت عرفات لن يطرح أية فرصة جديدة للاتفاق، وإنما يأتي بمخاطر هائلة للفلسطينيين، وربما ما شهدناه يوم الإثنين من تبادل إطلاق النار في غزة بين فئات من حركة فتح التي تزعمها هو دلالة منذرة. وإذا تم، كما هو متوقع، انتخاب رئيس الوزراء السابق الضعيف نسبيًا، محمود عباس، رئيسًا للسلطة الفلسطينية خلفًا لعرفات، فاحتمال أن يحظى بتأييد فلسطيني لأي صفقة ذات قيمة هو احتمال غير جدي. والمرجح أن دوره لن يتعدى الدور الشرفي.

وحتى لو اتخذ مروان البرغوثي الذي يتمتع بشعبية وقبول أكبر بكثير موقفًا من السجن، فهو ما زال زعيمًا محليًا في الضفة الغربية وسلطته محدودة على سائر القطاعات الفلسطينية. ولن تكون هناك تسوية دائمة للنزاع دون موافقة الأغلبية الفلسطينية في الشتات،

وليس من المتوقع ظهور زعيم من داخل صراع القوى الحالي بالمناطق المحتلة يستطيع التحدث نيابة عن هذه الزمرة. ويقول البعض إنه في هذه الحالة قد يكون من الأفضل التركيز على الحفاظ على الوحدة الفلسطينية، وإرجاء المفاوضات الجادة، والاستمرار في المقاومة الشرعية، وإعادة بناء المنظمة السياسية في الشتات الفلسطيني على المدى الطويل. ولعل هذه هي العملية الديمقراطية الحقيقة، لكنها قد لا تكون ما يسعى إليه بوش وبلير[86].

عندما يُستخدَم افتراء معاداة السامية للدفاع عن ممارسات الإخضاع

٠٩/٠٥/٢٠٠٢

منذ الثورة الفرنسية ومصائر الشعب اليهودي واليسار متداخلة بشكل وثيق. لقد خلقت مناداة اليسار بالعدالة الاجتماعية والحقوق العالمية رباطًا طبيعيًا مع الشعب الذي طالما اضطهد ونُبذ من قِبل المؤسسة المسيحية الأوربية.

ومن أيام ماركس لعب اليهود دورًا رئيسيًا في اليسار بكل طوائفه. وكان لديهم تمثيل قوي بين زعماء الثورة الروسية ما يفسر تنديد هتلر بالشيوعية لكونها «مؤامرة يهودية بلشفية» والمقاومة السرية للنازيين التي قادها اليسار. وكان الجيش الأحمر هو الذي حرّر أوشفيتز معسكر الموت النازي. وفي بريطانيا كان اليسار هو الذي

حارب للدفاع عن يهود إيست إند بلندن ضد الفاشيين في الثلاثينيات. وفي العالم العربي، كان دور اليهود حيويًا في بناء أحزاب اليسار السياسية. وعلى الرغم من تغير الموازين الطبقية في عديد من المجتمعات اليهودية، يظل اليهود ناشطين في الحركات السياسية التقدمية بنسب متفاوتة بما في ذلك المجموعات المتضامنة مع فلسطين في أنحاء العالم.

لكن اليسار الآن متهم بمعاداة السامية بسبب معارضته للاحتلال العسكري الإسرائيلي ونزع ملكية الفلسطينيين المطرد. وفي الوقت الذي تحتد فيه الانتفاضة الفلسطينية والقمع الإسرائيلي، يدعي المعلقون اليمينيون والزعماء الدينيون أن اليسار متهم» باضطهاد اليهود»، وازدواج المعايير تجاه إسرائيل، وحتى الاقتداء بتهم «فرية الدم»[87] المعادية للسامية بالقرون الوسطى في استهجانه الشرس للمذابح الإسرائيلية. ولقد طال الحاخام الأكبر ببريطانيا، جوناثن ساكس، الإعلام في هجومه وساوى التشكيك في شرعية إسرائيل «بمساءلة حق الشعب اليهودي في الوجود الجمعي». وفي الولايات المتحدة امتد شجب اليسار ليشمل الاتجاه العام في المنظومة السياسية الأوربية بأكمله.

لا شك أن معاداة السامية في أوربا في نمو، خاصة منذ انهيار الشيوعية الأوربية قبل أكثر من عقد. ولقد

نشطت هذه النزعة منذ بداية الانتفاضة الثانية وانتخاب أرييل شارون رئيسًا لوزراء إسرائيل. وازدادت الاعتداءات البدنية على اليهود في بريطانيا بشكل ملحوظ حتى وإن ظلت أقل حدوثًا من الاعتداءات على السود والآسيويين والمسلمين وحدث أخيرًا أن تم انتهاك قدسية معبد يهودي في لندن. ومع توغل أقصى اليمين في القارة، فلا عجب أن يشعر المجتمع الذي خَلَف أبشع إبادة جماعية في التاريخ ببضعة أجيال فقط، أنه محاصر، وما ضاعف هذه الرؤية هي الفظائع المرتكبة بحق المدنيين في إسرائيل، مثل الهجمة الانتحارية التي وقعت يوم الثلاثاء في ريشون لتسيون.

لا ريب أن بعض اليسار قد أخطأ في اعتبار ثراء المجتمع اليهودي النسبي في بريطانيا ومكانته دليلًا على أن سرطان معاداة السامية الاجتماعي بشكل ما أقل خطرًا من أشكال العنصرية الأخرى. لكن مقابر أوربا تذكرة دائمة بأن هذا ليس صحيحًا. واليسار بالطبع ليس محصنًا ضد تيارات العنصرية بالمجتمع؛ فهو يحتاج إلى مراقبة الخط الفاصل بين معاداة الصهيونية ومعاداة السامية على نحو يقظ، وأن يضع في حسبانه الحساسيات اليهودية أثناء حملاته من أجل العدالة في الشرق الأوسط.

لكن شيئًا من هذا لا يبرر تشويه الدعم اليساري أو

الليبرالي للحقوق الفلسطينية وادعاء ارتباطه بعودة العنصرية ضد اليهود، وهو تشويه سخيف يستخدم في الدفاع عن حرب إسرائيل الوحشية لإخضاع المناطق المحتلة. وكل الدلائل تشير إلى أن أقصى اليمين، منبع سم معاداة السامية التقليدي، هو المسؤول بشكل كبير عن الهجمات على الأهداف المسلمة واليهودية في أوربا. ولا شك أن العنف من الطرف الإسلامي يشكل تهديدًا، لكن حتى أقصى ما يردده مشجعو إسرائيل من لغو، لم يلمّح إلى وجود صلة بين أية مجموعة من اليسار وتخريب معبد فينسبري بارك. وليست التغطية الإعلامية العدائية هي التي تؤجج النقد الموجه لإسرائيل، وإنما ما يحدث بالفعل على أرض الواقع ببيت لحم ونابلس ورام الله.

والحقيقة أنه، على عكس مزاعم مؤيدي الاحتلال الإسرائيلي الذي دام خمسة وثلاثين عامًا، فإنّ وجودها كدولة ليس مهددًا على الإطلاق. ولا يسعنا أن نتخيل أنها «تقف وحدها»، كما يؤكد البعض. فأمنها تضمنه أقوى دولة في العالم.

بيد أنّ هناك خطرًا حقيقيًا على الفلسطينيين وحقوقهم الوطنية وحتى على وجودهم فيما تبقى لهم من فلسطين. وقد تم جمع الأدلة على خرق إسرائيل لاتفاقية جينيف جرائم الحرب في الضفة الغربية من منظمات حقوقية في الأسابيع الأخيرة. لكن إسرائيل

تمكنت من الإطاحة بفريق التحقيق في جنين، الذي استدعاه مجلس الأمن بالأمم المتحدة، بلا محاسبة. إنّ رَفض الاعتراف بحقائق القوة والظلم الوحشية تلك هو في حد ذاته انعكاس للعنصرية ضد العرب ورهاب الإسلام، اللذين يتجسدان بشكل أكثر عنفًا حاليًا في شوارع أوربا ويلقيان قبولًا في مجتمعها المهذب أكثر من معاداة السامية. وتجاهل اليسار لمثل هذا القمع سيعد خيانة. وكما قال ماكروس، زعيم زاباتيستا، هو «يهودي في ألمانيا، وفلسطيني في إسرائيل».

قام دِك أرمي، الزعيم الجمهوري في مجلس النواب الأمريكي، وأحد الحلفاء الرئيسيين لبوش، الأسبوع الماضي بدعوة إسرائيل إلى ضم المناطق المحتلة وطرد السكان الفلسطينيين. بعبارة أخرى، كان يقترح القيام بتطهير عرقي للسكان العرب. وقد أثارت ملاحظاته القليل من التعليقات، لكن صدورها في هذا الوقت الذي يساند فيه ٤٠ في المائة من الشعب الإسرائيلي، وكذلك الوزراء الحكوميون، بشكل علني مثل هذا «النقل» لا يعني سوى التشجيع لأكثر العناصر تطرفًا في المؤسسة الإسرائيلية. وليس التطهير العرقي بالطبع بإجراء جديد على إسرائيل، وهي التي نظّمت قواتها عمليتي إجلاء للفلسطينيين على نطاق واسع، عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ كما هو موثّق في سجلات ومذكرات الزعماء الإسرائيليين في ذلك الحين لتأمين أغلبية يهودية حاكمة في

المنطقة التي تسيطر عليها. ولكنّ اللاجئين الذين أوجدتهم تلك العمليات ما زالوا في قلب النزاع. وكانت تلك مأساة المشروع الصهيوني وهي أن حق تقرير المصير اليهودي لم يتحقق إلّا على حساب شعب آخر.

إن حل الدولتين هو الآن السبيل الوحيدة لضمان السلام في المستقبل القريب. إنما لكي تستمر مثل هذه التسوية لا بد من إصلاح بعض ما نتج عن هذا التطهير العرقي التاريخي. فهؤلاء الذين يصرون على عدم مساءلة شرعية الدولة بشكلها الحالي بقوانينها التمييزية التي تعطي «حق العودة» إلى اليهود من أي مكان بالعالم بينما تحرم الفلسطينيين الذين طردوا بالقوة من هذا الحق لا يتخذون موقفًا ضد العنصرية، إنما العكس هو الصحيح. كما أنهم لا يسدون إلى الإسرائيليين معروفًا بذلك. لقد كشفت التفجيرات الانتحارية الأخيرة فشل استراتيجية شارون في تفكيك البنية التحتية للإرهاب. وما يلزم بدلًا من ذلك هو إستراتيجية لتفكيك البنية التحتية للاحتلال. ولن يكون من شأن ذلك أن يفتح الطريق إلى السلام فحسب؛ بل من شأنه أيضًا أن يهيّئ ظرفًا يدرك فيه المسلمون واليهود بأوربا مصالحهم المشتركة[88].

ليست الديمقراطية هي التي تمضي قُدُمًا في الشرق الأوسط

١٠/٠٣/٢٠٠٥

لأسابيع احتفلت الجوقة الغربية بفجر جديد للحرية في الشرق الأوسط، تزعم أنه بدأ مع حرب العراق. ورحّب توني بلير «بموجة التغيير»، التي شجعتها الولايات المتحدة وبريطانيا، والتي أتت بديمقراطية لأراضي المسلمين التي تقبع في ظلام الجاهلية. في البدء كان الفلسطينيون، والآن العراقيون لديهم فرصة اختيار زعمائهم، كما يقال، برعاية التدخل الأجنبي، في الوقت الذي تتحول فيه الأنظمة الديكتاتورية مثل مصر والسعودية ديمقراطيًا تحت ضغط أمريكي. ثم في لبنان، و كما لو كان الأمر مخططًا مسبقًا، أثار اغتيال رئيس الوزراء السابق موجة من الاحتجاجات بالشارع ضد الوجود العسكري لسوريا أطاحت بالحكومة الموالية لدمشق في وقت قصير.

على الأقل كانت هناك «ثورة الأرز» الديمقراطية لتضاهي «الثورة البرتقالية» الأوكرانية التي دعمتها الولايات المتحدة، وكان هناك عرض جذاب لقوة الشعب يعضد تأكيد جورج بوش أن المنطقة في صفه. «ستسود الحرية لبنان»، هكذا أعلن بوش هذا الأسبوع، واعدًا المتظاهرين ضد سوريا أن الولايات المتحدة « تقف في صفّهم». وسينضم وزير الخارجية، جاك سترو، إلى مشجعي الديمقراطية العربية في خطبته اليوم ويحذر اليسار من الدفاع عن الوضع الراهن بدافع مناهضة الولايات المتحدة الأمريكية فقط.

كان أول ما بدد هذه الحكاية الأسطورية في بيروت يوم الثلاثاء، عندما خرج على الأقل ٥٠٠,٠٠٠ متظاهر وقد ذكرت بعض التقارير أن العدد قارب المليون إلى الشوارع للتضامن مع سوريا الواقعة تحت الحصار، ورفض التدخل الأمريكي والأوربي في لبنان. تم الحشد بواسطة حزب الله والحركة الشيعية الإسلامية، ما جعل عدد المشاركين في المظاهرة المجاورة ضد سوريا يبدو ضئيلًا، وربما وصل إلى العُشر. في حين طغى حضور شباب بيروت المتأنق على مهرجان «قوة الشعب»، كان معظم متظاهري يوم الثلاثاء من أحياء الشيعة الفقيرة والجنوب المعدم. وكان رد بوش هو تجاهلهم تمامًا. أيما كان عددهم، فهم، كما يبدو عليهم، النوعية الخطأ من الناس.

لكن حشد حزب الله فعل ما هو أكثر من هدم ادعاءات الوحدة الوطنية التي وراء مطلب انسحاب سوريا الفوري. لقد كشف العفن الموجود بقلب ما يُدعَى حركات «تأييد الديمقراطية» في لبنان. فالمتظاهرون ضد سوريا، والذين تغلب عليهم الأقليات المسيحية والدرزية، لا يدعون إلى ديمقراطية حقيقية على الإطلاق، بل إلى انتخابات في ظل هذا التقسيم الطائفي الراسخ منذ زمن، والذي يعطي المسيحيين الذين يحظون بامتياز عادةً نصف مقاعد البرلمان، ما يعني أنه لن يكون مسلم رئيسًا أبدًا. وفي تأكيد على هذه النقطة،

قال أحد المدافعين عن المظاهرات ضد سوريا أخيرًا، وهو بيير الجميّل، المنتمي لحزب الكتائب اليميني (الحزب الذي قام جنود ميليشياته بذبح ٢,٠٠٠ لاجئ فلسطيني في الحادثة الشهيرة تحت الأضواء الإسرائيلية الكاشفة بصبرا وشاتيلا عام ١٩٨٢)، متذمرًا: إن التصويت ليس مسألة أغلبية فحسب، بل يعتمد على «نوعية» المصوتين. فلو أجريت انتخابات ديمقراطية حقًا من المتوقع أن يتم طرح الجميّل ورفاقه جانبًا باكتساح حكومة يرأسها حزب الله.

تحييد حزب الله، الذي أكسبه نجاحه في طرد إسرائيل من لبنان عام ٢٠٠٠ مكانة هائلة في العالم العربي، هو قطعًا الهدف الوحيد من حملة الولايات المتحدة لإخراج سوريا من لبنان. حزب الله، أكبر حزب في البرلمان اللبناني والقوة الرائدة بين الشيعة، وهي أكبر مجموعة دينية في لبنان، تصنفه الولايات المتحدة كمنظمة إرهابية بلا مبرر حقيقي. لكن الدوافع وراء الضغط على سوريا عديدة؛ وهي إضعاف أحد آخر الأنظمة العربية المستقلة رغم تصلبه، وفتح الطريق لعودة السطوة الغربية والإسرائيلية في لبنان، وإضعاف النفوذ الإيراني.

والمثير للسخرية أن تدخل سوريا في لبنان كان في الأصل بتشجيع من الولايات المتحدة أثناء الحرب الأهلية عام ١٩٧٦، وأحد الأسباب كان منع التحول

الديمقراطي في البلد على حساب قوة الأقلية المسيحية. ولطالما أثار الوجود السوري وغطرسته الامتعاض، حتى وإن لم يعتبره الكثير من اللبنانيين «احتلالًا أجنبيًا». لكن الانسحاب سيخلف فراغًا مع وجود أخطار محتملة على سلام البلد الهش.

من الواضح أن حملة الولايات المتحدة لا تتعلق بترويج الديمقراطية لا في لبنان ولا في سوريا، حيث أكثر بديل منطقي لنظام الأسد هو الإسلاميون المتطرفون. وفي بيانه شديد الهزلية أصر بوش يوم الثلاثاء على ضرورة انسحاب سوريا من لبنان قبل الانتخابات المقرر إجراؤها في شهر مايو/آيار «لكي تكون هذه الانتخابات حرة ونزيهة». ويبقى السبب الذي يجعل هذا الأمر لا ينطبق على الانتخابات بالعراق المحتل - حيث كلفت الولايات المتحدة ١٤٠,٠٠٠ جندي بالقيام بدوريات في الشوارع، مقارنةً بعدد ١٤,٠٠٠ جندي سوري في الجبال اللبنانية - أو حتى في فلسطين المحتلة، غير مفسر. وكذلك السبب الذي يحتم الامتثال الفوري لقرار الأمم المتحدة بانسحاب سوريا من لبنان، بينما القرارات التي تطالب خروج إسرائيل من المناطق الفلسطينية والسورية أمكن تجاهلها طيلة ثمانية وثلاثين عامًا، وهذا أمر يبدو لا يستحق التعليق.

إن ادعاء أن الديمقراطية ماضية قدمًا في الشرق الأوسط هو ادعاء زائف. وما يمضي قدمًا ليس

الديمقراطية، بل الجيش الأمريكي. لقد وقعت الانتخابات الفلسطينية في شهر يناير/كانون الثاني بسبب موت ياسر عرفات (كان من الممكن أن تجرى قبل ذلك لو لم تكن الولايات المتحدة وإسرائيل متأكدتين من فوز عرفات بها) وهو حدث مماثل لسابقة عام ١٩٩٦. وربما ظهرت الانتخابات العراقية بشكل جيد على التليفزيون، وسمحت للأحزاب الكردية والشيعية بزيادة قوتها في المفاوضات، لكن ملايين من العراقيين لم يتمكنوا من التصويت أو لم يرغبوا فيه، وتم إقصاء القوى السياسية الرئيسية، وكانت أسماء المرشحين سرية، مع انتشار دعاوى التزوير، وقد صُمَمَت المنظومة بأكملها للحفاظ على سيطرة الولايات المتحدة، ولم يتمكن العراقيون من التصويت لإنهاء الاحتلال. لم يتجاوز قدر الديمقراطية التي جلبوها للعراق أنموذج الانتخابات التي أدارتها الولايات المتحدة بجنوب فيتنام في الستينيات والسبعينيات. أما بالنسبة للتعديلات التجميلية التي أجرتها أنظمة مثل الأنظمة المصرية والسعودية، فلا توجد أدنى إشارة على أنها ستؤدي إلى انتخابات حرة، وهو الشيء الذي قد يأتي بحكومات معادية للغرب في الحكم.

ما يحدث فعليًا منذ الحادي عشر من سبتمبر/أيلول وحرب العراق هو توسع السيطرة الأمريكية بالشرق الأوسط بلا هوادة، والتهديدات الموجهة إلى سوريا هي

جزء منه. وللولايات المتحدة وجود عسكري في كل من السعودية والعراق والإمارات العربية المتحدة والكويت وعُمان وقطر، ولم يحدث في أي من تلك البلاد أن دعتها حكومة منتخبة. العرب يرغبون بالطبع في إنهاء الأنظمة المستبدة، والتي دعمت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا معظمها طوال سنين: هذا هو مصدر الغضب الإسلامي الشديد الموجّه ضد الغرب. ويبقى الطغاة في الحكم بتصريح من الولايات المتحدة يمكن سحبه في أي وقت، وتستخدم الانتخابات الموجهة كآلية أخرى للحفاظ على الأنظمة الموالية للغرب بدلا من نشر الديمقراطية.

كان جاك سترو محقًا بشأن أمر واحد؛ وهو أنه لا يوجد مستقبل سعيد لوضع المنطقة الحالي. وتستطيع حكومته أن تلعب دورًا جوهريًا في المساعدة على ترويج برنامج حريات وديمقراطية حقيقي بالشرق الأوسط؛ لكنها تحتاج إلى إضافة التزام بالسماح للإعلام المستقل مثل الجزيرة بالازدهار، ونهاية الدعم العسكري والمادي للطغاة، وانسحاب جميع القوات الأجنبية من المنطقة. وهذا هو الذي قد يبشر بفجر حرية حقيقية.

---

77 المظاهرة المؤلفة من أكثر من مليون شخص التي أقيمت في لندن يوم الخامس عشر من فبراير/شباط عام ٢٠٠٣، والتي تمّ تنسيقها مع احتجاجات مناهضة

للحرب في أنحاء العالم، كانت في وقت حدوثها أكبر مظاهرة في التاريخ البريطاني.

78 أثناء أزمة الصواريخ الكوبية عَقدت جلسة طارئة بمجلس الأمن في الخامس والعشرين من أكتوبر/ تشرين الأول عام ١٩٦٢. في تلك الجلسة قام أدلاي ستيفنسون بمواجهة ممثل الاتحاد السوفيتي فالريان زورين بسؤاله بشكل مباشر إذا ما كان بلده يعمل على تركيب صواريخ في كوبا. عندما رفض زورين الإجابة عن السؤال قام ستيفنسون بعرض صور تثبت وجود صورايخ في كوبا. وتعد هذه الواقعة من أشهر وقائع «كشف الحقائق» في تاريخ مجلس الأمن. (المترجم)

79 هذا الجزء مؤلَف من مقالين تمّ دمجهما بعد التحرير. العنوانان الأصليان كانا: "Direct action may become a necessity" و "Blair is plunging into a crisis of democracy".

80 تصريح براون أن «الأيام التي كان على بريطانيا فيها أن تقدم اعتذارًا على تاريخها قد ولّت» قيل في أفريقيا الشرقية في محاولة واضحة لاسترضاء صحيفة «ديلي ميل» المحافظة (١٥ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥). قبل ذلك ببضعة شهور كان قد أخبر نفس الصحيفة إننا «ينبغي أن نفخر... بالإمبراطورية» (١٤ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤)، وكان ذلك في المتحف البريطاني دون الأماكن الأخرى، المكان الذي يعد بمثابة كهف علاء الدين المليء

بالكنوز التي نُهبت وقت الاستعمار.

81 Robert Cooper, *Reordering the World*, Foreign Policy Centre, London, 2002; Niall Ferguson, *Empire—How Britain Made the Modern World*, London, 2003.

82 Caroline Elkins, *Britain's Gulag*, London, 2005; "Empire Warriors", BBC2, 19 November 2004.

83 «جارديان»، ٢٣ يونيو/حزيران ٢٠٠٦.

84 Mike Davis, *Late Victorian Holocausts*, London, 2001.

85 Bantustan : وتعني «وطن البانتو» («بانتو» هي كلمة ترادف «الشعب» في لغة البانتو؛ أما «ستان» فهو ملحق يعني «أرض» باللغة الفارسية). كانت هذه منطقة معزولة تم تخصيصها للسكان السود بجنوب أفريقيا وجنوب غرب أفريقيا (ناميبيا) ضمن سياسة الفصل العنصري المطبقة بهما. بدأ ظهورها في الأربعينيات من القرن الماضي واستمرت حتى التسعينيات إلى أن انتهى نظام الفصل العنصري هناك. واليوم يحمل هذا المصطلح الكثير من المعاني السلبية ويستخدم في سياق ازدرائي. (المترجم)

86 العنوان الأصلي: «إذا كانت الولايات المتحدة غير قادرة على إصلاحها، فهي النوع الخاطئ من

الديمقراطية».

87 «فرية الدم» هي تهمة وجهت إلى اليهود خلال فترات تاريخية متفرقة تدَّعي قيامهم بالتضحية بأطفال مسيحيين خلال عيد الفصح اليهودي. أدت هذه التهمة، التي يتفق المؤرخون على عدم صحتها، إلى حدوث مذابح مدبرة (pogroms) استهدفت اليهود في غرب أوربا ومن ثم مناطق مختلفة في أوربا الشرقية. (المترجم)

88 العنوان الأصلي: «افتراء معاداة السامية هذا يستخدم للدفاع عن القمع».

الفصل الرابع مستعبدون بقوة الشركات

أوج مد السياسات النيوليبرالية (كُتبت هذه المقالات في فترات زمنية متباعدة)

لم تؤدِّ العولمة الشركاتية المطلقة في التسعينيات إلى خسوف الشيوعية في أوربا فحسب، بل إلى خسوف الديمقراطية الاجتماعية التقليدية كذلك. ففي بريطانيا ذهب حزب العمال الجديد إلى أقصى درجات اعتناق الرأسمالية النيوليبرالية لمؤازرة سياسة الطريق الثالث لما بعد الديمقراطية الاجتماعية في انعكاس لموازين القوى الاجتماعية الجديدة. لقد زادت الخصخصة والضرائب المنخفضة للأغنياء من انتشار عدم المساواة والتبجّح الشركاتي، في حين خلقت محدودية البدائل السياسية أزمة في التمثيل. وقبل أن يغرق في الأزمة الاقتصادية، كان فشل النظام الجديد في تحقيق المطلوب لمجتمعات الطبقة العاملة يغذي الاغتراب السياسي وعدم الأمان الاجتماعي والتوترات العرقية في أنحاء الاتحاد الأوربي.

حزب العمال الجديد والتراجع عن الديمقراطية الاجتماعية

«هناك مساحة ضيقة تشكل الفارق بين حزب العمال والحزب المحافظ»، هكذا قال ريتشارد نيفيل أحد مشاهير الثقافة المضادة سابقًا منذ زمن طويل، لكن هذه هي المساحة التي نعيش فيها. فقد كانت الأسابيع

الافتتاحية لأول حكومة عمل منذ حقبة كاملة بمثابة تذكِرة يومية لمدى صحة قول نيفيل المأثور حتى الآن. كم حاول توني بلير بلا كلل جاهدًا أن يعدّل مستوى التوقعات في فترة ما قبل الانتخابات، وكم اجتهدت آلة ميلبانك في تتبع سياسة الحزب المحافظ، حتى أصبح من المحتم أن يكون لأي تجديد من النظام الجديد وقع الصاعقة السياسية.

في الوقت الذي توالت فيه التصريحات والمبادرات في تتابع سريع، قدمت الإدارة الجديدة درسًا عمليًا في قوة الحكومة المستعرضة. فآخر مرة انتخب فيها حزب العمال كانت ربيع ١٩٧٤، وقد اكتشف في ذلك الوقت اللاجئون الهاربون من حكم بينوشيه في تشيلي أن الإطاحة بالمحافظين قد يشكل فارقًا حرجًا في فرص حصولهم على حق اللجوء. ولم يقدم حزب العمال الجديد مثل هذه النتائج الفورية الهائلة بعد، لكنه يبلي البلاء الحسن.

في البداية كانت الرحلة الجوية الرمزية إلى بروكسل التي قام بها وزير الخارجية الجديد غير المعروف دوغ هندرسن، للتوقيع على الانضمام إلى الفصل الاجتماعي في قانون الاتحاد الأوربي، وتلت ذلك إعادة نقابات الخدمة المدنية إلى جهاز الاتصالات الحكومية. ثم جاء تصريح روبن كوك داعمًا لحظر الألغام الأرضية، وتحقق ذلك بطريقة بسيطة لكنها فاعلة وهي عدم إخبار وزير الدفاع مسبقًا. ثم ألغي أمر الترحيل للنيبالي المتبنى

جاي كادكا، والذي ألغاه كان من بين الناس جميعًا جاك سترو. وخلال بضعة أيام تم وقف إغلاق المستشفيات، وكذلك خصخصة مكاتب البريد الرئيسية. ولم يكن أي من هذا أمرًا جللًا، وكان أغلبه رمزيًا، لكن بإضافته إلى التحولات في نسق الحكومة نجد أنّ الأثر الأوّلي هو رفع سقف الأمل في أن تقدم حكومة بلير أكثر مما جعلونا نعتقد.

بدت خطبة الملكة، بوعدها بأقصى حد من التعديلات الدستورية منذ الحرب العالمية الأولى، تحمل الانطباعات نفسها. والأثر نفسه أحدثه انتشار التعيينات الواسع غير المتوقع، على نحو يكاد يكون ويلسونيًا[89]. وقد عكس بعض من ذلك تركة المعلومات التي ورثها بلير عن انتخابات حكومة الظل، وقواعد الحزب التي تتطلب منه استخدامها. ورغم أن زعيم حزب العمال لم ينف التخلي عن تلك القيود البلهاء، فإن رموز يسار الوسط مثل كوك وجون برسكوت ومارجريت بِكِت وكرِيس سميث، سمُح لهم أن يحيطوا أنفسهم بوزراء يحملون عقلية مماثلة. وعلى سبيل المثال، فإنّ الرجل الذي حل محل ستيفن بايرز، رجل بلير لكل المهام، كان إيان مكارتني: وهو محسوب برسكوت[90]، الذي أعلن منذ وقت غير بعيد، أنه لو شقوا جسده نصفين فسيجدون حروف كلمتي «النقابات المهنية» مخطوطة بداخله مثل الكلمات المكتوبة داخل أصابع الحلوى الإنجليزية[91].

هل يجتمع ذلك كله ليثبت صحة ما ظنه البعض من أن توني بلير سيكون أول زعيم لحزب العمال يتجه نحو اليسار بمجرد وصوله إلى السلطة؟ ألم يتعهد بلير في الأسبوع الأخير من الحملة الانتخابية أنه سيكون «أكثر جذرية في الحكم مما يظنه الكثير من الناس»؟. ألم يعلن «لا توجد أرضية سياسية لا يمكن استعادتها بعد أن تم التخلي عنها»؟. هي فكرة مغرية، مع أن مفهوم بلير للجذرية قد يكون بعيدًا عن المفهوم المعتاد. وقد لا نجد مؤشرًا على المستقبل يعوَّل عليه أكثر في التعويذة التي كررها رئيس الوزراء الجديد على عتبة بناية الحكومة في شارع داوننج في يومه الأول بالمنصب: «لقد تم انتخابنا كحزب عمال جديد وسنحكم كحزب عمال جديد».

هناك خطوتان حرجتان خلال الأسبوع الأول المشحون للحكومة ستثبت أهميتهما - لا ريب- على المدى الطويل أكثر من هذا الزخم المبدئي لتلك اللفتات النافعة، وإن كان أغلبها هامشيًا. أولهما كان قرار جوردون براون بتوكيل مسؤولية السياسات النقدية إلى موظفين غير منتخبين في مصرف إنجلترا، ومن المفترض أن يوازن ذلك ما تبع من وضع حدّ لدور المصرف التعس في إدارة الخدمات المالية. وعلى الأغلب كان هذا ما يدور في ذهن بلير عندما تنبأ بنهاية الانتخابات «التي قام الصراع فيها على أساس الأيديولوجيات والسياسة». ولطالما كان فصل السياسة

عن الاقتصاد هو النموذج المثالي للمصرفيين والصناعيين ودعاة السوق الحرة مثل صحيفة «إيكونوميست». وإذا وجد اتفاق على السياسة الاقتصادية، كما رددوا طوال سنين، فقد تتحول إلى مسألة تقنية تترك للمختصين. بعدها تصبح للسياسيين حرية مناقشة مواضيع مثل صيد الثعالب، التي تحرك المشاعر بقوة، لكنها تخلف أسئلة غير مربكة تداعب القوة الاقتصادية والاجتماعية. ولن يؤدي استسلام براون لسيطرة المستشار على كلفة الرهن العقاري والقروض الأخرى إلى عدم تسييس السياسة الاقتصادية. لكنه يبعث إشارة واضحة إلى أنّ، المنهاج النيوليبرالي سيكون حاسمًا بالنسبة لحكومة بلير. وإذا أضفنا ذلك إلى تبني حدود إنفاق المحافظين «شديدة التقشف» ومرسوم إنكار الذات الذي أصدره حزب العمال الجديد لرفع ضريبة الدخل حتى على القطط السمينة المذمومة، تبدو الرسالة واضحة، وهي أنه رغم كل الحديث على الأمد الطويل، فالكلمة الأخيرة ستكون لقطاع الخدمات المالية البريطاني والأسواق المالية. إن تولي كبار مسؤولي مصرف إنجلترا مقاليد الأمور، بصرف النظر عن هدف الوصول إلى مستويات أعلى في النمو والعمالة الذي حدده براون، يضمن إعطاء الأولوية لمعدل تضخم منخفض، ويصبح السعي إلى ذلك هو أسمى أهداف السياسة النقدية. والتباين ما بين ذلك وتعهد جون سميث عام ١٩٩٣ باستخدام «كل أدوات

السياسة الاقتصادية» لتحقيق العدالة الكاملة هو تباين شديد الحدة. كما يشير القرار إلى نوعية سياسات العملات القوية التي خربت العمالة الفرنسية والألمانية، وكذلك التصميم الضمني على الانضمام إلى عملة أوربية واحدة متقلصة في أقرب فرصة ممكنة.

والمؤشر الرئيسي الثاني لنوع الحكومة التي سيتزعمها بلير كان تعيين فرانك فيلد وزيرًا مسؤولًا عن إصلاح الضمان الاجتماعي. وقد وضّح رئيس الوزراء عدة مرات أنه يريد أن يتذكره الناس على أنه الزعيم الذي واجه نفقة الضمان الاجتماعي المتضخمة، وأعاد بناء منظومة الإعانات والمعاشات التقاعدية بما يتناسب مع العصر الحديث. وفي جلسة خاصة قام بمقارنة دوره المتوقع في التفاوض على «تحديث» وضع الضمان الاجتماعي وترويجه بدور الجنرال دي غول في فض الاستعمار الفرنسي للجزائر. ويتطلّب الأمر رئيس وزراء مثله ليطبق التغييرات اللازمة. وكما وضّح، وأنّ الشعب لن يقبل مثل هذا الدواء من المحافظين أبدًا.

وفي إعلاء مرتبة فيلد الرجل الشغوف بالقصد في الإنفاق والمساعدة الذاتية، والذي وصف الرعاية الاجتماعية بأنها «العدو الداخلي» تأكيد على جدية بلير. فقد عُرف فيلد بكونه سياسيًا مستقلًا، لكن الصحف الرئيسية تضفي عليه، باحترام، صفة « الراديكالي» الذي يقول بعض الأشياء الجيدة بخصوص خصخصة معاشات التقاعد في تشيلي. وقد تم إعطاؤه

ملخصًا للتفكير والتصرف على نحو لا يمكن تخيله في ميزانية الحكومة للضمان الاجتماعي البالغة ٩٤ بليون جنيه إسترليني. وتبدو الإستراتيجية المحتملة واضحة مرة أخرى وهي المزيد من العِصِيّ والقليل من الجزر، والمزيد من استطلاع الموارد المالية لطالبي الإعانة، والمزيد من خطط الرعاية الاجتماعية المشروطة على غرار خطط كلينتون، والتحول نحو نظام معاشات تقاعدية خاص تنظمه الحكومة، الأمر الذي سيترتب عليه عَرَضًا منجم من الأرباح لشركات التأمين البريطانية الجشعة.

من ناحية المبدأ يدرك حزب العمال أن السبيل الوحيدة لاقتحام نفقات الرعاية الاجتماهية هو تخفيض مستوى البطالة الرسمي والحقيقي بشكل كبير. لكن لا يمكن التوقع من خطة الحكومة استخدام ضريبة الكسب غير المتوقع لتمويل إعانات العمل لمن هم دون الخمسة والعشرين عامًا وغير العاملين لفترات طويلة أن تحقق ذلك. واقتراحات دفع برنامج وظائف أعلى طموحًا يديره القطاع العام من خلال رفع الضرائب على الأرباح وذوي الدخول الكبيرة يتم التعامل معها على أنها سياسات حزب العمال القديمة غير المسؤولة. وعلى أية حال، لا شك أن رئيس مصرف إنجلترا سيستخدم سلطاته الجديدة ليضع حدًا لهذا الإسراف برفع معدلات الفائدة.

كل هذا ليس جديدًا على المستوى الدولي. فقد أصبح

كل من اقتطاع الرعاية الاجتماعية والخصخصة والتقشف المالي هو التغيير الصغير الذي تجريه حكومات يسار الوسط، وذلك على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية. منذ أوائل الثمانينيات بدأت الإدارات الأوروبية الغربية التي يقودها التيار الاجتماعي في فرنسا وإسبانيا وإيطاليا، ثم في إسكندينافيا في الانحناء أمام رياح السوق الحرة العاتية التي تهب على كل أنحاء العالم الرأسمالي. وفي أستراليا سارعت حكومات حزب العمال، والتي تم انتخابها بناء على برنامج نقابي أو اجتماعي ديمقراطي تقليدي، إلى تبني الوصفة النيوليبرالية. لكن هذه كانت بدرجة عالية مواءمات تستهدف المناخ السائد من عولمة السوق الحرة على وجه الخصوص. وفي أوربا لا تزال أغلب الأحزاب الاشتراكية متعلقةً بالماضي، حسب توني بلير، وملتزمةً بسياسات وولاءات راسخة.

أما توني بلير وحلفاؤه المقربون، فقد وثبوا متجاوزين غيرهم، ولم يتخلوا عن سياسات الديمقراطية الاجتماعية لما بعد الحرب فحسب التأميم وتمويل المصروفات العامة بالاقتراض والضرائب التصاعدية وما إلى ذلك بل وتخلوا أيضًا عن معظم الإطار الأيديولوجي المتعلق بها. ورغم إصرار بلير على أن مقصده هو تحديث الوسائل لتحقيق أهداف حزب العمال التقليدية، فإنه من الظاهر جدًا أنه قد تمادى أكثر من ذلك وأقصى مبادئ الديمقراطية الاجتماعية على سبيل المثال

السعي إلى المساواة من برنامج الحزب. حتى أنّ جوردون براون، الذي حرص في محاضرته في الجمعية الفابية[92] قبل الانتخابات على تأكيد أهليته لإعادة التوزيع، شعر أنه غير قادر خلال حملته على التعهد بتقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء بعد مرور خمس سنوات على حكومة حزب العمال[93].

هذا التراجع عن الالتزام المصيري بالتضامن الاجتماعي هو الذي أدى إلى الانقسام بين المنحازين إلى حزب العمال الجديد من جهة، وقدامى المؤيدين ليمين حزب العمال القديم التابع لكروسلاند وأنصار تبادل المصالح الأكثر عصرية، والذين يتزعمهم ويل هتن. واستجابة لإلحاح بلير أن تتوازن الحقوق مع المسؤوليات في آخر شهادة له عن تبادل المصالح «الدولة المقبلة»، يجد هتن أن الاتجاه هو حث الفقراء على الواجبات (البحث عن عمل، الادخار للمعاش التقاعدي) في حين أن الحقوق (التمتع بمعدلات ضريبية هامشية منخفضة، والالتحاق بتعليم خاص) يتم الدفاع عنها من أجل ميسوري الحال. و«تلاعب حزب العمال بالتطبيق الجزئي لإطار الحقوق والواجبات الذي يضر الفقراء أكثر من أصحاب المزايا أمر ينذر بالخطر. فالمبادئ الأخلاقية، إن لم تكن عمومية تصبح لا أخلاقية»، هكذا قال غاضبًا[94].

إن ترتيب حزب العمال الجديد للأولويات الاجتماعية كان ملموسًا في تكريم الحكومة لأقطاب مجالس

الإدارة. وفي غضون ثلاثة أسابيع من فوز الحزب بالانتخابات، كان هناك أربعة من رجال الأعمال البارزين تم تعيينهم أو دعوتهم للانضمام إلى الحكومة أو تقديم الاستشارات لها: وهم السير ديفيد سايمون، رئيس الشركة البريطانية للبترول، ليصبح وزير التجارة التنافسية في أوربا؛ ومارتن تيلور، الرئيس التنفيذي بمصرف باركليز، ليقود مجموعة عمل في الحكومة تعمل على الضرائب والإعانات؛ واللورد هوليك، رئيس الشركة المتحدة للأخبار والإعلام، ليكون مستشارًا للسياسة الصناعية؛ وبيتر جارفيس، الرئيس التنفيذي لمجموعة ويتبريد، الذي دُعي ليكون رئيسًا للجنة الأجور المنخفضة، وفوض إليه تحديد معدل الحد الأدنى للأجور المخطط. وكانت الدعوة في حكومة حزب العمال السابقة توجه إلى زعماء النقابات المهنية مثل أرنست بيفن وفرانك كازينز للانضمام إلى الحكومة. لكن الأوضاع انقلبت الآن، وأصبح على النقابات التي حرصت على دفع الأموال في حملة حزب العمال الانتخابية وأشياء عدة إلى جانب ذلك أن تأخذ ما يعطى لها وتمارس الضغط مثلها مثل كل مجموعات الضغط الأخرى.

لا شك أن تتويج حزب العمال الجديد يمثل فاصلًا تاريخيًا. إذا اعتبرنا حكومة ميتران عام ١٩٨١، هي آخر ما طرحه اليسار الإصلاحي لما بعد الحرب، فإدارة بلير هي أول حكومة تنتمي إلى تيار ما بعد الديمقراطية

الاجتماعية في دولة غربية عظمى. ويعني هذا بالنسبة إلى حرّاس تقدم حزب العمال الجديد بلير وبيتر ماندلسن ومؤيديهما المقربين اعتناقًا غير مشروط لقواعد اللعبة الاقتصادية المعولمة الجديدة، ومناطقها الحرة المخصخصة غير المقيدة للأعمال متعددة الجنسيات، إلى جانب موازين القوى الجديدة التي تقترن بها، داخليًا وخارجيًا. ولهذا السبب أصبحت إدارة بلير بالفعل مرجعية عالمية، لتصل العملية التي تم تطويرها على نحو كبير في مكان آخر إلى نتيجتها المنطقية. وفي كل حزب ديمقراطي اجتماعي واشتراكي غربي هناك نموذج مصغر لبلير في ألمانيا جرهارد شرودر، وفي إيطاليا ولتر فيلتروني يتطلع إلى وراثة عباءة النجاح الانتخابي والمشاركة في سياسة عصر ما بعد الديمقراطية الاجتماعية الجديدة.

وبرغم كل نجاحات بلير فإن نفوذه الرئاسي ومجاميع البرلمانيين المستنسخين جرفهم فيضان الأول من مايو/آيّار، وبقى مشروعه هشًا والمؤمنون به قلة. فهو لم يتزعم قط أغلبية سياسية حقيقية لا في حكومة الظل ولا بين أعضاء حزب العمال بالبرلمان فضلًا عن الأحزاب المحلية أو النقابات التابعة خلال الدورة البرلمانية الأخيرة. والأمر ذاته ينطبق الآن على حكومته. لقد احتفظ هو ودائرته المقربة بالسيطرة الكاملة على الحزب، والفضل يعود إلى الزعامة الجريئة والآلة السياسية الشرسة وامتلاك حس واضح للتوجه

السياسي، على العكس تمامًا من خصومهم، الذين يعجزون بشكل جمعي عن تقديم بديل متماسك لسياسة بلير. لكن قد يصبح من الصعب المحافظة على هذا التفوق في الحكومة.

بدايةً، المنافسة الشخصية المحتدمة بين أربعة من أكثر السياسيين قوة في حزب العمال بعد بلير وهم براون وماندلسن وكوك وبرسكوت، لا سيّما أول اثنين تهدد بخطر فقدان زمام التحكم، حيث تؤازرهم إقطاعيات الحكومة والمجموعات التابعة الثابتة من الوزراء وأعضاء البرلمان. وثمّة تشابه بين افتقاد بلير للمؤيدين الملتزمين على أعلى مستوى، ووضع تاتشر خلال السنة الأولى لها في الحكم، عندما كانت الحكومة مكتظة بالمحافظين الأرستقراطيين الذين لا يملكون وقتًا لترشيد الإنفاق. وقد تخلصت منهم واحدًا تلو الآخر، والأرجح أن بلير سيحذو حذوها، مستبدلًا أعضاء الحكومة غير الطيّعين برفاقه السياسيين الذين عينهم منذ وقت قصير في مناصب حكومية من الدرجة الثانية.

لكن بلير يواجه مشاكل أخرى لم تواجهها تاتشر. إن نجاحه في جمع مثل هذا التحالف الانتخابي الواسع يخفي وراءه ضحالته وافتقاده لقاعدة اجتماعية تهتم بشكل رئيسي بنجاح الحكومة، كتلك التي شكلتها تاتشر. وحزب العمال الجديد لديه بالطبع ملف سياسي محدد ومجموعة من الالتزامات تجاه المبادئ الأساسية

ذات إطار محكم. لكن ليس من الواضح ما إذا كان زعماؤه قادرين على صياغة برنامج إصلاحي أطول أمدًا وأكثر جذرية من الحزمة الاجتماعية والاقتصادية الإصلاحية الموجودة حاليًا. إن الحد من التضخم واقتطاع منظومة الرعاية الاجتماعية ليست هي السياسة التي من شأنها خطف ألباب المؤيدين لحزب العمال، سواء الحاليين أو المحتملين.

وداخل قيود الضرائب والإنفاق التي طوّق حزب العمال نفسه بها ما زال هناك مجال شاسع لتتحرك الحكومة بالنيابة عن دائرة الحزب الانتخابية المركزية. إن تعهدات المبادئ الأساسية فيما يخص الحد الأدنى للأجور وحقوق التوظيف وضرائب الكسب غير المتوقع والوظائف والتدريب وأحجام الفصول والسوق الداخلي لهيئة الخدمات الصحية الوطنية قد تصبح نقطة انطلاق لإصلاح الحكومة. لكن هذا يتطلّب عزمًا على استخدام الهامش المالي المتبقي، واستثماره في وظائف وخدمات عامة أفضل. وقد يرغب بعض أعضاء الحكومة وكبار الوزراء في ذلك، لكن تأييد رئيس الوزراء لمثل هذه الردة هو موضع شك. بيد أن البديل هو المخاطرة بتثبيط همة ناخبي حزب العمال وتراجع احتمالات الدورة الثانية المنشودة.

هناك إجماع على أن الأغلبية الساحقة التي حصدها حزب العمال في الأول من مايو/أيّار مثلت رفضًا شعبيًا عميقًا للتيار المحافظ والتصويت لصالح التغيير

الشامل. مع أنه لا يوجد شك في أن بلير وصل إلى فئات من الناخبين لم يتمكن زعماء حزب العمال الآخرون من الوصول إليها، إلا أن العزم الشعبي على التخلص من حكومة ميجور يعود إلى ما قبل موت جون سميث، وقت أزمات الجنيه الإسترليني وإغلاق المناجم في خريف عام ١٩٩٢. ولقد عبر ساموبل بريتن، خبير السوق الحرة الواجم في صحيفة «فَاينانشيل تايمز»، عن الرأي الشائع عندما نصح متابعيه المتضررين بعد الانتخابات أن يعتبروا أنفسهم محظوظين لوجود توني بلير، حيث كان من الممكن جدًا أن يفوز حزب العمال على أساس مبادئ أكثر طموحًا وتقليدية. إن الشعب البريطاني «يظل مؤيدًا للملكية الجماعية بشكل ميؤوس منه»، هكذا تذمر مستشهدًا بالأغلبية في مجموعة من استطلاعات الرأي لكل أشكال الاقتراحات «غير الرسمية». وتضمّنت هذه الاستطلاعات تأييدًا ساحقًا لإعادة توزيع الدخل والثروة، ولزيادات الإنفاق الممولة من الضرائب على الخدمات الصحية والتعليمية، وللرأي الذي يقول إن «الأعمال التجارية الكبيرة تخدم المُلّاك على حساب العمال».

وتبدو نقطته أكثر وضوحًا إذا تتبعنا بيانات استطلاعات الرأي على مدار الوقت. ومن أكثر التناقضات السياسية اللافتة للانتباه في العقد الماضي أنه في الوقت الذي تحوّل فيه حزب العمال إلى اليمين كان جمهور الناخبين يتخذ الاتجاه المعاكس. حتى مع

سطحية وسائل استطلاع الرأي والطبيعة المتباينة أحيانًا للرأي العام لا يمكن إنكار ذلك التوجه. كما لا يمكن إنكار خطر الأزمة البادية في التمثيل السياسي والاجتماعي والعواقب الوخيمة لها التي ظهرت في بلاد أوربية أخرى إلا إذا ما تحرّكت الحكومة لتفي بالتوقعات التي ارتفعت رغم كل محاولات بلير.

جزء من استجابة حزب العمال الجديد للآمال المعلقة على تغييرات أكثر جذرية هو برنامجه للإصلاح الدستوري؛ وهي انتقال السلطة إلى إسكتلندا وويلز، وتعيين هيئة ومحافظ تنفيذي في لندن، وتضمين الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان في القانون البريطاني، وأكوام من الاستفتاءات، والوعد بقانون حرية المعلومات، وإلغاء حق تصويت ورثة حاملي الألقاب. ونجد في هذا صدى لحكومات حزب العمال في أستراليا ونيوزيلندا خلال العقد الماضي، والتي يكن لها بلير إعجابًا شديدًا، حيث أبقت بعض النقاد المحتملين في صفها عن طريق دعم الراديكالية «الثقافية» حقوق المرأة والمثليين، وحماية البيئة، والدفاع عن السكان الأصليين، والسياسات المعادية للأسلحة النووية بينما يتوغّل في سياسة تاتشرية متشنجة لإعادة هيكلة اقتصادها. لكن إذا ما كانت تلك الإصلاحات الدستورية الصرفة تستطيع أن تلعب دورًا مماثلًا، فهذا أمر آخر.

إن مقترحات بلير «لتمكين الحزب»، والتي قدّمت في

عجالة إلى الإدراة التنفيذية في حزب العمال قبل الانتخابات ومن المتوقع تمريرها في تصويت أثناء شهر العسل خلال مؤتمر الحزب هذا الخريف، صممت لتقليل مخاطر النزاع المعلن بين الحزب والحكومة. وبالتأكيد سيعملون على منع تحول المؤتمر أو الإدارة التنفيذية مرة أخرى إلى محافل خلاف، في الوقت الذي يستمر فيه سحق تأثير النقابات المهنية داخل منظمة حزب العمال المركزية بشكل متزايد. ومع وجود لجنة لبحث تمويل الدولة للأحزاب السياسة لن تستطيع روابط حزب العمال النقابية الرسمية أن تستمر على شكلها الحالي. وبرغم حجم أغلبية حزب العمال وما سمعناه عن شكوك بلير تجاه التمثيل النسبي، فإن المنطق وراء موقفه ما زال يشير إلى الإصلاح الانتخابي وخلق كتلة وسط حاكمة في نهاية الأمر يهيمن عليها لسنوات قادمة عدة[95].

بلى، يختلف الأمر إذا كانت القطة سوداء أم بيضاء

١١/٠٤/٢٠٠١، ٢٣/٠٥/٢٠٠١

إحدى الأساطير الثابتة في السياسة البريطانية الحديثة هي أن حزب العمال الجديد ليست لديه أيديولوجية. حتى الآن يتم تصوير بلير وحاشيته على أنهم أشخاص بلا قناعات، كأنهم دُمَى سياسية جوفاء، تتشبث بأية قشة تلقي بها استطلاعات الرأي في مهب الريح، وعلى استعداد للتخلي عن السياسيات لأقل بادرة رفض من مجموعات الاهتمام. وتتجلى سخافة

هذا التصوير الهزلي في التزام الحكومة الذي لا يحيد بخصخصة الخدمات العامة، وهي سياسة تم فرضها في تجاهل مذهل لآراء عامة الشعب، فضلا عن آراء المؤيدين له.

لو كان رئيس الوزراء وجوردون براون عبدين للرأي العام حقًا، لأبيا منذ زمن بعيد المشاركة في تلك العربدة الحاصلة في التصفيات والتعاقدات الخارجية التي يديرها المحافظون. وكما أكد استطلاع أجرته مؤسسة الإدارة التجارية لصحيفة «جارديان» فإن أغلب الناس يريدون خدمات عامة تديرها الحكومة والسلطات المحلية، بلا «شراكة» مع الشركات الخاصة.

وهناك عدد أكبر من ذلك يعارض البيع الجزئي لمراقبة الحركة الجوية والخصخصة الجزئية الفاسدة لقطار أنفاق لندن، التي ربما تكون كارثية ويصر المستشار على فرضها على سكان لندن. إنّ الأغلبية العظمى تؤيد إعادة تأميم السكك الحديدة والسجون الخاصة، حتى أنّ ٤٠ في المائة يرغبون في عودة بريتيش تيليكوم إلى الملكية العامة، مع أن قضية استعادة التحكم في عملاق الاتصالات لم تطفُ على سطح النقاش في الاتجاهات السائدة منذ عقد.

هذا الميل العام تجاه تولي الدولة تقديم الخدمات لا يعتبر تغييرًا جذريًا مثل ما يُلمَّح إليه أحيانًا، حيث لم تكن هناك قط أغلبية تؤيد الخصخصة في حكم تاتشر وميجور. وعلى أي حال، فحزب العمال الجديد ماضٍ

قدمًا بغض النظر عن الاستعمار الخاص للخدمات العامة، وهو يفتح مجالات من القطاع العام للأعمال التجارية لم يكن للمحافظين أن يصلوا إليها، وقد تهيأ لاستنفاذ رأس المال السياسي الجوهري في تلك الأثناء.

فقد كلَّف بيعُ مراقبة الحركة الجوية الحكومةَ واحدة من أكبر حالات التمرد بين أعضاء البرلمان الجدد، في حين تم فرض خطتها الفوضوية لقطار أنفاق لندن رغم معارضة تحالف عريض جدًا من النقابات المهنية والأعمال التجارية في لندن والمحافظين والديمقراطيين الليبراليين ونواب البرلمان عن حزب العمال والعمدة، فضلًا عن تفويض جماهير الناخبين بالعاصمة.

لا شك أن تخليص شركة ريلتراك من مأساتها مع القطاع الخاص سيكون وعدًا مبدئيًا يلقى حفاوة شعبية واسعة. لكن الوزراء يصرون على أنهم لن يسمحوا بحدوث ذلك، حيث يتبرأ اللورد ماكدونالد من عجز الحكومة عن السيطرة على السكك الحديدية، ويقترح أن يخرج الركاب إلى الشوارع بدلًا من ذلك احتجاجًا على زيادة فيرجن لأجرة الركوب أربعة أضعاف.

في غضون ذلك، وتحت غطاء سلسلة من التسميات التلطيفية الشراكة العامة الخاصة، ومبادرات التمويل الخاص، والقيمة الأفضل، ومناطق العمليات التعليمية تستعد الحكومة لجلب شركات تسعى للربح إلى قلب قطاعات الصحة والتعليم والخدمات العامة الأخرى التي

استنفدت حتى الآن حماسة حزب العمال الجديد المتقدة تجاه السوق.

لا يهم إذا كانت القطة سوداء أم بيضاء، هكذا يقول مؤيدو تولي القطاع الخاص تقديم الخدمات الصحية والتعليمية، مرددين مقولة الزعيم الصيني ما بعد الماوي دنغ شاوبينغ، طالما تستطيع صيد الفئران. بعبارة أخرى، ما دامت الخدمة مجانية فليس مهمًا من يديرها. لكن تجربة التعاقدات الخارجية في الخدمات العامة ومبادرت التمويل الخاص، وكذلك المؤشرات من أوربا والولايات المتحدة، تقول غير ذلك.

إن الشركات الخاصة، وهي ملزمة بدفع عائد للمساهمين، غالبًا ما تقدم في النهاية خدمة منخفضة الجودة. فهي تدخر بشكل أكبر على حساب أجور العمال المنخفضة وظروفهم، في حين تفشل صفقات التمويل الخاص في تحميل المخاطر على الارتدادات المالية الخاصة كما يزعم، فتعتصر الخدمات الأخرى وتنتهي بهم الحال أن يكلفوا دافعي الضرائب قدرًا أكبر بكثير على المدى الطويل. فهي توفر أيضًا منجمًا من الذهب لمحامِيي التعاقدات، وتضعف روح الخدمات العامة وتأثير الحكومة الديمقراطية، بينما تنسل القوة من يد المشتري إلى يد المورد.

ما يلزم هو إصلاح تاريخي لقواعد وزارة المالية للسماح للأجهزة العامة بالاقتراض على حسابها، وإزالة الضغط الحرج لاستخدام تمويل أكثر كلفة تم جمعه من

القطاع خاص. لكن لا توجد احتمالات حاليًا أن يوافق المستشار على مثل هذا التخفيف من التحكم المركزي.

ما يصعب تصديقه هو أنه في الدولة التي قدَّمت للعالم مرض جنون البقر، تدعم الحكومة الآن اقتراحًا مقدمًا من بروكسل لخصخصة فحص اللحوم وتسليم تلك الوظيفة إلى ملاك المذابح أنفسهم. وما يثير القلق كذلك أن مشروع قانون الرعاية الصحية والاجتماعية الجائر يقطع مراحله الأخيرة في مجلس الشيوخ. ودون أدنى بادرة لمناقشته بشكل عام، سيفتح مشروع القانون هذا الطريق أمام توريد الخدمات العيادية لهيئة الخدمات الصحية الوطنية بالجملة، وكذلك توظيف الأطباء وطاقم التمريض، من قبل الشركات الخاصة. سيخلق ذلك أيضًا آلية لأجهزة الخدمات الصحية لتقاضي ثمن مقابل الرعاية الشخصية للمرة الأولى.

لكن في الانتخابات العامة، لن يتم تمثيل هذه المعارضة الشعبية بشكل كبير، ولن يكون هناك حزب رئيسي في إنجلترا ملتزم بوقف كارثة الخصخصة التي تتحرك نحونا ببطء زاحفة عكس مسارها. والحقيقة أن بلير قد وقع اختياره على الإدارة الخاصة لخدمات بريطانيا العامة الجوهرية أو تفتيت الانتفاع المكتسب والحواجز الأيديولوجية للإصلاح، كما يصفها رئيس الوزراء لتكون الفكرة الرئيسية لدورته الثانية.

وإلى الآن كانت المقاومة، مثل تمرد المناطق الوسطى في مدينة ووستر على خطة مبادرة التمويل الخاص

للمشافي شديدة الضرر واستمرار عاملي الصحة في بلدة دَدلي في الإضراب اعتراضًا على النقل إلى القطاع الخاص متعثرة. لكن على ذلك أن يتغير إذا كنا نريد لحزب العمال الجديد، سواء بقيادة بلير أو براون، أن يقلع عن إدمانه نماذج الخدمات العامة النيوليبرالية المستوردة من الولايات المتحدة. وإلى جانب ضعفها أمام قوة الشركات، يتضح الآن أن العنصر الحاسم في دافع الحكومة للخصخصة هو عنصر أيديولوجي[96].

أزمة التمثيل السياسي

٠٧/٠٤/٢٠٠٥

سيواجه الناخبون المعارضون لاحتلال العراق، والخصخصة المتسارعة للخدمات العامة، وعدم المساواة المخزية في بريطانيا عام ٢٠٠٥ وهم أغلبية من الشعب البريطاني طبقًا لاستطلاعات الرأي مشكلة في الانتخابات العامة الشهر المقبل. ففي معظم الدوائر الانتخابية لن يكون هناك من يصوِّتون له. لأنه ما من حزب من الأحزاب الثلاثة الرئيسية قدم بديلًا ذا قيمة لما تعدّ، بكل الاعتبارات، القضايا الأساسية في الحياة السياسية والاجتماعية. وليس الناخبون وحدهم الذين سيواجهون مشكلة. بل والحكومة أيضًا، لأن أغلب الغاضبين بسبب الحرب والخصخصة وعدم المساواة والاعتداءات على الحريات المدنية كانوا في الماضي ناخبين ملتزمين لحزب العمال. وتشير دلائل الاستطلاعات أن ملايين منهم قد يلزمون منازلهم أو

يتحولون إلى الديمقراطيين الليبراليين أو إلى حزب احتجاجي نتيجة لذلك.

لا يملك حزب العمال سوى أن يلوم نفسه. فقد كان من الممكن فقء الدمّل السياسي الناتج عن الحرب وما تبعها من انهيار الثقة بالحكومة لو تم إقناع توني بلير بالتنحي الصيف الماضي، حينما اتضح حجم الكارثة التي حلّت بالعراق والخداع المستخدم لترويجها بشكل كامل. لكان هذا أفضل بكثير للبلد ولحزب العمال كذلك. لقد تلطخ جوردون براون، خليفة بلير الطبيعي، بقرار الخوض في الحرب، وكان مسؤولًا عن بعض حالات الخصخصة الأكثر ضررًا. لكن عزل بلير كان سيظهر على الأقل أن الحكومة تتحمل المسؤولية، وقد سمحت بتحول في السياسات، داخليًا وفي العراق.

ما هو أكثر من ذلك، أن استطلاعات الرأي أظهرت بشكل متكرر أن حزب العمال قد يجذب المزيد من التأييد إذا كان براون هو رئيسه، حيث تتجاوز شعبيته نسب رئيس الوزراء البائسة، الشيء الذي أقر به بلير بشكل ضمني أمس، عندما أشار أنه لم يخطط لنقل براون من وزارة المالية بعد الانتخابات. فإذا ظل فوز حزب العمال هو النتيجة الأكثر احتمالًا، في ضوء ارتفاع مستويات المعيشة وفتور الحماس للمحافظين، فهذا يحدث الآن رغم وجود بلير. لكن إذا هُزم حزب العمال أو فقد الأغلبية الشهر المقبل سوف يدفع الحزب ثمن غرور توني بلير.

إن مؤيدي الحكومة الذين يصرون أن الجدل السياسي الرئيسي في السنوات الأربع الأخيرة يمكن تجاهله من أجل الانتخابات واهمون. الحرب لا تؤثر على حياة البريطانيين اليومية بالطبع. لكن الوعي بالجريمة التي ترتكب، ونطاق المذابح الواقعة، والأكاذيب المنشورة لتبريرها، وما تضمنه الأمر من احتقار للرأي العام، كلها أشياء تضرب في صميم بريطانيا. وهكذا شأن الشعور بالاشمئزاز من علاقة الخوف مع الولايات المتحدة التي دعمتها، والتي سلط آلان ميلبرن الضوء عليها الشهر الماضي عندما أخبر صحيفة «جارديان» أن الحرب لم تكن في مصلحة بريطانيا «لأنه توجد قوة عظمى واحدة في العالم الآن». لكن حزب العمال الجديد لا يدري كيف ينزع فتيل العداء الشعبي العميق الناتج عن تلك الكارثة.

الأمر نفسه يسري على خصخصة الخدمات العامة، والتي ينبغي أن تتبع أثر المزيد منها في المبادئ الأساسية لحزب العمال تحت شعار الإصلاح والاختيار، لينطفئ بريق زيادات الإنفاق العام التي طرحها براون ولقيت شعبية كبيرة في عيون العديد من مؤيدي حزب العمال التقليديين. ففي مجالات الصحة والتعليم والإسكان الاجتماعي تم بالفعل منح شركات خاصة، تهدف إلى الربح، حرية التصرف في أسعار المشافي والمدارس الجديدة، والتحديث والعلاج السريع، بكل ما يعنيه ذلك ونعرفه الآن لجودة الخدمة والوظائف

والأجور والظروف والإدارة العامة والمحاسبة. وفي تحدٍ للتأييد الشعبي الساحق لإعادة نظام السكك الحديدية المخصخص والفاشل إلى الملكية العامة، تنشغل الحكومة بإعادة وكالات سكك الحديد إلى الشركات الخاصة. وفي تلك الأثناء، وبرغم جهود براون المحدودة في إعادة التوزيع، زاد حجم عدم المساواة في الدخل خلال فترة تولي حزب العمال المنصب ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى رفض الحكومة زيادة الضرائب على أصحاب الدخول العالية بينما تضخم حجم عدم المساواة في الثروات.

لكن في جميع الحالات لا توجد طريقة واضحة يوصل بها الناخبون آراءهم بشكل ملموس، لأن حزب المعارضة الرئيسي إما يوافق الحكومة، كما هي الحال مع الحرب، أو في حالة الخصخصة، هو أكثر تطرفًا ويخطط لتوسعات كاسحة في الخدمات الخاصة. فالعديد من ناخبي حزب العمال المخذولين يتوجهون ناحية البديل الجلي، وهو الديمقراطيون الليبراليون. لكن رغم أنهم عارضوا الحرب في البداية ويؤيدون معدل ضريبي بنسبة ٥٠ في المائة لأصحاب الدخول العالية، فإن الديمقراطيين الليبراليين يساندون احتلال العراق، وقد تحولوا بشكل حاد إلى تيار اليمين فيما يخص الاقتصاد والخدمات العامة، ويؤيدون خصخصة الخدمات الصحية ومبادرات التمويل الخاص بينما يعارضون حقوق النقابات المهنية والحد الوطني الأدنى للأجور.

وعلى أية حال، ضمن الأغلبية العظمى للمقاعد التي سيتغيّر أصحابها، هناك خطر أن تسلمها الأصوات التي ستعطى الليبراليين إلى المحافظين.

النتيجة الوحيدة المحتملة للانتخابات هي حكومة حزب العمال أو الحزب المحافظ، ومن العبث أن نقتطع إنجازات حزب العمال مثل زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم، والوظائف الجديدة والحقوق الاجتماعية، والحد من فقر الأطفال أو الاختلافات الجوهرية في السياسات الداخلية بينهما. لكن لا مجال أيضًا لتجنب حقيقة أن العداء تجاه حزب العمال الجديد، بسبب الحرب وتدليل سلطة الثروات والشركات، قد وصل إلى ذروة ستؤدي إلى إحجام العديد من ناخبي حزب العمال عن تأييد الحزب مرة أخرى، بينما بلير ما زال رئيسه، وسيبحثون عوضًا عن ذلك عن نقاط ضغط واحتجاج. وفي ويلز وأسكتلندا قد يعني ذلك القوميين وهؤلاء الذين على يسار حزب العمال الجديد؛ وفي عدد قليل من المقاعد بإنجلترا قد يعني ذلك أحزاب الخضر، وبشكل أكثر تحديدًا حزب ريسبكت لجورج جالاوي، والذي نشأ من الحركة المناهضة للحرب وحصد أصواتًا أكثر من حزب العمال الجديد في أجزاء من شرق لندن في الانتخابات الأوربية العام الماضي. ويدعو ريسبكت مؤيديه إلى التصويت «لمرشحين معارضين للحرب وجديرين بالثقة» في الدوائر الانتخابية التي يتولاها أشخاص على صلة وثيقة بالحرب، مثل بلير وجاك

سترو. أما في المناطق الأخرى فهو يدعم التصويت لحزب العمال. وسيركز آخرون الدعم على نواب البرلمان عن حزب العمال الذين صوتوا ضد الحرب، أو يجربون التصويت الموجه التكتيكي، مع محاولات فرض القضايا التي لا تريد الأحزاب الرئيسية مناقشتها على جدول أعمال الحملة.[97]

في الحقيقة لا توجد إجابة صحيحة لمسألة كيفية معاقبة حزب العمال الجديد من غير معاقبة الشعب البريطاني، فضلًا عن كيفية انتخاب حكومة حزب العمال بأغلبية غير كاسحة بما يكفي للضغط على تغيير التوجه السياسي. وتُظهِر حقيقة أن قطاعات عريضة من الرأي العام الآن لا يوجد من يتحدث باسمها في الأحزاب الرئيسية، أن المنظومة السياسية غير ناجحة، وقد زادت حرب العراق من حدة أزمة التمثيل هذه. فمنظومة الحزبين قد تجدي فقط إذا شكل الحزبان الرئيسيان ائتلافات واسعة. ولقد جعل بلير هذا مستحيلًا من خلال تحويله حزب العمال حتى الآن إلى التيار اليميني وإسكات الأصوات الصادرة عن يساره. يجب أن تبدأ المعركة داخل حزب العمال من أجل تغيير التوجه في اليوم التالي للانتخابات، وإلا قد يصبح من غير الممكن وقف التفكك الحاصل حاليًا سياسيًا وانتخابيًا[98].

قد تكون الشيوعية ماتت، لكن الواضح أنها لم تمت بالقدر الكافي

١٦/٠٢/٢٠٠٦

بعد خمسة عشر عامًا من إعلان موت الشيوعية يبدو أن شبحها يحوم حول أوربا مجددًا. ففي الشهر الماضي صوتت الجمعية البرلمانية بمجلس أوربا لاستنكار «جرائم الأنظمة الشيوعية الشمولية»، وقد ربطتها بالنازية وأبدت استياءها من أن الأحزاب الشيوعية ما زالت «قانونية ونشطة في بعض البلاد». والآن يرغب جوران ليندبالد، النائب البرلماني السويدي المحافظ الذي كان خلف القرار، في التمادي أكثر من ذلك. لكنّ المطالب بأن يقوم الوزراء الأوربيون بتدشين حملة مناهضة للشيوعية على نطاق القارة يتضمنها مراجعات للمناهج المدرسية وأيام الذكرى الرسمية والمتاحف لم تحصل على الأغلبية اللازمة من الثلثين بفارق ضئيل. ويوم أمس تعهد ليندبالد، معربًا عن سعادته باليوم العالمي الأول لاستهجان «الأيديولوجية الشريرة»، بأن يعود بخطط أوسع لمجلس أوربا في الشهور المقبلة.

لقد اختار عامًا مناسبًا لهجومه الأيديولوجي: فهذه هي الذكرى الخمسون لمحاسبة خروشيف لستالين وما تلاها من انتفاضة مجرية، وهو ما يتيح الفرصة لتوجيه المزيد من الانتقادات اللاذعة للسجل الشيوعي. وقد مهّد الطريق لذلك من خلال إعادة كتابة التاريخ منذ انهيار الاتحاد السوفيتي بشكل محدّد يسعى إلى تصوير زعماء الشيوعية في القرن العشرين على أنهم وحوش تساوي هتلر أو تفوقه في الوضاعة، وتصوير الشيوعية

والفاشية على أنهما أعظم الشرور في أكثر الفترات دموية من التاريخ. وآخر الإسهامات في ذلك كان الكتاب الأكثر مبيعًا العام الماضي وهو السيرة الذاتية لماو من تأليف جونغ تشانغ وجون هاليداي، والذي تحمس جورج بوش لدعمه ورفضه الخبراء الصينيون لأنه «تاريخ رديء» و«مضلِّل»[99].

والمفارقة هنا، بما أنه لم تعد هناك حكومات شيوعية في أوربا سوى في مولدوفيا، هي أن الهجوم ازداد ضراوة مع الوقت. وقد نجد تفسيرًا لذلك في التقرير المطول الذي قدّمه ليندبالد والذي أدى إلى إعلان مجلس أوربا. لقد وضح أن «العناصر المختلفة للأيديولوجية الشيوعية مثل المساواة أو العدالة الاجتماعية ما زالت تغري العديدين» وأن «شيئًا من الحنين إلى الشيوعية ما زال حاضرًا»، وقد عزا ذلك إلى الصراع الطبقي والملكية العامة. وربما تكمن المشكلة الحقيقة بالنسبة لليندبالد وحلفائه من الجناح اليميني في شرق أوربا في أن الشيوعية لم تمت بالقدر الكافي، وهم لن يكونوا راضين إلا عندما يغرسون الوتد الخشبي في قلبها ويدفنونها عند مفترق الطرق في منتصف الليل.

تلك المحاولة الرائجة لمساواة الشيوعية بالنازية هي في الحقيقة هراء أخلاقي وتاريخي. برغم فظائع إرهاب ستالين، لم تكن هناك معسكرات سوفيتية مثل سوبيبور أو تريبلينكا، ولم يتم بناء معسكرات موت لقتل

الملايين. وبينما دشن هتلر أكثر الحروب تدميرًا في التاريخ على حساب أكثر من خمسين مليون روح، كان دور الاتحاد السوفيتي في هزيمة ألمانيا النازية دورًا حاسمًا. ويُسلّم ليندبالد ومجلس أوربا بصحة أكثر التقديرات عشوائية لعدد الذين «قتلوا على يد النظم الشيوعية» (معظم الحالات كانت وقت المجاعات) المذكورة في الكتاب الذي أثار الكثير من الخلاف «الكتاب الأسود للشيوعية»، وهو أيضًا الكتاب الذي يتحفَّظ في عدد القتلى على يد هتلر. إن السجلات الحقيقية للقمع المتاحة الآن في الأرشيف السوفيتي مريعة بما يكفي (تم تسجيل إعدام ٧٩٩,٤٥٥ شخصًا في الفترة من ١٩٢١ إلى ١٩٥٣، وبلغ أقصى عدد للمقيمين بمعسكرات العمل مليونين ونصف المليون) دون الدخول في لعبة تضخيم بدافع الأيديولوجيات.

لكن على أية حال، لا شيء من ذلك يفسر سبب حنين أي شخص في الدول الشيوعية السابقة إلى الماضي، بينما يتمتع الآن بملذات إعادة البناء الرأسمالي. إن الرواية السائدة لا تقول كيف جددت الأنظمة الشيوعية نفسها فيما بعد ١٩٥٦، ولا تتحدث بأسباب خوف الزعماء الغربيين من أن تجتاز العالم الرأسمالي في الستينيات. برغم كل وحشيتها وسقطاتها، قدمت الشيوعية في الاتحاد السوفيتي وشرق أوربا وأماكن أخرى تصنيعًا سريعًا، وتعليمًا جماعيًا، وضمانًا وظيفيًا، وتقدُّمًا كبيرًا في قضايا المساواة الاجتماعية وبين الجنسين. لقد

شملت مثالية والتزامًا حقيقيين، صورتهما حتى الأفلام والكتب الناقدة في فترة ما بعد ستالين مثل فيلم «رجل من المرمر» لأنجيه فايدا، ورواية «أطفال أربات» لأناتولي ريباكوف. لقد ساعد وجودها في رفع مستويات الرعاية الاجتماعية في الغرب، وتقوية الحركة المناهضة للاستعمار وقدم ثقلًا كبيرًا مقابلا للهيمنة الغربية العالمية.

كان من الممكن أخذ استنكار مجلس أوربا لجرائم الدول الشيوعية على نحو أكثر جدية، لو أنه ارتأى أيضًا استنكار سجل الاستعمار الأوربي الأكثر دموية بمراحل، والذي لم ينتهِ إلا في السبعينيات. فقد كان نظام طغيان عنصري، سيطر على العالم زمن ستالين. وبينما العلاقة بين الفاشية والشيوعية ضعيفة جدًا، نجد الرابط بين الاستعمار والنازية وثيقًا. فكان النظام الاستعماري الألماني أول من استخدم المصطلحين «Lebensraum: أماكن إعاشة» و «Konzentrationslager: معسكرات الاعتقال النازية» في جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا الآن)، وهو النظام الذي ارتكب إبادة جماعية لشعوب هيريرو وناما وورّث أفكاره وأفراده ا للحزب النازي مباشرة.

لقد مات نحو عشرة ملايين كونغولي من جراء العمل القسري والقتل الجماعي على يد بلجيكا في بداية القرن العشرين؛ وهلك عشرات الملايين في المجاعات التي فرضها النظام، وكان يمكن تجنبها في الهند وقت الحكم

البريطاني؛ ومات ما يقرب من مليون جزائري في حربهم من أجل الاستقلال، بينما يحتدم الجدل الآن في فرنسا حول قانون جديد يتطلب من المعلمين إضفاء طابع إيجابي على التاريخ الاستعماري. كما تم القيام بفظائع مشابهة على يد كل الاستعماريين الأوربيين، لكن لم تصدر كلمة استهجان واحدة من مجلس أوربا، ولا عن تأثير التدخل الأوربي في العالم الثالث منذ إنهاء الاستعمار. وعلى الأغلب فالحيوات الأوربية ثمنها أعلى.

لا يوجد تقليد سياسي رئيسي حديث لم تطلخ الدماء يديه، لكن النزاع حول التاريخ هو نزاع من أجل المستقبل أكثر منه نزاع من أجل الماضي. جزء من الحماسة الحالية في الدوائر الغربية الرسمية للرقص على قبر الشيوعية هو بلا شك بسبب العلاقات الحالية مع روسيا والصين. لكنه يعكس أيضًا عزمًا على إثبات أنه لا بديل للنظام العالمي الرأسمالي الجديد، وأن أية محاولة لإيجاد ذلك البديل ستؤدي حتمًا إلى المعاناة وسفك الدماء. مع وجود مقاومة الإمبريالية الجديدة الآن في العالم الإسلامي وأمريكا اللاتينية، وارتفاع المطالب العالمية بالعدالة الاجتماعية وتصاعد الشكوك بشأن حل الأزمة البيئية في ظل المنظومة الاقتصادية الحالية، سيزداد الضغط من أجل البدائل السياسية والاجتماعية. والشكل المحدد للمجتمع الذي قدمته الأحزاب الشيوعية في القرن العشرين لن يعاد إنتاجه. لكنّ هناك دروسًا، ينبغي تعلمها من نجاحاته وسقطاته.

النزاع حول الوسط المزيف يقصي الأغلبية

١٩/٠١/٢٠٠٦

لا يوجد مجال للشك، أننا في المرحلة النهائية من عصر بلير. حتى لو كان الشعور بالأزمة الذي سيطر على مجلس الوزراء قبيل عطلة عيد الميلاد، عندما ثار جون برسكوت غاضبًا على خطط الحكومة للمدارس، وأبدى جوردون براون عدم رضاه عن صفقة الحسم الأوربية التي قام بها بلير، قد انقضى، فإن سلطة رئيس الوزراء تستنفد بشكل واضح. لقد لقي هزيمة بالفعل من نوابه في البرلمان في مشروع قانون الإرهاب المطوّر؛ وفقد التحكم في الإدارة التنفيذية المحلية لحزب العمال، ولم يتمكن حتى من ضمان انتخاب مرشحه كأمين عام؛ وهو الآن يواجه سلسلة من تمردات نواب البرلمان الجدد، ويتوجها احتمال الهزيمة في قضية إصلاح التعليم، بلا تراجع عن الاختيار وقوى السلطات المحلية.

إذا فرضنا أنه سيبتلع تلك الإهانة، فمن المحتمل أن تأتي الأزمة التالية مع الانتخابات المحلية في شهر مايو/آيّار. وستكون تلك تجربة قاسية لحزب العمال بالتأكيد، خاصة في لندن، وسيجد رئيس الوزراء صعوبة في تحميل مسؤوليتها لشخص آخر. ورغم حقيقة أن بلير يستمتع بمذاق الحرب اللانهائية على حزبه أكثر من أي شيء آخر، فإن نزاع مجلس الوزراء الذي يزداد علانية حول توقيت رحيله سيكون من شأنه أن يقلل من فرص حكومته في الانتخابات، بينما يحشد ديفيد

كاميرون، المحبوب إعلاميًا، الجميع وراءه.

لكن بدلًا من تفتيح المنظومة السياسية غير الممثِلة بعد سنوات من هوس تحكم حزب العمال الجديد، يبدو أن فقدان رئيس الوزراء التحكم يزيد من انغلاق تلك المنظومة. فقد استجابت القوى التي تسيطر على السياسة البريطانية لإضعاف بلير بالهرع إلى احتلال الشريط الضيق الذي يعد الآن هو ساحة الوسط. وفي حالة الحزب المحافظ، قدّم كاميرون نفسه على أنه الخلف الطبيعي لبلير، بل وأنه يقع على يساره بعض الشيء، وقد بدا معارضًا لامتيازات الأعمال التجارية والشرطة، وأنه يعطي الأولوية للفقر العالمي وقضايا البيئة وكذلك، في محاكاة لعرض شديد الهزلية، إعادة التوزيع والعدالة الاجتماعية. وأيا كان الذي سيفوز بالزعامة في انتخابات الديمقراطيين الليبراليين، لا يوجد شك أن أعضاء الحزب من الشباب المتمرد، بكتابهم البرتقالي الصغير وحلولهم النيوليبرالية المفضلة، هم القوة الصاعدة في الحزب.

لقد اتخذ جوردون براون التوجه ذاته. ويبدو أنه على قناعة بضمان أصوات من الحزب تكفي ليتولى الزعامة، ومن ثمّ توجه براون إلى اليمين. وبعد أن أعلن أخيرًا أنه بليري الهوى، تبدو محاولاته للتودد إلى روبرت مردوخ وصحيفة «ديلي ميل» والعالم الشركاتي أكثر وقاحة، فهو يتباهى بدوره في خصخصة المراقبة الجوية، ومبادرة التمويل الخاص الفادحة، والبيع

الجزئي الكارثي لقطار أنفاق لندن، كل هذا وهو يحيط نفسه بالعلم البريطاني الملكي، ويدعو في حماسة إلى نموذج سوق العمل الأمريكي الذي شهد ارتفاعًا في عدد ساعات العمل للعمال بما يقرب من ٤٠ في المائة على مدار العقدين الماضيين.

كان رد بلير على تحدي كاميرون هو التأكيد أن البقاء في منطقة الوسط والبقاء معه شخصيًا أطول فترة ممكنة هو السبيل الوحيدة لمواجهة تهديد التيار المحافظ الجديد. في الأثناء وفي حالة ما خطر لأي أحد فكرة مغايرة، فهو يسعى إلى السيطرة على نقاط ضغط الحزب (مثل حق تصويت النقابات) خارج دائرة القوة المسحورة الخاصة بالإعلام والأعمال التجارية.

لكنّ هناك عيبين واضحين جدًا في طائفة الوسط تلك التي تتصدرها النخبة السياسية. فمن الضروري كما يتبين، من الناحية الحسابية أساسًا، موازنة منطقة الوسط لكي يتمكن أي حزب أو تحالف سياسي من الفوز بالمنصب (مع أنه في نظام الفوز للأكثر أصواتًا، تعتمد أهميتها على التوازن بين الأحزاب الرئيسية الأخرى). لكن هذا لا يستثني بأي شكل من الأشكال لزوم تمثيل أغلبية الناخبين خارج المجال السياسي.

برغم كل مزاعم حزب العمال الجديد بشأن سياسات المعسكرات الكبيرة التي يتبعها، لم يرقَ الحزب إلى تحالف سياسي حقيقي في عهد بلير أكثر من أي وقت آخر في تاريخه. وكانت النتيجة أزمة في التمثيل

السياسي أدت إلى المزيد من الانسلاخ عن سياسة التيار العام. وتجلى الثمن الذي سيدفعه حزب العمال جراء هذا خلال الانتخابات العامة في العام الماضي، حيث تمت خسارة أكثر من مليون صوت لصالح من يبدو عليهم التوجه اليساري من الديمقراطيين الليبراليين وأحزاب أصغر حجمًا، وضعف الإقبال في المناطق المعتادة. لا يحتاج حزب العمال إلى إخلاء الوسط لكي تحصل الطبقة العاملة والناخبون الأكثر جذرية على صوت أقوى، لكن مع وجود كاميرون كعامل مستجد، ضمن آخرين، لن تكون إعادة انتخاب الحزب محتملة الآن إلا من خلال مثل هذا التحالف.

العيب الآخر في صميم الهوس الوسطي الحالي هو هذا التحديد الخاطئ لموقع ساحة الوسط. فافتراض اتفاق بلير وكاميرون الكبير، من حيث الليبرالية الاجتماعية إلى جانب اقتصاديات السوق الحر والخصخصة وضرائب منخفضة للأغنياء وشبكة أمان من الرعاية الاجتماعية، يعكس مركز جذب الرأي العام هو افتراض لا أساس له على الإطلاق. على العكس من ذلك، سجّلت استطلاعات الرأي منذ فترة طويلة معارضة الأغلبية للخصخصة واستغلال المدارس والمشافي تجاريًا، وتأييدها لمزيد من حقوق العمل وضرائب أعلى يدفعها الأثرياء، وكذلك معارضة الحرب في العراق والتزلف إلى واشنطن، كلها موقف تعتبر عادة على يسار الوسط في السياسيات الرسمية. وما يوصف

بساحة الوسط هو في الحقيقة يعكس الآراء السائدة في المؤسسات السياسية والإعلامية والشركاتية، ما يفسر الوزن الذي يعطى لها في المنظومة السياسية.

لكن بالنسبة إلى نواب البرلمان عن حزب العمال والنقابات المهنية وكل الذين يسعون إلى مضاعفة فرص حكومة أكثر تقدمية بعد رحيل بلير، تعتبر الساحة الوسطية الحقيقية في السياسة البريطانية نقطة انطلاق ذات نفع كبير. فالأجزاء الأساسية بالبرنامج البديل لمخاطبة الهموم العامة والتي تتجاهلها إدارة بلير هي، في الحقيقة، سياسة حزب العمال بالفعل. وفي السنوات الأخيرة الماضية قام مؤتمر حزب العمال الذي كان لين الجانب من قبل بالتصويت على وقف الخصخصة والاستغلال التجاري لهيئة الخدمات الصحية الوطنية، والاحتفاظ بهيئة البريد في القطاع الخاص، وعودة السكك الحديدية إلى الملكية العامة، وإعادة الربط بين معاشات التقاعد والدخل، وإنهاء الحظر على التضامن بمكان العمل على غرار واقعة جيت جورميه.

قام بلير ووزراؤه برفض كل ذلك بالطبع. لكن هذه كلها، إلى جانب الانسحاب من العراق، هي سياسات تتطلب تأييدًا شعبيًا ويمكن استخدامها لتشكيل شروط المنافسة على الزعامة بعد رحيل بلير. الآن وقد بدأ نواب البرلمان عن حزب العمال يأخذون مقاليد الأمور نصف النواب الجدد من إنجلترا وويلز وقعوا بالفعل

على الورقة البيضاء للتعليم هناك أساس حقيقي لتحدي سيطرة حزب العمال الجديد على توجه الحكومة. أما لو لم ترث إدارة كاميرون تركة بلير، فسيكون على هذا التحدي التمادي أكثر من ذلك بكثير.

لا يمكن تفسير ذلك سوى من خلال الدوجمائية والأسر الشركاتي

١٨/١٠/٢٠٠٧

يونايتدهيلث، هي أكبر شركة رعاية صحية في الولايات المتحدة، تحقق أرباحًا تبلغ البلايين سنويًا من انتقاء أفضل المرضى وطرق العلاج، وضغط التكاليف وتقييد الخدمات المقدمة لسبعين مليون أمريكي مجبرين على تسيير أمورهم في المنظومة الصحية الوحيدة في العالم المتقدم المخصخصة بالكامل. وقد اضطرّ رئيسها التنفيذي، ويليام مكجواير المتبرع لبوش، وهو الذي دفع ١٢٥ مليون دولار عام ٢٠٠٤، للتنحي العام الماضي بعد فضيحة تتعلق ببيع وشراء أسهم يونايتدهيلث في البورصة.

في الشهر الماضي اتفقت يونايتدهيلث مع الجهات الرقابية على التأمين في ست وثلاثين ولاية على دفع ٢٠ مليون دولار غرامة لعدم التعامل مع الدعاوى والاستجابة إلى شكاوى المرضى. وقد جاء ذلك عقب سلسلة من الغرامات الأخرى بسبب الدفعات المتأخرة ونصب ميديكير و«احتيالها على أموال المرضى» في ولاية نيويورك.

واجهت شركات خدمات صحية أمريكية كبرى أخرى، مثل إيتنا وهيومانا، غرامات متكررة للتحايل على الأطباء، أو استخدام وكلاء غير مرخصين، أو تأخير الدفعات، أو عدم إعطاء معلومات للمدعين، أو النصب. وكانت هناك حالة مريض بالسرطان تم رفض دفع مستحقاته لقاء قيامه بتجربة فاشلة رشحه لها أطباؤه، وحكم على إيتنا بدفع ١٢٠ مليون دولار تعويضًا عن الأضرار، بعدما اكتشفت هيئة محلفي كاليفورنيا أنها مارست «الإكراه والضغط والنصب».

تظهر تلك الشركات الثلاث بشكل بارز في فيلم مايكل مور الجديد «سيكو»، الذي يعد تنديدًا دامغًا لمنظومة الصحة بالولايات المتحدة الأمريكية، والتي يموت بسببها ١٨,٠٠٠ أمريكي سنويًا لأنهم غير مؤمَنين. وكما نرى فهؤلاء ليسوا النموذج المثالي للعب أدوار البطولة في إصلاح هيئة الخدمات الصحية الوطنية.

لكن تلك الشركات الثلاث على وجه التحديد، إلى جانب إحدى عشرة شركة خاصة أخرى من بينها كي بي إم جي ومكينزي وبوبا، هي التي أعلنت الحكومة هذا الشهر انضمامها إلى صفوف المستشارين أو توليها أمر جموع خدمات هيئة الخدمات الصحية الوطنية. وستقِدم أمانات الرعاية الأولية، التي تتحكم في معظم ميزاية هيئة الخدمات الصحية الوطنية البالغة ٩٠ بليون جنيه إسترليني، على الشراء بناءً على نصيحة الشركات الأربع عشرة المختارة فيما يخص الاحتياجات الصحية

والعقود وتوفير الموارد المحلية. ومن المحتمل أن تتولى هذه الشركات الإدارة في قلب هيئة الخدمات الصحية الوطنية.

في الشهور الأولى بعد تولي جوردون براون رئاسة الوزراء، بدا أن الإدارة الجديدة تتراجع عن الإفراط في الخصخصة الذي حدث في سنوات حكم بلير. واحدة من أولى خطوات آلان جونسون كوزير الصحة الجديد كان التصريح أنه لن توجد «موجة ثالثة» من وحدات الجراحة والتشخيص العلاجي الخاصة المثيرة للجدل، والتي يطلقون عليها تلطيفًا «مراكز علاج القطاع المستقل». لكن الجائزة المتمثلة في عقد إطار عمل الرعاية الأولية للشركات الخاصة الأربع عشرة والذي جاء مخففًا عن شكله السابق بفارق طفيف ودعم جونسون لدور القطاع الخاص الرئيسي في مائة وخمسين مركزًا صحيًا جديدًا ومائة عيادة عامة، كل هذا وضع ختم التزام حكومة براون باستمرار إعادة بناء أكبر إنجازات حزب العمال الاجتماعية على نحو يحركه السوق.

تحت شعار الاختيار والإصلاح، كافح حزب العمال الجديد ليخلق سوقًا اصطناعية في مجال الصحة وتحويل المنظومة المتكاملة لتوفير الموارد العمومية إلى منظومة تأمين تمول من الضرائب وصممت خصيصًا للقطاع الخاص. إن خطوة التعهيد الخارجي لتوكيل الخدمات ستمهد الطريق الآن للشركات الخاصة

كي تحدد نطاق الخدمات الموفرة وتستخدم قدرتها على الوصول إلى المعلومات لاختيار أكثر الخدمات ربحًا، وتقدم عروضًا لها في المناطق الأخرى. وتصف أليسون بولوك، رئيسة مركز السياسة العالمية للصحة بجامعة إدنبرة، ذلك بأنه «آخر قطعة من الأحجية» التي تفتح الباب لنموذج رعاية صحية أمريكي، تسيطر عليه شركات مثل يونايتدهيلث.

لطالما أكد الوزراء أن استخدام الشركات الخاصة هو بالدرجة الأولى بغرض تحسين الخدمات وتوفير الجودة بسعر منخفض. لكن الدلائل تشير أن الخصخصة لم تحسن استخدام المبالغ الإضافية التي تم ضخها في قطاع الخدمات الصحية على الإطلاق، بل كانت باهظة الثمن وغير مجدية وغير مستقرة ولا تخضع للمحاسبة، وقد أدت إلى الإغلاق والاقتطاع وفقدان الوظائف.

إن مبادرة التمويل الخاص المكلفة التي لا تلقى دعمًا ماديًا كافيًا، وكبدت هيئة الخدمات الصحية الوطنية إجمالي خمسين بليون جنيه إسترليني مقابل بناء مشافٍ جديدة، تستنفذ ٧٠٠ مليون جنيه إسترليني سنويًا من أمانات هيئة الخدمات الصحية الوطنية، وتشعل الأزمة المالية في القطاع بأكمله. ومراكز العلاج الخاصة المستخدمة للجراحات الاختيارية، حسب ما توصلت إليه لجنة التحقيق الصحي بمجلس العموم، ليست أكثر فاعلية من وحدات هيئة الخدمات الصحية الوطنية، ولا قامت بزيادة السعة بشكل كبير؛ هي في

الحقيقة أعلى ثمنًا، ولم توفِ بعقودها بدرجة كبيرة جدًا، وغالبًا ما انتهى بها الأمر أن تستحوذ على طاقم هيئة الخدمات الصحية الوطنية.

إذا ما أضفنا ذلك إلى كلفة المعاملات الضخمة لإدارة منظومة السوق الجديدة، فلن نعجب من أن مؤتمر حزب العمال نفسه العام الماضي أعلن أن «السبب الرئيسي» للأزمة المالية في هيئة الخدمات الصحية الوطنية كان «الانتقال إلى منظومة تنافسية تقوم على أساس السوق» و«الاستخدام المطرد لمبادرات التمويل الخاص». في تلك الأثناء يتضح أن تعاقدات التنظيف بأسعار وجودة منخفضتين كانت هي العامل الأساسي في زيادة العدوى بالمشافي. وفي ويلز، حيث التنظيف يتم بمعرفة الإدراة وليس من خلال متعهدين، تبلغ الإصابة بعدوى MRSA أقل من نصف معدل الإصابة في إنجلترا.

مع وجود دليل على الكلفة وعدم الجدوى، وعدم ترحيب الطاقم الطبي والناخبين، يبدو عزم الحكومة على المضي في الخصخصة والاستغلال السوقي محيرًا. لمَ الإصرار على التقدم في اتجاه منظومة صحية لها أعلى تكلفة للفرد، وتتميز بعدم المساواة و الاستجابة للمنتفعين الرئيسيين منها؟ والتفسير المنطقي الوحيد هو؛ أن الأسر الشركاتي تم استبداله بالشيء الذي سخر منه حزب العمال الجديد بوصفه تأثير مصالح المنتِج؛ أي مزيج من دوجمائية السوق

وجماعات ضغط الأعمال التجارية ومتلازمة الباب الدوار التي سمحت لسايمون ستيفنز، مستشار توني بلير السابق وخليفة وزراء الصحة بحزب العمال الجديد، بالتقدم بلا جهد يذكر ليصبح الرئيس الأوربي لشركة يونايتدهيلث.

الخطر الآن هو؛ أن مع الخصخصة المستمرة والمرقعة والضغط المالي، قد يتلاشى الدعم الشعبي لمبادئ هيئة الخدمات الصحية الوطنية، ما قد يفتح الطريق إلى الدعاوى والرسوم الإضافية والتأمين الخاص. وما للتيار المحافظ والتيار الديمقراطي الليبرالي إلا أن يقبل كلاهما توفير الموارد الخاص أو يتطلع إلى المزيد، ولذا فلا نستطيع توقع الكثير من المساعدة من أيهما. لكن ويلز وأسكتلندا قاومتا بشكل كبير أسوأ أمراض قطاع الخدمات الصحة الإنجليزي، والدعم لشكل المنظومة الصحية الاجتماعية التي يطري مايكل مور عليها في «سيكو» متجذرًا في بريطانيا. ما نحتاج إليه الآن هو تحويل هذا الشعور إلى ضغط من أجل تغيير حقيقي في التوجه.

نخبة أوربا تخشى الشعب الأيرلندي

١٢/٠٦/٢٠٠٨

الخوف يحوم حول مكاتب المستشارين والمديرين في أوربا. وثمّة ارتباك في بروكسل وفزع في دبلن. فبرغم كل القواعد والمبادئ المتعارف عليها، تم إعطاء الشعب الأيرلندي حق التصويت من غير قيود على

قبول المزيد من مركزية القوة وترسيخ المزايا الشركاتية بالاتحاد الأوربي. لا شيء يجعل الدماء تتجمّد في عروق مسؤولي الاتحاد الأوربي مثل الاستفتاءات المرتقبة. إن الناخبين في جمهورية أيرلندا والذين يبلغ عددهم ثلاثة ملايين لديهم الفرصة لفعل ما قد حرم منه باقي سكان الاتحاد البالغ عددهم ٤٩٠ مليونًا، ولإبداء رأيهم في معاهدة لشبونة المصممة بعناء، والتي تعرف باسم الدستور الأوربي؛ لكن ليس هذا فحسب، بل تدل المؤشرات أنهم قد يلقون بها جانبًا، ويغرقون الاتفاقية المعنية بأوربا كاملة.

كان أمرًا طبيعيًا أن تتكاتف المؤسسة الأيرلندية وتهدد بأقسى العواقب إذا جسرت أيرلندا على التصويت بالرفض. وقد حذر رئيس الوزراء الأيرلندي الجديد، براين كاون، المدعوم من كل الأحزاب السياسية الرئيسية وكبار رجال الأعمال، أن هذا الأمر سيهدد مستقبل البلد الاقتصادي؛ وقال مفوض أيرلندا السابق بالاتحاد الأوربي بيتر سذرلاند، والذي يرأس شركة بريتيش بيتروليوم ومصرف جولدمان ساكس الدولي حاليًا، إن عاقبة التصويت بالرفض ستكون «مدمرة»، وصرح وزير الخارجية الفرنسي، برنار كوشنير، أن الأيرلنديين سيكونون «أول الضحايا» إذا صوتوا في الاتجاه الخاطئ. وبما أن أول استطلاع رأي صدر الأسبوع الماضي يظهر تقدم حملة التصويت بالرفض، فإن التهديدات وإثارة الذعر أصبحتا في أوجهما.

والحقيقة؛ أن نخبة السياسيين ورجال الأعمال في أوربا تتجنب إعطاء الناخبين آراء مباشرة بقدر الإمكان. فهي تعلم أن تلك الآراء سيتم قلبها من العامة الذين يعتبرون مؤسسات الاتحاد الأوربي بعيدة عنهم وغير خاضعة للمحاسبة، أيما كان شعورهم تجاه التكامل الأوربي من حيث المبدأ. ولذلك فالإجراء المتبع منذ زمن عندما لا يمكن تلافي الاستفتاء على الإطلاق ويدلي الناخبون بالإجابة الخطأ هو أن يتم إعادة التصويت إلى أن يدلوا بالإجابة الصحيحة. وهذا ما حدث في الدنمارك في معاهدة ماستريخت عام ١٩٩٢، وفي أيرلندا عندما رفضت معاهدة نيس عام ٢٠٠١.

ومن ناحية أخرى يجد الحكام الأوربيون طرقًا ماكرة للالتفاف حول قرار الناخبين أيما كان. وهذا ما اعتقدوا أنهم فعلوه بالدستور الأوربي، بعدما صوتت فرنسا وهولندا ضده قبل ثلاثة أعوام. فتم تغيير الاسم، وتحوَّلت بنوده إلى سلسلة من التعديلات المبهمة على المعاهدات القائمة، لكن من كل النواحي الأخرى تقريبًا تحول الدستور المرفوض غير منقوص إلى معاهدة لشبونة. ولقد تهربت الحكومة البريطانية من التزامها بإجراء استفتاء لا مجال للفوز به إلا بأعجوبة، وكما تنبأ الكاتب الرئيسي للدستور والرئيس الفرنسي السابق فاليري جيسكار ديستان في سعادة: «الرأي العام سيتم اقتياده، من غير أن يدري، لتبني الاقتراحات التي لا نجرؤ على تقديمها له مباشرة».

كانت الحيلة الواضحة، حسب كلام عضو البرلمان الأوربي عن حزب الخضر كارولين لوكاس، هي «استعراض لغطرسة مذهلة». لكن تلك الحيلة قد تتعرّض للانهيار على يد تحالف خليط من النقابيين المهنيين والوطنيين والكاثوليك والمزارعين ورجال الأعمال المستفردين المعهودين، الذين يعارضون كل شيء من فقد السيطرة على الولايات الصغيرة، والإغراق الاجتماعي والخصخصة، ومعدلات ضرائب الشركات المشتركة وعسكرة أوربا. وفي تلك الأثناء تحاول الحكومة الأيرلندية جاهدة تجنب نقاش تلك القضايا، التي يبدو أنها تعتبرها قضايا لا تخص الناخبين. وكما قال جيري آدمز رئيس حزب شين فين في دبلن الأسبوع الماضي: إن إدارة كُوِين «عاجزة عن توضيح كيف يمكن أن تعتبر خسارة حق النقض، وفتح مجالات الصحة والتعليم للمنافسة، وإضعاف أجور العمال وظروف عملهم، شيئا جيدا».

لا عجب أنها كانت تنازع. ولكن في ظل الإطار الذي وضعت فيه المناقشة حول أوربا في بريطانيا على مدار العقود القليلة الماضية، لم تتأهل مثل تلك القضايا في لندن أيضًا. النقد الموجه إلى الاتحاد الأوربي كانت تسيطر على أغلبه شكوكية أوربية شوفينية تنظر إلى كل السياسات الأوربية من منظور عبثي من خلال الهوية الوطنية الغاضبة والضوابط الرافضة للمنافسة. في الواقع كان هؤلاء بعيدين كل البعد عن الدفاع عن

السيادة الوطنية أو الديمقراطية، وكان هؤلاء الوطنيون المزيفون من اليمين المحافظ وإعلام مردوخ عازمين على إخضاع البلد أكثر للولايات المتحدة و«مدينة لندن».

يجب أن يتغير شكل هذا النقاش، إذا كنا نريد مواجهة الخسارة الزاحفة في السيطرة الديمقراطية وترسيخ الأرثوذكسية النيوليبرالية بمعاهدة لشبونة. فتلك المعاهدة لا تزيد تركز السلطات في المفوضية والمجلس فحسب، بل هي كذلك تجعل التحويل الليبرالي وخصخصة الخدمات العامة هدفًا دستوريًا بالفعل، وتفتح مجالات النقل والطاقة للمنافسة الخاصة المفروضة، وتتطلب من الدول الأعضاء زيادة «قدراتهم العسكرية»، وتضاعف قوة المحكمة الأوربية العليا بحدة.

ما قد يعنيه ذلك من الناحية العملية نراه في سلسلة من القرارات غير التقليدية التي صدرت أخيرًا عن المحكمة الأوربية العليا، والتي جرّمت حق الإضراب في الأماكن التي يحاول العمال فيها الفوز بأجور مساوية للعمال المهاجرين، ومنعت الكيانات العامة من إلزام المتعهدين الأجانب بدفع معدل الأجور المحلية لمثل هؤلاء العمال. وبهذا حكمت المحكمة أن حريات السوق تفوق «الحقوق الأساسية» التي تم استخدامها للترويج لمعاهدة لشبونة لمناصري أوروبا الاجتماعية. وكان تأثير ذلك ملموسًا في بريطانيا بالفعل، حيث أجبرت نقابة

الطيارين المهنية على التخلي عن إضرابها في الخطوط الجوية البريطانية الشهر الماضي بعدما طعن القانون الأوربي في قانونيته.

وبطبيعة الحال، فالشكوكيون في الاتحاد الأوربي المنتمون لتيار اليمين وكذلك الحكومة غير مهتمين بخسارة تلك الحقوق الجذرية، ولا بتفتيت الخدمات العامة الذي يتم توجيهه من بروكسل. بل على عكس ذلك، لقد أقنع دور بريطانيا المطرد في مقاومة هذا الشكل المتواضع لحماية العمالة القادم من أوربا إلى جانب الأمل في أن تتحول أوربا في النهاية إلى ثقل مقابل للولايات المتحدة العديد من الأشخاص التقدميين بالتمسك بجدول أعمال بروكسل.

لكن الخضوع إما للولايات المتحدة أو لدولة عظمى غير ديمقراطية نيوليبرالية ليس اختيارًا على الإطلاق. بدلًا من ذلك ينبغي للتحالفات السياسية أن تنشأ من أجل أوربا مختلفة. وإذا تم إرهاب الشعب الأيرلندي ليساند المعاهدة اليوم، فسيستمر الانسلاخ الشعبي عن الاتحاد الأوربي في الازدياد، وكذلك الوطنية اليمينية. لكن إذا نجحوا في التخلص منها قد يتمكنون من تدشين عملية التغيير الأساسية والتعبير عن الملايين عبر القارة[100].

أمراء الأسهم الخاصة وأزمة عدم المساواة

١٦/٠٨/٢٠٠٧

تواجه بريطانيا أزمة عدم مساواة. كما حذر

الاقتصادي الأمريكي بول كروجمان قبل بضع سنوات، نحن نشهد «عودة اللصوص النبلاء» الذين ظهروا في العشرينيات ومجتمع يحصد فيه الفائز كل شيء. والأمر يتعدى حكم أقلية من أصحاب البلايين الذين يتجنبون الضرائب ويتنقلون بطائرات ليرجت متباهين بثرائهم إلى جوار العقارات المتهالكة، أو من الحكام الجشعين بمجالس الإدارة في مجتمعات مغلقة يمنحون أنفسهم مكافآت جزيلة على حساب العمال غير الآمنين ذوي الأجور المنخفضة. بعد مرور عشر سنوات على إدارة حزب العمال الجديد تتحرك كل المؤشرات تقريبًا في الاتجاه الخاطئ، بينما ترجع بريطانيا إلى مستويات عدم المساواة في العصر الفيكتوري.

لقد اتسعت الفجوة بين القمة والقاع بشكلٍ قاسٍ. ففي العام الماضي انخفضت حصة الخُمس الأفقر بينما تضخمت حصة الخُمس الأغنى. ولقد وصلت حصة الفئة الأعلى من أصحاب الدخل، البالغة١ في المائة، من الدخل الوطني إلى ٣ في المائة خلال العقد الماضي؛ أما نسبة الواحد في الألف العليا فهي تأخذ نفس الشريحة التي أخذتها في عام ١٩٣٧. في الوقت الذي كانت الحكومة فيه تستخدم الضرائب والعلاوات لرفع أكثر من نصف مليون طفل فوق خط الفقر وإعادة التوزيع بشكل متواضع بين الميسورين والمتعسرين، كانت الموارد تنقل بشكل نظامي إلى الأغنى في البلد. لقد زاد تناسب ثراء العشرة في المائة من أغنياء بريطانيا من

٤٧ في المائة إلى ٥٤ في المائة تحت حكم حزب العمال الجديد، وشهد هذا العام ارتفاعًا في نسب فقر الأطفال والفقر النسبي والمطلق. وحسب تقرير مؤسسة جوزيف رونتري الشهر الماضي، فإن التفرقة الاجتماعية في تزايد بجميع أنحاء البلد.

وما ذلك إلا بـ «مجتمع به القوة والثراء والفرص في متناول الأغلبية وليس القلة» كما تعهد البند الرابع المنقح لحزب العمال الجديد. وعندما حذر سير رونالد كُوِين، مؤسس مجموعة الأسهم الخاصة آباكس، أن الفجوة المتزايدة بين أصحاب الثراء الفاحش والبقية قد «تشعل رد فعل عنيف»، أصبح من الواضح أن الأمور ستتطور إلى أزمة سياسية.

طالما كان لجماعة بلير مشاكل مع فكرة المساواة بالطبع. في تصريح بيتر ماندلسن الشهير، أعلن أنه «مستريح جدًا لكون الناس تزداد ثراءً فاحشًا»، ولقد أكد بلير أنه غير مهتم بوجود أشخاص تربح أموالا طائلة. فهمّه هو أن يقلل من الفقر وليس تقليص الفجوة.

كانت هناك فرصة إذن للنظام الجديد كي يتخلى عن بعض السياسات البغيضة التي مورِست في عهد بلير، وقد أشار جوردن براون في ذلك الحين إلى حدوث تغيير عندما صرّح بوضوح أن «الفجوة بين الفقراء والأغنياء هي مشكلة، وهي موضع اهتمام»، ومع ذلك فقد توجّه مبتعدًا عن أي اقتراح قد يعني إعادة التوزيع

من حسابات الأثرياء المصرفية المتخمة، مؤكدًا أنه في ظل اقتصاد عالمي يجب التعاطي مع المشكلة بشكل مختلف عمّا سبق، وأن الحكومة ستركز جهودها على رفع دخول ذوي الأجور المنخفضة.

أبدت الدلالة اللافتة للنظر بشكل أكبر مدى بعد الإدارة الجديدة عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل هذا المتسع في المقابلة التي أجراها في الشهر الماضي وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء إد ميليباند، وهو واحد من أكثر أعضاء مجلس الوزراء تقدمية ويساعد حاليًا في تشكيل المبادئ الأساسية المقبلة لحزب العمال. فقد وضح، مثل براون، أن «الفجوة مهمة». وأضاف إن القضية الحقيقية قد لا تكون الفجوة بين الأكثر ثراءً والأكثر فقرًا، إنما «بين الفقراء وأصحاب الدخل المتوسط». فمعظم الناس يهتمون «بموقع الأكثر فقرًا من الوسط في المجتمع»، هكذا تحدّث، واستطرد قائلًا: «في العالم الذي نعيش فيه من الصعب جدًا فعل أي شيء من خلال الضرائب مباشرة مع وجود أشخاص في القمة. وبعض الناس يقولون إن معدل ضرائبٍ عالٍ كفيل بحل كل تلك المشاكل. أنا لا أتفق مع هذا الرأي».

والحقيقة أن أثر تلك الهوة المتباعدة حرج لطرفي الانقسام الطبقي. فالتجمع المتزايد للدخل والثروة في أيدي نخبة ضئيلة لا يقتصر على كونه إهانة هائلة للعدالة الاجتماعية وأي شكل من أشكال المساواة في مجتمع واحد فقط. فكل الدلائل تبين أن المبالغة في

عدم المساواة تؤدي إلى الجريمة، وتآكل الديمقراطية، وتقسيم مدننا، وحرمان الأشخاص من المسكن بسبب المادة، وانحراف في الاقتصاد، وتصبح محركًا للفصل الاجتماعي، وتزيد من التوترات العرقية، وتشكل عائقًا أمام الفرص، وتخنق الحراك الاجتماعي. وليست مصادفة أن بريطانيا والولايات المتحدة في مؤخرة عصبة الدول الصناعية التي بها حراك اجتماعي، وأن الدول الإسكندينافية الأكثر تطبيقًا للمساواة في المقدمة.

إذا كنت تقبل، كما فعل براون والوزراء الآخرون، أن تلك الفجوة المتسعة بين الأغنياء والفقراء تعد مشكلة، عليك إذن أن تشرح ما ستفعله حيال ذلك. وليس كافيًا التذرّع بالعولمة، وأن تقول إنك ستستمر في محاولة الحد من الفقر. ولو فرضنا أن الحكومة سوف تنجح في تحقيق أهدافها الطموح فيما يخص الفقر، فهذا لن يقلل الفجوة، لأن المداخيل في تصاعد بمعدل أسرع بكثير في القمة.

إن ميليباند على حق في أن زيادة المعدلات الضريبية للشرائح العليا لن تحل المشكلة، لكنها خطوة أولية أساسية: لأن رفع المعدل الضريبي إلى ٥٠ في المائة على الدخول التي تتجاوز ١٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني سيولد أيضًا أربعة بلايين جنيه إسترليني إضافة لازمة لاختزال فقر الأطفال إلى النصف بحلول عام ٢٠١٠. ولا يوجد ما يمنع كذلك أن تؤدي الضرائب الأخرى وسد الثغرات

التي يستغلها الأثرياء إلى تقليص الفجوة بلا أثر اقتصادي يذكر. لكن إعادة التوزيع قد تعوض القدر الهائل من عدم المساواة الذي سيستمر النموذج الاقتصادي النيوليبرالي في إنتاجه - خاصة النموذج الذي يعطي امتيازات للبلدية أكثر من القطاعات المصنعة وسائر القطاعات الاقتصادية- والذي تبنّاه حزب العمال الجديد بحماس شديد. لن يتم عكس هذا التوجه نحو المزيد من عدم المساواة إلا عندما تبدأ الحكومة في الابتعاد عن أرثوذكسية السوق الحر.

مع الأسف كل الدلائل تشير أن احتمالات حدوث ذلك ضعيفة جدًا، برغم رفض براون أخيرًا لاستبعاد رفع المعدل الضريبي للشرائح العليا. «ما زلنا بعيدين جدًا عن ذلك من الناحية السياسية»، هكذا تحدّث أحد وزراء الحكومة أمس. و«هناك قوى طائلة تعمل ضدنا». وتلك القوى هي الكتلة الإعلامية والأشخاص الأكثر نفوذًا في البلد، وهم الذين يجب عليهم أن يدفعوا المزيد من الضرائب.

لكن قد تتخلّف الحكومة عن الإجماع البادي في الظهور على ضرورة التحرك. بالطبع ستتعالى صرخات الأغنياء بالشكوى. لكن في الوقت الذي يقوم فيه حتى أمراء الأسهم الخاصة وصحيفة «ديلي ميل» بالمطالبة بالتحرك لمواجهة هذا القدر من عدم المساواة، يصبح من الواضح أنه هناك تغير جذري. وعلى أية حال، لقد صار هذا التحول ضرورة ديمقراطية واجتماعية[101].

اضطهاد الغجر أصبح عارًا على أوربا

١٠/٠٧/٢٠٠٨

في قلب أوربا بدأت قوات الشرطة بأخذ بصمات الأطفال بناءً على انتمائهم العرقي، دون أدنى اعتراض من الحكومات الأوربية. وفي الأسبوع الماضي أعلنت إدارة سيلفيو برلسكوني اليمينية الجديدة خططها للقيام بعملية تسجيل على المستوى الوطني للغجر المقيمين بالبلد، والذين يقدر عددهم بنحو ١٥٠,٠٠٠ شعوب روما وسينتي سواء ولدوا في إيطاليا أم كانوا من المهاجرين. وأكد روبرتو ماروني، وزير الداخلية والقيادي البارز في رابطة الشمال الكارهة للأجانب، أن أخذ بصمات كل أهالي الروما، بما في ذلك الأطفال، ضروري من أجل «منع التسول» وفصل الأبناء عن الوالدين إذا لزم الأمر.

إن إجراء أخذ البصمات على أساس عرقي هو جزء من الإجراءات المشددة الأوسع مجالًا المتخذة ضد ٣,٥ مليون مهاجر في إيطاليا، معظمهم شرعيون، والتي تنفّذ في جو من الخطاب الهيستيري المتزايد حول الجريمة والأمن. لكن شعب الروما المذموم، والذي تعود بعض عائلاته في إيطاليا إلى العصور الوسطى، هو من يقع عليه الضرر الأكبر. والهدف هو إغلاق ٧٠٠ معسكر عشوائي لشعب الروما، وطرد ساكني تلك المعسكرات من المدن أو البلد. وفي نفس الأسبوع الذي دافع فيه ماروني عن خطط التسجيل العنصرية في البرلمان،

قضت محكمة الاستئناف العليا بإيطاليا بجواز التفرقة ضد الروما، على أساس أن «كل الغجر لصوص» وليس بسبب «طبيعتهم الغجرية».

ولقد تخللت عمليات القبض والإغلاق القسري لمعسكرات الروما هجمات من لجان أمن أهلية. ففي شهر مايو/آيّار راجت إشاعات عن خطف امرأة غجرية لطفلة رضيعة في نابولي، وهو ما فجّر موجة من العنف العنصري الجماعي على معسكرات الروما على يد مجرمين عتاة أشعلوا النيران في البيوت المتنقلة وطردوا الغجر من بيوتهم الفقيرة بعد عشرات الاعتداءات، والتي نظمتها المافيا المحلية، كامورا. وماذا كان رد حكومة برلسكوني على الهجوم بالقنابل الحارقة والتطهير العرقي؟ «هذا ما يحدث عندما يقوم الغجر بسرقة الأطفال»، هكذا قال ماروني في عدم اكتراث؛ في الوقت الذي صرح فيه زميله الوزير وزعيم رابطة الشمال أمبرتو بوسّي: «إن الناس يفعلون ما لا تستطيع الطبقة السياسية فعله».

وهنا ينبغي التذكير أن ذلك يحدث في دولة لعبت برضاها دورًا في الهولوكوست تحت حكم بنيتو موسوليني الديكتاتوري الفاشي، الذي مات فيه ما يقدر بأكثر من مليون غجري لأنهم «دون البشر»، إلى جانب الإبادة الجماعية التي ارتكبها النازيون في حق اليهود. وتعود أول حالة إجلاء للغجر على يد موسوليني إلى عام ١٩٢٦. والآن أصبح ورثة الديكتاتور السياسيون،

التحالف الوطني «ما بعد الفاشي»، شركاء في ائتلاف حكومة برلسكوني. ويجب التنويه هنا أنه عندما تم انتخاب جانّي أليمانّو عمدة لمدينة روما، وجّه مؤيدوه التحية الفاشية بالهتاف «دوتشي» (والذي يعادل الهتاف الألماني «فيورر») وقال برلسكوني في حماسة: «نحن الفلانخي الجديد» (وهو حزب الجنرال فرانكو الإسباني الفاشي).

وربما كنا نتوقع أن يتم توبيخ برلسكوني على معاملته البذيئة للناجين من شعب الروما في قمة مجموعة الثماني في اليابان من قائدي الحملات الصليبية دفاعًا عن حقوق الإنسان الشجاعين؛ جورج بوش وجوردن براون. لكن الأمر كان بعيدًا كل البعد عن ذلك. وبدلًا من ذلك أصدر المتحدث باسم بوش اعتذارًا متذللًا لرئيس الوزراء الإيطالي يوم الثلاثاء عن بيان صدر عن الولايات المتحدة يصف «صديقه المقرب» برلسكوني على أنه «واحد من أكثر زعماء إيطاليا المثيرين للجدل ويبغضه الكثيرون».

لقد تُرك أمر إبداء الاعتراض على اندلاع هذه العنصرية المجردة، والتي تحظى بقبول رسمي، للآخرين. واستهجنت المنظمات الكاثوليكية لحقوق الإنسان أخذ بصمات الغجر حيث إنها «تثير الذكريات المؤلمة». وأكد الحاخام الأكبر في روما أنه «يجب أن يوضع حد لهذا الآن». وقامت مجموعات من الروما بالتظاهر، مرتدين المثلثات السوداء التي كان يُجبر

الغجر على ارتدائها في معسكرات الاعتقال النازية، وبدأ أعضاء الحملات المناهضة للعنصرية في مدينة روما هذا الأسبوع بتوجيه وابل من بصماتهم الشخصية إلى وزير الداخلية اعتراضًا على المعاملة التي يلقاها الغجر. لكن، نظرًا لغض المؤسسة الأوربية النظر عن العنصرية ضد شعب الروما، والعنف في جمهورية التشيك والمجر ورومانيا، بالإضافة إلى الاحتفال في دول البلطيق بوحدات الإس إس التي شاركت في الهولوكوست، لا عجب أنهم يتجاهلون الفظائع التي ترتكب حاليًا في إيطاليا.

بيد أن بقيتنا لا يستطيعون فعل ذلك. هناك أسباب بعينها جعلت إيطاليا عرضة للحملات العنصرية والكارهة للأجانب في السنوات الأخيرة، حتى في الوقت الذي انخفض فيه معدل الجريمة عن ما كان عليه في التسعينيات (وهو أقل من المعدل في بريطانيا). إن حجم الهجرة الحديثة من البلقان وأفريقيا، وسوق العمل غير الآمن والراكد، وانهيار الثقافة التي كانت تتصف من قبل بالتقدمية القوية ومناهضة الفاشية، كل هذا أدى إلى جو مخيف وفردي على نحو خاص، هكذا كان رأي لوتشيانا كاستيلّينا الخبيرة الإيطالية بالجناح اليساري.

مع ذلك يمكن أن نرى الظاهرة نفسها بدرجات متفاوتة في جميع انحاء أوربا، حيث تمضي الأحزاب العنصرية والكارهة للإسلام قدمًا، ولنأخذ حزب الشعب السويسري

اليميني المتطرّف مثالًا، حيث نجح يوم الثلاثاء في حظر بناء المآذن في البلد. وفي بريطانيا، حسب ما أبرزه فيلم بيتر أوبورن بالقناة الرابعة عن رُهاب الإسلام هذا الأسبوع، قام الإعلام الكذّاب والحملات السياسية بتغذية العداء والعنف تجاه المسلمين منذ تفجيرات لندن عام ٢٠٠٥، مثلما تمَّت استثارة العداء تجاه طالبي حق اللجوء في التسعينيات. إن حد الانحطاط الاجتماعي والديمقراطي الذي وصلت إليه إيطاليا الآن يمكن أن يتكرَّر في أي مكان آخر في ظل المناخ الحالي.

ولقد لقنت إيطاليا درسًا آخر لبريطانيا وسائر أوربا. فقد قام فوز برلسكوني الانتخابي في شهر أبريل/ نيسان على انهيار الثقة في حكومة يسار الوسط برئاسة رومانو برودي، الذي التزم ببرنامج نيوليبرالي محدود، وفشل بشدة في تحقيق وعوده للناخبين. وفي تلك الأثناء نجد سياسيين من تيار يسار الوسط مثل ولتر فيلتروني، عمدة روما السابق، والذي عمل قوادًا لجدول أعمال الأحزاب اليمينية الكاره للأجانب بدلًا من الاعتراض عليه، يهدم معسكرات الغجر وقد زعم العام الماضي على نحو سخيف أن ٧٥ في المائة من الجرائم يرتكبها شعب الروما (كثيرًا ما يتم الخلط بين تلك التسمية ومدينة روما في إيطاليا بشكل خاطئ).

ما كان يلزم عوضًا عن ذلك هو، كما في حالة البلاد الأخرى التي تشهد هجرة على نطاق واسع، تحرك شعبي لتوفير مساكن ووظائف ملائمة، ووضع حد لاستغلال

العمال المهاجرين، ودعم النمو الاقتصادي في الدول الأوربية المجاورة. لقد ضاعت تلك الفرصة الآن، حيث تسيطر نوبة مشؤومة ورجعية على إيطاليا. إن اضطهاد الغجر هو العار على إيطاليا، وتحذير لنا جميعًا.

إما أن يقوم حزب العمال بتمثيل كتلة ناخبيه الحرجة.. أو سيتولى آخرون ذلك

١٣/٠٣/٢٠٠٨

قد لا نستشف ذلك من الطريقة التي يجري بها السياسيون والإعلام النقاش، لكن معظم الناس في بريطانيا ٥٣ في المائة حسب آخر الأرقام يعتبرون أنفسهم من الطبقة العاملة. وبرغم صعوبة الاتفاق على تعريف الطبقات، فإن الأغلبية تنعكس على نطاق من التحليلات الإحصائية للمجتمع البريطاني الحديث. فنحو ٤٠ في المائة من القوة العاملة لا تزال تعمل يدويًا، على سبيل المثال؛ وإذا أضفنا إليهم الأعمال المكتبية فهذا يعني ثلثي العمالة.

ومع أن تلك الطبقة ما زالت تسيطر على البلد، فالنخبة السياسية تتعامل معها على أنها أمر محظور النقاش فيه. وحتى عندما تصل حياة الطبقة العاملة إلى أرض الإعلام يكون ذلك في صورة هزلية تحقيرية بشكل فظ، مثل الذي يظهر في البرنامج الساخر «ليتل بريتن». وعندما يتطرّق السياسيون إلى مجال الطبقات الاجتماعية يستخدمون عبارات تلطيفية مثل «العائلات الكادحة»، أو مصطلحات بديلة مثل فقر الأطفال، وهو

الموضوع الذي روَّج له أليستير دارلنج بجدارة أمام حزبه أثناء مناقشة الموازنة أمس.

وهكذا فإن قرار قناة البي بي سي بإنتاج سلسلة من البرامج عن تهميش الطبقة العاملة تحت حكم حزب العمال الجديد في بريطانيا، كان من المفترض أن تكون فرصة نادرة لتسليط الضوء على قلب الحياة الحديثة. لكن بدلًا من ذلك، وتحت شعار «الموسم الأبيض»، ركّزت البرامج كلية على أثر الهجرة والأعراق على الطبقة العاملة البيضاء، وكأنها دراسة أنثروبولوجية لفئة مهددة بالفناء.

كانت الرسالة في المقطع الترويجي للحلقات واضحة بما لا يدع مجالًا للخطأ، حيث كان هناك رجل حليق الرأس يتدرج وجهه إلى السواد من خلال ظهور كتابات تخطها أيد سمراء وتظهر العبارة: «هل تتحول الطبقة العاملة البيضاء في بريطانيا إلى كيان غير مرئي؟»، فالعمال البيض يتم إقصاؤهم من الساحة، حسب ما يفهم من المضمون، واللوم في ذلك يقع على تعدد الثقافات والهجرة. لكن في حقيقة الأمر، الطبقة العاملة بأسرها، البيض منها وغير البيض، تم إضعافها وتهميشها على مدار العقدين الماضيين. من خلال تعريف مشاكل المجتمعات الأقل حظًا في البلد على أنها تتمحور حول العرق بدلًا من الطبقة، قامت البي بي سي بترسيخ القالب الشائع واللعب لصالح جدول الأعمال المسمَم الخاص بالحزب الوطني البريطاني.

كما أن ذلك غير صحيح. لقد كان للهجرة الجماعية بالطبع في السنوات الأخيرة معظمها من دول شرق أوربا أثر غير متوازن على مجتمعات الطبقة العاملة من حيث السكن والخدمات العامة والأجور. وقد تعمدت الحكومة استخدام التدفق القادم من الاتحاد الأوربي كنوع من سياسات الدخل في القرن الحادي والعشرين، وقام أرباب العمل باستغلال العمالة المهاجرة لتخفيض الأجور. ولا ينبغي أن ندهش إذا ذهب أشخاص محبطون وعاجزون إلى أقرب كبش فداء، وليست مصادفة أن بعض أسوأ أشكال العنصرية توجد في أكثر المناطق المعدومة اقتصاديًا.

لكن ليست الهجرة هي التي اجتثت أحشاء الطبقة العاملة في بريطانيا، البيضاء وغير البيضاء. بل كان المسؤول عن ذلك إغلاق قطاعات صناعية بأكملها، وتدهور التصنيع وإسكان البلدية، والاعتداء على النقابات المهنية، وتحويل جزء هائل من الموارد إلى الأغنياء، وتحرر سوق العمل، والأثر المطلق للعولمة النيوليبرالية تحت حكم كل من الحزب المحافظ وحزب العمال الجديد. ولم يُذكَر أي شيء من ذلك تقريبًا بشكل عابر في «الموسم الأبيض».

إنَّ الآمال في أن يقوم جوردن براون بتوجيه الحكومة في اتجاه آخر تخيب أكثر فأكثر. فنواب البرلمان عن حزب العمال الذين راهنوا بشدة على براون توصلوا الآن إلى أن منهج براون لا يختلف كثيرًا عن

منهج بلير بلا بهرجة. ولقد تم إطلاق العنان لوزراء بلير المستقتلين، مثل وزير العمل والتقاعد الجديد، جيمس بُرنل، ووزير قطاع الأعمال جون هتن، لترويج جدول أعمال يدعم الشركاتية والخصخصة بشكل حاد. وكان تصريح هتن هذا الأسبوع بأن حزب العمال ينبغي أن يحتفي «بالأجور الضخمة» والمذهب الفردي أشبه بمحاكاة ساخرة لفترة أوج المنهج البليري السابق. لكن براون كلف نفسه يوم الإثنين عناء إلزام الحكومة بتسريع الخصخصة في مجالات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية.

في غضون ذلك، تؤكد ميزانية دارلنج أنه تعمد إضعاف خطة الضرائب الخاصة بالمواطنين غير فاحشي الثراء، وتراجعه عن ضرائب أرباح رأس المال تحت ضغط شركاتي، بينما رفض براون بشكل حازم مطالب النقابات المهنية ونواب البرلمان عن حزب العمال بإعطاء حقوق مساوية للعمال بالوكالة والعمالة المؤقتة كوسيلة لرفع بعض أسوأ أشكال الاستغلال الواقعة على العمالة المهاجرة من تخفيض في مستويات الأجور الحالية وظروف العمل. ولن يسمح رئيس الوزراء بأن تقوم لجنة بتفقد القضية إلا في حالة وجود حق نقض لرب العمل. كما قامت جماعات الضغط الشركاتية بإبعاد خطر ضريبة الكسب غير المتوقع على الأرباح الطائلة التي تجنيها شركات الطاقة، والتي كان من الممكن أن توفر لدارلنج بعض السيولة النقدية التي يحتاج إليها

لخفض مستوى فقر الأطفال إلى النصف بحلول عام ٢٠١٠.

في خضمّ هذه الأزمة الاقتصادية المتفاقمة التي يُحتمل أن تنتج معدّل نمو أقل مما توقعه دارلنج العام القادم، واستمرار ضغط أجور القطاع العام، لا بد من أن يرتفع الثمن السياسي لفشل حزب العمال في تحقيق وعوده لكتلة ناخبيه الحرجة. وطالما جادل روّاد حزب العمال الجديد بأن أصوات الطبقة العاملة أمر مسلم به، لأنه ليس لهم موضع آخر يقصدونه. لكن بعد الانتخابات العامة عام ٢٠٠٥، لم يعد هذا الزعم محصنًا. فمن بين الأربعة ملايين صوت التي خسرها حزب العمال كان القسم الأكبر من الطبقة العاملة، بالشمال والجنوب، البيض منهم وغير البيض. وكما أشار جون كروداس، الذي شكل منافسة قوية على منصب نائب رئيس حزب العمال العام الماضي: «أصوات هؤلاء الناخبين لم تذهب إلى الحزب المحافظ، بل ذهبت إلى الوطنيين، وحزب بريطانيا الوطني، والليبراليين، وحزب رسبكت، أو أنهم لزموا منازلهم».

إن أنصار بلير الذين يصرون على أن يركز حزب العمال مرة أخرى، على الأصوات المتأرجحة في الأطراف الجنوبية ومحاولة تهدئة الباقي، حسب ما قال، انتهت صلاحيتهم منذ خمسة عشر عامًا ويهددون التحالف الاجتماعي اللازم للفوز، والذي لا يمكن إعادة بنائه إلا من خلال التركيز بشكل أكبر على الإسكان، وعدم الأمان

الوظيفي، وعدم المساواة في الخدمات العامة، واستثمارات القطاع العام في المناطق المعدمة. هذا هو الصدع الذي بدأ في الظهور الآن في حزب العمال البرلماني، في وجود تيار متجدد من يسار الوسط حول مجموعة الضغط كومباس التي تتصدر المشهد حاليًا وميل براون الواضح نحو اليمين البليري.

والمحك القادم لمعرفة إلى أين يقودنا كل ذلك سيكون الانتخابات المحلية التي ستقام في شهر مايو/آيّار، التي يتوقّع أن يحصد فيها الحزب الوطني البريطاني وآخرون مكاسب كبيرة. وإذا لم يستعد حزب العمال لتمثيل مصالح ناخبي الطبقة العاملة الذين يتصاعد غضبهم، سيملأ آخرون هذا الفراغ بالتأكيد، ويهدد تحالف الأحزاب الثلاثة، الأوثق من ذي قبل، بخطر الانفجار في وجه الطبقة السياسية بأكملها.

---

89 نسبة إلى وودرو ويلسون، الرئيس الأمريكي الثامن والعشرون، والمشهور بمبادئه الأربعة عشر التي أعلن عنها في نهاية الحرب العالمية الأولى وقال إنها سوف تحقق السلام العالمي.

90 سوف تنتهي حال إيان مكارتني بأن يصبح رئيسًا للحزب مواليًا لبلير ووزيرًا في الحكومة.

91 Brighton Rrock ، وهي حلوى إنجليزية شهيرة، ذات شكل أسطواني طويل. عند قطعها عرضيًا تبدو كلمات مكتوبة بداخلها تحمل اسم المنتج أو عبارات دعائية أخرى.(المترجم).

92 جمعية انجليزية تأسست عام ١٨٨٤، سعى أعضاؤها لنشر الأفكار الاشتراكية.

93 مع نهاية فترة تولي حزب العمال المنصب كانت الفجوة بين الفئتين الأغنى والأفقر قد اتسعت في الحقيقة بكل المقاييس تقريبًا، بما في ذلك معامل جيني. ارتفع حجم عدم المساواة في الفترة الأولى، وكان مستقرًا في الفترة الثانية ثم ارتفع مجددًا في الفترة الثالثة:

Institute of Fiscal Studies, "Poverty and Inequality in the UK", 2011; *Financial Times*, 8 April 2010.

94 Will Hutton, *The State to Come*, London, 1997.

95 هذه نسخة معدّلة من مقال نُشر للمرة الأولى في London Review of Books تحت عنوان "After the May Day Flood"، ٥ يونيو/حزيران ١٩٩٧.

96 هذا الجزء مؤلف من مقالين تمّ دمجهما بعد التحرير، نشرا تحت العنوانين الأصليين التاليين: "The demon privatisers" و "Under the knife".

97 هزم جورج جالاوي، ممثلا حزب ريسبكت، أونا كينج مرشحة حزب العمال الجديد على أساس برنامجه الانتخابي المناهض للحرب في مقاطعتي بيثنال جرين وبو في شرق لندن بالانتخابات العامة التي أجريت في شهر مايو/آيار عام ٢٠٠٥.

98 العنوان الأصلي:

"A fight for Labour's future will have to begin on May 6"

كتب هذا المقال قبيل الانتخابات العامة في بريطانيا في شهر مايو/آيار عام ٢٠٠٥.

99 Jung Chang and Jon Halliday, *Mao: The Unknown Story*, London, 2005.

يقوم كتاب Was Mao Really a Monster? (لندن، ٢٠٠٩) لمحرزيه جريجور بنتون ولين تشون بتجميع بعض الردود الأكاديمية الناقدة لكتاب تشانج وهاليداي.

100 العنوان الأصلي:

"Today Ireland has a chance to change Europe's direction"

في استفتاء شهر يونيو/حزيران عام ٢٠٠٨ صوتت أيرلندا برفض معاهدة لشبونة. وتمّ نقض هذا القرار في استفتاء ثانٍ عام ٢٠٠٩.

101 العنوان الأصلي:

"You can't say it's a problem and then do nothing about it."

الفصل الخامس المقاومة ورد الفعل

رفض الخضوع (٢٠٠٤–٢٠٠٨)

في فلسطين والعراق وأفغانستان أدى الاحتلال الغربي والإسرائيلي إلى مقاومة مسلحة شعبية مستدامة، مهّدت بدورها الطريق لانسحابات جزئية أو شاملة. وفي العراق ألحقت حملة المقاومة ضد القوات الأمريكية والبريطانية هزيمة إستراتيجية بالقوة الأمريكية لم يقابلها سوى الاستغلال القاسي للانقسامات الطائفية. وقد أدى رد الفعل على ما أصبح أشبه بقوس من الاحتلال والمقاومة عبر العالم الإسلامي في تلك الأثناء إلى هجمات إرهابية، وكذلك إلى هياج رهاب الإسلام في الدول الغربية المحتلة، من ضمنها بريطانيا.

داخل الانتفاضة: هل فات أوان حل الدولتين؟

٢٤/٠١/٢٠٠٤

في الشارع الخلفي بمدينة غزة، انتظرنا في السيارة طبقًا للموعد المتفق عليه. كان المحرك يدور. وما برح الوسيط الخاص بي يتفقد المرآة الجانبية منتظرًا أية إشارة على قدوم الرجل الذي جئنا لمقابلته. بعدما قامت إسرائيل باغتيال ما يقرب من ١٥٠ شخصًا من المقاتلين البارزين خلال السنوات الثلاث الأخيرة من الانتفاضة الفلسطينية، لم يعد أي زعيم كتيبة مسلحة يجازف

بالظهور، حتى في قلب الأراضي المحتلة[102]. بينما الدقائق تمر، يبدو التوتر على الوسيط. فيقول «المشكلة ليست مجرد أن الإسرائيليين قد يهجمون بينما نحن مجتمعون فهم أحيانًا يهجمون فور مغادرتك، وقتها قد تشك المجموعات أنك وشيت بهم».

جاءت سيارة على مقربة منا أخيرًا، ثم استدارت عائدة بشكل مفاجئ وأشار سائقها إلينا أن نتبعه. سرنا على إثره عبر امتداد حضري فقير، وتوقفنا أمام ورشة باهتة المظهر. في الطابق الأعلى تم إرشادنا في البداية إلى غرفة انتظار، مؤثثة بأرائك مذهَّبة على الطراز الإسلامي، ثم دخلنا حجرة مكتب صغيرة. كان الجالس وراء المكتب، وعلى جانبيه العلم الفلسطيني ولواء من اللونين الذهبي والأسود، هو نافذ عزام، زعيم حركة الجهاد الإسلامي في قطاع غزة.

غالبًا ما تعتبر تلك الحركة الإسلامية أكثر منظمات المقاومة الفلسطينية المسلحة تطرفًا، واشتهرت بالهجمات الانتحارية على الأهداف الإسرائيلية، سواء كانت مدنية أم عسكرية. لكن يتبين أن عزام، على طريقته الخاصة على الأقل، يمثل صورة الاعتدال النظري، بينما هو يستعرض فشل الكتائب الفلسطينية المسلحة في الاتفاق على هدنة جديدة. «نحن نريد تقليل حجم المعاناة التي يتعرض لها شعبنا، وتجنب صراع فلسطيني داخلي، وأن نُظهِر أننا لسنا عائقًا في

طريق الوصول إلى تسوية». لكن في إشارة إلى فشل الهدنة من الطرف الفلسطيني، والذي استمر شهرين في الصيف الماضي، بعد القتل الإسرائيلي المتكرر للنشطاء، أضاف قائلًا:

«إسرائيل خرقت الهدنة وتخلّت عنها. هذه المرة سألنا إذا كان هناك أية ضمانات يقدمها الطرف الثاني، وكان الرد بالنفي. ولهذا فمن الصعب جدًا مطالبتنا بالموافقة على هدنة بلا مقابل. نحن ندرك أن ميزان القوة ليس في صالحنا، لكننا لن نسمح أن يجبرنا هذا على الاستسلام».

عندما يطلب من عزام تبرير الهجمات على المدنيين يكاد يبدو آسفًا، ويستشهد بسلسلة من المجازر الإسرائيلية وقتل المدنيين، من مذبحة دير ياسين عام ١٩٤٨ إلى إطلاق النار على محمد الدرة البالغ من العمر اثني عشر عامًا بين ذراعي والده، في بداية انتفاضة الأقصى الحالية عام ٢٠٠٠. «نحن لا نسعد أبدًا لموت أي إنسان بريء، بغض النظر عن دينه، لكن إسرائيل هي البادية بالقتل. لقد اضطر الفلسطينيون إلى مثل تلك العمليات في محاولة لوقف قتل إسرائيل للمدنيين منا. ولقد اقترحت حركة الجهاد الإسلامي قبل عام أن يتجنب الطرفان الأهداف المدنية وهذا الأمر رددته حماس أخيرًا لكن الإسرائيليين لم يستجيبوا بشكل إيجابي».

وبعدما حل الظلام ذهبنا بحثًا عن عبد العزيز الرنتيسي، الزعيم السياسي وأحد مؤسسي حركة حماس، وهي أكبر حركة مقاومة إسلامية والقوة الوحيدة بين الفلسطينيين، التي تشكل منافسة حقيقية لزعامة ياسر عرفات وحركة فتح الوطنية التابعة له. ويتمثل هذا بشكل خاص في قطاع غزة، حيث يتجذر دعم الحركة في شبكة من الرعاية الاجتماعية والمؤسسات التعليمية بين أفقر قطاع من الشعب المعدم. منذ أن شنت إسرائيل محاولة اغتيال فاشلة ضده في شهر يونيو/حزيران من العام الماضي، انتقل الرنتيسي، وهو طبيب أطفال في السادسة والخمسين من عمره، إلى تحت الأرض، وأصبح لا يتحرك خارجيًا في وضح النهار. وتتم الترتيبات شفاهًا في ظلال مباني غزة التي دكها القصف، لتجنب المراقبة الإسرائيلية الإلكترونية. أخبرونا بأن ننتظر المزيد من التعليمات عند مجمع مكاتب. وفجأة ظهر الرنتيسي بمصاحبة حارسين شخصيين، مازحًا حول فرصته في النجاة، إذا ظهر في برنامج تليفزيوني حواري ينقل مباشرة بالأقمار الصناعية تلك الليلة.

كان القيادي بحركة حماس أكثر صراحة من عزام، وهو سياسي بالفطرة، لا يهدأ، ولاذع اللسان. يرفع طرف سرواله الأيسر ليبدو أثر جرح شاحب الحمرة بطول رَبلة الساق ويصل إلى الفخذ، حيث تم قطع شريانه

أثناء الاعتداء عليه في شهر يونيو/حزيران الماضي. كان ابن الرنتيسي وحارس خاص يقودان السيارة في غزة، وهو بداخلها عندما تمت مهاجمة الجيب الخاصة بهم من قبل مروحتين هجوميتين إسرائيليتين بوابل من القذائف. لقِيَ الحارس الخاص مصرعه، بالإضافة إلى سيدة وابنتها ذات الأعوام الثمانية كانتا تمران في الجوار. وخرج ابنه من الحادث مشلولًا شللًا رباعيًا، وأصيب خمسة وعشرون شخصًا من المارة. لكن الرنتيسي خرج مترنحًا، حسب وصفه «في بحر من الدماء» وهو على قناعة أن توخي ابنه الحيطة بعدم التوقف عند مفرق الطرق أو الإشارات الحمراء (الشرطة دائمًا تشير إلينا بالمرور) هو الذي أنقذ حياته.

فيما وراء الكواليس، كان الزعماء الفلسطينيون يحاولون على مدار شهور استمالة حماس للموافقة على برنامج وطني مشترك. لكن الرنتيسي الذي قضى أكثر من عامين في السجون الفلسطينية، بالإضافة إلى سبعة أعوام في السجون الإسرائيلية، لدوره كقيادي بحركة حماس يحذر أن منظمته لن تعرض المزيد من الهدنات الشاملة من غير انسحاب إسرائيلي كامل. «نحن نقاوم لأننا تحت الاحتلال»، هكذا يصرح الرنتيسي، «وليس لأن طائرات الأباتشي وF-١٦ تقصفنا. فإما أن ينسحب العدو أو يستمر في النزف. لكن إذا انتهى الاحتلال لن يكون هناك داعٍ للمقاومة».

رغم استمرار المقاتلين من حركات حماس والجهاد الإسلامي وكتائب الأقصى التابعة لحركة فتح ومجموعات الجناح اليساري مثل جبهة التحرير الشعبية الفلسطينية في المعركة مع الجنود الإسرائيليين داخل معسكرات اللاجئين ومدن الضفة الغربية وقطاع غزة وحولها، فإن عدد الهجمات على المدن الإسرائيلية انخفض بشكل حاد في الشهور الأخيرة. بيد أن الرنتيسي يعرض عن الرأي الذي يقول: إن الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة جعلت حماس في حالة واهنة ومتعطشة لمهلة تحفظ لها ماء الوجه. «هذا غير صحيح على الإطلاق. لم يكن هناك أي قرار سياسي بوقف الهجمات. من الطبيعي أن تكون هناك موجات من المقاومة تليها فترات من الهدوء النسبي. لكن الشارع الآن يطالب بالتحرك».

برغم هدوء قيادي حماس الغالب فإن الغضب ينتابه عندما يتم مواجهته بنفور الرأي العام الغربي من التفجيرات الانتحارية الإسلامية على الحافلات والحانات الإسرائيلية، هو مثل عزام يدافع عن هذا التكتيك كوسيلة ردع نجحت بعض الشيء في تحريك كفة «ميزان المعاناة». «إن عدد الأطفال الذين قتلوا على يد الإسرائيليين في السنوات الثلاث الماضية يعادل تقريبًا إجمالي عدد القتلى على الجانب الإسرائيلي. هذه العمليات لها هدف واحد فقط، منع

قتل أطفالنا والمدنيين منا. إذا توقفوا عن قتل المدنيين، منّا سنتوقف نحن. لكن أي رأي عام دولي هذا الذي يغض الطرف عن طائرات F-١٦ الإسرائيلية ويحتج على قتالنا المحتل؟» هو ليس على استعداد كذلك لقبول أن الهجمات الانتحارية تسمم الثقافة الفلسطينية. ويؤكد قائلًا «عقيدتنا ليست عقيدة موت، بل هي عقيدة كرامة، مثلما رأيتهم يفعلون أيضًا في العراق».

الشيء غير المتوقع أكثر من دفاع الرنتيسي عمّا يعتبره الكثير من الفلسطينيين ذاتهم غير مبرر هو موقف زعماء حماس والجهاد الإسلامي من حل الدولتين المحتمل كتسوية للنزاع. وتعتبر كلتا المجموعتين متجاوزتين الحظيرة السياسية خارج العالم الإسلامي، ليس فقط بسبب استخدامهما للمفجرين الانتحاريين وإنما أيضًا بسبب هدفهما طويل الأمد لتأسيس حكم إسلامي في المنطقة الفلسطينية التاريخية بأكملها. وعلى عكس المقاومة العلمانية، كما هو مفترض معظم الوقت، لن يقبل الإسلاميون السلام مع إسرائيل أبدًا. لكن ما يبدو في أية مناقشة تتجاوز الشعارات والاقتباسات بلا سياق هو أمر مختلف، وعلى الأرجح هو أمر شديد الأهمية لتسوية النزاع، ويتضح على الجانب العملي أن كلًا من حركتي حماس والجهاد الإسلامي ملتزمتان الآن بإنهاء حملتهما المسلحة في

مقابل انسحاب إسرائيلي كامل من المناطق التي تم احتلالها عام ١٩٦٧: وهي الضفة الغربية وغزة وشرق القدس.

«من وجهة نظر دينية»، هكذا يبدأ الرنتيسي المفعم بالنشاط في الشرح، «لا نستطيع التخلي عن أرضنا. لكننا على استعداد لقبول حل مؤقت لا يهدر الحقوق الفلسطينية: على المحتل أن ينسحب من الضفة الغربية وقطاع غزة في مقابل وقف إطلاق للنار يستمر لسنوات». أما عزام فكان أكثر تفصيلًا. الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة ليست بالطبع أقصى «طموح» الجهاد الإسلامي على المدى الطويل. لكنه يستطرد قائلًا، «قد نقبل بدولة فلسطينية لها أمنها الفلسطيني الكامل بلا مستوطنات إسرائيلية. هذا هو الحل الواقعي. وقد نقبل هذا بشكل مؤقت، برغم إيماننا أن حدود فلسطين التاريخية هي حق لنا. وإن كنا غير قادرين على استعادتها اليوم، فذلك بسبب التعقيدات الدولية وميزان القوى غير العادل. ولا نعلم كم من الوقت سيستغرق هذا الحل المؤقت. لكن إذا تحقق بالفعل ستتغير أشياء عدة في المنطقة بكاملها».

هذا القبول الحذر لهدف إقامة دولة فلسطينية بحدود ١٩٦٧ من جانب الإسلاميين يجد صدى أقوى في مجموعات مثل جبهة التحرير الشعبية الفلسطينية الماركسية، التي كانت يومًا في قلب المعارضة الرافضة

لحل الدولتين. ويقول جميل مجدلاوي، زعيم الجبهة في غزة، شارحًا: «إن قيام دولة ديمقراطية في فلسطين كلها هو أمل للتاريخ، لكننا لن نعتبره عرضًا واقعيًا الآن. فالمواجهة الآن تدور حول منطقة الدولة الفلسطينية وسيادتها وحدودها».

ما يتضح من تلك التعليقات هو أن كل قوة فلسطينية سياسية ومسلحة ذات شأن مهيأة الآن، وللمرة الأولى، لقبول نهاية فعلية للنزاع لقاء دولة مستقلة بالكامل على مساحة تبلغ ٢٢ في المائة من مساحة فلسطين قبل عام ١٩٤٨. هذا أمر غير مسبوق في تاريخ النزاع. لكن بالطبع لم يتم تقديم عرض بدولة كهذه. وما يحدث على أرض الواقع بدأ يثير الشكوك بشأن كون الدولة الفلسطينية احتمالًا واقعيًا الآن.

منذ أن فر معظم الفلسطينيين أو تم طردهم من منازلهم في الحرب التي ولدت دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، يكابد الفلسطينيون حرمان أراضيهم والهوان والمذابح. وفي الوقت الذي كان بلدهم فيه يُحتل ويُستعمر تدريجيًا - بدعم أو قبول من الغرب- اتخذت حياتهم اليومية شكلًا أكثر قسوة. ومع ذلك فقد أبدوا إبداعًا عنيدًا في كفاحهم من أجل البقاء السياسي والاستقلال.

قبل ربع قرن مضى، عندما زرت المنطقة للمرة الأولى، لم يكن هناك تفجيريون انتحاريون ونادرًا ما وجدتُ إسلاميين فلسطينيين؛ فقد ازدهر الإسلام السياسي

فيما بعد، في الفراغ الذي خلّفه فشل الوطنيين واليساريين. وكانت المقاومة الفلسطينية، ومقرها حينئذ في بيروت، محل تركيز الحركة الشعبية الديناميكية، التي قدمت أملًا سياسيًا لكل من الشتات الفلسطيني وهؤلاء الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي. والآن، وبعد مرور عقدين على إجبار ياسر عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية على مغاردة لبنان، تدهورت ظروف معيشة اللاجئين الفلسطينيين الذي بقوا بشكل مفجع. بعدما شهدوا خمسة عشر عامًا من الحرب الأهلية، واثنين وعشرين عامًا من الاحتلال الإسرائيلي للجنوب، وقتلًا جماعيًا على يد ميليشيات تدعهما إسرائيل وسوريا في معسكرات مثل تل الزعتر وشاتيلا، يعيش مئات الآلاف من الفلسطينيين الآن على هامش المجتمع اللبناني، ممنوعين من العمل في اثنتين وسبعين مهنة محددة، ويحظر عليهم اقتناء أو توريث الأملاك.

«هم يحاولون إجبار الفلسطينيين على مغادرة لبنان بقوانينهم العنصرية» هكذا يقول سلطان أبو العينين، القائد العسكري بحركة فتح في جنوب لبنان، والذي كان حبيسًا بمعسكر الراشدية للاجئين بالقرب من مدينة صُور طوال السنوات الخمس الماضية. «لكن معاناتنا لم تضع حدًا لطموحاتنا».

داخل معسكر الراشدية، الذي يحاصره الجيش

اللبناني، تستطيع المنظمات السياسية الفلسطينية على الأقل تنظيم أنفسهم، الشيء الذي لا يستطيعون فعله في معظم الأماكن في لبنان. وفي عام ١٩٧٠ قامت منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها بتوفير الوظائف والرعاية الاجتماعية وإدارة الورشات والعيادات والمراكز الثقافية. فطردهم من أرضهم جعل شعبهم معوزًا، وتبدو مخيمات اليوم مثل شاتيلا وعين الحلوة في صَيْدون أشبه بالأحياء الفوضوية في كراتشي أو دكا. وأصبح الآن مشفى غزة في شاتيلا، الذي كان في يوم ما مفخرة الهلال الأحمر الفلسطيني، مجمع مبانٍ عشوائية، مكدسًا بالعائلات المشرَدة، وقد نهبت الميليشيات اللبنانية معداته الطبية منذ وقت بعيد. وتتباين مواقف اللاجئين من تسليم بائس إلى جهاد ثائر: كما يقول أحمد حليمي أحد النشطاء من شاتيلا «إن شعبنا يعيش في نفق مظلم».

وفي المناطق الفلسطينية المحتلة ذاتها تدهورت ظروف المعيشة إلى مستوى أكثر انحدارًا. فأثناء «عملية السلام» الجامدة التي دشنتها رسميًا اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ أدى إغلاق إسرائيل للمدن وإقصاء العمال الفلسطينيين إلى انخفاض بمعدل ٤٠ في المائة في مستوى المعيشة وزيادة ضخمة في البطالة. لكن منذ تفجُّرُ الانتفاضة في شهر سبتمبر/أيلول عام ٢٠٠٠ تحوّلت الأحياء الفوضوية إلى كارثة اقتصادية

واجتماعية على كل المستويات. وتسبب الغزو العسكري والحصار والعزل وحظر التجوال وتدمير المنازل والبنية التحتية في تضخم حجم البطالة الفلسطينية إلى الثلثين في بعض أجزاء المنطقة، وهوى مستوى الدخل إلى أكثر من النصف ليصل إلى ٩٠٠ دولار سنويًا، مقارنة بمتوسط ١٧,٠٠٠ دولار سنويًا بالنسبة لجيرانهم الإسرائيليين. وتحوّلت المدن التي تقوم على السياحة، مثل مدينة بيت لحم، إلى التسول، بينما ترتفع أمام أكواخ معسكرات اللاجئين قلاع مدنية يسكنها نحو ٢٤٠,٠٠٠ من اليهود المستوطنين. ولا يتكرر مثل هذا الصدام بين العالم الأول والعالم الثالث الموجود في المناطق التي تحكمها إسرائيل سوى في جنوب أفريقيا وعلى الحدود الأمريكية المكسيكية.

والحقيقة المرة هي، أن الاحتلال الإسرائيلي عندما كان يأخذ شكل حكم عسكري مباشر حتى بداية التسعينيات كان أقل قمعًا وتدميرًا منه اليوم. وبرغم هوان الإخضاع الأجنبي والحبس الدوري للنشطاء، فإن الحياة في السنوات العشرين الأولى بعد حرب ١٩٦٧، كانت أسهل بالنسبة للفلسطيني العادي، الذي كان يستطيع العمل في إسرائيل والمتاجرة والتحرك بحرية نسبيًا أكبر في أنحاء البلد. وحتى استعمار الضفة الغربية وغزة غير الشرعي من إسرائيل كان على نطاق أكثر اعتدالًا مقارنة بما وقع بعد ذلك.

بالنسبة إلى أي شخص كان يعرف المنطقة في ذلك الوقت تبدو التحولات الكاسحة بالمناطق المحتلة على الطريق من الحدود الأردنية إلى القدس ظاهرة على الفور، حيث أصبحت «مستوطنة» معالية أدوميم الآن مدينة يسكنها عشرات الآلاف، وتسود التلال القريبة من العاصمة التي استولت عليها إسرائيل، وقد عزلت الضواحي العربية مثل العيزرية وأبو ديس خلف حواجز خرسانية يبلغ علوها ثلاثين قدمًا على المدينة التي لم يعد سكانها قادرين حتى على زيارتها. «سألني ابني ذو الاثني عشر عامًا هذا الصباح: هل ستقبل العيش في أحياء المعزل تلك؟»، هكذا يحكي محمد جردات، من مركز بديل لحقوق اللاجئين. «والحقيقة أن معظم الإسرائيليين كانوا سيغادرون إذا اضطروا للعيش مثلنا».

وفي الحقيقة، الحائط الذي يفصل القدس عن الضواحي العربية هو جزء مما يطلقون عليه «الجدار العازل»، والذي لا يحمي أملاك إسرائيل من أهالي الضفة الغربية الانتقاميين، ويحدث قطعًا عميقًا في المنطقة المحتلة، وصل إلى سبعة كيلومترات بالفعل من الحدود الإسرائيلية القديمة، ومخطط له أن يصل إلى واحد وعشرين كيلومترًا في بعض المناطق. وهو يصل المستوطنات بإسرائيل بينما يحتجز عشرات الآلاف من الفلسطينيين على الجانب الإسرائيلي. وقد أعلنت تلك

المناطق، بين الخط الأخضر القديم والجدار، «مناطق مغلقة»، حيث يجب على الفلسطينيين المقيمين بها التقدم لطلب تصريح بالعيش أو العمل، وغالبًا ما يتم حرمان المزارعين بها من أراضيهم. وفي حالة قلقيلية تمت محاوطة المدينة بأكملها بالجدران ولم يعد الدخول إليها ممكنًا إلا من خلال نقطة تفتيش إسرائيلية. فأغلق ثلث المحال في قلقيلية، وغادر ٣,٠٠٠ من سكانها البالغ عددهم ٤٠,٠٠٠، بعضهم غادر إلى الأردن أو الخليج، بينما يصطف المئات يوميًا من أجل المعونات الغذائية.

إن الفلسطينيين على قناعة أن ما يطلقون عليه «جدار الفصل العنصري»، والذي طبقًا للخطط المسربة سيسيِّج ما يقرب من ٥٧ في المائة من الضفة الغربية في سلسلة من المقاطعات المغلقة، صمم لانتزاع المزيد من الأراضي من أجل المستوطنات والحث على هجرة جماعية فلسطينية تدريجيًا من خلال جعل الحياة اليومية مستحيلة. وكما أخبرني الجنرال الإسرائيلي المتقاعد حديثًا الذي رأس الإدارة المدنية بالضفة الغربية وغزة: «الجدار ليس جدارًا أمنيًا بالطبع، هو جدار سياسي. عليك فقط بالنظر إلى الخارطة».

كان تجوال أرييل شارون في المسجد الأقصى بالقدس هو الذي أطلق شرارة الانتفاضة، لكنها وقد جاءت في أعقاب فشل محادثات كامب ديفيد كانت من

ناحية أخرى ثورة على عملية أوسلو، التي لم تقدم إلا القليل جدًا للفلسطينيين في حياتهم اليومية، بينما إسرائيل تمضي قدمًا في التوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي. ومنذ ذلك الحين بلغ عدد القتلى من الفلسطينيين ثلاثة أضعاف القتلى الإسرائيليين (٢,٦٤٨ مقارنة بـ ٨٤٢) وخمسة أضعاف إذا تحدثنا عن الأطفال منهم. وحسب تقرير عضو مجلس الشيوخ الأمريكي السابق جورج ميتشل في عام ٢٠٠١، لم تكن هناك أية خطة من جانب القيادة الفلسطينية لبدء «حملة عنف» حتى وإن حاول البعض اعتلاء موجة الغضب الشعبي، ولقد بدأ سفك الدماء من الجنود الإسرائيليين الذين استخدموا الذخيرة الحية بشكل متكرِّر في مواجهة المتظاهرين الذين يلقون الحجارة. وخلال الأيام العشرة الأولى التي تلت زيارة شارون تم قتل أربعة وسبعين فلسطينيًا في مقابل خمسة إسرائيليين. وحتى في ذلك الحين استمر شكل الانتفاضة كحركة شعبية جماعية ضد الاحتلال، ولم تبدأ الهجمات الانتحارية حتى الشهور الأولى من عام ٢٠٠١.

تعد تجربة زكريا الزبيدي، تجربة نموذجية. في بيت آمن بمخيم جنين للاجئين يسترجع القائد المحلي لكتائب الأقصى التابعة لحركة فتح البالغ من العمر سبعة وعشرين عامًا كيف قام هو وآخرون من النشطاء بالتظاهر عند نقطة التفتيش الرئيسية الإسرائيلية خارج

مدينة الضفة الغربية خلال الأسابيع الأولى من الانتفاضة. «كل يوم تقريبًا كان المتظاهرون يُزدَوْنَ قتلى بالرصاص. في نهاية الأمر تخلينا عن قذف الحجارة وفي نفس المكان الذي قتل فيه الفلسطينيون قتلنا جنديًا إسرائيليًا». كان الزبيدي، الذي ما زال مقتنعًا أن اتفاقية أوسلو كانت «خطوة جيدة»، قد ساعد في إدارة «مسرحية سلام» مع الإسرائيليين في التسعينيات. والآن هو رجل مطارد، ماتت أمه واقفة عند نافذتها من طلقات أطلقها قناص إسرائيلي العام الماضي، وقُتل أخوه عام ٢٠٠٢ في حصار جنين. وبينما نتحدث يهبّ هو وحراسه الشخصيون واقفين كلما تسرع سيارة في الممر الخارجي، فَدَهم فرق الإعدام الإسرائيلية أمر اعتيادي. وعلى الرغم من تحول الكتائب إلى بدء الهجمات الانتحارية في إسرائيل في أوج النزاع، فإن الزبيدي يؤكد أنهم «ضد العمليات داخل إسرائيل إلا إذا تعدّى الإسرائيليون حدودًا بعينها، مثل اغتيال زعمائنا. نحن هنا لندافع عن شعبنا والقتال من غير رؤية سياسية غير مجدٍ، عملنا يجب أن يحسّن موقف المفاوضين».

لكن برغم انحسار الحملة التفجيرية الفلسطينية في إسرائيل، استمر الاعتداء العسكري الإسرائيلي على الأراضي المحتلة بلا هوادة. وبينما لم يقتل أي من المدنيين الإسرائيليين في الشهور الثلاثة من بداية شهر

أكتوبر/تشرين الأول، وحتى منتصف الشهر الحالي على الأقل، فإن الفلسطينيين من المقاتلين والمدنيين يقعون قتلى في هجمات أسبوعية: وفي مدينة نابلس فقط قتل تسعة عشر شخصًا خلال ثلاثة أسابيع من بداية العام الجديد.

مع هذا القدر من المعاناة الفلسطينية هناك أشخاص من ضمنهم بعض قادة حركة فتح والسلطة الفلسطينية يعتبرون الانتفاضة الآن خطأً أعطى الإسرائيليين مبررًا للاستيلاء على المزيد من الأراضي. ويقول أحد كبار مسؤولي الأمن الفلسطيني: «إن عسكرة الانتفاضة أدت بنا إلى طريق مظلم. ولقد سمحت فتح لنفسها بالانجراف إلى المنافسة مع حماس، وبهذا أعطت شرعية للعنف في المجتمع الفلسطيني واكتسبت عداء الرأي العام في الغرب وإسرائيل. وخرج العنف عن السيطرة». وكان رأي حنان عشراوي، المشرِّعة والأكاديمية الفلسطينية البارزة، متحفظًا، وإن كان أكثر انتقادًا: «لقد كانت الانتفاضة مكلفة للغاية وقد شوّهت طبيعة كفاحنا»، هكذا تقول عشراوي، وقد أوقعت مدننا وقرانا في أيدي «ميليشيات وعصابات مسلحة».

لكن حسين الشيخ أحد أهم زعماء حركة فتح بالضفة الغربية، إلى جانب مروان البرغوثي المسجون، والذي يلقي الإسرائيليون لوم العنف المتصاعد عليه يعارض ذلك الرأي:

«لم تكن الانتفاضة قرارنا. إن إسرائيل هي التي عسكرت الانتفاضة وليس الفلسطينيون. نحن في فتح نؤمن بمصالحة تاريخية مع إسرائيل ولقد أثر ذلك في أشكال مقاومتنا. وخلال الشهور الثلاثة الأولى من الانتفاضة لم يتم قتل أي إسرائيلي تقريبًا، بينما وقع آلاف الشهداء من جانبنا. وهذا دليل قاطع على أننا كنا نريد حركة شعبية غير عنيفة. لكن من الذي جلب طائرات F-١٦ والأباتشي والدبابات في مواجهة شعبنا الأعزل؟».

ويقول: إنه في ذلك الحين فقط اتخذ قرار تشكيل كتائب الأقصى، رغم أن استخدامها لاحقًا للتفجيرات الانتحارية داخل إسرائيل «لم يكن جزءًا من إستراجيتنا».

وهناك آخرون مثل عزمي بشارة، الفلسطيني الراديكالي الذي يتحلّى بالكاريزما وعضو الكنيست الإسرائيلي، يأخذون موقفًا أقل دفاعية من أثر الانتفاضة:

«جانب من جوانب الانتفاضة هو أن العالم بأكلمه، بما في ذلك إسرائيل، مقتنع الآن بضرورة الدولة الفلسطينية، وهذا إنجاز حققته المقاومة، وليس المفاوضات. لكن الطريقة التي تتم بها، بلا قيادة مركزية، أدت إلى نوع من المنافسة، حيث أصبحت أدوات الكفاح وسيلة لهزيمة الفصائل الأخرى، لكنها لا

تمت بصلة لهدف التحرير، الذي يعتمد على إقناع الإسرائيليين».

ويرى مجدلاوي من جبهة التحرير الشعبية الفلسطينية أن «برغم كل المعاناة التي تكبدها شعبنا، جعلت الانتفاضة قضيتنا قضية تحرير وطني مرة أخرى». وهناك آخرون أكثر تفاؤلًا، ويعتقدون أنه برغم التفوق العسكري الإسرائيلي الهائل، قامت الانتفاضة بتحويل موازين القوى إلى الناحية الفلسطينية. وكما يصف محمد جردات الناشط بحقوق اللاجئين الأمر: «إذا نظرت للوضع الآن يبدو وكأننا الجانب الخاسر، لكن إذا نظرت من منظور إستراتيجي، فالفلسطينيون هم الرابحون».

لا ريب أن الانتفاضة أحدثت أثرها في إسرائيل فإلى جانب الخسارة في الأرواح البشرية، لحق موقفها وثقتها الاجتماعية واقتصادها ضرر كبير. فقد غادر أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ إسرائيلي البلد منذ بداية الانتفاضة، بينما يتزايد الاتفاق على أن سياسة القبضة الحديدية التي يتبعها أرييل شارون لن تحقق الأمن للمواطنين الإسرائيليين. وكما يقول أحد كبار الشخصيات السياسية الإسرائيلية «أنا آسف لقولي هذا، لكن هناك جوانب ينجح الإرهاب فيها».

وفي ذات الوقت يتصاعد الفزع في المؤسسة السياسية الإسرائيلية تجاه ما يعد «خطرًا سكانيًا».

والخوف هنا أن يشكل العرب خلال عشرة أو خمسة عشر عامًا من الآن أغلبية في منطقة فلسطين التاريخية، وإذا لم يفصل الإسرائيليون أنفسهم عن المراكز السكانية الفلسطينية الرئيسية ستكون الشخصية اليهودية للدولة مهددة. وكان رد فعل شارون هو خطة «الفصل من جانب واحد» عن المناطق المزدحمة بالسكان، والتي تشكل ٤٢ في المائة من الضفة الغربية، حيث تسيِّج مدنها وبلداتها بحوائط تعزلها عن إسرائيل وعن بعضها بعضًا.

وبالنسبة للفلسطينيين، هذا الفصل من جانب واحد هو محاولة إسرائيلية، كما تصفه حنان عشراوي، «للاستيلاء على ٥٨ في المائة من الضفة الغربية». ومن مكتبه في أريحا، آخر المدن غير المحتلة في الضفة الغربية، يحذر صائب عريقات، الوزير وكبير المفاوضين الفلسطينيين، من أن عواقب مثل هذا التحرك ستكون وخيمة للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. «إذا انسحب الإسرائيليون بشكل أحادي، ستنهار السلطة الفلسطينية، وينمو دور الميليشيات وتتنافس على إيجاد طرق لإرسال تفجيريين انتحاريين إلى إسرائيل».

وستتجاوز تبعات خطة شارون أكثر من ذلك. فبعد قبول كل الفصائل السياسية الفلسطينية مبدأ السلام مقابل دولة فلسطينية مستقلة مع إنهاء كامل للاحتلال في الضفة الغربية وغزة بشكل فاعل للمرة الأولى، كادت

قابلية مثل هذه الدولة في الحدوث أن تتبدّد. لقد امتلأت الأجزاء المنكمشة من فلسطين وهي مناطق محتلة بالمستوطنات الإسرائيلية المعسكرة أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ مستوطن إذا أضفنا شرق القدس وتقطعها شبكة من طرق جانبية وطرق لدخول المستوطنين، وقد جردت من مصادر المياه بها وانحشرت داخل جدران وأسوار، بحيث أصبح المجال أمام حل دولتين حقيقيًا موضع تساؤل. وإذا اقتطعت المنطقة المتاحة لإقامة دولة فلسطينية أكثر عن طريق الاستيلاء من خلال «الفصل من جانب واحد» هناك خطر أن يذهب الحل أدراج الرياح كلية. «إن استمرار الجدار يعني نهاية حل الدولتين»، هكذا يصرح عريقات: «حل الدولتين يتم دفنه من قبل نظام فصل عنصري من بنتوستانات[103] وسجون مدينة مسورة».

لا عجب على الإطلاق أن الحماس الفلسطيني لاتفاق حل الدولتين قد بدأ يفتر. قد تكون اتفاقية أوسلو هي التي أتت بالزعامات الفلسطينية إلى منصبها، لكنها تتطلبت منهم أيضًا أن يتعاملوا على أنهم موردو أمن لإسرائيل من الداخل في ما تطور ليصبح مستعمرة أشد قوة. والآن بدأ العديد من الفلسطينيين في التساؤل إذا ما كان نوع الدولة التي قد تقبل بها إسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة يصب في مصلحتهم فعلًا، أو أنه سيؤدي ببساطة، كما يصفه أحد مسؤولي منظمة

التحرير الفلسطينية، إلى إعادة ترتيب الاحتلال في شكل «مجموعة من مستعمرات الهنود الحمر المبجلة». إذا كان «أوان حل الدولتين قد مضى، لمَ لا نقاتل بدلًا من ذلك من أجل حقوق مساوية، على غرار جنوب أفريقيا، في الدولة ثنائية الأوطان الوحيدة الموجودة عمليًا في فلسطين منذ عام ١٩٦٧؟» هكذا يتساءل البعض.

تلك الفكرة التي بدأت كتكهنات من وراء الكواليس من المثقفين والمستشارين، دخلت الآن التيار الرئيسي السياسي الفلسطيني وأثارت قلقًا إسرائيليًا مما تشكله من خطر على إسرائيل مع وجود ٥.٤ مليون يهودي فقط باستمرار السيطرة على شعب عربي يبلغ تعداده ٤.٦ مليون في كل من إسرائيل والمناطق المحتلة. في بداية الشهر الحالي أشار رئيس الوزراء الفلسطيني أحمد قريع، إلى إمكانية التخلي عن الالتزام بحل الدولتين والعودة إلى التطلع الفلسطيني القديم إلى «دولة ديمقراطية واحدة» لكلا الشعبين.

لكن الذين قد يرضون بمثل تلك الدولة ضمن اليهود الإسرائيليين قلة نادرة. والاحتمال الأكبر أنه إذا استمر شارون في خطة «الفصل من جانب واحد» ستكون النتيجة الفورية بدلًا من ذلك تصعيد النزاع وخطرًا متزايدًا يمكن أن يمتد إلى الدول الغربية. وعندما سئل الرنتيسي إن كان يعتقد أن الجدار المكتمل سوف يمنع

المزيد من الهجمات؟ أجاب القائد بحركة حماس: «لست خبيرًا بالناحية العسكرية لكني واثق تمامًا أنه سيتم إيجاد أساليب مقاومة جديدة وأسلحة جديدة».

في تلك الأثناء ما زال الرئيس الفلسطيني المحاصر ياسر عرفات مختبئًا في حطام مجمع المباني برام الله، حيث قضى فعليًا أكثر من عامين ونصف عام تحت الحصار. ومن أجل الوصول إلى الرجل الذي ابتدع الوطنية الفلسطينية الحديثة بشكل فردي تقريبًا، عليك أن تسلك الطريق بين أكوام الأنقاض، من خلال المباني التي دمرت الدبابات الإسرائيلية نصفها، وعبر فناء مصفوف بأكياس رملية. ويحتشد الجنود والمسؤولون حول مدخل مقر الزعيم الفلسطيني. وفي غرفة علوية يجلس إلى طاولة طويلة موقعًا الأوراق، الرجل ذو الأربعة وسبعين عامًا، الناجي من معركة الكرامة عام ١٩٦٨، وحرب أيلول الأسود عام ١٩٧٠، وحصار بيروت عام ١٩٨٢، والاعتداء على رام الله عام ٢٠٠٢، الحاصل على جائزة نوبل للسلام، والذي يصفه شارون بأنه «بن لادن بالنسبة لنا». وهو في زيِّه وبكوفيته المميزين لا تبدو عليه علامات تردي الصحة الذي يفترض أنه اقترب به إلى حافة الموت. ويسألني «هل تريد قطعة مانجو؟ هي مفيدة جدًا للهضم».

إن تشويه الإسرائيليين والزعماء الأمريكيين لعرفات والذي بلغ ذروته في مطلب جورج بوش بالإطاحة به

والقرار الإسرائيلي «المبدئي» بطرده أو اغتياله من الصعب تبريره بناءً على الحقائق. فهذا رجل ندد الكثيرون من شعبه بتعاونه في إحكام القبضة على حماس والمجموعات الأخرى أثناء فترة أوسلو، ولا يوجد دليل يذكر على أنه دفع الحملة المسلحة ضد إسرائيل، فضلًا عن محاولة السيطرة عليها، خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

ويبدو أن جزءًا من العداء ينبع من رفض عرفات في كامب ديفيد التوقيع على تسوية كان يعلم أنها لم تكن لتحظى بتأييد شعبه أو تحقق سلامًا مستمرًا. لكن ما هو أكثر من ذلك هو أن عرفات هو الزعيم الوحيد الذي تضم قاعدته الانتخابية كل العناصر المتباينة من الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة، واللاجئين خارج فلسطين، والشتات الأكبر، والفلسطينيين بإسرائيل نفسها. وبرفضهم التعامل مع عرفات يظهر عزم إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية على كسر حلقة الوصل السياسية الرئيسية مع اللاجئين للتوصل إلى اتفاق داخلي مع الزعامات المحلية في الضفة الغربية وغزة. لكن شعبية عرفات تجددت مع الانتفاضة، واعترفت كل الفصائل الفلسطينية بوضعه المتفرد، وارتدّت محاولة الولايات المتحدة لتجهيز محمود عباس ليكون رئيسًا لوزراء الدولة غير الموجودة.

«هم يعلمون أنهم لن يجدوا بديلًا لي»، هكذا أخبرني

الرئيس الفلسطيني في مكتبه. «نحن لسنا في أفغانستان. نحن فخورون بديمقراطيتنا. هل تذكر ما كنا نقوله في بيروت؟ - الديمقراطية في غابة من الأسلحة - هذا هو شعارنا. لقد تم انتخابي رئيسًا لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ عام ١٩٦٩. وانتخبت رئيسًا للسلطة الفلسطينية تحت إشراف دولي في عام ١٩٩٦، ولقد اقترحنا على الرباعي - الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والأمم المتحدة وروسيا - أن تُجرَى الانتخابات الجديدة في شهر نيسان أو حزيران المقبل. لكن الوضع على الأرض يجعل الانتخابات غاية في الصعوبة».

ما يتجنب عرفات قوله مباشرة هو أنّ الولايات المتحدة وإسرائيل عازمتان على تجنب انتخابات رئاسية فلسطينية جديدة، لأنهما يعلمان أن عرفات سيفوز. وعلى أية حال، كما يشير عرفات، فقد فشل عباس كرئيس وزراء فلسطيني «لأن الإسرائيليين لم يقدموا له شيئًا، لا إطلاق سراح مسجونين، ولا شيء يخص بناء الجدار، ولا رفع للحصار عن الرئيس».

إذن كيف يشعر الرئيس الفلسطيني المحارب القديم إزاء تهديد إسرائيل بقتله؟ «وما همي أنا»؟ يرد سريعًا في سخرية. إن عرفات يعتقد أن عداء شارون له على نحو خاص يعود إلى الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، حينما فشل الجنرال الإسرائيلي وقتذاك في تدمير منظمة التحرير الفلسطينية أو قتل زعيمها. «هو لا

يستطيع نسيان هزيمته في بيروت»، يقول عرفات مبتسمًا. لكنه يحرص جاهدًا بشكل مميز على التأكيد على مؤهلاته في صنع السلام، فيستمر مذكرًا بأنه قام شخصيًا بالمفاوضات في وجود شارون قبالته على الطاولة أثناء محادثات واي بلانتيشن في مريلاند عام ١٩٩٨، وقد أعطى الإذن للمسؤولين بمقابلة رئيس الوزراء الإسرائيلي. لكن فيما يتعلق بكامب ديفيد، يقول الرئيس الفلسطيني. إن المفاوضات توقفت لأن إيهود باراك رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك «أصر على إبقاء الحدود مع مصر والأردن تحت سيطرتهم، وكذلك النطاق الجوي والبحري حول غزة»، وإنه ينبغي لإسرائيل الحصول على سيادة الأراضي فيما عدا الحرم الشريف في القدس (ثالث الأضرحة المقدسة مرتبةً في الإسلام). لكن عرفات يرحب باتفاقية جنيف غير الرسمية التي تمت الشهر الماضي والتي تحدد إطار العمل لاتفاقية السلام المحتملة ويرفض القلق الفلسطيني المنتشر بشأن تخليها الفعلي عن حق اللاجئين في العودة.

يقول عرفات: «هي ليست اتفاقية ملزمة لأنها لم تكن محادثات رسمية، لكننا نقدرها»، مضيفًا إن التوجه العام لحل مشكلة اللاجئين تم التوصل إليه في كامب ديفيد ومفاوضات طابا التي تلت. «علينا أن نبدأ مباشرة باللاجئين في لبنان، لأنهم في وضع صعب للغاية».

لكن عندما تطرّقنا للانتفاضة وتفيد التقارير أنه قد صرّح بإعطاء دفعات لعائلات مقاتلي كتائب الأقصى بدت علامات الاهتمام على عرفات بشكل أكبر. «عندما جاءت مبعوثة جنوب أفريقيا إلى هنا أخبرتني أن ما يعانيه شعبنا لم يُشهد حتى في الفصل العنصري بجنوب أفريقيا»، هكذا يتحدّث محتدًا. ويستطرد ملوحًا بصور وخرائط: «شعبنا يواجه تصعيدًا عسكريًا ليلًا ونهارًا. ماذا ينبغي لنا أن نفعل، نخضع؟ من واجبي وواجب السلطة إعطاء الدعم لأسر الأسرى. نحن مسؤولون عن الفلسطينيين في كل مكان».

وفيما يتعلّق بخطة شارون الأخيرة، يسأل الرئيس الفلسطيني بشكل بلاغي: «هل سيحلون مشكلتهم بالانسحاب من جانب واحد؟ نحن ملتزمون بالسلام، لكن كل شيء تغيّر بعدما قُتل شريكي إسحق رابين.

ما نحتاج إليه الآن هو دفعة قوية من المجتمع الدولي، وقوى انتشار سريع من الأمم المتحدة أو مراقبين».

لقد أسهم عرفات أكثر من أي شخص آخر في «حل الدولتين»، وقد تلا قائمة طويلة من التزامات منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، والتي ترجع إلى الثمانينيات، لقبول الضفة الغربية وغزة كحد للتطلعات الوطنية الفلسطينية. لكنه يقر لنفسه الآن أنّ «الوقت بدأ في النفاد بالنسبة إلى حل الدولتين»[104].

حملة المقاومة هي حرب التحرير الحقيقية للعراق

٠٨/٠٤/٢٠٠٤، ٠١/٠٧/٢٠٠٤

أين هم الآن مشجعو الحرب على العراق؟ أين صقور الولايات المتحدة المتعطشة للحرب من التيار الجمهوري الذين توقعوا أن يكون الغزو الأنجلوأمريكي أمرًا يسيرًا، يستقبله العراقيون بالترحاب؟ أو المدافعون الليبراليون الذين هللوا لقدوم «فجر جديد» للحرية والديمقراطية في العالم العربي بينما الجنود الأمريكيون يلفون بغداد بالأعلام الأمريكية؟ البعض، مثل صحيفة «صن» التي زعمت أمس أن العراقيين يدركون أن الاحتلال هو «في مصلحتهم على المدى الطويل» ولا تنتابهم «ثورة دموية» على الإطلاق يبدو في مرحلة متقدمة من الإنكار.

بينما آخرون، بالنظر إلى أداء الكاتب المحافظ الجديد ويليَم شُوكروس وعضو البرلمان البليرية آن كلويد، حُصروا في حالة من التشوُّش المتلعثم من جراء حجم سفك الدماء والمعاناة التي ساعدوا في إطلاقها. جاهدت كلويد، التي تزور العراق بشكل دوري بصفتها «مبعوث حقوق الإنسان» لرئيس الوزراء، الإقرار في مقابلة تمت يوم الإثنين بأن الغارات التفجيرية التي تقوم بها طائرات F-١٦ وطائرات الأباتشي المروحية المقاتلة على المدن العراقية قد تؤدي إلى قتل المدنيين، وليس إصابتهم فحسب. وفي اليوم التالي، وردت أنباء

بموت ستة عشر طفلًا في الفالوجة عندما قصفت الطائرات الحربية الأمريكية منازلهم. وأمس، فيما قد يعد أكثر المذابح بشاعة حتى الآن، قتلت مروحية أمريكية عشرات العراقيين في هجوم صاروخي على مسجد الفالوجة.

سيؤدي الهجوم على مسجد الفالوجة أثناء صلاة الظهر بلا ريب إلى تفجر حاد في مستويات الانتفاضة التي أصبحت على مستوى وطني في مواجهة الاحتلال الذي تقوده الولايات المتحدة. وببدء حملة تضييق الخناق على رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر، وإغلاق صحيفته، في استعراض بليغ لما تقصده بالحرية في العراق المحتل، قامت الولايات المتحدة أخيرًا بإطلاق شرارة الثورة المرتقبة منذ زمن في الجنوب الشيعي، وأنهت حصر المقاومة فيما يسمى بالمثلث السنيّ. لقد أشعل بوش وبلير وبريمر نارًا في العراق قد تلتهم الجميع. وتدل الأيام القليلة الماضية على أن الانتفاضة امتدت إلى مستويات أبعد من ميليشيات الصدر. وقد أخذ فدائيو السنة والشيعة في القتال جنبًا إلى جنب في بغداد في مواجهة قوى الاحتلال.

هذه الثورة تظهر كل علامات التحول إلى «انتفاضة» في العراق، حيث تلقى مدن مثل الفالوجة والرمادي، مراكز المقاومة منذ الأيام الأولى من الاحتلال، الجزاء نفسه الذي ألحقته إسرائيل بالفلسطينيين في جنين

ونابلس ورفح طوال السنوات الماضية. ولقد انتقلت مجموعات المقاومة من مجرد مهاجمة جنود الولايات المتحدة وجنود الاحتلال الآخرين إلى محاولات الاستحواذ على مناطق حاولت الولايات المتحدة تدميرها بصورة وحشية للغاية. وفي جميع أنحاء العراق يقوم الجنود الأمريكيون وحلفاؤهم الأوربيون الآن بقتل العراقيين بالمئات في شوارع مدنهم بشكل يعيد إحياء التراث الإمبريالي بالشرق الأوسط.

لقد تحول العراق بالنسبة لبريطانيا إلى أول حرب استعمارية على نطاق شامل منذ أن طُردت من عدن في أواخر الستينات. وإن تعهّد القادة الأمريكيون «بتهدئة» لمراكز التمرد سريعة الانتشار تحاكي جهود الولايات المتحدة المشؤومة لكسر شوكة الفيتناميين في الستينات والسبعينات، بل وإنها تحاكي أيضًا العبارات الملطفة المضللة التي استخدمتها بريطانيا في حملاتها الملطخة بالدماء في كينيا ومالاي قبل عقد مضى. نفس المصطلحات تستخدم في التنديد بهؤلاء الذين يقاتلون الحكم الأجنبي في العراق. ولذلك قام المتحدث باسم الرئيس بوش بوصف فدائيي الشيعة بأنهم «قطّاع طرق وإرهابيون»، في الوقت الذي أصدر فيه بول بريمر، الحاكم التابع له بالعراق رئيس قوة احتلالية من ١٣٠,٠٠٠ جندي قتلت بالفعل أكثر من ١٠,٠٠٠ عراقي مدني استنكارًا هزليًا للمجموعات التي «تظن أن القوة في

العراق ينبغي أن تأتي من فوهة المسدس... هذا أمر لا يحتمل».

لكن كتلة الإعلام والطبقة السياسية في بريطانيا اتبعت هذا المسار فيما يبدو أنه محاولة لتطبيع احتلال العراق في عيون العامة. ولم تحظَ حقيقة إطلاق جنود المشاة البريطانيين النار على خمسة عشر عراقيًا وقتلهم في مدينة العمارة يوم الثلاثاء بتغطية إعلامية أكثر من الخبر المخزي بضرب الأسرى العراقيين الذي أفضى إلى موت في السجون البريطانية. كل من بي بي سي وآي تي إن تشيران بشكل دوري إلى الجنود البريطانيين على أنهم «قوات حفظ سلام»، ويطلق على فرق المرتزقة الخاصة «المتعهدين المدنيين»، بينما يوصف كسو الاحتلال حلة جديدة على أنه «تسليم السلطة للعراقيين»، وهو ما سيحدث خلال شهر يونيو/حزيران. وتمثل مجموعة الصدر دائمًا «أقلية صغيرة» من الرأي الشيعي؛ ويتم استخدام استطلاع الرأي غير العلمي والمتناقض على نحو جلي الذي أُجرِيَ في العراق الشهر الماضي والذي أبدى فيه معظم الناس أنهم معارضون لوجود قوات التحالف في العراق بشكل سخيف لزعم أن الأغلبية تؤيد الاحتلال.

بما لا يدع مجالًا للشك هو أن المقاومة غيرت موازين القوى بشكل قاطع في العراق وغيره. ويُتهم الفدائيون المناهضون للاحتلال بأنهم إرهابيون، أو من بقايا حزب

البعث، أو إسلاميون متطرفون، أو متمردون طائشون بلا برنامج سياسي. وفي تراجع عن دعمه للحرب، أطلق الكاتب الليبرالي مايكل إيجناتيِف عليهم هذا الأسبوع لقب «الكريهون». لكنه أصبح من الواضح أكثر من أي وقت مضى أنهم بالفعل حركة مقاومة كلاسيكية تحظى بتأييد واسع وتشن حربًا غير نظامية ناجحة بشكل متزايد على الجيوش المحتلة. وتتسق تكتيكاتهم بشكل كبير مع تكتيكات حملات المقاومة عبر التاريخ الحديث، حيث يستهدفون كلًا من المحتلين ذاتهم والشرطة المحلية والقوات العسكرية التي تعاونهم. أما في الحالات التي لم يكن الوضع بها كذلك على سبيل المثال الفظائع التي ارتكبت في حق المدنيين، كتفجير كربلاء في شهر مارس/آذار كانت الهجمات يتم نسبها لمجموعة الزرقاوي الأردني التابعة لتنظيم لقاعدة، الرجل الذي يقع دوره محل الكثير من التكهنات بين العراقيين.

من الممكن رصد شعبية التيار الرئيسي للمقاومة من خلال الاستطلاعات الأخيرة حول الزعيم الشيعي المتمرد مقتدى الصدر، الذي قيل إنه يحظى بتأييد محدود قبيل بدء جيش المهدي الذي يقوده القتال في شهر أبريل/نيسان، وهو الآن مدعوم من قِبل ٦٧ في المائة من العراقيين. وقد نجحت المقاومة في السنة الماضية في منع فرض «السلام الأمريكي العالمي» بالعراق، وأجبرت قوات الاحتلال على مغادرة الفالوجة

والنجف ومدن عراقية أخرى. عن طريق غل أعتى قوة عسكرية في العالم، كشفت المقاومة حدود البأس الأمريكي وقلّصت خطر احتلال أمريكي لدولة أخرى على نحو بالغ. قد تكون حرب المقاومة قاسية، لكن موت الأبرياء الذي تسببت فيه لا يساوي الكثير إذا ما قورن بعدّاد الموتى الذي أحدثه الاحتلال. وتكمن قوتها السياسية تحديدًا في عدم وجود برنامج لها فيما عدا طرد قوات الاحتلال. ولقد قال جاك سترو هذا الأسبوع: «إن المقاومة معارضة لعراق حر»، لكن في الواقع حملتها هي حرب تحرير العراق الحقيقية.

ومع ذلك ما زالت الحملة بعيدة جدًا عن إجبار الولايات المتحدة وحلفائها على التخلي عن التزامهم الاستراتيجي بالسيطرة على العراق وإغلاق قواعدهم والانسحاب. وقد أخذ وزير الخارجية في مقارنة وجود القوات الأجنبية في العراق بتلك التي لا تزال موجودة بألمانيا بعد ستين عامًا من هزيمة هتلر، الشيء الذي يوحي بعض الشيء بالمنظور الأنجلو أمريكي. إن الانتفاضة الحالية تشبه آخر ثورة كبرى ضد الحكم البريطاني بالعراق عام ١٩٢٠ بشكل كبير، وهي التي كلفت بدورها حياة ١٠,٠٠٠ شخص، وساعدت في تقدم البلد نحو الاستقلال الرسمي. لكن بريطانيا احتفظت بسيطرتها من وراء الكواليس، من خلال القواعد العسكرية و«المستشارين» الوزاريين، إلى أن تمت

الإطاحة بالنظام الملكي التابع أخيرًا عام ١٩٥٨. وإن كان للعراق أن يستعيد استقلاله فالدروس المستفادة من التاريخ هي أن المقاومة العراقية عليها أن تدفع ثمن الاحتلال.

وعلى عكس إسبانيا أو أستراليا مثلًا، فالأحزاب السياسية الرئيسية الثلاثة في بريطانيا تتعهد بالاستمرار في الاحتلال، بما في ذلك الديمقراطيون الليبراليون، الذين دافع زعيمهم السابق والحاكم البوسني اللورد آشداون أمس عن البقاء لعقد آخر على الأقل في العراق. لكن هذا الاستعراض الإمبريالي الحالي يلقى معارضة قوية من الشعب البريطاني وعبر كل الأحزاب، ويجب على تلك المعارضة أن تبدأ في التعبير عن نفسها. وهناك آليات عدة ممكنة للوصول إلى انسحاب مفاوض ومنظم وانتخابات حرة. وهو ما يطلق عليه توني بلير «الهروب» والاعتراف «أننا كنا مخطئين تمامًا». لكن هو وبوش كانا مخطئين بالفعل: إذ لم تكن هناك أية أسلحة دمار شامل، ولم يكن العراق يشكل تهديدًا، ولم يكن هناك تصريح من الأمم المتحدة، وكان الغزو غير قانوني بشكل جلي. فالقوات الأجنبية في العراق ليست قوات حفظ سلام، بل قوات معتدية. وقد أصبح من اللازم تعلم دروس المملكة من جديد[105].

لم يعد الصراع ضد الدين، بل أصبح داخله

١٦/١٢/٢٠٠٤

طوال ما يزيد على قرنين، ومنذ ظهوره إبان الثورة الفرنسية، كان اليسار السياسي على خلاف مع الدين. بدءًا من صراع الجمهوريين الملحمي في القرن التاسع عشر مع نفوذ رجال الدين ووصولًا إلى الإلحاد المناضل للشيوعية في القرن العشرين، اعتبرت حركات الجناح اليساري الدين المنظم أداة جوهرية للنظام القائم، وحليفًا للقوى الحاكمة من روسيا القيصرية إلى التبت.

وكأبناء عصر التنوير، رأت الأغلبية العظمى من اليسار أن المعتقدات الدينية نفسها لا تتعدى بقايا خرافات من عصر ما قبل العلم، وتعظ بالإذعان الاجتماعي حيث يبقى الغني في قصره والفقير واقف عند بوابته بينما يتم إلهاء المقهورين عن التحرك الجماعي الفوري بأمل العدالة في الحياة الآخرة. تلك كانت الخلفية التي تم على أساسها استهداف الكهنة الإسبانيين كمشجعين لفاشية فرانكو في الثلاثينيات، في حين تحولت الكنائس السوفيتية إلى متاحف للإلحاد، وأصدر أنور خوجه مرسومًا بالإلغاء الكلي للأديان في ألبانيا الماوية بالستينيات.

لكن العديد من الظروف التي أدت إلى زيادة عداء التيار اليساري للأديان انتهت، حيث اضمحل الدين ذاته في أوربا والأماكن الأخرى. لقد ضعفت الروابط بين المؤسسات الدينية والنخبة الحاكمة، بينما ازدادت قوة العناصر الراديكالية داخل الدين التي كانت موجودة

دائمًا، خاصة في جوهر النصوص الدينية نفسها ممثلة في حركة لاهوت التحرير المسيحية المساواتية. حتى أكثر السلطات الدينية رسوخًا أصبحت تنتقد المنظومة العالمية بشكل أعنف، وتعارض عدم المساواة والعدوان الغربي العسكري. وخلال التسعينيات كان البابا، الذي لعب دورًا رئيسيًا في تراجع الشيوعية، واحدًا من الشخصيات الدولية القليلة التي تبدي اعتراضها على النظام الرأسمالي الجديد. فلا بديل عن أن يجد الدين نفسه في صراع مع المطالب بأن تسود رأسمالية أكثر شراسة على الحياة الاجتماعية والخاصة، التي طالما اعتبرها الدين منطقة نفوذه.

التحولات داخل الدين لم تكن في اتجاه واحد بالطبع: كان هناك العديد من التوجهات السلبية أيضًا، بدءًا بمعارضة الفاتيكان مرورًا بوسائل منع الحمل في أفريقيا المنكوبة بمرض الإيدز، وصعود الوطنية الهندوسية، وتقدم الإنجيليين من التيار اليميني بالولايات المتحدة. لكن خلخلة الصلة بين الدين والدولة والقوة الاقتصادية سمحت لليسار العلماني بالعمل مع المتدينين على نحو كان أكثر صعوبة فيما مضى.

لكن الروح المتمردة للإسلام السياسي وضعت علاقة الحركات التقدمية بالدين على المحك. لقد ازدهر الإسلام السياسي الحديث على خلفية فشل اليسار والوطنيين العلمانيين في العالم الإسلامي، ولقد استمد

الدعم من الفقراء والمهمشين بشكل متزايد. وكان لذلك أثره على نظرة الجماعات الإسلامية التي كانت مدعومة حتى وقت قريب من الغرب لتكون ثقلًا محافظًا مقابلًا بالدول التابعة في الشرق الأوسط. في غضون ذلك يجد المسلمون أنفسهم على حافة صراع حاد مع النظام الإمبريالي العالمي الجديد، من العراق وأفغانستان إلى الشيشان ووسط آسيا والسعودية، وعرضة للغزو والاحتلال ولطغاة مدعومين من الغرب بشكل لم يحدث في أي مكان آخر بالعالم. وفي أنحاء أوربا الغربية أصبح المسلمون مستهدفين من هجمات وعداء على مستويات غير مسبوقة، بينما يتم عزلهم أسفل الهرم الاجتماعي، وهم يشكلون الآن على سبيل المثال السواد الأعظم من تعداد السجون في فرنسا.

لكن بسبب التضامن والعمل مع المنظمات الإسلامية في الحركة المناهضة للحرب أو الحملات المضادة لرُهاب الإسلام يتم التنديد بمجموعات التيار اليساري والسياسيين اليساريين، مثل كن ليفينجستون عمدة لندن، بشكل دوري من العلمانيين الليبراليين (وقد كان الكثيرون منهم مؤيدين بشدة للحرب على العراق) بتهمة «خيانة التنوير» ومشاركة القضايا مع «الفاشيين الإسلاميين» وكارهي المثلية الجنسية والنساء. ولقد ازدادت حدة هذا الاستنكار من خلال خطة الحكومة لتجريم التحريض على كراهية الأديان. وسيوفر هذا

الإجراء لأكثر المجتمعات عرضة للهجوم في البلد الحماية المحدودة المتاحة بالفعل من خلال قوانين كراهية الأعراق للسود واليهود والسيخ وكل المجتمعات الدينية في شمال أيرلندا. هذا ليس قانون تجديف جديدًا؛ ولن يؤدي إلى منع فيلم «حياة براين» لمونتي بايثون ولا استبعاد النكات على عدسات آية الله الخميني اللاصقة، ولا يشمل السخرية من أو الهجوم على أي دين (على عكس التشريع الأسترالي الأوسع)، لكنه فقط سيجرِّم التحريض على الأشخاص على أساس معتقداتهم.

هناك العديد من الحجج التي تستخدم الآن ضد هذا الاقتراح من قبل تحالف سافر مكون من المسيحيين الإنجيليين وكارهي الأجانب والحزب الوطني البريطاني والمؤولين الحرفيين العلمانيين والتحرريين، والتي استخدمت من قبل ضد التشريع المناهض للعنصرية في الستينيات والسبعينيات. ولم يتضمن الرأي العام المطلب المنطقي المترتب على ذلك بسحب الحماية من اليهود والسيخ والمتدينين في شمال أيرلندا، ما يؤكد الطبيعة المسمومة لنقاش الإسلام في بريطانيا.

إن أقصى الجوانب عقلانية في معارضة حماية المسلمين والجماعات الدينية الأخرى تقوم على أن العِرق هو أمر بيولوجي، بينما الدين هو مجموعة من الأفكار التي يمكن تبنيها أو التخلي عنها بإرادة حرة.

لكن في الواقع، مثلما الانتماء العرقي ليس أمرًا يخص علم الجينات فحسب، فالدين أيضًا ليس مجرد مسألة اعتقاد: الاثنان يتعلّقان بالثقافة والهوية. وفي بريطانيا، كما هي الحال في سائر أوربا، أصبح الدين ينوب عن العِزق على نحو متزايد. ولم يغب عن العنصريين أن العديد من الأشخاص في بريطانيا الذين كانوا يعتبرون أنفسهم قبل جيل من الآن باكستانيين أو بنجلادشيين ينظرون لأنفسهم الآن على أنهم مسلمون في المقام الأول، ولأن استهداف المسلمين هو طريقة للالتفاف على التشريع الخاص بكراهية الأعراق، وكذلك لاستغلال أكثر التحيزات والصراعات خبثًا في عصرنا الحالي.

وفي سياق مجاور، إذا لم يقم اليسار العلماني المعني بالعدالة الاجتماعية والتضامن أكثر من أي شأن آخر بمؤازرة المسلمين البريطانيين في مواجهة رهاب الإسلام أو غزو أفغانستان والعراق فسيكون هذا الخيانة الحقيقية. ليس، ولم يكن أبدًا، من الضروري بأي شكل من الأشكال، تقديم تنازلات للمحافظة الاجتماعية فيما يخص حقوق النساء والمثليين، مثلا، من أجل الحصول على مثل هذا الالتزام؛ على العكس من ذلك، من الممكن أن يغير الحوار الجانبين بطرق إيجابية. لكن العلة المزمنة بالليبرالية هي الفشل في التعرف على عدم المساواة في القوة في السياق الاجتماعي، وسلوك بعض الليبراليين تجاه الإسلام المعاصر يعكس هذا

العمى المتفشي.

المعارضة الكلية للدين كانت أمرًا مهمًا في حينها. لكن اتخاذ العلمانية التقليدية وثنًا في وقتنا الحالي هو عجز عن فهم معناها الاجتماعي المتغير. فالدين، مثل الوطنية، يمكن أن يتخذ أي الطريقين، لاعبًا دورًا تقدميًا أو رجعيًا. أما الصراع الحرج الآن فهو داخل الدين وليس ضده.

فلسطين الآن جزء من قوس المقاومة الإسلامية

٢٣/٠٤/٢٠٠٤

إن قرار أرييل شارون بإضرام النار في رجل دين يبلغ من العمر سبعة وستين عامًا كفيف ومصاب بشلل رباعي أمام مسجده المحلي، سيسجل على أنه واحد من أكثر أعمال العنف ذات النتائج العكسية في تاريخ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

بعيدًا عن المنظور الأخلاقي لاغتيال الشيخ ياسين، فإن الشعب الإسرائيلي نفسه هو الذي سوف يعاني من الثأر المحقق. إن إسرائيل لها الحق في الدفاع عن نفسها، هكذا صرّح الرئيس بوش، بينما من الواضح أنه جحد الفلسطينيين الرفاهية نفسها. وأيًا ما كانت سلطته كمؤسس وشخصية بارزة في حماس، فإن فكرة أن ياسين كان متورطًا في تخطيط هجمات مسلحة هي فكرة منافية للعقل. عندما دكت إسرائيل المجمع السكني الذي كان يزوره بالصواريخ في شهر سبتمبر/

أيلول الماضي، لم يكن الشيخ المريض يعي أن ثمة هجومًا قد وقع، حسب ما ورد في التقارير. وبغض النظر عن الحسابات السياسية المحلية للحكومة الإسرائيلية، فمثل تلك المحاولات لتدمير حركة شعبية عن طريق قطع رأسها هي محاولة محكوم عليها بالفشل.

من الجزائر إلى فيتنام، نجد القرن الماضي محملًا بدلائل تشير أن مثل تلك الإستراتيجيات غير مجدية حتمًا. أينما كانت للمقاومة جذور عميقة كالجذور التي لدى حماس بلا شك في المناطق المحتلة فسوف تعاود الظهور دائمًا، مهما كان القمع وحشيًا. لقد خلّف الرنتيسي ياسين، وإذا عملت إسرائيل على إحراقه سوف يحل آخر محله. ما فعلته حادثة القتل التي وقعت يوم الإثنين هو ببساطة توسيع نطاق الأهداف على الجانبين، لتمتد ساحة الإرهاب.

ينبغي لفرص الوصول إلى تسوية دائمة أن تكون أعلى من ذي قبل على أرض الواقع. للمرة الأولى أصبحت كل المجموعات الفلسطينية السياسية والمسلحة، بما في ذلك حماس والجهاد الإسلامي، على استعداد لقبول نهاية فعلية للصراع في مقابل دولة مستقلة في الضفة الغربية وغزة، أي ٢٢ في المائة فقط من المساحة الفلسطينية التاريخية.

يعتبر الكثيرون الرنتيسي ذا اللسان اللاذع أكثر تشددًا

من ياسين. لكن، كما أخبرني هو قبل بضعة شهور، فإن حماس مستعدة لوقف إطلاق نار «قد يدوم سنوات» مقابل انسحاب إسرائيلي كامل من المناطق المحتلة بشكل غير قانوني طوال السبعة وثلاثين عامًا الماضية. وفي حديث آخر، في إشارة إلى حلم حماس بالحكم الإسلامي في فلسطين كلها، قال: «يمكننا أن نقبل الهدنة... نعيش جنبًا إلى جنب ونحيل كل القضايا إلى الأجيال اللاحقة». ولقد أكد الرجل الثاني الجديد في المنظمة في غزة، محمود الزهار، التزامه بدولة في الضفة الغربية/غزة في حديث له نُشر أمس في صحيفة «جارديان».

لكن بدلًا من انتهاز فرصة السلام التي تطرحها تلك الإشارات السياسية، تعمل حكومة شارون بشكل متعمّد على تقويض الأساس لحل الدولتين عن طريق تقسيم المناطق المحتلة بأسوارها الكهربائية والمناطق المغلقة، والتوسع المستمر في المستوطنات. وفي نفس الوقت تخطط لانسحاب جزئي من أكثر المناطق تكدسًا بالسكان، بينما تستولى فعليًا على مناطق أخرى من الضفة الغربية وتحبس الفلسطينيين في بانتوستانات تحيطها جدران ليس من شأنها أن تشكل أساسًا لدولة قابلة للحياة أبدًا.

من الواضح أن إعادة ترتيب الاحتلال على هذا النحو لن يحل الصراع. ومع الأخذ في الاعتبار أن الولايات

المتحدة تسلّح إسرائيل وتدعمها ماديًا بدرجة أكبر من أي دولة أخرى في العالم، قد يصبح هذا النفوذ فرصة مثالية لمشروع التدخل الغربي الإنساني الذي كثر الحديث عنه. لكن بدلًا من ممارسة الضغط من أجل الوصول إلى تسوية عادلة، فإن الولايات المتحدة وأصدقاءها يرفضون التحدث مع القيادة الفلسطينية، بينما يصرون على أن نهاية الاحتلال لن تكون ممكنة إلا إذا قضت على المقاومة.

بعد أحداث ١١ سبتمبر/أيلول عام ٢٠٠١، تعهّد توني بلير بوجود أمل لعشوائيات غزة، وأقنع مؤيديه بأنه سيحقق التزام الولايات المتحدة باتفاقية سلام في الشرق الأوسط لقاء مساندة غزو العراق. والآن يبدو أن مساهمته الرئيسية هي زيادة التمويل للشرطة والسجون الفلسطينية لتوفير الأمن للمحتل، بينما كان رد جوردون براون أمس على قتل ياسين هو، إعلان تجميد أصول الرنتيسي (شبه المعدومة غالبًا) في بريطانيا، وليس أصول شارون.

لا شيء من ذلك يبرّر بالطبع استهداف حماس وآخرين للمدنيين، ما يدافع عنه الرنتيسي على أنه «رادع» لقتل المدنيين الفلسطينيين. إذا كان القصد هو «الردع» فيبدو أن هذا الأمر قد فشل، حيث يتجاوز عداد الموتى من المدنيين والعسكريين الفلسطينيين نظيره الإسرائيلي بأكثر من ثلاثة أضعاف (وخمسة أضعاف

فيما يتعلق بالقتلى من الأطفال). وفي جميع الأحوال فقد رفضت إسرائيل العرض الذي قدمته حماس العام الماضي بالالتزام المتبادل بعدم قتل المدنيين.

سوف يؤدي قتل ياسين، إلى جانب سفك الدماء الأوسع نطاقًا في المناطق المحتلة، إلى تأجيج الغضب العربي والإسلامي الذي يغذّي الهجمات الإسلامية الإرهابية بشكل أكبر. من البديهي أن يكون السعي إلى تحقيق العدالة للفلسطينيين لما يحمله ذلك من مزايا. لكن مع مدى تحول فلسطين إلى محور مظالم الإسلام العالمي، أصبح هذا الأمر ضرورة للأمن الدولي أيضًا. وإن إخفاق الزعماء الغربيين في مواجهة الأزمة على نحو به بعض العدل يشكل الآن خطرًا على شعوبهم.

الوهم الأكثر خطرًا في وقتنا الحالي هو، بكل تأكيد مفهوم تتشدق به الشخصيات العامة بكل الطرق، من جورج بوش إلى كلايف جيمس أن الإرهاب الإسلامي يحرّكه العداء للحريات وأسلوب الحياة الغربية. فكما يعرف أي شخص على دراية بالعالم العربي والإسلامي، أو حتى اهتم بتفسير التصريحات المتتالية التي صدرت عن زعماء تنظيم القاعدة، فإنّ الدافع الأكبر الحقيقي هو العداء للهيمنة والاحتلال الأجنبيين، وخاصة الغربيين، على البلاد العربية والإسلامية. هناك بالطبع عوامل أخرى مؤثرة. لكن منذ بداية حملة بن لادن في التسعينيات تمركزت دعوته لحمل السلاح في المقام

الأول على السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط: قواتها العسكرية في السعودية، ودعمها للديكتاتوريات الموالية للغرب كما في مصر، والعقوبات على العراق ومساندة إسرائيل ضد الفلسطينيين، بالإضافة إلى إخضاع الشعوب الإسلامية في كشمير والشيشان. منذ الحادي عشر من سبتمبر/أيلول وتدخل الولايات المتحدة في المنطقة يتوغل أكثر فأكثر، مع غزو أفغانستان والعراق. والنتيجة كانت قوسًا من الاحتلال الأجنبي يمتد عبر الشرق الأوسط، لا نظير له في أي مكان آخر بالعالم.

ولقد أنتج ذلك بدوره قوسًا من المقاومة، بينما وصلت المشاعر المعادية للولايات المتحدة بين المسلمين مستوى غير مسبوق، كما ظهر في استطلاع رأي أجراه مركز بيو للدراسات هذا الأسبوع. يجد المسلمون أنفسهم الآن داخل صراع غير متكافئ على نحو بالغ الخطر مع قوى العالم العسكرية: الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والهند والصين وإسرائيل. وهناك أيضًا خطر أن تصبح الحدود الفاصلة بين حركات المقاومة الجماعية على أساس وطني ضد الاحتلال والشبكات الإرهابية المعزولة اجتماعيًا (برغم التأييد الواسع) على غرار تنظيم القاعدة حدودًا ضبابية. لكن التعامل مع المظالم المتضخمة والشرعية التي وراء الاثنين أصبح الآن حتمية عالمية. إذا لم تُقدِم القوى

المحتلة وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل على فعل ذلك، وإلى ذلك الحين، سوف تشعل بذلك نيران الإرهاب، بدلًا من محاربته.

تفجيرات لندن: ستكون إهانة للموتى إذا تم إنكار صلتها بالعراق

١٤/٠٧/٢٠٠٥

في الأيام الكالحة التي مرّت منذ تفجيرات لندن الأسبوع الماضي تميز معظم المنتمين للطبقة السياسية والإعلام في بريطانيا برفض عنيد ينذر بخطر لمواجهة الواقع. وكما كان الحديث في الولايات المتحدة بعد الهجمات على نيويورك عام ٢٠٠١ حول علاقة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط يوصم بعدم الوطنية، اتهم هؤلاء الذين أشاروا إلى الصلة الواضحة بين الفظائع التي حلّت بلندن ودور بريطانيا في العراق وأفغانستان بالخيانة. وأي شخص شكّك في ترديد توني بلير صدى كلمات جورج بوش المشؤومة عن الحادي عشر من سبتمبر/أيلول بأنه كان اعتداء على «الحرية» و«أسلوب حياتنا» تم اعتباره مدافعًا عن الإرهاب.

لكن بينما يمكن التماس بعض العذر في الحالة الأمريكية بسبب الصدمة التي نتجت عن الهجمات، فإن تفجيرات لندن كانت واحدة من أكثر الأحداث التي تم تتبعها بكثافة في تاريخ بريطانيا الحديث. لقد تم إبلاغنا بشكل متكرّر، منذ التحاق رئيس الوزراء بحرب

بوش على الإرهاب، أن الهجوم على بريطانيا أمر مؤكد، وكان أمامنا العديد من الفرص لفهم السبب وراء ذلك. خلال الحروب في أفغانستان والعراق كانت هناك سلسلة من التحذيرات الرسمية بشأن ما يمثله ذلك من دفعة حتمية للمجموعات الإرهابية على غرار تنظيم القاعدة. المفاجأة الوحيدة كانت أن الهجمات كانت متوقعة منذ وقت طويل.

لكن عندما صرّح عضو البرلمان عن حزب ريسبكت المنتخب حديثًا جورج جالاواي، الذي يعتبر الموضوع محل اهتمامه، حيث نجح في إسقاط أغلبية كبيرة من حزب العمال الجديد بسبب العراق في دائرة انتخابية بلندن بها عدد كبير من المسلمين، أن اللندنيين دفعوا ثمن «عمل دنيء» بسبب فشل الحكومة في الاستجابة لتلك التحذيرات، اتهمه آدم انجرام وزير الدفاع «بغمس لسانه المسموم في بحر من الدماء». ولقد خضع أمس الزعيم الديمقراطي الليبرالي تشارلز كينيدي لمحاولة أكثر تردّدًا للتشكيك في هذاالإجماع الخانق. وحتى كن ليفينجستون، الذي حذّر بنفسه من الخطر الذي يقع على لندن من غزو العراق، يزعم الآن أنه لا صلة للتفجيرات بالحرب، الشيء الذي لا يصدقه هو بشكل واضح.

وبعد مرور أسبوع على اعتداء لندن، دبّت الحياة في تلك الغرائب الرسمية مجددًا، حيث أبدى الوزراء

والمعلقون تعجبهم من أن مسلمين ولدوا في بريطانيا من الضواحي ويمارسون رياضة الكريكت يمكن أن يكونوا تفجيريين انتحاريين، بينما ألقى بلير اللوم على «الأيديولوجية الشريرة». والحقيقة أنه لا يوجد قدر من استنكار الشر والعزم على ادعاء الاستقامة كافٍ لإنهاء الهجمات الإرهابية في المستقبل. ومن المفترض أن يحول احترام ضحايا مثل هذه الفظائع دون المناقشات المفتوحة عن أسبابها بعد وقوعها، لكن هذا هو تحديدًا أكثر وقت نحتاج فيه إلى نقاش صادق.

لقد سمح جدار الصمت في الولايات المتحدة عقب مجزرة ١١ سبتمبر/أيلول الكبرى لحكومة بوش بتحديد مسار تحول إلى كارثة عالمية. ولا يشعر أحد في لندن أن التوجه الرسمي يعكس مزاج الشارع الأكثر التباسًا. نحن نحتاج إلى كل شكل من أشكال الحداد العام الذي سيحدث في لندن اليوم، إلى جانب تحرك منسق لوقف رد الفعل العنيف تجاه المسلمين البريطانيين الذي بدأ في نوتِنجِم في عطلة نهاية الأسبوع. لكن تضليل الناس بشأن العوامل الجوهرية التي أشعلت هذا الغضب المميت في المجتمعات الإسلامية عبر العالم يعتبر إهانة للموتى.

التضليل الأول الذي نشره منذ وقت طويل مناصرو احتلال العراق وأفغانستان هو أن تنظيم القاعدة ومؤيديه ليست لديهم مطالب يمكن تحقيقها أو

التفاوض بشأنها؛ وأن ما يدفعهم حقًا هو كراهية الحريات وأسلوب الحياة الغربية؛ وأن أيديولوجيتهم الإسلامية تهدف إلى الهيمنة العالمية. ولقد تلخص الواقع بشكل جيد هذا الأسبوع في حديث إذاعي متبادل بين محرر البي بي سي السياسي آندرو مار، ومراسل البي بي سي الأمني فرانك جاردنر، الذي خرج بإعاقة من هجوم شنه تنظيم القاعدة بالسعودية العام الماضي. ولقد تساءل مار إن كان «الجانب التعددي وبوتقة الثقافات في لندن» هي أمور تسيء للإسلاميين المتطرفين بحيث أرادوا قتل الأبرياء من المدنيين في عاصمة بريطانيا؟ «لا، الأمر ليس كذلك». هكذا عاجله بالرد جاردنر، الذي على معرفة بتفكير تنظيم القاعدة بشكل أفضل من كثيرين. «ما يجدونه مسيئًا هو سياسات الحكومات الغربية وتحديدًا وجود القوى العسكرية الغربية في الأراضي المسلمة، خصوصًا العراق وأفغانستان».

الهدف الرئيسي للحملة المستلهمة من تنظيم القاعدة، كما تنص التصريحات الصادرة عنها بشكل دوري، هو انسحاب قوى الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى من العالم العربي والإسلامي، ونهاية الدعم للاحتلال الإسرائيلي بالأراضي الفلسطينية، ووقف دعم الطغاة المحملين بالنفط في المنطقة. تلك هي أيضًا أهداف يجتمع عليها السواد الأعظم من المسلمين في الشرق

الأوسط وأماكن أخرى، وهي تعطي تنظيم القاعدة وحلفاءه فرصة التجنيد والعمل بشكل لم يكن لسياستهم الدينية المحافظة المتطرفة أو أحلامهم بإعادة خلافة القرون الوسطى لتحققه. وكما سأل أسامة بن لادن نفسه في المقطع المرئي الذي أصدره تزامنًا مع الانتخابات: إذا كانت القاعدة تكره الحرية الغربية «لمَ لمْ نضرب السويد»؟

أما التضليل الثاني الذي عمل مؤيدو الحكومة على نشره منذ تفجيرات الأسبوع الماضي فهو أن هجمات لندن لا علاقة لها بالعراق. لقد أكد توني رايت عضو البرلمان عن حزب العمال إن هذه الفكرة «ليست محض هراء فحسب، بل هي هراء شديد الخطورة». ولقد قال بلير إنه بما أن هجمات ١١ سبتمبر/أيلول سبقت حرب العراق، فلا يمكن أن يكون الغضب من جراء العدوان هو الدافع. والحقيقة الثابتة هي أن الغضب الإسلامي بسبب فلسطين والديكتاتوريات المدعومة من الغرب ومغبة حرب العراق في عام ١٩٩١، والقوة العسكرية الأمريكية في السعودية ونظام العقوبات القاتل المفروض على العراق، كان مستعرًا بالفعل قبل ٢٠٠١ وقد أشعل حملات القاعدة في التسعينيات. لكن هذا كان موجهًا للولايات المتحدة وليس بريطانيا، التي لم تصبح هدفًا إلا بعدما ساند بلير حرب بوش على الإرهاب. إن أفغانستان جعلت الهجوم الإرهابي على بريطانيا أمرًا

محتملا؛ أما العراق فجعله أمرًا مؤكدًا.

لا يسعنا بالطبع التأكد من الوزن الدقيق للدوافع التي دفعت أربعة من التفجيريين الانتحاريين الشباب إلى الضرب يوم الثلاثاء، لكن يمكننا التأكد من أن بحر الدم الذي بدأه بوش وبلير في العراق حيث تتكرر أحداث السابع من يوليو/تموز بشكل يومي كان على أقل تقدير واحدًا منهما. ما فعلوه لم يكن «نتاجًا داخليًا» بل كان بدافع غضب عالمي على الهيمنة والاحتلال اللذين تقودهما الولايات المتحدة في البلاد المسلمة[106].

يقع على مفجري لندن لوم القيام بهجمات على مدنيين لا يمكن تبريرها أخلاقيًا أو سياسيًا. لكن رئيس الوزراء الذي حذرته المخابرات البريطانية من المخاطر الواقعة قبيل الحرب مسؤول أيضًا عن تعريض شعبه بشكل واعٍ للخطر من خلال خدمة قوة أجنبية. لن ينجح تشديد الإجراءات الأمنية ولا حملة اجتثاث «الأيديولوجية الشريرة» من الجذور التي أعلنت عنها الحكومة في القضاء على الخطر. التزام بريطانيا بإنهاء دورها في الاحتلالات الدموية بالعراق وأفغانستان فقط هو الذي من شأنه أن ينجح في ذلك.

في نهاية المطاف ستضطر الولايات المتحدة إلى التفاوض على طريق الخروج

٠٩/٠٨/٢٠٠٧

مهما اختلف العراقيون والأمريكيون والبريطانيون

فهناك شيء واحد جوهري يجمعهم: وهو أن الأغلبية في تلك البلاد الثلاثة تعارض احتلال القوى العسكرية الأمريكية والبريطانية للعراق، وترغب في عودتهم إلى بلادهم. وإدراك أن الحرب كانت كارثة سياسية وإنسانية ترسخ الآن بشكل أجبر السياسيين على إقرار التوجه السائد للانسحاب ولو ظاهريًا فقط. وقد كانت ملاحظات جوردن براون الموحية بشكل مدروس في ساحة البيت الأبيض بشأن خطط نقل الجنود البريطانيين من «المعركة إلى المراقبة» في البصرة، حيث قتل جنديان بريطانيان آخران هذا الأسبوع، تهدف بشكل واضح إلى تهدئة الرأي المعارض للحرب في بريطانيا.

في غضون ذلك تزايدت التكهنات بخصوص السيناريوهات المطروحة للانسحاب في واشنطن والعراق نفسها. لكن هذا لا يعني أن الانسحاب على وشك الحدوث، وهناك خطر أن الضغط في الولايات المتحدة وبريطانيا لإنهاء الاحتلال قد يتراخى في انتظار خروج كامل لم يطرح بشكل جدي بعد. فإن ريتشارد نيكسون تم انتخابه رئيسًا في ١٩٦٨، على وعد بإنهاء الحرب في فيتنام بينما استمر وجود القوات الأمريكية هناك طوال خمس سنوات تلت.

من الواضح أن الولايات المتحدة تكبّدت هزيمة إستراتيجية في العراق. والعدوان السافر الذي كان

الغرض منه فرض إرادتها على قلب العالم العربي والمسلم المنتج للنفط أظهر مدى سهولة تحوله إلى «حرب غير نظامية» على نحو مهلك. ومن الحقيقي أيضًا، كما أخبر ضابط المخابرات الأمريكي صحيفة « واشنطن بوست» هذا الأسبوع أن «البريطانيين ببساطة قد هُزموا في الجنوب». فدور الجنود بعيد كل البعد عن فض الاشتباكات بين الميليشيات المتنافسة، وأكثر من ٨٠ في المائة من الهجمات العنيفة في المنطقة موجه ضد الجنود البريطانيين.

لكن مع الإحراج السياسي الذي سوف يوقعه الخروج البريطاني على إدارة بوش في واشنطن من الصعب تصور أن تصدر حكومة براون الأمر بانسحاب كامل في وقت قريب. وهكذا على الجنود البريطانيين الاستمرار في دفع كشف حساب توني بلير الدموي لتلك العلاقة الخاصة التي كثر الحديث بها.

رغم حالة التبجح بالكونجرس، قام وزير الدفاع، روبرت جيتس، بإعطاء دليل إرشادي أفضل لنوايا الولايات المتحدة قبل بضعة أشهر، عندما أعلن أن الولايات المتحدة تسعى إلى «وجود طويل ودائم» في العراق، ما تعكسه خطط تعزيز أربع عشرة «قاعدة دائمة» في أنحاء البلد. وفي ظل حجم المصالح الأمريكية الإستراتيجية الضخم في العراق والمنطقة وعزمها على وقف انتشار النفوذ الإيراني لا يبدو أن ذلك

سيتغير بحدوث انتصار للحزب الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية في ٢٠٠٨. بعبارة أخرى، ثمن البقاء في العراق يجب أن يرتفع أكثر من هذا لكي تجبر الولايات المتحدة على الخروج ويستعيد العراق استقلاله.

لا يمكن فرض مثل هذا الثمن داخل العراق إلا عن طريق المزيد من المقاومة. لقد كانت حرب الاستنزاف التي شنتها المقاومة المسلحة بالعراق، أكثر من أي عامل آخر أو «التمرد» كما يسميه الإعلام الغربي عادة هي التي نجحت في تحدي أكثر جيوش العالم قوة ووضعت مطلب الانسحاب على رأس جدول الأعمال السياسي في واشنطن. ولقد أكد نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني قبل عامين، أن هذا التمرد «يلفظ أنفاسه الأخيرة». لكن في الوقت الذي ركز العالم الخارجي فيه على فظائع مرتكبة بحق المدنيين على غرار تنظيم القاعدة والقتل الطائفي، استمرت الحرب غير النظامية ضد قوى الاحتلال في التصعيد. ويقع حاليًا أكثر من ٥,٠٠٠ هجوم شهريًا، في زيادة تعادل عشرين ضعف المعدل قبل أربع سنوات، وعداد الموتى على جانب الولايات المتحدة وبريطانيا في تزايد. وتشير استطلاعات الرأي إلى أن هناك أغلبية مؤيدة للمقاومة المسلحة بالعراق؛ في المناطق السنية تلك الأغلبية مكتسحة.

لطالما تم رفض حركة المقاومة الرئيسية من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا على أنها غير متسقة سياسيًا، أو مبهمة، أو ملطخة بصلتها بالقاعدة (وهي المسؤولة عن قلة صغيرة من الهجمات، لكنها قد تكون مسؤولة عن أغلب التفجيرات الانتحارية). ولقد سهل ذلك كونها تدار بشكل سري، ويتم التواصل بصورة رئيسية عبر شبكة المعلومات الدولية أو تصريحات تصدر من حين لآخر للإعلام العربي. لكن هذا يتغير الآن. لقد أجريت مقابلة الشهر الماضي مع ثلاث من مجموعات المقاومة السنية والإسلامية والوطنية التي انضمت إلى أربع مجموعات أخرى ليدشنوا جبهة سياسية استباقًا للانسحاب الأمريكي المتوقع. ولقد ذكر التقرير الأخير للجنة العراق التي تضم عدة أحزاب، أن أربع مجموعات من أصل المجموعات السبع هم من بين «المجموعات الأربع أو الخمس الرئيسية» الذين يلتفون الآن حول هذا التمرد. وجميعها انضم إلى قاعدة غير طائفية ومناهضة للقاعدة ومعارضة للهجوم على المدنيين وتدعو إلى انسحاب متفاوض عليه وانتخابات حرة[107].

ويبقى الخطر الأكبر على كل من المقاومة والحملة الأوسع لإنهاء الاحتلال كامنًا في الانقسام بين الشيعة والسنة، الذي تم تعضيده منذ بداية الاحتلال على طريقة «فرق تسد» الكلاسيكية. على مدار الاحتلال

ركزت المقاومة المسلحة على مناطق السنة العرب بشكل أساسي. وحينما امتدت إلى مناطق الشيعة مثلما حدث عام ٢٠٠٤، عندما قام جيش مقتدى الصدر بمحاربة الأمريكيين أصبح الخطر الحتمي الواقع على سيطرة الولايات المتحدة من حركة مقاومة على نطاق وطني حقيقي واضحًا. والآن عاودت المقاومة المسلحة بقيادة جيش المهدي الظهور، ضد البريطانيين في البصرة والأمريكيين في بغداد، حيث زعم الجنرال الأمريكي ريموند أودييرنو أن معظم الهجمات خلال شهر يوليو/تموز كانت من مقاتلي الشيعة.

لكن برغم وعيها التام بضرورة التوحد على القضية مع مجموعات الشيعة وخطر تقسيم البلد، فإن جبهة المقاومة السنية الجديدة ترفض التعامل بأي شكل مع جيش المهدي بسبب دوره في حوادث القتل الطائفية ومشاركته من آن لآخر في الحكومات المتخبطة التي ترعاها الولايات المتحدة. وفي غضون ذلك تسعى الولايات المتحدة إلى اجتذاب بعض الذين على أطراف المقاومة السنية إلى مدار تحالفها الإقليمي المعادي لإيران والشيعة[108].

إن تاريخ حملات مقاومة الاستعمار والاحتلال يوضح أن نجاحها اعتمد بشكل كامل تقريبًا على حركات وطنية واسعة الانتشار. لكن لا شك أن جبهة المقاومة التي ما زالت في طور التكوين، ستعتبر تطورًا إيجابيًا

إذا تماسكت. فإن خلق تحالف ذي برنامج مشترك لن يساعد على فتح مجال التعاون مع قوات الاحتلال المعادية للشيعة الآن فحسب، بل ستكون هناك أيضًا تسوية دائمة لما بعد الاحتلال بالعراق ستضم كل الذين قدموا دعمًا حقيقيًا على الأرض. وعاجلًا أم آجلًا سيكون على الأمريكيين التفاوض على طريق الخروج.

هذا الهجوم يهدد بخطر التحول إلى ملاحقة عنصرية

٢٠/٠٩/٢٠٠٧

ينزع البريطانيون الآن إلى الشك بالمسلمين أكثر من الأمريكيين أو أي بلد أوربي غربي رئيسي آخر، بما في ذلك فرنسا. طبقًا لاستطلاع هاريس الدولي الذى أجرِيَ الشهر الماضي نحو ٣٠ في المائة من الشعب البريطاني يعتقد أنه من المستحيل أن يكون الشخص مسلمًا وبريطانيًا في آن واحد (مقارنة بنسبة ١٤ في المائة تعتقد أنه من المستحيل أن يكون الشخص فرنسيًا ومسلمًا)؛ ويعتقد ٣٨ في المائة أن وجود المسلمين في البلد يشكل خطرًا على الأمن الوطني (مقارنة بنسبة ٢١ في المائة في الولايات المتحدة)؛ ويعتقد ٤٦ في المائة أن المسلمين لديهم نفوذ سياسي في بريطانيا أكثر من اللازم، النسبة التي تتعدى أي بلد آخر تم استطلاعه. وقد نتصور أن تلك النتائج، التي وردت في صحيفة «فاينانشال تايمز»، هي فرصة للتأمل بعض الشيء فيما يخص الوجهة التي يتخذها المجتمع البريطاني، وحالة

العلاقات المجتمعية، والتزام ضبط النفس بشكل مختلف في طريقة تغطية أخبار المسلمين في الإعلام.

لكن شيئًا من هذا لم يحدث على الإطلاق. حقيقة أن أقلية كبيرة من البريطانيين تتبنى بعضًا من أشد المواقف كراهية للإسلام في العالم الغربي مرت بلا تعليق. بدلًا من ذلك أمطرونا بوابل جديد من الأخبار البشعة والعدائية عن المسلمين لم تؤدِ إلا إلى تأجيج المزيد من الآراء المعادية للمسلمين، وشعور تلك الفئة أنها تحت حصار دائم. المشكلة لا تنحصر في لغو الصحف الصفراء المفعم بالكراهية، مثل استهجان صحيفة «إكسبريس»، «للزي الغريب والمهدِّد» الذي يرتديه المسلمون، أو تنكيل ريتشارد ليتلجون بالمسلمين في صحيفة «ميل». فطوال الأسابيع الثلاثة الماضية كان هناك سيل من التغطية العدوانية في الصحف البارزة وعلى البرامج التي تغطي الأحداث الجارية بالتليفزيون.

هذا الأسبوع كانت هناك ساعة كاملة من برنامج «ديسباتشز» على القناة الرابعة حول الهجوم الذي يتعرّض له المسلمون الذين تحوّلوا إلى المسيحية؛ وفي الأسبوع الماضي قدّم برنامج «نيوزنايت» على البي بي سي مقابلة من عشرين دقيقة مع آخر المنشقين عن حزب التحرير الإسلامي السلمي؛ وفي الأسبوع الذي سبق ذلك كانت هناك حلقة خاصة من برنامج

«نيوزنايت» عن الكتب الإسلامية المتطرّفة في مكتبات شرق لندن، مكتملة الأطراف بموسيقى مفجعة ونقاش المائدة المستديرة. وفي الأسبوع ذاته أفردت صحيفة «تايمز» صفحتها الأولى لخبر «سيطرة التيار المتشدد على المساجد البريطانية»، والذي ركّز على حركة الديوبندية الدينية شديدة المحافظة التي طالما كان لها حضور قوي بين المسلمين البريطانيين من أصل باكستاني. وفي حلقتي برنامج «نيوزنايت» كان ملموسًا جدًا أن باتريك ميرسر نائب البرلمان عن الحزب المحافظ الذي طرده ديفيد كاميرون بسبب تعليقاته العنصرية التحريضية، والذي عينه جوردن براون مستشارًا أمنيًا هو الشخص المثالي للتعليق على قضايا المسلمين. وفي غضون ذلك اتهم الروائي مارتن آميس «المهادنين الليبراليين النسبيين» بانتمائهم لعقيدة «عنصرية، وكارهة للنساء، وكارهة للمثليين، وشمولية، واستجوابية، وإمبريالية، وتتبع سياسة الإبادة الجماعية».

والمشكلة لا تكمن بالضرورة في الأخبار ذاتها. هناك قضايا حقيقية بالطبع يمكن تقديم تقارير عنها فيما يخص التوجه الجهادي أو المعادي لليهود داخل المدرسة الديوبندية، أو جدول أعمال مجموعة مثل حزب التحرير الذي أرادت الحكومة حظره في الأصل، أو ترهيب المتحولين إلى أي دين من الأديان. لكن في

هذا الجو من التحامل على المسلمين لن تؤدي تلك المعالجة غير المتكافئة والمثيرة إلا إلى تغذية التوتر العرقي (المسيحيون في بريطانيا تحت الهجوم، هكذا بدأ برنامج «ديسباتشز» هذا الأسبوع، حتى وإن كانت الأرقام ضئيلة).

من الواضح أن مستوى رهاب الإسلام الذي أشار إليه استطلاع هاريس جانب منه هو رد فعل على تفجيرات شهر يوليو/تموز عام ٢٠٠٥، وما تلاها من هجمات إرهابية تم إحباطها. لكن نظرًا لضعف تواصل الشعب البريطاني مع المسلمين لا مفر من أن تتم استمالة البعض من حملات الإعلام في السنوات القليلة الماضية، والتي لم تركز على المجموعات الجهادية فحسب بل على النقاب والتعددية الثقافية أيضًا. والأمر الذي أعطى الهجوم على المسلمين قوة بشكل خاص هو إقناع الليبراليين أنفسهم أن الإسلام هو أيديولوجية وليس طائفة عرقية ولأنهم يعتبرون أنفسهم يدافعون عن القيم الليبرالية وبذلك فهم على الجانب المبرر أخلاقيًا من العنصرية. وفي واقع الأمر بالطبع الدين لا يتعلق بالمعتقدات فقط، هو يتعلق أيضًا بالثقافة والهوية، وحسب ما توصل إليه الحزب البريطاني الوطني، فإن الإسلام أصبح وكيلا عنصريًا ساميًا.

القدح العام الموجه ضد المسلمين والإسلام السياسي بلا هوادة يحركه بشكل واضح جدول أعمال سياسي،

يسعى لإثبات أن العنف الجهادي تدفعه، كما يؤكد توني بلير والمحافظون الجدد الأمريكيون دائمًا، أيديولوجية منفصلة اجتماعيًا بدلا من عقود من الغزو الغربي والاحتلال ودعم الديكتاتوريات في العالم الإسلامي. هذا هو الرأي الذي يتبناه ريتشارد واطسن بالتأكيد، المراسل الذي كان وراء تغطية برنامج «نيوزنايت» لقضية المسلمين، والذي كتب أخيرًا إن الإسلام المتطرف والإرهاب هما نتاج «طائفة مغربية»، وليس السياسة الخارجية الغربية، وطالب المسلمين البريطانيين بالبحث عن زعماء جدد. وكان المشارك في كتابة تقرير فريق البحث الذي كان ركيزة برنامج «نيوزنايت» عن الكتب الإسلامية في مكتبة تاور هاملتس هو دوجلاس موري الذي يصف نفسه بالمحافظ الجديد.

ويُقال إن جوردن براون يريد محاكاة الطرق الخفية التي استخدمتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ضد الشيوعية أثناء الحرب الباردة في المجال الثقافي لكسب قلوب وعقول المسلمين. وإذا كانت رعاية الحكومة لمجلس المسلمين الصوفيين الطيع تعتبر إشارة على توجهه، فهذا الأمر لن يفلح، كما لن يفلح أي نهج يحاول تحميل مسؤولية العنف الجهادي للمجتمع المسلم، ورفض تحمل المسؤولية عن دور الحكومة في تأجيج النيران بدعم العدوان والاحتلال في العالم

الإسلامي.

كل هذا ليس دعوة للامتناع عن نقد المسلمين أو مؤسساتهم، لكنه إشارة إلى الحاجة إلى سياق والتعامل بحساسية في مناخ يتعرض فيه المسلمون لحملة شرسة لم تكن لتقبل إذا وجهت لأية طائفة أخرى. هذا الهجوم الإعلامي القاسي في بريطانيا على المسلمين وثقافتهم ومؤسساتهم يهدد بخطر التحول إلى ملاحقة عنصرية. وهو على أرض الواقع يترجم بهجمات عنيفة: وتشير الأرقام الصادرة عن جهاز الادعاء الملكي أن ٨٢ في المائة من أحكام المحاسبة على جرائم التطرف الديني العام الماضي تضمّنت الاعتداء على المسلمين. وتفيد التقارير أن تلك الاعتداءات لا تشتد بعد الحوادث الإرهابية فقط بل أيضًا كرد فعل على التحريض الإعلامي الصارخ. بعض الليبراليين المؤيدين للحرب يحب أن يزعم أن رهاب الإسلام غير موجود- عليهم أن يحاولوا قول ذلك لمن هم على حافة الخطر.

لا بد وأن يكون هناك حساب على يوم الخزي هذا

٢٩/٠٣/٢٠٠٨

المشكلة في العراق، كما يخبروننا الآن، كانت قلة الاستعداد، أو التخطيط بشكل غير صحيح، أو أخطاء في التطبيق. يقول المحافظون الجدد: لو كنّا كلّفنا رجلنا أحمد الجلبي بالسلطة منذ البداية ما كان العراقيون سيشعرون بهذا القدر من الإهانة. ويؤكد

البراجماتيون: لو لم نفكك الجيش لم تكن الانتفاضة لتنطلق قط. ويدمدم قدامى المسؤولين في الحكومة: لو كان البريطانيون هم الممسكين بمقاليد الأمور لاختلف كل شيء. المشكلة كما يتضح لم تكن غزو دولة نفط «مستقلة» عربية في نطاق من الخداع الرسمي واحتلالها، بل كانت في طريقة التنفيذ.

في غضون ذلك، نواجه سيلًا متجددًا من الروايات حول نجاح جَيَشان الولايات المتحدة في تحويل البلاد وإخماد العنف وفتح الطريق للمستقبل المشرق. وفي إرجاع لصدى خطبته سيئة الصيت عن «إتمام المهمة» في شهر مايو/آيّار عام ٢٠٠٣، زعم جورج بوش أمس أن حرب العراق هي «انتصار إستراتيجي ضخم» في «الحرب على الإرهاب».

هذا كله تضليل ذاتي على نطاق هائل. إن هذا العدوان - بلا سابق استفزاز- الذي شنّته الولايات المتحدة وبريطانيا على العراق قبل خمس سنوات يراه العالم الآن بالفعل على أنه، إذا استعرنا كلمات الرئيس روزفلت، «يوم من الخزي لن يُنسى أبدًا». لقد تم وعد العراقيين بالحرية والديمقراطية والازدهار. وبدلًا من ذلك، كما أبرز الفيلم الوثائقي التليفزيوني الأخّاذ «العراق الخفي» هذا الأسبوع، فقد شهدوا تدميرًا ماديًا واجتماعيًا لبلدهم، وقتلًا جماعيًا، وتم إلقاء عشرات الآلاف في السجون بلا محاكمة، ورأوا انتشارًا التعذيب،

ووابلًا من الهجمات الإرهابية الطائفية، وإفقارًا، وانهيارًا كاملًا في الخدمات والموارد الأساسية.

عشية الحرب أخبر توني بلير البرلمان أن سيكون هناك ضحايا من المدنيين، لكن «صدام حسين سيكون مسؤولًا خلال عام واحد عن موت عدد أكبر بكثير من عدد القتلى الذين سنتحمل مسؤوليتهم في أي من مواجهاتنا». وقد قدّرت منظمة العفو الدولية عدد الموتى من القمع السياسي في العراق سنويًا في ذاك الوقت ببضع مئات، ولقد مات عدد يفوق ذلك بكثير من جرّاء العقوبات التي فرضها الغرب. وفي السنوات الخمس التي انقضت منذ ذلك الحين تتراوح تقديرات عدد القتلى من المدنيين ما بين ١٥٠,٠٠٠ (وهو الرقم الذي تقبله الحكومة العراقية) وما يزيد على مليون، حيث قدّرت الصحيفة الدورية «لانست» عدد القتلى من أحداث العنف زهاء ٦٠٠,٠٠٠ شخص في السنوات الثلاث الأولى فقط، والتي تعد أكثر الأوقات عنفًا. وبعد خمسة أعوام من الاحتلال يصنف مؤشر وحدة الاستخبارات الاقتصادية العراق كأكثر المناطق عنفًا وخطرًا في العالم. ونتيجة لذلك هرب مليونا لاجئ من البلد، بينما اضطر مليونا شخص آخرون إلى ترك منازلهم داخل العراق. لقد تحوّل الأمر إلى أكبر أزمة إنسانية في العالم.

وفي العالم الغربي، بعيدًا عن مشهد الكارثة المتبدية،

تم تطبيع تلك المعاناة على نحو ما لتأخذ شكل ضجيج في الخلفية. لكن الأثر على الدولة المعتدية، داخليًا وخارجيًا، بدأ الآن في الظهور: ليس فقط في الاشتعال العكسي الإرهابي الذي أقرّ به توني بلير أخيرًا العام الماضي، لكن أيضًا في التغريب السياسي الداخلي العميق، وكذلك فقدان المكانة والمصداقية في أنحاء العالم. كيف يتسنى لأحد أن يأخذ، على سبيل المثال، الزعماء الأمريكيين أو البريطانيين، وهم يعظون الصين بشأن التبت أو روسيا بشأن الشيشان أو السودان بشأن دارفور، على محمل الجد، بينما هم الذين أطلقوا وأشرفوا على حملة القتل الجماعي تلك والعقوبات الجماعية وانتهاك السجناء والتطهير العرقي؟

مع اعتبار غزو العراق غير قانوني من قبل الأغلبية في مجلس الأمن في الأمم المتحدة وأمينها العام والسواد الأعظم للرأي الدولي القانوني، لا بد وأن ينظر إليه من المنطلق نفسه على أنه جريمة حرب: ما اعتبرته محكمة نورمبرغ «الجريمة الدولية العظمى». ولولا عدم وجود إمكانية ولو بعيدة لأي آلية لتطبيق القانون الدولي على الدول القوية، لكان بوش وبلير يخضعان للمحاكمة في لاهاي. والحال أن البريطاني الوحيد الذي ثبتت عليه جريمة حرب في العراق كان العريف دونالد بين، والذي أدين بالمعاملة غير الإنسانية للمحتجزين بالبصرة، بينما الرجل الذي أرسله هناك يتم الترويج له ليصبح الرئيس

المستقبلي للاتحاد الأوربي على نحو منافٍ للعقل.

هؤلاء الذين يصرون أن ضحايا العراق كانوا عاقبة أخطاء في تنفيذ سياسة يمكن الدفاع عنها فيما عدا ذلك يتملصون من مسؤوليتهم وإثمهم. فقد تم التنبؤ باحتمالية مستنقع الدماء هذا بشكل واسع قبل الهجوم. وإن عجز الذين بدأوا هذا العدوان عن فعل هذا يعكس رفضًا متغطرسًا أعمى لقبول أن الشعب لا بد وأن يقاوم الاحتلال الأجنبي، مهما كان يبغض حكومته، خاصة في منطقة خضعت مسبقًا لعقود من التدخل والاستغلال الغربي المدمرين.

والآن تعود نفس الأصوات لتعارض إنهاء الاحتلال بدعوى أن الانسحاب قد يشعل عنفًا أكثر سوءًا. بالطبع لن يتحقق الاستقرار في العراق دون دماء، لكن مثل هذه الحجة تغفل حقيقة أن الاحتلال نفسه هو الذي يرعى النزاع الطائفي على الطريقة الاستعمارية الكلاسيكية «فرق تسد»، وأن دعم الولايات المتحدة الحالي للميليشيات السنية هو أبلغ مثال على ذلك. وكما تُظهِر استطلاعات الجيش الأمريكي نفسه، فإن العراقيين من جميع الطوائف الدينية والعرقية يعتقدون أن وجود القوات الأجنبية هو السبب الرئيسي وراء العنف، ويريد ٧٠ في المائة منهم خروجها فورًا. وفي أكبر دليل على ذلك، انخفض العنف في البصرة بمعدل ٩٠ في المائة بعد انسحاب القوات البريطانية من المدينة

إلى قاعدتها بالمطار الجوي الصيف الماضي. ومن الطبيعي أن تعارض حكومة المنطقة الخضراء خروج الولايات المتحدة، فهي لن تتمكن من الاستمرار وحدها. فقط عندما تلتزم قوى الاحتلال التزامًا بائنًا بالمغادرة يئجبر المشاركون السياسيون والعسكريون الرئيسيون بالعراق على الوصول إلى تسوية.

طالما تُعزَى كارثة العراق إلى أخطاء أو عدم تخطيط لن يتم تعلم الدروس الحقيقة مستقبلًا، بل سيتم تكرارها، كما يبدو مما يحدث الآن في أفغانسان. لقد تعهد جوردن بروان أخيرًا بإجراء تحقيق كامل عن العراق عندما تغادر القوات البريطانية خط النار. لكن تأخير المحاسبة اللازمة على ما حدث أكثر من ذلك، بما في ذلك طبيعة العلاقة الأمريكية البريطانية، كما قال نيك كلج الزعيم الليبرالي الديمقراطي في نهاية هذا الأسبوع، ستؤدي إلى المزيد من التآكل في المنظومة السياسية. لقد أظهرت كارثة العراق على الأقل حدود القوة الإمبريالية، وحدّت من وقوع المزيد من الهجمات الأمريكية. لكن الخطر هو أنهم في المرة القادمة سوف يحاولون بطريقة مختلفة، ودون أخطاء.

حرب أفغانستان لن تجلب سلامًا ولا حرية

٠٥/٠٢/٢٠٠٨

كان من المفترض أن تكون حرب أفغانستان هي «الحرب الطيبة». وعلى عكس كارثة العراق، التي لا

يزال معظم مشجعيها السابقين يفضلون غضّ الطرف عنها، كان الظن أن أفغانستان ستكون مختلفة. قد تجفل الشخصيات العسكرية البريطانية البارزة في جلسة خاصة، إثر الإهانة التي لحقت بهم في البصرة، لكنهم سيؤكدون بحماس أنهم كانوا يخوضون المعركة الصالحة في هلمند «بطلب من الحكومة الأفغانية المنتخبة». ولقد شعر جوردن براون أنه يستطيع أن يخبر البرلمان قبل ستة أسابيع فقط «إننا نربح معركة أفغانستان».

لكن بعد سلسلة من التقارير أفادت أن البلد يتحوّل بسرعة إلى دولة فاشلة وكارثة إنسانية، بينما تتضاعف الهجمات المسلحة على القوات الغربية والأفغانية، وينقسم حلف شمال الأطلسي حول إرسال التعزيزات، يبدو هذا الأمر خياليًا بشكل كبير. حتى أن المنسق الأمريكي في العراق، ديفيد سترفيلد، ذكر الشهر الماضي أن العراق سيكون هو حرب أمريكا «الطيبة»، بينما الحرب في أفغانستان تأخذ منحى «سيئًا». بعد صراع دام بالفعل أطول من الحرب العالمية الثانية، أصاب بادي آشداون، الذي تم رفضه في آخر لحظة كحاكم قنصلي للأمم المتحدة في كابول، الهدف بشكل أقرب من براون عندما أعلن: «نحن نخسر في أفغانستان».

تصل غدًا كوندوليزا رايس (وزيرة الخارجية

الأمريكي) إلى لندن لمناقشة أزمة حلف شمال الأطلسي الأفغانية، التي أثارها التهديد الكندي بانسحاب قواتها البالغ عددها ٢,٥٠٠ جندي من قندهار إذا لم تساند الدول الأخرى الاحتلال الغربي في المنطقة الأكثر دموية بالجنوب. لكن الاحتمالات تبدو قليلة في الأفق ولا تتعدى إشارات رمزية، بعد رفض ألمانيا وفرنسا مطلب الولايات المتحدة بمد التزامهما، برغم تقريع وزير الدفاع الأمريكي، روبرت جيتس، لعدم قدرتهما على مواجهة التمردات. إن المعارضة الشعبية لحرب أفغانستان في معظم دول حلف شمال الأطلسي قوية وتزداد قوة مع الوقت. ويتضمن ذلك بريطانيا، حيث يريد ٦٢ في المائة انسحاب القوات البريطانية البالغ عددها ٧,٨٠٠ جندي خلال عام، وهو توجه لا تبدله محاولات زيادة الدعم بالعروض العسكرية وتقارير الإعلام مفرطة الحماسة على غرار معارك بو جيست[109] التي تأتي من على خط النار.

إن التشكك الشعبي إزاء أول احتلال بريطاني مشترك لبلد مسلم في «الحرب على الإرهاب» الأمريكية يتفاقم مع الاستهجان العلني الذي وجهه الرئيس الأفغاني حامد كرزاي لدور الجيش البريطاني في الجنوب، والذي، كما قال، أدى إلى عودة طالبان. ولقد أثار هذا النقد سورة غضب، لكن كرزاي إما هو حاكم مستقل أو لا. وبالإضافة إلى شكواه أن البريطانيين أجبروه على

عزل حاكم هملند، وما لذلك من عواقب كارثية، فهذا يقوض الزعم بأن القوات الغربية موجودة في أفغانستان فقط لدعم الحكومة.

إن كرزاي، رغم كل شيء، تم تعيينه من الولايات المتحدة للإطاحة بنظام طالبان عام ٢٠٠١، وتم التصديق عليه في انتخابات زائفة أدارتها الولايات المتحدة بعدها بثلاث سنوات. وإذا كان الشخص الذي ينظر إليه على أنه عميل أمريكي بريطاني، والمعروف أن نطاق سلطته بالكاد يتعدى كابول، يقتصر دوره على الاعتراض علانية على أن حماته الغربيين يضرون أكثر مما ينفعون، فهذا يجعل فكرة أن أفغانستان هي دولة مستقلة أضحوكة لا أكثر. كما يوحي هذا أيضًا أن ذلك الرجل يدرك أن قوات الاحتلال قد لا تبقى دائمًا، وأنه قد يكون عليه التعاطي بشكل أكثر جدية مع القوات المحلية الباقية دائمًا.

رغم كل تأكيدات وزير الدفاع البريطاني، ديس براون، وآخرين أن هذا الالتزام «قد يستمر لعقود». فإنه لا ريب أن المقاومة المسلحة للاحتلال الأجنبي تنمو وتنتشر. وتشير أرقام حلف شمال الأطلسي نفسه إلى أن الهجمات على القوات الغربية والقوات الأفغانية الموالية ارتفعت بمعدل الثلث في العام الماضي، لتصل إلى أكثر من ٩,٠٠٠ «فعل جاد». في الوقت الذي يزعم حلف شمال الأطلسي فيه أن ٧٠ في المائة من الحوادث وقعت في مراكز طالبان الجنوبية، يقدر فريق بحث من مجلس

سينلس المستقل وجود طالبان الدائم الآن في نسبة ٥٤ في المائة من أفغانستان، مجادلًا: إن «السؤال الآن ليس إن كانت حركة طالبان ستعود إلى كابول، بل متى ستعود». في تلك الأثناء وصل عدد الهجمات الجوية من قبل الائتلاف الذي تقوده الولايات المتحدة إلى ٣,٥٧٢ هجمة في العام الماضي، وهو أكثر عشرين مرة من معدّل السنتين السابقتين، حيث قُتل عدد من المدنيين يفوق العدد الذي قتلته طالبان، وصعدت التفجيرات الانتحارية لتصل إلى ١٤٠ تفجيرًا. ولقد تنبأت الصحافة في كابول الأسبوع الماضي بهجمة كبرى من طالبان بحلول الربيع.

إن شدة تلك الحملة المسلحة تعكس توسعًا كبيرًا في قاعدة طالبان، حيث تحوّلت إلى مظلة تظلل الوطنية البشتونية التي عادت إلى الحياة على جانبي الحدود الأفغانية الباكستانية، وتظلل كذلك الجهاديين وآخرين ممن تعهدوا بمحاربة الاحتلال الأجنبي. إن الأهداف الأصلية للغزو الذي قادته الولايات المتحدة كانت بالطبع القبض على الملا عمر، زعيم طالبان، وأسامة بن لادن، بالإضافة إلى تدمير تنظيم القاعدة.

لكن أيًا من تلك الأهداف لم يتحقق. لقد ظل الزعيمان حرَّين، وتوسع تنظيم القاعدة من قاعدته الأفغانية إلى باكستان والعراق وأماكن أخرى، وتحولت أفغانسان إلى عاصمة الهيروين في العالم. وبالنسبة لأغلب الأفغانيين

يعني الاحتلال استبدال ملوك حرب وحشيين وفاسدين بحكم ديني ظلامي، إلى جانب انتشار التعذيب وغياب الأمن؛ بينما حتى المكاسب المحدودة فيما يخص حقوق النساء والفتيات في المناطق الحضرية، والتي يقابلها تفشٍ في حالات الاغتصاب وأشكال العنف الأخرى ضد المرأة، تنتكس الآن. ويمكن قياس معنى «التحرير» تحت احتلال أجنبي بحكم الإعدام الذي صدر الشهر الماضي على الطالب البالغ من العمر ثلاثة وعشرين عامًا بتهمة التجديف، بعدما قام بتحميل تقرير عن حقوق المرأة من شبكة المعلومات الدولية.

إن الحرب في أفغانستان، والتي أزهقت أكثر من ٦,٥٠٠ حياة العام الماضي، لا يمكن الفوز بها. فهي لم تجلب السلام ولا التنمية ولا الحرية، ولا أمل لها أن تفعل. وهي بدلًا من اجتثاث شبكات الإرهاب قامت بنشرها ومضاعفتها. وتخطط الولايات المتحدة إلى إرسال ٣,٠٠٠ جندي آخرين في شهر أبريل/نيسان لتعزيز القوات الحالية البالغ عددها ٢٥,٠٠٠، وفرق البحث المؤثرة في واشنطن تضغط من أجل جَيَشان مماثل لما حدث في العراق. لكن نشر القوات بشكل أوسع بكثير هو الشيء الوحيد الذي قد يُخضع البلد بشكل مؤقت، وهذا ليس من ضمن الاحتمالات البعيدة حتى. فالفرصة الحقيقة للسلام في أفغانستان هي انسحاب القوى الأجنبية كجزء من تسوية سياسية أشمل، تتضمن طالبان والبلاد

المجاورة مثل إيران وباكستان. لكن بعدما خاطرت القوى الغربية بمصداقيتها يبدو أنه يجب أن تتلقى دروس الفترة الاستعمارية مرارًا وتكرارًا.

التهجير وسلب الملكية لا يمكن أن يكونا سببًا للاحتفال

١٥/٠٥/٢٠٠٨

وصل جورج بوش القدس أمس للاحتفال بالعيد الستين لإسرائيل وبحث الاقتراح الأكثر غرابة حتى الآن لتحقيق السلام: «اتفاق الرف». هذا سيكون، كما شرح بوش قبل بدئه، «وصفًا» للدولة الفلسطينية تم التوصل إليه بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت قبل نهاية العام. ثم يتم وضع هذه الدولة الافتراضية على الرف إلى أن يحين الوقت المناسب لتحويلها إلى حقيقة. وفي تناغم تام، أعلن توني بلير أنه نجح في التفاوض على إزالة ثلاث نقاط تفتيش وحاجز طريق، نيابة عن رباعية القوى العظمى والأمم المتحدة، من أصل إجمالي ٥٦٠ في جميع أنحاء الضفة الغربية، لكن إسرائيل لن تزيل فعليًا إلا واحدة منها فقط «في المستقبل».

بعبارة أخرى، تبقى الأمور على علاتها، بينما تتعمّق أزمة الاحتلال. ولا يبدو أن أيًا من الرجلين قد ارتأى تقديم بعض كلمات عزاء إلى الفلسطينيين، الذين نزعت ملكيتهم الوطنية، وبدأت معاناتهم أيضًا مع تكوين

الدولة. ولهذا السبب فاليوم عيد نهاية الانتداب البريطاني في فلسطين وإعلان دولة إسرائيل هو أيضًا يوم حداد لعشرة ملايين فلسطيني ومن يؤيدهم: ذكرى النكبة، أو الكارثة، التي أدّت إلى تدمير مجتمعهم وترحيلهم من وطنهم. بعد تسعين عامًا من إعلان بلفور عندما قدّم الوزير البريطاني نيابة عن شعب كامل الوعد الشهير لشعبٍ ثانٍ في أرض شعب ثالث مازالت حطام أكثر من ٥٠٠ قرية عربية دمرت وأخليت من سكانها عام ١٩٤٨ موجودة في كل أنحاء إسرائيل.

لقد بدأ التطهير العرقي قبل شهور من نهاية الحكم البريطاني، كما تم توثيقه بدقة من المؤرخين الإسرائيليين مثل بني موريس وإيلان بابي، وقبل وصول الجيوش العربية، التي غالبًا ما قاتلت في المناطق التي خصصتها الأمم المتحدة لقيام الدولة العربية. وقبل ستين عامًا كانت يافا العربية، وهي الآن جزء من تل أبيب، قد سقطت لتوها أمام قوات الدولة الإسرائيلية التي كانت في طور التكوين، ولاذ عشرات الآلاف من الفلسطينيين بالهرب أو تم طردهم، في بعض الأحيان، إلى البحر حرفيًا. ومن هناك تم إخلاؤهم بالسفن إلى غزة، حيث ٨٠ في المائة من السكان اليوم هم عائلات لاجئة من الأراضي التي أصبحت الآن دولة إسرائيل.

ويقول موريس الآن: إن التطهير العرقي كان مبررًا،

لأن الدولة اليهودية «لم تكن لتنشأ دون اجتثاث ٧٠٠,٠٠٠ فلسطيني. لم يكن هناك خيار سوى طرد هؤلاء السكان». كانت ستكون دولة من نوع مختلف بالتأكيد، لكن الترحيل كان جريمة أيضًا لها عواقب مدمرة، لكل من الفلسطينيين والشرق الأوسط. وبحلول الوقت الذي انتهى فيه القتال عام ١٩٤٩، أصبحت الغالبية من العرب، الذين شكلوا ثلثي سكان فلسطين قبل عام ١٩٤٨، لاجئين محرومين من العودة إلى منازلهم. ولقد تكررت نفس العملية على نطاق أصغر عندما غزت إسرائيل باقي فلسطين عام ١٩٦٧. واليوم ما زال الفلسطينيون في انتظار الدولة التي صوتت الأمم المتحدة على منحهم إياها في مساحة تقل عن نصف مساحة أرضهم والتي رفضوها لكونها غير عادلة منذ أكثر من ستين عامًا.

من العار على تاريخ بريطانيا، مع هذا الدور الرئيسي الذي لعبته في خلق النزاع الإسرائيلي الفلسطيني ونزع ملكية الشعب الذي تعهدت له بالحماية، أنها لم تفعل سوى أقل القليل لمحاولة تصحيح تلك الأخطاء. في رسالة التهنئة التي بعثها جوردن براون لإسرائيل لم يسعه، حتى ولو بشكل عابر، أن يبدي الندم على الظلم الفظيع الذي تضمنه تأسيسها. والحقيقة أن استيلاء المستوطنين الأوربيين الكاسح على الأراضي الفلسطينية لم يكن ليحدث إلا في ظل الحكم

الاستعماري، وهذا الأمر الواقع هو الذي يغذي المرارة طويلة الأمد في الصراع.

لقد وُلدت إسرائيل بالطبع من رحم مثالية وفظائع إبادة جماعية في أوربا، وقد حقّقت إنجازات مرموقة تفخر بها. لكن مأساة المشروع الصهيوني هي أن حق تقرير المصير لم يتحقق سوى على حساب شعب آخر. إن استقلال إسرائيل والنكبة الفلسطينية ليسا مجرّد روايتين وطنيتين مختلفتين، بل هما تجربتان متقابلتان تمامًا يقدِّم التقدير فيهما إلى جانب واحد لصالح الوطنية الإسرائيلية مما يثير حفيظة العالم العربي والإسلامي وغيرهما بشكل هائل.

وفي تلك الأثناء يؤدي الفشل الغربي في تحمل مسؤولية شق هذا الجرح الذي ألحقه بالشرق الأوسط إلى ضياع فرص أكثر التسويات المعقولة، حل الدولتين الذي لقى الكثير من الاستحسان. وبينما الفصائل الفلسطينية على استعداد فعلي الآن لإنهاء الصراع مقابل ٢٢ في المائة من المساحة التاريخية لفلسطين، والاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، لا يوجد أي شكل من أشكال الالتزام اللازم ولو من بعيد في إسرائيل أو في الولايات المتحدة راعيتها بتمرير حتى هذه التسوية المعوجة. وبينما يؤدي تقسيم الضفة الغربية إلى محميات محاطة بجدران، والمستعمرات المستمرة في التوسع، والطرق المخصصة بالمستوطنين

فقط، إلى تقليص احتمالات تحقيق الدولة على نحو بالغ، يبدو الأمر بالنسبة للفلسطينيين لا يعبّر عن طموحاتهم بحق تقرير المصير والكرامة أكثر فأكثر.

وبالنسبة للبعض يعني هذا العودة إلى هدف الدولة الواحدة لكلا الشعبين، والذي لا يتبنّاه الكثيرون من اليهود الإسرائيليين. وبما أن فلسطين كانت فعليًا دولة واحدة تحت الحكم الإسرائيلي طوال أكثر من أربعين عامًا وهذا أطول من وجود ألمانيا الشرقية على سبيل المثال بدأ آخرون في الميل إلى الكفاح من أجل حقوق مساوية على غرار النموذج المعادي للفصل العنصري. والآن حيث عدد الفلسطينيين يعادل عدد اليهود الإسرائيليين تقريبًا، يبدو هذا اختيارًا واقعيًا بشكل أكبر. وهو أيضًا يثير الذعر لدى المؤسسة الإسرائيلية. ولقد حذّر أولمرت أخيرًا قائلا: «إذا جاء اليوم الذي ينهار فيه حل الدولتين، ونواجه صراعًا على غرار جنوب أفريقيا من أجل حقوق مساوية في التصويت... تنتهي دولة إسرائيل».

الأمر الأكيد هو أنه لا مستقبل للإسرائيليين ولا الفلسطينيين في تدبير الوضع الراهن. إذا لم يجد الفلسطينيون شيئًا بخلاف الاتفاقيات الموضوعة على الرف والقمع المستمر- حيث قتل ٣١٢ فلسطينيًا على يد الجيش الإسرائيلي هذا العام، وكان ١٩٧ منهم من المدنيين، بينما قتل خمسة من المدنيين وخمسة جنود

على الجانب الإسرائيلي سيكون الاحتمال الأكبر هو موجة تصعيد للعنف والبؤس. إن الالتزام بحقوق الفلسطينيين ينبغي أن يكون في المقام الأول مسألة عدل. لكن في ظل هذا الصراع الذي يسمم العلاقة بالعالم الإسلامي بأكملها، فهو أيضًا يخص المصالح الغربية الواضحة.

---

102 يقصد المؤلف الأراضي التي احتلتها إسرائيل بعد حرب ٦٧، وبالتحديد غزة والضفة الغربية.

103 Bantustan: مقاطعات سكانية أقيمت في جنوب إفريقيا وناميبيا، لتضم سكانًا من السود فقط، كجزء من نظام الفصل العنصري.

104 من بين الأشخاص الذين أجريت معهم حوارًا في هذا المقال اثنان قد ماتا خلال بضعة شهور من تاريخ النشر الأصلي. في السابع عشر من أبريل/نيسان عام ٢٠٠٤ قُتل عبد العزيز الرنتيسي زعيم حركة حماس بصواريخ هيلفاير أطلقتها مروحيات الأباتشي الإسرائيلية على سيارته في قطاع غزة. ومات ياسر عرفات في الحادي عشر من نوفمبر/تشرين الثاني بسبب مرض غير مفسر، ويسود الاعتقاد بين الفلسطينيين أنه، نتيجة تسميم الإسرائيليين له. وهناك ثالث، عابد العون، وهو مسؤول أمني كبير في السلطة الفلسطينية تمّ الاستشهاد به دون ذكر اسمه في المقال،

قُتل في هجمة تفجيرية حدثت في عَمّان عام ٢٠٠٥.
العون، وهو من مشجعي فريق ليفربول لكرة القدم، كان قد أسر لي متفاخرًا بعلاقاته مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وأيضًا بالمكتب السادس الذي حسب قوله قد أتى به على متن طائرة إلى بريطانيا، وأخذه ليشاهد فريق ليفربول وهو يلعب في أنفيلد وأعطاه كرة موقعة من مايكل أوين: «جارديان»، ٢٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١.

105 هذا الجزء مؤلف من مقالين تمّ دمجهما بعد التحرير، نشرا تحت العنوانين الأصليين التاليين:
"Bush and Blair have lit a fire which could consume them" و "The resistance campaign is Iraq's real war of liberation".

106 الفيديوهات التي سجلها مفجرو لندن لاحقًا أكدت الصلة بين احتلال بريطانيا للعراق وأفغانستان: «جارديان»، ٦ يوليو/تمّوز ٢٠٠٦.

107 المقابلات التي أجريت مع زعماء المقاومة العراقية، تحت عنوان "Out of the Shadows"، نُشرت في صحيفة «جارديان» في التاسع عشر من يوليو/تمّوز ٢٠٠٧.

108 هذه إشارة إلى مجالس الصحوة المدعومة من الولايات المتحدة، والتي استخدمت لاستمالة أجزاء من المقاومة الشيعية، وقد تناولتها على سبيل المثال في

مقالي "To free Iraq, resistance must bridge the sectarian divide"، «جارديان»، ١٩ مارس/آذار ٢٠٠٩.

109 Beau Geste ، وهو شخصية خيالية في رواية تحمل نفس الاسم صدرت عام ١٩٢٤، وتم تصويرها في عدة أفلام سينمائية. ترمز الشخصية إلى قيم الطبقة العليا من المجتمع البريطاني (كما يشير الاسم الذي يعني «إيماءة نبيلة»). وفي الفيلم الذي أنتج عام ١٩٣٩ تبدو شخصية بو جيست نبيلة وجسورة ومضحية، وفي نهاية مغامراته المتتالية ينضم إلى قوات الفيلق الأجنبي الفرنسي في شمال أفريقيا. يتم محاصرته في حصنها بالصحراء من قبل «العرب» ويُقتل. يستخدم هذا المصطلح حاليًا، «Beau Geste-style»، للإشارة إلى تلك الحقبة واستبسال الجنود آنذاك. (المترجم).

الفصل السادس انهيار رأس المال

أزمة النظام النيوليبرالي (٢٠٠٧–٢٠٠٩)

الأزمة المالية التي قبضت على العالم الغربي في عامي ٢٠٠٧–٢٠٠٨، أدت باقتصاده إلى مشارف السقوط. كما قوَّضت أساس أرثوذكسية السوق التي شكّلت سياسات جيل كامل، بينما تم تأهيل تدخل الدول من جديد بين ليلة وضحاها. لقد أنقذت كفالات الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي منظومة المصارف الخاصة والأسواق المالية من التهاوي. لكن المؤسسة السياسية تقاعست عن التصرف بما هو أبعد من إعادة النموذج الاقتصادي المتصدع للطفو على السطح، بينما تحولت أزمة المصارف إلى أزمة إنفاق عام. لقد مهد الفشل الاقتصادي الطريق لانتخاب أوباما، بينما في بريطانيا دفعت الأزمة حكومة براون إلى اتخاذ توجه اجتماعي ديمقراطي أكثر وضوحًا. لكن التحول جاء متأخرًا بعض الشيء لوقف تسرب كتلة المؤيدين الرئيسية.

هذه الأزمة تعلن نهاية إجماع السوق الحر

١٣/١٢/٢٠٠٧

لقد قضى حزب العمال الجديد حياة اقتصادية حسنة الحظ طوال العقد الماضي. ساعد خروج بريطانيا من آلية سعر الصرف الأوربي في بداية التسعينيات وتشكيلة متفردة من الظروف الدولية في تحقيق أرقام كانت الأجيال السابقة من السياسين البريطانيين تراها

في أحلامها فقط. وأيّاما كانت الكوارث أو الفضائح الأخرى التي يتحمّل توني بلير وجوردن براون مسؤوليتها، فإن الاقتصاد طالما كان سلاحهما الخفي: «أطول فترة من النمو الاقتصادي المستدام في تاريخ سجلاتنا»، ومعدل تضخم منخفض، وخلق فرص عمل بمعدل سريع، ودفعة قوية للإنفاق العام، كل هذا في آنٍ واحد. أما كون الأمر يتضمّن أيضًا عدم المساواة، ومعدل بطالة صعب المراس، ومستويات متضخمة من الديون واعتمد من أجل الاستمرارية على مدى تحمل المنظومة المالية الدولية لحجم هائل من العجز التجاري فذلك لم يغير من صورة النجاح الاقتصادي حتى الآن. وكانت تلك خلفية شديدة الأهمية لسياسة «نحذو حذوهم» المتبعة في السنوات الأخيرة وإجماع السوق الحر الذي يعززها. وكانت تلك الأرقام أيضًا هي التي دفعت براون إلى منصبه بالحكومة بالطبع.

بيد أنه لا يوجد شك الآن أن تلك الأيام المزدهرة شارفت النهاية. ما قد بدأ في بداية هذا العام في الولايات المتحدة، في صورة أزمة الرهونات العقارية منخفضة الأقساط والفائدة، استشرى الآن كالسرطان في المنظومة المالية العالمية المحررة، وقد وُضِعت وسادة الائتمان التي أبقت الاقتصادين الأمريكي والبريطاني طافيين على السطح حتى الآن بين شقي الرحى. وفي بريطانيا أدى ذلك بالفعل إلى انهيار مصرف نورذرن روك، وأول سابقة لتدافع العملاء لسحب

أرصدتهم منذ العصر الفيكتوري. لكن أثر ذلك سوف يمتد بكل تأكيد، خاصة في ظل اقتصاد يهيمن عليه القطاع المالي بشكل غير متكافئ على الإطلاق. ولقد أخذ انهيار سعر العقارات، واحتمال القيام باستعادة ملكية جماعية بالفعل في إمالة الاقتصاد الأمريكي نحو كساد اقتصادي تام. أما في بريطانيا، حيث مستوى مديونية الأفراد هو الأعلى بين كل البلاد الصناعية، ويبلغ ١.٤ تريليون جنيه إسترليني، أعلى من الدخل القومي، لا بد أن نتوقع أن يتخذ الاقتصاد نفس الوجهة. وبينما يبدأ الأثر الكامل للضائقة الائتمانية في الظهور الملموس، سوف تفرّغ فقاعة سعر العقارات من الهواء لا محالة. وسيؤدي هذا بدوره إلى انخفاض في الطلب، ما سوف يصحبه تباطؤ اقتصادي على أقل تقدير.

لقد كانت المصارف المركزية بالطبع منشغلة بتخفيض معدلات الفائدة، وضخ النقد في المنظومة في محاولة لتأمين هبوط مترفق مثل ذلك الذي أنقذهم في الأزمات المالية الدولية السابقة، في عامي ١٩٩٨ و٢٠٠١. لقد بيّن هذا الإعلان المتزامن أمس عن تقديم قروض جديدة تبلغ بلايين الجنيهات للمصارف مدى عدم جدوى تلك التدخلات السابقة ومدى جدية الوضع الآن. لكن حتى هذه الخطوة الأخيرة لن تؤتي شيئًا يذكر، وقد جاءت متأخرة جدًا، لوقف المد القادم. وللمرة الأولى منذ السبعينيات هناك خطر متزايد بوقوع ركود تضخمي وهو مزيج من الركود ومعدل التضخم العالي يؤدي إلى

انخفاض كبير في معدل الفائدة، وهو ما يشكل خطرًا بشكل خاص من منظور الأرثوذكسية النيوليبرالية. إن أسعار النفط العالمي والسلع والغذاء في صعود مستمر حاليًا، تزامنًا مع الوقت الذي تشير فيه كل المؤشرات أن ضغط الحدود الائتمانية، وأزمة مديونية العالم الأول البادية، ستحوّل ازدهار السنوات الخمس عشر، الماضية إلى ركود متشنّج.

لقد كان هذا الازدهار الطويل ممكنًا بسبب انهيار الاتحاد السوفيتي وانفتاح الصين (والهند على نطاق أضيق) في التسعينات. وكان أثر ذلك هو جلب مئات الملايين من العمال المتعلمين ذوي الأجور المنخفضة إلى إطار عمل السوق الرأسمالي الدولي- الذين، كما قال آلن جرينزبان رئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي السابق، «قيدوا صعود تكلفة الوحدة العمالية في معظم أنحاء العالم». وبالإضافة إلى ضعف العمالة المنظمة الأوسع، والتوسع المحرر في التمويل الدولي، وسيل الواردات رخصية الثمن الوافد إلى باقي أنحاء العالم، كانت النتيجة هي وفرة في الأرباح ونيل نفوذ شكّلا المزاج الاقتصادي والسياسي في زمننا.

إلا أن العلامات تشير أن بعض تلك الظروف قد بلغت حدها. لقد بدأ النمو العالمي في الضغط على الموارد الطبيعية، وزيادة الأسعار، ويتجلى ذلك في حالة النفط بصورة أكبر. وتزداد الدلائل على أن ضغط الصين لخفض الأسعار العالمية قد يوشك على الانتهاء. وإذا

أضفنا المبالغة المرهقة في توسع المنظومة المالية العالمية التي هي أشبه بنادي قمار قائم على الائتمان، سنجد أن «إصلاحات خلل التوازن»، كما تصنف الانهيارات الحادة في مستويات المعيشة والارتفاعات الشديدة في مستوى البطالة في المؤسسات والوزارات المالية، من شأنها أن تحدث أضرارًا جسيمة حقًا.

الأمر الأكيد هو أن نهاية فترة الازدهار الطويلة سيكون لها أثر أيديولوجي عميق. إن هيمنة أصوليّي السوق كانت مؤكدة طالما هم يحققون النتائج المرجوة، بغض النظر عن عدم المساواة أو الأمن في ذلك. ومن الواضح أن تلك لم تعد هي الحال. وكما كتب مارتن ولف، عميد المعلقين الاقتصاديين البريطانيين المحافظ، يوم أمس في صحيفة «فاينانشال تايمز»: «ما يحدث في الأسواق الائتمانية اليوم هو ضربة قاصمة لمصداقية النموذج الأنجلوسكسوني للرأسمالية المالية موجّهة صوْب المعاملات التجارية». وإذا تسبّب ضغط الحدود الائتمانية في انهيار اقتصادي أوسع بالفعل، سيعني هذا نهاية الإجماع النيوليبرالي الذي هيمن على المجال السياسي لجيل كامل تقريبًا.

لكن على السياسيين أن يدركوا التغيرات الجذرية التي في سبيلها إلى الحدوث. وفي دليل على مدى استمرار ضيق الأفق الأيديولوجي للسياسة البريطانية تم تكليف الزعيم القائم بالأعمال بالحزب الليبرالي الديمقراطي، فينس كيبل، بالعمل على القضية البديهية

لتأميم مصرف نورذرن روك، بينما وزراء حزب العمال يتلقون شتى أنواع الجزاء في تلك الفضيحة لتجنب أقل تلميح يوحي بأنهم يفضلون أي حل آخر غير الحل الخاص في ظل هذه الظروف، حتى في مثل هذه الحالة الكلاسيكية من فشل السوق. وإذا كانت الحكومة، كما يبدو محتملا جدًا الآن، مجبرة حقًا على تأميم المصرف لتأمين قروضها الخاصة، فهذا سيساعد على الأقل في فك التعويذة الأيديولوجية السخيفة ضد الملكية العامة.

بالنسبة لبراون، الرجل الذي تعهد «بنهاية دورة الانتعاش والكساد»، يشكل الخطر الاقتصادي المتزايد تحديًا حتميًا. وبالنسبة لشخص قريب جدًا من جدول الأعمال النيوليبرالي، قد يكون أوان تغيير المسار قد فات. لكن إذا لم يستعد هو وحكومته التي أصابها الضرر بالفعل، لاتباع أسلوب أكثر تدخلًا وجذرية في مواجهة الأزمة بشكل مباشر، ستؤدي العواقب السياسية إلى إغراقهم جميعًا.

من ويلينجتن إلى كاراكاس، الملكية العامة تعود

٠٣/٠٧/٢٠٠٨

طالما كان لنيوزيلندا باع طويل في التقدم باللعبة السياسية. كانت هي البلد الأول في العالم الذي يقبل حق النساء في التصويت، في عام ١٨٩٣. وفي الثلاثينيات تصدّرت كدولة رعاية اجتماعية رائدة. ثم بعد خمسين عامًا، في الثمانينات، كانت أول دولة تعلن

خلوها من الأسلحة النووية. وفي خطوة لا تستحق الكثير من الثناء، وخلال العقد نفسه، أصبحت نيوزيلندا صاحبة أول حكومة اجتماعية ديمقراطية تتبنى برنامج السوق الحر في الخصخصة بالجملة، وتخفيف الضوابط المالية.

ولقد كان «اقتصاد روجر»، الذي سمِّي باسم وزير المالية من حزب العمال في نيوزيلندا آنذاك، هو الصيحة الرائجة في اليمين العالمي الجديد لفترة ما ولقد وضع الأساس للحكومات الاجتماعية الديمقراطية النيوليبرالية مثل حكومة توني بلير إلى أن انفجر داخليًا على خلفية سلسلة من الإخفاقات الاجتماعية والاقتصادية: كساد، وبطالة، وإفلاس، وجرائم، وحجم هائل من عدم المساواة. وبعد مرور عقدين، تأتي حكومة أخرى في نيوزيلندا، هذه المرة من ائتلاف من حزب العمال أكثر تقدمية ترأسه هيلين كلارك، لتقود إعادة إحياء الملكية العامة.

قامت حكومة كلارك يوم الثلاثاء بإعادة تأميم السكك الحديدية الوطنية وهيئة العبّارات، والتي تمّت خصخصتها في بداية التسعينيات مما أدى إلى تهالكها وتجريدها من أصولها على يد الملاك الأستراليين. وعند تدشين هيئة كِيوِيريل الجديدة المملوكة من الشعب، صرّح وزير المالية مايكل كالن بأن الخصخصة «كانت درسًا أليمًا لنيوزيلندا». وهذه ليست أول إعادة تأميم تقوم بها حكومة كلارك، التي استحوذت على شركة

إيرنيوزيلند بعدما أوشكت على الانهيار في عام ٢٠٠١، كما قامت بتأسيس مصرف بالتجزئة ناجح تملكه الدولة، وغني عن الذكر أن اسمه كِيوِيبانك.

وعلى عكس حكومة جوردن براون، التي بذلت كل جهد لتجنب تأميم مصرف نورذرن روك، لكي لا تبدو بهيئة «حزب العمال القديم»، ساندت كلارك الاستحواذ على هيئة السكك الحديدية بالشكل اللازم تمامًا لبناء شبكة نقل حديثة ومستدامة بيئيًا. وعلى خلفية الاحتباس الحراري العالمي وصعود أسعار النفط، حسب حديثها، فالسكك الحديدية هي «مكوِّن رئيسي في البنية التحتية الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين».

ومع التجربة البريطانية الكارثية المشابهة في خصخصة السكك الحديدية، قد نعتقد أن السير على خطا نيوزيلندا هو النوع الصحيح من السياسة الشعبية لإخراج حكومة براون من الحفرة التي وقعت بها. وبرغم التحسينات المتواضعة التي حققها الموت الرحيم لشركة ريلتراك المميتة، فإن نظام السكك الحديدية في بريطانيا ما زال مثلا للتفكك المربك، وانعدام الثقة، والتكدس، والتأخر في المواعيد، والتكاليف الباهظة، وهو الذي أتم لتوه بناء وصلة فائقة السرعة لنفق القناة، متأخرًا عن نظيره الفرنسي الذي تملكه الدولة بخمسة عشر عامًا.

بعدما نهبته شركات القطار الخاصة ومتعهدو عربات

السكك الحديدية (وقد اختلس بعضهم ٣٠ في المائة من معدل العائد)، أصبح نظام السكك الحديدية الآن أغلى نظام سكك حديد في أوربا وأقلها شفافية وكفاءة. وحسب ما وفد من تقارير عن حملة «من أجل نقل أفضل» أمس، فإن متوسط أجرة الركوب دون حجز تساوي تقريبًا خمسة أضعاف أجرة الحجز مسبقًا، ومن المحدد أن ترتفع كل أسعار البطاقات بشدة في السنوات القليلة القادمة. بينما يدعم الشعب إعادة التأميم بقوة، وهي في حقيقة الأمر تقع ضمن السياسة الرسمية لحزب العمال.

لكن بعيدًا عن التخطيط بإنهاء تلك التجربة الكارثية، أكَّد وزير السكك الحديدية، توم هاريس، الشهر الماضي أنه لو لم يقم الحزب المحافظ بخصخصة السكك الحديدية لصفّاه حزب العمال الجديد عند توليه السلطة عام ١٩٩٧. وفي تعليق جانبي بالغ الغرابة سيثير حيرة معظم ركاب القطارات بالمملكة البريطانية، أكد أن «السكك الحديدية الخاصة قدّمت مستوى من الاستثمار والإبداع والخيال لم يكن ليحدث لو بقيت هيئة بريتيش ريل كما كانت عليه».

هذا محض هراء. الاستثمار في السكك الحديدية يأتي من دافعي الأجرة والدعم الحكومي، والذي وصل الآن نحو ثلاثة أضعاف المستوى الذي كان عليه قبل الخصخصة (بليونا جنيه إسترليني سنويًا تذهب إلى شركات تشغيل القطارات وحدها)، بينما يقدّر التسرب

النقدي من الصناعة إلى المستثمرين الخاصين والمقرضين بثمانِمائة مليون جنيه إسترليني سنويًا. والزيادة في عدد الركاب هي ببساطة نتيجة النمو الاقتصادي، والحجة لصالح إعادة إدماج نظام السكة الحديد وتحويله إلى ملكية عامة في قلب برنامج استثمار وطني لتشجيع المزيد من الناس على التحول من التنقل عبر الطرق وجوًا إلى السكة الحديد هي حجة دامغة. وهناك ميزة إضافية وهي؛ أن معظم الخدمات يمكن استعادتها دون أية تكلفة عندما ينتهي حق الامتياز.

لكن الحكومة لا تزال واقعة في قبضة الأيديولوجيا التي ترى أن السبيل الوحيدة لإصلاح الخدمات الصحية هو الخصخصة، وأن التأميم هو رِدّة يجب تجنبها مهما كلف الأمر. وبرغم ذلك، بينما الظروف الاقتصادية العالمية تقوض مصداقية اقتصاد السوق الحر أكثر فأكثر، يشير واقع الحياة إلى اتجاه مغاير. إن إعادة إحياء الملكية العامة في بلاد متباينة مثل نيوزيلندا وفنزويلا يعكس التحرر من وهم التجربة النيوليبرالية في العقد الماضي بشكل أوسع.

كما قال ويل هتن، الكاتب والرئيس التنفيذي لمؤسسة العمل، أخيرًا في برنامج قدمته البي بي سي عن التأميم، إن الاستحواذ على مصرف نورذرن روك وشركات ريلتراك ومترونت بدأ في إجبار التيار الرئيسي على إعادة النظر فيما قد تحول إلى موضوع محظور

سياسيًا، مثلما قام البحث الأكاديمي بإعادة تأهيل سجل الإنتاج والتكلفة في الصناعات المؤممة في بريطانيا بعد الحرب.

لكن من الواضح أيضًا أنه إذا أصبح للمشاريع والتدخلات العامة دور جديد وفاعل، يجب أن يتعدى الأمر إنقاذ فشل القطاع الخاص في الصناعات التقليدية، وأن يقترن بأحدث التطورات الاقتصادية. لقد كشفت الأزمة الائتمانية في بريطانيا مخاطر الاتكال على الموارد المالية، وتهالك التصنيع، والمعدل المنخفض بشكل مزمن للاستثمار في الاقتصاد. إن الحجة لصالح شبكة ألياف ضوئية، على سبيل المثال، لتوفير اتصال عبر حزمة نطاق واسع سريع وعمومي للمنازل هي حجة قوية، على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وبلاد مثل جنوب كوريا متقدمة في هذا المجال أكثر بكثير من بريطانيا. لكن القطاع الخاص لن يحقق هذا الاستثمار اللازم طويل الأجل، الذي يتكلف عدة بلايين. ومن ناحية أخرى فما بوسعه تحقيق ذلك هو شبكة ذات ملكية عامة- قد يمولها مقدمو الخدمات كجزء من الالتزام بالخدمة الشمولية، كما تجادل نقابة عمال الاتصالات.

الأمر المؤكد هو أن رد فعل حكومة براون التلقائي برفض التدخل العام والملكية العامة عليه أن يتوقف ليكون لديها أمل في التغلب على الأزمة والتعامل مع واقع الاقتصاد الجديد، في مساعيها من أجل المنطق

التقدمي السليم قامت نيوزيلندا على الأقل بإنهاء وهم أن الخصخصة هي بشكل ما النظام الطبيعي في العالم الحديث[110].

لقد خرج الجني من القمقم. الآن أظهروا ما يمكن فعله

١٩/١٠/٢٠٠٨

للمرة الأولى يتناسب فيها اقتباس جوردن براون مع الحدث بلا جدال يوم أمس. لقد كانت عملية إنقاذ القطاع المصرفي في بريطانيا التي تكلفت ٥٠٠ بليون جنيه إسترليني حقًا «جسورة وبعيدة المدى» بكل المقاييس. مع الإعلان عن التأميم الجزئي لقلب المنظومة المالية في البلد دقت الحكومة آخر مسمار في نعش أوج السياسة التاتشرية، وقد ماتت خنقًا على يد الوحوش التي استحضرتها من ذلك المجون الأرعن بالتحول الجذري إلى تخفيف الضوابط المالية قبل أكثر من عقدين.

كان حجم التدخل وسرعتة درسًا عمليًا في قدرة الحكومة على تشكيل قواعد اللعبة الاقتصادية وتغييرها. بعد حقبة كاملة كان أي اقتراح فيها بالتدخل في الحديقة المسحورة لموارد «مدينة لندن» المالية يعامل على أنه هرطقة مدمرة، نجد في خطة الإنقاذ دليلًا واضحًا على إمكانات التحرك العام الهائلة، وكذلك على حقيقة أنه «لا يوجد ما يسمى بالسوق الحر»، كما قال الصناعي البريطاني الشهير السابق أرنولد

وينستوك.

من خلال الحصول على حصة عامة في معظم قطاعات الاقتصاد الحاسمة إستراتيجيًا، قامت الحكومة أخيرًا بفك تعويذة الامتياز الخاص وصدارة عالم السوق. على عكس خطة بولسن الأمريكية الفاشلة بالفعل، قامت عملية الإنقاذ تلك على أساس النقد مقابل حقوق الملكية العامة. وبرغم كل نقاط ضعفها، فإن تلك الحزمة الجديدة جعلت الاحتياج إلى تحكم ديمقراطي أكبر في الحياة الاقتصادية واضحًا وضوح الشمس، حيث تجعل التكلفة الكارثية لإدارة القطاع العام المالية لبقية المجالات الاقتصادية حجة الملكية الاجتماعية للمنظومة المصرفية أكثر قوة يومًا بعد يوم.

لكن جوقة الموافقة من الأشخاص ذاتهم الذين دفعوا المنظومة المالية إلى حافة الهاوية إلى جانب اتحاد الصناعات البريطاني والحزب المحافظ، الذين روجوا في حماسة لعدم تقييدها منذ البداية ينبغي أن تعتبر تحذيرًا. رغم حصص ملكية الأقلية البالغ قيمتها ٥٠ بليون جنيه إسترليني، والتي يخطط آلستير دارلنج للحصول عليها في المصارف الكبرى بالبلد، فتلك هي أسهم امتياز لا يتم التصويت عليها، وليس لها قول رسمي في إدارة المؤسسات أو تعيين الإدارات.

نعم، هناك مفاوضات حول مبادئ أجور المديرين والدعم الائتماني الجديد للأعمال التجارية الصغيرة وامتلاك المنازل، لكن كما قام الوزراء بأخذ كل الخطوات

الممكنة لإعاقة التأميم اللازم لمصرف نورذرن روك في بداية هذا العام، سوف يكون رد فعلهم هو الارتياع من مجرد فكرة التحكم المباشر في المصارف التي سوف تمتلك الحكومة الآن جزءًا منها. وبينما دعا اتحاد النقابات المهنية أمس إلى «إخضاع القطط السمينة إلى حمية قاسية» وشدّد جورج أوزبرن، مستشار الظل عن الحزب المحافظ والذي يميل بشكل غرائبي إلى اليسار، في مجلس العموم ظهيرة أمس، على ضرورة منع المكافآت في المصارف التي تم إنقاذها حديثًا، قام براون ودارلنج، الذي كان ذا ميول تروتسكية ذات يوم، برفض ذلك كليّة.

ومن المحتمل أن يغير الواقع رأيهما فيما يخص أجور المديرين في وقت يعتبر فيه عدد لا بأس به من المصرفيين أنفسهم محظوظين بلا شك لأنهم لم يحكم عليهم بالسجن وحجم الحصص العامة، مثلما دفع الحكومة هذا الأسبوع للإقدام على عمل كان يبدو مستحيلًا قبل بضعة أشهر. لكن هناك شكوكًا كبيرة حول إذا ما كان هذا التدخل الكبير الذي حدث أمس، مثله مثل تدخل بولسن، سيضاهي حجم الأزمة عمليًا، أو ينتهي به المطاف بدلًا من ذلك بإنقاذ المساهمين ونخبة «مدينة لندن» الذين كانوا السبب في ذلك، على حساب بلايين الجنيهات من الأموال العامة.

الركنان الرئيسيان الآخران من تلك الحزمة ضخ مئات الملايين في الأسواق المالية في صورة قروض قصيرة

الأجل وضمانات من شأنهما أن يمنعا تجميد الإقراض كلية على المدى القصير. لكن كان ينبغي أن نستوعب من خلال تجربة مثل هذا النقل المتكرر من المصارف المركزية بأنحاء العالم في العام الماضي، أن جوهر هذه الأزمة هو القدرة على الوفاء بالديون وليس السيولة. بعبارة أخرى، إن المصارف لا تقرض مصارف أخرى لأنها (وسوق الأوراق المالية) على قناعة أن هذا الطاقم يغرق في بحر من الديون المتعسرة، كما في حالة المصرف الملكي الأسكتلندي، الذي انخفضت أسعار أسهمه بمعدل يزيد على ٨٠ في المائة منذ شهر ديسمبر/ كانون الأول.

إن خطة الحكومة بإعادة هيكلة رأس المال سوف تضخ النقد في أكثر المؤسسات عرضة للمخاطر، والخطر يكمن في أن ينتهز المساهمون الفرصة بامتنان، ويغادرون السفينة قبل أن تتحمل مصارفهم تكاليف عامة باهظة. وحتى لو لم يحدث انهيار كهذا، سيكون ضغط الديون العامة من جراء حزمة أمس ثقيلًا. والأفضل بالتأكيد هو ضمان الإيداعات واستحواذ مثل تلك المصارف فور ما تفشل عمليًا، كما حدث في حالة مصرفي نورذرن روك وبرادفورد آند بينجلي، لتتم إعادة هيكلة رأس المال بشكل آمن كمشاريع ملكية عامة بالكامل.

حينئذ قد يصبحون محورًا لقطاع مصرفي جديد يخضع للمحاسبة يتحكم فيه القطاع العام، وقادر على

توظيف الاستثمار في المواضع اللازمة، بدلًا من المضاربة المتهورة في فقاعات الديون والإسكان. وما يبدو أكيدًا هو؛ أن تدخل الحكومة يجب عليه أن يكون أكثر جرأة، حيث تتبدى الأزمة في كل من الأسواق المالية والاقتصاد الحقيقي. وحتى إذا خففت حزمة أمس ضغط الحدود الائتمانية المحلية على المدى القصير، فإن كل العلامات تشير إلى أننا نتجه نحو أمر يتعدى الانكماش الاقتصادي في الدورة الطبيعية للأعمال التجارية، كما تؤكد تحذيرات صندوق النقد الدولي من حدوث أكثر الأزمات العالمية جدية على مدار سبعين عامًا. والخطر الآن يأتي من الكساد، وليس مجرد ركود اقتصادي.

ولن يعوض ذلك بجدية سوى توسع منسق تدفعه الحكومة يتضمن برنامج أشغال عامة ضخمًا وتخفيضًا في معدلات الفائدة أكثر حدة مما توصل إليه مصرف إنجلترا يوم أمس على المستويين الوطني والعالمي. وهذا يعني برنامجًا لبناء المساكن العامة، وعزل المساكن، والاستثمار في النقل، بالإضافة إلى التدخل للتحكم في تكاليف الغاز والكهرباء، والعمل على تحويل استعادة الملكية إلى إيجار اجتماعي. وهذا بالطبع سيزيد من حجم الاقتراض العام، لكن صفوف انتظار الإعانة الطويلة، وحالات الفشل المتضاعفة في الأعمال التجارية سوف تزيد من حجمه هي الأخرى، إذا قرر براون ووزراؤه أن الاختيار الأسلم هو محاولة الإصلاح

بدلًا من ذلك.

وبالنظر لحجم ومدى تدخلها أمس، فقد أظهرت الحكومة قدر ما يمكن فعله والموارد التي يمكن تحريكها عندما يتعرض استقرار المنظومة للخطر. لقد خرج الجني من القمقم، وسيكون المطلب الآن حتمًا هو اتباع نفس العجلة والحسم فيما يخص الوظائف والصناعة والإسكان، حيث تنتقل الأزمة من «مدينة لندن» إلى الأسواق العامة.

هذا ليس موت الرأسمالية، ولكنه ميلاد نظام جديد

٢٣/١٠/٢٠٠٨

بينما ينقشع غبار الانهيار الائتماني ويبدأ أثر الركود في العالم الحقيقي في الظهور، يقوم أيدولوجيو الرأسمالية بإخافة أنفسهم بالهواجس. «لقد عاد»، هكذا كان تحذير صحيفة «تايمز» لقارئيها يوم الثلاثاء فوق صورة كارل ماركس. فضلًا عن كون مبيعات كتابه «رأس المال» في ازدهار، فإن فيروس هذا الثائر الرائج حديثًا قد وصل كما يبدو إلى قلب المعسكر الرأسمالي: فقد جعل الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي أحدهم يلتقط صورًا له وهو يتصفحه، بينما أخذ الجميع يمدح تحليل ماركس للرأسمالية من وزير المالية الألماني إلى البابا.

وفي الولايات المتحدة انتقد جون ماكين «اشتراكية» باراك أوباما المزعومة، وأطلق الكاتب المحافظ المتطرف سايمون هيفر في حماسة لقب «السوفيتية

الجديدة» على خطة إنقاذ الدولة للمصارف، وأذاعت قناة البي بي سي حوارًا في فترة الذروة الأسبوع الماضي يناقش إذا ما كانت الأزمة الراهنة علامة على «موت الرأسمالية». وفي تلك الأثناء تحاول صحيفة «إيكونومست»، وهي بمثابة صحيفة «برافدا[111]» للسطوة النيوليبرالية، تعبئة المؤمنين المخلصين لهجوم معاكس: «الحرية الاقتصادية تحت الهجوم»، هكذا هَدَر العدد الحالي منها. «الرأسمالية محاصرة، ولكن على المؤمنين بها القتال من أجلها».

هم بالطبع يستبقون الحدث في ذعر. إذا كانت أفكار ماركس الرئيسية حول الطبقات والاستغلال تتمكن من العالم الغربي حقًا لما كان تيار الإعلام الرئيسي يستعرض فقرات وحوارات غريبة الأطوار وهزلية حولها، بل لكان قدم شيئًا أكثر شراسةً وتهويلًا.

والأمر الحقيقي بكل تأكيد هو أن أحداث الأسابيع الماضية قد كشفت إفلاس الرأسمالية غير المقيدة وجشع نخبتها الحاكمة وعدم كفاءتها. لكن نموذج السوق الحر هو الذي يُحتضر، وليس الرأسمالية. وهذا ينعكس في الرأي العام: لقد رصد استطلاع رأي هارس في صحيفة «فاينانشال تايمز» والذي أُجري في أنحاء العالم الرأسمالي المتقدم في الشهر الحالي وجود أغلبيات كبيرة تعتقد أن الأزمة المالية سببها كان «سوء استغلال الرأسمالية»، بدلًا من «فشل الرأسمالية نفسها». وفي ألمانيا فقط وصلت نسبة من ألقى اللوم

على الرأسمالية كمنظومة إلى ٣٠ في المائة.

وكما أعلن ساركوزي: «لقد انتهت سياسة عدم التدخل». في الحقيقة لم يكن ماركس هو الذي تمت إعادة تأهيله في زمن قصير، وإنما كان جون مينيارد كينز، وبدافع الضرورة القصوى. عقب تدخل الدولة الاقتصادي بخطوات على أكبر نطاق في التاريخ الرأسمالي يجب على السياسيين الآن تحويل تلك الضرورة إلى منفعة. «معظم ما كتبه كينز ما زال منطقيًا حتى الآن «، هكذا صرّح المستشار آليستير دارلنج في نهاية الأسبوع، بينما أعلن عن خطط دفع مشروعات رأسمالية كبيرة ودافع رئيس الوزراء عن المزيد من الاقتراض لمواجهة الانخفاض في الطلب.

لا ينبغي التقليل من شأن الأهمية الرمزية لتلك العودة الرسمية لمنهج كينز. فقد مر اثنان وثلاثون عام على قيام جيم كالاهان رئيس الوزراء من حزب العمال آنذاك بالخضوع للمعالجة النقدية، نحو ثلاثة أعوام قبل تولي مارجرت تاتشر المنصب، وقد أعلن في مؤتمر حزبه: «لقد كنا نعتقد أننا نستطيع الخروج من الأزمة بالإنفاق، لكني أقول لكم... هذا لم يعد ممكنًا». وفي مواجهة الانهيار المالي وخطر كساد اقتصادي شامل أصبح من اللازم إلقاء تلك الخيالات في سلة مهملات التاريخ.

لكن مزاعم أن الأزمة الراهنة تشير إلى نهاية الرأسمالية أو ميلاد اشتراكية جديدة هي جدل لا قيمة له وتصرف الانتباه عن المخاطر الحقيقية. إذا كنا

نتحدث عن الاشتراكية كبديل نظامي، فمن الواضح أن هذا ليس ضمن جدول الأعمال في مراكز الرأسمالية حاليًا، أو في أي مكان آخر، باستثناء أمريكا اللاتينية بما يقبل الجدل. إن انهيار الثقة باليسار فيما بعد الشيوعية، وإضعاف الطبقة العاملة كقوة اجتماعية وسياسية يجعلان من الصعب على اليسار الاستفادة من فشل الرأسمالية الشديد بشكل كامل.

ولقد أدى ذلك بالبعض، مثل المؤرخ إريك هوبسباوم، إلى استنتاج أن المستفيد الرئيسي من الأزمة سيكون التيار اليميني، كما حدث في الثلاثينيات. هناك بالتأكيد خطر زيادة الدعم لشعبية الجناح اليميني نتيجة للبطالة الجماعية؛ لكن إذا كان من الممكن توظيف الحماس الجديد لمنهج كينز بالتدخل والملكية العامة لحماية أولئك المعرضين للانهيار، بدلًا من إجبارهم على دفع ثمن ذلك، كما يبدو هو الاحتمال الأكبر الآن، لن يكون ذلك الاحتياج قائمًا.

ما ستفعله الأزمة حتمًا هو زيادة المطالبة ببدائل، داخل نطاق الرأسمالية وخارجه. ولقد أدت بالفعل إلى تقويض الثقة بالنموذج الاقتصادي الذي سيطر على العالم طوال حقبة كاملة، وكان ثمن ذلك توطن عدم الاستقرار، وزيادة حجم عدم المساواة، والتدمير البيئي. وفي دفاع عن رأسمالية السوق الحر قالت صحيفة «إيكونومست» إن على مدار الخمسة والعشرين عامًا الأخيرة من تحرير السوق، تم انتشال مئات الملايين من

الفقر المطلق، وتنبأت بأن العقد الحالي سوف يشهد أسرع نمو في الدخل الفردي في التاريخ.

لكن معظم هذا النمو وتقليل الفقر موجودان في اقتصاد الصين الذي تديره الدولة، والذي تحكمه الملكية العامة بصورة كبيرة حتى الآن، بينما في قصة نجاح الهند الرأسمالي الأكثر تواضعًا فإنّ التوزيع غير متساوٍ على نحو مشوه، بحيث ظلت نسبة الأطفال الذين يعانون سوء التغذية بها وهي تتصدر الأرقام العالمية بنسبة ٤٧ في المائة بلا تغير طوال عقد. وبالنسبة لباقي العالم كان النمو أسرع ويتم تشاركه بشكل أكثر عدالة في عقود منهج كينز والاشتراكية التي تلت الحرب.

وتسنح الفرصة الآن للزعماء السياسيين الذين على استعداد لاستخدام هذا الانهيار في إعادة تشكيل المنظومة الاقتصادية، بدءًا من أوباما إلى هوجو شافيز. وكثيرًا ما يتردد أن اليسار ليس لديه نموذج بديل بعد الانهيار الداخلي بالشيوعية والديمقراطية الاجتماعية. لكن الحقيقة هي أنه لم يكن هناك نموذج اقتصادي واجتماعي قط، يساريًا كان أم يمينيًا، قد أتى مكتمل النضوج: فكل النماذج، من القوة السوفيتية إلى دولة الرعاية الاجتماعية الكينزية وسياسات تاتشر ريجان النيوليبرالية قد نمت من ارتجالات أيديولوجية في ظل ظروف تاريخية خاصة. حتى ماركس نفسه لم يقدم مخططًا نموذجيًا كما هو معروف.

سيؤدي الضغط للاستجابة للحاجة الاقتصادية بدلًا

من ذلك كما في حالة «الاتفاق الجديد» أو أوربا ما بعد الحرب إلى تشكيل سبل تطور النظام الاقتصادي الجديد. لقد كان شكل التدخل بالفعل مختلفًا جدًا عن الأزمات الماضية، حيث تقدم تأميمات المصارف ذراعًا اقتصادية قوية جديدة محتملة. فنحن نتجه الآن بلا شك نحو نوع جديد من الرأسمالية، وكذلك محو فترة من زيادة الدعم لبدائل اجتماعية بعيدة الأثر بشكل أكبر. لكن الشكل الذي ستتخذه سيحدده الضغط، من أعلى ومن أسفل.

على من يُرِيد التغيير الحقيقي في الولايات المتحدة القتال من أجله

٢٣/١٠/٢٠٠٨

لقد اعتدنا على الفكرة إلى درجة تجعل تجاوزها سهلًا. لكن إذا تم انتخاب باراك أوباما رئيسًا للولايات المتحدة يوم الثلاثاء، مهما قيل في الأمر، لن يكون مبالغة في تقدير الأثر الرمزي على الأقل. والأكثر وضوحًا هو البعد العرقي. إن انتخاب رئيس أمريكي من أصل أفريقي لتولي أكثر المناصب قوة في العالم من قبل مجتمع قام على السخرة والتفرقة والتطهير العرقي، ستكون له بلا ريب انعاكسات ثقافية بعيدة المدى، في أمريكا والعالم بأسره. وفي أنحاء الولايات المتحدة ستكون تلك لحظة تطهير فكري في البلد تأتي بعد مرور أقل من حقبة على الصراع حول الفصل العنصري والحقوق المدنية.

وقتها سيكون هناك ارتياح وطني وعالمي عميق لنهاية

حكم جمهوريي بوش بعد ثمانية أعوام، بحروبهم الغازية الدموية، والخطف والتعذيب، والإفراط الأرعن في استخدام حكم النخبة الشركاتية على حساب المواطن الأمريكي العادي. ويعد الهجوم على دولة سيادية أخرى مثل سوريا هذا الأسبوع بمنزلة تذكرة، إذا لزم، للعسكرية المتبجحة التي تميز بها نظام بوش تشيني.

إذا أضفنا ذلك إلى جاذبية الشخصية الليبرالية على غرار كينيدي، فإن العوامل متوفرة لوجود حماس شعبي جارف داخليًا وشهر عسل سياسي ممتد خارجيًا. وعقب سبع سنوات كارثية من الحرب على الإرهاب سوف نشهد المنظومة السياسية الأمريكية وقد جددت نفسها واكتسبت قسمًا وفيرًا من حسن النوايا الدولية تجاه آخر حاملي هذا اللقب الزائف المفروض علينا «قائد العالم الحر».

وعلى الناحية الأخرى، إذا ما قام جون ماكين بإبهات أسابيع من استطلاعات الرأي وفاز، سيكون رد الفعل العكسي قاسيًا بكل تأكيد. فعلى خلفية من افتقار الجمهوريين الشديد للشعبية، والأزمة الاقتصادية، ومؤشرات الاستطلاعات التي تفوق أي شك بوضوح، ستنظر القاعدة العريضة إلى هذا الفوز على أنه نتاج عنصرية وقحة، وإلى الانتخابات على أنها مزيفة ومسروقة. ومن المتوقع أن يتحول الغضب في الولايات المتحدة إلى أعمال شغب. وستنخفض شعبية

أمريكا ووضعها الأدبي في جميع أنحاء العالم وقد وصل إلى أكثر النسب انخفاضًا تاريخيًا إلى مستويات غير مسبوقة. لا عجب إذن أن جزءًا كبيرًا من المؤسسة الأمريكية يؤيد فوز أوباما.

ومع ذلك لا يوجد سياسي واحد، على الأقل من بين المقيدين بقيود المنظومة الرئاسية الأمريكية الممولة من الشركات، يمكنه أن يأمل في تحقيق التوقعات التي أثيرت بين جيش المهللين لسيناتور ولاية إلينوي، حتى إذا عضد ذلك اكتساح ديمقراطي نظيف في الكونجرس. من الممكن الحفاظ على الزخم السياسي على المدى القصير من خلال قرارات رمزية، مثل إغلاق معتقل خليج جوانتانامو، وبدء انسحاب القوات من العراق. لكن الأزمة الاقتصادية هي التي أعطت حملة أوباما القوة حتى هذه النقطة، وبرغم جدول الأعمال الأكثر شعبوية من جدول أعمال بيل كلينتون ويتضمن رفع الضرائب على الذين يتعدى دخلهم ٢٥٠,٠٠٠ دولار، ونود أن نلفت انتباه جوردن براون إلى ذلك فإن نوع الإجراءات اللازمة للتعامل مع حجم تضخم البطالة والإفلاس واستعادة الملكية ليس مطروحًا ببساطة.

في نهاية الأمر فذلك بلد كان دَخْل المستويات الدنيا والمتوسطة فيه راكدًا بالفعل طوال سنوات، وبه ٤٥ مليون شخص بلا تأمين صحي، ويمثل أصحاب البشرة الدكناء به ٤٥ في المائة من عدد نزلاء السجون القياسي عالميًا والبالغ ٢.٣ مليون شخص، وهو يملأ جيوب

المصرفيين، بينما هو على حافة السقوط، بمبلغ ٧٠٠ بليون دولار دون أية مراقبة عامة جدية. إن قاعدة سياسات أوباما، على بعد مداها، بالكاد تبدأ في مضاهاة حجم التحدي، وإن كان يتحدّث بالفعل عن تخفيض البرامج المخططة للدفع من أجل الأزمة ونفقات حرب العراق.

والأمر ذاته يسري على السياسة الخارجية للولايات المتحدة. بعد فترتين من التصرف أحادي الجانب والعدوان، تبدو نبرة أوباما الاسترضائية، ومعارضته لحرب العراق، ودعم الحوار مع إيران، وتفضيله «القوة الناعمة» الظاهر، بالطبع كنعمة من السماء بالنسبة لباقي العالم. لكن إذا نظرنا إلى نص الشروط والأحكام بدقة نجد أن الاستمرار هو الذي سيسود وليس التغيير. في العراق نجد اقتراحه بانسحاب القوات المقاتلة خلال ستة عشر شهرًا والإبقاء على القواعد وقوات «محاربة الإرهاب» يشبه سياسة بوش وماكين بدرجة كبيرة، وكذلك خططه بتصعيد الحرب في أفغانستان وباكستان «كجبهة رئيسية في الحرب على الإرهاب»، وخطابه العدائي بصدد الصراعات الواقعة من كولومبيا إلى جورجيا.

وحتى الآن لا توجد إمكانية لأي تحول جذري في الأسلوب، كما يؤكد عدد المستشارين من عصر كلينتون، الذين تم تجنيدهم ليصبحوا مستشارين لأوباما. وما يبدو محتملًا بدلًا من ذلك هو نوع من الإمبريالية ذات

الطابع الإنساني، كما يقول هو نفسه، هو يريد الرجوع إلى «السياسة الواقعية» التي اتبعها جورج بوش الأب، وجون كينيدي، و«في بعض النواحي رونالد ريجان». بعض مؤيدي أوباما يعتقدون أن هذا معظمه تموضع من أجل الانتخابات، ولقد تمت طمأنة المتعاطفين حول العالم في هدوء أن كثيرًا من ذلك سوف يخضع للنقاش بعد الفوز.

وأيًا ما كان الرئيس ستبقى الولايات المتحدة بالطبع ماردًا عالميًا، له وجود عسكري في ١٣٠ دولة من أصل ١٩٥ دولة بالعالم. لكنها أيضًا قوة في انحدار نسبي جلي، وإن رئاسة أوباما تقدم متنفسًا لإعادة تنظيم علاقتها ببقية العالم طبقًا لذلك. إن حسن الظن الذي سيلقاه أوباما في الفترة الأولى من الإدارة الجديدة، ومن الممكن أن يمتد ذلك في أوربا إلى الدفاع عمّا لا يمكن الدفاع عنه، كما حدث في عهد كلينتون- من المحتمل أن يعطي الولايات المتحدة مساحة أكبر للمناورة. إلا أن الفشل الاقتصادي قد يفرض اقتطاعًا عسكريًا، رغم تعهد أوباما بالتوسع في القوات المسلحة. لكن، كما هي الحال في الساحة المحلية، إذا تم تحطيم التوقعات بالتغيير قد يكون رد الفعل أكثر حدة بكثير.

والأمر المؤكد هو أن انتخاب أوباما سيكون محفزًا لخلق فرص سياسية داخليًا وخارجيًا. لقد نمت حملة أوباما من المعارضة الشعبية للحرب على العراق، وقام نجاحها على تعبئة المؤيدين الذين يتطلعون إلى تحرك

أسرع وأبعد من مرشحهم. كما من الوارد أيضًا أن يتطلب الواقع الاقتصادي ردًا أكثر حسمًا. وحتى إذا كانت الظروف مختلفة تمامًا عن تلك التي أدت إلى «الاتفاق الجديد» في الثلاثينيات لا سيما عدم وجود حركة عمالية قوية فمن الممكن أن تدفع الأحداث أوباما، مثل ما حدث مع روزفلت، إلى تبني مواقف أكثر جذرية. وعلى أية حال، إذا كان على أوباما البدء في استحقاق الثقة التي أعطيت إليه، فالتمني ليس كافيًا، وعلى من يريد التغيير الحقيقي القتال من أجله[112].

المصارف أهم من أن تُترك للقطاع الخاص

٢٢/٠١/٢٠٠٩

مرة أخرى يأتي ما تفعله الحكومة البريطانية للحد من أثر الزوبعة المالية العالمية على اقتصاد بريطانيا الهش قليلًا جدًا ومتأخرًا جدًا. في الوقت الذي تعدّت فيه نسبة البطالة الرسمية مليوني شخص أمس، تلقى الجنيه الإسترليني ضربة أخرى، وانخفضت أسهم مصرف باركليز أكثر، رغم خطة إنقاذ جوردن براون المصرفية الثانية يوم الإثنين. ولقد قام آخر تدخل على الأقل بتصحيح بعض أوجه الفشل المدمرة التي أصابت الإنقاذ الذي حدث الخريف الماضي، عن طريق فرض أهداف للاقتراض في مقابل تأمين أصول المصرف ذات التأثير السلبي، في نقض للتعليمات التي أعطيت لمصرف نروذرن روك بالتقليل من عملياته، ما حوّل أسهم المصارف الممتازة ذات الفائدة المرتفعة إلى

حصص مساهمة عادية.

كانت النتيجة زيادة حصص الحكومة في المصرف الملكي الإسكتلندي إلى نحو ٧٠ في المائة، في الوقت نفسه الذي أعلن فيه عن أكبر خسارة شركاتية في تاريخ بريطانيا وانهار سعر أسهمه. لكن خطة تأمين القرض المتعثر محفوفة بالشك، ولا يطرح أي جزء من هذه الحزمة الأخيرة شبه احتمال لإنهاء ضغط الحدود الائتمانية الذي يهدد بخطر تحول الركود المؤقت إلى كساد عام. ولم تكن الحكومة البريطانية شديدة السخاء حقًا مع المصارف التي تسببت في تلك الأزمة مثلما كانت إدارة بوش، التي سلمت مئات البلايين من الدولارات ببساطة ودون شروط. لكن في ظل القطاع المالي المتضخم وبدون وسادة من احتياطي النقد، فالمخاطر التي تواجه الاقتصاد البريطاني نسبيًا أكبر بكثير.

بدلًا من دعم المصارف الخاصة بحوافز أكثر تعقيدًا للمحافظة على تدفق الائتمان الحل الواضح هو تأميمها. وهو واضح جدًا لدرجة أن كل الذين من غير المتوقع مناصرتهم للملكية العامة بدأوا في مطالبة الحكومة بالقيام به: من جون مولتن، رئيس شركة الأسهم الخاصة آلكمي، إلى جيم أونيل، الاقتصادي الأكبر في مصرف جولدمن ساكس، والعضو الأسبق في لجنة السياسات النقدية الأستاذ وليم بويتر، فضلًا عن الديمقراطيين الليبراليين وحشد متزايد من نواب

البرلمان عن حزب العمال والنقابيين.

عن طريق التمسك بشكل وسطي للتأميم الجزئي مع سياسة عدم التدخل تحصل الحكومة على أسوأ ما بالجانبين. فقد تم ضخ البلايين في المصارف لدعم استعادة المصارف عافيتها (وتمت خسارتها عندما هوت أسهمها)، لكن الاقتراض انخفض بالفعل، بينما النقد تم استخدامه لمساندة الربحية. يقع على المصارف التزامات غير متوافقة تحقيق الحد الأقصى من الأرباح لحاملي الأسهم وتلبية مطالب الوزير بالإقراض بينما الحكومة تتحمل عمليًا المخاطر والمسؤولية بالفعل (وهو أحد الأسباب التي لا تجعل لتأميم المصارف الأثر على المديونية الوطنية الذي يخشاه البعض).

هذه وصفة للفشل. التأميم الكامل سيوفر للحكومة بدلًا من ذلك تدفقًا في الإقراض مرة أخرى دون أي تأخير. كما سيتخطى بعض مشاكل تقدير الديون المتعثرة والاحتياطي اللازم التي تنطبق حتى في حالة امتلاك الأغلبية مصرف إسكتلندا الملكي. كما يلزم بعض الخطوات الجذرية الأخرى من أجل تعزيز الملكية العامة للمصارف، بما في ذلك «التخفيف الكمي» الذي يملأ صحيفة «ديلي ميل» بخيالات عن التضخم الجامح بزيمبابوي لكنه كما يقول جراهام ترنر محلل «مدينة لندن»، وآخرون ضروري الآن لتخفيض معدلات الفائدة في كل الأطياف الائتمانية.

لكن رغم الحجج الدامغة لصالح تحرك أكثر حسمًا

يظل الوزراء مشلولي الحركة بسبب العبء السياسي الذي خلفه تاريخ حزب العمال. لا ينبغي للحكومات أن تدخل مجال إدارة المصارف، هكذا يرددون، وكأن القطاع الخاص لم يؤدِ إلى انهيار الاقتصاد بإدارته الكارثية للقطاع المالي في أنحاء العالم الغربي. وفي جميع الأحوال، الملكية العامة لا تستلزم التحكم السياسي في القروض الفردية، وإن كانت تعطي الفرصة لتوجيه المالية إلى أجزاء من الاقتصاد ذات إنتاج وقيمة اجتماعية أكبر.

لكن إذا تم التعامل مع التأميم كملاذ أخير جزائي، فمن الحتمي أن يعتبر فشلًا سياسيًا عندما يحدث، كما يظهر بشدة في حالة مصارف بريطانيا الرئيسية. تلك هي العقلية نفسها ذات الأيديولوجية الرجعية التي رأت عودة البيع على المكشوف الأسبوع الماضي وجعلت آليستير دارلنج يطلب من وزراء مالية مجموعة العشرين «الاستفادة من المنافع التي تأتي بها الأسواق المالية للاقتصاد العالمي».

لكن حتى هؤلاء الذين يطالبون بتأميم المصارف معظمهم يفترض أنه يجب إعادتها للقطاع الخاص، على أن ذلك هو الوضع الطبيعي، فور ما يتم تخطي أزمة الائتمان، حتى وإن لم يرتأوا الحاجة لشرح أسباب ذلك. وبينما يتضح مدى التدمير الذي ألحقته المصارف بالاقتصاد العالمي أكثر فأكثر، تقوى الحجة لصالح قطاع مالي مملوك اجتماعيًا يومًا بعد يوم. إذا كانت المنظومة

المصرفية حيوية إلى هذه الدرجة للاقتصاد الحديث بحيث لا يمكن أن نتركها تتعسّر، وكان خطر المجازفة الاشتراكية والربح المخصخص كبيرًا بشكل جلي هكذا، إذن فهذا أمر أهم من أن يترك للشركات الخاصة التي تبذل كل جهد للوصول إلى حدّ أقصى من الأرباح من أجل حاملي الأسهم.

شكل المنافسة والإبداع غير المقيدين الذي قد يعتبر ذا فائدة، وكان مثلًا في صناعة ألعاب الحاسب الآلي، هو الذي تسبب في ذلك الانهيار المتوقع في القطاع المالي الذي أصاب اقتصاد العالم. ومثلما تم تأميم قطاعات صناعية مثل الفحم والسكك الحديدة بعد الحرب لأن القطاع الخاص لم يتمكن من تشغيلها لصالح الاقتصاد بشكل كامل، فإن منظومة مصرفية معظمها ملكية عامة (تقبل تنويعًا من مقدمي الائتمان، بما في ذلك قطاع متبادل ومتعاون متجدد) قد تقدم الارتفاعات الهائلة في اقتصاد المستقبل، مشكّلة تطورها بطريقة تخضعها للمحاسبة بشكل ديمقراطي.

والبديل هو التنظيم طبعًا. لكن، كما اتضح خلال الأزمة الراهنة، أن المنظمين فشلوا في إحكام قبضتهم على المالية المعولمة. فكل من المنظمين والسياسيين أبدى استعداده مرة تلو الأخرى للسقوط في أسر مصالح وول ستريت و«مدينة لندن» العازمة على تحقيق أعلى تدفق في الأرباح.

وطبعًا هناك ميل شعبي قوي في الولايات المتحدة

وبريطانيا وبلاد أخرى، أقر به باراك أوباما في خطبة تنصيبه، لحبس على الأقل بعض المصرفيين الجشعين لمعاقبتهم على الخراب الذي ألحقوه بحيوات الناس. لكن هذه أولًا وأخيرًا أزمة نظامية، تتطلب نموذج إدارة اقتصادية جديدًا للمستقبل. وفي الوقت الراهن يلزمها استحواذ عام على المصارف لملء فجوة الإقراض. وإذا استمر براون ودارلنج في مقاومة هذا الأمر الحتمي، فهم يحتجزون البلد رهينة من أجل الملكية الخاصة.

زعماء الغرب لا يزالون دون مستوى مواجهة الأزمة

٠٢/٠٤/٢٠٠٩

عندما تفجّرت الاحتجاجات في شوارع مدينة سياتل عام ١٩٩٩، على شكل العولمة المتمثلة في منظمة التجارة العالمية، تم تصوير رسالة المحتجين المناهضة للرأسمالية على أنها رسالة مثالية. وبعد مرور عقد، بينما نفّس المتظاهرون المناهضون للرأسمالية عن غضبهم أمس من تخريب «مدينة لندن» الاجتماعي والإيكولوجي واستعدوا للاشتباك اليوم أمام اجتماع مجموعة العشرين في قلب ما كان يومًا ما مرفأ لندن، يبدو الأمر بديهيًا للغاية.

إن حطام النظام النيوليبرالي الذي وصل إلى قمته عقب واقعة سياتل وأنتج أكبر أزمة اقتصادية عالمية منذ الثلاثينيات يحيط بنا من كل جانب. التجارة العالمية في سقوط مستمر، وبشكل من الأشكال تنهار أسرع من معدل الكساد الكبير. وبينما يتحدث زعماء

مجموعة العشرين عن إنقاذ أو خلق ٢٠ مليون فرصة عمل، من المتوقع أن يتم فقد ٢٥ مليون فرصة عمل في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فقط، والتي يبدو مجال المنافسة الرئيسي بها الآن هو معدلها النسبي في الانحدار الاقتصادي. وهذا الأمر الذي يعني بالنسبة لأكثر الاقتصادات ثراءً بطالة جماعية وصعودًا في معدل الفقر، يسفر في العالم النامي عن إملاق وصعود في معدل الوفيات.

وهكذا، لا عجب أن بعض الناس يدهمون منازل أو مكاتب المصرفيين الذين تم إنقاذهم، أو أن العمال الفرنسيين لجأوا إلى احتجاز المديرين الذين يصرفون العمالة بشكل جماعي، كما حدث لمديري شركتي سوني وكاتربيلر في دهشة منهم خلال الأسابيع الأخيرة. وبينما تزداد الاضطرابات من جراء أثر الأزمة في أنحاء أوربا، لجأ العمال بشكل متزايد إلى التحرك المباشر ضد الإغلاق واتبعوا مثال الاحتلال الناجح لمصنع ريبابليك أوف ويندوز آند دورز في شيكاغو، والذي دعمه باراك أوباما في شهر ديسمبر/كانون الأول الماضي.

وفي الليلة قبل الماضية احتل العمال مصنع قطع سيارات فيستيون في بلفاست بعد طرد ٥٦٥ عاملًا من العمالة البريطانية البالغ عددها ٦١٠ عمّال يوم الثلاثاء، وبحلول صباح أمس امتد هذا التحرك إلى مصانع الشركة في إنفيلد وبازيلدن. ومن المحتمل أن يكون هناك المزيد على نفس الشاكلة، حيث أصبح الصراع

حول من سيتحمل تكاليف الأزمة أكثر علانية. وهكذا يجب أن يكون هناك من يتحملها إذا أردنا تجنب عودة الأمور إلى مجاريها المعتادة كما يتخيل السياسيون وأصحاب النفوذ الشركاتي في أنحاء العالم الغربي مما يبدو.

وبالطبع فكل الحديث عن مركز إكسيل يدور حول التنظيم، و«اتفاق جديد» أخضر و«شراكة ذات غرض». إن أنصار السوق الحر الفاشل قلة قليلة هذه الأيام، حتى نايجل لوسن وسيسيل باركنسن، المهندسان التاتشريان اللذان هندسا عدم تقييد «مدينة لندن» ذا الأثر بالغ الحجم في الثمانينيات، ولّيا ظهريهما للفوضى التي أطلقاها. لكن نظرًا لأن الأشخاص الذين يرأسون مجموعة العشرين هم الأشخاص أنفسهم الذين أوصلونا إلى المنحنى الكارثي الراهن، فذلك أمر لا يوحي بالثقة في قدرتهم على تخطي الأزمة.

ولا شك أن ثمّة تقدمًا متواضعًا سيتحقق عندما تصبح المحافظ الوقائية والملاجئ الضريبية تحت السيطرة، برغم تمنّع الولايات المتحدة وبريطانيا عن وضع ضوابط أشد. إن المعركة عبر الأطلسي ما بين التقييد والتوسع المنسق هي في جميع الأحوال معركة زائفة بشكل كبير. إن أوباما محق في أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تكون المحرك الوحيد للمعافاة العالمية، بيد أن حافز ألمانيا المالي يتعدى بمراحل ما تفصح عنه حكومتها المهجنة سياسيًا. وإذا تم إنعاش الطلب فقط

من أجل إعادة النموذج الاقتصادي الراهن الفاشل للطفو على السطح والذي يتضمن في الولايات المتحدة وبريطانيا منظومة مالية كسيحة وفاسدة فالأمر لن يفلح على أية حال.

وتسري الحال ذاتها على خطط مجموعة العشرين بضخ المزيد من النقد في صندوق النقد الدولي، الذي يزعم أنه غير أساليبه النيوليبرالية المشينة التي جعلت محتجي التسعينيات يستهدفونه، وإن كان في الحقيقة ما زال يفرض شكلا من شروط التعديل الهيكلية التي تعارض ما يلزم لإخراج البلاد من الكساد. أما بالنسبة للإعلان المرتقب بشأن التحرك لمواجهة الاحتباس الحراري فهذا لا يتعدى حيلة سياسية استعراضية.

كل العلامات تشير أن معظم السياسيين الذين يتحايلون لنيل القبول في لندن اليوم ما زال عليهم مواجهة المدى الكامل للأزمة، أو ما يلزم فعله للتغلب عليها. ولقد جاور الحق كلًا من أنجيلا ميركل، ونيكولا ساركوزي، ولولا رئيس البرازيل عندما حملوا النموذج الأنجلوسكسوني (و» الرجال أصحاب البشرة البيضاء والعيون الزرقاء») مسؤولية عن هذا الانهيار، حتى وإن كان في ذلك تقليل لشأن طبيعته النظامية. لكن هذه ليست مجرد أزمة رأسمالية أو شكل بعينه من الرأسمالية، بل هي أزمة النفوذ الأمريكي الاقتصادي والعالمي كذلك.

وهذا لأنها ليست نتاج هيمنة مجال التمويل أو

الأسواق غير المقيدة فحسب، بل هي أيضًا نتاج المدخرات الأمريكية المنخفضة بشكل مزمن ومستويات الاستهلاك غير المستدامة، بما في ذلك الإنفاق العسكري الهائل الذي عزز حروب الولايات المتحدة والاستنفاذ العالمي منذ نهاية الحرب الباردة. والعجز الذي تولد عنها كانت تموله الصين بشكل كبير، وكون اجتماع اليوم هو لمجموعة العشرين وليس لمجموعة السبع وأن أهم لقاءاته هي بين أوباما والرئيس هو جينتاو يرمز إلى تدهور القوة الاقتصادية الأمريكية الذي كشفته الأزمة.

إن إعادة التوازن إلى علاقة الولايات المتحدة والصين، التي نجحت في مواكبة العاصفة الاقتصادية بشكل ما أكثر من نظرائها بالغرب، قد يلعب دورًا في التغلب على الأزمة. لكن التعافي الآن يعوقه فشل الولايات المتحدة، وبريطانيا بشكل أخطر، في التدخل على نحو حاسم في القطاع المالي لرفع مستوى الإقراض، بدلًا من صب النقدية في ثقب ديون مقامرة المصرفيين الأسود. في كلا البلدين يقوم مزيج التخفيف الكمي غير الجدي ورفض السيطرة على المصارف بإخماد أثر تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق العام. وفي بريطانيا على وجه التحديد، يبدو واضحًا أن اتباع منهج كينز بشكل مبتدئ بدلا من التدخل والتأميم بشكل مباشر قد بلغ حده.

وفي غضون ذلك بدأ مشجعو السوق في الشكوى مرة أخرى، مثلما فعلوا وقت واقعة سياتل، من أن محتجي

مجموعة العشرين ليس لديهم بديل. لم يكن هذا صحيحًا قط في التسعينيات، ولكن الآن مثل هذه المزاعم لا تعدو كونها محض سخافة. إن السياسات والبرامج التي تتدفق من حركات النقابات المهنية الدولية، والمنظمات غير الهادفة للربح، والأحزاب السياسية، وفرق البحث حول تغيرات المناخ، والوظائف، والاستثمار الأخضر، والخدمات العامة، والتجارة، والمالية، والمؤسسات الدولية، والعدالة العالمية وفيرة وجدية. والمشكلة ليست نقصًا في البدائل ولكن افتقار القوة السياسية لتحقيقها حتى الآن.

لا بد وأن يحبط هذا الاستعراض الفج للغرور الطبقي

٣٠/٠٤/٢٠٠٩

لقد مر أكثر من أسبوع على ميزانية آليستير دارلنج، لكن دوي الاحتجاجات لم يتوقف ليوم واحد منذ ذلك الحين. هؤلاء الذين يصرخون ليسوا موظفي القطاع العام الذين يواجهون ضغطًا شديدًا على الوظائف والأجور، ولا هم المليون عامل المتوقع أن ينضموا لصفوف الإعانات العام القادم، ولا هم حتى الأغلبية، ولا هم أشخاص عليهم أن يدفعوا نصفًا في المائة آخر في مساهمات التأمين الوطنية شهريًا. بل إن الغضب أتى من نسبة الاثنين في المائة من دافعي الضرائب الأغنى الذين يجب عليهم مستقبلًا التخلي عن ٥٠ في المائة من الدخل الذي يتعدى ١٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني والإعفاءات

الضريبية الشخصية التي تتعدى ١٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني وبعدها قد يتعرَّضون لخسارة تخفيف ضرائب الشرائح العلوية على مساهمات المعاشات التقاعدية.

ولنغض النظر عن أن دافعي الضرائب الأغنياء سوف يستمرون في المساهمة في الخزانة العامة بمعدل ١٠ في المائة أقل مما دفعوه طوال تسعة أعوام من حكم مارجرت تاتشر الذي دام أحد عشر عامًا، أو أن ستًا من أغنى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لديها معدل أعلى. فقد بدأت حملة عنيفة، من صحيفة «ميل» إلى صحيفة «فاينانشال تايمز»، ضد ضريبة الخمسين في المائة الجديدة. ما هذا إلا «إعدام مالي»، هكذا يُزعم، واستعراض كُره «لعصر الحقد»، واندلاع كارثي «للحرب بين الطبقات». وأكد سير ريتشارد برانسن، الذي يملك مملكة تجارية تقع بشكل أساسي في الجزر العذراء البريطانية، أن تلك الخمسين في المائة ستشكل «عائقًا للموجة القادمة من أصحاب المشاريع الصغيرة».

وفي تلك اللحظة، بعدما حاولت الحكومة برفق جلب غير المواطنين إلى منظومة الضرائب، كان هناك سيل من التهديدات بنزوح جماعي من «مدينة لندن» إلى موناكو وجزر القنال الإنجليزي، وتصدرها هيو أوزموند رجل الأعمال المتعثر من مجموعة بنش تافرنز ومايكل كين الممثل المحافظ الفظ. حتى ستيفن بايرز، وزير الصناعة السابق والمتحدث باسم البليريين الساخطين، ندد بمعدل الشريحة العليا الجديد، وإن كانت له سابقة

في هذا الأمر حيث دعا إلى إلغاء ضريبة التركات قبل بضعة أعوام.

إذا كنا سوف نفتقد المصرفيين الفاشلين وتجار المشتقات المالية الذين تسببوا في انهيار الاقتصاد بشدة لو غادروا إلى جزر القنال الإنجليزي، فهذا أمر غير أكيد. لكن هذا الاستعراض للغرور الطبقي الفج، وهذا الشعور بالاستحقاق غير القابل للمنازلة الذي شهدناه في الأيام الأخيرة القليلة من الأشخاص الذين استفادوا على نحو شديد البذخ من المنجم الشركاتي والاقتصادي طوال الثلاثين عامًا الماضية، هو تذكرة جاءت في وقت مناسب بالمصالح الشخصية التي تهيمن على المجتمع البريطاني. وكذلك كانت صرخات التأييد من أنصارهم في الإعلام، في الوقت الذي أظهرت فيه استطلاعات الرأي دعم ٦٨ في المائة من الشعب هذا الإجراء المتواضع بكل المقاييس الموضوعية.

والآن انعطف موقف أصحاب الحملة ضد ضرائب أكثر عدالة في تحول مفاجئ، وأبدوا شكواهم من أن معدل الخمسين في المائة الجديد لن يزيد من الدخل في الحقيقة، حيث سيعيد الأثرياء تصنيف دخلهم ببساطة كرأس مال أو يحولونه إلى مساهمات في المعاشات التقاعدية. والآن يبدو واضحًا أن ضريبة الخمسين في المائة لا يمكن أن تكون إعدامًا ماليًا ومضيعة وقت في آن واحد. لكن هذا نقد أكثر جدية، أقر به جزئيًا مسؤولو الخزانة المالية يوم الثلاثاء عندما اعترفوا بأن الضريبة

قد تؤدي إلى زيادة نحو بليون جنيه إسترليني فقط. وليزيد الطين بلة، فقد تم خلق ثغرة خرقاء جديدة في تخفيف ضرائب المعاشات التقاعدية بالميزانية ستزيد بشكل مؤقت التخفيف بالنسبة للأغنياء.

لكن الحل الواضح لتلك الثغرات التي تقلل من شأن النظام الضريبي التقدمي والتي تقدر تكلفتها بنحو ٢٥ بليون جنيه إسترليني سنويًا على الأقل هو سددها ببساطة، وزيادة الضغط على التهرب الضريبي الذي يستغل تلك الثغرات ويتكبده العامة بشكل طائل: ٥٠ في المائة لا بد أن تعني ٥٠ في المائة. ومع الثقب المالي الموجودة فيه بريطانيا الآن، فهذا أمر ضروري لزيادة الدخل. لكنه أمر لازم أيضًا للعدالة الاجتماعية. وكما يستعرض البحث المتميز في كتاب ريتشارد ويلكينسن وكيت بيكت «ميزان الاستواء»، فإن المجتمعات الأكثر مساواة تقدّم مميزات للشعب بأكمله بمعدل ثابت: بدءًا من صحة بدنية وذهنية أفضل، ومعدل جريمة أقل، وعدد أقل من المسجونين، وصولًا إلى معدل أقل في الحمل والسمنة في سن المراهقة، ومعدلات أعلى في الإلمام بالقراءة والكتابة والثقة الاجتماعية[113].

وإن خطوة جادة نحو مجتمع أكثر مساواة تحتاج بالطبع إلى أكثر بكثير من إعادة توزيع الدخل. لكن الوزراء الذين أشرفوا على اتساع فجوة عدم المساواة، وجزء من ذلك بسبب رفضهم حتى الآن وضع حد أقصى لفارق الدخل بالشرائح العليا ما زالوا رافضين

تبني هذا الموقف. والنتيجة هي أن محافظي «مدينة لندن» ومشجعيهم في الإعلام تمكنوا من تحويل الإصلاحات اللازمة الأكثر حذرًا إلى اتهام عام، بينما يحولون جدول الأعمال السياسي من الضريبة ومسؤولية المصارف عن الأزمة إلى الدين العام واحتمال القيام بتخفيضات حادة في دولة الرعاية الاجتماعية.

تلك هي دائرة الأمان التقليدية للمحافظين، لكن الحكومة مهّدت الطريق لهذا التحول من خلال تحميل عبء تخفيض عجز الميزانية على تخفيض الإنفاق المستقبلي بدلًا من منظومة ضريبية أكثر عدالة. وفكرة أن الإنفاق العام قد خرج عن السيطرة هي محض هراء على أي حال. إن إنفاق الحكومة الحالية انخفض بالفعل في شهر مارس/آذار بالشكل الحقيقي، وقتما كان من المفترض أن ترفعه البطالة ودفعات الضمان الاجتماعي. ما يزيد من العجز هو انهيار الدخل الضريبي الناتج عن الكساد، حيث انخفض بمعدل ١٢ في المائة في نفس الشهر.

وجزء من الحل البديهي، بدلًا من استنزاف الخدمات العامة، هو توسيع القاعدة الضريبية، وهي حاليًا تمثل ٣٥ في المائة من الدخل القومي، وهو أقل مستوى وصلت إليه على مدار نصف قرن، وإرغام المتسببين في الأزمة على تحمل النفقات. وقد يتضمّن هذا فرض ضرائب على المشتقات المالية ومعاملات سوق المال،

والأراضي، والثروات، ودورة رأس المال الشركاتية، وكذلك إبطال حافز التهرب من ضريبة أرباح رأس المال المنخفضة. بالتخلي عن بطاقات الهوية، وترقية برنامج ترايدنت النووي، وخطة حاملات الطائرات الجديدة، وباستحواذ السيطرة الكاملة على مصارف بريطانيا العائدة من الموت، سوف نبدأ في الحصول على عوامل تقودنا إلى مسار مختلف تمامًا عن العدوان الوشيك على الخدمات العامة.

لقد دُفعت حكومة براون أخيرًا، رويدًا رويدًا، إلى اتخاذ بعض تلك الإجراءات التقدمية الأساسية التي كان يجدر بها اتخاذها منذ سنوات، حتى وإن استمر الوزراء في تمرير خصخصات رجعية وتبديد محصلة التعافي السياسي التي تم الوصول إليها الخريف الماضي بما ابتلوا أنفسهم به من إصابات. طالما توقّع حزب العمال تصدعًا انتخابيًا في انتخابات الاتحاد الأوربي في الشهر المقبل، ويجب أن يكون الافتراض البديهي هو أن كل الحكومات المعنية ستلقى هزيمة خلال مثل تلك الأزمة. ففي بريطانيا، وبينما تتجه الدورة السياسية التي بدأت قبل ثلاثين عامًا مع تاتشر وريجان نحو النهاية، يتوقّع خلفاؤهم السياسيون على نحو متناقض أن يحصدوا جائزة سنوات سينظر إليها حتمًا على أنها سنوات ضائعة. لكن المعركة حول مَن الذي سيدفع ثمن الأزمة الآن هي التي ستحدد شكل المحصلة النهائية، وكذلك نطاق البديل الحقيقي الذي سوف يليها.

الجدل حول التخفيضات إلهاء بارع عن الأزمة الحقيقية

١٧/٠٩/٢٠٠٩

بغض النظر عن رأينا في ديفيد كاميرون وجورج أوزبورن، فقد قاما بمناورة سياسية بارعة. في مثل هذا الوقت من العام الماضي، عندما دفع مصرف ليمان براذرز المنظومة المصرفية العالمية إلى الانهيار، كان المحافظون يخبطون، خارج سياق التدخل اللازم لمنع التصدع المالي وتقيدًا بدعمهم لعدم تقييد الأزمة المندلعة. اقتصر دور كاميرون على التذمر بشأن «الهجمات المتسارعة على الأسواق الحرة»، بينما اتخذ هو ومستشار ظله القرارات الخاطئة على كل الأصعدة من ضرورة الدعم المالي إلى الاستحواذ على المصارف.

وبعد مرور اثني عشر شهرًا نجح المحافظون في قلب كل الانتباه بالنقاش السياسي رأسًا على عقب. بدلًا من الجدل حول كيفية التغلب على الكساد الذي تسبب فيه سقوط المصارف، تتنافس الأحزاب الرئيسية الثلاثة الآن على كيفية تخفيض الإنفاق والخدمات العامة. وبتشجيع من السواد الأعظم بالإعلام، نفذ كاميرون وأوزبورن حيلة ماهرة تلفت الأنظار، حيث أقنعا قسمًا كبيرًا من الشعب بأن الأزمة الحقيقية التي يواجهها البلد ليست الخراب الذي أصاب الوظائف ومستوى المعيشة بسبب انهيار نموذج السوق الحر، بل هو زيادة مديونية الحكومة المستحق دفعها.

وبالنسبة للمحافظين تعتبر هذه عودة مفرحة لدائرة أمانهم الصغيرة. لم يعد الجدل حول فشل السوق بل عن الدولة؛ ليس عن جشع «مدينة لندن» الأهوج، بل عن تكلفة معاشات القطاع العام؛ ليس عن الأثر المدمر للركود، بل عن العجز. ويتم نسب الزيادة الحادة في مديونية الحكومة الآن بطريقة ما إلى نوبة تقصير من حزب العمال، بدلًا من البلايين التي صرفت لإنقاذ المصارف وتحمل تكاليف الكساد.

لكن الانتصار الأكبر كان إجبار جوردن براون على الانصياع لرغبات كاميرون في مؤتمر النقابات المهنية في ليفربول. فقد أخبر النواب أنه سوف يقوم «بتقليل التكاليف، وتقليل عدد غير الأكفاء، وتقليل البرامج غير اللازمة، وتقليل ميزانية الأولويات الدنيا»، في الوقت الذي يقوم فيه بحماية خدمات الجبهة الأمامية. لقد وافقت الحكومة بالطبع بشكل ضمني على القيام بتخفيضات بعد الانتخابات في شهر أبريل/نيسان. لكن في الوقت الذي وصل فيه معدل البطالة الرسمي ٢.٤٧ مليون شخص أمس، كانت هناك جوقة صاخبة تطالب بتخفيضات سوف تؤدي لارتفاع هذا الرقم بمعدل أكبر بالتأكيد.

وعلى أي تقدير، فإن اختطاف جدول الأعمال هذا هو إنجاز متميز للمحافظين. ويبقى السؤال الوحيد هو لمَ انطلى ذلك على العديد منا؟ جزء من ذلك هو نتيجة الحملة الإعلامية الشرسة، التي لعبت على مخاوف

الناس من الديون الشخصية، إلى جانب الخيالات التاتشرية المتبقية بأن الميزانيات المنزلية يمكن أن تكون دليلًا لإدارة اقتصاد قومي. وهناك أيضًا شعور بأن خطر الخريف الماضي قد زال، ولا يبدو أن تدخل الحكومة قد حقق الكثير فيما يخص الوظائف على أرض الواقع.

لكن قبل كل شيء، فإن فشل حزب العمال في استخدام تلك الأزمة لنسج رواية سياسية جديدة هو الذي سمح لمحافظي كاميرون بأخذ زمام المبادرة. وإن براون مهدد بسبب اعتناق حزب العمال الجديد السياسية النيوليبرالية لدرجة أنه عمل جاهدًا على تحويل الإجراءات غير الاعتيادية التي أجبرت حكومته على اتخاذها إلى جدول أعمال آسر من التدخل والعدالة الاجتماعية، حتى وإن اعتذر فعليًا لاتحاد الصناعات البريطاني لانضمامه لضريبة الخمسين في المائة للشرائح العليا ذات الشعبية الواسعة.

لكن مع وقوف نحو مليون شخص من سن السادسة عشرة إلى الرابعة والعشرين في صفوف الإعانة، واستمرار مستوى إقراض المصارف في الانخفاض وانتظار نهوض الاقتصاد من هوة الركود التي هي الأعمق منذ الثلاثينيات، فإن فكرة أن المديونية العامة هي أكثر المشاكل الاقتصادية التي تواجه البلد جدية هي فكرة سخيفة ببساطة. في الحقيقة، نسبة مديونية بريطانيا من الدخل القومي ليست عالية بشكل خاص

طبقًا للمعايير التاريخية، وستبقى ضمن أقل المعدلات بين اقتصادات العالم الستة الكبرى في عام ٢٠١٤، وهو العام الذي يتوقع فيه صندوق النقد الدولي أن ترتفع المديونية إلى ٨٨ في المائة.

إن العجز الآن كبير بالطبع، بمعدل ١٢ في المائة وفي ارتفاع، وهو أمر طبيعي مع عمق الأزمة وضعف الطلب. لكن، كما يؤكد ديفيد بلانتشفلاور، عضو لجنة السياسات النقدية بمصرف إنجلترا السابق الذي تنبأ بوقوع هذا الانهيار، ما نحتاج إليه أكثر من أي شيء آخر هو حافز مالي. ورغم التخويف وإثارة الذعر، لا يوجد أي دليل للاعتقاد أن العجز لا يمكن تمويله، وأن تكاليف خدمات الديون، على الأقل طالما التخفيف الكمي مستمر، ستبقى منخفضة.

من المحتمل أن يتغير ذلك أثناء تعافي الاقتصاد. لكن اتباع وصفة المحافظين واقتطاع الإنفاق الآن لن يؤدّيا إلى صعود أشد في نسبة البطالة وخطر ركود مزدوج، كما حذّر الأمين العام باتحاد النقابات المهنية، برندن باربر، في نهاية الأسبوع. إن تجربتي بريطانيا في بداية الثمانينيات وأيرلندا الآن تفيدان أن تخفيض الإنفاق من شأنه أن يزيد من ضعف الموارد المالية العامة.

ولا يجب أن يكون هناك سبب أيضًا لتخفيض الخدمات العامة لتقليل العجز بينما الاقتصاد ينهض. كان براون على حق بأن «النمو هو أفضل ترياق للديون». وفيما عدا ذلك هناك تخفيضات في الإنفاق قد

تلقى شعبية، من ترايدنت والحرب على أفغانستان إلى بطاقات الهوية وخطط الرعاية الاجتماعية الشركاتية، وكذلك الزيادة الضريبية للأغنياء، الذين لا يدفعون الكثير الآن، رغم المحاذير الصارمة على الإعفاءات الضريبية والثغرات. هذا من شأنه أن يجلب البلايين، والبدء في التعامل مع الزيادة المشينة في قدر عدم المساواة تحت حكم حزب العمال الجديد. وبينما يبدأ الأثر الكامل للأزمة في الظهور، لا بد وأن يصبح سؤال «من الذي سيتحمل نفقة حماقات المصرفيين؟» أكثر حدة.

والحقيقة أن الجدل الحالي حول تخفيض النفقات والعجز هو الجدل الخاطئ. فهو يتجاهل تمامًا القضية الرئيسية وهي فشل السوق الذي أدى إلى تلك النقطة، أو الغضب الاجتماعي، مثلًا، من الفجوة المتسعة في الأجور بين المديرين والقوى العاملة، ولقد بدا هذه الأمر في الاستبيان الذي أجرته صحيفة «جارديان» حول أجور المديرين. واللامبالاة التي لاقتها التماسات براون لاتحاد النقابات المهنية هذا الأسبوع تعكس انسلاخًا شديد العمق بين مؤيدي حزب العمال التقليديين، الذين كما يوضح استطلاع الرأي الخاص الذي أجرته الحكومة لم يعودوا مؤمنين بأن الحزب يدافع عن العدالة الاجتماعية.

إن التخفيضات المستقبلية في الخدمات العامة، والمزيد من الخصخصة، أيا من كان سيفوز بالانتخابات

سيكون لذلك احتمال أكبر بالطبع إذا تولى كاميرون وأوزبورن الحكم سوف تعني بكل تأكيد مواجهة عمالية في السنوات القادمة. لكن إذا كنا نريد تجنب حصول الحزب المحافظ على أغلبية ساحقة، على براون أن يترك مساحة كاميرون المفضلة، سريعًا.

لن يتغلب على التغير المناخي سوى تحرك جماعي

٢٣/٠٧/٢٠٠٩

إن جزيرة وايت هي موقع غير مرجّح لقيام تمرد عمالي. صحيح أن كارل ماركس كان زائرًا دائمًا في وقت ما، إلا أن الجزيرة مكان محافظ بشكل عام، معروف برياضة الإبحار وليس بالإضرابات. وقد تغير ذلك يوم الإثنين، عندما احتل العمال المصنع البريطاني الأكبر الوحيد لصناعة مولدات الكهرباء الهوائية في احتجاج على إغلاق المصنع الوشيك. وهم موجودون حتى هذه الليلة، محتجزين في مكاتب مصنع نيوبورت، تحاصرهم الشرطة وحراس الأمن، بينما مئات من العاملين الآخرين والمؤيدين يتظاهرون بالخارج.

إذا قارنا ذلك باعتصامات بريطانيا في الماضي، أو المواجهات الجماعية بسبب تسريح العمال في جنوب كوريا هذا الأسبوع فضلًا عن احتجاز المديرين والتهديدات بتفجير معدات المصنع التي أصبحت شائعة الآن في فرنسا فإن احتلال المصنع في نيوبورت قد يبدو أمرًا هينًا. لا يوجد سوى بضع عشرات من العاملين فعليًا داخل مبنى المصنع، وبعد الظهور الأول

لشرطة الشغب، لا توجد حتى الآن أية اشتباكات بدنية.

لكن رمزية النزاع واضحة شديدة الوضوح. ففي نفس الأسبوع الذي كشف فيه وزير الطاقة إد ميليباند عن خطط الحكومة بمئات الآلاف من الوظائف «الخضراء» والتوسع الهائل في الطاقة المتجددة، بوجود الطاقة الهوائية في صميمها، تم وقف الإنتاج على أرض مصنع فستاس لمولدات الطاقة الهوائية. وسينتقل المالك الدنماركي كثير الربح للعمل في كولورادو، ويغلق مصنعيه في بريطانيا بخسارة تتعدى ٦٠٠ وظيفة خضراء مستشهدًا «بقلة الطلب» ومعارضة إقامة مزارع هوائية محلية في المملكة البريطانية المتحدة بينما بدا الوزراء عاجزين عن التصرف.

وهو أمر يدعو للدهشة، ولقد قام العمال، ولا عجب في ذلك، بمطالبة الحكومة بإبداء التزامها بالاقتصاد الأخضر من خلال الاستحواذ على المصنع وإعادة الإنتاج به تحت إدارة جديدة. ولقد جاء في بيان أمس من العمال المحتلين: «إذا كانت الحكومة قادرة على إنفاق البلايين لإنقاذ المصارف وحتى تأميمها فهي بلا شك قادرة على فعل الشيء ذاته في فستاس».

إن محاولات إنقاذ فستاس لا يصح أن تعتبر بعثرة للأموال على صناعات «بالية» أو فاشلة. إن التوسع السريع في صناعات الكربون المنخفض أمر ضروري متعارف عليه شبه عالميًا لمحاربة تغيرات المناخ وبناء اقتصاد المستقبل، إن خطط الحكومة لزيادة عدد

مولدات الطاقة الهوائية أربعة أضعاف في العقد المقبل ستضمن النمو السريع بالسوق. وكما وصفت كارولين لوكاس، زعيمة الحزب الأخضر التي تساند الاحتلال، الأمر أمس: «إذا كان الوزراء جادين بخصوص الوفاء بعهودهم خلال الأيام السبعة الماضية، لا يستطيعون تقديم القروض أو الضمانات لفستاس من أجل استمرار الإنتاج».

وهذا هو آخر احتلال في سلسلة من احتلالات مكان العمل ببريطانيا وأيرلندا منذ اندلاع الأزمة الاقتصادية وبدء فقدان مئات الآلاف من الوظائف. وفي شركات مثل وترفورد كريستال وفيستيون مورد قطع غيار السيارات لشركة فورد، تم تحقيق نتائج مهمة، بإنقاذ الوظائف أو نيل تعويضات أفضل. أما في فستاس فقد خلق زوج من القضايا، الوظائف والتغيير المناخي، جبهة موحدة بين النشطاء في مجال البيئة والنقابيين المهنيين، الذين كانوا في أوقات أخرى طرفين في خلاف شديد حول صناعات الفحم، أو الطاقة النووية أو السيارات.

وعلى كلٍّ، فإن احتجاج فستاس هو احتجاج محفوف بالمخاطر وبه تحديات سياسية يجب التغلب عليها. العمال فخورون بما يفعلونه في تحد. لكن هذا مصنع معظمه غير نقابي ذو إدارة معارضة للنقابات وثقافة مستأسدة، حسب طاقم العمل. ومن داخل المصنع، أخبرني مارك سميث، مشغل الطواحين وفني الأشعة

بفستاس أمس، أن الإدارة هدّدت بالتقدم بشكاوى وطرد كل من استمر في الاعتصام، مع احتمال فقدان العديد من آلاف الجنيهات من أموال التسريح من العمل. ولم يتبق سوى اثنين. ولقد قامت من قبل شركة أمن خاص بإغلاق الأبواب المؤدية للمكاتب المحتلة، وقطع خطوط الهاتف الأرضية، ومنع إرسال المؤيدين للطعام والشراب. وقال عامل آخر من المحتلين، إيان تيري: إنهم يتوقعون أمرًا بالإخلاء، لكنهم سيقومون «بالمقاومة دون عنف- سنبقى إلى أن يحملونا إلى الخارج».

هناك سلسلة من الطرق التي تمكن الحكومة من الحفاظ على وجود مصنع جزيرة وايت في مجال مولدات الطاقة الهوائية، بدءًا من التأميم الذي تطالب به العمالة إلى أخذ حصة في ضوء استثمار جديد أو إدخال شركة أخرى. وكما يقول لِن مكّلسكي، المرشح الأول لمنصب رئيس يونايت أكبر نقابة في بريطانيا بانتخابات العام المقبل: «فستاس هو الحجة الدامغة للتدخل الحكومي التي كنا نتمنى أن نراها: ٧٠٠ وظيفة صناعية في خطر بسبب فشل السوق بقطاع تبغي الحكومة بشدة أن يتوسع. العمال يقاتلون من أجل مستقبلنا الاقتصادي والبيئي بالإضافة إلى وظائفهم». وفي أسكتلندا تم إنقاذ شركة مولدات صغيرة منبثقة عن فستاس من الانهيار في بداية هذا العام من خلال استحواذ دعمته الحكومة الأسكتلندية.

وتقول مصادر بالحكومة: إن إدارة فستاس لم تكن معنية بالدعم النقدي، وقد ألقت لوم إعاقة التخطيط على ضعف سوق المولدات في المملكة المتحدة، وهي تعتقد أن الحكومة قد ساعدت بالفعل في تأمين منشأة بحرية لقسم بحث وتطوير المولدات بفستاس في جزيرة وايت. ويؤكد ميليباند، الذي أعلن أن المزيد من السيطرة على التخطيط وأسواق الطاقة المخصخصة المختلة وظيفيًا سوف تؤدي إلى نمو أخضر: «نحن لا نعتقد أن السوق وحده سوف يوفر وظائف الكربون المنخفض التي نحتاج إليها للمستقبل».

وفي هذا القول بعض التلطيف. إذا تم التثبت من إغلاق مصنع جزيرة وايت، سنجد الوظائف التصنيعية الخضراء التي أكد الوزراء في حماسة على توفيرها، لكن في الدنمارك وألمانيا. ورغم حديث الحكومة الرائع عن النشاط الصناعي الجديد، فإنه لا وجود حقيقي له على أرض الواقع حتى الآن. وبعد ما أنتج عقد من الاتكال على القطاع الخاص واحدًا من أقل معدلات عصور الطاقة المتجددة في أوربا، أصبحت الحاجة إلى استثمار عام مباشر في القاعدة الصناعية الخضراء، مواقع السيطرة العليا بالمستقبل، ملحة إلى أقصى درجة.

حتى وهم يتقدّمون تدريجيًا نحو الاتجاه الصحيح، يظل الوزراء مقيدين بتركة أولوية السوق لحزب العمال الجديد. «نحن بين أيدي الشركة»، هكذا يصف أحدهم

الأمر. وتلك هي المشكلة تحديدًا. عندما يتعلّق الأمر بخطر الأزمة البيئية العالمي، أكثر من أية قضية أخرى، لا يصح أن تتولى الشركات الخاصة السيطرة. قبل ثلاث سنوات وصف تقرير سترن تغيرات المناخ بأنها «أكبر فشل في السوق شهده العالم».[114] والتحدي هنا لن يمكن التغلب عليه من خلال المشاريع الخاصة أو السوق، ولا حتى المسؤولية الفردية «الأخلاقية». بل من خلال تحرك عام جماعي[115].

إذا خسر حزب العمال فسيكون ذلك نتيجة الاتفاق القاتل سياسيًا الذي عقده مع الشيطان

٠١/١٠/٢٠٠٩

إذا كنا نحتاج إلى دليل على موت مشروع حزب العمال الجديد، فإن قرار روبرت مردوخ بإقصاء جوردن براون من خلال سحب تأييد صحيفة «صن»، وجاء هذا التوقيت لإلحاق أكبر قدر ممكن من المهانة في يوم خطبته للرد على الهجوم في مؤتمره السنوي، قدّم لنا هذا الدليل. إن دعم توني بلير من قبل الصحيفة اليومية، صاحبة أكبر مبيعات في بريطانيا قبيل انتخابات ١٩٩٧، كان هو الإنجاز الذي كلّل إستراتيجية الحزب لتحييد عدوانية الصحافة التي كانت مصدر إزعاج زعماء حزب العمال السابقين. لكنه كان أيضًا استعراضًا مقصودًا لأن استرضاء قوة الشركات والشعبية اليمينية ستكون في صميم سياسات حزب العمال.

لقد تم استعراض ثمن هذا الدعم بشكل شرس، وعلاقة القوى التي تضمنته، عندما استحضر مردوخ بلير بالطائرة عام ١٩٩٥ لمغازلة نخبة الإعلام الحاكمة بمؤتمر إدارة نيوز كوربوريشن في جزر هيمن بالحيّد المرجاني العظيم في أستراليا. والآن وحزب العمال لم يعد ذا فائدة، حول البليونير الأمريكي الأسترالي رعايته إلى ديفيد كاميرون، في توقع واثق بفوز المحافظين.

وفي انعكاس للقوة المتعجرفة، وغير الخاضعة للمحاسبة التي تسمى حرية الإعلام في بريطانيا، كانت رمزية هذه المباركة واضحة بما لا يدع مجالًا للخطأ. لكن فيما يخص تأثيرها على الانتخابات العامة المقبلة، لا تنبغي المبالغة في تقدير أهميتها. إن الصحافة الصفراء في بريطانيا باستطاعتها بالطبع شن هجوم على الزعماء السياسيين وتحديد جدول أعمال قنوات البث، بما في ذلك البي بي سي. لكن الدليل على قدرة الصحافة الصفراء على ضمان أصوات في الانتخابات بدلًا من تقديم حماية للفائزين على غرار حماية المافيا دليل ضعيف، حتى في وقت حظوتها.

في عالم الإعلام المفتت على نحو أكبر بكثير تضعف قبضة الصحافة الصفراء. ودعم صحيفة «صن» لحزب العمال أصبح منذ وقت طويل لا يتعدى الدعم الرمزي، وقلّما امتد للسياسات الشعبية مثل الحد الأدنى للأجور، على عكس أكثر التزامات الحكومة كارثية وسببًا في فقد الأصوات، وهو حرب العرق. حتى إن ردة صحيفة

«صن» قد تتحوّل الآن إلى نوع من التحرير لسياسيي حزب العمال، الذين كانوا في الحالة الأخرى سيمضون شهورًا من التودد غير المثمر لصحافة مردوخ مع تقديم تنازلات ذات نتيجة عكسية.

وهم لديهم الفرصة عوضًا عن ذلك لاستمالة الناخبين، بدلًا من محتكري الإعلام. وإن المؤشرات في برايتون هذا الأسبوع تدل على أن زعماء حزب العمال، وقد تأخروا عقدًا كاملًا، يتحولون أخيرًا إلى هذا الاتجاه، وقد قطعوا سلسلة من الوعود الديمقراطية الاجتماعية بالغة البيان. بدءًا بالالتزام بتقديم رعاية مجانية للأطفال في سن العامين وخطة خدمات الرعاية الوطنية دون استطلاع الموارد للمسنين بمنازلهم، وصولًا إلى شركة استثمار وطنية وتشريع يحد من مكافآت المصرفيين، فإن الخطوط السياسية تبدأ في اتخاذ شكل من شأنه أن يضع ديفيد كاميرون في موقف الدفاع، وقد يفتح باب منافسة سياسية حقيقية.

إن هجوم براون على نموذج الاقتصاد النيوليبرالي هو الأوضح على الإطلاق، بالإضافة إلى أنه أخذ يعنف «الأصولية اليمينية التي ترى أن نترك كل شيء للسوق». علمًا بأن براون قد اعتنق النموذج نفسه على نحو كارثي. كان هناك بالطبع توجيه ومغازلة للعامة الذين يشاركون بمجموعات الدراسة، بما في ذلك محاولة لتحويل دعم الدولة للأمهات المراهقات إلى عقوبة. لكن استطلاع الرأي الذي أجرته شركة يوغَف[116]

يشير أن حزب العمال قد قلّص فارق تقدم المحافظين إلى النصف منذ يوم الجمعة، وهو ما يتعدى الارتفاع المعتاد بعد المؤتمرات. حتى أنّ القاعدة الشعبية لحزب العمال فاقت أخيرًا، وقد صوتت لفتح منتدى الحزب المنيع لصناعة السياسات لانتخابات بتصويت مباشر لكل الأعضاء.

ولقد افترض معظم الناس في مؤتمر حزب العمال أن هذا التحول الرشيد، والذي جاء في النزع الأخير، قد جاء بعد فوات أوان إنقاذ الحكومة التي نفد رصيدها السياسي منذ وقت طويل. ويعتقد الكثيرون إن سجل الحكومة هو الذي يعيقها، وأنها لم يبدُ عليها استيعاب الدروس بشكل واضح، من العراق إلى عدم تقييد المصارف، وأن رئيسها يجد صعوبات في توضيح التغيير الذي يزعمه باستمرار.

وتفسير حزب العمال الشائع للمأزق الذي وقع فيه الحزب هو المدة التي قضاها في المنصب، وكونه تحمل المسؤولية خلال أسوأ فترة ركود منذ الثلاثينيات؛ حتى إن براون نفسه تطرق إلى تلك النقطة في الأسبوع الماضي. لكن من خلال عمليتين انتخابيتين بأوربا في نهاية الأسبوع، تبين أن المسؤولية لا يجب أن تحيل دون البقاء السياسي. في ألمانيا فاز حزب أنجيلا ميركل، الاتحاد الديمقراطي المسيحي من تيار يمين الوسط بحصة منخفضة في الأصوات، بينما خسر الحزب الاشتراكي في البرتغال أغلبيته بالكامل لكنه ظل

أكبر التكتلات.

ولقد لقيَ الديمقراطيون الاجتماعيون الألمانيون على النقيض عقابًا عسيرًا لقاء حلفهم الكبير مع اليسار وإصلاحات العمالة «المرنة» السابقة، حيث كانت نتيجتهم هي الأسوأ على مدار ستين عامًا. وفي كلا البلدين جنت أحزاب التيار اليساري مكاسب مهمة: ففي البرتغال رفعت الأحزاب الشيوعية واليسارية نسبة التصويت لها من ١٤ في المائة إلى ١٨ في المائة؛ وفي ألمانيا رفع حزب اليسار أرقامه من ٩ في المائة إلى ١٢ في المائة وحزب الخضر من ٨ في المائة إلى ١١ في المائة. وكانت السمة المشتركة، والتي انعكست في سائر البقاع بما في ذلك بريطانيا هي زيادة الاستقطاب والفرار من الأحزاب الديمقراطية بسبب تبنيها للنيوليبرالية وتخلّيها عن الناخبين التقليديين.

والسؤال الذي يطرح كثيرًا الآن هو لِمَ لَم ينتفع اليسار بشكل أكبر، في أوربا على وجه التحديد، من أكبر أزمات الرأسمالية على مدار ثمانين عامًا. في الحقيقة، قلّما نتج عن الكساد تحولات فورية إلى اليسار، بل إنه إذا أدى إلى شيء فهو يؤدي إلى عكس ذلك، حيث تولد البطالة وعدم الأمان الخوف وضعف الثقة بالتحرك الجماعي. وفي أوربا الثلاثينيات كانت تلك هي الحال على نحو كارثي، حيث لم تتولَ حكومات الجبهة الشعبية الفرنسية والإسبانية السلطة إلا بعد مرور نحو سبع سنوات على انهيار وول ستريت. وحتى في

الولايات المتحدة التي تخلّفت عن أداء السوق العام في العام الماضي، وفي الثلاثينيات لم تتجه إلى اليسار لمدة ثلاث سنوات عقب ١٩٢٩.

ما قد حدث في العالم كله هو انهيار الثقة في اقتصادات السوق الحر. وهذا من شأنه أن يفتح المجال لسياسات أكثر تقدمية، لكن هذا لن يحدث بشكل فوري أو تلقائي.

وفي بريطانيا، رغم تقدّم التيار المحافظ، لا يوجد دليل يذكر على أي تحول بالرأي العام نحو اليمين. وإذا تعرّض حزب العمال للهزيمة في العام المقبل، لن يكون ذلك نتيجة الخطوات الديمقراطية الاجتماعية البطيئة والحذرة التي اتخذتها الحكومة أخيرًا عقب الأزمة. بل سيكون ذلك بسبب فشله في اتخاذ العديد من تلك الخطوات في الإحدى عشرة سنة الماضية، حيث آثر بدلًا من ذلك الاتفاق مع الشيطان الذي عقده حزب العمال الجديد مع نظراء مردوخ في الهيمنة المالية والشركاتية.

---

110 العنوان الأصلي: "New Zealand is in tune with the times—Britain's lagging".

111 صحيفة برافدا: صحيفة روسية من أكبر صحف العالم توزيعًا خلال الفترة السوفيتية، تأسست عام ١٩١٢ في سانت بطرس بورغ، كان لينين أحد مؤسسيها، وقد أصبحت أحد أهم المصادر الرسمية لتصريحات الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي سابقًا.

112 العنوان الأصلي: «على من يرد التغيير الحقيقي القتال من أجله».

113 Richard Wilkinson and Kate Pickett, *The Spirit Level: Why Equality is Better for Everyone*, London, 2009.

114 تقرير سترن عن اقتصادات التغير المناخي كان مقدمًا للحكومة البريطانية من نيكولاس سترن الاقتصادي في كلية لندن للاقتصاد، ونشر عام ٢٠٠٦.

115 العنوان الأصلي: "Even the Isle of Wight wants Miliband to buck the market"

116 YouGov.com

الفصل السابع نهاية العالم أحادي القطب

حدود القوة الإمبريالية (٢٠٠٨–٢٠١٠)

الحرب بين روسيا وجورجيا المدعومة من الولايات المتحدة، كانت إشارة نهاية القوة الأمريكية العالمية المسلم بها التي هيمنت طوال عقدين تقريبًا. لم تعد حركات المقاومة و«الدول المارقة» وحدها هي التي تضع حدًا للإمبراطورية الأمريكية، بل ودول عظمي أيضًا بالعالم متعدد الأقطاب البادئ في الظهور. وقد حاولت الولايات المتحدة وحلفاؤها إعادة إحياء التدخلية الليبرالية، بينما هم مستمرون في دعم الديكتاتوريات وشن الحروب العقابية عبر الشرق الأوسط الأكثر اتساعًا. حتى عندما قلّص أوباما حجم الاحتلال بالعراق وكساه حلة جديدة، قام بتصعيد الحرب بأفغانستان والعمليات السرية لزعزعة الاستقرار من باكستان إلى اليمن. لكن فشل الاحتلال الأفغاني لم يكن من شأنه سوى تأكيد ما تبين في العراق: حدود قوة الولايات المتحدة لفرض إرادتها عنوة.

جورجيا مقبرة عالم قطبه الوحيد أمريكا

٢٨/٠٨/٢٠٠٨

إذا كانت هناك أية شكوك حول تغير قواعد اللعبة الدولية للأبد، فإن الأحداث في الأيام القليلة الماضية من شأنها أن تبددها. لقد طالب الرئيس بوش يوم

الإثنين أن يقوم زعماء روسيا برفض التماس البرلمان بالاعتراف باستقلال أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا. وخلال أربع وعشرين ساعة حصل بوش على الرد: أعلن الرئيس ميدفيديف اعتراف روسيا بالجيبين الداخليين لجورجيا المتنازع عليهما.

كانت الرسالة الروسية واضحة بما لا يدع مجالًا للخطأ: إن محصلة الحرب التي أطلقها هجوم جورجيا على أوسيتيا الجنوبية يوم السابع من شهر أغسطس/آب لا تفاوض عليها، ولا يوجد ما يقوله أو يفعله جبابرة الإمبراطورية الأمريكية لتغيير هذا. وبعد ذلك بدا ادعاء وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند ببناء «تحالف ضد العدوان الروسي» محض حماقة.

ولم يعد هناك شك أن أحداث الشهر الجاري في القوقاز تشير إلى نقطة تحول دولية. والمقارنات التي يتم عقدها مع شهر أغسطس/آب عام ١٩١٤، هي مقارنات سخيفة بالطبع، وحتى التكهنات بشأن حرب باردة جديدة مبالغ بها. رغم كل المناورات في البحر الأسود والتهديدات المدعومة نوويًا، لا سبيل لمقارنة المجابهة بين روسيا والولايات المتحدة بالأحداث التي أدت إلى الحرب العالمية الأولى ولو من بعيد. كما أن التوترات الراهنة لا تضاهي بأية حال الأبعاد الأيديولوجية والعالمية التي شكّلت المواجهة التي دامت أربعين عامًا بين الغرب والاتحاد السوفيتي.

لكن الأمر الواضح هو أن أوان أحادية القطب

الأمريكي قد مضى، وأن النظام العالمي الجديد الذي بشّر به والد بوش إبّان احتضار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ لم يعد موجودًا. لقد انتهى الوقت الذي كانت فيه قوة واحدة قادرة على تخطي العالم بخطوات عملاقة، فارضة إرادتها في كل قارة، لا يتحداها سوى الحركات الشعبية للاستقلال الوطني و«دول مارقة» معزولة. وعلى مدار عقدين تقريبًا، بينما غرقت روسيا في «كارثة البيريسترويكا» وشيّدت الصين مركز نفوذ اقتصادي، استخدمت الولايات المتحدة قوة عالمية غير مسبوقة وغير خاضعة للمحاسبة، وقد زعمت لنفسها ولحلفائها حق غزو واحتلال بلاد أخرى، دون أن يعوقها القانون الدولي أوالمؤسسات، بينما تبتلع المزيد من الدول في مدار تحالفها العسكري الشره.

والآن دعت روسيا، المتخمة بالبترودولارات، إلى وقف هذا التوسع بلا هوادة، وبرهنت على أن نطاق سلطة الولايات المتحدة لا يسري على الجميع. ومع أن هذا التحدي إقليمي، وليس عالميًا، إلا أن الدرس العملي فيما يخص الحدود الجديدة للقوة الأمريكية تم استيعابه بالفعل، من آسيا الوسطى إلى أمريكا اللاتينية.

وفي جورجيا نفسها لم يترك كل من اعتراف ميدفيديف باستقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، وتدمير روسيا لقوة جورجيا العسكرية مجالًا للشك في أن قضية إعادة إدماج المقاطعات الداخلية قد تم غلقها. وهناك مخاطر بالتأكيد تقع على سلامة الأراضي

الروسية من قبل تشريع الدول المنشقة. لكن لن يكون لتلك الخطوة أثر عملي يذكر، والمقصود منها بشكل جزئي هو إيجاد بطاقات مساومة للمفاوضات المستقبلية.

وفي غضون ذلك كانت محاولة ميليباند في أوكرانيا لإنكار أوجه الشبه الواضحة مع الاعتراف باستقلال كوسوفو الذي نسقته أمريكا في بداية هذا العام محاولة جوفاء تمامًا، وكذلك استنكاره لغزو دول سيادية وللمعايير المزدوجة. كل من الغرب وروسيا استغل تهمة «الإبادة الجماعية» لمحاولة إضفاء غطاء شرعي على أنفسهم، لكن موقف روسيا فيما يخص أوسيتيا الجنوبية حيث تمت مهاجمة قوات حفظ السلام التابعة لها والمعترف بها دوليًا بشكل مباشر من الجيش الجورجي هو بالتأكيد أقوى من موقف حلف شمال الأطلسي المتعلّق بكوسوفو في عام ١٩٩٩، حيث تمت معظم أعمال التطهير العرقي بعد بدء الهجوم الذي قادته الولايات المتحدة.

ويدور الكثير من الأحاديث بين السياسيين الغربيين في الأيام الأخيرة حول عزل روسيا لنفسها عن المجتمع الدولي. لكن إذا لم يكن هذا يعني ببساطة أمريكا الشمالية وأوربا، فهذا الأمر عارٍ تمامًا من الصحة. بينما قفز الإعلام الأمريكي والبريطاني إلى وتيرة الحرب الباردة بشكل كامل فيما يخص أزمة جورجيا، كان باقي العالم يرى الأمر في ضوء مختلف كلية. كما قال كيشور

مهبوباني، سفير سنغافورة السابق لدى الأمم المتحدة، في ملاحظته لصحيفة «فاينانشال تايمز» قبل بضعة أيام، «معظم العالم في حيرة من التأويل الغربي الأخلاقي فيما يخص جورجيا». بينما الرأي الغربي هو أنه يجب على العالم «دعم الفريق المستضعف، جورجيا، ضد روسيا فإن الأغلبية تدعم روسيا ضد الغرب المستأسد. إن الفجوة بين الخطاب الغربي وبقية العالم لا يمكن أن تكون أوضح من ذلك».

والسبب في ذلك ليس أمرًا مستعصيًا على الفهم. الأمر لا ينحصر فقط في أن الولايات المتحدة وأتباعها داسوا على القانون الدولي والأمم المتحدة جالبين الموت والخراب للشرق الأوسط وأفغانستان وباكستان. في بداية التسعينيات حذّر البنتاجون أنه لضمان عدم ظهور منافس عالمي، تحتاج الولايات المتحدة إلى «تبرير مصالح الدول الصناعية المتقدمة لنثنيهم عن تحدي زعامتنا». لكن عندما تعلّق الأمر بروسيا ذهب هذا كله طي النسيان في غيمة ضبابية من العجرفة الإمبريالية التي استنزفت الولايات المتحدة وجعلتها غير قادرة على الحول دون عودة العالم متعدد الأقطاب.

ومن السهل بالطبع المبالغة فيما يخص التعددية القطبية الجديدة. فروسيا هي قوة إقليمية ولا يوجد أي احتمال وشيك بوجود منافس عالمي للولايات المتحدة، التي سوف تبقى بشكل غالب أقوى دولة في العالم لسنوات قادمة. وقد يؤدي ذلك إلى تفاقم مخاطر

النزاع أيضًا. لكن العقلية الغربية المحبة للذات، قد تعجز عن استيعاب ضرورة وجود ثقل مقابل في العلاقات الدولية في وسعه تقييد حرية أية قوة واحدة تفرض إرادتها على البلاد الأخرى من طرف واحد.

أحد الردود الغربية، الذي ناصرته صحيفة «تايمز» هذا الأسبوع، هو استنكار هذا التحدي المتزايد لسيطرة الولايات المتحدة بزعم أن من يقوده هي دول استبدادية على شاكلة روسيا والصين. وفي الحقيقة، فإن الانزعاج الغربي لا علاقة له بالديمقراطية على الإطلاق. عندما سقطت روسيا في مدار الولايات المتحدة تحت حكم بوريس يلتسين، تم التعامل مع قصفه البرلمان الروسي وانتخاباته المزيفة بمنتهى التفهم الغربي.

إن الشكوى الحقيقية ليس مصدرها عدم خضوع تلك الدول للمحاسبة فإن الرأي العام الروسي على أية حال يؤيد تحركات حكومته فيما يخص جورجيا بشكل كبير بل هو ما تمثله من تحدٍ إستراتيجي ومنافسة اقتصادية. أما بالنسبة لباقي العالم، فإن هذا الاثبات الجديد لشخصية روسيا والقوى الصاعدة يقدم أكثر من مجرد قيود على الاستخدام المطلق للقوة الإمبريالية العالمية؛ فهذا الأمر ينبغي أيضًا أن يزيد من الضغط من أجل إعادة إحياء منظومة للعلاقات الدولية تقوم على قواعد. وفي ظل الظروف الراهنة، قد يبدو ذلك مغريًا للشخص الذي سيتم انتخابه رئيسًا للولايات المتحدة

أيما كان.

التدخل الليبرالي: نظام لفرض القوة الإمبريالية لن يلقى سوى المقاومة

٢٨/٠٢/٢٠٠٨

ربما كان متوقعًا أن كارثة العراق والفشل الدموي في أفغانستان سوف يثبطان - على أقل تقدير- الحماس بين السياسيين الغربيين لغزو بلدان شعوب أخرى باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان. لكن مما يبدو، هناك دافع منعقد العزم على إعادة تأهيل فكرة سياسة التدخل الليبرالية التي تلطّخت بالكامل في ساحات القتل بالفالوجة وسامراء. في بداية الأمر كان تعيين برنار كوشنر الملتزم بسياسة التدخل وزيرًا لخارجية فرنسا. ثم، في نهاية العام الماضي، استخدم جوردن براون المحارب الممانع كما يُزعم مأدبة اللورد العمدة لإعادة التأكيد على حق الغرب في التدخل عبر حدود الدول.

وفي الشهر الحالي قال وزير الخارجية ديفيد ميليباند: إن «الأخطاء» بالعراق وأفغانستان لا ينبغي أن تضعف الوازع الأخلاقي للتدخل في أرجاء العالم دعمًا للديمقراطية و«الحريات الاقتصادية» وحب الإنسانية، سواء بشكل سلمي أو بالقوة. وفي تلك الأثناء بالولايات المتحدة كان المتباريان على ترشيح الحزب الديمقراطي قد أدرجا أشخاصًا معروفين بتبني سياسة التدخل الليبرالي منذ زمن كمستشارين للسياسة الخارجية: وهم الأكاديمية سامانثا باور، من طرف باراك أوباما؛

والأعضاء القدامي بحكومة التسعينيات ريتشارد هولبروك ومادلين أولبرايت من طرف هيلاري كلينتون.

ومما يبدو أن معتنقي سياسة التدخل قد عادوا إلى الساحة. ولقد أعطاهم الآن إعلان كوسوفو استقلالها شعارًا يحشدون به من أصابهم الخذلان حول قضية استحوذت على خيال العديد من الليبراليين الغربيين في التسعينيات. ولقد كتب جون ويليامز، مهندس التلفيق في وزارة الخارجية الذي صاغ ملف العراق، ذا السمعة السيئة عام ٢٠٠٢، في الأسبوع الماضي: إن حرب كوسوفو أقنعته باتباع توني بلير فيما يخص العراق، وإنها ستكون «مأساة» إذا حال العراق دون وجود حالات مثيلة لكوسوفو في المستقبل. ولقد ذهبت صحيفة «إنديبندنت أون صنداي» إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث أطلقت على حال كوسوفو الجديد «انتصار لسياسة التدخل الليبرالي».

لكنه من الصعب أن نرى أي انتصار بالملحمة البائسة التي وقعت في كوسوفو. فقد كان من المفترض أن تقوم حملة تفجيرات حلف شمال الأطلسي عام ١٩٩٩، والتي انطلقت دون دعم من الأمم المتحدة واعتبرها الكثيرون خرقًا للقانون الدولي، أن توقف القمع والتطهير العرقي، لكنها تسببت في زيادة جسيمة بالإثنين؛ ولم تضمن الانسحاب الصربي سوى من خلال الضغط الروسي؛ وأدت إلى تطهير عرقي عكسي هائل الحجم للصربيين وشعب الروما، وتضمن ذلك جميع

السكان الصربيين في مدينة بريشتينا تقريبًا. وبعد تسع سنوات من احتلال حلف شمال الأطلسي تحت إدارة الأمم المتحدة الشكلية، أصبحت كوسوفو المبتلاة بالجريمة مقسّمة عرقيًا أكثر من أي وقت مضى، ولديها نسبة بطالة تبلغ ٥٠ في المائة، وتستضيف قاعدة عسكرية أمريكية يصفها مبعوث حقوق الإنسان بالاتحاد الأوربي على أنها «نسخة مصغرة من معتقل جوانتانامو».

إن استقلالها هذا الذي أعلنته في تحدٍ لمجلس الأمن بالأمم المتحدة، واستهجنته روسيا والصين ودول من الاتحاد الأوربي مثل إسبانيا على أنه غير قانوني لهو أمر مزيف، وسوف تبقى محمية تابعة للاتحاد الأوربي تحكمها قوات حلف شمال الأطلسي. ومن خلال تشجيع هذا الانشقاق أحادي الجانب عن صربيا، دون تفاوض وخارج إطار عمل الأمم المتحدة، أعطت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا الضوء الأخضر للحركات الانفصالية من أبخازيا إلى كردستان.

والزعم أن كوسوفو لا تعد سابقة لها أثر مستقبلي، لأنها عانت تحت الحكم الصربي هو زعم سخيف. ألم يعانِ الأكراد والشيشانيون؟ إن الفارق يتلخّص في القوة ومن يدعم من، وليس في العدالة. من حق شعب كوسوفو تقرير المصير بالطبع، لكنهم لن يحصلوا على هذا الحق بكل تأكيد كمستعمرة لحلف شمال الأطلسي، ولا على حساب جنسيات أخرى بالبلقان، حيث قد يكون

لإعلان كوسوفو أثر مؤجج للأوضاع بالبوسنة ومقدونيا.

وإن أهمية هذا الانشقاق لم تمضِ دون أثر على العالم الإسلامي، الذي طالما تم حثه على اعتبار الدعم الأمريكي لمسلمي كوسوفو والبوسنة دليلًا على حسن نيات الولايات المتحدة، وإن كان اعترف باستقلال الإقليم ببطء واضح. كما كتب ياسر الزعاترة، في الصحيفة الأردنية اليومية «الدستور» هذا الأسبوع: «إن حصار روسيا يأتي في مقدمة الأسباب التي دعت بوش إلى دعم استقلال كوسوفو. نقول ذلك لأننا نعتقد إن صعود روسيا والصين في مواجهة أمريكا هو من دون شك مصلحة للمسلمين. الانفصال ليس من مصلحة المسلمين، لا في كوسوفو ولا في الشيشان، ولا حتى في الصين».

إن تجربة كوسوفو بعيدة كل البعد عن إعادة تأهيل سياسة التدخل الليبرالية، بل هي تلقي الضوء على الأخطاء القاتلة التي في صميمها. من خلال دعم طرف واحد في حرب أهلية، وتجاوز الأمم المتحدة وأخذ دور الحكم وهيئة المحلفين في قضيتهم، أدّت القوى الغربية إلى تفاقم الأزمة الإنسانية، وخلّفت تركة من الاحتلال البائس، وفشلت في حل النزاع الأساسي. كما مهّدت الطريق لتخريب العراق غير القانوني: ثمرة حرب كوسوفو المرة. وفي أوج حملة تفجيرات حلف شمال الأطلسي عام ١٩٩٩ قام بلير بتحديد خمسة معايير

لسياسة التدخل كجزء من «عقيدة المجتمع الدولي». التي يعتنقها، وهي تعاليم سياسة التدخل الليبرالية التي لقيت إعجاب المحافظين الجدد الذين اتبعوها بواشنطن. كما يزعم، لم يتحقق منها بالعراق سوى واحد من بين الخمسة.

وما هو أكثر من ذلك أن الولايات المتحدة وبريطانيا لم ترتكبا عدوانًا عسكريًا على أساس من البهتان فحسب، بل كانتا مسؤولتين عن موت مئات الآلاف وملايين اللاجئين في العراق وأفغانستان: أزمة إنسانية يتضاءل إلى جوارها كل ما حدث في يوغسلافيا السابقة بالتسعينيات. وفيما بينهما كانتا مسؤولتين كذلك عن التعذيب والخطف والاحتجاز الجماعي دون محاكمة. آخر دعاوى الضرب والقتل والتشويه للمساجين العراقيين على يد الجنود البريطانيين في معسكر أبي ناجي بالقرب من العمارة عام ٢٠٠٤، هي أكثر الحالات تطرفًا في سلسلة من الحالات تتضمن ضرب بهاء موسى المحتجز بالبصرة الذي أفضى إلى الموت ومر دون عقاب.

لكن بالطبع لا يوجد أدنى احتمال للتدخل الإنساني ضد احتلال العراق، والسبب الواضح هو أن هؤلاء هم أقوى دولة في العالم. وحلفاؤها، يتصرفون وهم واثقون كل الثقة أنهم لن يخضعوا أبدًا لمثل تلك العقوبات العنيفة لقاء خرقهم للقانون الإنساني والدولي. وتلك الحقيقة المتعارف عليها بشكل واسع هي تحديدًا

التي تقلل فرص وجود أساس متعدد الأطراف حقًا للتدخل الإنساني.

بينما تضعف قدرة الولايات المتحدة على إملاء الأمم المتحدة الأوامر، لا عجب أن الضغط من أجل إعادة إحياء سياسة التدخل من طرف واحد الليبرالية يزداد. لكن أية منظومة للعلاقات الدولية تقوم على قواعد يجب أن تطبق على القوي والضعيف سواء، الحلفاء والأعداء، هذا أو لا تصبح منظومة قواعد على الإطلاق، هي منظومة لفرض القوة الإمبريالية ولن تلقى أي قبول أبدًا.

الهجوم الإسرائيلي على غزة جريمة لا يمكن أن تنجح

٣٠/١٢/٢٠٠٨

إن قرار إسرائيل بشن هجوم مدمر على غزة يوم سبت كان «ينم عن عبقرية». هكذا أعلنت الصحيفة الإسرائيلية الأكثر مبيعًا «يديعوت أحرنوت»: «عامل المفاجأة زاد من عدد القتلى». ولقد وافقتها صحيفة «معاريف» الرأي: «لقد أصبناهم بالصدمة والفزع».

إن ضراوة الاعتداء على واحدة من أكثر مناطق العالم ازدحامًا وفقرًا ليست موضع سؤال على الأقل. في أكثر هجوم دموي على غزة المحاصرة، منذ أسرها واحتلالها من قبل إسرائيل قبل أربعين عامًا، قُتل على الأقل ٣١٠ أشخاص وأصيب أكثر من ألف شخص خلال الثماني والأربعين ساعة الأولى فقط.

إلى جانب حرق حشود من ضباط الشرطة العادية في

موكب عسكري احتفالي، تم قتل ستة وخمسين مدنيًا على الأقل حسب الأمم المتحدة إثر استخدام إسرائيل طائرات F-١٦ ومروحيات الأباتشي التي وفرتها لها الولايات المتحدة للهجوم على سلسلة من الأهداف المدنية التي ربطتها بحماس، والتي تضمنت مسجدًا ومنازل خاصة والجامعة الإسلامية. كان أغلب منشآت حماس العسكرية والسياسية مهجورًا، بينما كانت أقسام الشرطة في المناطق السكنية مكدسة وقت دكها.

وكما كتب الصحفي الإسرائيلي آموس هاريل في صحيفة «هاآرِتس» في نهاية هذا الأسبوع، «مسألة إيذاء المدنيين الأبرياء أعطيت وزنًا قليلًا أو لم تعطَ وزنًا على الإطلاق»، ما يحاكي عمليات الولايات المتحدة في العراق. ومن بين القتلى في الموجة الأولى من الضربات كان ثمانية طلاب مراهقين ينتظرون الحافلة وأربع فتيات من عائلة واحدة بالجبلية، تتراوح أعمارهم من عام إلى اثني عشر عامًا.

ينبغي لأي شخص يشك في أثر تلك الفظائع على العرب والمسلمين عالميًا أن يشغل محطات التليفزيون الفضائية التي تتم مشاهدتها بكثافة في الشرق الأوسط والتي، على عكس نظرائها الغربيين، لا تخفف من الوحشية التي ارتكبت تحت اسم حروب متعددة على الإرهاب.

ثم، وبعد رؤية طفلة تحتضر بين أحضان والديها على شاشة التليفزيون، فلنتأمل شكل رد الفعل الغربي

المحتمل إذا كان هذا الهجوم على إسرائيل أو الولايات المتحدة أو بريطانيا حتى، والذي خلف أكثر من ٣٠٠ قتيل خلال بضعة أيام.

لا شك أنه كان سيقابَل بأكثر صور التنديد الكاسح، والرئيس المنتخب كان سوف يفعل أكثر بكثير من «مراقبة» الموقف، ورئيس الوزراء البريطاني كان سوف يذهب إلى ما هو أكثر من مجرد الدعوة إلى «ضبط النفس» من الجانبين.

لكن في الحقيقة هذا هو كل ما فعلوه، وإن كانت الحكومة البريطانية قد اشتركت منذ ذلك الحين في الدعوة إلى وقف إطلاق النار. ولم يكن هناك بالطبع أيّ استنكار غربي للمذبحة الإسرائيلية، فمثل هذا التدمير الجوي هو إجراء اعتيادي تقوم به الولايات المتحدة وبريطانيا في العراق وأفغانستان المحتلين.

وبدلًا من ذلك تم تحميل حماس والفلسطينيين في غزة مسؤولية ما قد حل بهم. كيف يمكن لأية حكومة ألا ترد ردًا بالغ القوة على قذف الحجارة المستمر داخل مناطقها، هكذا يتساءل الإسرائيليون، ويردد صدى تساؤلاتهم الحكومات والإعلام بالغرب.

لكن هذا ليس إلا قلبًا للحقائق رأسًا على عقب. فقطاع غزة، مثل الضفة الغربية، كان - وما زال- محتلًا بشكل غير قانوني من إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. ورغم انسحاب القوات والمستوطنات قبل ثلاثة أعوام، فإن إسرائيل تحافظ على السيطرة الكاملة على المنطقة بحرًا وجوًا

وبرًا. ومنذ فوز حماس بالانتخابات الفلسطينية عام ٢٠٠٦، قامت إسرائيل بمعاقبة سكانه البالغ عددهم مليونًا ونصف المليون بحصار غير إنساني يمنع الموارد الأساسية، تدعمه الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي.

ومثل أي شعب محتل، للفلسطينيين حق المقاومة، سواء اختاروا ممارسته أم لا. لكن الدفاع عن احتلال غير قانوني ليس حقًا، هناك لزام بالانسحاب الكامل. على مدار السبع سنوات الماضية قتل أربعة عشر إسرائيليًا في أغلب المرات عن طريق صواريخ منزلية الصنع يتم إطلاقها من قطاع غزة، بينما قتل أكثر من ٥,٠٠٠ فلسطيني من إسرائيل عن طريق بعض أكثر الأسلحة تطورًا في العالم، والتي وفَرتها الولايات المتحدة. وبينما لم يتم إطلاق أية صواريخ من الضفة الغربية لقى خمسة وأربعون فلسطينيًا مصرعهم على يد الإسرائيليين هذا العام فقط. والقضية بالطبع ليست مجرّد التباين الشاسع في الأسلحة والقوة، بل هي كون طرف يَحتل والآخر مُحتل.

وعلى النمط نفسه، تم إلقاء لوم انهيار التهدئة التي دامت ستة أشهر على حماس. بيد أنها، في مشهد شديد التكرر للهدنات السابقة، فشلت بسبب اغتيال إسرائيل لستة من رموز حماس في غزة يوم الخامس من نوفمبر/تشرين الثاني، ورفضها رفع الحصار عن المنطقة التي ضيق عليها الخناق، كما كان متوقعًا في ظل الاتفاقية التي توسّطت بها مصر. والحقيقة أن إسرائيل

والممولين الغربيين رفضوا التسوية مع اختيار الفلسطينيين الديمقراطي رفضًا باتًا، وكرسوا بدلًا من ذلك ثقلهم السياسي ونقودهم وأسلحتهم لمحاولة مستدامة للإطاحة به.

الفشل التام لتلك المحاولة أدى بنا إلى هذا المنعطف المروع هذا الأسبوع. الزعماء الإسرائيليون يعتقدون أنه بوسعهم إخضاع حماس بقصفها «بضربة حاسمة» من شأنها أن تقيم «بيئة أمنية جديدة»، وتزيد من نصيبهم الانتخابي في الوقت نفسه قبل تولي باراك أوباما المنصب.

لكن كما حدث مع اعتداء إسرائيل الكارثي على لبنان قبل عامين، أو حصارها السابق لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في بيروت عام ١٩٨٢، هذه الإستراتيجية لا يمكن أن تفلح. إن قبول حماس لدى الفلسطينيين وغيرهم، والذي تفوّق فيه حزب الله، لا ينبع من بنيتها التحتية الضئيلة، ولا حتى أيديولوجيتها الإسلامية، بل من روح المقاومة بها لعقود من الظلم. وطالما هي واقفة في وجه هذا العدوان سوف يقوى نفوذها أكثر فأكثر. وإن لم تثأر بالصواريخ فسيأخذ ثأرها أشكالًا أخرى حتمًا، كما وضح خالد مشعل زعيم حماس في نهاية هذا الأسبوع.

وفي تلك الأثناء تضاءل حجم محمود عباس الرئيس الفلسطيني المدعوم من الولايات المتحدة وإسرائيل لاعتباره متواطئًا في العدوان الإسرائيلي على شعبه.

وهكذا كان شأن مصداقية النظام المصري التي كانت قد بلغت الحضيض بالفعل. وما يحدث الآن في المناطق الفلسطينية هو جريمة عقيمة، والولايات المتحدة وحلفاؤها شركاء بها بشكل جسيم، وإذا لم يكن أوباما مهيأ لتغيير المسار، فمن المحتمل أن تكون هناك عواقب وخيمة تطولنا جميعًا.

لماذا تحظى زيمبابوي والتيبت بكل هذا الاهتمام؟

١٧/٠٤/٢٠٠٨

لا يوجد شك أن النزاع حول الأرض والقوة في زيمبابوي قد أدى بالبلد إلى منعطف مظلم. قبل نحو عقد بعد الاستحواذ على المزارع التي يملكها البيض والقطيعة مع الغرب، كان للانهيار الاقتصادي، والتضخم الجامح، والعقوبات، ومرض الإيدز وطأة شديدة. ومع التوقعات الحالية ببقاء الرئيس موجابي في السلطة مع الدورة الثانية في الانتخابات، الغارقة في دعاوى التزوير، فالاحتمالات الأكيدة تنذر باستمرار العقوبات الاقتصادية والأزمة.

وعلى نطاق مختلف، لا شك أنه في التيبت، المركز الرئيسي الدولي الآخر للاهتمام الغربي خلال الأسابيع القليلة الماضية، الاستياء الشعبي الراسخ قد أشعل الاحتجاجات على الحكومة والهجوم على قومية الهان الشهر الماضي، الأمر الذي قوبل بقمع عنيف من السلطات الصينية. بالتأكيد، في ظل شدة رد الفعل الأمريكي والأوربي، بدءًا من المستشارين ووزراء

الخارجية نهايةً بنجوم هوليوود والتغطية الإعلامية الواسعة، لا يترك لنا مجالًا للشك أن هاتين المواجهتين هما الأشد خطورة في القارتين، إن لم يكن في العالم.

وكان هذا مفاد حديث السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة، زلماي خليل زاد، هذا الأسبوع عندما أعلن إن زيمبابوي هي «أكثر القضايا أهميةً وإلحاحًا» في أفريقيا. وقد استنكر كل من جوردن براون وجورج بوش التأخير في إعلان نتائج الانتخابات، حيث صرّح رئيس الوزراء بأن «صبر المجتمع الدولي مع النظام بدأ ينفد»، ولقد تخلّى الإعلام البريطاني منذ زمن طويل بشكل كبير عن أية محاولة للحيادية في تغطية أحداث زيمبابوي، وأصبح الافتراض الشائع هو أن موجابي ديكتاتور قاتل يرأس نظامًا خبيثًا على نحو استثنائي.

إن قوة الصين الاقتصادية المتزايدة تعني أن الزعماء الغربيين يفضلون التعامل بحذر أكبر فيما يخص سجلها في مجال حقوق الإنسان، إلا أن أنجيلا ميركل ووزير خارجية بريطانيا، ديفيد ميليباند، لم يتورّعا عن الهجوم بضراوة، إلى جانب مرشحي الرئاسة الأمريكية ومجلس النواب الأمريكي، الذي طالب بمحادثات غير مشروطة مع الدلاي لاما زعيم التيبت المنفي. وفي تلك الأثناء عُوّض التحفظ الرسمي بمغالاة من مجموعة من المشاهير المفتونين بالدلاي لاما، من ريتشارد جير إلى جوانا لملي من مسلسل «آبسولوتلي فابولس»، والتي استرجعت في فخر مساعدة أبيها ذات مرة للتيبت ضد

الصين بالنيابة عن الهند البريطانية.

لكن إذا قسنا على أساس نطاق العنف والقمع وتزوير الانتخابات فقط، سنجد من الصعب شرح سبب حظوة تلك النزاعات على كل هذا الاهتمام الخاص. أثناء العنف الذي أحاط بانتخابات زيمبابوي تفيد التقارير الحالية بوفاة شخصين؛ وفي التيبت يتراوح عدد القتلى على يد المحتجين والقوات الصينية من ٢٢ إلى ١٤٠ شخصًا. وبالمقارنة مع الصومال، حيث القوات الصومالية والإثيوبية المدعومة من الولايات المتحدة تقاتل قواتًا موالية للنظام المخلوع، تم قتل العديد من الآلاف منذ بداية العام، وأجبر نصف سكان العاصمة مقديشيو على الهروب من المدينة فيما وصفه مسؤولو الأمم المتحدة بأنه أسوأ الكوارث الإنسانية في أفريقيا.

عندما يتعلّق الأمر بتزوير الانتخابات، فبلاد مثل الأردن ومصر كانت تؤدي تلك المهمة عن طيب خاطر في الشهور الأخيرة وفي حالة مصر تم سجن مئات من نشطاء المعارضة فوق كل ذلك دون أن يرف جفن لأحد في الغرب. وفي السعودية لا توجد انتخابات وطنية على الإطلاق، لكن لا أحد يلتفت لكل ما سبق، ولا لنواب البرلمان والصحافة المعارضين الموجودين في زيمبابوي. في أفريقيا، كان التزوير في توجو أكثر فجاجة، بينما في الكاميرون تم تكليف الرئيس الأسبوع الماضي بالمهمة مدى الحياة. وعندما يتعلّق الأمر بحركات الانفصال والاستقلال، فالأكراد في تركيا

واجهوا عنفًا أشد ضراوة وتضييقًا ثقافيًا أكثر إحكامًا من شعب التيبت.

الفارق الجوهري، بالطبع، والسبب في عدم حصول تلك النزاعات على المعاملة الإعلامية والسياسية الفاخرة التي قدمت للمعارضة الزيمبابوية أو الانفصاليين بالتيبت، هو أن الحكومات المعنية مدعومة كلها من الغرب، ويختلط الأمر في حالة زيمبابوي بجدول أعمال عنصري واضح. لكن الأمر يتعدى مجرد النفاق والمعايير المزدوجة، رغم فظاعة الاثنين. فإن اشتراك بريطانيا والولايات المتحدة وتدخلهما أيضًا كان جوهريًا في النزاعات بكل من زيمبابوي والتيبت.

وينطبق هذا بشكل أكثر وضوحًا على زيمبابوي، التي لم تكن مستعمرة بريطانية فقط، بل هي أيضًا البلد الذي رفضت بريطانيا التحرك بها ضد انقلاب أبيض عنصري، والذي أطلق حرب تحرير دموية دامت خمسة عشر عامًا، ثم فرضت عليها حصص برلمانية عنصرية وتعليق إصلاح الأراضي لمدة عشر سنوات عند الاستقلال. إن فشل بريطانيا والولايات المتحدة التالي في تمويل شراء حصص مسيطرة من الأراضي كما كان متوقعًا، بالإضافة إلى أثر برامج صندوق النقد الدولي، أدى إلى هذا الطريق المسدود.

أما بالنسبة للتيبت فدور بريطانيا في النظام السابق القائم على العبودية (والذي ساعدتنا لملي على تَذَكُّرِه)، تقمّصته بعد الاستحواذ الشيوعي وكالة الاستخبارات

المركزية الأمريكية، التي مولت عمليات الدلاي لاما على مدار سنوات. وانتقلت مثل هذه الترتيبات في السنوات الأخيرة إلى الوكالات والمنظمات غير الهادفة للربح الأمريكية الأخرى، كما حدث مع المعارضة في زيمبابوي. وحتى إن لم تكن هناك إمكانية لاستقلال التيبت، بالنسبة لحكومة الولايات المتحدة التي عينت الصين كمصدر التهديد الرئيسي على هيمنتها العالمية، فالأقليات بها ما زالت هي الأداة لقضّ مضجع التنين.

الأمر الذي جرّد مراسيم حقوق الإنسان التي أصدرتها الولايات المتحدة وبريطانيا منذ بداية «الحرب على الإرهاب» من المنطق، ليس أنهما تدعمان حكومات ذات سجل مشابه أو أسوأ فحسب، بل أيضًا لأنهما مسؤولتان بشكل مباشر عن هذه الفظائع: بدءًا من الغزوات والاحتلال غير القانونيين وصولًا إلى القتل والتعذيب على نطاق هائل بالإضافة إلى الانتخابات المزيفة في العراق وأفغانستان. تقدر الأمم المتحدة عدد القتلى بأكثر من ٧٠٠ شخص خلال الهجمات الأخيرة التي دعمتها الولايات المتحدة وبريطانيا على جيش المهدي بالعراق، والدافع الرئيسي من وراء ذلك كان منعهم من المشاركة في الانتخابات.

إن التركيز الحالي على الصين مربوط بالطبع بالألعاب الأوليمبية، ومن المحتمل أن تواجه بريطانيا احتجاجات بسبب سجلها هي الأخرى في دورة ٢٠١٢. في غضون ذلك ستكون فرص تسوية أزمة زيمبابوي، وتحقيق

مطامح شعب التيبت أفضل مع عدم تدخل القوى الغربية، والأجدر لتلك الأخيرة العمل على تحسين سجل حقوق الإنسان الخاص بحلفائها وبها. لقد ولّت أيام إملاء الأوامر الاستعمارية، وأينما تكون هناك محاولة لإعادة إحيائها سوف تقابل بالمقاومة. الصين تبزغ الآن كقوة اقتصادية عالمية، أما زيمبابوي، كما قال سفير زيمبابوي لدى الأمم المتحدة أمس، «لم تعد مستعمرة بريطانية».

إن ستلا ريمينجتون على حق: هذه وصفة لصناعة الإرهابيين

لم أتخيل قط أنني سوف أقول هذا، لكن ستلا ريمينجتون على حق. كانت رئيسة المكتب الخامس[117] السابقة، التي بنت سيرتها المهنية على إدارة أقذر عمليات جهاز الأمن في الثمانينيات، ضد نقابة عمال المناجم والجيش الجمهوري الأيرلندي، قد حذّرت من أن الحكومة أعطت الإرهابيين الفرصة لإيجاد «مبرر أكبر» من خلال جعل الشعب يشعر أنه «يعيش في خوف وفي ظل دولة بوليسية». وبطبيعة الحال وصف الوزراء ملاحظاتها بالهراء واتهموها بإعطاء الأعداء الفرصة لاستغلال الموقف [118].

لكن الضرر وقع بالفعل. أن تقدم امرأة كانت تلقب ذات يوم بـ «ملكة جواسيس بريطانيا» على اتهام الحكومة بالقيام بأفعال سلطوية ذات أثر سلبي معاكس هو أمر له وزن خاص، وهو يقلب عرضًا العلاقية التقليدية بين

حزب العمال وأجهزة المخابرات رأسًا على عقب. ولقد ذهبت ريمينجتون إلى ما هو أبعد في استهجانها للولايات المتحدة على معتقل جوانتانامو والتعذيب، وإن كانت قد عادت إلى طبيعتها عندما أكدت أن المكتب الخامس «لا يفعل ذلك».

هو لا يفعل ذلك، كما نعلم الآن، بل يوكل تلك المهمة إلى آخرين، بينما يقف ضباطه يشاهدون ويعدِون بتدبير «معاملة أكثر لينًا» إذا ما تعاونت الضحية. ومع توالي القضايا، كشف النقاب تمامًا عن مشاركة بريطانيا في جرائم الحرب على الإرهاب الخفية. لكن أكبر مثال كان حادثة بنيام محمد التي استمرت سبع سنوات، وهو آخر سجين بريطاني في معتقل جوانتانامو، حيث قام وزير الخارجية ديفيد ميليباند بتلفيق وتحريف تفاصيل خطفه من قبل وكالة الاستخبارات المركزية وتعذيبه الذي أشرفت عليه الولايات المتحدة عبر أربع دول لمنع نشرها علنًا.

وكما يتضح الآن، فإن خطاب الولايات المتحدة، الذي حذّرت فيه من أن التبادل المخابراتي مع بريطانيا سيتأثر سلبًا إذا نشرت دلائل التعذيب والذي استخدم للي ذراع المحكمة العليا من أجل التكتم عليه صدر في الحقيقة بطلب من وزارة الخارجية نفسها. وقد لا يكون هناك وجه عجب في ذلك، حيث قد بلغ المحكمة بالفعل أن ضباط المكتب الخامس قد استجوبوا محمد المعذب حديثًا في سجن باكستاني غير قانوني بتعليمات

حكومية، ولقنوا محققي وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية الأسئلة عندما تم «تسليمه» خفية من باكستان إلى أفغانستان إلى المغرب.

تم تعليق محمد بأربطة جلدية وضربه في باكستان، وتم قطع خصيتيه في المغرب، بينما تم اقتلاع أظافر البريطانيين الآخرين المشتبه بهم في عمليات الإرهاب الذين يستجوبهم المكتب الخامس. وانتهى الأمر بمحمد أن اعترف تحت التعذيب بمخطط «قنبلة إشعاعية» خيالية، إلا أن كل التهم أسقطت، ومن المفترض إعادته إلى بريطانيا الآن في أية لحظة.

لكن خطايا حزب العمال الجديد في الحرب على الإرهاب تضاهي ذلك. والأمر لا يقتصر على المسؤولين فقط، بل والسياسيين أيضًا، بما في ذلك توني بلير، الذي قد يكون ضمن الإطار القانوني بسبب تواطؤ بريطانيا على التعذيب و«تسليم الأسرى الاستثنائي» الخطف غير القانوني إلى دولة ثالثة ومعتقلات «الأشباح».

لا شك أن مجموعة من قوى الدولة وحصائنها سوف تستخدم لغسل هذا العار. لكن كما وصفه تقرير هيئة المحلفين الدوليين المروع عن إباحة مكافحة الإرهاب للجميع هذا الأسبوع: «يتم الحط من شأن إطار عمل القانون الدولي... الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة البريطانية المتحدة هما السبب في ذلك».

وتلك ليست مصادفة بالطبع، فبريطانيا هي الدولة

التي اتبعت الولايات المتحدة بولاء شديد في غزو واحتلال العراق وأفغانستان على حساب مئات الآلاف من الأرواح. والآن بينما الوضع المعقد في أفغانستان يواجه التصعيد، مع إعلان أوباما عن إرسال أكثر من ١٧,٠٠٠ جندي أمريكي للقتال في حرب لا يمكن الفوز بها، يبدو أنه لا مفر من استمرار الخطف والتواطؤ على التعذيب.

رغم تعهد أوباما بغلق جوانتانامو، ومنع التعذيب الأمريكي، وإقفال السجون السرية، فإن هذا لا ينطبق على «منشآت المدى القصير»، حتى إن مسؤولي المخابرات الأمريكية وعدوا «بدور أكثر توسعًا» في تسليم الأسرى الاستثنائي. وكما بيّن قرار مجلس الشيوخ أمس بالسماح بترحيل رجل الدين أبو قتادة إلى الأردن، سوف يستمر تعهد الآخرين بالتعذيب.

لكن دعونا لا نتخيل أن تلك الثمرة المُرَّة للحرب الإمبريالية ستكون بلا ثمن. في الشهر الماضي كان وزير شؤون الأمن بحكومة جوردن براون، لورد ويست، هو أول عضو في الحكومة يقر بالصلة بين فظائع الاعتداء على العالم الإسلامي الذي استمر سبع سنوات وخطر الهجمات الإرهابية الذي يهدد بريطانيا. والزعم بأنه لا صلة للأمر بالسياسة الخارجية، الذي كرّره بلير وقتما كان رئيسًا للوزراء مرارًا وتكرارًا، وصفه ويست بأنه «هراء بيِّن».

لكن في قطاعات أخرى بالحكومة أصبح رفض

مواجهة تلك الصلة أكثر بلادة، ويدعمه ميل متزايد لتجريم الانشقاق السياسي في المجتمع الإسلامي. ويبدو أن ذلك سوف يعطي الإرهابيين بشكل مؤكد «المبرر الأكبر» بعينه الذي كانت ريمينجتون تتحدث عنه.

وفي تسريب لصحيفة «جارديان» عن آخر مقترحات إستراتيجيات الحكومة لمكافحة الإرهاب جاء اقتراح يفوق التوقعات بوسم أي مسلم بريطاني يؤيد المقاومة المسلحة في أي مكان بلقب «متطرف»، بما في ذلك المناطق الفلسطينية؛ أو يؤيد تطبيق الشريعة؛ أو لا يدين الهجمات على قوات الاحتلال البريطانية في العراق أو أفغانستان؛ أو يعتبر الجنس المثلي خطيئة، أو يساند عودة الخلافة الإسلامية في العالم الإسلامي.

والفكرة هنا هي قطع كل العلاقات الرسمية مع أولئك الأشخاص ومنظماتهم، عملًا بتصريح جاكي سميث وزيرة الداخلية بأن مكافحة الإرهاب تتطلب تحركًا أبعد من التعامل مع المجموعات العنيفة بمواجهة «المتطرفين الذين لا يلجؤون إلى العنف».

وتلك هي أكثر الترهات بيانًا. بما أن الاستطلاعات تشير أن معظم المسلمين يتبنون واحدًا أو أكثر من تلك الآراء (كما هي حال ملايين من غير المسلمين فيما يخص المقاومة)، فتأثير هذا سيكون وصم المجتمع كله بالتطرف ومزيد من تغريب شباب المسلمين مع نسخة حزب العمال الجديد كما يقول عنايت بونجلاوالا من

المجلس الإسلامي في بريطانيا من اختبارات الولاء.

إن الدعم البريطاني الضمني للعدوان الإسرائيلي على غزة، قد أدى إلى تحول قطاع جديد من شباب المسلمين وغير المسلمين على حد سواء إلى الراديكالية. ولقد شهدنا في نهاية الأسبوع الماضي نبذة عمّا يمكن أن يعنيه هذا العزم على طمس الفوارق بين العنف السياسي والاحتجاجات السلمية، عندما ألقت الشرطة القبض على عشرة أشخاص على طريق إم٦٥ السريع بالقرب من برستن، حيث كانوا في طريقهم للانضمام إلى قافلة إغاثة جورج جلاواي المكونة من ١١٠ عربات المتوجهة إلى غزة.

وجاء على لسان مصادر أمنية مزاعم بأن إلقاء القبض كان مرتبطًا «بتهديد محتمل بالإرهاب في الشرق الأوسط». لكن سبعة منهم أطلق سراحهم دون توجيه تهم، ويعتبر توقيت العملية محليًا هو محاولة لتلطيخ وترهيب المجتمع المسلم. إن إستراتيجية الحكومة في مكافحة الإرهاب هي وصفة لصناعة الإرهابيين.

بعد العراق، كوريا الشمالية ليست الوحيدة التي تريد القنبلة

إن استهجان القوى العظمى لتجارب الأسلحة النووية التي تقوم بها شمال كوريا كان كاسحًا. فقد أطلق باراك أوباما على الانفجار الذي حدث تحت الأرض على نطاق مماثل لهيروشيما «خرق سافر للقانون الدولي»، وتعهّد «بالتصدي» لكوريا الشمالية - وكأنها هي المارد العسكري

بالمحيط الهادي- بينما وصمت اليابان الحاكم الإمبريالي السابق لكوريا القنبلة بأنها «جريمة واضحة»، وحتى الصين حليفتها التي عانت طويلًا أعلنت «رفضها التام» لما حدث[119].

قوبلت الاحتجاجات بالمزيد من تجارب الصواريخ التي أجرتها كوريا الشمالية، بينما خطّط أعضاء مجلس الأمن بالأمم المتحدة لفرض عقوبات أكثر إحكامًا والتحقت كوريا الجنوبية ببرنامج الولايات المتحدة لاعتراض السفن المشتبه في حملها لأسلحة دمار شامل. وكانت بيونج يانج قد صرّحت من قبل بأنها سوف تعتبر ذلك عملًا حربيًا. وهكذا قالت كوريا الشمالية، بعد نحو ستين عامًا من الحريق الهائل الذي حوَّل شبه الجزيرة الكورية إلى مقبرة جماعية، إنها لم تعد ملتزمة بالهدنة التي أنهتها وحذَّرت بأن أية محاولة لتفتيش سفنها أو الاستيلاء عليها سوف تقابل «بضربة عسكرية قوية».

والأمل هنا هو أن يثبت أن أغلب تلك المغالاة في الخطاب على الجانبين عبارة عن تهديدات جوفاء، كما حدث في مواجهات سابقة. حتى الولايات المتحدة لا تصدق أن كوريا الشمالية تشكل أي خطر عدواني على الجنوب، حيث يوجد ما يقرب من ٣٠,٠٠٠ جندي أمريكي مظلل بمظلتها النووية. لكن الفكرة، التي تمت معاينتها كثيرًا في الأيام الآخيرة، وهي أن هناك شيئا ما غير عقلاني في محاولة شمال كوريا للحصول على أسلحة

نووية، هي فكرة سخيفة للغاية. فهذه في نهاية الأمر دولة استهدفتها الولايات المتحدة من أجل تغيير النظام بها منذ نهاية الحرب الباردة، وهي واحدة ضمن ثلاث دول في المجموعة التي صنّفها جورج بوش على أنها «محور الشر» عام ٢٠٠٢، وقد سحب الضمان الذي أعطته لها حكومة كلينتون «بعدم وجود نيات عدائية» بشكل علني من قبل من خلفه.

في شهر أبريل/نيسان عام ٢٠٠٣، توصّلت كوريا الشمالية إلى الاستنتاج الواضح من هجوم الولايات المتحدة وبريطانيا على العراق. لقد وضحت الحرب، حسب تعليقها آنذاك، أن «السماح بنزع الأسلحة من خلال التفتيش لا يساعد في الوقاية من الحرب، بل يشعلها». وصرّحت بمنطق لا مناص منه بأن «قوة عسكرية رادعة هائلة» هي الوحيدة القادرة على منع الهجوم على الدول التي صمّمت القوى العظمى في العالم على إخضاعها.

ولا يوجد ما هو أوضح من ذلك الدرس. من بين دول «محور» بوش، العراق، الذي لم تكن لديه أسلحة دمار شامل، تم غزوه واحتلاله؛ أما كوريا الشمالية، التي لديها بالفعل بعض القدرات النووية، لم تُمس ومن غير المحتمل إطلاقًا الهجوم عليها في المستقبل؛ بينما إيران، التي ما زالت تعمل على تطوير قدراتها النووية، ما زالت مهددة بالاعتداء من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل.

إن إدارة أوباما بالطبع على شاكلة مختلفة تمامًا عن سابقتها؛ فقد قامت من قبل بإعادة طرح الحوار مع كوريا الشمالية، ورحّبت بالأصوات المطالبة بنزع السلاح النووي. أما إذا كان مثل هذا الحديث سيكون له أثر على السلطة الاستبدادية السلالية التي تمر بضائقة اقتصادية في بيونج يانج والتي بلغ بها السيل الزبى من نقض الولايات المتحدة لالتزاماتها والعداء الحديث لجارتها الجنوبية فهذا أمر تحفه الكثير من الشكوك. وعلى أي حال، وبما أن الأمر قد يكون بلغ هذا الحد، فقد كان حتميًا أن يرغب النظام في العودة إلى تجاربه غير المكتملة التي بدأها عام ٢٠٠٦ ليستعرض حال قوته النووية التي لم تعد مجالًا للمساءلة.

لكن حماس أمريكا الزائد لغزو بلاد أخرى منذ بداية التسعينيات لم يخلق حافزًا قويًا للدول المطلة على خط النار بها للحصول على أسلحة نووية من أجل أمنها فحسب. بل إن كل الدول الكبرى في مجال الأسلحة النووية، من خلال فشلها الدؤوب في التحرك نحو نزع أسلحة جديٍّ، أصبحت هي الدافع الوحيد والأكبر للانتشار النووي.

الأمر يتعدّى النفاق المذهل الذي يعزّز كل بيان غربي بشأن «الخطر الواقع على السلام العالمي» من «الأسلحة غير الشرعية» لدى المنضمين حديثًا لنادي الأسلحة النووية. أو المعايير المزدوجة التي تعزّز التمادي النووي لإسرائيل والهند وباكستان، والتي تعمل

الآن على زيادة مخزونها من الأسلحة النووية، حتى بينما تتأرجح بفعل الحرب الأهلية، بينما تفرض العقوبات والحظر على إيران وكوريا الشمالية «لكسر القواعد». الأمر هو أن واجب الدول ذات الأسلحة النووية في ظل اتفاقية منع الانتشار النووي والمبرر الوحيد لحصولهم على تلك الامتيازات هو التفاوض من أجل «نزع كامل للأسلحة».

وعلى العكس تمامًا، فبدلًا من فعل أي من ذلك، تقوم الولايات المتحدة وبريطانيا بالاستثمار في جيل جديد من الأسلحة النووية. حتى الخطط الأخيرة بالموافقة على تخفيض مخزن الأسلحة الإستراتيجية للولايات المتحدة وروسيا جعلت القوتين العظميين المتنافستين سابقًا تسيطران على آلاف الرؤوس الحربية، كافية لمحو بعضهما بعضًا، فضلًا عن النزاع العالمي الجانبي. وهكذا فسؤال: لماذا ينبغي لكوريا الشمالية، التي لم تعد حتى موقِّعة على الاتفاقية، وبذلك لم تعد ملزَمة بقواعدها، أو لأية دولة أخرى تسعى للحماية النووية، أن تعتبرهم سببًا لنزع الأسلحة؟ هو لغز محير.

إن دعوة أوباما الدراماتيكية من أجل «عالم خالٍ من الأسلحة النووية» في براغ الشهر الماضي، خفّف منها التحذير بأن هذا الهدف «لن يتحقق بسرعة، ربما ليس على مدى حياتي». لكن مدى الحياة هذا وقت طويل للغاية إذا كنا نريد وقف انتشار الأسلحة النووية. وفي بداية الشهر الحالي صرّح محمد البرادعي، مدير الوكالة

الدولية للطاقة الذرية السابق، لصحيفة «جارديان» بأنه دون نزع أسلحة جذري من قبل القوى العظمى سوف يتضاعف عدد الدول ذات السلاح النووي خلال بضع سنوات، حيث حصلت «دول الأسلحة الافتراضية» على الإمكانية لكنها توقّفت قبل تجميع السلاح، «لتأمين ضمان ضد أي هجوم».

وهذا هو تصوُّر الأغلبية لما تفعله إيران، رغم إنكارها وجود أي اهتمام لديها في الحصول على أسلحة نووية. وتزداد الدلائل الآن على أن الإدارة الأمريكية تتجه لفرض عقوبات أكثر قسوة على طهران بدلًا من إقامة مفاوضات حقيقية، كما قال موظفان سابقان بمجلس الأمن الوطني الأمريكي، وهما فلينت ليفريت وهيلاري مان ليفريت، في صحيفة «نيويورك تايمز» في نهاية هذا الأسبوع. وكانت تلك هي أيضًا الرسالة التي بعثتها هيلاري كلينتون لكوريا الشمالية الشهر الماضي عندما قالت: إن المحادثات مع النظام «غير محتملة، إن لم تكن مستحيلة».

وفي الحقيقة هي مستحبة، إن لم تكن ضرورية. لقد حدّد أوباما جدول أعمال إيجابيًا فيما يخص اتفاقية منع التجارب النووية وتخفيض الأسلحة والسيطرة على المواد الانشطارية. لكن إذا قامت الولايات المتحدة، بدلًا من توقيع المزيد من العقوبات على بيونج يانج، بالضغط من أجل مفاوضات أوسع تهدف إلى تحقيق لم شمل كوريا الذي كان يجب أن يحدث منذ زمن طويل،

سيعد ذلك مساهمة تاريخية من أجل السلام.

١٩٣٩: إعادة كتابة التاريخ تنشر سموم أوربا

على مدار عقود من إحياء ذكرى الحرب العالمية الثانية وتغطيتها في بريطانيا من معركة دنكيرك إلى عمليات إنزالات نورماندي لم يكن هناك أي شك حول ما أطلق شرارة البداية في الأصل. بغض النظر عن مدى التلاعب في استخدام قصة عام ١٩٣٩ لتبرير الحروب الجديدة ضد أنواع مختلفة تمامًا من الأعداء، فإن المسؤولية عن أكبر حريق في تاريخ البشرية دائمًا ما تلقى على عاتق هتلر ونظامه النازي الذي قام بإبادات جماعية.

كان ذلك صحيحًا حتى الآن. إلا أن بعض المؤرخين والمعلقين الغربيين، وقد شحنهم إعادة إحياء اليمين الوطني في شرق أوربا والتعديلية التاريخية التي تحاول مساواة النازية بالشيوعية، انتهزوا الذكرى السابعة عشر لغزو هتلر لبولندا هذا الشهر للزعم بأن الاتحاد السوفيتي يتساوى في اللوم على اندلاع الحرب. ستالين كان «شريكًا في جريمة هتلر»، هكذا أكّدت صحيفة «إيكونوميست»، بعد تبادل الاتهامات بين السياسيين الروس والبولنديين فيما يخص أحداث أواخر الثلاثينيات.

في مقدمته لتاريخ الحرب في صحيفة «جارديان» هذا الأسبوع، صرّح المؤرخ، والذي يعتبر من المحافظين الجدد، نيل فيرجسن بأن ستالين كان «معتديًا بنفس

قدر اعتداء هتلر». وفي الشهر الماضي ذهب أورلاندو فيجيز، الأكثر ليبرالية ظاهريًا، إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث زعم أن معاهدة عدم الاعتداء مولوتوف ريبنتروب كانت «إجازة للهولوكوست»[120].

نظرًا لأن الاتحاد السوفيتي لعب دورًا عسكريًا حاسمًا في هزيمة هتلر على حساب ٢.٥ مليون قتيل، فلا عجب إطلاقًا أن يشعر الروس بالغضب إزاء تلك الاتهامات. عندما استنكر الرئيس الروسي ديميتري ميدفيديف الأسبوع الماضي محاولات تشبيه دور النازيين بدور الاتحاد السوفيتي على أنها «كذبة تهكمية» لم يكن يتحدث نيابة عن حكومته فقط، بل نيابة عن البلد كلها، بالإضافة إلى قدر لا بأس به من بقية العالم.

لا يوجد شك أن معاهدة أغسطس/آب عام ١٩٣٩، كانت فعلًا صادمًا من السياسة الواقعية من الدولة التي كانت قد قادت حملة ضد الفاشية منذ ما قبل الحرب الأهلية الإسبانية. يمكننا الجدال حول كيفية استخدام ستالين لها لكسب بعض الوقت، أو أوهامه بشأن تأجيل الهجوم النازي، أو إذا ما كان الاحتلال السوفيتي للأجزاء الأوكرانية والبيلاروسية بشكل غالب من بولندا، كما صرّح تشرشل حينذاك، «ضرورة لحماية أمن روسيا من الخطر النازي».

لكن الزعم بأنه دون تلك الاتفاقية لم تكن الحرب لتقوم هو مجرد زعم سخيف. وحسب كلمات المؤرّخ مارك مازور، «ملطّخ بالهموم السياسية في وقتنا الحالي

بدرجة كبيرة تجعلنا لا نأخذه على محمل الجد». لقد أعطى هتلر الأمر بالهجوم على بولندا واحتلالها قبل ذلك بكثير. وكما يقول المؤرِّخ الزميل جيف روبرتس، الاتفاقية كانت «أداة للدفاع وليس الهجوم».

وهذا لا ينطبق بشكل كبير على اتفاقية ميونخ التي عقدت في العام الذي سبق، حيث قام السياسيون البريطانيون والفرنسيون بتمزيق تشيكوسلوفاكيا وفقًا لأهواء الديكتاتور النازي. الاتفاقية الوحيدة التي كان من المحتمل أن تمنع الحرب، التحالف الأمنى الجمعي مع الاتحاد السوفيتي، تم حظرها فعليًا من المهادن تشامبرلين والحكومة البولندية السلطوية التي رفضت السماح بدخول الجنود السوفيتيين الأراضي البولندية.

لقد وقَّعت بولندا معاهدة عدم الاعتداء الخاصة بها مع ألمانيا النازية واستولت على المنطقة التشيكية، مما يجعلنا نرى وصف الرئيس البولندي ليخ كاتشينسكي الأسبوع الماضي للطعنة السوفيتية في الظهر من منظور أكثر توازنًا. إن الحجة ضد المهادنين الأنجلو فرنسيين ونظام العقداء البولنديين حول فشلهم في منع الحرب لهي أدمغ بكثير من الحجة ضد الاتحاد السوفيتي، ما قد يساعد في تفسير ذلك الحماس من أجل تعديل التاريخ في جزئي القارة.

لكن في أنحاء أوربا الشرقية، في دول البلطيق وأوكرانيا، فإن الدافع لإعادة كتابة التاريخ يُستخدم للنظر إلى الجرائم النازية بشكل نسبي ولإعادة تأهيل

المشاركين بها. وعلى المستوى الرسمي تم التركيز على حملة لتحويل يوم ٢٣ أغسطس/آب ذكرى معاهدة عدم الاعتداء إلى يوم تأبين ضحايا الشيوعية والنازية.

في شهر يوليو/تموز، قامت منظمة الأمن والتعاون في أوربا بمساندة ذلك، عقب تصويت مشابه في البرلمان الأوربي وإعلان موقّع من فاتسلاف هافل وآخرين يصف «الشيوعية والنازية كتركة مشتركة» لأوربا ينبغي تأبينها سويًا بسبب «أوجه التشابه الجوهرية».

كون «الأوروبيين الشرقيين» يريدون تذكر وقائع ترحيل وقتل «أعداء الشعب» على يد الاتحاد السوفيتي خلال الحرب وبعدها هو أمر مفهوم تمامًا. وكذلك ضغطهم على روسيا لتقديم تعويض عن الضباط البولنديين في كاتين مثلا، حتى وإن كان الاعتراف السوفيتي والروسي بجرائم ستالين بالفعل يفوق بكثير، على سبيل المثال، أي اعتذارات قدّمتها بريطانيا أو فرنسا عن جرائم الاستعمار.

لكن التظاهر بأن القمع السوفيتي قد وصل إلى نطاق أو عمق مشابه بأي شكل للوحشية النازية أو أن «استعباد» شرق أوربا بعد الحرب يمكن أن يوازي الإبادة الجماعية النازية في وقت الحرب هو كذب يكاد يكون إنكارًا للهولوكوست. وهو خطأ لم يكن الناجون من معسكر أوشفيتز والذين حرّرهم الجيش الأحمر عام ١٩٤٥، ليقدموا عليه بكل تأكيد.

المعنى الحقيقي لمحاولة مساواة الإبادة الجماعية

النازية بالقمع السوفيتي تتجلّى على الأكثر في دول البلطيق، حيث كانت المشاركة في كتائب الإعدام التابعة للوحدة الوقائية الألمانية، والاشتراك المباشر في القتل الجماعي لليهود على أوسع نطاق، والسياسيون يبذلون قصارى جهودهم لتحويل المذنبين إلى ضحايا. المحاربون القدماء من الكتيبة اللاتفية في فافن إس إس يسيرون الآن في مواكب بشوارع ريغا، ومتحف فيلنيوس لضحايا الإبادة الجماعية بالكاد يذكر شيئًا عن اليهود الليتوانيين الذين قُتلوا في الهولوكوست، والبالغ عددهم ٢٠٠,٠٠٠ شخص، والبرلمانيون الإستونيون يكرّمون أولئك الذين خدموا في الرايخ الثالث «كمقاتلين من أجل الاستقلال».

وما هو أكثر إثارة للاشمئزاز، أثناء إعادة تأهيل مجرمي الحرب النازيين المدانين، أن قام المدعي باسم الدولة في ليتوانيا عضو الاتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي في العام الماضي بفتح تحقيق في جرائم حرب مع أربعة من قدامى المحاربين في المقاومة اليهودية الليتوانية الذين حاربوا مع المقاتلين السوفيت: ولم تسقط القضية سوى لعدم وجود أدلة كافية. وكما يقول إفرايم زوروف، الذي عمل صائدًا للنازيين لزمن طويل ومدير مركز سايمن فيزنتال: «يجب على الناس الانتباه لما يحدث. هذه المحاولة لخلق تناظر زائف بين الشيوعية والإبادة الجماعية النازية تهدف للتغطية على مشاركة تلك الدول في

القتل الجماعي».

وبينما الورثة السياسيون لشركاء النازية في شرق أوربا يكتسبون قوة بسبب زيادة البطالة والفقر، ومعاداة السامية والعنف العنصري ضد شعب الروما في المنطقة في ازدياد، لن يؤدي هذا الانغماس الحالي في المغالطات التاريخية بشأن الحرب العالمية الثانية إلا لنشر تلك السموم.

أوباما يحتاج إلى حركة حفلة الشاي[121] الخاصة به ليقوم بالتغيير

٠٤/١١/٢٠١٠

ليس هناك أي لغز فيما يخص التقدم الجمهوري الكاسح في انتخابات منتصف المدة الأمريكية. ذلك هو النتيجة المباشرة لأزمة غيّرت مسار الحقبة ونموذج اقتصادي فاشل. لقد سقط ستة ملايين من الأمريكيين تحت خط الفقر خلال أقل من ثلاث سنوات، وقاربت معدلات البطالة الرسمية ١٠ في المائة، وتم استرداد ملكية منازل مليوني ونصف المليون شخص، وانخفض مستوى المعيشة، وتواجه المعافاة الاقتصادية الواهنة خطر الانتكاس بالفعل.

معظم الأمريكيين قد لا يحمِّلون باراك أوباما مسؤولية هذا التدهور. لكنهم يعلمون أن برنامج الإنفاق الذي وضعه لم يغيِّر من شأن تلك الأرقام، بينما تم اجتذاب الملايين إلى الشعبوية ذات الطابع العنصري لحركة حزب الشاي شديدة المحافظة. في المساحة السياسية

التي تركها أوباما والتيار الديمقراطي الرئيسي خاوية، قامت حملات ممولة من أصحاب الأعمال الكبيرة بتحويل الغضب المنصب على عمليات إنقاذ المصارف التي قام بها بوش، وتدليل القطاع الشركاتي الأمريكي إلى معارضة عمياء للتحرك الحكومي وباقة الحوافز التي طرحها الرئيس.

والحقيقة أن تلك الحوافز أنقذت ما يصل إلى ٣.٣ مليون وظيفة، طبقًا لمكتب الموازنة بالكونجرس المحايد، مع أنها لم تمثِّل سوى جزء صغير من انهيار مستوى الطلب في القطاع الخاص. كان يلزم أن يكون حجمها أكبر بكثير- وأن تقترن بتدخلات أكثر شدة في المصارف للتغلب على أثر انهيار الائتمان.

لكن إذا كان ذلك غير ممكن وقت سيطرة الديمقراطيين على الكونجرس، فهو الآن مستحيل. بعض نتائج ليلة الثلاثاء تعطي بصيص أمل أن تلك الانتفاضة اليمينية المتطرفة الأخيرة قد تستهلك نفسها. لو اعتبرنا هزيمة إلاريو بانتانو، المرشّح الجهوري في ولاية نورث كارولاينا، والملازم بحري السابق الذي لقَّبه حزبه مادحًا إياه بالبطل الحربي بعد قتله اثنين من العراقيين العزَّل بدم بارد، مصدر ارتياح، كما كان رفض بعض أعضاء حركة حفلة الشاي الأكثر تطرفًا، مثل كريستين أودونل في ديلاوير سابقًا التي وصفت نفسها بأنها تهوى أعمال السحر.

كما سوف يحظى الديمقراطيون ببعض الاطمئنان من

النمط الراسخ للرؤساء في الفترة الأولى، من هاري ترومان إلى بيل كلينتون، الذين عادوا من هزيمة سيئة في انتخابات منتصف المدة ليفوزوا بفترة رئاسية ثانية. لكن فقدان السيطرة على الكونجرس من شأنه أن يزيد من صعوبة حدوث ذلك هذه المرة، في ظل هذا الشلل والحروب غير النظامية التي تهدف لعكس نتائج حتى إصلاحات أوباما المساومة، مثل إصلاحات قطاع الرعاية الصحية.

وعلى عكس ريجان وكلينتون، فإن أوباما لا يستطيع الاعتماد على أي نوع من التعافي الاقتصادي. كما يقول روبرت رايش، وزير العمل السابق في إدارة كلينتون، فأي تحول في اتجاه الحكومة المحدودة اليميني في ظل تلك الظروف لن يصب إلا في مصلحة الجمهوريين. والأفضل بكثير هو أن يحذو حذو فرانكلن روزفلت في الثلاثينيات، ويعيد وضع إطار النقاش السياسي ويتحدَّى قوة أصحاب الأعمال الكبيرة ووول ستريت لينتزع الموارد على حساب الآخرين.

وعندما يتعلَّق الأمر بسياسة أمريكا الخارجية فإن أثر هزيمة انتخابات منتصف المدة ليس بمثل هذا الوضوح. خلال الحملة الانتخابية لم تظهر تشابكات أمريكا الدولية المتعددة على السطح تقريبًا، رغم استمرار وقوع خسائر على الجانب الأمريكي في أفغانستان وموت الجنود في العراق.

لكن النتيجة سوف يبلغ أثرها سائر أنحاء العالم بكل

تأكيد. إن خسارة أوباما الأغلبية في الكونجرس ستقضي على الاحتمال الضعيف أصلًا لعقد اتفاقية تغيّر المناخ، أو وعوده بإغلاق معتقل جوانتانامو. ودون مساندة المزيد من التدخل العام ستزيد فرص اقتصاد الولايات المتحدة في كبح التعافي الدولي الأوسع، وكذلك الضغط في الولايات المتحدة من أجل اتخاذ إجراءات وقائية ضد الصين.

وجرت العادة أن الرؤساء الأمريكيين الذي يفقدون السيطرة على الكونجرس يعوضون ذلك بمحاولة ترك بصمتهم بالخارج، حيث النفوذ الرئاسي أقل تقيدًا. لكن بطش أوباما الدولي سوف يتأثَّر سلبًا بإدراك ضعف سلطته في بلده. عقب محاولة الرئيس المجهضة بشكلٍ مخزٍ لإقناع إسرائيل بوقف بناء المستوطنات غير القانوني في المناطق الفلسطينية المحتلة، لقيت نتائج الانتخابات تلك ترحابًا من نوع خاص هناك، حيث تكهَّن أحد المعلقين الإسرائيليين بأن واحدًا من أسباب تحدي بنيامين نتنياهو لأوباما هو زيادة فرص حلفائه الجمهوريين في الكونجرس الأمريكي[122].

ورغم التباين الواضح في الخطاب والدور الجوهري الذي لعبته معارضته للحرب في العراق في رهانه على السلطة، فإن استمرار سياسة إدارة بوش الخارجية بدلًا من نقضها كان هو الأمر اللافت للنظر في رئاسة أوباما. لقد تم تخفيض عدد الجنود في العراق، حسب ما وافق عليه الرئيس السابق، لكن الاحتلال استمر. ولقد تم

تصعيد الحملة العسكرية في أفغانستان بشكل حاد، كما وعد، وامتدت الحرب على الإرهاب بشكل ينذر بالخطر.

تقوم القوات الأمريكية الآن بعمليات سرية في عشرات البلاد في العالم الإسلامي، من اليمن إلى باكستان، حيث قام أوباما هذا العام فقط بالسماح بقيام هجمات طائرات دون طيار عدد مرات يعادل ستة أضعاف ما سمح به بوش في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٧. لكن عندما يعطي أوباما تعليمات واضحة بأن القوات الأمريكية سوف تبدأ في الانسحاب من أفغانستان في شهر يوليو/تموز من العام المقبل، يقوم جنرالاته بتحديه علنًا، بمن فيهم ديفيد بيتريوس ذو الصلة بالحزب الجمهوري.

وفي ذلك تذكرة بأن الإمبراطورية الأمريكية هي منظومة وليست سياسة، وكذلك تذكرة بحدود سلطة الحكومة المنتخبة في دولة إمبريالية ذات هيمنة شركاتية. وثمَّة تماثل بين رئاسة أوباما والإمبراطور الروماني ماركوس أورليوس، الذي يكاد يظهر بصورة القديس في فيلم «المصارع» لريدلي سكوت، والذي شن حربًا لا نهائية على القبائل الجرمانية وأهل فرثيا في العراق، بينما يؤلف في تلك الأثناء تأملات رِواقية ليلًا. بيد أن «الإمبراطور الصالح» يرأس إمبراطورية.

كما أن أوباما يلخِّص معضلة كيفية تحدي السياسيين من يسار الوسط لمراكز القوى الراسخة حينما يكون الضغط الموازي من العمال والحركات الاجتماعية

الأخرى ضعيفًا. لقد تم السماح بتبديد تعبئة المؤيدين الذين أتوا به في منصبه قبل عامين. لكن دون قوة كتلك، دون حركة حفلة الشاي الخاصة به لن يتمكن أوباما أبدًا من تحقيق الآمال التي تعلقت به.

لقد تم تضييق مجال المناورة حول الإصلاح الداخلي بشكل شديد، إلا أنه ما زال هناك مجال لخلق حراك سياسي متجدد لعام ٢٠١٢. لكنه يستطيع العمل بالخارج. إذا كان الرئيس الأمريكي يريد حقًا إنهاء احتلال العراق، وبدء انسحاب حقيقي من أفغانستان العام المقبل، سيكون هذا تغييرًا يصدقه الناس في كل مكان.

الولايات المتحدة لم تنسحب من العراق على الإطلاق، هي تُكسي الاحتلال خلَّة جديدة

٠٤/٠٨/٢٠١٠

بالنسبة لمعظم الناس في بريطانيا والولايات المتحدة فقد انتهى الاهتمام بالعراق بالفعل. لقد حصلت أفغانستان منذ فترة طويلة على نصيب الأسد من الاهتمام الإعلامي، بينما يرتفع عداد الموتى من جنود حلف شمال الأطلسي بلا هوادة. الجدل الدائر حول العراق يتركز الآن بشكل كامل تقريبًا على قرار الغزو الأصلي: ما يحدث هناك في عام ٢٠١٠ لا يلقى أي انتباه يذكر.

وما سوف يعزز ذلك هو، إعلان باراك أوباما هذا الأسبوع أن القوات الأمريكية المقاتلة سوف تنسحب من العراق في نهاية الشهر «كما وعد وحسب الجدول

الزمني». بالنسبة لأغلب الصحافة البريطانية والأمريكية كان هذا هو الإنهاء الفعلي: رحّبت عناوين الصحف «بنهاية» الحرب ونشرت خبر «مغادرة قوات الولايات المتحدة العراق».

هذا أبعد ما يكون عن الحقيقة. الولايات المتحدة لم تنسحب من العراق على الإطلاق، هي تكسي الاحتلال حلة جديدة. مثلما اكتسبت حرب بوش على الإرهاب لقبًا جديدًا وهو «عمليات الطوارئ في الخارج» عندما أصبح أوباما رئيسًا، سوف يعاد وسم «العمليات القتالية» الأمريكية بدءًا من الشهر المقبل لتصبح «عمليات الاستقرار».

لكن كما صرّح اللواء ستيفن لانزا، المتحدث الرسمي العسكري للولايات المتحدة بالعراق، لصحيفة «نيويورك تايمز»: «من الناحية العملية لن يتغير أي شيء». بعد الانسحاب الذي سيتم في الشهر الحالي سيبقى هناك ٥٠,٠٠٠ جندي أمريكي في أربع وتسعين قاعدة عسكرية، يقدمون «النصيحة» والتدريبات للجيش العراقي، و«يوفرون الأمن» ويقومون بمهام «مكافحة الإرهاب». وبلغة الجيش الأمريكي يسع ذلك كل ما قد يريدون فعله على على نحو جيد تمامًا.

من المؤكد أن عدد ٥٠,٠٠٠ هو تخفيض ضخم بالنسبة للأعداد في العراق قبل عام. لكن الحرب التي أطلق عليها أوباما «الحرب الحمقاء» ذات مرة مستمرة بلا رحمة. والحقيقة أن العنف في ازدياد بينما الفصائل

السياسية العراقية في حالة جمود للشهر الخامس على التوالي بالمنطقة الخضراء. وعدد القتلى في العراق أكثر من أفغانستان: بلغ ٥٣٥ قتيلًا في الشهر الماضي فقط، طبقًا لحكومة العراقية، وهو أسوأ رقم على مدار العامين.

ومع أن الجنود الأمريكيين غير موجودين في الشوارع إلا نادرًا بيد أنه يسقط منهم قتلى بمعدل ستة كل شهر، ويتم قصف قواعدهم من قبل مجموعات المقاومة، بينما يُقتل من الجنود العراقيين والميليشيات المدعومة من الولايات المتحدة أعداد أكبر بكثير، وقد عادت القاعدة هبة بوش للعراق إلى العمل في أنحاء البلد. وعلى الرغم من أن أحدًا لا يلحظ ذلك، فإنه ما زال هناك ١٥٠ جنديًا بريطانيًا في العراق يعزِّزون القوات الأمريكية.

وفي تلك الأثناء، الحكومة الأمريكية لا تقوم بكساء الاحتلال حلة جديدة فحسب، بل هي تخصخصه أيضًا. هناك نحو ١٠٠,٠٠٠ متعهِّد خاص يعمل لصالح القوات المحتلة، من بينهم أكثر من ١١,٠٠٠ من المرتزقة المسلحين، معظمهم من «رعايا الدول الأخرى»، وهم عادة من العالم النامي. ولقد قُتل متعهد أمني من بيرو واثنان آخران من أوغندا في قصف بالصواريخ على المنطقة الخضراء قبل أسبوعين.

تريد الولايات المتحدة الآن التوسُّع في أعدادها على نحو حاد، فيما أطلق عليه جيريمي سكاهيل، الذي

ساعد في الكشف عن دور شركة الخدمات الأمنية الأمريكية سيئة السمعة بلاكووتر، «الموجة القادمة» من المتعهدين بالعراق. وتريد هيلاري كلينتون زيادة عدد المتعهدين العسكريين الذين يعملون لصالح وزارة الخارجية الأمريكية وحدها من ٢,٧٠٠ إلى ٧,٠٠٠ متعهد، بحيث تكون قواعدهم في خمسة مواقع وجودًا دائمًا في أنحاء العراق.

والميزة الواضحة في الاستعانة بالمتعهدين هي أن أشخاصًا آخرين غير الجنود الأمريكيين سوف يتولون مهمة الموت في سبيل الحفاظ على السيطرة على العراق. كما أن ذلك يساعد في الالتفاف حول الالتزام، الذي أُعلن عنه قبيل ترك بوش منصبه، بسحب كل الجنود الأمريكيين بحلول نهاية عام ٢٠١١. والمخرج الآخر الذي يتوقعه الكثيرون هو؛ طلب عراقي جديد ببقاء الجنود الأمريكيين، بمجرّد أن يتم تشكيل حكومة ملائمة لتقوم بذلك.

الأمر الواضح تمامًا هو؛ أن الولايات المتحدة، التي أصبحت سفارتها في بغداد بحجم مدينة الفاتيكان، لا نية لديها للتخلّي عن العراق في أي وقت قريب. وأحد أسباب ذلك نجده في عشرات التعاقدات لإدارة أكبر حقول النفط في العراق على مدى عشرين عامًا، والتي تم تسليمها لشركات أجنبية في العام الماضي، بما في ذلك ثلاث من كبار شركات النفط الأنجلو أمريكية التي استغلّت النفط العراقي تحت الحكم البريطاني قبل عام

.١٩٥٨

وكانت قانونية تلك الصفقات المشكوك في صحتها قد منعت بعض الشركات الأمريكية من المشاركة، لكن كما يقول جريج مَتيت، الذي يكتب كتابًا يصدر قريبًا عن هذا الموضوع، إن جائزة الولايات المتحدة أكبر من التعاقدات نفسها، التي تضع ٦٠ في المائة من احتياطي العراق تحت سيطرة الشركات الأجنبية لأجل طويل. وإذا زاد الناتج بشكل كبير كما هو مخطط سيكون من الممكن تخفيض سعر النفط العالمي وكسر قبضة دول منظمة الأوبك المستعصية [123].

من ناحية أخرى، فالثمن الرهيب للحرب الذي يتكبده الشعب العراقي، واستمرار الخوف والبؤس في الحياة اليومية، تجعل مزاعم «نجاح» زيادة قوات الولايات المتحدة بالعراق عام ٢٠٠٧، وأن العراق استعاد عافيته في النهاية مزاعم هزلية.

والأمر يتعدّى مئات الآلاف من الموتى وأربعة ملايين من اللاجئين. بعد مرور سبع سنوات من الاحتلال الأمريكي (والبريطاني)، ما زال هناك عشرات الآلاف يعذَّبون ويحتجزون دون محاكمة، ولقد تدهور كل من الصحة والتعليم بشكل حاد، وتراجع وضع المرأة على نحو رهيب، وتم حظر النقابات المهنية فعليًا، وقُسِّمت بغداد عن طريق ١,٥٠٠ نقطة تفتيش وحوائط واقية، وانهارت مزودات الكهرباء تقريبًا، ومن يتحدَّث معترضًا يدفع حياته ثمنًا لذلك.

وحتى دون مهزلة انتخابات شهر مارس/آذار، وحظر وقتل المرشحين والنشطاء والانهيار السياسي الذي تلا، فإن الزعم الذي ادعته صحيفة «تايمز» اليوم أن «العراق ديمقراطي» هو زعم مشوَّه. من الممكن أن تسقط إدارة المنطقة الخضراء سريعًا دون حماية جنود الولايات المتحدة ومتعهديها الأمنيين الموجودين في كل مكان. لا عجب أن العراقيين وبعض المسؤولين الأمريكيين يتكهَّنون باستحواذ عسكري في نهاية المطاف.

لقد كان العراق فشلًا سياسيًا وإستراتيجيًا تاريخيًا للولايات المتحدة. هي لم تتمكن من فرض حلها العسكري، فضلًا عن تحويل البلد إلى منارة للقيم الغربية أو شرطي إقليمي. بيد أن استخدامها لبطاقات الطائفية والعرقية حال أيضًا دون ظهور حركة مقاومة وطنية وخروج مهين على غرار فيتنام. ومما يبدو أنها تريد خلق شكل جديد من نظام شبه استعماري متعهد للحفاظ على قبضتها على البلد والمنطقة. ما هذه إلا بداية الصراع من أجل استعادة استقلال العراق [124].

والآن تُظهر أفغانستان بدورها حدود القوة الأمريكية

٢٢/٠٧/٢٠١٠

الخيالات الكارثية وأفعال الخيانة الرسمية الموجودة في قلب الحروب في أفغاستان والعراق يتم الكشف عنها تدريجيًا، واحدًا تلو الآخر. في لندن أكدت إليزا مانينجم بولر، المديرة السابقة للمكتب الخامس (MI٥)،

للجنة تحقيق العراق هذا الأسبوع أن الأجهزة الأمنية كانت قد حذّرت حكومة توني بلير بالفعل من أن العدوان على العراق، «علاوة على ضلوعنا في أفغانستان»، قد يؤدي إلى تحول جيل من شباب المسلمين إلى تطرف عنيف وزيادة خطر الهجمات الإرهابية في بريطانيا على نحو «خطير».

وقد كان. قبل بضعة أيام صرّح كارني روس، ممثل بريطانيا الأسبق لدى الأمم المتحدة والمسؤول عن العراق قبل الغزو، للجنة التحقيق أن بيانات الحكومة البريطانية إزاء تقديرها للخطر الذي يمثله صدام حسين «كانت، في مجملها، أكاذيب». وعندما حان الوقت انكشفت تلك الأكاذيب على نحو قبيح.

من السهل أن تقبل قوة تلك الاتهامات بعد تسع سنوات من الحرب على الإرهاب، والسجل الذي صاحبها من تعذيب، وخطف، وفظائع، وقتل جماعي. لكن إذا أضفنا إليها سلسلة من الكشوف السابقة تجتمع كلها لتبرز الخزي الشديد الذي لحق بالمؤسسة السياسية والأمنية البريطانية، التي خدعت الشعب بشأن حرب كانت تعلم مقدمًا أنها سوف تعرضه إلى خطر كبير.

ولقد أصبح سبب هذا التدليس والرعونة الرسميين واضحًا الآن. كما تبين بوضوح أن التزام بريطانيا بالمشاركة في الهجوم على العراق لم يكن بدافع التهديد المزعوم الذي يشكله صدام، أو التحايلات القانونية التي قُدمت حينذاك قطّ، بل كان بدافع التزام غالب لوضع

بريطانيا في خدمة القوة الأمريكية، تحت أي زعامة وفي أي مكان تقتضيه وفي أي حين. وكان من الحتمي دفع ذلك «الثمن من الدماء»، كما أطلق عليه بلير، لقاء علاقة التبعية تلك، كما وضّح ديفيد كاميرون الأسبوع الماضي.

والآن يتم دفع ذلك الثمن مجددًا في أفغانستان، بينما تزعم الحكومة البريطانية الجديدة، على عكس كل الدلائل، أن جنودها يموتون في سبيل الحفاظ على سلامة شوارع بريطانيا من الإرهاب. لقد بذل ديفيد كاميرون ووزراؤه كل جهد ممكن في الأسابيع الأخيرة لإعطاء الانطباع بأن التزام بريطانيا بحرب أفغانستان ليس التزامًا مفتوحًا. وتعهَّد رئيس الوزراء أمس، عقب مؤتمر دولي آخر بلا معنى عن أفغانستان، بإنهاء الدور القتالي البريطاني بحلول عام ٢٠١٥ بينما لوَّح بإمكانية بدء الانسحاب في العام المقبل، بناءً على «الظروف على الأرض».

لا عجب إطلاقًا أنه يستشعر الحاجة إلى الحديث بالانسحاب. فهناك زهاء ٧٧ في المائة من الشعب البريطاني يريدون خروج الجنود خلال عام. ومن الصعب تبرير التكلفة البالغة أربعة ملايين جنيه إسترليني في الوقت الذي يتم فيه تخفيض الإنفاق العام. كما أن المعدَّل المتزايد لقتل الجنود البريطانيين الآن نسبيًا أكبر بكثير من نظرائهم الأمريكيين. وإذا استمر الأمر كذلك على مدار السنوات الخمس المقبلة

سوف يصعد عداد الموتى من البريطانيين من ٣٢٢ إلى ما يزيد على ألف.

ما الأمر الذي يطلب كاميرون من الجنود الموت في سبيله؟ لا يوجد هجوم إرهابي واحد في بريطانيا ولا مخطط، حقيقيًا كان أم متخيلًا تمّت نسبة أصله إلى أفغانستان. لقد ارتحل تنظيم القاعدة منذ زمن طويل إلى أماكن أخرى، إلى باكستان والعراق والصومال واليمن. وفي تلك الأثناء تستمر قوة حملة العصابات التي تقودها طالبان في النمو مع زيادة عدد جنود الاحتلال، بينما يموت المدنيون الأفغان بالآلاف.

لا يوجد سبب يجعلنا نعتقد أن الوضع سوف يختلف جذريًا خلال أربع سنوات. كل ما سوف يفعله الجنود في تلك الأثناء هو، الحفاظ على حكومة كرزاي الفاسدة وغير الشعبية بالشكل الذي تعودت عليه. لكن كما أخبرني أمس أحد الشخصيات السياسية الكبيرة، والذي عقد محادثات خاصة مع كاميرون فيما يتعلّق بالحرب، رئيس الوزراء «أخذ قرارًا بأن يلزم جانب الأمريكيين» ولن يحيد عن النص الذي تقره إدارة أوباما.

بيد أن الإدارة والجيش الأمريكيين هما ذاتهما منقسمان، حول ما إذا كان يجب تغيير الإستراتيجية، والوقت الذي ينبغي فيه تخفيض عدد الجنود، وإذا ما كان عليهم الحديث مع طالبان ومتى ينبغي ذلك. وكذلك هي حال حلف شمال الأطلسي والأوربيين. وبينما تشتد معارضة الحرب في كل من الولايات

المتحدة وأوربا، أصبحت رئاسة أوباما الآن، على نحو خطر، رهن الجنرالات المتعطشين للحرب مثل جيمس ماتيس، الذي أعلن في عام ٢٠٠٥ أن إطلاق النيران على الأفغان كان أمرًا ممتعًا للغاية، والجمهوري السابق المتعجرف ديفيد بتريوس، الذي من المفترض أن تكون استراتيجيته بزيادة القوات بالعراق هي النموذج الأمثل للفوز بحرب أفغانستان.

إن العنف المتزايد والتفسّخ الذي أصاب ميليشيات بتريوس في العراق يجب أن يكونا تحذيرًا لأولئك الذي يتخيّلون أن هذه هي سبيل الخروج من الزوبعة الأفغانية، وكذلك كساء قوات الجنود الأمريكية المقاتلة في العراق حلة جديدة للحفاظ على دورهم بعد الانسحاب المتوقع بالشهر المقبل طبقًا للجدول الزمني. وفي أفغانستان، بينما كلا الطرفين عاجز عن تسديد ضربة قاصمة، أصبحت وجهة الحرب شديدة الوضوح: زادت هجمات طالبان بمعدل يزيد على ٥٠ في المائة عن العام الماضي، ولم يعد احتمال «الأفغنة» يعتد به، تمامًا كما كانت حال «الفيتنمة» في حرب أمريكية أخرى قبل أربعين عامًا.

لقد تأقلمنا مع فكرة أن العراق كان كارثة؛ والآن نحن نعتاد على رؤية الحرب في أفغانستان من المنظور نفسه. لقد فشلت في تحقيق كل أهدافها التي لا تكف عن التغير، من منع انتشار الإرهاب والقضاء على إنتاج الأفيون إلى دعم الديمقراطية ووضع المرأة، الذي

تدهور في الحقيقة تحت احتلال حلف شمال الأطلسي حسب المجموعات النسائية الأفغانية.

أما الآن فالأمر أصبح يتعلّق حقًا بمصداقية الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي. طالما كانت السبيل للخروج من فوضى أفغانستان واضحةً: انسحاب قوات جنود الاحتلال الأجنبية، بالتفاوض مع كل القوات الأفغانية المهمة، بما في ذلك طالبان، كجزء من تسوية تضمنها القوى الإقليمية وغيرها. وحقيقة أن الحل الذي دعمه مناهضو الحرب منذ زمن طويل يتم تبنيه الآن من مؤيديها، هو مؤشر لمدى سوء الحال على الأرض.

فما يحدث الآن في أفغانستان من شأنه أن يعزز مجدّدًا ما تبين في العراق: وهو حدود القوة الأمريكية في فرض إرادتها عنوة. إذا كان باستطاعة جيش غير نظامي أن يتصدى للجبروت العسكري الأمريكي الذي لا يضاهى في واحد من أفقر بلدان العالم، فإن أثر ذلك على النظام العالمي الجديد عميق للغاية. ولهذا السبب سوف تقوم الولايات المتحدة وحلفاؤها المقرّبون بأي شيء في سبيل تجنب الظهور بمظهر المهزوم، ولهذا السبب سوف يدفع المزيد من الآلاف من الأفغان وجنود حلف شمال الأطلسي ثمن حرب قد تقبل زعماؤهم الآن أنه لا يمكن الفوز بها.

---

117 المقصود به Military Intelligence, Section ٥، أو MI٥، وهو جزء من «اللجنة المشتركة للمخابرات»، أو المخابرات البريطانية.

118 تمّ توضيح دور ستلا ريمنجتون في قيادة عمليات المكتب الخامس ضد الاتحاد الوطني لعمال المناجم خلال إضراب عمال المناجم في عامي ١٩٨٤–١٩٨٥ في كتابي The Enemy Within: The Secret War against the Miners، لندن، ٢٠٠٤. انظر على وجه الخصوص الفصل السابع،"Stella Wars".

119 في يوم الخامس والعشرين من مايو/أيار عام ٢٠٠٩ نفذت كوريا الشمالية ثاني انفجار نووي تحت الأرض؛ حيث كان الانفجار الأول في شهر أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦.

120 «جارديان»، ٥ سبتمبر ٢٠٠٩؛ موقع بي بي سي، "Viewpoint: The Nazi-Soviet Pact"، ٢١ أغسطس/آب ٢٠٠٩.

121 Tea Party Movement ، وهي حركة أمريكية شعبية سياسية، وتستمد اسمها من حادثة حفلة الشاي الشهيرة في بوسطن.(المترجم).

122 ألوف بن، هآرتز، ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠.

123 Greg Muttitt, *Fuel on Fire: Oil and Politics in Occupied Iraq*, London, 2011.

124 رغم انسحاب القوات الأمريكية من العراق في شهر ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠١١ بعد الفشل في الاتفاق على شروط استمرار الوجود، فإن آلافا من مسؤولي المخابرات الأمريكية، ومتعهدي الأمن، والدبلوماسيين، وأفراد الجيش بقوا في العراق. وتمّ

توزيع ١٥,٠٠٠ جندي أمريكي عبر الحدود من الكويت؛ وكان للشركات الأنجلو أمريكية، والتي أُقصيت من البلد على مدار عقود، موقع مؤثر في قطاعات النفط والغاز في العراق. انظر أيضًا مقال آلان كافروني وتيموثي ليمان "Over the Horizon?"، New Left Review، يناير/كانون الثاني–فبراير/شباط ٢٠١٢.

الفصل الثامن موجة من التغيير الاجتماعي

أمريكا اللاتينية والصين واشتراكية القرن الحادي والعشرين (٢٠٠٣–٢٠١٢)

لقد هيمنت الحروب والانهيار الاقتصادي على العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. في غضون ذلك تمت تجربة التوأمين المشؤومين، المحافظة الجديدة والليبرالية الجديدة، إلى حد الدمار. وفي تلك الأثناء انتشل صعود الصين مئات الملايين من الفقر دون التفات لأرثوذكسية السوق الحر، مما خلق مركز قوة جديدًا يزيد من حرية المناورة في الجنوب العالمي. ويتضمن ذلك أمريكا اللاتينية، التي اكتسحتها موجة تغيير تقدمي، وتحدت الهيمنة الأمريكية، واستعادت الموارد من السيطرة الشركاتية. وبعد مرور عشرين عامًا منذ أن أخبرونا أنه لا توجد بدائل للرأسمالية النيوليبرالية، نجد أنها كانت تتكون بالفعل من بين الحطام.

عقد من الجرائم العالمية، والتقدمات المصيرية أيضًا

٣٠/١٢/٢٠٠٩

بعد مرور ثماني سنوات ما زلنا طي ظلال البرجين التوأمين. كقاعدة عامة الإرهاب بمفهومه الصحيح ليس أمرًا لا يمكن الدفاع عنه أخلاقيًا فحسب، هو أيضًا غير مجد. بالمقارنة مع حملات المقاومة الوطنية الجماعية

أو الحركات غير النظامية، فإن سجل المجموعات الإرهابية المنفصلة اجتماعيًا، بدءًا من اللا سلطويين الروسيين فصاعدًا، مليء بالفشل التام. بيد أن رد الفعل الذي أخطأت حكومة الولايات المتحدة في حسابه بشكل رهيب نجح في تحويل فظائع الحادي عشر من سبتمبر/أيلول إلى ما قد يرقى إلى أنجح هجمة إرهابية في التاريخ.

كما أنها أطلقت شرارة البدء لأول تغير حاسم من أصل التغيرات الأربعة التي أكدت أن العقد الأول من القرن الحادي والعشرين قد حوّل العالم، في بعض النواحي المهمة، إلى الأفضل. إن مطلب أسامة بن لادن الأول كان انسحاب الجنود الأمريكيين من السعودية، وهو الأمر الذي تم تنفيذه سريعًا. لكن المفارقة هي أن حرب جورج بوش على الإرهاب هي التي سدَّدت أكبر ضربة للسلطة الأمريكية والإمبراطورية الأولى العالمية على مستوى العالم فعلًا، بأشكال لم يكن لتنظيم القاعدة أن يحلم بها.

إن الهمجية غير القانونية والتي اتسمت بها حملة الولايات المتحدة من قتل، وتعذيب، وخطف، واعتقال دون محاكمة فعلت ما هو أكثر من توليد الإرهابيين عبر العالم المسلم، حيث تخلّت بشكل كامل عن التظاهر الغربي بدور حرَّاس حقوق الإنسان العالميين. بل إن الغزوات الأمريكية البريطانية لأفغانستان والعراق، وفي الحالة الأخيرة بناءً على ذريعة كاذبة بشكل صارخ، قد

كشفت على نحو كبير حدود القوة العسكرية الأمريكية لفرض إرادة الولايات المتحدة على شعوب عنيدة وعلى استعداد للمقاومة.

وفي العراق وصل هذا الأمر إلى هزيمة إستراتيجية، على حساب مئات الآلاف من الأرواح، في الوقت الذي قامت فيه زيادة عدد القوات الأمريكية بكسب بعض الوقت من خلال تقسيم حركة المقاومة. على الصعيدين الإقليمي والعالمي زاد استعراض التوسع العسكري الفاشل للولايات المتحدة من قوة بطش أولئك الذين على استعداد لتحدي إرادة أمريكا، وبيَّن أن عام ٢٠٠٣ كان ذروة مد المجد الإمبريالي الأمريكي.

إن انتخاب باراك أوباما على أساس الانسحاب من العراق، ورَد روسيا الحاسم على الهجوم على أوسيتيا الجنوبية من جورجيا الدولة التابعة للولايات المتحدة، أكدا هذا التحول من خلال إعلان نهاية الأحادية الأمريكية بلا رادع. انتهى زمن القطب الواحد.

وما أكد تدهور أمريكا غير المتوقع كان الانهيار الاقتصادي في عامي ٢٠٠٨–٢٠٠٩، أكبر انهيار منذ الثلاثينيات، وثاني تطوُّر تاريخي حدَّد ملامح هذا العقد. تلك الأزمة التي فُرِّخت في الولايات المتحدة وزادها عمقًا التكلفة الهائلة للحروب المتعددة والتي أثارت أعنف الاضطرابات بالاقتصادات التي تبنت بأشد حماس مبادئ السوق غير المقيد والقوى الشركاتية المطلقة، بما في ذلك بريطانيا.

النموذج الجشع للرأسمالية الذي فُرض على معظم بقاع العالم على مدار العشرين سنة الأخيرة على أنه الشكل الوحيد المقبول للإدارة الاقتصادية، على حساب توسع مستمر في عدم المساواة والتردي البيئي المدمر، هذا النموذج قُوِّضت مصداقيته الآن، ولم ينقذه من السقوط سوى أكبر تدخل على الإطلاق من الدولة على مستوى العالم. وخلال أقل من عشرة أعوام تمت تجربة التوأمين المشؤومين، المحافظة الجديدة والليبرالية الجديدة، حتى وصلا إلى حدِّ الدمار.

إن فشل الاثنين قد سرّع من صعود الصين، وهو ثالث تغير حيوي حدث في السنوات العشر الأخيرة، وهو الأمر الذي انتشل مئات الملايين من الفقر بينما اختصرت الفجوة الاقتصادية بينها وبين الولايات المتحدة إلى النصف (وفي حقيقة الأمر تجاوزت الصين الولايات المتحدة من حيث توليد رأس المال المحلي)، وليس ذلك فحسب، بل إنها بدأت أيضًا في خلق مركز جديد للقوة في عالم متعدد الأقطاب من شأنه أن يزيد من حرية الدول الأصغر في المناورة. وما كان لهذا التغاضي غير العابئ عن أرثوذكسية السوق الحر سوى أن يضيف إلى نجاحها في تجاوز أزمة الركود في الغرب. ولذلك فلا عجب أن السياسيين الغربيين يتلهفون بشدة لإلقاء لوم فشلهم على الصين، في كل شيء من عدم التوازن التجاري إلى خيبة مفاوضات التغير المناخي في كوبنهاجن.

إن آخر تحول عالمي مهم في هذا العقد - والذي لم يلقَ القدر نفسه من الانتباه كمسارات التحولات الأخرى- كان تلك الموجة من التغيير الاجتماعي التقدمي التي اجتاحت أمريكا اللاتينية. بدافع تجربة المنطقة السابقة المريرة للاقتصاديات النيوليبرالية، وبمساعدة كل من انغماس الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب وبزوغ الصين، اكتسحت سلسلة من الحكومات الاشتراكية الراديكالية والديمقراطية الاجتماعية السلطة، وهاجمت انعدام العدالة الاجتماعية والعرقية، وتحدت هيمنة الولايات المتحدة، واستعادت مواردها من السيطرة الشركاتية. وبعد مرور عشرين عامًا منذ أن أخبرونا أنه لن تكون هنا كبدائل للرأسمالية النيوليبرالية في القرن الحادي والعشرين، نجد أمريكا اللاتينية تخلقها هنا وفي تلك اللحظة.

إن الأبعاد الإيجابية لأحداث هذا العقد تأتي بالطبع محمَّلة بجرعة كبيرة من المحاذير. سوف تبقى الولايات المتحدة هي أغنى القوى العالمية وأكثرها هيمنة، ولها وجود عسكري في معظم بلاد العالم، في المستقبل القريب. وإن هزيمتها في الشرق الأوسط، وهي هزيمة جزئية على أي حال، كانت على حساب خسارة إنسانية فادحة. وهي مستمرة في حربها على الإرهاب، في أفغانستان واليمن وأماكن أخرى. وهذا التعدد القطبي البادئ في الظهور يجلب معه مخاطر نزاع هو الآخر.

قد تكون رأسمالية السوق الحر تتعرَّض للذم الآن، إلا

أن الحكومات قد رهنت مستقبل مواطنيها لإبقائها على السطح، بينما ولَّدت الأزمة بطالة جماعية وضربات لمستوى معيشة من يعانون الفقر بالفعل في أنحاء العالم. وكان ثمن نجاح الصين باهظًا على حساب الحقوق المدنية وعدم المساواة. وفي أمريكا اللاتينية تظهر النخب بوادر الرغبة في عكس المكاسب الاجتماعية التي تحققت في العقد الماضي، حيث نجحت في ذلك بالفعل في هندوراس عن طريق انقلاب عنيف نُفِّذ برضا من الولايات المتحدة.

لكن هناك الآن على الأقل مساحة أكبر للحركات والدول التقدمية للمناورة. لقد ولَّى إجماع واشنطن، وانقضى النظام العالمي الجديد لما بعد الاتحاد السوفيتي لحسن الحظ. من كان يتوقَّع ذلك عند بداية الألفية؟ وفي تلك الأثناء يبدي مواطنو الولايات المتحدة والدول الحليفة معارضة كبيرة لإرسال أبنائهم وبناتهم إلى الموت في حرب استعمارية جديدة. ومع عودة ظهور قوى مستقلة أخرى قد يرى الزعماء الأمريكيون حتى ميزة منظومة القواعد في العلاقات الدولية.

لقد وصف المعلقون الليبراليون في الولايات المتحدة السنوات العشر الأخيرة بأنها «عقد مفقود» و«صفر كبير». ولقد شهدت بكل تأكيد كوارث وجرائم بشعة لكن بالنسبة لمعظم أنحاء العالم، كانت هناك تطورات حاسمة أيضًا.

سبب خوف الولايات المتحدة من كوبا حتى الآن

٣١/٠٧/٢٠٠٣

بعد مرور نصف قرن على تدشين كاسترو وأتباعه الثورة الكوبية بهجوم محبط على ثكنات مونكادا للديكتاتور باتيستا، بدأ نقَّاد كوبا في كتابة نعيها بالفعل. في محاكاة لرفض الرئيس بوش للاشتراكية على الطراز الكوبي ووصفها «بالرفات»، أعلنت صحيفة «ميامي هيرلد» في نهاية الأسبوع إن الثورة أصبحت «جثة هامدة»، وأطلقت صحيفة «تيليجراف» على الجزيرة وصف «قضية خاسرة اسمها كوبا». بينما رأت صحيفة «إندبندنت أون صنداي» أن الحلم الكوبي «عجوز ومتعب مثل فيدل تمامًا» وزعم مراسل البي بي سي، أنه من خلال تبني السياحة قد «استبدلت الثورة ببساطة نخبة بأخرى».

وبوش بالطبع هو آخر رئيس من عشرة رؤساء أمريكيين متتابعين قد سعوا بشكل صريح للإطاحة بالحكومة الكوبية. ولقد عمل ورثة باتيستا في فلوريدا منذ زمن طويل على تدبير عودة ظافرة لاسترداد مزارعهم ومصانعهم وبيوت دعارتهم، التي أغلقت أو تمَّت مصادرتها على يد كاسترو وتشي جيفارا ومؤيديهم بعدما تولوا الحكم في عام ١٩٥٩. لكن العداء الدولي تجاه النظام الكوبي ازداد بحدة منذ شهر أبريل/ نيسان، عندما أتخذت أشد الإجراءات القمعية ضد المعارضة المدعومة من الولايات المتحدة منذ عقود،

حيث أصدرت عقوبات بالحبس لفترات طويلة على خمسة وسبعين ناشطًا لقبولهم أموالًا من قوة أجنبية وأعدمت ثلاثة من مختطفي العبّارات.

هذا القمع، الذي تلا ثمانية عشر شهرًا من التوتر الشديد بين الولايات المتحدة وكوبا، صدم العديد من مؤيدي كوبا حول العالم وزاد من عزلة نظام كاسترو التي يعانيها منذ انهيار الاتحاد السوفيتي. وبتحريض من بريطانيا والحكومات اليمينية في إيطاليا وإسبانيا، قام الاتحاد الأوربي الآن باستغلال تلك العقوبات بالحبس لنقض سياسة الاشتراك البنّاء التي اتبعها، وانضم إلى صفوف المحافظين الجدد بالولايات المتحدة، حيث فرض عقوبات دبلوماسية، وزاد الدعم للمعارضة، وحال دون عقد اتفاقية تجارية جديدة.

لكن ليس من الصعب تعقب أصول هذه المواجهة الخطرة، التي عقبت فترة كانت منظمة العفو الدولية قد أشارت فيها إلى «الأسلوب المنفتح والمتسامح» الذي تتبعه كوبا مع المعارضة. وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول قامت إدارة بوش- والتي اعتمدت في الانتخابات على أصوات الكوبيين المتشددين المنفيين في فلوريدا- بمنح كوبا عضوية من الدرجة الثانية في محور الشر. كانت جزر الكاريبي، كما أكد نائب وزير الخارجية جون بولتن متوعدًا، هي ملاذ آمن للإرهابيين، وتجري أبحاثًا على أسلحة بيولوجية، وبها تكنولوجيا ذات استخدام مزدوج يمكن أن تنقلها إلى «دول مارقة»

أخرى. ولقد أيده الرئيس بوش، الذي أعلن أن الحظر التجاري على كوبا، والذي استمر أربعين عامًا لن يُرفع حتى تكون هناك انتخابات متعدِّدة الأحزاب وإصلاحات تتبنى السوق الحر، بينما صُنِّفت كوبا على أنها مصدر تهديد لأمن الولايات المتحدة، في انقلاب على تقييم إدارة كلينتون.

وانضم في خضم تلك المواجهة المحتدمة جيمس كيسن بصفته كبير الدبلوماسيين الأمريكيين في هافانا، بملخص لزيادة الدعم لمجموعات المعارضة في كوبا. وقامت شبه السفارة الأمريكية الضخمة بشكل رئيسي بتوفير المعدات والمنشآت، لكن يبدو أن ملايين الدولارات من معونة الحكومة الأمريكية تم توجيهها للمعارضين من خلال المجموعات المنفية الموجودة في ميامي. وكان الدافع الأخير لإجراءات كاسترو المشدَّدة هو سلسلة من حوادث اختطاف الطائرات والعبارات برعاية الولايات المتحدة في شهر أبريل/نسيان، على خلفية من التحذيرات الأمريكية حول الخطر الذي يحيط بأمنها والخوف الكوبي من التدخل العسكري في أحداث النزوح الجماعي من كوبا، وهو سيناريو طالما فضَّله المنفيون في ميامي.

ولقد خلص البعض إلى أن كاسترو المصاب بهوس الارتياب قد استسلم للشرك الذي نصبه بوش. بعد أربعة وأربعين عامًا من الحصار الاقتصادي، وغزو المرتزقة، ومحاولات الاغتيال، والهجمات الإرهابية والحروب

البيولوجية من قبل جارتها الشمالية، من المرجح أن يكون لدى القيادة الكوبية بعض الأسباب للشعور بالريبة. لكن، وربما هذا هو الأهم، الولايات المتحدة اتخذت في الأسابيع القليلة الماضية موقفًا أكثر تعاونًا، وأعادت خمسة عشر مختطفًا إلى كوبا، وحذَّرت الكوبيين أنه عليهم ألا يدخلوا الولايات المتحدة إلا من خلال «القنوات القانونية المتاحة»، والتي تسمح بنحو ٢٠,٠٠٠ تأشيرة دخول سنويًا.

ولكن رغم سوء الإجراءات القمعية الكوبية، فمن المنافي للعقل أن نجد أن من قاد حملات التنديد هي الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوربيون المقربون في ائتلاف «الحرب على الإرهاب». لقد أصدرت الولايات المتحدة أحكاما على خمسة كوبيين تتروح بين الخمس سنوات والمؤبد لمحاولة تعقب مجموعات إرهابية مناهضة لكوبا مقرها في ميامي، وكانت قد نفذت أكثر من سبعين حكمًا بالإعدام بنفسها في العام الماضي، لكن ليس ذلك فحسب، بل إنها (بالإضافة إلى بريطانيا) تدعم دولًا أخرى، في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى على سبيل المثال، بها آلاف المساجين السياسيين وتقوم بعمليات تعذيب وإعدام بشكل دوري. وبالطبع فإن أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان على جزيرة كوبا لا تجري تحت إشراف كاسترو مطلقًا، بل في قاعدة جوانتانامو المحتلة ضد رغبة كوبا، حيث اعتقلت الولايات المتحدة ٦٠٠ سجين بلا محاكمة لمدة ثمانيةَ

عشرَ شهرًا، وهي تخطط الآن لمحاكمتهم سرًا مع احتمال إعدامهم، من غير حتى الحقوق القانونية المكفولة للمعارضين المعتقلين في كوبا.

وهذا يلقي المزيد من الضوء على الأمر الواضح منذ وقت طويل: تلك العداوة الأمريكية نحو كوبا لا تنبع من انتهاكات النظام لحقوق الإنسان، بل من نجاحاته الاجتماعية والسياسية والتحدي الذي يقدمه استقلاله العنيد للدول الأخرى التابعة للولايات المتحدة والغرب. بينما كانت مقيدة بحصار اقتصادي وثقافة سياسية معاصرة للحروب على مدار أربعين عامًا، تمكنت كوبا من الوصول إلى مستويات العالم الأول من ناحية الصحة والتعليم في بلد من بلاد العالم الثالث، حيث وصل معدَّل وفيات الأطفال ومعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة إلى مستوى ينافس معدلات الولايات المتحدة أو يتجاوزها، وحجم الفصول المدرسية أصغر من الفصول في بريطانيا بالثلث، بينما في الدولة المجاورة، في «ديمقراطية» هاييتي التي تدعمها الولايات المتحدة، فإن نصف السكان لا يعرفون القراءة وقد وصل معدل وفيات الأطفال إلى ما يزيد على عشرة أضعاف معدل وفياتهم في كوبا. وبالطبع، فمعدل وفيات الاطفال ومعرفة السكان بالقراءة يعتبران من حقوق الإنسان، ومعترف بهما في إعلان حقوق الإنسان بالأمم المتحدة والاتفاقية الأوربية.

رغم الانسحاب الكارثي للدعم السوفيتي منذ أكثر من

عقد، والتدمير الاجتماعي من جرَّاء التحول إلى عملة الدولار والسياحة الجماعية فإن كوبا طوَّرت صناعات بيوتكنولوجية ودوائية معترفًا بها في الولايات المتحدة على أنها الأكثر تقدمًا في أمريكا اللاتينية. وفي غضون ذلك، قامت بإرسال ٥٠,٠٠٠ طبيب للعمل بلا مقابل في ثلاث وتسعين دولة من دول العالم الثالث (وهناك حاليًا ١,٠٠٠ طبيب يعمل في أحياء فنزويلا الفقيرة)، وقدَّمت تعليمًا جامعيًا مجانيًا لألف طالب من طلاب العالم الثالث. كم من ذلك سوف يبقى بعد استحواذ المعارضة التي تتلقى الدعم من ميامي؟

إن الأهمية التاريخية لكفاح كوبا من أجل العدالة الاجتماعية، والسيادة والحراك الاجتماعي الخلَّاق بها سوف يستمر صداهما عبر المكان والزمان الراهنين: بدءًا من الدولية الإيثارية لتشي، ووصولًا إلى الدور الحيوي الذي لعبه الجنود الكوبيين في إنهاء الفصل العنصري عن طريق هزيمة جنوب أفريقيا في كويتو كوانافلي بأنجولا عام ١٩٨٨. لكن هؤلاء الذين يعتمدون على موت كاسترو (الحل البيولوجي) لإعادة كوبا سريعًا إلى ملاكها التقليديين قد تلحقهم خيبة أمل، بينما كبحت فوضى العراق حماس المحافظين الجدد الأمريكيين للتدخل العسكري ضد نظام أكثر شعبية بكثير في كوبا.

ويطرح ذلك أن كوبا ينتظرها المزيد من زعزعة الاستقرار، ما قد يزيد من تعقيد الدفاع عن المكاسب الاجتماعية والسياسية للثورة في السنوات القادمة. وإن

أكبر مساهمة قد يقدّمها أولئك المعنيون حقًا بحقوق الإنسان والديمقراطية في كوبا هي، مساعدة كوبا في التخلص من تدخل الولايات المتحدة وأصدقائها الأوربيين في شؤونها.

لا يمكن لثورة شافيز أن تقف ساكنة إذا كانت تريد النجاة

٠٦/١٢/٢٠٠٧

ما يحدث في فنزويلا الآن هو أهم حدث في تاريخ البلد، وليس بالنسبة لأمريكا اللاتينية فحسب، بل للعالم أجمع. منذ انتخاب القومي اليساري هوغو شافيز عام ١٩٩٨، لم تقم حكومته الغنية بالنفط بزعامة تحدي هيمنة الولايات المتحدة ودغمائية السوق الحر التي اكتسحت القارة فحسب. لقد قادت أيضًا أول محاولة جادة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي لخلق بديل اجتماعي للنسق النيوليبرالي الموحد الذي فرض على أنحاء العالم. ولقد اتضح ذلك بشكل أكبر منذ أن ألزم الرئيس الفنزويلي ثورته البوليفارية بتقديم شكل جديد من «اشتراكية القرن الحادي والعشرين» قبل عامين.

ولذا فلا عجب أن هزيمة شافيز بفارق ضئيل في الاستفتاء الدستوري الذي أُجري في نهاية الأسبوع اعتبر أكثر من مجرَّد صعوبة محلية محدودة. كان من شأن المقترحات أن تجعله يترشَّح مرة أخرى بعد انتهاء فترته الرئاسية عام ٢٠١٢؛ وتصيغ فنزويلا كدولة اشتراكية؛ وترسخ ديمقراطية مباشرة؛ وتقدِّم سلسلة

من الإصلاحات التقدمية، من ست وثلاثين ساعة عمل أسبوعيًا، وضمان اجتماعي لخمسة ملايين عامل غير رسميين، إلى حقوق المثليين ومساواة الجنسين في قوائم الأحزاب الانتخابية. تلك الهزيمة بنتيجة ٥٠.٧ في المائة مقابل ٤٩.٣ في المائة رحَّب بها جورج بوش، وقابلها المؤيدون في الداخل والخارج بجزع، وخاصة في بلاد مثل كوبا، وبوليفيا، وإكوادور، ونيكاراجوا، تعتمد على الدعم الفنزويلي. وفي قصر رئاسة ميرافلورس في كاراكاس بالساعات الأولى من صباح يوم الإثنين كانت الصدمة بين الوزراء والنشطاء واضحة.

لكن رغم أن نتائج الاستفتاء كانت بمثابة ردة واضحة للرئيس الفنزويلي الذي يتمتع بجاذبية، فهي أيضًا بعيدة كل البعد عن كونها هزيمة ساحقة. إن شافيز ثابت في السلطة، ومعه حجم هائل من التأييد الشعبي، ما زالت استطلاعات الرأي بشأنه تتعدى ٦٠ في المائة، والسيطرة على المجلس الوطني. وباستثناء حقه في الترشح مرة أخرى، فإن أغلب الحزمة التي تم الاستفتاء عليها يمكن تشريعها دون تصريح دستوري. ومن خلال رد فعل مفعم بالاحترام على فوز المعارضة، والإقرار بالفشل في الاستعدادات، والالتزام باستمرار المحاولة في بناء الاشتراكية، استرد شافيز المبادرة السياسية بالفعل.

وربما تكون أهم نقطة لفهم ما يحدث في الحقيقة في فنزويلا هي أن نتيجة الاستفتاء تلك قد نزعت كل

صحة عن الأكاذيب التي تروج لأن البلد ينزلق لمسار حكم سلطوي أو حتى ديكتاتوري. من الواضح أن شيئًا من ذلك غير صحيح، رغم أن من المؤكد لو كان شافيز قد فاز بفارقٍ كهذا لكانت المعارضة التي تدعمها الولايات المتحدة احتجت على النتيجة، ولكان الإعلام الغربي اتهم شافيز بالديكتاتورية. لقد زرت أكثر ست محطات استطلاع يوم الأحد في ولاية فارجاس، شمال شرق كاراكاس، وفي المدينة نفسها، وكانت العملية تدار على نحو أكثر إبهارًا من بريطانيا والولايات المتحدة بكل تأكيد مع وجود مراقبين من المعارضة في كل مكان يعلنون عن رضاهم عن نزاهة الاقتراع.

وبالطبع كانت الحملة مركز اهتمام الحرب الدعائية الكاذبة، في الداخل والخارج. ولم يقتصر الأمر فقط على الادعاء السخيف، الذي ما انفك تداوله في وسائل الإعلام الدولية، إن الدستور الجديد سوف يجعل شافيز «رئيسًا مدى الحياة» (بدلًا من قول إنه سوف يخضعه لنفس القواعد السارية في فرنسا أو بريطانيا)[125]. وفي فنزويلا تم نشر إعلانات مجهولة المصدر مدفوعة الأجر بشكل غير مباشر من مصالح الشركات الأمريكية على مدار أيام في الصحف الأكثر مبيعًا، تؤكّد أنه إذا مُررّت التعديلات الدستورية سوف يؤخذ الأطفال من ذويهم وسوف يتم تأميم المنازل الخاصة.

وتشير الروايات أن مثل هذا الهراء كان له بعض التأثير. كانت إدارة بوش تموّل عناصر المعارضة، بما

في ذلك مجموعات طلابية (كما ورد في تقرير صحيفة «واشنطن بوست») كانت في مقدمة حملة «لا»[126]. لكن حركة شافيستا، بعد الفوز بأحد عشر تصويتًا وطنيًا على مدار تسع سنوات، كانت راضية هي الأخرى بشكل واضح: لقد تمَّ التعجل في الأمر، ولم يكن حجم المجازفة واضحًا بالنسبة للعديد من مؤيدي شافيز. كما أن العجز في الألبان الذي ظهر في الشهور القليلة الأخيرة لم يساعد بكل تأكيد. وهناك أيضًا الاستياء بشأن معدَّل الجريمة والفساد، بما في ذلك دور «البرجوازية البوليفارية» التي اغتنت في عهده. العامل الحاسم في خسارة الأصوات كان امتناع مؤيدي شافيز عن التصويت، خاصة في المناطق الفقيرة، وليس دعمهم للمعارضة.

ويوحي هذا بأن تلك الأصوات في معسكر شافيز التي تطالب بإصلاحات أبطأ وأقل جذرية قد تكون قد أخفقت في الفهم. إن مسار الثورة الراهنة في فنزويلا قد حقق بالفعل إنجازات اجتماعية مرموقة في مجتمع تم تشويهه على نحو قبيح بسبب انعدام المساواة، وذلك من خلال إعادة توزيع عوائد النفط وإطلاق ديمقراطية مباشرة لتمرير البرامج الاجتماعية. وكما أخبرتني تيريزا رودريجيز، وهي أم لثلاثة، في اجتماع أحد المجالس العمومية ذات القاعدة الشعبية في حي كاتيا بكاراكاس: «لم يكن لدينا صوت، والآن لدينا صوت».

منذ تولي شافيز السلطة انخفض مستوى الفقر من ٤٩ في المائة إلى ٣٠ في المائة، والفقر الشديد من ١٦ في المائة إلى أقل من ١٠ في المائة. وتم التوسع في الخدمات الصحية والتعليمية المجانية على نطاق هائل، وتوفير الغذاء المدعَّم في المناطق الفقيرة، وزيادة المعاشات التقاعدية والحد الأدنى للأجور، والقضاء على الأمية، وإعادة توزيع الأراضي، وإنشاء عشرات الآلاف من التعاونيات، واستعادة المرافق المخصخصة والنفط تحت الملكية والسيطرة العامة.

قد نتصوّر أن مثل هذا السجل على كل مساوئه بالإضافة إلى الاستعراض الواضح لمؤهلات فنزويلا الديمقراطية هذا الأسبوع قد يستدرُّ المزيد من التعاطف لدى بعض من هؤلاء في الغرب الذين يزعمون إنهم معنيون بالتقدم الاجتماعي. لكن على الأغلب قلقهم بشأن معارضة شافيز القوية للقوة الإمبريالية الأمريكية تزعجهم أكثر من واقع الحياة بالنسبة لفقراء أمريكا اللاتينية.

بيد أنه لا شك أن مصير التجربة الفنزويلية سيكون له أثر خارج حدودها. إلى هذا الحين مكَّنت وسادةُ النفط شافيزَ ومؤيديه من تحقيق هذا التقدم السريع دون المساس بمصالح النخبة الفنزويلية. وبرزت أخطار اتكال الحركة المفرط على رجل واحد ليس بمنأى عن خطر الاغتيال في تجربة الاستفتاء. إلا أن الأمر المؤكد هو أن المسار لا يجب أن يقف ساكنًا إذا كان يريد النجاة،

وبالنظر إلى رد فعل شافيز على أول هزيمة له في التصويت، لا يبدو أنه على استعداد للتراجع. لم ننجح، هكذا وجه حديثه للبلد، «por ahora» مؤقتًا.

بذور إعادة إحياء أمريكا اللاتينية غُرست في كوبا

٢٩/٠١/٢٠٠٩

في يوم التاسع من أكتوبر/تشرين الأول عام ١٩٦٧ واجه تشي جيفارا الرقيب ماريو تيران الذي كان يرتجف، وقد أُمِر بقتله من قِبل الرئيس البوليفي ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وأعلن قائلًا: «أطلق النيران أيها الجبان، أنت سوف تقتل رجلًا لا أكثر». هذا المشهد يصوِّر ذروة التصاعد في ملحمة ستيفن سودربرج المكونة من جزءين، «تشي». وفي الواقع كان هذا العمل البطولي الجسور الأخير هو إشارة لفشل المحاولات المتعدِّدة لنشر الثورة الكوبية في سائر أنحاء أمريكا اللاتينية.

لكن بعد أربعين عامًا، أعاد الأطباء الكوبيون النظر إلى منفِّذ الإعدام المتقاعد منذ زمن طويل، حيث أصبح الآن رجلا مسنًا مذمومًا، ولقد دفعت فنزويلا الثورية ثمن تلك العملية في بوليفيا الراديكالية تحت حكم إيفو مورالس. تلقى تيران العلاج ضمن البرنامج الذي شهد ١.٤ مليون عملية جراحة عيون مجانية قام بها أطباء كوبيون في ثلاثة وثلاثين بلدًا عبر أمريكا اللاتينية والكاريبي وأفريقيا. وفي هذا رمز لإنسانية فيدل كاسترو وتركة جيفارا، لكنه يرمز أيضًا للتحول الذي

مرت به أمريكا اللاتينية وجعل مثل هذا التعاون الاستثنائي ممكنًا.

كانت الذكرى الخمسون للثورة الكوبية هذا الشهر فرصة ليتقيأ الإعلام الغربي مجازاته فيما يخص ورطة المأساة الشمولية، بينما ستطلق الذكرى العاشرة لتولي هوجو شافيز الرئاسة في فنزويلا الأسبوع المقبل بلا شك سيلًا مماثلًا من العداء والاستهزاء والاتهامات التي لا أساس لها بالديكتاتورية. وكون شافيز، الذي ما زال يحظى بتأييد ٦٠ في المائة من الشعب، يحاول مجددًا إقناع الشعب الفنزويلي بالتخلي عن تحديد مدة توليه المنصب بفترتين، على غرار الولايات المتحدة لن يؤدي إلا إلى زيادة حدة تلك الاتهامات، رغم أنه بهذا التغيير سوف يتماشى البلد مع القواعد المطبَّقة في بريطانيا لا أكثر.

بيد أن رد الفعل هذا يعجز تمامًا عن إدراك أهمية موجة التغيير التقدمي التي أطاحت بالنخبة القديمة جانبًا، وأتت بسلسلة من الحكومات الاشتراكية الراديكالية والديمقراطية الاجتماعية في الحكم بأنحاء القارة، من إكوادور إلى البرازيل، ومن باراجواي إلى الأرجنتين: تحدت الهيمنة الأمريكية والأرثوذكسية النيولبيرالية، وقضت على عدم المساواة الاجتماعية والعرقية، وأسست تكاملًا إقليميًا، واستعادت الموارد الإستراتيجية من القبضة الشركاتية.

هذا هو المسار الذي جعل البوليفيين يصوِّتون هذا

الأسبوع، في البلد الذي تمَّت ملاحقة جيفارا به، لتبنِّي دستور كاسح جديد يمكّن الأقلية من السكان الأصليين للبلد، الذين طال قمعهم ويرسّخ إصلاحات الأراضي والسيطرة العامة على الموارد الطبيعية، بعد شهور من المقاومة العنيفة الممولة من الطبقة البيضاء التقليدية الحاكمة. وهو أيضًا المسار الذي جعل كوبا في قلب التكوينات الإقليمية التي سعت واشنطن جاهدة لاستبعادها منها.

إن بذور إعادة إحياء أمريكا اللاتينية الجديد غُرست قبل نصف قرن في كوبا. لكنها متجذِّرة أيضًا بشكل مباشر أكثر في تجربة المنطقة الكارثية مع النيوليبرالية، التي طبَّقها لأول مرة نظام بينوشيه الدموي في السبعينيات، قبل أن تتبناها بحماسة مارجرت تاتشر ورونالد ريجان وتفرض بشكل تام في أنحاء العالم.

لقد أدت موجة الخصخصة، ورفع سقف ضوابط الأسواق والإفقار الجماعي إلى اضطرابات جماعية في فنزويلا عام ١٩٨٩، وتم قمعها بوحشية في مذبحة كاراكازو حيث قُتل أكثر من ألف شخص من قاطني الأحياء والمحتجين. وأثارت الأزمة المالية عام ١٩٩٨ اعتراضًا أوسع بكثير على نظام السوق الجديد، والذي ما زالت سياساته تطبَّق في أرجاء القارة. والأهمية الدولية لهذا الثوران الأول ضد النيوليبرالية على أطراف الإمبراطورية الأمريكية واضح الآن تمام الوضوح، حيث انتقص الانهيار العالمي سريعًا من مصداقية نموذج

السوق الحر والذي رُفض لأول مرة في أمريكا الجنوبية.

من الطبيعي أن تكون هناك آمال عريضة بأن يدرك أوباما الجذور الوطنية والاجتماعية والعرقية القوية للصحوة في أمريكا اللاتينية، حيث كان انتخاب رئيس من شعب الأيمارا أمرًا لا يخطر على بال أحد في بوليفيا مثل انتخاب رئيس أمريكي من أصل أفريقي، وأن يبدأ في بناء علاقة جديدة على أساس الاحترام المتبادل. لكن الدلائل مختلطة حتى الآن. الرئيس الأمريكي الجديد أصدر بعض التصريحات الإيجابية بشأن كوبا، وتعهّد برفع حظر السفر والحوالات النقدية على المواطنين الأمريكيين الذي فرضته إدارة بوش، ومع ذلك لم يتعهّد بإنهاء الحظر التجاري الخانق الذي دام سبعة وأربعين عامًا.

لكن فيما يخص فنزويلا جرت الأمور على طبيعتها في بداية هذا الشهر، عندما أكّد أوباما أن الرئيس الفنزويلي كان «قوة اعترضت مسار التقدم» وزعم أن فنزويلا كانت «تدعم نشاطات إرهابية» في كولومبيا، ومما يبدو أن تلك الرواية مبنية على أسطوانة حاسوب مزيّفة قدمها الجيش الكولومبي كدليل.

إذا كان القصد من وراء ذلك هو غطاء سياسي للانفتاح على كوبا، فربما لا ينبغي أن يؤخذ على محمل الجد. لكن إذا كان ذلك محاولة لعزل فنزويلا وتطبيق سياسة «فرّق تسد» في الساحة الخلفية لأمريكا، من غير المحتمل أن يفلح هذا الأمر. إن فنزويلا لاعب

إقليمي قوي، وقد يكون شافيز قد خسر خمسًا من اثنتين وعشرين ولاية بالانتخابات المحلية في شهر نوفمبر/تشرين الثاني من جرَّاء الاستياء بسبب معدل الجريمة والفساد، إلا أن مؤيديه كسبوا ٥٤ في المائة من الأصوات الشعبية مقابل ٤٢ في المائة حصلت عليها المعارضة.

لقد بُني ذلك على عقد من التعبئة غير المسبوقة لعوائد النفط لتحقيق مكاسب اجتماعية باهرة، بما في ذلك تخفيض معدَّلات الفقر إلى النصف تقريبًا، والقضاء على الأميَّة، والتوسع الهائل في الخدمات الصحية والتعليمية المجانية. والأمر نفسه أو أكثر ينطبق على كوبا، التي اشتهرت بمستوى العالم الأول في الخدمات الصحية والتعليمية إلى جانب معدل أفضل من الولايات المتحدة في وفيات الأطفال في دولة نامية محاصرة اقتصاديًا.

والأمر الذي لا يعلمه الكثيرون هو؛ نجاح الجزيرة في تنويع اقتصادها منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، ليس فقط من خلال مجالات السياحة والتكنولوجيا الحيوية، بل وأيضًا تصدير الخدمات الطبية وأمصال ذات أثمان في متناول اليد إلى أفقر المناطق في العالم. وأي شخص معني حقًا بالعدالة الاجتماعية لن يسعه سوى أن يدرك حجم هذه الإنجازات، وإن أكبر إسهام يمكن أن يقدمه المهتمون حقًا بغياب الحريات والديمقراطية في كوبا هو مساعدتها في التخلص من التدخل الأمريكي

في شؤونها.

وهذا لا يعني أن الأزمة العالمية التي تبتلع أمريكا اللاتينية الآن لا تشكل خطرًا محتملًا على كل حكوماتها الراديكالية، مع انهيار الأرباح بانخفاض أسعار السلع ونضوب الأسواق الائتمانية. لا ينبغي أن تقف الثورة ساكنة، وانكماش وسادة النفط التي مكنت شافيز من عدم المساس بمصالح النخبة التقليدية الحاكمة في فنزويلا، يعني أن الضغط من أجل حلول أكثر جذرية سوف يزداد. وفي ذلك الوقت انتقلت بديهيات إفلاس الليبرالية الجديدة، والتي تم التعرف عليها منذ البداية في أمريكا اللاتينية إلى العالمية. وسواء ولدت نفس النوع من الراديكالية في أماكن أخرى أم لا فهذا لن يعرف إلا لاحقًا.

تلك الإضرابات في صالح الصين والعالم

٣٠/٠٦/٢٠١٠

ثمَّة شيء يختمر في معمل العالم. على مدار أسابيع اندلعت اضرابات واحتجاجات عبر المناطق الساحلية التي كانت محرك ظهور الصين كقوة اقتصادية، وبدأ انهمار السلع الاستهلاكية بأسعار التصفية في باقي أنحاء العالم. في الوقت الذي قامت فيه النقابات المهنية بتحركات عمالية لمواجهة اقتطاع الأجور والمعاشات والوظائف، كان العمال منخفضو الأجر في الصين مضربين ضد تصاعد الاستغلال، وحصلوا على زيادات عشرية في الأجور.

هذا التطور يضرب في قلب النموذج الاقتصادي الصيني، وكذلك في دور العمالة الرخيصة في الاقتصاد العالمي. ما قد بدأ في شركة فوكسكون تايوانية الملكية، وهي أكبر مورِّد إلكترونيات في العالم، بسيل من الانتحارات بسبب ظروف العمل في مركز إنتاجها العملاق بمدينة شنتشن امتد منذ ذلك الحين إلى قائمة طويلة من شركات معظمها يملكها الأجانب.

تستخدم شركة فوكسكون أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ عامل في مدينة شنتشن فقط، وتنتج ملايين من أجهزة الآيبود والآيفون لشركة آبل، بالإضافة إلى الحواسيب والهواتف النقَّالة لعلامات تجارية مثل نوكيا ودِل وسوني. ولقد أثار موت العاملين فيها فضيحة قومية، أدت إلى زيادة فورية بنسبة ٣٠ في المائة في الأجور دون ١٠٠ جنيه إسترليني شهريًا، وساعدت في توليد الإضرابات العمالية بمصانع هوندا وهيونداي وتويوتا وموردِيها، إلى جانب شركات أخرى في أنحاء الصين.

الإضرابات، التي تم تنظيمها من خلال الهواتف النقالة وبغرف المحادثة على الشبكة الدولية خارج هياكل النقابات الرسمية، حقَّقت بالفعل زيادة في الأجور تتجاوز ٣٠ في المائة في مصنع أجهزة نقل الحركة لشركة هوندا في مدينة فوشان، حيث لم يكن يسمح للعمال حتى بالحديث إلى بعضهم بعضًا، وحقَّقت ٢٥ في المائة لدى مورد هيونداي في مدينة بكين. كان هناك العديد من الإضرابات والاحتجاجات من قبل بالطبع،

لكن الإضرابات المماثلة في قلب قطاع الصادرات عالية التقنية في الصين كان لها أثر بالغ على سلسلة التوريد العالمية.

الصين الآن هي المصدِّر الأكبر في العالم، وكانت لها حصتها من زيادة ناتج التصنيع العالمي من ٢ في المائة إلى نحو ٢٠ في المائة خلال عشرين عامًا. وفي الوقت الذي تقلَّصت فيه الطبقة العاملة الصناعية في أوربا وأمريكا الشمالية، أصبحت هذه في الصين تتكوَّن من مئات الملايين، وقد أتخمت بموجة من المهاجرين من الريف. وعندما تصرِّح زعيمة الإضراب البالغة من العمر عشرين عامًا في مصنع هوندا بمدينة فوشان، لي ساوجوان، علنًا بأنه «لا يجب أن نترك ممثلي رأس المال يقسموننا»، يكون لذلك رنين خاص في بلد أعلن في دستوره أنه «دولة اشتراكية تقودها الطبقة العاملة».

والآن وقد برهن عمال الصادرات الصينيون على أنهم قادرون على تحقيق النتائج، يبدو أن الإضرابات سوف تستمر. ما شد عضدهم بشكل جزئي هو؛ أن سياسة الطفل الواحد الصينية، وارتفاع مستويات المعيشة في الريف ترتَّب عليهما نقص في الأيدي العاملة في المناطق الصناعية. لكنه أيضًا لأن الضغط من أجل زيادة الأجور عادة ما يصاحب التحول في سياسات الحكومة.

في بلد لا يشجِّع عادة على الإضرابات وقلَّما تأتينا أخبار عنه، كان رد فعل السلطات على الموجة الأخيرة

من التوقف عن العمل أقرب إلى التأييد. فقد أكد رئيس الشركة المملوكة للدولة شريكة هوندا وتويوتا، على سبيل المثال، أن مطالب العمال «معقولة». وحذَّرت صحيفة «جلوبال تايمز» من أن الإضرابات تبين ضرورة «حماية العمالة المنظمة»، واشتكت أن «العمَّال العاديين» حصلوا على «أقل نصيب من الازدهار الاقتصادي» لانفتاح الصين على السوق العالمي.

والسبب واضح بما يكفي. الزعماء الصينيون عازمون على زيادة الاستهلاك المحلي في مواجهة الأزمة المستمرة المتعلقة بالاقتصادات الغربية، وتحويل الموارد من العمالة الرخيصة إلى ناتج تقني عالٍ، ونقل الإنتاج إلى الداخل الأكثر فقرًا. وهم أيضًا واقعون تحت ضغط كبير للاستجابة إلى النفور من حجم عدم المساواة الهائل الذي شوَّه الصين في السنوات التي تفجَّر بها ازدهارها. ولذا تم تقديم تشريع أقوى لحماية العمالة قبل بضع سنوات، وزيادة الحد الأدنى للأجور زيادة حادة، حتى قبل الإضرابات الأخيرة.

هذا التوتر جزء لا يتجزَّأ من النموذج الذي استخدمته الصين لتحقيق الازدهار، وهو يشبه التنازلات التي قُدمت للرأسمالية في السياسة الاقتصادية الجديدة للاتحاد السوفيتي في العشرينيات وإن كان يتجاوزها أيضًا. لقد حوَّل الصين إلى قوة اقتصادية عالمية، وزاد دخلها القومي بمعدل يزيد على ٩ في المائة طوال ثلاثة عقود، وانتشل مئات الملايين من الفقر، لكن ذلك كان

على حساب موجة كاسحة وفاسدة من الخصخصة، وانحدار في خدمات الصحة والتعليم، وتدهور بيئي، وخلق نخبة فاحشة الثراء، وإعاقة للتقدم المدني والديمقراطي.

إن محاولات الزعيم هو جينتاو لتقليل عدم المساواة، والرجوع إلى خدمات صحية وتعليمية مجانية حقًا، وتحسين ظروف العمال المهاجرين والإنتاج «الأخضر»، هذه المحاولات اعتبرها البعض، مثل الأكاديمية لين تشون، «علامة على استكمال الاشتراكية الإصلاحية»[127].

وفي الوقت نفسه يصدر عن المتحمسين للمزيد من الخصخصة والرأسمالية دمدمات متذمِّرة من «تقدم الدولة وتراجع القطاعات الخاصة»، بينما شجَّعت موجة الإضرابات كبار المسؤولين السابقين في الدولة و«الثوار القدامى» على المطالبة علنًا «بإعادة الطبقة العاملة كطبقة قائدة» و«إعادة تأسيس الملكية العامة كجزء رئيسي في الاقتصاد».

الأمر الواضح هو؛ أن القطاع العام أو الذي تديره الدولة في الصين، خاصة المصارف الحكومية، قد مكَّنها من الصمود أمام الأزمة الاقتصادية الدولية بنجاح ملحوظ. في الوقت الذي حاولت فيه الولايات المتحدة وأوربا التغلُّب على كساد الاستثمار في قلب الأزمة بشكل غير مباشر عن طريق تمويل المصروفات العامة بالاقتراض، كانت الصين قادرة على زيادة الاستثمار عن

طريق المصارف العامة، وكانت النتيجة هي وصول معدل النمو إلى ١٢ في المائة ومعدل العجز إلى أقل من ٣ في المائة.

يمثِّل هذا تحديًا قويًا لإجماع واشنطن الذي كان الدافع وراء السياسة الاقتصادية على مدار عصر بأكمله. كما يقدِّم الاقتصاد الصيني المزدهر علاجًا مطلوبًا للركود المستمر أو الكساد في العالم الغربي، خاصة إذا استمر التحول الراهن إلى الاستهلاك. كما سوف تساعد الإضرابات ضد الأجور الفقيرة في ذلك. عندما رحَّب آلان جرينزبان، رئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي السابق، بالعمالة الصينية الرخيصة على أنها ذراع تحكم لخفض تكاليف العمالة العالمية، كان يؤكد على ما يثقل كواهل العمال عبر أنحاء العالم. ومن المفترض أيضًا أن تدعم مستويات المعيشة المرتفعة والمستدامة احتمالات حدوث تغيير محلي تقدمي. تلك الإضرابات في صالح الصين وفي صالح العالم.

الدرس الحقيقي المستفاد من ١٩٨٩ هو أنه لا شيء يبقى مستقرًا أبدًا

١٢/١١/٢٠٠٩

من منطلق شعور الغرب بالاعتزاز بالذات كان عام ١٩٨٩، عامًا لا مثيل له: حكاية انتصار الحرية الفردية وهزيمة المنافس الأيديولوجي، سُجِّلت أحداثها الحية بالكامل على شاشات التليفزيون ضمن مراسم تدمير رمز العدو الملعون في قلب أوربا. وهكذا كانت التغطية

الإعلامية الشاملة لذكرى سقوط الحائط، وموكب السياسيين المتشدقين بعبارات مبتذلة في برلين في إشارة إلى ما يرمز إليه هذا من انهيار داخلي للشيوعية الأوربية، أمرًا متوقعًا.

لكن ما هو لافت للانتباه أكثر من ذلك، كان غياب الثقة الأيديولوجية والحماسة اللذين كنا سنتوقع أن نراهما قبل بضع سنوات. في باقي أنحاء ما كان يعرف بأوربا الشرقية لم تكن هناك أية احتفالات بارزة بانهيار الأنظمة القديمة الأوسع نطاقًا. مع اندلاع الحروب وغياب الأمن العالمي، والأزمة الاقتصادية الجديدة التي ميَّزت العشرين عامًا التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، ومسار السلام الأعم، وازدهار الرأسمالية، ونهاية التاريخ التي تم الترويج لها عقب ١٩٨٩، يبدو الأمر سخيفًا للغاية.

بالنسبة للألمانيين بالطبع لم يَغنِ سقوط الحائط مجرّد نهاية الحكم السلطوي ومحاذير السفر في الشرق، وانتخابات تنافسية وسلع استهلاكية أفضل، كما هي الحال في سائر الكتلة الشرقية. بل كان يعني أيضًا نهاية التقسيم العسكري للعائلات والعاصمة والوطن بأسره، ولذا فهم لديهم سبب للاحتفال أكثر من غيرهم.

لكن المسألة في عام ١٩٨٩، لم تكن إذا ما كان يجب تغيير النظام القديم؛ بل كانت كيفية تغييره. إن القوة السياسية التي حوّلت الاتحاد السوفيتي إلى قوة عظمى، وحوّلت نصف أوربا إلى التصنيع، وأرسلت أول

إنسان إلى الفضاء، تلك القوة استنزفت نفسها. لكن كانت هناك طرق بديلة للخروج من الأزمة. إن ما طالب به معظم المحتجين في غدانسك ولايبتسج من بعدها لم يكن الرأسمالية، بالطبع، بل نوع آخر من الاشتراكية. حتى مع إعادة الرأسمالية، كانت هناك طرق أكثر رفقًا للهبوط يمكن التفاوض عليها مع ميخائيل جورباتشوف وتضمنها الولايات المتحدة وحلفاؤها.

لكن بدلًا من ذلك أطلق عام ١٩٨٩، العنان في المنطقة والاتحاد السوفيتي بعد ذلك لسياسة السوق الحر بطريقة العلاج بالصدمات، ونهب جماعي في شكل خصخصة، وزيادات ضخمة في حجم عدم المساواة والفقر والبطالة لعشرات الملايين. لقد مثَّلت إعادة توحيد ألمانيا الضم والاستحواذ والإغلاق لمعظم الصناعات في الشرق، وحملة تطهير سياسي لأكثر من مليون معلم وموظفين آخرين، وفقدان لحقوق المرأة، وإغلاق مراكز رعاية الأطفال المجانية، وبطالة جماعية، ضعف معدل ألمانيا الغربية حتى بعد مرور عشرين عامًا.

ولقد أبلت ألمانيا الشرقية بشكل أفضل بكثير من الآخرين. في سائر أوربا الشرقية كانت الأزمة التي خُلقت في ظل الوصاية الغربية ومسميات الرأسمالية تضاهي الكساد الكبير في الولايات المتحدة، ولقد استغرق الدخل القومي أكثر من عقد كامل ليستعيد عافيته. وفي روسيا نفسها أنتجت كارثة البيريسترويكا

أكبر انهيار اقتصادي في وقت السلم بالتاريخ الحديث. صعدت معدلات الوفاة صعودًا حادًا في المنطقة بالتسعينيات، وفي روسيا نتج عن تجربة السوق عدد من الأيتام في التسعينيات يفوق عدد الموتى في وقت الحرب الذي يزيد على ٢٠ مليون شخص، بينما انقلبت عملية ديمقراطية جورباتشوف على عَقِبها[128].

والآن، بعد مرور عقد من التعافي الاقتصادي غير العادل، هوت أوربا الشرقية مرَّة أخرى في أزمة سحيقة من جرَّاء الانهيار في الغرب، مع انتشار العنف العرقي وتخفيض أجور العاملين في القطاع العام بنسبة تصل إلى ٤٠ في المائة.

إن عجز الغرب عن إدراك الثمن الفادح الذي دفعه العديدون من أوربا الشرقية مقابل حرية عالية الكفاءة حيث نعتتهم صحيفة «إيكونومست» هذا الأسبوع على أنهم «هرمون، خجولون، بلداء» لا يفوقه سوى رفض الاعتراف بأن النظام الشيوعي كان له مزايا مثلما كان له ثمن واضح. كانت الجمهورية الديمقراطية الألمانية (ألمانيا الشرقية) مقرًا لوزارة أمن الدولة (شتازي) وتعاني من عجز الموارد وجدار برلين، لكنها كانت أيضًا بلدًا مليئًا بالوظائف، والعدالة الاجتماعية، والسكن الرخيص، والنقل والثقافة، وواحدة من أفضل منظومات رعاية الأطفال في العالم، وحريات في مكان العمل أكبر مما يتمتع به معظم العاملين في ألمانيا اليوم.

هذا، بالإضافة إلى مهانة الاستحواذ، وبسبب نتائج

استطلاع مجلة «دير شبيجل» هذا العام التي تشير أن ٥٧ في المائة من الألمانيين الشرقيين يعتقدون أن الجمهورية الديمقراطية الألمانية «كانت لها مزايا أكثر من العيوب»، رُفضت فكرة أن الدولة كانت ديكتاتورية[129] وذلك حتى بين الشباب. بينما يعتقد واحد فقط من بين خمسة في المجر أن البلد قد تغيّر للأفضل منذ ١٩٨٩، وهناك ١١ في المائة فقط من البلغاريين يرون أن الأشخاص العاديين قد استفادوا من التغيرات، ومعظم الروس والأوكرانيين نادمون على تفكك الاتحاد السوفيتي.

تلك الطبيعة ذات الوجهين، كالإله الروماني يانوس، لأحداث عام ١٩٨٩، تنعكس أيضًا في أثرها العالمي والأيديولوجي. فهي التي أطلقت المسار الذي أدى إلى نهاية الحرب الباردة. لكن من خلال إزاحة القوة العظمى الأخرى الوحيدة في العالم عن المشهد قامت أيضًا بتحطيم القيود على القوة العالمية الأمريكية ومهّدت الطريق إلى الحروب من الخليج ويوغسلافيا إلى غزو العراق وأفغانستان.

وفي الوقت ذاته، من خلال تدمير منافسها الأيديولوجي الرئيسي، فتحت أحداث ١٩٨٩ الباب للنموذج غير المقيد للرأسمالية الذي أحدث فوضى اجتماعية واقتصادية في أنحاء العالم على مدار عقدين. ولقد أدى هذا بدوره إلى الأزمة الاقتصادية التي وقعت عام ٢٠٠٩، والتي نزعت مكانة النموذج

النيوليبرالي على نحو ملموس للغاية. كما هيأ الظروف لموجة التغيير التقدمي في أمريكا اللاتينية التي تحدَّت النظام الاجتماعي لما بعد ١٩٨٩ وزادت من إمكانية وجود شكل جديد للاشتراكية في القرن الحادي والعشرين.

كثيرًا ما يتردَّد أن انهيار الشيوعية الأوربية والاتحاد السوفيتي قد دمَّر البديل النظامي الوحيد للرأسمالية. إلا أن الضغط من أجل بديل اجتماعي طالما أتى من الرأسمالية نفسها وفشلها، وهو الأمر الذي اتضح مجدَّدًا للناس في أرجاء العالم. لا يوجد سوى ١١ في المائة فقط من الأشخاص الذين سئلوا في استطلاع الـ بي بي سي هذا الأسبوع من سبعة وعشرين بلدًا، يرى أن رأسمالية السوق الحر تجري على ما يرام، ونحو الربع يعتقد أن بها علة قاتلة، ومعظمهم يريد المزيد من الملكية العامة وتدخل الدولة في الاقتصاد[130].

إن المنظومة التي انهارت قبل عقدين، بكل دروسها المستفادة للمستقبل، السلبي منها والإيجابي، أصبحت في عداد التاريخ. لكن تلك الحركات والنماذج الجديدة التي سوف تظهر لتتحدى النظام العالمي والمحاطة بأزمات بيئية واقتصادية تبدو مؤكدة. ما تعلمه الشيوعيون في عام ١٩٨٩، وما أنصار الرأسمالية بصدد اكتشافه الآن، هو أنه لا شيء يبقى مستقرًا أبدًا.

انقلاب هندوراس دليل على أن المدّ الراديكالي يمكن عكسه

لو كانت هندوراس في بقعة مختلفة من العالم أو لو كانت إيران أو بورما، مثلًا لكان رد الفعل العالمي على محنتها الراهنة مختلفًا كثيرًا. في الوقت الراهن، في قلب ما اعتبرته الولايات المتحدة دائمًا ساحتها الخلفية، هناك آلاف من النشطاء المؤيدين للديمقراطية يخاطرون بحياتهم لعكس الانقلاب الذي أطاح بالرئيس المنتخب للبلد. بعد مرور ستة أسابيع على خطف مانويل زلايا، يساري الميول فجرًا من القصر الرئاسي في تيجوسيجالبا وطرده خارج الحدود، قامت إضرابات بغلق المدارس ومنع رحلات الطيران، بينما سار الفلاحون والنقابيون في مسيرة تتحدى الجنود المقنعين وحواجز الطريق العسكرية.

لقد اتبع صناع الانقلاب دليل الاستحواذ الكلاسيكي لأمريكا الجنوبية. تم إطلاق النيران على المتظاهرين، وجاءت أنباء عن القبض على أكثر من ألف شخص، وتم إغلاق محطات التليفزيون والإذاعة، وتم قتل النقابيين والنشطاء السياسيين. لكن رغم أن التنديد العالمي الرسمي كان شبه عمومي، وتضمَّن حكومة الولايات المتحدة، لم يتحرك أحدٌ قيد أنملة خارج أمريكا اللاتينية لإعادة القيادة الهندوراسية المنتخبة.

لقد ابتليت أمريكا اللاتينية بالطبع بالانقلابات العسكرية التي عادة ما ساندتها الولايات المتحدة على الحكومات المنتخبة. وهندوراس، جمهورية الموز

الأصلية، أصيبت بها أكثر من غيرها. لكن كل هذا كان من المفترض أن يتغيَّر بعد نهاية الحرب الباردة: من الآن فصاعدًا سوف تحكم الديمقراطية. وقد أعلن باراك أوباما أنه سيكون هناك «فصل جديد» للأمريكتين من «الشراكة المتساوية»، من غير عودة إلى «الماضي المظلم».

لكن بينما يتوغَّل نظام روبرتو ميشيليتي الانقلابي بلا أية بادرة لعقوبات جادة من راعي الدولة الشمالي ذي النفوذ، تشير كل العلامات إلى تكرار المشهد التاريخي. في بلد يشوبه الظلم على نحو قبيح، يبلغ عدد سكانها سبعة ملايين، ومن المعروف أن من يملكها ويسيطر عليها هم خمس عشرة عائلة، ويعيش أكثر من ثلثي السكان بها تحت خط الفقر، كان من غير المحتمل أن يصبح زلايا الأوليجاركي صاحب المزارع قائدًا للتغيير الاجتماعي.

وكما وصف زلايا الأمر: «كنت أظن أنني سوف أحدث تغيرات من قلب النظام النيوليبرالي، لكن الأغنياء لم يتنازلوا ولو قليلًا». فحتى الإصلاحات المتواضعة التي قام بها، مثل زيادة ٦٠ في المائة للحد الأدنى للأجور ووقف الخصخصة، أتت بصيحات غضب من النخبة الحاكمة، التي رابها أكثر صلته مع هوجو شافيز في فنزويلا وصلته بكوبا، وعزمه على الاستجابة لمطالب الحركات الشعبية لانتزاع القوة السياسية من حكم الأقلية وإصلاح الدستور.

كانت محاولة زلايا لإجراء مشاورة عامة غير ملزمة فيما يخص تصويتًا آخر على الجمعية الدستورية هي شرارة البدء لانقلاب شهر يونيو/حزيران. ولقد صور المدافعون عن الانقلاب هذه الحركة على أنها محاولة لمد فترة حكم زلايا، وهو الأمر الذي لم يكن ليحدث أيًا ما كانت النتيجة. لكن، كما حدث في حالة الانقلاب التشيلي في عام ١٩٧٣، تم استخدام قرار المحكمة العليا بعدم قانونية أي استفتاء دستوري من المحافظين في الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية لإضفاء غطاء زائف تمامًا من القانونية على الإطاحة بزلايا.

ووراء تلك المناورات، كانت الصلة بين هندوراس والجيش والدولة مصالح الشركات في أمريكا على أقرب ما يكون في هذا النصف من الكرة الأرضية. كانت هندوراس هي قاعدة حرب كونترا المموَّلة من الولايات المتحدة ضد الجبهة الساندينية في نيكاراجوا في الثمانينات؛ وهي تستضيف أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في المنطقة؛ وتعتمد اقتصاديًا بالكامل على الولايات المتحدة، من ناحيتي التجارة والاستثمار.

وأيًا ما كان الحراك السابق بين المتآمرين الهندوراسيين والمسؤولين الأمريكيين، فمن الواضح أن إدارة أوباما تستطيع أن تنهي النظام الانقلابي غدًا عن طريق وقف المساعدات العسكرية وفرض العقوبات. لكن حتى هذا الحين، ورغم الاستنكار العام، لم يُسحب الرئيس السفير الأمريكي بعد، فضلًا عن منع تأشيرات

دخول زعماء الانقلاب أو تجميد أرصدتهم، كما طلب زلايا.

وفي تلك الأثناء تتبع هيلاري كلينتون نهجًا أكثر تضاربًا. فبدلًا من الدعوة لإعادة الرئيس المنتخب، طرحت وزيرة الخارجية والذي يعمل أحد مساعديها القدامى، لاني ديفيس، حاليًا ضمن مجموعة الضغط لصالح زعماء الانقلاب وساطة للوصول إلى تسوية، ونددت «بتهور» زلايا لمحاولته العودة إلى هندوراس عبر الحدود مع نيكاراجوا. ويمكن أن نستشف أسباب ذلك من خلال ما قاله فيليب كراولي، مساعد وزير الخارجية، الذي وضَّح أن الانقلاب ينبغي أن يكون «درسًا» لزلايا لاعتباره فنزويلا الثورية نموذجًا للمنطقة.

وقد هاجم أوباما هذا الأسبوع النقاد الذين يقولون إن الولايات المتحدة «لم تتدخل بشكل كافٍ في هندوراس» واتهمهم بالنفاق، لأنهم هم نفس الأشخاص الذين دعوا إلى «خروج الأمريكيين من أمريكا اللاتينية». إلا أن تلك الدعوة الجماعية من أنحاء القارة ليست بالطبع من أجل المزيد من التدخل في هندوراس، بل لكي تنهي الولايات المتحدة الدعم الفعلي لمن قاموا بالانقلاب وتستجيب إلى طلب رئيس البلد المنتخب بوقف المساعدات العسكرية والاقتصادية.

والحقيقة أن هندوراس بمثابة مركب واهٍ على الموجة التقدمية التي اجتاحت أمريكا اللاتينية على مر العقد الماضي، تتحدى هيمنة الولايات المتحدة وإجماع

واشنطن، وتكسر قبضة النخبة الراسخة، وتهاجم انعدام العدالة الاجتماعية والعرقية. في الوقت الذي كُبِّل فيه العملاق الإمبريالي بالحرب على الإرهاب، انتهزت القارة تلك الفرصة للتأكيد على استقلالها الجمعي في العالم متعدد الأقطاب الذي تتضح ملامحه الآن.

لا عجب مطلقًا أن هذا المسار يعتبر تهديدًا لمصالح الولايات المتحدة، أو أن الحكومة الأمريكية قد استخدمت ذريعة الحرب المطولة «المقاومة للعصيان» في كولومبيا لإقناع حكومة ألفارو أوريبي اليمينية بالسماح للقوات الأمريكية المسلحة باستخدام سبع قواعد عسكرية في البلد، وهو الأمر الذي يتعدَّى كل ما حاولت إدارة بوش فعله، وقد تسبَّب بالفعل في زيادة التوتر مع إكوادور وفنزويلا.

ولهذا السبب تحظى الإطاحة بالحكومة الديمقراطية في هندوراس بأهمية تتعدى حدودها. إذا تم السماح لذلك الاستحواذ بالاستمرار سيترتب على ذلك ما هو أكثر من تشجيع ضباط الجيش ذوي الميول الانقلابية في الدول المجاورة مثل جواتيمالا، وتحذير للحكومات التقدمية الأضعف، وتقوية شوكة الأوليجاركيين في أرجاء القارة. هذا الأمر سوف يعطي أيضًا إشارة واضحة إلى أن المسار السياسي والاجتماعي الراديكالي الذي انطلق في أمريكا اللاتينية وهو أكثر التطورات المبشِّرة بالسياسة العالمية على مدار العقدين الماضيين يمكن وقفه وعكسه. من الواضح أن الاتكال على أوباما

ليس ضمن الاختيارات: لن يدافع عن ديمقراطية أمريكا اللاتينية سوى شعبها[131].

معاناة هاييتي نتيجة الإفقار المتعمد

٢١/٠١/٢٠١٠

لا سبيل لإغاثة شعب هايتي، مما يبدو، حتى في ساعة خلاصهم الموعود. بعد مرور أكثر من أسبوع على الزلزال الذي قد يكون قد قتل ٢٠٠,٠٠٠ شخص، لم يرَ معظم شعب هاييتي شيئًا من أسطول المساعدات الذي وعده به العالم الخارجي. عوضًا عن ذلك، وبينما الجيش الأمريكي يستحوذ عسكريًا على مطار بورت أو برينس لضخ آلاف الجنود في دولة الكاريبي المنكوبة، استمر موت المصابين والجوعى الذين نجوا من الكارثة.

أما الفضيحة الأكبر، فكانت قيام القادة من الضباط الأمريكيين بصرف الطائرات التي تحمل معدات طبية وإمدادات طوارئ من منظمات مثل برنامج الأغذية العالمي وأطباء بلا حدود، وذلك لإعطاء الأولوية لهبوط طائرات الجنود. ورغم قذر الصبر والتضامن الملحوظ في الشوارع والنطاق المحدود نسبيًا لعمليات السلب، فإنه قيل إن الهدف من ذلك هو ضمان الأمن وتجنب حدوث «صومال آخر»، في إشارة إلى عملية «سقوط الصقر الأسود» المخزية التي قام بها الجيش الأمريكي عام ١٩٩٣. ويتوافق هذا الأسلوب مع التقليد الراسخ لإخضاع هاييتي تحت السيطرة.

خلال الأيام القليلة الماضية اتضح دافع آخر، حيث

دشَّنت الولايات المتحدة حصارًا بحريًا كاملًا على هاييتي لمنع النزوح الجماعي بحرًا من اللاجئين الذين ينشدون ملاذًا في الولايات المتحدة هربًا من مغبَّة الكارثة. وهكذا بينما رجال الإطفاء الويلزيون والأطباء الكوبيون يقومون بإنقاذ الأرواح هذا الأسبوع، كانت الفرقة ٨٢ المحمولة جوًا مشغولة بالهبوط بالمظلات على حطام القصر الرئاسي في هاييتي.

لا شك أن عددًا أكبر من شعب هاييتي مات جرَّاء تلك الأولويات الجائرة على نحو صادم. وكما قال باتريك إلي، وزير الدفاع الأسبق في حكومة جان برتران أريستيد الذي تمت الإطاحة به مرتين بدعم من الولايات المتحدة واصفًا الأمر: «نحن لا نحتاج إلى جنود، لا توجد حرب هنا». ومع حجم هذا الاستحواذ لا عجب أن يتحدَّث أشخاص من هاييتي مثل إلِي، أو الزعماء الفرنسيين والفنزويليين، عن خطر احتلال أمريكي جديد.

لقد تم نبذ انتقاداتهم تلك على أنها رد فعل تلقائي معادٍ لأمريكا في وقت يعتبر فيه الجيش المريكي هو القوة الوحيدة التي يمكنها تقديم دعم لوجستي لجهود الإغاثة. بيد أنه في ظل تاريخ هاييتي القاسي من غزو واستغلال على يد الولايات المتحدة والقوى الاستعمارية الأوربية، يبدو مثل هذا الرد غاية في البلاهة. فبينما كان زلزال الأسبوع الماضي كارثة طبيعية، إلا أن حجم الكارثة الإنسانية التي أطلقها من

صنع الإنسان.

لا يوجد جدل بأن الفقر هو السبب الرئيسي لعدَّاد الموتى المروِّع: نتاج الأكواخ المتكدسة وغياب البنية التحتية الصحية والعامة. لكن الفقر في هاييتي يتم التعامل معه على أنه انحراف تاريخي أو ثقافي محير، في حين أنه في الحقيقة النتيجة المباشرة للعلاقة الوحشية على نحو خاص مع العالم الخارجي خاصة الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا منذ قرون.

عقابًا لها على نجاحها في الانتفاض ضد العبودية، وإعلان أول جمهورية سوداء عام ١٨٠٤، عن طريق الغزو والحصار وتحميلها أعباء ساحقة من تعويضات المديونية، التي لم تسدد بالكامل إلا في عام ١٩٤٧، تم احتلال هاييتي من الولايات المتحدة في ما بين الحروب، واعتصارها بلا هوادة من قبل عدة دائنين. وبعد أكثر من قرن من الإفقار الاستعماري المتعمَّد جاءت عقود من ديكتاتورية آل دوفالييه بدعم من الولايات المتحدة، الذين أغرقوا البلد في مزيد من الديون.

عندما تم انتخاب الكاهن التابع للاهوت التحرير على قاعدة من التطور والعدالة الاجتماعية، أدى تحديه لحكم الأقلية في هاييتي ورعاته الدوليين إلى حدوث انقلابين بدعم من جهات أجنبية وغزوات أمريكية، ووقف للمعونات والقروض، وفي النهاية أدى به إلى المنفى عام ٢٠٠٤. منذ ذلك الحين قام آلاف من جنود

الأمم المتحدة بتوفير الأمن لنظام سياسي مشبوه، بينما فرضت المؤسسات المالية الدولية حمية نيوليبرالية قاسية، مما أدى إلى المزيد من الإفقار لشعب هاييتي.

قبل ثلاثين عامًا، على سبيل المثال، كانت هاييتي مكتفية ذاتيًا بمحصولها من الأرز. وفي منتصف التسعينيات أجبرها صندوق النقد الدولي على تخفيض الأسعار، وأغرقت الولايات المتحدة البلد بفائضها المدعم، وأصبحت هاييتي الآن تستورد أغلب احتياجها من الأرز. تم إجبار عشرات الآلاف من مزارعي الأرز على الانتقال إلى مساكن بورت أو برينس الفقيرة والرديئة. وبالتالي مات العديد منهم في الأسبوع الماضي.

ويسري الأمر نفسه على شروط القروض والمساعدات التي فُرضت على مدار العقدين الماضيين، والتي أجبرت حكومات هاييتي على الخصخصة، وتقليل الحد الأدنى من الأجور، وتخفيض الإنفاق المتدني أصلًا على الصحة والتعليم والبنية التحتية العامة. ويمكن أن نرى أثر ذلك في عجز دولة هاييتي على توفير سبل الإغاثة الأساسية جدًا لشعبها. وحتى الآن تتطلَّب قروض صندوق النقد الدولي الجديدة من هاييتي أن ترفع أسعار الكهرباء وأن تجمِّد أجور القطاع العام في بلد يعيش معظم الناس فيه على أقل من دولارين في اليوم.

وما تعنيه تلك القصة على أرض الواقع يمكن أن نجده في التباين الشاسع بين هاييتي، التي تلقت علاج

السوق، وكوبا المجاورة، التي لم تفعل، لكنها تعاني حصارًا اقتصاديًا أمريكيًا منذ خمسين عامًا. بينما يبلغ معدل وفيات الأطفال في هاييتي زهاء ٨٠ طفلًا من كل ١,٠٠٠، يبلغ المعدل في كوبا ٥.٨ طفل؛ وبينما نحو نصف عدد الراشدين في هاييتي لا يجيدون القراءة والكتابة، نجد العدد في كوبا نحو ٣ في المائة. وبينما مات ٨٠٠ شخص في هاييتي في الأعاصير التي دمرت الجزيرتين بالعام الماضي، خسرت كوبا أربعة أشخاص.

وتبين ناعومي كلاين، في كتابها «عقيدة الصدمة»، كيف تم استخدام الكوارث الطبيعية والحروب، من العراق إلى التسونامي الآسيوي عام ٢٠٠٤، من مصالح الشركات ورعاتها بالدولة لدفع السياسات النيوليبرالية الضارية، من التخفيف الراديكالي للضوابط المالية إلى الخصخصة، وهو الأمر الذي كان سيصبح مستحيلًا في أوقات أخرى. لا شك أن البعض يريد الآن أن يفرض شكلًا من أشكال رأسمالية الكوارث على هاييتي. ولقد زعمت مؤسسة هريتدج الأمريكية المحافظة، ذات النفوذ في الأسبوع الماضي مبدئيًا أن الزلزل قدَّم «فرصة لإعادة تشكيل حكومة واقتصاد هاييتي المختلين منذ زمن، بالإضافة إلى تحسين الصورة العامة للولايات المتحدة»[132].

وتبين أن الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون، الذي يريد بناء مناطق معالجة الصادرات في هاييتي، يفكر في أمر مشابه، وإن كان يتصف بحس مرهف بشكل

أكبر، في مقابلة له مع البي بي سي. لكن زيادة المنتجات التي تجمَّع مشاغل استغلالية في هايتي، لكنها لا تصنَّع ولا تباع فيها، لن يطور اقتصادها ولن يوفر دخلًا ثابتًا للسواد الأعظم من الناس. ويتطلَّب ذلك إلغاء ديون هاييتي الحالية البالغة بلايين الدولارات، واستبدال المنح بالديون الجديدة، وإعادة بناء ديمقراطي يقوده شعب هاييتي لبلده، على أساس من الاستثمارات العامة وإعادة تطوير الزراعة وبرنامج محو أمية مكثف. هذا هو ما يقدم سبيلًا حقيقيةً للخروج من فاجعة هاييتي.

نجاح الصين يتحدى إجماع التوقعات الاقتصادية الفاشلة

١٨/٠١/٢٠١٢

كم تبدَّلت مجريات الأمور. في الوقت الذي تميل فيه بريطانيا مجدَّدًا نحو الركود وتتأرجح دول اليورو على شفا الانفجار الداخلي، هرع جورج أوزبورن إلى هونج كونج، المستعمرة البريطانية سابقًا هذا الأسبوع لاجتذاب الأعمال لصالح «مدينة لندن» لكي يكون مركز التجارة المستقبلي للعملة الصينية. وذهب يوم الثلاثاء إلى بكين للضغط على الصين لكي تقدم على أمرٍ، القطاعان الخاص والعام في بريطانيا غير مستعدين لفعله، الاستثمار في بريطانيا المنكوبة بالأزمة.

جاءت مساعي المستشار بعد محاولات الاتحاد الأوروبي العقيمة لإقناع الصين باستخدام بعض

احتياطها المهول لدعم تمويل عملية إنقاذ دول اليورو. ومع الأداءات النسبية لاقتصادات كل من أوربا والولايات المتحدة والصين في السنوات الأخيرة، ليس من الصعب أن نفهم سبب شعور السياسيين الغربيين الآن بالحاجة إلى الدعم الصيني.

من المعروف أن الصين هي العملاق الاقتصادي الصاعد في العالم. بعد ثلاثين عامًا من النمو السنوي بمعدل ثابت بلغ أكثر من ٩ في المائة أصبحت الصين الآن ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وأكثر الأسواق سرعة في النمو. تم انتشال مئات الملايين من الصينيين من الفقر، حيث ارتفعت حصتها الدولية من التصنيع من ٢ في المائة إلى ٢٠ في المائة خلال عشرين عامًا.

بيد أن الركود الذي أصاب أوربا والولايات المتحدة واليابان هو الذي سلَّط الضوء بشدة على الفجوة الواسعة في الأداء بين القوة الاقتصادية الراسخة منذ زمن بالعالم والصين. في السنوات الأربع بين ٢٠٠٧ و٢٠١١، زاد الدخل القومي للولايات المتحدة بمعدل أقل من ٠.٦ في المائة (ما زال الرقم في طور المراجعة لمعدل أقل)، وتقلص الاتحاد الأوربي بمعدل ٠.٣ في المائة، وتراجعت اليابان بمعدل ٥.٢ في المائة. وفي الفترة ذاتها، رغم تراجع أسواق الصادرات في تلك الاقتصادات، نمت الصين بمعدل يزيد على ٤٢ في المائة.

إلا أن هناك ممانعة شديدة في العالم الغربي الذي

أصابه التقشف لتأمل الأسباب التي أدت إلى تلك الفجوة المذهلة. إن أوربا بدأت بالفعل في الدخول بعمق غير مسبوق في المرحلة الثانية من الأزمة التي اندلعت في عامي ٢٠٠٧،٢٠٠٨، والتي تتركَّز الآن في دول اليورو. عندما قامت وكالة التصنيف الائتماني ستاندرد آند بور بتخفيض مرتبة الأهلية الائتمانية لتسع دول وتمويل إنقاذ دول اليورو، محذِّرة بأن «التقشف المالي وحده هو مجازفة بالتحول إلى عكس النتائج المرجوة»، وكان رد أنجيلا ميركل هو الضغط من أجل تبني سياسة تقشف أكثر إحكامًا.

تلك هي وصفة لحدوث كارثة اقتصادية. وفي غضون ذلك، يتنبأ المحللون الغربيون أن الصين تذهب صوب الاتجاه نفسه، مثلما تنبأوا دائمًا وأخطأوا على مدار العقد الماضي، لكنهم فعلوا ذلك بشكل خاص إبَّان الانهيار الذي وقع عام ٢٠٠٨. وتركِّز التنبؤات الأخيرة «بهبوط صعب» للصين تحت ضغط التضخم، وتركة الديون المصرفية المتعثرة، وسوق الإسكان المحتدم، وأثر الركود أو ما هو أسوأ في أوربا والولايات المتحدة.

وقد تثبت صحة توقعات المتشائمين أخيرًا، لكن هناك أسبابًا قوية تدفعنا لطرح آخر. لقد بلغ النمو الصيني في عام ٢٠١١ معدل ٩.٢ في المائة، مقارنة بالإحصاءات المستقبلية لبريطانيا المقدرة بنحو ١ في المائة. من المتوقع أن ينخفض هذا العام لمعدل ما بين ٧ في المائة و٨ في المائة، وهذا الشكل من الأزمات يتمناه أي أحد.

ولقد بدأ تضخم العام الماضي في الهدوء، وكذلك فقاعة الممتلكات التي، على عكس ما حدث في الولايات المتحدة وبريطانيا، تم تمويلها من خلال المدخرات بدلًا من الاقتراض. وكما يقول جون روس الأستاذ بجامعة شنجهاي جياو تونج، إن الصين لديها سابقة قوية في امتصاص الديون المتعثرة عقب أزمة الديون الآسيوية عام ١٩٩٧. وما يقيها من انهيار الطلب الغربي هو أن معظم تجارتها مع دول العالم النامي.

لكن الأمر الحاسم هو أن الصين على عكس بريطانيا والولايات المتحدة واقتصادات دول اليورو المصابة لديها عجز متواضع في الميزانية يبلغ نحو ٢ في المائة. وهذا يبيِّن السبب الرئيسي الذي مكَّن الصين من تجاوز الأزمة العالمية في عامي ٢٠٠٧،٢٠٠٨ بنجاح ساحق. كان رد الصين هو تدشين أكبر برنامج لتحفيز الاقتصاد في العالم، مستثمرةً بشكل هائل في البنية التحتية.

لكن بدلًا من فعل ذلك من خلال التمويل بالاقتراض أو طباعة النقود، تمكَّنت الحكومة الصينية من استخدام ملكيتها وسيطرتها على المصارف وشركات الدولة الضخمة لزيادة الإقراض والاستثمار، وهو سبب نمو الصين بمعدل ١٠ في المائة سنويًا منذ وقوع الانهيار، بينما تقلَّصت دول الغرب واليابان أو أصابها الركود.

لقد اجتازت الصين مسافة طويلة بعد الاقتصاد الاشتراكي الخاص بالفترة الماوية، وأصبح لديها قطاع خاص كبير واستثمارات أجنبية على نطاق واسع. لكن

نموذجها الاقتصادي المختلط ما زال مبنيًا على أساس من المصارف والشركات المملوكة للدولة. وهكذا بينما تعتمد الحكومات في أوربا والولايات المتحدة على آليات غير مباشرة (وغير مجدية على الإطلاق حتى الآن) لعكس مسار انهيار الاستثمار الخاص في قلب الأزمة والمصارف والشركات الخاصة تكتنز نقود الإنقاذ هناك لدى الصين الرافعة المالية التي تمكنها من زيادة الاستثمار والوظائف والدخل.

ولقد كان لهذا الأساس المملوك للدولة دور مركزي في نمو البلد الاستثنائي على مدار العقود الثلاثة الماضية. ولقد قام هذا التقدم بالطبع على أكبر هجرة عمَّالية في تاريخ البشرية. وكانت تكلفة هذا الصعود الاقتصادي عالية جدًا: من تفشٍ في الفساد والاستغلال للعمالة متدنية الأجر إلى التدهور البيئي، وانتشار كبير لعدم المساواة، وقيود خطيرة على الحقوق المدنية.

إن الإضرابات والاضطرابات الريفية في الصين وكذلك التحولات السياسية تمثل الآن تحديًا، وتترك أثرها على أوجه الفشل تلك. لكن نظام الصين السلطوي قد يجعل الناس في أماكن أخرى تتجاهل بعض الدروس القوية فيما يخص تجربتها الاقتصادية. وأحد تلك الدروس هو أن الأمر الذي اشتهر من قبل بين التيارات الرئيسية السياسية في بريطانيا وأوربا باسم «الاقتصاد المختلط» إلى جانب أذرع تحكم أخرى تم نبذها مثل مراقبة رأس المال يمكنه أن يحقق نتائج يعجز عنها

الاقتصاد المخصخص غير المقيد تمامًا.

لا توجد طريقة يمكن أو ينبغي بها نقل النموذج الاقتصادي الصيني المتطوِّر إلى بريطانيا أو أوربا. وبما أن معظم الدول الأوربية قد تخلَّت عن حصص الدولة في مختلف قطاعات الاقتصاد منذ زمن طويل، فلا يوجد لديها الآن ما يشبه الرافعة المالية أو الصناعية التي تملكها الصين لدفع النمو الاقتصادي.

لكن من ضيق الأفق أيضًا ألا ندرك أن فشل القطاع الخاص والسوق هو جوهر الأزمة الحالية؛ أو ألا نعيد النظر في الدور الذي يمكن أن تلعبه أشكال جديدة من الملكية العامة في الاقتصاد الحديث في ضوء تجربة الصين؛ أو أن نرفض استخدام المؤسسات المملوكة للدولة الموجودة بالفعل، مثل المصارف المملوكة جزئيًا للدولة في بريطانيا، لإيجاد سبيل للخروج من الأزمة. إن نجاح الصين بمثابة فرصة عالمية، كما فطن جورج أوزبورن. لكنه ينبغي أيضًا أن يكون تحديًا لإجماع التوقعات الاقتصادية الفاشلة الذي فقد مصداقيته.

---

125 لم تكن فترة تولي منصب الرئاسة في فرنسا محددة حتى عام ٢٠٠٨، عندما تم اقتراح فترتين متتاليتين كحد أقصى.

126 «واشنطون بوست»، ٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧.

127 Lin Chun, *The Transformation of Chinese Socialism*, Durham and London,

.2006

128 Stephen F. Cohen, *Failed Crusade*, New York, 2009, p. 23.

129 «دير شبيجل»، ٧ مارس/آذار ٢٠٠٩.

130 موقع أخبار بي بي سي، "Free market flawed, says survey"، ٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩.

131 عقب انقلاب هندوراس عام ٢٠٠٩ قتل مئات النشطاء والمزارعين والصحفيين في فترة تولي الحكومة التي تلت الحكومة المدعومة من الولايات المتحدة، بينما زادت المساعدات العسكرية الأمريكية: «جارديان»، ٢٢ مارس/آذار ٢٠١٢.

132 Naomi Klein, *The Shock Doctrine: The rise of disaster capitalism*, London, 2007.

الفصل التاسع لوردات الحكم السيئ

كشف النقاب ونزع الثقة عن النخب (٢٠٠٩–٢٠١٢)

اندلعت أعمال الشغب الإنجليزية في عام ٢٠١١ في أنحاء البلد التي تترنّح بالفعل ما بين الركود والاقتطاع والاحتجاجات الطلابية واسعة النطاق. وقد جاءت عقب سلسلة من الفضائح التي كشفت الأزمة المتفاقمة في الطريقة التي تدار بها بريطانيا: بدءًا من خداع حرب العراق وانهيار المصارف وصولًا إلى الانحراف البرلماني والقبضة الشركاتية والفساد في الإعلام والشرطة. رأت الأغلبية أن النخب قد فشلت وفقدت ثقة الآخرين بها، بينما سعت لاستغلال هذا الانهيار لتقزيم الدولة وإعادة تنظيم المجتمع لصالح المتسببين في الانهيار. أغلب هذا كان أمرًا شائعًا في الولايات المتحدة وأوربا، حيث كشف حجم أزمة دول اليورو فشل نموذج المؤسسة الأوربية، بينما تسبب فرضها للتقشف المدمر قي تحويل العجز الديمقراطي إلى أزمة ديمقراطية.

أعمال الشغب هذه تعكس مجتمعًا يقوم على الجشع والنهب

١١/٠٨/٢٠١١

من الضروري، بالنسبة لمن في السلطة في بريطانيا، ألا يكون لأعمال الشغب التي تجتاح البلد سبب سوى العدوانية الهمجية. ما هي إلا «عمل إجرامي، ببساطة

ووضوح»، هكذا أعلن ديفيد كاميرون بعد قطع إجازته التي كان يقضيها في توسكانا. ولقد حذّر رئيس بلدية لندن ورفيقه بوريس جونسون العضو السابق في نادي بولنجدن، اللذين لاحقهما اللندنيون في منطقة كلابم، إنه يجب ألا يسمع القائمون بأعمال الشغب بعد الآن حديثًا يبرر ما يحدث بـ «تبريرات اقتصادية ومجتمعية» (مع أنه لم يوضح من الذي يقدم تلك التبريرات) لما يفعلونه.

عندما ربط كن ليفينجستون الذي سبقه أعمال الشغب بتأثير اقتطاع الإنفاق العام بدا وكأنه هو نفسه الذي أضرم النيران في المباني. وكتبت صحيفة «ديلي ميل» هادرة، إن إلقاء اللوم على الاقتطاع أمر «غير أخلاقي وعائب»، وهو ما ردَّده مجموعة ممن يشجعون مكافحة الشغب بينما ينعمون بدفء منازلهم. ولقد أكدوا أنه لا يوجد ما يستلزم شرحه، وأن الرد الوحيد يجب أن يكون رصاصات مطاطية ومدافع مياه وجنودًا في الشوارع.

وسوف نسمع ما هو أكثر من ذلك بكثير عندما يجتمع البرلمان، والسبب ليس خفيًا. إذا لم يكن لأعمال الشغب هذه أسباب اجتماعية أو سياسية، فلا يمكن تحميل المسؤولية على من في السلطة. والأدهى أن ذعر العديد من الناس بسبب الفوضى وغضبهم من فشل الشرطة في إيقاف انتشارها يعطي الحكومة الفرصة للنهوض على قدميها مجددًا، واستعادة مصداقيتها التي تضرّرت

ضررًا شديدًا كقوة تفرض النظام الاجتماعي.

لكنه موقف عبثي أيضًا؛ إذا كان هذا الثوران الذي حدث هذا الأسبوع هو تعبير عن إجرام صرف ولا علاقة له بتحرش الشرطة أو بطالة الشباب أو تفشي عدم المساواة أو الأزمة الاقتصادية المتفاقمة، لماذا إذن يحدث الآن ولم يحدث قبل عقد؟ إن الطبقات الإجرامية، حسب الوسم الفيكتوري لهؤلاء الذين يعيشون على هامش المجتمع، موجودة معنا دائمًا. وإذا لم تكن هناك صلة بين أعمال الشغب وبين الانقسام الاجتماعي الوحشي في بريطانيا وأحياء الأقليات المعدمة، لماذا إذن انطلق في منطقة هارينجي وليس في هنلي؟

إن اتهام هؤلاء الذين يسلطون الضوء على العلاقة الواضحة بين الأمرين بأنهم مدافعون أو «مبررون» للاعتداءات على رجال الإطفاء أو سرقة أصحاب المحال الصغيرة هو فعل مساوٍ في السخف. ورفض الإقرار بأسباب الإضرابات يزيد من احتمال تكرر حدوثها، وحتى الوزراء أنفسهم، لن يرتكبوا هذا الخطأ بالتأكيد خلف الأبواب المغلقة إذا كانوا مهتمين بمستقبلهم السياسي.

كان الأمر مماثلًا عندما اندلعت أعمال الشغب في لندن وليفربول قبل ثلاثين عامًا، والتي أثارتها المواجهة بين رجال الشرطة ومجتمع السود، وقتما كانت حكومة أخرى من التيار المحافظ تفرض الاقتطاع أثناء فترة

كساد. تم اتهام أهل بريكستون وتوكستث بأنهم مجرمون وقطاع طرق، لكن خلال أسابيع كتب مايكل هيسلتين مذكرة خاصة للحكومة، بدأها قائلًا: «لقد استلزم الأمر أعمال شغب وخلق ضرورة ملحة من أجل اتخاذ إجراء بصدد العوز في الحضر».

هذه المرة انتشرت الاضطرابات متعددة الأعراق بشكل أبعد وأسرع. كانت أقل تسييسًا وكان حجم النهب أكبر بكثير، إلى درجة أن سرقة «الأشياء المجانية» كان هو الفعل السائد في عدة مناطق. لكن مصدر هذا الجيشان ليس خفيًا على الإطلاق. لقد أثاره قتل الشرطة لشاب أسود في بلد احتمال أن يُستوقف السود فيه، ويتم تفتشيهم يساوي ستة وعشرين ضعف احتمال نظرائهم من البيض. وأعمال الشغب التي اندلعت في توتنم كرد فعل في نهاية الأسبوع وقعت في منطقة بها أكبر معدل بطالة في لندن، حيث أغلقت نوادي الشباب بما يتوافق مع اقتطاع ٧٥ في المائة من ميزانية خدمات الشباب[133].

اندلع الغليان في أنحاء المدينة المعروفة الآن إلى حد ما بأعلى درجات عدم المساواة في العالم المتقدم، حيث زاد ثراء النسبة الأغنى بها البالغة ١٠ في المائة ٢٧٣ ضعف النسبة الأفقر، وقد ضم هذا الغليانُ الشبابَ الذين انخفضت ميزانية معونة استكمال التعليم الخاصة بهم، في الوقت الذي وصل فيه معدل بطالة الشباب رقمًا قياسيًا وخُفضَت الأماكن المتاحة

بالجامعات من جرّاء زيادة رسوم التعليم ثلاثة أضعاف[134].

والآن، انتقلت الإضرابات إلى أنحاء البلد. إلا أن أعمال الشغب لم تكن غير متوقعة بعد بدء الحكومة في برنامجها الأرعن لتقليص الدولة. في الخريف الماضي حذّرت جمعية مراقبي الشرطة من أخطار تخفيض عدد رجال الشرطة في وقت الحاجة القصوى إليهم للتعامل مع «التوترات الاجتماعية» أو «الفوضى المنتشرة». وقبل أقل من أسبوعين، صرّح شباب توتنم لصحيفة «جارديان» بأنهم يتوقعون حدوث شغب[135].

وينكر السياسيون والمتحدثون في الإعلام وجود علاقة لأي من ذلك بالمراهقين المعتلين اجتماعيًا الذين يحطمون واجهات المحال ليأخذوا شاشة تلفاز بلازما وأحذية رياضية. لكن من أين أتى القائمون بأعمال الشغب بفكرة أنه لا توجد قيمة أعلى من اكتساب الثروة الشخصية أو أن السلع التي تحمل علامات تجارية هي السبيل للهوية واحترام الذات؟

في الوقت الذي قام فيه المصرفيون بنهب ثروة البلد علنًا وأفلتوا من العقاب، ليس من الصعب أن نرى سبب ميل هؤلاء الذين فاتهم قطار الكسب السهل للظن أن من حقهم مد أيديهم إلى جهاز هاتف نقال. بعض القائمين بأعمال الشغب يربطون بين الأمرين بشكل واضح. «السياسيون الذين يقولون إننا ننهب ونسرق، هم أفراد العصابة الأصليون»، هكذا تحدّث أحدهم إلى واحد من

المراسلين. ووضّح آخر للبي بي سي: «نحن نبرهن للأغنياء على أننا قادرون على فعل ما نريده».

معظمهم لا نصيب له في المجتمع الذي نبذهم أو في النموذج الاقتصادي الذي أخفق الآن. لقد أصبح من الواضح بالفعل أن بريطانيا المنقسمة ليست في حالة تسمح باستيعاب التقشف الذي يطبق الآن، لأن ثلاثة عقود من الرأسمالية النيوليبرالية قد حطّمت العديد من الأواصر الاجتماعية بالعمل والمجتمع.

ما نشهده الآن في أرجاء مدن إنجلترا هو انعكاس لمجتمع يقوم على الجشع، وفشل محطم للسياسة والتضامن الاجتماعي. وفي غضون ذلك، المرحلة الأخيرة من الأزمة الاقتصادية المتأرجحة ذهابًا وإيابًا بين الولايات المتحدة وأوربا تهدِّد بخطر انحراف التقشف في بريطانيا إلى ركود أو كساد مطول. لقد بدأنا نرى الثمن الباهظ لرفض تغيير المسار.

لقد تحوّل الأمر إلى أزمة في المنظومة السياسية بأكملها

٢١/٠٥/٢٠٠٩

ما قد بدأ كفضيحة سياسية انحرف إلى أزمة كاملة النمو في منظومة بريطانيا السياسية بأكملها. لا شك في أن استقالة المتحدث باسم مجلس العموم جاءت متأخرة جدًا. لكن إذا كان أعضاء البرلمان يتخيلون أن تقديم مايكل مارتن كبش فداء لما قاموا به من عمليات نصب سوف يهدئ من النفور الشعبي، فهم حالمون. ما

انكشف رويدًا رويدًا عن أحقية أخذ ما يحلو لهم زاد من عمق الهوة بين النخبة السياسية والشعب، التي زاد اتساعها على مدار عقدين: نتيجة انحسار الاختيارات السياسية، وإضفاء طابع المهنة على السياسة، وتدليس الحكومة الوقح فيما يخص الحرب والسلام، والانهيار المالي المدمر.

والآن تم نزع الثقة عن طبقتي بريطانيا الحاكمة والتجارية. وما أطلقت عليه صحيفة «ديلي تيليجراف»، التي نسّقت تسريبات النفقات، أمس «ثورة بريطانية للغاية» ينبغي أن يذهب إلى ما هو أبعد من مجرَّد تغيير شكلي في منصب طقسي يعتمد صاحبه على البلاغة اللغوية الزائفة من أجل تهدئة الأمور. ويبدو جوردن براون أخيرًا غير قادر على رؤية ما يجب فعله بوضوح. على مدار أسبوعين جاء رده على ما تم كشفه متأخرًا خطوة عن ديفيد كاميرون، سواء فيما يخص الاعتذار أو معاقبة أعضاء البرلمان أو مطالبتهم برد المبالغ. ولقد تلقّى يوم الثلاثاء «تقريعًا غير مسبوق» من الرئيس التنفيذي على المستوى الوطني لحزب العمال بشأن عجزه عن التصرف، حسب وصف أحد الأعضاء.

والآن تحرّك ليقوم بوقف بعض أكثر المخالفين تجاوزًا، واستأنف خطط إنهاء الحكم الذاتي البرلماني، وعيّن لجنة على غرار «محكمة غرفة النجوم»[136]، للتحقيق مع نواب البرلمان المخطئين، وأعلن أن «العديد» من أعضاء

البرلمان سوف يتنحون نتيجة لذلك. لكن الشعب لا يريد اعتذرات ولا شيكات ولا وعودًا بالمزيد من التحقيقات، هو يريد أن يلقى المخطئ أشد عقاب بلا مماطلة. ولهذا السبب فالطريق الوحيد لإعادة بعض الثقة في نواب البرلمان عن حزب العمال الذين نالهم الضرر الأكبر من جرّاء الفضيحة هو فرض إجراء جولة شاملة لإعادة الاختيار في الأحزاب المحلية.

ولتجنب أي نوع من الترقيع من المسؤولين الإقليميين الذين كدّسوا البرلمان بنماذج مستنسخة من حزب العمال الجديد، يجب أن يتم تسهيل الإجراءات المعتادة. واخضاع الجميع، عدا النواب الذين لا تشوبهم شائبة، لعملية إعادة الاختيار سوف يعطي فرصة لإعادة إحياء الديمقراطية المحلية واستبدال مرشحين أكثر استقلالًا وتجذرًا من الطبقة العاملة ببعض السياسيين المهنيين المستنسخين.

كما من شأن ذلك أيضًا أن يضع الحزب المحافظ في موقف الدفاع. سوف يشعر كاميرون بضرورة الانصياع، ولن يجازف بخسارة أقرب حلفائه في تلك الأثناء فحسب، بل أيضًا بحدوث رد فعل عكسي من الجمعيات المحافظة المحلية، التي وضّحت تمامًا أنها لاترغب مطلقًا في استبعاد أي من نواب البرلمان، مهما كان مدى فداحة ملابسات مسألة مخصصات المنزل الثاني[137]. لكن براون ما زال معرِضًا عن فصل وزيرة الاندماج الاجتماعي هيزل بليرز لتربحها من النفقات، وأعلن عن

«ثقته الكاملة» بها في الوقت نفسه الذي وصف فيه سلوكها بأنه «غير مقبول بالمرة».

بيد أنه من الواضح أن تطهير المنحرفين ليس كافيًا. الأمر الذي تحوّل إلى أزمة ديمقراطية لا يمكن تجاوزه إلا من خلال برنامج إصلاح ديمقراطي. كل من أنصار بلير وبراون من أعضاء الحكومة يتحدّث الآن عن تدشين مؤتمر دستوري لإعادة تشكيل الهيكل السياسي بأكمله، ليشمل ذلك كل شيء من انتخاب اللوردات ولجان الاختيار المستقلة إلى الإصلاح الانتخابي وإعادة هيكلة تمويل الحزب.

يجب أن يتم تبني أي إجراء يشق المنظومة، ويتخلّص من عدم الاكتراث البريطاني الأبدي فيما يخص «أم البرلمانات»[138]. لكن الاصلاحات التكنوقراطية وحدها لن تحل المشكلة. إذا لم تتمحور الديمقراطية البرلمانية حول الاختيار، فلا معنى لها إذن. إن تركة حزب العمال الجديد هي منافسة على أضيق الاختيارات السياسية والاقتصادية، يهيمن عليها ماكينات حزبية شديدة المركزية، حيث ذوت الديمقراطية الداخلية وانجرف أعضاء الحزب بعيدًا.

لا يوجد سبب يجعل تلك الإصلاحات الخاضعة للنقاش تتغلّب تلقائيًا على ذلك الإرث المشؤوم. إذا لم تتمكن الأحزاب الجديدة من كسر الاحتكار السياسي القائم وهو تحدٍ شاق في ظل نظام الفوز للأكثر أصواتًا، حتى في ضوء الظروف الراهنة سيتطلب ذلك إنهاء

سيطرة الحزب السلطوية، وإعطاء مساحة للتعددية الداخلية، وأن يختار التيار اليميني المحلي مرشحي الانتخابات بحرية.

وبالنسبة لحزب العمال على وجه الخصوص، سوف يعني هذا الثوران إعادة تشكيل الحزب. ولن يتم التغلب على أزمة التمثيل هذه دون تغيير عميق في نوعية الأشخاص الذين يتم اختيارهم كنواب للبرلمان ودون إعادة التواصل بين الناخب والمنتخب، الذي يعززه حق سحب الثقة.

كما لن يكون هناك أي سبب يدفعنا للاعتقاد أن الدعوة لانتخابات عامة مبكرة كما يطالب المحافظون والديمقراطيون الليبراليون الآن سوف تحل الأزمة. وإلى أن تطهِّر الأحزاب نفسها من الأشخاص الأكثر انحرافًا والشاغلين للمناصب حاليًا، ستكون النتيجة المتوقعة هي سلسلة من الاستفتاءات على التحقيق في الفساد، بدلًا من التنافس على البرامج والسياسات، مع وجود مرشحين ذوي صيت ويد نظيفة يحققون غالبية ساحقة للتيار المحافظ في نسبة المشاركة الانتخابية الضعيفة تاريخيًا.

إن الأزمة السياسية التي أطلقتها فضيحة نفقات مجلس العموم هي أيضًا مرتبطة بالأزمة الاقتصادية التي سبقتها. كلتا الأزمتين نتاج النموذج الاقتصادي الذي لم يسع أي بدائل، وقام على الجشع، ودفع الناس لينظروا إلى أنفسهم على أنهم مستهلكون وليس

مواطنين. وكما كان في حالة الانهيار الاقتصادي، سوف يخلق الانهيار الدستوري فرصًا وكذلك أيضًا مخاطر بالنسبة للسياسات التقدمية والجذرية.

من خلال الوصول إلى ذروة التغريب المستمر منذ زمن عن سياسات التيار الرئيسي في الوقت الذي نشهد فيه فشل المنظومة الاقتصادية، فإن الأزمة تطرح فرصة للإطاحة بالعصبة السياسية الحميمة التي عزَّزتها، وتدعو لخلق تحالفات جديدة من أجل تغيير حقيقي في الاتجاه. كل الاختيارات مطروحة، بما في ذلك صمود الأحزاب بشكلها الحالي. إذا تمكن براون من انتهاز الفرصة، سوف تستطيع الحكومة تشكيل اتجاه الإصلاح.

لكن هناك خطر آخر، أن يغذي الاشمئزاز من أفعال الطبقة السياسية الشاذة ميلًا إلى رد فعل رافض لفكرة أنه بوسع السياسة أن تحسن حيوات الناس، وأن يدفع هذا الاشمئزاز الناس إلى تبنى الدعوة من أجل دولة صغيرة في وقت اقتطاع النفقات. لا عجب أن الجو في مقر الحكومة بشارع داوننج مستعر. وكما أخبرني أحد الحلفاء المقربين لرئيس الوزراء أمس: «هناك فراغ على قدر من الخطورة. إذا لم تنتهز النخبة الحاكمة الفرصة، سوف يطيح بها الشعب»[139].

«سلطة شعبية» مخادعة تعد بخصخصة جماعية

١٥/٠٤/٢٠١٠

علينا أن نفيهم حقهم. إن وقاحة المحافظين لا حدود

لها. بعد أن أعلنوا أنفسهم التقدميين الجدد، ونَدَّدوا بالحكومة لاتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء، وبدأوا التودد «للشعب العامل» بشكل لم يكن جوردن براون ليجازف بفعله، قام محافظو ديفيد كاميرون بطرح شعار «السلطة للشعب» كورقة رابحة سوف تأتي بهم في السلطة.

وهذه حركة دعائية تتسم بالذكاء يقوم بها خبراء التلفيق الجدد في بريطانيا، وهي تأخذ تلوّن كاميرون السياسي إلى مستوى جديد، وتستغل عدم وجود فكرة شاملة لحملة حزب العمال، وتعكس المزاج العام التقدمي عقب الانهيار الاقتصادي.

إذا أغمضت عينيك أثناء تدشين المبادئ الأساسية للحزب المحافظ يوم الثلاثاء يكاد يخيل لك أنك في فنزويلا هوجو شافيز، مع كل الأحاديث عن تولي الناس زمام أمور حياتهم جماعيًا وإعطائهم الحق لإنشاء المدارس، وإدارة المكتبات والحدائق، وانتخاب القيادات العامة للشرطة، وتشكيل تعاونيات عمّالية في القطاع العام.

وهذه رسالة قوية. من ذا الذي لا يشعر بالحنق من النهج الإداري الشركاتي المفروض على الخدمات العامة، ولن تغريه فرصة أن يدلي بدلوه في طريقة الإدارة، حتى وإن كانت هناك مخاوف، كمخاوف أوسكار وايلد بشأن الاشتراكية، أن الأمر قد «يستغرق عددًا من الأمسيات أكثر مما ينبغي». لكن ليس علينا أن ننقب

عميقًا لنرى أن صيحة الحرب التي أطلقها كاميرون فيما يخص تسليم السلطة إلى «الفصائل الصغيرة» تخفي وراءها جدول أعمال ذا طابع تاتشري أكثر تقليدية. وكما وصف ويليام هيج، وزير خارجية حكومة الظل، الأمر حينما كان فتى حاذقًا في السادسة عشر من عمره أمام مؤتمر الحزب المحافظ عام ١٩٧٧، الفكرة هي «انحسار الخطوط الأمامية للدولة».

إذا تركنا الخطاب المطمئن جانبًا، سنجد أن سلطة شعب كاميرون هي بلا جدل برنامج خصخصة كاسحة للخدمات العامة. والفارق الوحيد عن من سبقوه هو أننا الآن، بعد عصر من التصفيات على يد المحافظين وحزب العمال الجديد، نتحدث عن الخطوط الأمامية الخيرة لدولة الرعاية الاجتماعية.

ولننظر إلى «المدارس المجانية» على غرار السويد والولايات المتحدة التي يريد المحافظون تمكين الآباء من إنشائها. المشكلة ليست مجرّد أن أصحاب النفوذ والميسورين سيتمكنون من تحويل التمويل القليل من المدارس الأخرى في وقت يشهد تخفيضات هائلة في الإنفاق، أو أن الدلائل في السويد تشي أن المدارس المجانية باهظة التكاليف، وتزيد الفصل الاجتماعي، وغالبًا ما تنقصها المرافق الأساسية. فهي تدار أيضًا في غالب الأمر عن طريق شركات خاصة مسؤوليتها الأولى هم حاملو الأسهم. من الواضح أن هذا ما سوف يحدث هنا إذا تم انتخاب المحافظين، بعد أن أعلن مايكل

جوف، المتحدث التعليمي في حكومة كاميرون، أنها يمكن أن تدار بهدف الربح على أي حال.

يصفها ستيفن بول الأستاذ بمعهد التعليم بأنها «مقامرة كبيرة تقوم على دلائل واهنة أو معدومة». وينطبق الأمر نفسه على التوسع الأكثر طموحًا الذي يخطط له المحافظون في المدارس الأكاديمية، والتي تقوم الشركات الخاصة بالفعل بدعم بعضها والسيطرة عليها وتحقق الأرباح من خلال ضمان أن توكيل الخدمات المدرسية يصدر من خلالهم. إن جروف عازم على إطلاق عنان الحكومة في تلك العملية وأن يكون للأكاديميات التي تديرها جهات خاصة رغم سجله المتعثِّر في التعليم مطلق الحرية في منظومة المدارس، بينما يتم اجتذاب «الممولين المستقلين» بالأرباح التي سوف تتحقَّق من تطبيق اقتصاديات الكم في إدارة سلاسل المدارس.

وهذا واحد من الأسباب التي تجعل زعم المحافظين بأنهم يولّون الناس زمام أمور حياتهم والخدمات المقدمة لهم حيلة واضحة. كما يعلم أي شخص قد أدار مدرسة لفترة من الزمن، أن إحداث تغيير بوجود أقلية من أولياء الأمور والمعلمين في الهيكل الإداري هو أمر صعب بما يكفي. وهو أمر مستحيل في الأكاديميات، التي تتطلّب أن يكون هناك ولي أمر واحد فقط في الإدارة بلا معلمين، وبلا حق في اللجوء إلى السلطة المحلية. إن المتحكم في أغلب مدارس وأكاديميات

المحافظين المجانية الجديدة ستكون الشركات الخاصة، وليس أولياء الأمور، الذين سيختزل دورهم في كونهم عملاء.

والنتيجة هي سلطة أقل للشعب، لا أكثر. وسوف ينطبق المثل على التحايل عن طريق تشجيع القوى العاملة بالقطاع العام على تعاونيات متعاقد عليها من الباطن، ويتم تحضيرها لتصبح مشروعات مشتركة مع الشركات الخاصة، تمهيدًا لاستحواذ الشركات عليها بلا شك.

لقد تراكمت على مدار عقدين دلائل قاسية تشير أن خصخصة الخدمات العامة عالية التكلفة، وتخفِّض مستوى الأجور والظروف، وتقلل الشفافية والمحاسبة، وتزيد من البيروقراطية والفساد السياسي، وتبلي روح وشخصية الخدمات. ما المزية التي تقدمها أكاديمية سيتي في شرق لندن للطلاب والتي تمولها شركة كي بي إم جي؟ الخدمات التجارية والمالية، بطبيعة الحال.

لكن قوة مصالح الشركات التي تقود الخصخصة وسطوتها على الأحزاب السياسية الرئيسية تعني أن سجلها بالنسبة للتيار الرئيسي لا يضاهى. وهكذا يعد كاميرون في سعادة «بكسر احتكارات الدولة المفتوحة»، بينما يتعهد كن كلارك بالخصخصة الكاملة لشركة رويال ميل واتباع أسلوب عدم التدخل في الأعمال التجارية الكبيرة، وتتطلع مجموعة جنرال هيلث كير الخاصة، التي يرأسها بيتر جرشون المستشار

المحافظ للحكومة، في حماس إلى «دور أكبر للقطاع الخاص» كنتيجة لتخفيضات هيئة الخدمات الصحية الوطنية.

لقد مهّد حزب العمال الجديد بالطبع الطريق لمثل هذا الهجوم من خلال ثلاثة عشر عامًا من الخصخصة التي قام بها، وخطط مبادرة التمويل الخاص باهظ التكلفة، والمقاومة الشديدة لتقييد الشركات، إلى أن غمرته الأزمة النيوليبرالية في السنوات القليلة الماضية. منذ ذلك الحين تراجع معدل الاستحواذ الخاص على خدمات الصحة والتعليم. لكن رغم الوعود الإيجابية الأخرى فيما يخص الحد الأدنى للأجور والتدخل الصناعي، على سبيل المثال عادت المبادئ الأساسية لحزب العمال هذا الأسبوع إلى أفكار حزب العمال الجديد البالية فيما يخص الخدمات العامة والمصارف وضريبة الدخل. وكما أكد الديمقراطيون الليبراليون أمس، فإن واحدًا من الأحزاب الرئيسية لم يخرج عن نموذج السوق الذي فقد أهليته.

وفي حالة كاميرون وجوف وجورج أوزبورن، الذين يتفاخرون بكونهم خلفاء توني بلير، فلا نية لديهم على الإطلاق لفعل ذلك. أيما كان الذي سيتم انتخابه، سيكون هناك المزيد من التصفيات والمزيد من المعارك المحتدمة حول الاقتطاع. لكن إذا جاء المحافظون إلى السلطة، لن يكون هناك أدنى شك أننا سنشهد أكبر حجم من اقتطاع النفقات منذ الثلاثينيات، والضرائب

المنخفضة للأغنياء، والخصخصة الجماعية للخدمات العامة. إن بريطانيا في عصر كاميرون لن تكون دولة الفصائل الصغيرة، بل الشركات الكبيرة، وسلطة الشعب سوف توفِّر غطاءً لتفكيك دولة الرعاية الاجتماعية.

فتيان بولينجدن يريدون إتمام ما بدأته تاتشر

٢١/١٠/٢٠١٠

إن الوحشية التي كشف عنها جورج أوزبورن اليوم تتعدّى كونها أكبر برنامج لاقتطاع النفقات العامة منذ العشرينيات. بعدما بدأ ضباب الرواية الملفقة في الانقشاع، بدا حجم الطموح السياسي وراءه واضحًا. إن التحالف الذي يقوده المحافظون يستغل الأزمة الاقتصادية لا كي يكبح الدولة فحسب، بل ليعيد تنظيم المجتمع أيضًا.

هذا هو علاج بريطانيا بالصدمات. وهو يُعَد ذروة المشروع المحافظ لخلع قلب دولة الرعاية الاجتماعية، أو كما وصف أوزبورن الأمر اليوم، «لإعادة تشكيل» الخدمات العامة، الذي بدأ قبل أكثر من ثلاثين عامًا.

ليس لدى أحد من المحافظين ولا مشجعيهم من الديمقراطيين الليبراليين تفويضًا بفعل أمر كهذا، أو لاتخاذ سلسلة من القرارت كالتي مرروها في خرق سافر لعهود ما قبل الانتخابات، من إلغاء إعانة الأطفال العمومية إلى تخصيص هيئة الخدمات الصحية الوطنية من خلال عملية تحوّل تنازلية. وفي الحقيقة هذا هو ما صوَّت ضده الشعب في الانتخابات العامة في شهر

مايو/آيّار.

وهكذا لجأ زعماء التحالف إلى الزعم السخيف بأن البلد على حافة الإفلاس من أجل فرض مجموعة من التغييرات الكاسحة، والتي من شأن أي منها أن يكون مركزًا لمعركة سياسية مطولة. وهو نوع من الانقلاب السياسي، والنتيجة كانت فوضى في صنع القرار، مع اقتطاع بلغ ١٦ في المائة من ميزانية البي بي سي تم فرضه في دون أن يشعر أحد، وصفقة وزارة الدفاع التي تعد بحاملات طائرات دون وجود طائرات حقيقية.

لكن عندما يتعلّق الأمر بتنظيم الحركات، فإن فتيان بولينجدن، أوزبورن وديفيد كاميرون، خبير فنون السياسة القاتمة والمدير التنفيذي السابق بالعلاقات العامة، أبديا مهارة فائقة[140]. شهور من تسريبات عن التخفيضات الهائلة والتصريحات الصادرة في توقيتات محسوبة عن الحملات على دخول الطبقة المتوسطة، من معونة الأطفال إلى رسوم التعليم، تم استخدامها لتهيئة الرأي العام للحزمة التي قُدّمت اليوم، والتي ترفع شعار «نحن نمر بهذا الأمر سويًا» السخيف. لقد بلغ الأمر أن بدأ بعض مؤيدي التحالف في القول: إن تلك هي إدارة يسارية إلى حد ما، بينما تم دفع نيك كليج بشكل دوري لتعزيز ادعاء التحالف التقدمية، وتمتم بعض المعلقين من التيار اليميني بأنه لن يكون هناك اقتطاع كلي في الإنفاق النقدي على الإطلاق.

والآن تم الكشف عن الحقيقة القاسية بوضوح. سوف

تتلقَّى أقسام الحكومة ضربة تبلغ في متوسطها ١٩ في المائة فعليًا على مدار السنوات الأربع القادمة. إلا أن الاقتطاع الأكبر ويبلغ على أقل تقدير ١٨ بليون جنيه إسترليني سيكون من نصيب الرعاية الاجتماعية، وهو يستهدف الفئة الأفقر في البلد.

تلك هي اللحظة التي تحوَّلت فيها خطبة أوزبورن الجوفاء، مع كونها منمَّقة، إلى هذر، حيث استعرض المستشار سريعًا سلسلة من التصريحات التقنية التي لن يكون لها أي تأثير تقني. ومن ضمنها اقتطاع العام الجديد لمعونة العجز المعدلة، وتخفيض آخر لمعونة الإسكان، واقتطاع حاد في الائتمان الضريبي فيما يتعلَّق بالأطفال.

ومما يبدو أن النساء والعائلات والمرضى هم الذين سيدفعون ثمن الانهيار الذي تسبَّبت فيه المصارف، إلى جانب ملايين من المراهقين والمراهقات ذوي الدخول المتدنية وعمّال القطاع العام، بينما يأمل كاميرون وأوزبورن في أن تتحمل المجالس المحلية اللوم على الاقتطاع الذي فرضوه والبالغ ٣٠ في المائة، وكذلك الجامعات على انتزاع ٤٠ في المائة من تمويل التعليم العالي، والمشغلون المحليون يقتطعون ٢٠ في المائة من دعم الحافلات.

عندما يكون الأمر متعلقًا بالرعاية الاجتماعية تكون الحسبة مباشرة على نحو ساخر؛ الفئة الأفقر والأكثر هشاشة تحظى بأقل نفوذ سياسي، بينما ينعم الجيش

بالتدليل وكذلك غالبية أصحاب المعاشات، مع العلم بأن احتمالات تصويتهم عالية، يتم التعامل معهم بمنتهى الرفق واللين مقارنة بالآخرين.

إن تأكيد أوزبورن أمس على أن أصحاب «المناكب العريضة» سوف «يتحملون العبء الأكبر» وأن تلك الاقتطاعات سوف تصيب الفئة الأغنى بالضرر الأكبر هو تأكيد هزلي. وفي ادعاء مشابه إبّان ميزانية شهر يونيو/حزيران الطارئة التي طرحها، سرعان ما تبين أن العكس هو الصحيح.

الأرقام التي استعرضها المستشار بنفسه تظهر أن الفئة الأفقر، ونسبتها ١٠ في المائة سوف تتحمّل النصيب الأكبر من إعلانات مراجعة الإنفاق الصادرة أمس. وبعدما نضع كل الإجراءات الضريبية والإنفاقية في الحسبان، فالمحصلة النهائية بالنسبة لهم هي ثاني أسوأ حال بين كل فئات الدخول، وهذا فقط لأن حسابات الحكومة تضخم الأثر على نسبة ١٠ في المائة العليا بضمها لمعدّل ضريبة حزب العمال البالغ ٥٠ في المائة.

وعندما يكون الأمر متعلقًا بفاحشي الثراء، فإن اقتطاع التحالف وتغير الضرائب لا يحدثان أثرًا يذكر بالطبع. إن حجز أوزبورن المصرفي لا يضاهي الاقتطاع في معونة الأطفال على الإطلاق، بينما سوف تخفض ضريبة الشركات عامًا بعد عام. أولئك الذين تسببوا فعلًا في الأزمة التي أحدثت خللًا في الموازنة العامة، ليس مطلوبًا منهم أن يدفعوا أي شيء تقريبًا.

وفي غضون ذلك، هناك ما يقرب من مليون وظيفة معرّضة للخسارة كنتيجة مباشرة لإعلانات المستشار في القطاعين العام والخاص. وهناك احتمال أكثر كارثية، وهو أنه من خلال تخفيض معدل الطلب في الاقتصاد العام سوف تؤدي اقتطاعات كاميرون وأوزبورن إلى خطر عودة الكساد، في الوقت الذي تقوم فيه الحكومات في أسواق بريطانيا التجارية الرئيسية بالمثل تمامًا.

وكما يقول صندوق النقد الدولي الآن، الذي كان نفسه مؤيدًا لاقتطاعات التحالف في الشهر الماضي: إن مستوى التضييق المالي في بريطانيا سوف يقلص النمو بحدة حتى وإن تم ذلك بشكل منعزل. وفي سياق هوس التقشف الذي طال عرض أوربا، من المحتمل أن يكون الأثر الانكماشي أسوأ بكثير. وإذا تمثّل ذلك فيما بعد في عوائد ضريبية أقل وبطالة أكثر، سيكون على الحكومة أن تقوم باقتطاعات أكبر أو أن تتراجع وتتحول ١٨٠ درجة على نحو دراماتيكي ومخزٍ.

في الوقت الراهن يتكل كاميرون وأوزبورن على القطاع الخاص للوصول إلى بر النجاة، بينما يعتمدان على القبول الشعبي للأكاذيب المكرّرة التي تقول: إن إسراف حزب العمال المبالغ فيه خلق العجز الذي يحاول التحالف الآن حله. والحقيقة أن تضخم عجز ميزانية بريطانيا يعكس متوسط زيادة العجز في ثلاث وثلاثين دولة من أكثر الدول تقدمًا، من ١ في المائة من إجمالي

الناتج المحلي في عام ٢٠٠٧ إلى ٩ في المائة في عام ٢٠٠٩، حيث انخفضت الإيرادات الضريبية وانتشرت الإعانات الحكومية سريعًا عقب أزمة ٢٠٠٨.

إلا أن قدرة حزب العمال على قيادة المعارضة الشعبية المتزايدة للاقتطاعات، إلى جانب وجود بديل للاستثمار العام والنمو، تبقى مكبلة بالتزامه قبل الانتخابات بتخفيض العجز إلى النصف طبقًا لجدول زمني اعتباطي، وليس طبقًا لحالة الاقتصاد، وهو الأمر الذي حاول أوزبورن استغلاله اليوم. ويجب أن يتم تدارك هذا بسرعة إذا كنا نريد كبح ما حدث أمس من حماقة بدوافع طبقية.

الطلاب والأسواق يبطلون حجة إجراءات التقشف

٢٥/١١/٢٠١٠

بعد مرور عامين على أكبر أزمة اقتصادية عالمية منذ ثمانين عامًا، لا تزال توابعها ملموسة في أرجاء أوربا. اليوم، وفي معظم أنحاء بريطانيا قامت آلاف من المدارس والجامعات بمظاهرات واعتصامات عدة ضد زيادة رسوم التعليم ثلاثة أضعاف، وإلغاء معونة استكمال التعليم للمراهقين والمراهقات من الفئة الأفقر.

وفي أيرلندا قامت الحكومة التي فقدت جانبًا كبيرًا جدًا من الثقة بها بالكشف عن برنامج آخر من التقشف يحرق الأخضر واليابس عقب عملية إنقاذ المصارف الجبرية المخزية التي قامت بها. وفي البرتغال قام الإضراب العام بشل حركة البلد أمام معارضة حزمة

مماثلة من الاقتطاعات الوحشية، بينما أنذر المضاربين بلقاء مصير مشابه.

لقد أدت الموجة الأخيرة من الصدمات إلى استيعاب حقيقة أن تلك الأزمة هي في المقام الأول أزمة المصارف والقطاع الخاص، وليست، كما تدَّعي الحكومة البريطانية، أزمة الإسراف الحكومي والمديونية العامة، اللتين لم تتكاثرا إلا لملء الفراغ الذي خلفه فشل السوق.

إن أيرلندا غرقت في الأزمة كونها نموذجًا للدولة النيوليبرالية ذات الإنفاق المنخفض والضرائب المنخفضة. لقد لبّت مطالب كتاب فانتازيا الدمج المالي بحذافيرها—وكانت النتيجة الوحيدة هي أنها غرقت أكثر في الكساد والعجز والمديونية التي يتعذّر التحكم فيها. ويتم الآن فرض آخر برنامج تقشف أملاه الاتحاد الأوربي من أجل إنقاذ مصارفها والأعمال التجارية الكبيرة فيها، وكذلك لمساندة المصارف الأوربية التي أقرضت أيرلندا، بما في ذلك البريطانية منها. إن تركيبة أمس من اقتطاع ١٢ في المائة من الحد الأدنى للأجور في أيرلندا، بينما تمت حماية ضريبة الشركات شديدة التدني وكأنها أثر مقدس، وضّح تلك النقطة وضوح الشمس.

والسؤال الآن: من الذي سيدفع ثمن الأزمة؟. وحتى الآن تأتي الإجابة قاطعة: ليس أولئك الذين تسببوا في الانهيار، بل الشعوب العريضة التي لم تتسبب به من

قريب ولا بعيد. ولا عجب إطلاقًا في أن احتجاجات الطلاب تطالب بمعرفة لماذا لا يستطيع جورج أوزبورن أن يجد بديلًا لاقتطاع بنسبة ٨٠٪ من تمويل الجامعات، إذا كان قادرًا فجأة على إيجاد ما يزيد على ٧ بلايين جنيه إسترليني لحماية المصارف الأيرلندية والبريطانية.

ومن الطبيعي أن يجد الوزراء والإعلام المؤيد للتحالف أنه من الملائم تصوير احتجاجات الطلاب التي انطلقت قبل أسبوعين بمسيرة مكونة من ٥٠,٠٠٠ شخص على أنها إما نوبات من العنف الغوغائي أو انغماس في المطالب الشخصية لشباب موسِر. ولقد حاول نيك كلج فعل ذلك مجددًا مساء الثلاثاء، عندما ارتدى عباءة العدالة الاجتماعية وأخبر الطلاب بأن «ينصتوا وينظروا» إلى حزمة القروض الطلابية التي قدمتها الحكومة «قبل أن يمشوا في مسيرات ويصرخوا».

لكن قليلًا من الطلاب الذي سيستمع إلى الرجل الذي انقلب ١٨٠ درجة على وعده بمعارضة أية زيادة في رسوم التعليم، أو يأخذ تفاخره بالحراك الاجتماعي بجدية، في حين أن الفئة الأغني ستدفع أقل. وتشير استطلاعات الرأي بالفعل أن الرسوم الجديدة ستمنع معظم الطلاب الجدد، والقادمين من خلفيات معدمة، على الالتحاق بالجامعة أصلًا. ولن ينطلي على العديد من الناس الذي شاهدوا صور اليوم لطلاب المدارس في لندن وهم يحمون سيارة الشرطة، تلك المحاولات

لتصوير جموع المتظاهرين على أنهم فوضويون.

بل إن الطلاب ألهموا الشعب الواجم في سلبية من جرّاء ضخامة خطط الحكومة لتفكيك منظومة الرعاية الاجتماعية والخدمات العامة في بريطانيا. هذا وقد لجأ الطلاب الجدد إلى تجربة إضرابات المدارس والاعتصامات الطلابية خلال حروب العراق وغزة، وركزوا أيضًا على المواضيع التي توحّد الطبقتين العاملة والمتوسطة، كما ساعدت الحملة الفاضحة لتهرب شركة فودافون الضريبي في إظهار مدى زيف فكرة الحكومة، والتي ترى أن العجز لن يسده سوى الاقتطاع المدمر للوظائف الخدمية.

وبصرف النظر عن اللاعبين المتجمهرين حول الكرة، فإن تلك الاحتجاجات من المتوقع أن تمهّد الطريق لحملات شعبية وعمّالية أوسع من شأنها أن تصرفهم خائفين. وقد جاءت في وقت تقوض فيه الأزمة الدولية المستعصية حجة التحالف بفرض اقتطاعات حادة، وتعضد الحجة لصالح تغيير المسار.

وفي أنحاء ما يسمى بدول الاتحاد الأوربي الهامشية، من اليونان إلى البرتغال، ومن أيرلندا إلى إسبانيا، تقوم الحكومات بتخفيض حاد في الإنفاق والأجور والوظائف لإنقاذ منظوماتهم المالية السامة واسترضاء أسواق السندات. إلا أن الأسواق غير راضية عن ما يحدث على الإطلاق، وهي الآن في «هياج بسبب عدم التعافي الاقتصادي»، حسب قول جراهام ترنر محلل «مدينة

لندن»، وما يكفل عدم التعافي هذا هو تلك الاقتطاعات ذاتها. كما أنها لا تصدق أن دول مثل أيرلندا أو اليونان يمكنها أن تتحمل عبء الديون الثقيل الذي تأخذه على عاتقها، ولهذا السبب يقوم حاملو السندات بالفعل بوضع إمكانية إعادة هيكلة الديون في حسبانهم، أو حتى التخلف عن دفعها.

إن الاحتمالات الآتية تتزايد؛ عدم الوفاء بالديون، ووقوع صدمات متجددة على المنظومة المالية الأوربية، وتفكك دول اليورو. وبدلًا من الضغط من أجل الاستثمار في النمو كالسبيل الوحيدة للخروج من الأزمة (حتى الآن لدى أيرلندا أرصدة نقدية وأموال احتياطية ذات قيمة يمكنها الاعتماد عليها)، تقوم سلطات الاتحاد الأوربي بدفع أكثر أعضائها عرضة للمخاطر إلى هاوية اقتصادية. والاختيار الحقيقي سيكون ما بين أن يلجأوا إلى عدم الوفاء بالديون بأنفسهم، كما فعلت الأرجنتين عام ٢٠٠١، أو أن يسمحوا للدائنين أن يملوا شروطهم.

إن كفتي تكاليف ومزايا هذين الاختيارين تتحولان بسرعة. وبالنسبة للحكومة البريطانية التي التزمت باتخاذ الاقتطاع سبيلًا للخروج من الأزمة، والتي لن تستفيد من التوابع المتبقية لحافز حزب العمال أكثر من هذا، كل ما يحققه هذا التهديد المتجدِّد بالكساد والديون والأزمات المصرفية في باقي أنحاء أوربا هو أن يشدد على مخاطر برنامجها.

في الوقت الراهن بدأت احتجاجات الطلاب وآخرين

في ملء الفراغ الذي كان يجب أن تملأه المعارضة. وسوف يخفف تلك الفجوة التزام لِن مكلُسكي، الزعيم الجديد المنتخب لنقابة عمَّال بريطانيا يونايت، ببناء «تحالف مقاومة» بين النقابات المهنية، على نطاق أوسع من الحملة التي أعلنت نهاية ضريبة الرأس التي فرضتها تاتشر، من أجل الضغط على التحالف لتغيير المسار.

لكننا نحتاج أيضًا أن نذهب إلى ما هو أبعد من فرض تحولات محلية وفردية، سيكون من اللازم أيضًا وجود موضع تركيز سياسي وطني. لقد خضع إد ميليباند إلى هجوم هذا الأسبوع بسبب عجزه عن تقديم قيادة قوية بما يكفي لمواجهة التحالف. وإن العائق الأكبر الوحيد الذي يواجهه هو هؤلاء الذين إلى جواره الذين لم يتقبَّلوا انتخابه في المنصب بعد، أو لم يستوعبوا أن الحماس البليري للاقتطاعات التنافسية ورسوم التعليم والضرائب المنخفضة ليست هي السبيل أبدًا لتعبئة المعارضة الشعبية ضد كاميرون وكلج. لكن الواقع يضع حدًا لهذا الجدل بالفعل.

من قاموا بالتسريب يُخضِعون قوة الولايات المتحدة العالمية للمحاسبة

٠٢/١٢/٢٠١٠

ردُّ الفعل الأمريكي الرسمي تجاه أكبر تسريب في التاريخ لملفات الحكومة السرية يميل إلى الخبل. الأمر الذي استنكره البيت الأبيض في البداية على أنه عمل

«إجرامي» يعرّض الحيوات للخطر، ووصمته هيلاري كلينتون بأنه «هجوم على المجتمع الدولي» ذهب به اليمين الجمهوري الذي تجاسر حديثًا إلى مرحلة تهديدية أبعد.

إن نشر ويكيليكس ٢٥٠,٠٠٠ برقية لسفارة الولايات المتحدة وقد شاركتها مع صحيفة «جارديان» وصحف دولية أخرى عمل إرهابي، هكذا صرّح بيتر كينج عضو الكونجرس. ودعت سارة بيلين إلى ملاحقة مؤسسها جوليان أسانج لكونه «عميلًا معاديًا لأمريكا ويداه ملطختان بالدماء»، بينما طالب المرشح الرئاسي السابق مايك هكبي بإعدام الشخص الذي سرَّب الملفات أيًا كان بتهمة الخيانة.

ليس في الأمر الكثير من حرية المعلومات إذن، في بلد الأحرار. والحقيقة أن معظم المواد المسرَّبة عبارة عن نميمة دبلوماسية من الدرجات الدنيا، والتي تعكس بطبيعة الحال رأي الولايات المتحدة في العالم، والأهم أنها لا تتضمن تقارير على أعلى تصنيف أمني.

عندما يتعلَّق الأمر بالجرائم والدم الحقيقيين، لا شيء يضاهي ما كشفته ويكيليكس سابقًا عن الحروب في العراق وأفغانستان، والسجلات المرعبة عن تواطؤ الولايات المتحدة على التعذيب الممنهج وفِرَق الموت، وقتل المدنيين الأفغان على يد جنود حلف شمال الأطلسي الهائجين.

كما أن ما يكتبه الدبلوماسيون الأمريكيون ليس

بالضرورة حقيقيًا. لكن ما هو أبعد من المراسلات بشأن حماقات الأمير أندرو الفظَّة و«غرابة أطوار» العقيد القذافي، هو أن التسريبات ترسم صورة توضيحية لكيفية عمل المنظومة الإمبريالية المرهقة، في الوقت الذي يجاهد مبعوثوها فيه للحفاظ على الحكام الإقليميين تحت السيطرة والأعداء بمنأى عنهم.

ولقد تم تضخيم حجم الأثر الفظيع المدمر الذي يفترض أنه أصاب العلاقات الدبلوماسية الحساسة. لا شك أن القنوات السرية سوف تتجاوز صدمة الفضيحة العلنية. لكن في جميع الأحوال الولايات المتحدة هي مركز الإمبراطورية العالمية، وهي دولة لها وجود عسكري في معظم البلاد، وتنتحل دور زعيم وشرطي العالم. عندما تكون المراجعات الحقيقية على كيفية ممارستها تلك القوة غير الديمقراطية تمامًا بهذا الضعف على الصعيد الداخلي، فضلًا عن بقية العالم التي مازالت تهيمن عليه، فمن الحتمي والصواب أيضًا أن يحاول الناس في كل مكان إيجاد سبيل لتحديها وإخضاعها للمحاسبة.

بعد الثورة الروسية تم نشر المعاهدات القيصرية السرية مع بريطانيا وفرنسا لكشف ومواجهة التقسيم الاستعماري في هذا الوقت. وفي السبعينيات قوَّض نشر أوراق البنتاجون ذريعة الولايات المتحدة في حرب فيتنام. والآن أعطت التقنية الفرصة لمثل هذه الكشوف على نطاق أوسع بكثير.

لقد تذمَّرت كلينتون هذا الأسبوع من أن التسريبات «مزَّقت نسيج» الحكومة والعلاقات الطيبة بين الدول. إلا أن الضرر الأكبر كان في إرشاداتها للدبلوماسيين الأمريكيين العاديين بخرق المعاهدات التي وقَّعت حكومة الولايات المتحدة بنفسها عليها، والتجسس على مسؤولي الأمم المتحدة، بالإضافة إلى أية شخصية عامة أخرى يصادفونها، وصولًا إلى الحصول على تفاصيل كروت ائتمانهم، والسجلات الأحيائية الإحصائية، وحتى رقم حساب المسافر المتكرِّر الخاص بهم.

وبالطبع فإن حلفاء الولايات المتحدة والدول العميلة لها قد تضرَّروا من التسريبات. لقد ظهرت الحكومة البريطانية مرة أخرى بمظهر الخانع لمطالب الولايات المتحدة دون مقابل، حيث تعهَّدت أولًا «باتخاذ الإجراءات اللازمة» لحماية المصالح الأمريكية أثناء التحقيقات عن الحرب في العراق، ثم تآمرت في خطة لخداع البرلمان وسمحت للولايات المتحدة بالاحتفاظ بالقنابل العنقودية المحظورة في قواعدها في دِيجو جارسيا (وفي مقابل هذا قامت الولايات المتحدة بصد جوردن براون بحسم فيما يخص تسليم قرصان الحاسوب البريطاني جاري مكينون).

إلا أن تعبئة الولايات المتحدة ضد إيران بلا هوادة تعد أكثر مجموعة تنذر بسوء في المراسلات المسربة. التقارير التي تفيد بأن ملك السعودية طالب الولايات

المتحدة بـ «قطع رأس الأفعى» وشنّ هجومٍ يكون مدمرًا على طهران، وهو ما ردّده نظراؤه من حكام الأردن ومصر والإمارات العربية المتحدة والبحرين وبالطبع الأكثر خطورة، إسرائيل لاقتها صحيفة «تايمز» بالترحاب أمس كدليل على «إجماع دولي» جديد ضد إيران.

غير أن هذا ليس صحيحًا على الإطلاق. هذا الأمر يبرز حقيقة أنه؛ بعد مضي أكثر من نصف قرن ما زال على الولايات المتحدة الاعتماد على حكام استبداديين وديكتاتوريين لا يمثلون شعوبهم على نحو يثير السخرية لدعم هيمنتها على الشرق الأوسط وموارده. بينما الأمراء العرب ورؤساء التزوير الانتخابي يخشون نفوذ إيران ويحملون أنفسهم في سأم على إثارة الشأن الفلسطيني مع مموليهم الإمبرياليين، وشعوبهم تعتبر إسرائيل والولايات المتحدة ذاتها تهديدًا على أمنهم ويدعمون مشروع إيران النووي بقوة، كما أظهر استطلاع الرأي الذي أجرته الولايات المتحدة حديثًا في المنطقة[141].

ما أكدته البرقيات من أن قوى الولايات المتحدة العسكرية تعمل بالفعل سرًا في الأراضي الباكستانية، وأن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، يستشعر ضرورة إخبار الجنرال بيتريوس هذا العام بأنه سوف يستمر في الكذب بخصوص عمليات الجيش الأمريكي ضد الجهاديين في بلاده «سوف نستمر في القول، إن

هذه القذائف لنا وليست لكم» لا يوضح إلا مدى ضعف أدوات وحلفاء الولايات المتحدة وعدم شرعيتها في أنحاء العالم الإسلامي.

لكن هؤلاء الذين ساعدوا في الكشف عن تلك الحملات المميتة هم المتهمون الآن «بتعريض الأرواح للخطر». أسانج مهدَّد بعقوبة أشد قسوة وبرادلي مانينج، محلل الاستخبارات في الجيش الأمريكي البالغ من العمر ثلاثة وعشرين عامًا والمتهم بتسريب برقيات العراق وأفغانستان والبرقيات الدبلوماسية، يواجه بالفعل عقوبة تصل إلى اثنين وخمسين عامًا في السجن. وفي غضون ذلك فقد أعلنت القيادة المركزية للجيش الامريكي استحسانها «للقرار الصائب» الذي قامت به الطواقم الجوية لاثنتين من مروحيات الأباتشي الأمريكية، حيث قتلوا عشرات المدنيين العزل في العراق عام ٢٠٠٧ وهم يضحكون ويتبجحون، ولم نكن لنعلم ما حدث لولا الفيديو الذي يُزعم أن مانينج قد قام بتسريبه.

تفيد تقارير أن مانينغ قد قال إن التسريبات الأخيرة تبين كيفية «استغلال العالم الأول للعالم الثالث». لكنها أيضًا تسلط ضوءًا قويًا على كيفية بدء الإمبراطورية الأمريكية في التعثر بعدما انتهى زمن القطب الواحد لما بعد الحرب الباردة، وسلكت الدول العميلة التي كان يمكن الاعتماد عليها سابقًا مثل تركيا طريقها الخاص، وبدأت القوى الإقليمية المستقلة مثل الصين في إثبات

وجودها العالمي.

من خلال إتاحة سرد واشنطن نفسها لتعاملاتها الدولية، أخضعت ويكيليكس بعض مؤسسات القوى العالمية للفحص الدقيق، وقدَّمت خدمة ديمقراطية في غضون ذلك. ويقال إن هدفها التالي سيكون الحوت المصرفي، هاتِ ما عندك.

كبش فداء كاميرون سيكون له أثر مروّع وسام

١٠/٠٢/٢٠١١

في أجزاء من بريطانيا يقع المسلمون فعليًا تحت الحصار. هم يتعرضون للبصق والأذى بشكل دوري في الشوارع. وعلى مدار الشهور القليلة الماضية وقع حريق متعمّد وهجمات أخرى على المساجد في كلٍّ من هيمل هيمبستد، ولستر، وسكنثروب، وستوك، وكينجستن، بالإضافة إلى انتهاك حرمة مدافن المسلمين وإلقاء القنابل الحارقة على المحال التي تبيع الطعام الحلال.

أغلب تلك الفظائع لم ترد حتى في الإعلام المحلي، فضلًا عن قيام أحد وزراء الحكومة بأي زيارة للتعبير عن المؤازرة. وكما يحدث في باقي أنحاء أوربا، حوّلت المؤسسات التي تنتمي لتيار أقصى اليمين مثل الحزب الوطني البريطاني تركيزها من كراهية اليهود والشعوب المهاجرة بشكل عام إلى المسلمين. أكثر من نصف «المظاهرات الهامة» على مدار الثمانية عشر شهرًا الماضية، طبقًا لمفتشية الشرطة[142]، قادتها رابطة الدفاع الإنجليزية والتي تستهدف المسلمين فقط التي حطّمت

واجهات المحال واعتدت على المارة كلما استطاعت أن تفلت من صفوف الشرطة في مناطق أغلب سكانها من المسلمين.

وكما قالت رئيسة الحزب المحافظ، سعيدة وارثي، في الشهر الماضي (وقد لاقت هجومًا من كل الجهات لقولها هذا)، إن رهاب الإسلام أيضًا قد «دخل مجال احترام الطبقة الوسطى». هذا هو آخر أشكال التعصب المقبول اجتماعيًا، وغالبًا ما يرتدي ثوب التحررية.

وهكذا عندما نظَّمت رابطة الدفاع الإنجليزية مسيرة «العودة» في نهاية الأسبوع الماضي في بلدة لتن، هل انتهز رئيس الوزراء الفرصة ليشجب الاستفزاز الملتهب بالعنصرية لعصابة من المتحرشين بالمسلمين وأبدى تضامنه مع مواطنيه البريطانيين المهددين؟ لا، لم يتحرَّك قيد أنملة. حتى إنه لم يذكر ما يحدث في لتن. كان يتحدث في نفس اليوم في ميونخ، في مفارقة ساخرة، ووجه هجومه صوب «الإسلاميين»، و«التعددية الثقافية للدولة»، و«المتطرفين الذين لا يلجأون للعنف» في المجتمع المسلم.

على المسلمين أن يعتنقوا القيم «البريطانية» من الحرية والديمقراطية والحقوق المتساوية، هكذا أعلن، وكأن الغالبية العظمى لم تفعل ذلك بالفعل. الهجمات الجهادية الإرهابية لم تدفعها الحروب البريطانية والأمريكية في العالم الإسلامي، هكذا أكد في وجه تقارير المخابرات التابعة له بل دفعتها «أيديولوجية

متطرفة» سببها مشاكل متعلقة بـ «الهوية».

وحذّر، في مقارنة مشوهة بين الإسلاميين الذين لا يلجأون للعنف و«الفاشيين اليمينيين»، من احتمال وضع قائمة صارمة تضم هيئات إسلامية سوف تتوقف الحكومة الآن عن العمل معها أو تمويلها (بما في ذلك المجلس الإسلامي البريطاني الجامع). وقد انتقد رئيسُ الوزراء رهابَ الإسلام بالفعل، إلا أن هذا التعليق العابر غاب بين أصوات التنديد الصارخة الموجهة للمسلمين ومنظماتهم السياسية.

لا عجب أن خطبته لاقت ترحيبًا كبيرًا من تيار أقصى اليمين. ولقد وصفها نيك جريفين زعيم الحزب الوطني البريطاني، بأنها «قفزة هائلة لأفكارنا نحو التيار السياسي الرئيسي»، وكان نشطاء رابطة الدفاع الانجليزية، الذين يرددون باستمرار الخطاب الراسخ في السياسة والإعلام حول «التطرف» و«الإسلام السياسي»، مبتهجين لأن كاميرون قد «اتفق أخيرًا مع طريقة تفكيرنا».

ويمثّل هذا أيضًا نصرًا قاطعًا وينذر بالخطر لصالح مجموعة المحافظين الجدد في قيادة الحزب المحافظ، ومنهم مايكل جوف، ووليام هيج، وجورج أوزبورن، وليام فوكس. وبدعم من مؤسسة كويليام ومشجعيهم في الإعلام، قام المحافظون الجدد بالضغط بلا كلل من أجل إنهاء ما تبقى من ارتباطات رسمية مع المجموعات الإسلامية التي لا تلجأ للعنف من التيار الرئيسي، والتي

تهدف حتى الآن إلى عزل المجموعات المتطرّفة حقًا والضالعة في تفجير الحافلات وقطارات الأنفاق بالفعل.

وعلى الجانب الآخر، حاول كل من محافظي تيار الأمة الواحدة، والديمقراطيين الليبراليين مثل وارثي، ودومينيك جريف، ونيك كلج، التمسك بتوجه أكثر شمولًا تجاه هذا النوع من النشطاء السياسيين المسلمين، الذين كان من المفترض أن يلقوا ترحابًا في عالم رئيس الوزراء ذي القيم البريطانية.

ولقد حذَّر كاميرون نفسه قبل ثلاث سنوات من «استسهال» استخدام مصطلحات مثل «الإسلاميين» التي قد تعرِّض المجتمع المسلم للشيطنة، مثلما حذَّرت وارثي من «التطرف». والآن تغيَّر موقفه ١٨٠ درجة، في الوقت المناسب ليعطي إشارة ضمنية لمؤيدي الحزب المحافظ الذين ابتعدوا بسبب وابل الاقتطاعات التي فرضها التحالف، ولحزب ما زال على أغلبه أن يتصالح مع وجود تعددية ثقافية في بريطانيا من الأساس.

ولقد كان الصمت القادم من الليبراليين الديمقراطيين، الذين اقتاتوا على أصوات المسلمين عقب حرب العراق، يصم الآذان. وقد اتهم صادق خان من حزب العمال كاميرون «بصياغة الحرب الدعائية لرابطة الدفاع الإنجليزية»، إلا أن معظم أسباب تحول كاميرون إلى الاتجاه المحافظ الجديد وضع أساسها توني بلير وحزب العمال الجديد، وسياسيون مثل فيل والاس، الذي حاول بلا طائل أن يستخدم ورقة رهاب الإسلام لينقذ

مستقبله السياسي.

من خلال إلقاء لوم خطر الإرهاب على تعدد الثقافات، أعطى كاميرون إشارة على أن سياسات الأقلية العرقية سوف تدار من مفهوم أعوج لأمن الدولة على نحو يثير القلق. ومن خلال الزعم بلا أساس «أننا» امتنعنا عن استنكار الزواج القسري بين المسلمين لأنهم ليسوا بيضًا، فهو يغذي التحيز العنصري. ومن خلال وصم الإسلام السياسي بأنه متطرّف، فهو يلعب على جهل هؤلاء الذين لا يعتبرون أن هناك أي فرق بين الإسلاميين والمسلمين. وما يطلق عليه الإسلام السياسي يتضمّن طيفًا واسعًا من التوجهات السياسية، السلمي منها والعنيف، والمحافظ اجتماعيًا والتقدمي، من الحزب الحاكم في تركيا إلى القاعدة. وإن الإسلاميين من التيار الرئيسي، ومن ضمنهم بكل تأكيد المجموعات التي يطرحها كاميرون الآن إلى الظلمة الخارجية، هم بالفعل ملتزمون بالحريات الديمقراطية.

ما لا يستطيع كاميرون وجميع الطبقة السياسية البريطانية الإقرار به هو، أن الدعم المستمر للحرب على الإرهاب واحتلال أفغانستان، وهو بعيد كل البعد عن الحفاظ على أمن الشوارع، هو العامل الحاسم في استمرار خطر الإرهاب في بريطانيا.

ينبغي أن تكون الانتفاضات الثورية التي تحدث في تونس ومصر فرصة للقوى الغربية كي تغير المسار. ففي النهاية كان دعم الطغاة في العالم العربي مثل زين

العابدين بن علي وحسني مبارك منذ زمن هو السبب الرئيسي للمظالم في قلب السياسة الإسلامية (والقومية)، في المنطقة وغيرها. وسيكون من الغريب إذا قامت الحكومات البريطانية والغربية، في الوقت الذي يجب عليها أن تصل لتوافق مع الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط، بمعاملة نظرائهم في الداخل كأعداء للدولة.

إن العواقب العملية لسياسة تحول كاميرون المحافظ الجديد قد تكون محدودة. لكن من المحتمل أن يكون الأثر الأوسع مروِّعًا وسامًا. إذا كانت رسالة الحكومة هي أن النشاط السياسي المسلم المستقل غير مقبول، لن ينظر إليها على أنها منافقة وغير ديمقراطية فحسب، بل ستقوِّي شوكة هؤلاء الملتزمين بالعنف أيضًا.

فضيحة مردوك كشفت حجم فساد النخبة

٢١/٠٧/٢٠١١

لقد بلغت العملية ذروتها، تلك التي يقوم بها الحزب المحافظ لمواراة فضيحة التنصت على الهواتف، بعد خضوع المسؤولين عنها للاستجوابات الرسمية. في طريق العودة من أفريقيا صرّح ديفيد كاميرون بأنه من الضروري أن نوازن الأمر برمته، محاكيًا تأكيد مردوخ، أن منافسيه هم من أثاروا «تلك الهستيريا». واليوم قام رئيس الوزراء بتوبيخ إد ميليباند «لسعيه وراء نظريات المؤامرة» وادعى أن جوردون براون هو الذي كان حقًا طوع يدي بليونير الإعلام العالمي.

في غضون ذلك، كان معلقو نيوز إنترناشونال السياسيون وآخرون، وما لديهم من أسباب لوقف فيضان الكشوف، يصرخون مؤكدين أن النفوذ السياسي لشركات مردوخ العملاقة مُبالغ فيه. ويقولون إن بي بي سي الموجهة لأقصى مدى هي الاحتكار الإعلامي الحقيقي، وفي جميع الأحوال فالتركيز الحالي على التنصت على الهواتف أدى إلى أن أحدًا لا يناقش مكافآت المصارف وخطر حدوث انهيار مالي آخر. وتذمّرت صحيفة «ديلي ميل» من أن هذه «نوبة جنون قد خرجت عن السيطرة».

إلا أن الجنون الحقيقي ليس كشف الفضيحة، بل هو حجم الفساد والتواطؤ والتغطية الذي تم بين نيوز إنترناشونال والسياسيين والشرطة الذي كشفت عنه الفضيحة. في الوقت الذي استطال فيه صف ضحايا الاختراق، واللصوص، والمبتزين، وازداد تعقيد تفاصيل الدفعات المتشابكة وتبديل الوظائف بين نيوز إنترناشونال والحكومة وسكوتلاند يارد، من السهل أن تغيب عن ناظرينا الصورة الأكبر التي تتضح الآن.

لو لم يتم رفع غطاء بالوعة المجاري تلك، لكانت حكومة كاميرون تستعد الآن لتمرير استحواذ نيوز إنترناشونال الكامل على شبكة بي سكاي بي، لتنتقل سيطرتها على العالم الإعلامي والسياسي في بريطانيا إلى منطقة سيلفيو برلسكوني. لكن ما تم كشفه الآن يتعدى التلصص على أسر ضحايا القتل والجنود

المتوفين، أو حتى الإعلام ذاته. لقد رفعت الفضيحة الغطاء عن الممارسات الحقيقية للسلطة في بريطانيا القرن الحادي والعشرين، حيث يلعب «مدينة لندن» الذي لم يخضع للإصلاح والمصارف، الدور الرئيسي.

طالما كان نفوذ مردوخ السياسي المتعجرف مرئيًا، حتى قبل ذهاب توني بلير إلى أستراليا عام ١٩٩٥ لمغازلة النخبة الشركاتية الحاكمة. ما لم يتم استيعابه بالقدر نفسه هو مدى قرب وذاتية الضغط الذي بذلته مؤسسته في الحياة العامة. الخوف من أن من يغضبه قد يواجه حملة كاملة تشنها الصحافة الصفراء عليه مستغلة آثامه الشخصية، حقيقيًا كان ذلك أم لا، ثبت أنه أداة ابتزاز قوية على غرار ما تقوم به المافيا.

كان التحذير من أن نيوز إنترناشونال سوف تستهدف الحياة الخاصة بأعضاء لجنة الثقافة والإعلام في مجلس العموم هو ما جعلهم يخففون من ضغوط تحقيقاتهم الخاصة بالتجسس على الهواتف قبل الانتخابات الأخيرة. وقبل نحو أسبوعين تم تحذير ميليباند بأن صحف مردوخ سوف «تحوِّل الأمر لمسألة شخصية» بعدما تخلَّى عن عرف الطبقة السياسية؛ التعهد بالصمت فيما يخص الشركة. وفي عام ٢٠٠٣، حينما صرَّحت ريبيكا بروكس لأعضاء البرلمان أن منظمتها قد «دفعت للشرطة للحصول على معلومات»، كان التعهد بالصمت ما جعل الإقرار بتلك الرشوة يفشل فشلًا ذريعًا.

إن أساليب عائلة «سوبرانو»[143] راسخة بشكل عميق في أسرة مردوخ الحاكمة. عندما انفصلت تيسا جويل وزيرة الثقافة من حزب العمال الجديد عن زوجها عام ٢٠٠٦، في الوقت الذي واجه فيه تهمًا بالفساد ذات صلة ببرلسكوني (وقد بُرِّئ منها لاحقًا)، كان بروكس يدعوها للخروج وتركها تشكو همومها له، بينما كانت نيوز إنترناشونال تتنصَّت على هواتف الاثنين. ولقد قامت جويل الآن باستدعاء محاميها، إلا أن ذلك لم يمنعها من حضور حفل إليزابث مردوخ الباذخ في تشيبنج نورتن في بداية هذا الشهر، مع ديفيد ميليباند وآخرين من النجوم التابعين لبلير. فالعائلة تطلب الاحترام، حتى من أولئك الذين قامت بمعاقبتهم.

ولدى صحافة بريطانيا بالطبع تاريخ طويل من الملاك المصابين بجنون العظمة والرجعيين والمجرمين. البعض، مثل كونراد بلاك، انتهت به الحال في السجن، أو في حالة روبرت ماكسول، كان سيذهب إليه لو لم يمت. وآخرون، مثل ريتشارد دزموند صاحب القنوات الإباحية وصائد المهاجرين والمسلمين، يبرزون مدى الضيق والخلل اللذين تتسم بهما ملكية الإعلام في بريطانيا.

لكن مردوخ حالة مختلفة: ليس فقط بسبب وضعه القيادي فيما يخص النشر والقنوات الفضائية، بل أيضًا بسبب الدور الحاسم الذي لعبه في ترسيخ قوة مارجريت تاتشر السياسية، ثم تشكيل عصر كامل من

الإجماع النيوليبرالي بين حزب العمَّال الجديد والحزب المحافظ، قدَّم نقابات ضعيفة وخصخصة وهيأ الجميع لحرب العراق. وما زال دوره في كسر نقابات العاملين بالنشر في وابنج في الثمانينيات، عن طريق طرد ٥,٠٠٠ عامل معظمهم من ذوي الأجور المتدنية، يلقى تقديرًا في أجزاء من الإعلام على أنه ضربة جسورة من أجل صحافة عالية الجودة.

وهو ما لم يحدث على الإطلاق. فالعصر الذهبي للإصدارات الجديدة لم يتحقق قط، وهي ليست مصادفة بالتأكيد أنه تم إقناع الصحفيين باللجوء إلى أعمال غير قانونية بشكل ممنهج في الشركة التي رفضت الاعتراف بالنقابات المهنية منذ ذلك الحين. وعلى مدار تلك السنوات استخدمت نيوز إنترناشونال قبضتها على الطبقة السياسية لإعادة صياغة ضوابط الإعلام لتحاكي ضوابطها. وكما نعرف الآن، فقد حرَّضت السياسيين والشرطة على المخالفات وعملت كخدمة أمنية مستقلة، ليس للكشف عن استغلال السلطة، بل للقيام به.

ينبغي أن ندرك من خلال تلك الكشوف حقيقة أن بريطانيا أصبحت بلدًا فاسدًا أكثر مما يظنه الجميع. والمحرِّك وراء أغلب ذلك هو ثقافة الأبواب الدوَّارة التي تدفعها الخصخصة، والتي تعطي وزراء وموظفين حكوميين سابقين وظائف مربحة في الشركات التي كانوا يقيدونها فيما سبق.

لكن الفضيحة خلقت أيضًا فرصة قوية لإضعاف قوة الشركات غير الخاضعة للمحاسبة والتي هيمنت على صحافة بريطانيا، ولخلق مساحة لإعلامٍ أكثر حرية وتنوع. ولقد قام صحفيو نيوز إنترناشونال بالطبع بمهاجمة زعيم حزب العمال لدعوته إلى تفكيك إمبراطورية مردوك والحد من تركيز الإعلام وكأنه لا يعلم بتدهور النشر الورقي وازدياد الاهتمام بالانترنت. هذا التحول في الحقيقة يجعل التحرك العام أمرًا عاجلًا وضروريًا، وإذا كان الديمقراطيون الليبراليون يدركون مصلحتهم، قد يكون ذلك التحرك أمرًا ممكنًا سياسيًا.

بيد أن فرصًا عدة كتلك قد جاءت ومضت. بدءًا من الخداع الرسمي فيما يخص حرب العراق، ثم انهيار المنظومة المصرفية غير المقيدة، ثم كشف الانحراف المنهجي في البرلمان، كل هذا كشف عن أزمة متنامية في الطريقة التي يدار بها البلد. والآن تبين تفشي الأزمة في الإعلام والشرطة. بريطانيا الرسمية أخفقت. وعاجلًا أم آجلًا سوف يصبح الضغط من أجل التغيير غير قابل للكبح[144].

«مدينة لندن» ليست مصلحة وطنية، بل هي مصلحة طبقية

١٧/١١/٢٠١١

أزمة الوظائف في بريطانيا الآن أصبحت أزمة حرجة. فقد وصل عدد العاطلين عن العمل إلى ٢.٦ مليون شخص حسب الإحصاءات الرسمية، وللمرة الأولى منذ

الثمانينيات هناك أكثر من مليون شاب بلا عمل. ولقد خفّض مصرف إنجلترا توقعاته للنمو مرة أخرى. وتنجرف دول اليورو إلى شفير هاوية مالية، وتقف أوربا على شفا ركود جديد.

لكن بالنسبة للوزراء البريطانيين هناك بعض أمور تحوز الأولوية أيًا كانت الأخطار التي يواجهها البلد، ومصالح «مدينة لندن»[145] واحدة منها. بينما استشرت عدوى المضاربة في القارة الأوربية، وتم فرض موظفي الحكومة التكنوقراط في إيطاليا واليونان، تصادم ديفيد كاميرون وجورج أوزبورن مع المستشار الألماني حول الخطر المميت الذي تمثله ضريبة المعاملات المالية البالغة ٠.٠١ في المائة على دول الاتحاد الأوربي.

ولقد وصف أوزبورن مساندة أنجيلا ميركل لـ «ضريبة روبن هود» على السندات والأوراق المالية والأدوات المالية المشتقة التي يتم التعامل بها بين المؤسسات المالية بأنها «طلقة موجهة صوب قلب لندن». وتذمّر كاميرون من كون «مدينة لندن» الذي وصفه بـ «المصلحة الوطنية المفتاحية» يقع «تحت هجوم مستمر من توجيهات بروكسل».

ولقد دعمهم في موالاة مصدر بلاء المصرفيين فيما مضى، فينس كيبل، الذي صرّح أمس بأن الموقف الألماني «غير مبرّر تمامًا» وسوف يحوِّل الأرباح من بريطانيا إلى الاتحاد الأوربي. لكن ليس المحافظون وحلفاؤهم فقط هم الذين يدافعون عن الممولين.

فقد حذَّر إد بولز من حزب العمال، منتقدًا الحكومة لقيامها بخنق عملية التعافي، قائلًا إننا يجب أن ننتبه ألا نتخلص من «مدينة لندن» «السمينة» مع ما يُرمى من «الغث» وإن ضريبة المعاملات تهدد بخطر ضرر حقيقي على «مدينة لندن»، بينما أكّد دوجلاس ألكزاندر وزير الخارجية في حكومة الظل بأن هناك خطرًا على «مدينة لندن» على «وجه خاص» من أعضاء دول اليورو الذين يعملون «سويًا» ضد مصالح بريطانيا.

وكأنَّ السياسيين كانوا نائمين طوال السنوات الثلاث الماضية. مع العلم بأن «مدينة لندن» ومضارباتها الرعناء هما من أوصلانا لمفترق الطرق هذا. ولقد كان للأزمة التي أثارتها الولايات المتحدة أثر متفاوت بشكل هائل في بريطانيًا وتحديدًا بسبب الإعفاء الضريبي المالي غير المقيد الذي غذّاه الحزبان الرئيسيان في «مدينة لندن».

والثمن الذي دُفع من حيوات ضائعة وخدمات عامة تالفة هو النتيجة المباشرة لتداول الأدوات المالية المشتقة والديون الطائلة وهي تتجاوز بكثير سعي الدين العام لإصلاح ما أفسدته التي أطلقت انهيار ٢٠٠٨. إن أزمة دول اليورو تعكس توابع الانهيار ومحاولة حماية المصارف وحاملي السندات في أنحاء القارة الأوربية.

ضريبة المعاملات لن تزيد النقد فحسب، بل سوف تساعد في تهدئة نوبة جنون المضاربة في الأسواق

المالية التي أدت إلى الانهيار في الأصل. وكما يقول جيمس توبن، الاقتصادي الأمريكي، الذي ابتكر الضريبة، الفكرة ليست «وضع بعض العراقيل أمام أسواقنا المالية الدولية شديدة الفاعلية» تحديدًا بسبب التلف الذي أحدثته في الاقتصاد الحقيقي.

إذا كانت مشكلة الحكومة مع فرض ضريبة توبن على الاتحاد الأوربي هي تحويل الأرباح، فلا يوجد ما يمنعها من فرض ضريبتها هي الأخرى: لقد وضّحت ميركل أن دول منطقة اليورو سوف تمضي في طرح ضريبة إذا ما قامت بريطانيا بمنعها على مستوى الاتحاد الأوربي.

لكن الطبقة السياسية البريطانية تصر على أن أية ضريبة معاملات لا يتم تبنيها عالميًا سوف تؤدي إلى فقدان الاستثمارات وتدفقها إلى نيويورك والشرق الأقصى، وخسارة الإيرادات الضريبية، وتقليص احتمالات النمو مجددًا. وتشير الدلائل أن الخسارة ستكون أقل بكثير مما يزعمه الوزراء[146]. والسؤال الأهم هو؛ إذا ما كان خسارة المحافظ الوقائية المتنقلة، وتداول الأدوات المالية المشتقة يشكل أي خسارة على الإطلاق. حتى آدير ترنر، رئيس هيئة الخدمات المالية، وصف معظم أنشطة «مدينة لندن» بأنها «غير ذات فائدة اجتماعيًا»، وساند فكرة ضريبة المعاملات لتقليل حجم «مدينة لندن» «المتضخم».

بيد أن السياسيين أصبحوا أسرى الأساطير التي تنسجها «مدينة لندن». لقد زعم فولكر كاودر، الزعيم

البرلماني المؤيد لميركل، بأنه لا عجب أن البريطانيين معادون للأمر، حيث تمثل «مدينة لندن» نحو ٣٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي لديهم. وفي الحقيقة، يشكل المالية والتأمين ما يقدر بـ ٩ في المائة. كما أن القطاع ليس فاعلًا في توليد الوظائف، ويوظف أقل من ٤ في المائة من القوة العاملة، وهو ما يساوي تقريبًا عدد شباب بريطانيا العاطلين.

وما يولده بالفعل هو أرباح وعوائد ضريبية هائلة. لكن ينبغي مقارنة هذه بأموال الإنقاذ الطائلة التي حصل عليها «مدينة لندن» بسبب إخفاقه الكارثي، وقد دُفعت من الخزانة العامة. بالإضافة إلى مئات البلايين التي ضُخت في «مدينة لندن» على هيئة تمويل حكومي، وضمانات وتخفيفات كمية منذ عام ٢٠٠٨، ويقدر أن المصارف لا تزال تدعمه بمبالغ قد تصل إلى ٤٦ بليون جنيه إسترليني سنويًا[147].

في غضون ذلك، هم يطيحون بالأشخاص ذوي المهارات العالية خارج الاقتصاد الأوسع، وهم المحرك الرئيسي للثراء المتضخِّم للفئة العليا المكونة من ١ في المائة، ويستمرون في العجز عن لعب دورهم الاقتصادي الرئيسي من توفير ائتمان في متناول اليد للاستثمار المنتج: مرة أخرى تعجز المصارف عن تحقيق أهداف الإقراض للأعمال التجارية الصغيرة ومتوسطة الحجم.

لكن أنصار الحكومة لا يتوانون عن العمل في مجموعات ضغط لحماية أعمال «مدينة لندن» غير

المستقرة حتى من أقل تقييد دولي: ليس فقط من ضريبة توبن، بل أيضًا من منع التصفية المكشوفة، وفرض السيطرة على الملاذات الضريبية، والتقييد طبقًا لمعايير الولايات المتحدة لتداول السلع.

وادّعى كلاودر أن كاميرون وأوزبورن يدافعان عن المصالح البريطانية ضد مصالح الاتحاد الأوربي بمعارضتهما ضريبة المعاملات. إلا أن «مدينة لندن» ليست مصلحة وطنية. هي مصلحة طبقية وقطاعية تقع تحت سيطرتها النخبة السياسية والجهات الرقابية، وقد دفعت الاقتصاد إلى الانهيار. إن مصلحة معظم الشعب في بريطانيا على النقيض من ذلك تقع في قطاع مالي يركز على الإقراض والاستثمار المحليين من أجل استعادة العافية والنمو المستدامين.

لم يكن ذلك أبدًا ضمن أولويات «مدينة لندن». فقد فضّل على مدار تاريخه التعاملات الدولية، والتداول، والإقراض قصير الأجل، بدلًا من الاستثمار المحلي طويل الأجل[148]. طوال الحقبة الماضية التي تطوَّرت، كما حدث في الولايات المتحدة، إلى «أمْوَلَة» طفيلية للخدمات والأسر المعيشية، بينما تم تفريغ الاقتصاد الصناعي بالكامل.

قبل تلك الحالة سوف يتطلَّب ما هو أكثر بكثير من ضريبة توبن. إن إعادة بناء اقتصاد منتج وتحويل مركز الثقل من المالية يتطلبان تدخلًا حكوميًا حاسمًا: أن تقوم الكتلة المركزية للمصارف الحكومية والتي أعيدت

إلى شكل الملكية المتبادلة بدفع الاستثمار في النقل والطاقة وبناء المنازل كبداية. سيقوم «مدينة لندن» ورعاته بمقاومة ذلك بضراوة، لكن الأزمة والضرورة قد تفرضان تغييرًا في بنود المجال السياسي.

لاتزال النخبة غير قادرة على مواجهة الأمر: لقد فشل النموذج الأوربي

٠٣/١١/٢٠١١

قد تظن أن إشراك الناس في صنع أكثر القرارات خطورة، والتي تؤثّر على بلدهم سيكون أمرًا بديهيًا في اتحاد الدول التي تدعي أن الديمقراطية هي أكثر مبادئها التأسيسية تقديسًا. لكن تصريح جورج باباندريو بأن اليونان سوف تجري استفتاء على خطة «الإنقاذ» التي طرحها الاتحاد الأوربي كعلاج بالصدمات قوبل بالغضب من جميع مستشاريات أوربا.

ولقد تم استدعاء رئيس الوزراء اليوناني الآن إلى قمة مجموعة العشرين في مدينة كان من قبل أنجيلا ميركل ليتلقى التوبيخ والتقريع على مثل هذا الجحود الأرعن. وفي جرعة الأسبوع الماضي من القروض الجديدة كان من المفروض أن يقوم بشطب ٥٠ في المائة من ديون المصارف والمزيد من الاقتطاعات الحادة والخصخصة بتسوية الأمر، ووقف خطر إصابة دول اليورو بالعدوى، حتى وإن كانت هشاشة الصفقة قد اتضحت على نحو كريه.

إن مناورة باباندريو هي بالطبع محاولة أخيرة بائسة

لإنقاذ مستقبله السياسي بعد شهور من التحرك الجماعي في الشوارع، بسبب جرعات سابقة من التقشف الفاشل، قد دفعت المجتمع اليوناني إلى شفا الهاوية. قد تسقط حكومته وقد لا يجرى الاستفتاء أبدًا، وحتى إذا تم الأمر لن يخضع اليونانيون بكل تأكيد لسيل التهديدات والابتزاز[149].

لكن الجدل يصل إلى قلب مشكلة أوربا مع الديمقراطية. ما أثار سورة الغضب تلك ليس الخوف من خطر التأخير على سوق السندات المحموم، بل خطر أن اليونانيين قد يصوتون بشكل خاطئ. الأمور في الاتحاد الأوربي لا تتم بالتصويت. وكلما قامت الدولة باستشارة الشعب بالفعل حاولت كلٌّ من الدنمارك وأيرلندا كأن يتم إعادة التصويت إلى أن تأتي الإجابة الصحيحة.

العجز الديمقراطي ينقلب الآن ليصبح أزمة ديمقراطية. من أجل حماية المصارف التي أقرضت اليونان وحمت نخبتها من المطالب الضريبية غير المرحب بها، تم تجريد البلد من سيادته بشكل منهجي، حيث تكاتف مسؤولو الاتحاد الأوربي وصندوق النقد الدولي لصياغة مشروع الموازنة، وتحديد مواعيد انتهاء البوليصات، و«تقديم النصائح» فيما يخص الضرائب، وتمرير التصفيات التي تقوم بها الدولة. لا عجب أن الغضب الدولي يتزايد.

وكل هذا لتحقيق دورة حلزونية مميتة من اقتطاع

الإنفاق وزيادة الضرائب تزيد من غرق اليونان في الركود والديون. الأمر ليس منطقيًا على الإطلاق. إلا إذا كان المتفق عليه هنا هو أن ما يتم إنقاذه ليس اقتصاد اليونان، بل المصارف الأوربية والأمريكية التي يعرضها الدين اليوناني للخطر. من أجل حماية أصحاب العائد ومنع إخفاقاتهم من تجميد المنظومة الائتمانية الأوربية، مرت اليونان بأكبر تضييق مالي حدث في دولة متقدمة على الإطلاق مع غياب إمكانية أي حافز نقدي تعويضي أو تخفيض سعر العملة، بسبب عضويتها في الاتحاد الأوربي.

وكنتيجة لذلك يتعرّض اقتصادها للانهيار وينمو دينها بسرعة كبيرة. ينبغي أن يطرح اقتراح باباندريو بإجراء استفتاء على الأقل مسألة وجود بديل. من غير إنقاذ الاقتصاد اليوناني سيكون أي تخلف عن السداد يتم «بشكل منظم» على حسب بنود الدائنين، وسوف يواجه البلد عقودًا من الكساد. في مثل هذه الظروف سيحدث تخلف عن الدفع مماثل لحالة الأرجنتين، وسوف يبدو الخروج من الاتحاد الأوربي اختيارًا أفضل بكثير.

لكن اليونان ما هي إلا حالة قصوى في أزمة منطقة اليورو. لقد اختزلت البرتغال وإسبانيا، والاثنتان من أعضاء الاتحاد الأوربي وقد كانتا تحت حكم ديكتاتوريين فاشيين حتى منتصف السبعينيات، من خلال شروط الإنقاذ القاسية إلى وضع المحمية التي

تدار من بروكسل وفرانكفورت وواشنطن، مع عواقب اقتصادية واجتماعية وخيمة.

والآن تهدد العدوى إيطاليا، وتهدد أزمة أوربا بخطر دفع الأزمة العالمية إلى الكساد مجددًا. وبما أن حزمة الإنقاذ التي طُرحت الأسبوع الماضي تعتبر حزمة فاشلة بالفعل، لجأ زعماء الاتحاد الأوربي إلى مجموعات الضغط على الصين لكي تقوم بمساندة عملية إنقاذ أوسع، وتحذِّر منظمة العمل الدولية من تفجر في معدلات البطالة والاضرابات الاجتماعية.

لكن كما هي الحال في بريطانيا، فإن أزمة الديون والكساد في منطقة الاتحاد الأوربي ليست مسألة تبذير حكومي. فهي في الأساس نتاج الركود في العوائد الضريبية بسبب الانكماش الاقتصادي الذي أطلقه انهيار عام ٢٠٠٨، والذي ارتجع إلى المصارف التي كانت السبب فيه. لقد انهار الاستثمار الخاص، وإلى أن تبدأ حكومات منطقة الاتحاد الأوربي في إنقاذ الاقتصاد الحقيقي، ستستمر حزم الإنقاذ في الفشل. لكن هذا سيتطلَّب تحولًا جذريًا في سياسات دول منطقة اليورو المركزية، ولا توجد أدنى بادرة تشير إلى ذلك. وكنتيجة لذلك تواجه منطقة الاتحاد الأوربي إمكانية التفكك، ولا توجد أية احتمالات للنجاة بشكلها الحالي.

وليس الأمر في تصوّر أنّ تلك الأخطار والعيوب في قلب الاتحاد الأوربي لم تكن واضحة منذ البداية للنقاد من الجناحين اليميني واليساري. إن ربط سبعة عشر

بلدًا على مستويات مختلفة من التقدم والإنتاج معًا حول عملة واحدة من دون ضرائب واسعة النطاق وإمكانية إنفاقها على نطاق أوسع، وتعزيزها بمصرف مركزي ذو سياسة حازمة في مقاومة للتضخم من دون سلطة مالية كاملة، أو أي نوع من السيطرة الديمقراطية يحظى بثقة، طالما كان كارثة على وشك الوقوع.

ولقد أطلقت تبعات انهيار عام ٢٠٠٨ تلك الكارثة الآن. بالنسبة لمهندسي اليورو، كان من المفترض أن تكون تلك العملة العامل المحفِّز للمزيد من التكامل الذي طالما اعتبروه أمرًا جوهريًا للشركات الأوربية لكي تنمو بالحجم الكافي للمنافسة على المستوى العالمي. والآن هم يعتبرون أزمة منطقة الاتحاد الأوربي نقطة انطلاق لخلق الاتحاد المالي والحوكمة الاقتصادية كما أرادوا دائمًا، في مجموعة أصغر من الدول.

لكن فقدان المصداقية الذي نتج عن الأزمة يتعدّى منطقة اليورو والأيديولوجية الاقتصادية التي شكّلت الاتحاد الأوربي على مدار عقود: من تخفيف الضوابط المالية، والخصخصة، وتمييز قوة الشركات، بغض النظر عن حقوق العمالة المتواضعة التي قُدِّمت للحد من الإغراق الاجتماعي.

هذا هو تحديدًا النموذج الغارق في الأزمة الآن في أنحاء العالم الغربي. وإن المتشككين في الاتحاد الأوربي من التيار البريطاني المحافظ بالطبع مؤيدين لمثل هذا الإعفاء غير الخاضع للمحاسبة ولا يعارضون

إلا احتمال التقليل من شأن صدارة «مدينة لندن» - الذي أدى دوره إلى انحراف الاقتصاد البريطاني وزيادة أثر الانهيار- بسبب تدخل الاتحاد الأوربي.

لكن بينما أثارت ميركل مخاوف الحرب الأسبوع الماضي إذا انهارت منطقة اليورو، لم يقم واحد من الأحزاب السياسية الرئيسية في أوربا بمواجهة فشل هذا النموذج أو الأزمة الديمقراطية التي أحدثها. ولقد تُرِك أمر طلب الإصلاح الشامل بالمنظومة المالية إلى رئيس أساقفة كانتربري والفاتيكان. لكن الأزمة في كل مكان تقلب المبادئ الأساسية للحقبة الماضية رأسًا على عقب، وسيكون العالم مختلفًا تمامًا بعد ما يُزاح الحطام.

يجب أن تتم مقاومة إعادة تأهيل تاتشر حتى النهاية

٠٥/٠١/٢٠١٢

قد يبدو التوقيت غريبًا لهذه المحاولة، لكن هناك عزمًا كاملًا لإعادة تأهيل مارجرت تاتشر الآن. قبل بضعة أعوام كان المؤمنون الحقيقيون في حالة من الذهول بسبب انهيار سمعة بطلتهم. عبّر عمدة لندن من الحزب المحافظ، بوريس جونسون، عن استيائه لتحول اسم تاتشر إلى كلمة تثير الفزع و«رمز للأنانية وتقديم الأنا». وثارت حفيظة موريس ساتشي، مرشدها الروحي السابق في العلاقات العامة، لأن «مبادئها في الرأسمالية تتعرّض للمساءلة».

وفي المعارضة حاول ديفيد كاميرون أن ينأى بنفسه

عن تركة «حزبها السيئ»، لكن بينما يبدأ هو وجورج أوزبورن في مباشرة اقتطاعات أكبر وخصخصة للخدمات العامة على نطاق أوسع مما حققته تاتشر نفسها، يبدو أن فيلم «السيدة الحديدية»، الت تمثل ميريل ستريب فيه دور تاتشر، سوف يهب لإنقاذ سمعة رئيسة وزراء الثمانينيات.

بينما يطالعنا مظهر تاتشر الذي أعادت إحياءه ممثلة هوليوود على نحو مذهل، من على دعايات الفيلم المنتشرة على الحافلات، يؤكد المعلقون أن الفيلم «ليس سياسيًا». هو لا يأخذ أي جانب بشكل صريح بالفعل في معظم أحداث العقد المحتدم من سياسات بريطانيا لما بعد الحرب. ويتم توضيح أن سياسات تاتشر كانت محل جدل ولها معارضة قوية. لكن كما توضح المخرجة فيليدا لويد «القصة كلها تُروى من وجهة نظرها».

ويصور الفيلمُ الناسَ على أنهم يحاولون النيل منها، إلا أننا لا نعرف لماذا بالضبط. نرى الوجوه الغاضبة للمحتجين وعمال المناجم المضربين من داخل سيارتها، لكننا لا نرى المجتمعات المحطمة التي أتوا منها. من خلال التركيز على خرفها، يدعو الفيلم إلى التعاطف مع إنسان يجاهد تبعات التقدم في السن. واللافت للانتباه أن المرأة التي رفضت النسوية بشكل عنيف يتم الاحتفاء بها كأيقونة نسوية، والسياسية التي شنَّت حربًا طبقية صريحة تصوَّر على أنها تحارب ضد

الانحياز الطبقي.

لويد نفسها لا تخجل من هذا الإقحام في الفيلم: هذه هي «قصة زعيمة رائعة فيها عظمة وفيها عيوب». وبطبيعة الحال عارض بعض مؤيدي تاتشر وأعضاء أسرتها تصوير مرضها.

لكن كاتب سيرتها الذاتية المعتمد، تشارلز مور المحافظ العتيد، ليس لديه أي شك بخصوص رسالة فيلم «المرأة الحديدية» السياسية الفاعلة. ويصرِّح بأن الفيلم المرشح لجائزة أوسكار هو «أقوى شكل للترويج الدعائي لليمين المحافظ». وبالنسبة للعديد من الأشخاص دون الأربعين، سيتشكل رأيهم في تاتشر، وما تمثله من خلال هذا الفيلم.

وفي غضون ذلك، أعطى إصدار وثائق مجلس الوزراء لعام ١٩٨١ الأسبوع الماضي دفعة أخرى لإعادة مراجعة تاتشر. لقد استقبل الكشف عن تصريحها بقناة خلفية سرية للجيش الجهوري الأيرلندي خلال الإضرابات عن الطعام، ومعارضتها لمحاولة وزارة المالية حرمان ليفربول من ضخ مبالغ تافهة بعد أعمال شغب توكستث، بترحاب كدليل على براجماتية الزعيمة التي عُرفت بتصلبها الذي لا يحيد.

بيد أن الصدمة الأكبر كانت في التحضيرات السرية التي تتم حاليًا لإعطاء تاتشر جنازة رسمية. في القرن العشرين لم يتلقَ إلا رئيس وزراء واحد، وهو ونستون تشرشل، مثل هذه المراسم الوداعية. ولقد حظيَ

تشرشل بنصيبه من الأعداء السياسيين، بالطبع، من أودية جنوب ويلز إلى الهند. لكن دوره كزعيم حرب، وقتما كانت بريطانيا مهدَّدة بالغزو النازي، كان يعني قبوله كشخصية وطنية إبَّان موته. أما تاتشر، التي دثَّرت نفسها بغنائم سياسية في حرب استعمارية خبيثة في جنوب الأطلنطي، لا تحظى بمثل هذه المكانة، وهي من أكثر السياسيين البريطانيين المسببين للانقسام في تاريخنا.

لقد طرح جوردن براون الجنازة الرسمية في محاولة عقيمة لاسترضاء صحيفة «ديلي ميل». لكن التحالف سيرتكب حماقة أكبر إذا مضى فيما يخطط له حاليًا. لن تعتبر جنازة رسمية لتاتشر مناسبة وطنية من أي نوع لملايين من الناس، بل كحدث موالٍ للحزب المحافظ وإهانة لقطاعات عريضة في البلد.

إن حكومتها لم تخرِّب مجتمعات التعدين السابقة والمناطق الصناعية فحسب، بل إن تاتشر لا تزال مكروهة في جميع أنحاء بريطانيا بسبب الدمار الذي أحدثته وبسبب تركتها السياسية من عدم مساواة وجشع هائلين، وخصخصة، وتفكك اجتماعي. والآن يوقِّع المحتجون عريضة إلكترونية ساخرة للمطالبة بخصخصة الجنازة: إذا استمر الأمر فمن المحتمل أن تقوم المظاهرات في الشوارع.

ففي نهاية الأمر، لم تحز تلك السياسة على ثلث أصوات الناخبين قط، بل ودمرت المجتمعات، وخلقت

بطالة جماعية، وقوضت العملية الصناعية في بريطانيا، وأعادت التوزيع من الفقراء إلى الأغنياء. ومن خلال عدم تقييدها «مدينة لندن»، وضعت حجر أساس الأزمة التي ابتلعتنا بعد خمسة وعشرين عامًا.

لقد كانت تاتشر هي رئيسة الوزراء التي اتهمت نلسون مانديلا بأنه إرهابي، ودافعت عن الديكتاتور التشيلي الفاشي أوجوستو بينوشيه، وزادت من احتدام الحرب الباردة، وأطلقت الشرطة العسكرية على النقابيين المهنيين والمجتمعات السوداء على حد سواء. كانت أول سيدة في منصب رئاسة الوزراء في بريطانيا، لكن سياساتها أصابت النساء بالضرر الأكبر، كما هي الحال مع سياسات كاميرون اليوم.

ومن المعتقدات الشائعة في المؤسسة البريطانية ـوالموقف الضمني لفيلم «المرأة الحديدية» أنه بينما اتخذت تاتشر إجراءات قاسية و«تمادت أكثر مما ينبغي»، كان ذلك دواء ضروري لإعادة اقتصاد السبعينيات المريض إلى النمو الصحي.

لكن شيئًا من هذا لم يحدث. كان متوسط النمو في حقبة تاتشر في الثمانينيات، والبالغ ٢.٤ في المائة، هو بالضبط المعدل ذاته وقت السبعينيات المريضة، وهو أقل بدرجة كبيرة من حقبة الستينيات النقابية. لقد دمّر الانكماش الاقتصادي الحاد لحكومتها خُمس القاعدة الصناعية في بريطانيا خلال عامين، وجوَّف التصنيع، وحقق «معجزة إنتاجية» لم تكن موجودة قط، ونحن

اليوم نعيش مع العواقب.

الأمر الذي نجحت في فعله هو استعادة الحظوة الطبقية، وزيادة الربحية بالتزامن مع تخفيض حصص الموظفين من الدخل الوطني من ٦٥ في المائة إلى ٥٣ في المائة من خلال هجومها على النقابات. لقد واجهت بريطانيا أزمة هيكلية في السبعينيات، لكن كانت هناك سبل عدة للخروج منها. لقد فرضت تاتشر نموذجًا نيوليبراليًا قد شهد فشله في أنحاء العالم الآن.

لا عجب على الإطلاق أن البعض يريد إضفاء هالة حميدة على سجل تاتشر، بينما تقوم حكومة أخرى بقيادة الحزب المحافظ بفرض سياسيات مماثلة لسياسات تاتشر، وتعيد أعمال الشغب والبطالة المتزايدة والتخفيضات القاسية في المعونات سنوات حكمها إلى الأذهان. إن إعادة تأهيل تاتشر ليس متعلقًا بالماضي بقدر ما هو متعلق بالحاضر، ولهذا يجب ألا تمر إعادة تأهيلها دون معارضة. تاتشر لم تكن «زعيمة رائعة». لقد كانت أكثر رئيسة وزراء مدمرة اجتماعيًا في عصرنا الحديث.[150]

---

133 «أوبزرفر»، ١٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠.

134 «جارديان»، ٢١ ابريل/نيسان ٢٠١٠.

135 «جارديان»، ٣١ يوليو/تمّوز ٢٠١١.

136 The Star Chamber ، وهي محكمة إنجليزية كانت قائمة منذ أواخر القرن الخامس عشر وحتى عام ١٦٤١. وكان من أولويات هذه المحكمة ضمان تطبيق

القانون على النخب وأصحاب النفوذ الذين قد لا يخضعون للمحاكم العادية. ولقد سميت بهذا الاسم لأنها كانت تقام في غرفة بالقصر الملكي وستمينيتر يعلو سقفها نجوم مرسومة.(المترجم)

137 مخصصات المنزل الثاني هي أحد تفصيلات فضيحة ضخمة عرفت باسم «فضيحة النفقات البرلمانية» طالت عددًا كبيرا من نواب البرلمان البريطاني في عام ٢٠٠٩، وأثارت لغطًا هائلا وسط الشعب.

138 تعبير شهير، يقصد به المؤلف «برلمان المملكة المتحدة. تم ذكر هذا التعبير لأول مرة في خطبة للسياسي جون برايت عام ١٨٦٥، وكان يقصد به بريطانيا.

139 العنوان الأصلي: "Purge the professionals and let party democracy breathe"

140 كان ديفيد كاميرون وجورج أوزبورن وبوريس جونسون، عمدة لندن المحافظ، كلهم من أعضاء نادي بولنجدون، وهو ناد اجتماعي بجامعة أوكسفورد ذو سمعة سيئة يضم النخبة الثرية من الذكور فقط: «جارديان»، ١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

141 معهد بروكينجز، استطلاع الرأي العام العربي، أغسطس/آب ٢٠١٠.

142 مفتشية الشرطة: دورها محصور في إنجلترا

ويليز، واجبها التفتيش على الشرطة.

143 يشير المؤلف إلى مسلسل بعنوان «The Sopranos» يحكي عن زعيم عصابة في نيوجيرسي.

144 العنوان الأصلي: "This scandal has exposed the scale of elite corruption"

145 مصرف

146 مثال على ذلك ورقة عمل صندوق النقد الدولي التي قدمها ثورنتون ماثيسون، "Taxing Financial Transactions: Issues and Evidence"، مارس/ آذار ٢٠١١.

147 New Economics Foundation, "Quid Pro Quo", September 2011.

148 بعض الآراء بشأن دور «مدينة لندن» التاريخي وعلاقته بالاقتصاد البريطاني تمّ توضيحها في الفصل السادس "Taming the City of London" من كتاب Beyond the Casino Economy لنيكولاس كوستيلو وجوناثان ميتشي وشيموس ميلن، لندن ١٩٨٩.

149 تخلى باباندريو سريعًا عن خططه بإجراء استفتاء، واستقال ليفسح الطريق أمام حكومة «التحالف الكبير» بعد أسبوع.

150 العنوان الأصلي: "A state funeral for Thatcher is bound to lead to protests"

الفصل العاشر الانتفاض والاختطاف

الثورة العربية وأزمة الحركة الارتجاعية (٢٠١١–٢٠١٢)

انطلقت شرارة الانتفاضات العربية على إثر توابع الانهيار الاقتصادي لعام ٢٠٠٨. بعد الإطاحة باثنين من الحكام المستبدين التابعين للغرب في تونس ومصر، تحرك حلف شمال الأطلسي ليستحوذ عسكريًا على العملية الثورية عن طريق التدخل العسكري في ليبيا مما زاد من أعمال القتل في غضون ذلك بينما دعم سحق المعارضة في البحرين والديكتاتوريات الحليفة الأخرى. في تلك الأثناء قامت الحكومات المستبدة في الخليج الموالية للغرب بتأجيج الطائفية للسيطرة على الثورات أو لإخمادها من سوريا إلى السعودية، بينما قامت الولايات المتحدة وإسرائيل بتصعيد التهديد بالحرب على إيران. لكن روح الثورة العربية ألهمت كذلك حركة احتجاجية عالمية ضد إنقاذ الفئة الأغنى البالغة ١ في المائة في حين تدفع الأغلبية ثمن مضاربتهم الرعناء. بعد مرور عقد على أحداث ١١ سبتمبر/أيلول، أصبح الكفاح من أجل مستقبل العالم العربي في أيدي شعوبه، بينما صار رفض الجشع الشركاتي في الناحية الأخرى من العالم هو الوضع البديهي للعصر.

القوى التي انطلقت في مصر لا يمكن إجبارها على الرجوع

٠٣/٠٢/٢٠١١

إن مصير الانتفاضة المصرية في الميزان. هناك وضع ثوري في مصر، لكن لا توجد حتى الآن ثورة. عقب تعهد حسني مبارك بعدم الترشح مجددًا للرئاسة في شهر سبتمبر/أيلول المقبل، تم إطلاق عصابات من الموالين للحكومة اليوم على شوارع القاهرة والإسكندرية.

في أول الأمر طلب المتحدث باسم الجيش من المحتجين التراجع فإن «رسالتكم وصلت». ثم تم إرسال شاحنات محملة بالبلطجية مسلحين بعصي حديدية وسيوف، من الواضح أن العديد منهم ينتمي إلى قوى الأمن، إلى ميدان التحرير في القاهرة للاعتداء على حشود المتظاهرين السلميين ولإرهابهم وطردهم من مركز المدينة، ووفدت تقارير بسقوط قتلى ومئات المصابين. كانت هذه أحدث الهجمات المرتدة للنظام وربما تكون أكثرها فتكًا ضد تيار الضغط الشعبي من أجل التغيير.

في البداية كان هناك انسحاب الشرطة من الشوارع، والسلب المنظم والاستفزازات المسلحة المفتعلة، على ما يبدو لإثارة الخوف لدى الناس وإخضاعهم بالتهديد بالفوضى والتفكك الاجتماعي. والآن تحوَّل مبارك ورفاقه إلى المواجهة المباشرة وخطر حدوث حمام دم واسع المدى، بعدما قتل أكثر من ٣٠٠ شخص بالفعل، كمقدمة محتملة للمطالبة بأن يأخذ الجيش زمام السيطرة لفصل «الطرفين».

من الواضح جدًا أن تلك المناورات في قمة النظام تم تصميمها في واشنطن. ولقد جاء تصريح مبارك يوم الثلاثاء مباشرة عقب زيارة مبعوث إدارة أوباما، فرانك ويزنر، وهو عضو يتلقى راتبًا في جماعة الضغط على الحكومة المصرية، والذي حسب التقارير، قد «حث» الرئيس المصري ألا يترشح مرة أخرى.

كانت القيادات العليا للجيش في العاصمة الأمريكية في زيارة للتشاور، عندما بدأت الاحتجاجات في الأسبوع الماضي. وعمر سليمان رئيس المخابرات الذي عين الآن نائبًا للرئيس للإشراف على الإصلاح السياسي معروف بقربه للولايات المتحدة وإسرائيل؛ وهو الذي أشرف على برنامج وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لتسليم المساجين والتعذيب في مصر؛ ويتزعم علانية سحق أكبر مجموعة معارضة بها، الإخوان المسلمين، بالقوة.

كان رد الإدراة الأمريكية المتعثر على التمرد السلمي، حيث امتدحت في البداية «استقرار» نظام مبارك ثم طالبت «بانتقال سلمي». هو تذكرة بالدعم القاطع الذي قدمته الحكومات الغربية إلى الحكومات العربية المستبدة مثل حكومة مبارك على مدار عقود، وكذلك بالتصميم المتعجرف على الاحتفاظ بالسيطرة على أي ممّن قد يخلفه. إن أصداء شتاء عامي ١٩٧٨ - ١٩٧٩، عندما أسرع السياسيون الأمريكيون والبريطانيون إلى طهران لمساندة الشاه، بينما تظاهر الملايين ضد نظامه

الوحشي، واضحة بلا مجال للخطأ.

كان في مقدور الولايات المتحدة أن تنهي دعمها للديكتاتورية المصرية، والتي بلغ تمويلها لها أكثر من ٣ بلايين دولار سنويًا، في أي وقت. إلا أن القوى الغربية طالما اعتبرت التحول الديمقراطي في العالم العربي خطرًا على سيطرتها على المنطقة ومواردها. ولهذا السبب قام نيكولا ساركوزي بمساندة الحاكم التونسي المستبد الجشع زين العابدين بن علي حتى يوم طرده من البلد.

ولقد قام توني بلير، وهو ما زال مبعوث «الرباعية» التي تتزعمها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، هذا الأسبوع على نحو مميز بإفشاء الموقف الحقيقي تجاه الديمقراطية في بلاد مثل مصر في محفل القوى الغربية المستقبلية. تحدث بلير بأن الرئيس المصري قد كان «في منتهى الشجاعة وقوة من أجل الخير»، هذا هو الرجل الذي سجن وعذب عشرات الآلاف من المساجين السياسيين، بسبب دوره في الحفاظ على السلام مع إسرائيل. يجب أن يكون التغيير في مصر «مستقرًا وسلميًا»، هكذا وضّح بلير، لأنه قد يتم انتخاب الإخوان المسلمين والرأي العام في الشرق الأوسط قد «يصل بصراحة إلى الفكرة الخاطئة».

وهكذا فهناك بعض العدالة التاريخية أو الإلهية في حقيقة أن نقطة التحول بالنسبة لثورة تونس غير المكتملة، والتي أطلقت شرارة التمرد المصري بدورها،

كانت أثر الأزمة الاقتصادية في الغرب. كانت مستويات المعيشة المنهارة والبطالة المتزايدة نتيجة انهيار عام ٢٠٠٨ هما «الشرارة الأخيرة»، هكذا أخبرني زعيم المعارضة الإسلامي التونسي المنفي راشد الغنوشي قبل عودته إلى بلاده في نهاية الأسبوع الماضي. لقد أدى ذلك إلى تصعيد الاستياء من الفساد على غرار عصابات المافيا، وحجم عدم المساواة الهائل، والقمع، والرقابة، والتعذيب، والفقر. وفي مصر، حيث يعيش ٤٠ في المائة من الشعب على أقل من دولارين يوميًا، كان الضغط الاقتصادي أكبر.

لكن من منظور أعمق، هذه الانتفاضة المنتشرة الآن عبر العالم العربي هي في قلب الحركة من أجل تقرير المصير: مطالبة شعوب المنطقة بإدارة شؤونهم الخاصة، والتحرر من السطوة الغاشمة للطغاة الذين يتلقون دعمًا خارجيًا بشكل كبير. وهي ليست مصادفة، أو نتاج خلل ما في الثقافة العربية، أن الشرق الأوسط لديه أكبر مجموعة من الدول المستبدة في العالم.

إن معظمها يقتات على المساعدات الغربية، ولقد كانت النتيجة في أرجاء المنطقة هي الجمود الاجتماعي والاقتصادي. هناك دلالة حقيقية، رغم التحدي القوي الذي مثّلته القومية العربية في الخمسينيات والستينيات، في كون العالم العربي لم يتم تحريره من الاستعمار بشكل تام قط.

بالنسبة لمصر، المحور التاريخي للمنطقة والقوة

العالمية في عهد عبد الناصر، فلقد بلغت تحت حكم مبارك ذروة مهانتها بسبب تدهورها ووضعها التابع بشكل واضح. إن خطر الفزاعة الإسلامية لم يعد ينطلي على أحد. في تونس، يقوم حزب الغنوشي «النهضة» الآن بالتحالف مع الليبراليين والاشتراكيين حول قاعدة من الديمقراطية التعددية، والمساواة بين الجنسين، وحرية الاعتقاد، والعدالة الاجتماعية.[151] وفي مصر، يقوم الإخوان المسلمون الأكثر محافظة بالعمل مع نطاق كامل من القوى المعارضة، وهم ملتزمون بانتخابات تنافسية وسيكونون جزءًا مهمًا من أي شكل مستقل حقًا وديمقراطي في مصر.

وقد انتشرت العدوى بالفعل عبر المنطقة: إلى اليمن والأردن والجزائر وغيرها من المناطق، حيث تتدافع الأنظمة لتقديم إصلاحات ظاهرية للحول دون حدوث أية تغيرات أكثر جذرية. لقد أظهرت تونس أن الشعوب في العالم العربي قادرة بما يكفي ويزيد على تحرير أنفسها من الديكتاتوريات. لقد رأوا وشعروا بقوتهم. وإذا تم إجبار مبارك على الرحيل بالفعل، لن يكون هذا مجرّد البداية بالنسبة لمصر، بل سيقوم بإعادة تشكيل الشرق الأوسط وموازين القوى العالمية الأوسع لعقود قادمة.

وبعد أحداث اليوم يتضح أن النظام المصري سوف يحاول أن يبطش بالحركة الشعبية أو يشتتها إلى انتقال مزيف. إذا تم ذلك بتستر من الولايات المتحدة

أو إسرائيل، سوف يتنامى خوف زعماء التطرف الغربي. مهما كان ما سوف يحدث الآن، فإن القوى التي انطلقت، في مصر وغيرها، لا يمكن إجبارها على الرجوع.

ما هذا إلا بداية النتائج العرضية لانهيار عام ٢٠٠٨

١٠/٠٣/٢٠١١

الاستماع إلى وزراء الحكومة وأقطاب مجالس الإدراة يجعلك تعتقد أن الأزمة الاقتصادية التي اندلعت عام ٢٠٠٨، قد انتهت. يريدوننا أن نظن أن التعافي الضعيف المتقلب لا يزال جاريًا. ويؤكدون، أن الاقتطاعات قد تكون مؤلمة، لكنها ضرورية لإعادة التوازن للاقتصاد، وعلى أي حال فكل ما حدث هو من أخطاء الحكومة السابقة.

وكما هو الحال في البلاد الأخرى، هناك محاولة في بريطانيا عازمة على إعادة النموذج الاقتصادي الذي فقد مصداقيته تمامًا في انهيار عام ٢٠٠٨. لكن الأدلة تتراكم على أن هذا ما هو إلا بوادر الأثر الكامل للأزمة، وأن كلا من الاقتصاد والسياسية سوف يتحوَّل قبل أن تكتمل دورته.

في بريطانيا يعد الولاء للماضي الفاشل هو أكثر الأمور لفتًا للانتباه في الرفض القاطع الذي تتزعمه حكومة الحزب المحافظ، لإجبار المصارف التي تسبَّبت في الانهيار الاقتصادي على الخضوع. قد يكون جشع المصرفيين هو موضوع النفور الشعبي ومظاهر القلق السياسي المعتادة؛ وقد تعتمد نجاة المصارف على أكبر

مساعدات وضمانات حكومية في التاريخ. لكن المديرين التنفيذيين بها كافأوا أنفسهم مرة أخرى بمئات الملايين من الجنيهات في صورة أجور وعلاوات، في الوقت الذي يتم فيه تخفيض الأجور الحقيقية بين فئات القوة العاملة. حتى ستيفن هستر، الرئيس التنفيذي لمصرف أسكتلاندا الملكي المملوك للدولة، يجني ٧.٧ مليون جنيه إسترليني بينما هو عاجز عن القيام بوظائف المصرف الأساسية من زيادة الإقراض للأعمال التجارية التي ضغط حدها الائتماني.

وبدلًا من توجيه المصارف التي يملكونها أو يملكون أسهمًا فيها إلى إلغاء المكافآت ودفع عملية التعافي، قام جورج أوزبورن ومساعدوه من الديمقراطيين الليبراليين فعليًا بإلغاء ما فرضه حزب العمال من ضرائب على المصارف، وتخفيض ضريبة الشركات، وتوقيع اتفاقية غير فاعلة من الواضح أنها لن تحقق أيًا من الأمرين.

وبما أن ما يزيد على نصف تمويل الحزب المحافظ الآن يأتي من المصرفيين، ومديري المحافظ الوقائية، وأباطرة الأسهم الخاصة، فربما لا يكون هناك أي داعٍ للدهشة بخصوص ذلك[152]. لكن، إذا أضفنا مدى وحشية التخفيض في الإنفاق، ونتيجته العكسية، الذي لا مثيل له إلا في الدول العاجزة في أوربا، سنجد أن النتيجة بالنسبة لاقتصاد بريطانيا قد كانت بالفعل كارثية.

ولننحي جانبًا الإجماع الاعتباطي على أنه يلزم رُبعان

متتاليان من الانكماش الاقتصادي ليسمَّى الوضع كسادًا. لقد دخلت بريطانيا بالفعل في ركود مزدوج، حيث انكمش الاقتصاد بمعدل ٠.٦ في المائة في الربع الأخير من عام ٢٠١٠، وكان هذا قبل أن تظهر آثار معظم الاقتطاعات وزيادة الضرائب.

اليونان والبرتغال هما البلدان الوحيدان في الاتحاد الأوربي اللذان تدهور اقتصادهما أيضًا في الفترة نفسها. لكن الأمر وصل إلى أن قام مرفن كينج رئيس مصرف إنجلترا، دون الناس جميعًا، بالقضاء على الكذبة المكرَّرة دائمًا بأن العجز هو نتيجة تبذير حزب العمال، وليس تفكك المنظومة المالية غير المقيدة والتي لم يتم إصلاحها والتي حظيت بموافقة الطبقة السياسية بأكملها[153].

ألقى كينج لوم الاقتطاعات على المصرفيين، وحذَّر من خطر أزمة أخرى إذا لم يتم إخضاع القطاع المالي العملاق. وكان ريتشارد لامبرت، رئيس العاملين في اتحاد الصناعات البريطاني السابق، هو الذي عنَّف الحكومة لاعتمادها العبثي على قسوة الاقتطاعات لتحقيق النمو.

كان رد كاميرون هو التعهُّد بتخفيف المزيد من الضوابط المالية ولوم موظفي الدولة على «تحميل التكاليف على الأعمال التجارية». سوف تكون هذه هي السمة السائدة لميزانية هذا الشهر. ويحمل الأمر كل علامات إعادة إحياء الثمانينيات، بكل ما يعنيه من

المفضلات التاتشرية من زيادة الضرائب على القيمة المضافة، والاقتطاعات الحادة في أفقر المناطق، والخصخصة الشاملة.

ويبدو الوزراء عازمين على إعادة النظام النيوليبرالي الذي تعدَّى إمكانية الإصلاح، بينما الظروف التي سمحت باستعادة الاقتصاد لعافيته في الثمانينيات غير موجودة، بعد تدمير ٢٠ في المائة من القاعدة الصناعية بالبلد، وإنتاج ٣ ملايين من العاطلين تحت حكم مارجريت تاتشر، بما في ذلك بيئة اقتصادية دولية أكثر رفقًا بكثير.

وتظهر أحدث توابع انهيار عام ٢٠٠٨، بطيئة الحركة في سوق النفط. إن الانتفاضة العربية في الشهور الأخيرة استهدفت الديكتاتوريات لأسباب متعددة. لكن شرارة الانطلاق للثورة التونسية، التي أشعلت تمردًا أوسع نطاقًا، كانت اقتصادية: زيادة أسعار الغذاء والبطالة في دول صندوق النقد الدولي النموذجية، بالإضافة إلى تدهور تحويلات العمال القادمة من أوربا التي أصابها الكساد.

والآن وقد انتشرت الانتفاضة إلى ليبيا الغنية بالنفط، وتردَّدت أصداؤها في الممالك الخليجية، بدأت أسعار النفط في الصعود الحاد. إذا استمرت هذه الحالة من الطريق الليبي المسدود، أو إذا وصلت الثورة إلى الدول الرئيسية المنتجة للنفط، سيكون أثر الصعود الحاد للأسعار على استعادة التعافي على المستوى العالمي

شديد الوطأة، وسيحدث أثر ارتجاعي للأزمة الأصلية، ما سوف يزيد من انكماش النمو ويغذي التضخم.

وتستعد المصارف المركزية في أوربا وبريطانيا بالفعل لكساد متجدد على الأرجح من خلال تهديد معدلات الفائدة العالية كرد فعل على أسعار الطاقة والغذاء المتزايدة. وإذا أضفنا إلى ذلك الاضطرابات المستمرة في منطقة الاتحاد الأوربي، سنجد أن أضرار صدمة جديدة في مجال النفط على اقتصاد راكد كاقتصاد بريطانيا والذي استنزفته دوجمائية السوق بالفعل قد تكون واسعة المدى.

إن مغبَّة انهيار عام ٢٠٠٨، تتطلَّب نوعًا آخر من الاقتصاد السياسي. إذا استمر تحالف بريطانيا في تصور أن الاقتطاعات وتخفيف الضوابط المالية، هي السبيل للخروج من الكساد التضخمي، سوف يفشل وتزداد عدم شعبيته. لكن على حزب العمال أيضًا أن يتخلَّى عن السياسات التي ساعدت في توليد تلك الأزمة في المقام الأول.

لقد دافع ديفيد ميليباند، المتباري الفاشل على قيادة الحزب، هذا الأسبوع عن سجل حزب العمال، قائلًا: إن الديمقراطيين الاجتماعيين في أوربا يلزمهم التخلي عن الاعتماد على الإنفاق العام الكبير وسلطة الدولة إذا كانوا يريدون استعادة الدعم في عصر الأزمة الاقتصادية.

بيد أن التدخل الحكومي لم يكن وراء الفشل في

الاستثمار أو الإقراض، بل غيابه كان السبب. ولم تكن مبالغة حزب العمال الجديد في تقييد «مدينة لندن» الذي جعل بريطانيا عرضة بشكل خاص لانهيار الائتمان، بل حماها من خطر انهيار الائتمان. وفي الوقت الراهن، ينبغي للمصارف المملوكة للدولة، وما تملكه من جبال نقود أن توضع في قلب برنامج استثمار لحث التعافي. لكن هذا سوف يعني التخلي عن النموذج الاقتصادي الذي قوضه المبالغة في تطبيقه. وبدلًا من ذلك، تتم تغذيته من أجل الخصخصة.

لقد عبّر ميرفن كينج عن دهشته في الأسبوع الماضي من أن «درجة الغضب الشعبي لم تكن أكبر من ذلك» إزاء ثمن فشل المنظومة. لكن عندما يتم استيعاب أثر تلك التكاليف، في بريطانيا والعالم، سوف يتضح بشكل أكبر أن هذا ما هو إلا بداية النتائج العرضية.

لا علاقة للأخلاق بتدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا

٢٤/٠٣/٢٠١١

وكأنها عادة لا يستطيعون التخلص منها. مرة أخرى تقوم القوات الأمريكية والبريطانية وقوات حلف شمال الأطلسي بقصف بلد عربي بصواريخ جوّالة وقنابل مضادة للتحصينات. كل من ديفيد كاميرون وباراك أوباما يؤكدان أن هذا الأمر لا يشبه العراق في شيء، لن يكون هناك احتلال، الهجوم فقط من أجل حماية المدنيين.

لكن بعد ثماني سنوات من تدشينها خطة الصدمة والترويع المدمرة في بغداد، وبعد أقل من عقد على غزوهم أفغانستان، تقوم القوات الغربية بالتحرك مجددًا ضد دولة مسلمة أخرى، فتضرم النيران في الجنود والدبابات على الأرض وتقتل المدنيين في تلك الأثناء.

بدعم من مجموعة من دول حلف شمال الأطلسي الأخرى، معظمها قد شارك في احتلال العراق وأفغانستان، تتمسّك الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بورقة التوت العربية، الممثلة بالقوات الجوية القطرية التي لم تصل بعد، لإضفاء بعض المصداقية الإقليمية على تدخلها في ليبيا.

وكما حدث في العراق وأفغانستان، فهم يؤكدون أن الدوافع الإنسانية عامل جوهري. وكما حدث في حالتي التدخل السابقتين، يعوي الإعلام من أجل دماء الزعيم الشرير الهزلي، بينما بدأ تغيير النظام حثيثًا في تحويل الغاية المعلن عنها. وحدها الأنا الغربية التي تعتبر غزو بلاد شعوب أخرى باسم حقوق الإنسان أمرًا عاديًا، هي التي تحمي حكومات دول حلف شمال الأطلسي من التحدي الخطير.

بيد أن الحملة بدأت في الانهيار بالفعل. وتحول الرأي العام داخليًا ليعارض العدوان: في الولايات المتحدة وصلت المعارضة إلى ٥٠ في المائة؛ وفي بريطانيا أبدى ٤٣ في المائة معارضتهم للتحرك، في مقابل ٣٥ في المائة قد أبدوا دعمهم، وهو مستوى غير مسبوق من

الاستياء أثناء الأيام الأولى للحملات العسكرية البريطانية، بما في ذلك حملة العراق.

وعلى أرض الواقع فشلت الهجمات الغربية في وقف القتال والقتل، أو إجبار العقيد القذافي على الخضوع؛ وكانت حكومات حلف شمال الأطلسي تتشاجر حول من يتولى القيادة، والوزراء البريطانيون والجنرالات منقسمون حول إذا ما كان الزعيم الليبي هدف شرعي أم لا.

وفي الأسبوع الماضي زعمت حكومات حلف شمال الأطلسي الحصول على دعم «المجتمع الدولي» على خلفية قرار الأمم المتحدة «بالحظر الجوي» والالتماس المقدم من جامعة الدول العربية التي يسيطر عليها حكام ديكتاتوريون. وفي الحقيقة، رفض كلٌّ من الهند، وروسيا، والصين، والبرازيل، وألمانيا دعم قرار الأمم المتحدة وهم الآن ينتقدون أو ينددون بالقصف، كما فعل أيضًا الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية نفسها.

ولقد قال أمينها العام، عمرو موسى، إن القصف قد تجاوز منطقة الحظر الجوي منذ البداية. وبهجومها على جنود النظام التي تقاتل القوى المتمردة على الأرض، تتدخل حكومات حلف شمال الأطلسي بشكل سافر في حرب أهلية، وتقلب موازين القوى لصالح العصيان الذي يتخذ بنغازي قاعدة له.

وأكد كاميرون يوم الإثنين على أن الهجوم الجوي

والبحري على ليبيا قد منع حدوث «مذبحة دموية في بنغازي»، والدليل الرئيسي هو تهديد القذافي بألا «يرحم» المقاتلين المتمردين الذي رفضوا التخلي عن أسلحتهم، وملاحقتهم «دار دار، زنقة زنقة». وفي الحقيقة، رغم كل وحشية الزعيم الليبي وخطابه المشابه لخطاب صدام حسين، فهو لم يكن في أي وضع يسمح له بتنفيذ تهديده. ومع عجز قواته المتهالكة عن استعادة السيطرة على مدن مثل مصراتة أو أجدابيا في الوقت الذي استعاد فيه المتمردون توازنهم، ففكرة أنهم كانوا سيتمكنون من اجتياح مدينة مسلحة ومعادية بها ٧٠٠,٠٠٠ شخص في وقت قريب، تبدو فكرة مستبعدة للغاية.

لكن على الجانب الآخر من العالم العربي، في البحرين المسلحة من الغرب، تقوم قوات الأمن حاليًا بغارات ليلية على منازل نشطاء المعارضة، وهناك حالات اختفاء جماعي بينما الطغاة الملكيون ينفذون حملة قمعية دموية على الحركة الديمقراطية. وفي يوم الجمعة الماضي قتل أكثر من خمسين متظاهرًا بالرصاص في شوارع صنعاء على يد قوات الحكومة في اليمن المدعومة من الغرب.

وبدلًا من فرض منطقة حظر جوي لإجبار النظام اليمني المحاصر على الخضوع، تقوم القوات الأمريكية الخاصة بالعمل في أرجاء البلد دعمًا للحكومة. بيد أن قوات الولايات المتحدة وبريطانيا ودول حلف شمال

الأطلسي الأخرى هي نفسها مسؤولة عن موت مئات الآلاف في العراق وأفغانستان. وفي الأسبوع الماضي قُتل أكثر من أربعين مدنيًا عن طريق هجوم طيارات بلا طيار في باكستان، بينما مات أكثر من ستين شخصًا في الشهر الماضي في إحدى الهجمات الجوية في أفغانستان.

والنقطة هنا ليست مجرد أن التدخل الغربي في ليبيا يتسم بالنفاق على نحو زائد، بل أيضًا أن مثل هذه المعايير المزدوجة هي جزء لا يتجزأ من آلية القوة والهيمنة العالمية التي تسحق آمال أية منظومة دولية ذات مصداقية في حماية حقوق الإنسان.

التدخل الإنساني حسب الطلب، مثلما حدث في ليبيا، لا يقوم بالتأكيد على إمكانية القيام به ولا درجة المعاناة أو القمع، بل على إذا ما كان النظام الذي يرتكب هذه الأفعال حليفًا معتمدًا عليه أم لا. ولهذا السبب فإن الزعم بأن الطغاة العرب سيتورعون عن اتباع نموذج القذافي القمعي نتيجة لتدخل حلف شمال الأطلسي هو زعم بلا أساس على الإطلاق. فدول مثل السعودية تعرف تمام المعرفة أنها ليست معرضة لخطر أن تستهدف ولو من بعيد إلا إذا كانت مهددة بالانهيار.

وهناك احتمالات قائمة أيضًا أن يؤدي الهجوم على ليبيا، مثلما حدث في كوسوفو عام ١٩٩٩، إلى زيادة القمع والقتل، بينما يفشل في تلك الأثناء في حل النزاع الأساسي. ولا عجب على الإطلاق أن تكون قيادة التمرد

الليبي، والتي تفوقها قوات القذافي في الذخيرة، شاكرة للدعم العسكري الأجنبي. لكن أي حركة معارضة عربية تأتي إلى السلطة برعاية طائرات التورنيدو وصواريخ التوماهوك ستكون عرضة للمخاطر على نحو محتوم، وكذلك ستكون حال استقلال البلد نفسه.

بالنسبة للقوى الغربية، التي فقدت توازنها من جراء المد الثوري العربي، يقدم التدخل في ليبيا فرصة لوضع أنفسهم في «الناحية الصحيحة من التاريخ» وكذلك لتأمين مصالحهم النفطية في بيئة ملتبسة بشكل كبير.

إذا لم يتم اغتيال الطاغية الليبي أو ينفجر نظامه داخليًا، ستكون الاحتمالات القائمة طريقًا دمويًا مسدودًا. لا يوجد الكثير من التعاطف مع القذافي في العالم العربي، إلا أن شخصية مؤثرة بالفعل مثل حسن نصر الله، زعيم حزب الله اللبناني، ندد بالتدخل على أنه عودة إلى «أيام الاحتلال، والاستعمار، والتقسيم».

البديل العاجل الآن هو أن تقوم بلاد مثل مصر وتركيا، والتي لديها مصالح شرعية تخص ما يحدث في ليبيا أكثر بكثير، وعلى صلة بكل الجهات، بتولي دور التوصل إلى وقف إطلاق نار حقيقي، وإنهاء التدخل الخارجي، وتسوية سياسية من خلال المفاوضات. لا علاقة للأخلاق بتدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا، هو تهديد للمنطقة كلها وشعوبها.

لم يكن قاتل النرويج منعزلا في غضبه على المسلمين

٢٨/٠٧/٢٠١١

ربما نجد شيئًا من الراحة في التغاضي عن أندرس بيرينج بريفيك كشخص لا يتعدى كونه منعزلًا مضطربًا ذهنيًا. كان هذا رأي عمدة لندن المحافظ، بوريس جونسون، وآخرين. ولقد قام محامي القاتل الجماعي النرويجي بوصمه بأنه «مجنون». وفي هذا ميزة أنه لا حاجة لاستنباط استنتاجات أوسع حول السياق الاجتماعي لهذا الفعل المشين.

لو كان مسلمًا لاستنتج أغلب الإعلام الغربي في الحال أنه يسعى إلى حمام دم إرهابي، ومن المؤكد أنه لن تكون هناك مثل هذه الأحكام، مع أن بعض الهجمات الإرهابية قد قام بها أفراد يعملون منفردين.

وفي الحقيقة، مهما بدا مدى الاختلال في التفجير وإطلاق النيران، فإن الدراسات التي أجريت على هؤلاء الذين يتم تعريفهم كإرهابيين، أظهرت أنهم نادرًا ما يعانون من مرض ذهني أو شذوذ نفسي. قد يتبين أن بريفيك هو حالة استثنائية. لكن سواء كان ادعاؤه بأن هناك أعضاء آخرين كثيرين في شبكة الإرهاب المسيحية الفاشية صحيحًا أم لا، فمن الواضح أنه قد وطدّ علاقات حماسية مع جماعات يمينية متطرفة تلجأ للعنف في الخارج، وفي بريطانيا على وجه التحديد.

وتتضمَّن هذه جهات اتصال مع رابطة الدفاع الإنجليزية الكارهة للإسلام، التي قامت باحتجاجات عنيفة متكرِّرة ضد المجتمعات المسلمة. «أنتم نعمة لجميع من في أوربا»، هكذا قال بريفيك لمؤيدي رابطة

الدفاع الإنجليزية في رسالة إلكترونية، مادحًا «كفاحنا المشترك ضد الإسلاميين الفاشيين». أيًّا ما كان ما قد فعله بريفيك، فهو لم يفعله في معزل.

إن أيديولوجية القاتل النرويجي، التي خطَّها بالتفصيل الممل في بيانه الرسمي المنشور على شبكة المعلومات الدولية المكون من ١,٥٠٠ صفحة، هي بالطبع مثيرة للاشمئزاز وسخيفة. محورها الأساسي هو كره الإسلام والمسلمين، الذين يريد ترحيلهم من أوربا، المتجذر في العقيدة المسيحية المحافظة التي يعلن انتماؤه إليها. هو يعلن عداءه «للماركسية الثقافية». وفي الوقت نفسه هو موالٍ لإسرائيل ومعادٍ للسامية، وهو مناصر للغضب المعادي للمسلمين من الهند إلى دائرة القطب الشمالي.

لقد استوعب القاتل بوضوح تحول اليمين المتطرف من استخدام لغة العرق إلى لغة الثقافة. لكن أكثر الأمور لفتًا للانتباه هو مدى الانعكاس الوثيق لأفكار وثوابت المحافظين عبر الأطلسي عليه والتي كانت طوال عقد هي مأكل أنصار الحرب على الإرهاب ومشربهم، والزعم أن الإسلام والإسلام السياسي يشكلان خطرا مميتًا على الحضارة الغربية.

كل العناصر متوفرة: أسلمة أوربا المزعومة، ونظرية المؤامرة الكلاسيكية عن استحواذ «يورابيا» الخيالي، والهستيريا العنصرية فيما يخص معدل مواليد المسلمين، الصراع الحتمي للحضارات، وكره «الثقافة

التعددية». والاسترضاء المزعوم للإسلام من النخبة الأوربية، كل هذا قد أنشأ مناخًا يستحيل فيه الحديث عن الهجرة.

تعد كل هذه المواضيع بالطبع أساسيات الصحف والمعلقين والمواقع الإلكترونية من التيار المحافظ. وهكذا فمن الطبيعي أن يقتبس بريفيك بحرية من تلك الاستعارات، والتي تبدأ باستعارات برنارد لويس وميلاني فيليبس وصولًا إلى آيان حرسي علي ومارك ستاين.

وأبدت فيليبس، الكاتبة في صحيفة «ديلي ميل»، استياءها من «التشويه». لكن هناك مقالًا لها يستشهد به بريفيك كاملًا اتهم حكومة حزب العمال السابقة «بالخيانة البحتة» لاستخدامها الهجرة الجماعية «لتدمير معنى أن تكون بريطاني الثقافة واستبدال هوية «متعددة الثقافة» به»، وهو بالضبط ما يشعر به بريفيك.

لا يوجد أحد من هؤلاء الكتَّاب بالطبع متعاطف بأي شكل من الأشكال مع المذبحة التي وقعت في النرويج الأسبوع الماضي. لكن هناك استمرارية واضحة للهراء المسموم الشائع في تيار الإعلام الرئيسي خلال السنوات الأخيرة، ولشعارات الشوارع لمجموعات مثل رابطة الدفاع الإنجليزية، وبالطبع، لاندفاع بريفيك.

ويمكن أن نرى الظاهرة نفسها في السياسات الأوربية، حيث أدى صعود الأحزاب اليمينية الكارهة للإسلام من

فرنسا وهولندا إلى النرويج وسويسرا إلى تشجيع مؤسسة تيار يمين الوسط على استخدام رهاب الإسلام كورقة رابحة، والتدثر بقيم «مسيحية»، وإعلان الفشل الذريع لوهم الثقافة التعددية.

لا عجب على الإطلاق أن بعض البرلمانيين من تيار اليمين قد أقروا بتماهي أفكار بريفيك مع أفكارهم: وصفها ماريو بورجزيو، عضو البرلمان الأوربي المنتمي لرابطة الشمال الإيطالية، بأنها «جيدة ومائة في المائة». بيد أن المحافظين الجدد شديدي التعصب، الذين طالما أكدوا إنه يجب طرد «المتطرفين» (المسلمين) الذين لا يلجؤون للعنف لأنهم أضفوا شرعية على «الحزام النقال للإرهاب» وجعلوه متاحًا، قد وقعوا الآن في شر أعمالهم.

هذا هو بالضبط الدور الذي لعبه العديد من المنتمين لأيديولوجيتهم في حالة سفّاح أوتويا. عندما ندد ديفيد كاميرون بالثقافة التعددية في شهر فبراير/شباط، صرّح أيضًا وكان ذلك من دواعي سرور رابطة الدفاع الإنجليزية أن الحكومة البريطانية سوف تبدأ الآن في التصدي «للمتطرفين الذين لا يلجأون للعنف» لأنهم أثروا على أولئك الذين تبنوا العنف.

دعنا لا نتوقع أن يلقى المؤمنون بنظرية المؤامرة الكارهون للإسلام المعاملة نفسها. سيقولون إن بريفيك حالة فردية. وفي الحقيقة، كما تظهر الأرقام في أوربا، الغالبية العظمى من الهجمات الإرهابية في السنوات

الأخيرة نفّذها غير المسلمين. في بريطانيا تبرز مجموعة من الأحكام التي صدرت حديثًا على إرهابيين يزعمون معاداة للمسلمين، أن بريفيك هو أبعد ما يكون عن اعتباره مجرّد ظاهرة نرويجية.

العنف على مستوى أقل والترهيب مستمران بلا انقطاع: في الأسبوع الماضي يوم وقوع المذبحة النرويجية، وفي حادثة متكرّرة بشكل دوري، تم تخريب مسجد في لتن وطلاء الصليب النازي، وشعار رابطة الدفاع الإنجليزية على حوائطه. إن صعود رهاب الإسلام في أوربا والولايات المتحدة هو نتاج التلاعب بمزيج سام من غياب الأمن الاقتصادي، والهجرة الجماعية غير المحمية، وعواقب عقد من الحروب الممولة من الغرب على العالم الإسلامي.

لقد أصبح هذا هو الشكل الجديد والمقبول من العنصرية، وهو يتجاوز في استطلاعات الرأي مستوى الكراهية لأي مجموعة عرقية أو دينية أخرى بمراحل عدة، ويعتنقه هؤلاء الذين ضللوا أنفسهم بقناعة أن التحيز ضد المسلمين لا علاقة له بالعرق بل ويشكل نوعًا من أنواع الدفاع عن القيم الليبرالية.

بالنسبة لهؤلاء الذين فشلوا في تقديم وظائف وأجور ومنازل لائقة، وشجّعوا أرباب العمل على التربّح من عمالة المهاجرين ذوي الأجور المنخفضة، أسهل بكثير أن يقدّموا المجتمعات المسلمة الأقلية ككبش فداء بدلًا من التعامل مع المصارف والإعفاءات الضريبية للشركات

التي تسبَّبت في الأزمة. محاولة نسب مذبحة يوم الجمعة الماضي إلى المرض النفسي، وفصلها عن المستنقع الذي فرَّخها، لن تؤدي إلا إلى زيادة الخطر علينا جميعًا.

حركة «احتلوا» أشعلت شعلة من أجل التغيير الحقيقي

٢٠/١٠/٢٠١١

ليس من الصعب أن نفهم سبب انتشار احتجاجات «احتلوا وول ستريت» على المستوى العالمي. ما قد بدأ قبل شهر على نحو غامض نسبيًا، مستلهمًا من حركات احتلال «الغاضبين:Indignados» في إسبانيا هذا العام، والانتفاضات التي حدثت في مصر وتونس، انتشر الآن في شكل احتجاجات في أكثر من ٩٠٠ مدينة حول العالم. المفاجأة الوحيدة هي؛ أن هذا لم يحدث في وقت مبكر.

بعد مرور ثلاث سنوات على إنقاذ المصارف التي تسبّبت في انهيار الاقتصادات الغربية من خلال تمويل حكومي هائل، لم يتغير أي شيء جوهريًا. ما زالت الأرباح والمكافآت في ازدياد بالنسبة للقلة الحاكمة للقطاع المالي والعمالقة الشركاتيين، بينما معظم الشعب يدفع ثمن مضارباتهم الرعناء من خلال مستويات المعيشة المتدهورة، والاقتطاعات في الخدمات العامة، والبطالة المتزايدة.

نظرًا للتوقيت الذي حدثت فيه الأزمة، في نهاية عصر

من تخفيف الضوابط المالية المتفشي الذي خلق تفاوتًا ضخمًا في المداخيل والثروات، المتركزة في أيدي الفئة العليا المكونة من ١ في المائة والتي يؤمنها السياسيون الذين أتت بهم مصالح الشركات، فإن رد الفعل العكسي ضد كل هؤلاء الذين يتحملون المسؤولية جاء متأخرًا جدًا.

شعار الاحتلال «نحن نمثل ٩٩ في المائة» يعكس بالضبط حقيقة الاقتصادات الأنجلو سكسونية التي أصابتها الأزمة على وجه الخصوص، كما أن مطالب المحتجين بتغيير منهجي تجد أصداء في الرأي العام في الولايات المتحدة أقوى بكثير من الصورة التي تروِّج لها طبقتها السياسية المشدوهة. أغلب الأمريكيين يتعاطف مع الاحتجاجات، بينما يشير استطلاع رأي حديث أن أغلبية محدودة فقط هي التي تعتبر الرأسمالية نظامًا أفضل من الاشتراكية، في البلد الذي يعتبر فيه هذا المصطلح سبَّة سياسية[154].

ولقد قام ذلك بتشكيل الرد السياسي والشركاتي. رغم أنه تم السخرية من المحتجين في البداية لأنهم مشتتون، أو اتهامهم من قبل زعماء جمهوريين على أنهم من «الغوغاء»، فإنهم الآن يجدون دعمًا من المؤسسة الإعلامية بما في ذلك صحيفتا «نيويورك تايمز» و«فاينانشال تايمز» على جانبي الأطلسي. ولقد أصدر أوباما بعض التصريحات الودية، بينما قال موظفوه إنهم الآن يخططون «للترشح أمام وول

ستريت» في الحملة الرئاسية للعام المقبل.

وفي مناخ به حكام أثرياء مثل ورين بفيت، قد بدأوا في التوسل من أجل دفع ضرائب أعلى، فهذه علامة واضحة على قلق النخبة من حجم الغضب الشعبي، ومحاولة تحييد الحركة قبل أن تجر المزيد من المطالب بالتغيير الجوهري. ويبدو أن أمرًا مشابهًا يحدث في بريطانيا، حيث قام رجال الشرطة وصحيفة «ديلي ميل» المحافظة رغم الدفاع المستمر عن فضيحة جماعات الضغط وزيادة البطالة حتى الآن بالتساهل على نحو ملحوظ في التعامل مع محتلي مصرف «مدينة لندن» أمام كاتدرائية القديس بول.

بالطبع وُجه لمحتجي لندن، الذي يعسكرون في مجمع خيم بالقرب من البورصة، إساءات مثل المتسكعون «المشوشون» و«المهرولون الهزليون». لكن رغم رفضهم للمنظومة الاقتصادية الحالية لأنها «غير مستدامة»، احتوى تصريحهم الأول على دعوة «لأن تكون الجهات الرقابية مستقلة حقًا عن الصناعات التي تراقبها»، الأمر الذي يبدو ملائمًا لتصريح في مؤتمر للحزب الديمقراطي الليبرالي.

بيد أنه لا شك أن هذه الاحتلالات ترجع أصداء روح وتنظيم الحركة المناهضة للشركاتية التي اندلعت في سياتل عام ١٩٩٩. إن تكتيك احتلال مكان رمزي (على عكس الإضرابات والاعتصامات والمسيرات) له سوابق تعود إلى أحداث مهبط جرينم كومن للطائرات في

الثمانينيات عبر مجموعة من «الثورات الملونة» الملتبسة غالبًا على مدار العقد الماضي.

لكن الأحداث المؤثرة التي وقعت هذا العام في ميدان التحرير (وقد رفع العلم المصري في معسكر لندن في إشارة تقدير لها) هي التي أعطتها هذه القوة الموحية. في حين أن احتجاجات التسعينيات المناهضة للعولمة وقعت في وقت الازدهار وجنون المضاربة، تستهدف احتلالات اليوم الرأسمالية العالمية وهي في أعمق أزماتها.

ولهذا السبب فهي تظهر بوضوح انعكاس المنطق السائد لهذا العصر. الأمر المشترك أيضًا بين الحركتين، الآن وحينذاك، هو الالتزام الشديد تجاه الديمقراطية المباشرة وتأثير معارضة «الحكم الذاتي» على المشاركة في التيارات السياسية الرئيسية، ويعتبر هذا جزءًا جوهريًا من المشكلة، وليس حلًا لها.

وهي في تلك النقطة تتفق مع الملايين. لكن عندما يصل الأمر إلى مقاومة تقديم أي مطالب سياسية مباشرة على الإطلاق وهذا محل جدل هذا الأسبوع بين محتجي الولايات المتحدة، حيث يقول البعض أن «الفاعلية هي الرسالة» سوف يحد ذلك بالتأكيد من تأثير الاحتجاجات.

إن حركة «احتلوا» قد غيّرت بالفعل المناخ السياسي في الولايات المتحدة. ويقول بعض المعلقين: إن هذا يكفي. والآن يرجع الأمر للسياسيين والخبراء ليحولوا

موضوع العدالة الاقتصادية إلى سياسة. لكن بهذا نعطي المبادرة للمنظومة نفسها التي يرفضها المحتجون، ويصبح مدى وجود قضايا مشتركة مع الآخرين الذين يقاومون التقشف والجشع الشركاتي محدودًا.

وليس هذا فحسب، بل إن أية مطالب ينبغي أن تكون أكثر جذرية بكثير من «المراقبة المستقلة» إذا كانت تريد أن توضِّح الدعوة من أجل التغيير الجوهري والتحرك للتعامل مع الأزمة: فلنقل الملكية الديمقراطية والسيطرة على المصارف والمرافق والثروات وضريبة المعاملات كبداية.

وكما قالت ناعومي كلاين للمحتجين في نيويورك، الحركة سوف تحتاج أيضًا هياكل ومؤسسات ديمقراطية إذا كانت تريد أن ترسخ جذورها ولا تخفق وتذوي. يعد دعم النقابة المهنية لمحتجي الولايات المتحدة علامة مبشرة، وكذلك دعم محتلي لندن لإضراب أصحاب المعاشات بالشهر المقبل، وحصار عمال الكهرباء أمس لموقع بناء تابع لشركة بلفور بيتي بسبب تهديدات بفسخ العقود.

إن شكل هذه الاحتجاجات وتركيزها يتباينان بشكل واسع من بلد لآخر. في تشيلي ركَّزت على التعليم المجاني، لكن الهدف الآن امتد ليشمل المصارف والمحاصيل المعدلة جينيًا. وفي أنحاء أمريكا اللاتينية، حيث بدأ التمرد على النيوليبرالية منذ أكثر من عقد

مضى، كانت تحالفات الحركات الاجتماعية والمنظمات السياسية هي الأكثر نجاحًا في تحويل الاحتجاجات إلى تغيير اقتصادي واجتماعي.

إلا أنه لا توجد بالطبع علاقة تلقائية بين احتجاج واسع المدى وأي تقدم سياسي جذري: لقد تشنّجت إسبانيا بالاحتلالات والإضرابات، ومن المتوقع أن تنتخب حكومة يمينية نيوليبرالية كرد فعل على تقشف الحكومة الاشتراكية. فبوسع اليمين الشعبوي أن يستغل الاستياء الشعبي مثله مثل اليسار.

لكن في غضون أسابيع قليلة ساعدت حركة «احتلوا» على دحض اعتراض الطبقة السياسية على نطاق التغيير الذي تتطلبه الأزمة. والآن ينبغي أن تنتهز الفرصة.

إذا كان التدخل في ليبيا من أجل إنقاذ الأرواح فقد فشل فشلا كارثيًا

٢٧/١٠/٢٠١١

في الوقت الذي أينعت فيه أكثر ثمرة مبشرة في «الربيع العربي» حتى الآن في شكل انتخابات ناجحة في تونس هذا الأسبوع، تم الكشف عن الجانب الأقبح له في ليبيا. وهذا لا يعود فقط، أو بشكل رئيسي حتى، إلى فيديو إعدام القذافي شعبيًا على يوتيوب، برعاية هجوم قوات حلف شمال الأطلسي على جماعته العسكرية.

فغل القتل البشع هذا للطاغية الليبي، بعدما اخترق

معتقلوه مؤخرته بالسكين، كان بالتأكيد جريمة حرب. لكن العديد داخل وخارج ليبيا شعروا بلا ريب أيضًا أنه فعل انتقامي مفهوم بعد سنوات من الحكم العنيف. وربما كان هذا هو رد فعل هيلاري كلينتون، عندما سخرت من الأمر أمام الكاميرا، إلى أن دفع الاشمئزاز العالمي الولايات المتحدة إلى الدعوة لإجراء تحقيق.

لكن بينما تتضح حقيقة ما قد رحّب به الإعلام الغربي على أنه «تحرير» ليبيا، يأتي ذبح القذافي كمجرد انعكاس للصورة الأكبر. جاء في تقرير هيومن رايتس ووتش يوم الثلاثاء اكتشاف ثلاث وخمسين جثة، من العسكريين والمدنيين، في آخر معاقل القذافي في مدينة سرت، قد تم إعدامهم مما يبدو وقد قيدت أيديهم من قبل الميليشات المتمرّدة سابقًا.

أخبرني محققهم في ليبيا، بيتر بوكارت، أمس أنه لا يزال هناك المزيد من الجثث يتم اكتشافها في سرت، حيث تشير الدلائل إلى أن نحو ٥٠٠ شخص، من المدنيين والمقاتلين، قد قُتلوا في الأيام العشرة الأخيرة فقط من جرّاء إطلاق الرصاص والقصف وتفجيرات قوات حلف شمال الأطلسي. وذلك عقب شهرين من الحصار والقصف العشوائي على المدينة البالغ عدد سكانها ١٠٠,٠٠٠ شخص، والتي اختزلت إلى حالة من الدمار تشبه مدينة جروزني على يد جنود المتمردين المنتصرين حديثًا، بدعم من قوات حلف شمال الأطلسي الجوية والخاصة.

كانت هذه آخر المذابح ضمن اكتشافات عديدة مماثلة. ولقد أصدرت منظمة العفو الدولية الآن دليلًا ملخصًا على الاختطافات والاعتقالات الجماعية، والضرب والتعذيب الدوري، والقتل والفظائع على يد الميليشيات المتمرّدة، التي دعمتها كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة على مدار الشهور الثمانية الأخيرة، بزعم منع ارتكاب نظام القذافي هذا النوع من الجرائم تحديدًا.[155]

في تلك الأثناء خضع المهاجرون الأفارقة والليبيون السود إلى حملة عنصرية شرسة من الاعتقالات الجماعية والإعدام دون محاكمة والاعتداءات بسبب الاعتقاد، الذي غالبًا ما يخلو من الصحة، أنهم مرتزقة موالون. وتستمر مثل هذه الهجمات، كما يقول بوكارت، الذي كان شاهدًا على حرق ميليشيات من مصراتة هذا الأسبوع لمنازل في تاورغاء حتى لا يتمكن سكان المدينة من السود والذين يشكلون الغالبية بها المتهمون بمساندة القذافي من العودة.

وطوال ذلك الوقت، غضت قيادات حلف شمال الأطلسي والإعلام المهلل الطرف عن هذه الأعمال المروِّعة، بينما تفاخروا بانتصار الحرية وأصدروا بعض الهمهمات عن ضرورة ضبط النفس. لكنه من الواضح تمامًا الآن أنه إذا كان غرض التدخل الغربي في الحرب الأهلية في ليبيا هو «حماية المدنيين، وإنقاذ الأرواح»، فقد فشل فشلًا كارثيًا.

لقد حاز ديفيد كاميرون ونيكولا ساركوزي على تصريح باستخدام «كل السبل اللازمة» من مجلس الأمن بالأمم المتحدة في شهر مارس/آذار، على أساس أن قوات القذافي كانت على وشك ارتكاب مذبحة في بنغازي على غرار مذبحة سربرنيتشا. ولن يمكننا بالطبع أن نعرف أبدًا ماذا كان يمكن أن يحدث من غير تدخل حلف شمال الأطلسي. لكن في الحقيقة لا يوجد أي دليل حتى في المدن المتمردة الأخرى التي أعاد القذافي السيطرة عليها يوحي بأنه كانت لديه القدرة أو حتى النية على ارتكاب مثل هذه الفظائع ضد مدينة مسلحة مكونة من ٧٠٠,٠٠٠ شخص.

أما ما نعرفه الآن، فهو أنه بينما كان عدد الموتى في ليبيا في وقت تدخل حلف شمال الأطلسي تقريبًا بين ألف وألفي شخص (اعتمادًا على تقديرات الأمم المتحدة)، فبعد مرور ثمانية أشهر وصل تقريبًا إلى أكثر من عشرة أضعاف هذا الرقم. وتتراوح تقديرات أرقام الموتى على مدار الشهور الثمانية الأخيرة حيث عارض قادة حلف شمال الأطلسي وقف إطلاق النار والمفاوضات ما بين ١٠,٠٠٠ إلى ٥٠,٠٠٠. ويقدر المجلس الوطني الانتقالي الخسارة بموت ٣٠,٠٠٠ شخص وإصابة ٥٠,٠٠٠ آخرين.

من بين هؤلاء هناك آلاف لا تحصى من المدنيين، من ضمنهم هؤلاء الذين قتلهم قصف حلف شمال الأطلسي والقوات المدعومة منه على الأرض. ويتضاءل أمام تلك

الأرقام عدد الموتى في أكثر انتفاضات الربيع العربي دموية، في سوريا واليمن. لم يقم حلف شمال الأطلسي بحماية المدنيين في ليبيا، بل ضاعف عدد الموتى منهم، في حين أنه لم يفقد جنديًا واحدًا من جنوده.

لقد سمحت الحرب الليبية للقوى الغربية بالطبع أن تستعيد الأرض التي خسرتها في تونس ومصر، وتضع نفسها في قلب الثوران الذي يكتسح أكثر منطقة حساسة إستراتيجيًا بالعالم، وتضمن ميزات تجارية جديدة في بلد غني بالنفط كان زعيمها السابق لا يمكن الاعتماد عليه على أفضل تقدير. لا عجب أن وزير الدفاع البريطاني الجديد يقول لرجال الأعمال أن «يحزموا حقائبهم» ويتجهوا إلى ليبيا، وأن سفير الولايات المتحدة في طرابلس يؤكد أنه هناك حاجة للشركات الأمريكية على «نطاق واسع».

لكن بالنسبة لليبيين عنى هذا الأمر خسارة التحكم في مستقبلهم والفرض الفعلي لإدارة ينتقيها الغرب من المتمردين على القذافي وعملاء المخابرات الأمريكية والبريطانية. قد يأتي التحدي الأكبر لهذا الاستحواذ الآن من الزعماء الإسلاميين العسكريين الموجودين على الأرض، مثل عبد الحكيم بلحاج، القائد في طرابلس الذي اختطفه المكتب السادس[156] ليتم تعذيبه في ليبيا عام ٢٠٠٤ الذي وضح بالفعل أنهم لن يتلقوا الأوامر من المجلس الوطني الانتقالي.

لا عجب أن قيادات المجلس الآن يطلبون من حلف

شمال الأطلسي البقاء، ولقد أعلن مسؤولو حلف شمال الأطلسي، إنهم سوف «يتحركون» إذا انتهى الأمر بالفصائل الليبية بالاقتتال فيما بينهم.

إن سابقة ليبيا تعد تهديدًا للآمال في حدوث تغيير حقيقي واستقلال في أنحاء العالم العربي وما سواه. في سوريا، حيث توشك شهور من القمع الدموي أن تتحوَّل إلى حرب أهلية كاملة، بدأت عناصر من المعارضة بالمطالبة بفرض «حظر جوي» من أجل حماية المدنيين. وفي أفريقيا، حيث أرسل أوباما حديثًا جنودًا إلى أوغندا، وقدمت فرنسا دعمًا عسكريًا للتدخل الكيني في الصومال، أصبحت فرص تزيين التدافع مجددًا على الموارد في شكل تدخل إنساني بلا حدود.

لقد فاز حزب النهضة الإسلامي التقدمي، الذي تم قمعه بوحشية فيما مضى، في انتخابات تونس هذا الأسبوع على قاعدة من الديمقراطية التعددية، والعدالة الاجتماعية، والاستقلال الوطني. لم تواجه تونس رد فعل ارتجاعيًا على الانتفاضة يشبه بأي شكل ما لقيته بلاد عربية أخرى، لكن تلك الروح هي القوة الدافعة للحركة من أجل التغيير في أرجاء المنطقة التي طالما تم استغلالها والسيطرة عليها من القوى الأجنبية.

الدرس القاسي الذي لقنته لنا المأساة الليبية هو، أن التدخل الأجنبي لا يؤدي إلا إلى خنق الحرية الوطنية وحق تقرير المصير، وهو لا يحمي الأرواح أيضًا.

لقد قامت مصر بوقف المساعي لتحويل الثورات

٢٤/١١/٢٠١١

حتى الأيام القليلة الماضية، كان التشاؤم بشأن الثورات العربية غالبًا. بعد مرور نشوة تونس ومصر، تحول «الربيع العربي» إلى خريف أجرد. أصبح كل من القمع الوحشي، والتدخل الأجنبي، والحرب الأهلية، والثورة المضادة، وعودة أتباع النظام القديم من السمات السائدة يوميًا. وبالنسبة للبعض لم تكن هناك ثورة على الإطلاق؛ وبدا الأمر وكأن تونس المهمشة إستراتيجيًا وحدها التي سوف يسمح لها بالخوض في تحول ديمقراطي حقيقي.

لكن الآن اندلعت موجة ثورية مرة أخرى في مصر، حيث قام الآلاف بتحدي العنف القاتل لاستعادة السلطة من النظام العسكري الذي لم تكن لديه نية التخلي عنها. بعد الإطاحة بحسني مبارك والقبول بعملية انتخابية ودستورية مدارة بإحكام، قام الجنرالات، المتحكمون في أغلب المصالح التجارية، بقمع الحركة الشعبية، وسجن وتعذيب الآلاف، ومهاجمة التظاهرات، وإثارة النزاعات الطائفية.

إلا أن محاولتهم تلك في انتزاع السلطة الدستورية الدائمة هي التي أشعلت الانتفاضة من جديد، وجعلتهم في نزاع مع جماعة الإخوان المسلمين القوية. والآن أجبر المجلس العسكري مجددًا على أن يقدم تنازلات خطيرة، بل وقد يتم إسقاطه إذا أمكن منعه من عزل

حشود المحتجين عن القطاع الأعرض من الشعب.

ويمكن الحكم على موقف الولايات المتحدة وحلفائها الذين ما زالوا عازمين على الحفاظ على مصر كدولة عميلة طيِّعة من ردود أفعالهم على قتل ثمانية وثلاثين متظاهرًا على الأقل وإصابة أكثر من ١,٥٠٠ آخرين. «يجب أن تعود السلطة»، هكذا وضح آليستير برت وزير الخارجية، بينما دعا البيت الأبيض على نحو متكرر إلى ضبط النفس «من كل الأطرف»، تمامًا مثلما فعل في شهري يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط، حينما قامت قوات مبارك بقتل ٨٥٠ شخصًا خلال ثلاثة أسابيع.

منذ يوم الإطاحة بالديكتاتور المصري كانت هناك مساعٍ عاقدة العزم من القوى الغربية، وحلفائها في الخليج، والنظام القديم، من أجل رشوة الانتفاضات العربية أو سحقها أو خطفها. في تونس ومصر تدفقت الأموال العربية والسعودية لدعم الحلفاء. وخصصت إدارة أوباما ١٢٠ مليون دولار من أجل «دعم الديمقراطية» في البلدين، بينما أصبحت الأردن وهي الدولة العربية البوليسية المفضلة للغرب، وإن كانت متقلقلة الآن هي ثاني أكبر مستفيد من المعونة الأمريكية من ناحية نصيب الفرد بعد إسرائيل.

أما النهج الثاني، فكان العودة إلى سحق الاحتجاجات بالقوة. في شهر مارس/آذار أعطت الولايات المتحدة السعودية والإمارات العربية المتحدة الضوء الأخضر

لغزو البحرين، التي تحوي الأسطول الخامس الأمريكي، وساهمت في إخماد الحركة الديمقراطية، وذكرت التقارير أن ذلك كان في مقابل دعم جامعة الدول العربية للتدخل الغربي في ليبيا. وحتى التقرير المدعوم من النظام عن الحملة القمعية يذكر بالتفصيل أشكال القتل والتعذيب والاعتقالات الجماعية التي تلت.

أما التكتيك الثالث فكان أن يضع الغرب وحلفاؤه العرب الاستبداديون أنفسهم في مقدمة الانتفاضات وهو ما حدث في ليبيا، حيث جعلت قطر ودول خليجية سلطوية أخرى تدخُّل حلف شمال الطلسي عسكريًا أمرًا ممكنًا. وكانت النتيجة هي الإطاحة بنظام القذافي، وعدد من القتلى يقدر بنحو ٣٠,٠٠٠ شخص، ونظام جديد يقوم على التطهير العرقي والتعذيب والاعتقال دون محاكمة[157]. لكن من منظور حلف شمال الأطلسي تبدو الإدارة الجديدة المشكَّلة في طرابلس على الأقل موالية للغرب بشكل قاطع.

هذه العودة للقوى الاستعمارية السابقة إلى العالم العربي لاسترداد امتيازات النفط في ليبيا، عقب احتلال العراق، هي التي جعلت محمد حسنين هيكل، أمين سر جمال عبد الناصر فيما سبق، يتحدث أخيرًا عن خطر اتفاقية فعلية جديدة على غرار اتفاقية سايكس بيكو (عملية التقسيم الذي جرى بين بريطانيا وفرنسا بعد الحرب العالمية الأولى) وعن إعادة تقسيم الغنائم في المنطقة.

ومع مُضِيّ الشهور، تم استخدام سلاح آخر، وهو الطائفية الدينية، لتشتيت أو تحويل التحدي الذي تشكله الصحوة العربية. مع علاقة العداء نحو نفوذ إيران الشيعية، كان ضروريًا للتعبئة الخليجية أن تخمد الثوران في البحرين ذات الأغلبية الشيعية. ومع شحن النزاع الذي أعقب غزو العراق، كانت تلك هي الأداة الرئيسية في الحرب الدعائية التي استخدمتها الحكومة السعودية لعزل الاحتجاجات في المقاطعة الشرقية منها الغنية بالنفط ذات الأغلبية الشيعية.

لكنها أيضًا عنصر محوري في الصراع في سوريا الذي تتصاعد مخاطره. وهي تفسر رد الفعل المختلف تمامًا على قمع نظام الأسد الوحشي، الذي أدى إلى قتل نحو ٣,٥٠٠ شخص منذ شهر مارس/آذار، وأنه في اليمن المدعوم من الولايات المتحدة والسعودية، حيث يقدَّر عدد القتلى زهاء ١,٥٠٠ شخص قبل شهرين فقط. بينما كان الرئيس اليمني اليوم في الرياض يوقِّع الاتفاقية التي يدعمها الخليج لتسليم السلطة إلى نائبه مع حصوله على حصانة، تم فرض عقوبات على سوريا، كما تم وقف عضويتها في جامعة الدول العربية، وتواجه خطر التدخل العسكري الأجنبي.

الفارق الرئيسي ليس في مستوى العنف أو في مقاومة الأسد المستمرة للوفاء بعهوده بالانتخابات والإصلاح. بل في كون النظام العلوي حليفًا لإيران وحركة حزب الله الشيعية في لبنان ضد الولايات

المتحدة وإسرائيل والدول العربية العميلة.

والآن يتحوَّل ما قد بدأ كحركة احتجاجية سلمية في سوريا إلى عصيان مسلح كامل الأركان وصراع طائفي خبيث على شفير الحرب الأهلية[158]. ومع عدم قدرة كلا الطرفين على الانتصار، تزداد دعوات زعماء المعارضة المدعومين من الغرب إلى تدخل أجنبي وفرض منطقة حظر جوي على غرار ليبيا. برغم استبعاد دول حلف شمال الأطلسي حدوث ذلك لغياب دعم الأمم المتحدة، فإن ذلك قد يتغير إذا انقلب الصراع إلى قتال على نطاق واسع وأزمة من اللاجئين. واحدة من الطرق لتجنب مثل هذه الكارثة الإقليمية هي الوصول إلى تسوية سياسية في سوريا عن طريق التفاوض تعززها تركيا وإيران، وإن كان تنديد تركيا بحكومة الأسد قد تعدّى حد قابلية تطبيق مثل هذه الاتفاقية.

الأمر الواضح هو، أن الانتفاضات عبر العالم العربي متصلة ببعضها على نحو وثيق، وأن الطائفية والتدخل الأجنبي هما عدوّا ثورته الوليدة. والعنصر الجوهري في مثابرة النظم السلطوية هو الدعم الذي تتلقاه من القوى الغربية العازمة على الحفاظ على التحكم الإستراتيجي. وأن أي شرق أوسط ديمقراطي حقًا سيكون حتمًا أكثر استقلالًا.

ولهذا السبب، فإن إعادة إشعال الثورة في مصر، محور العالم العربي، لا يطرح احتمال تسريع العملية الديمقراطية في البلد نفسه فحسب، بل أيضًا يغير

ديناميكيات المنطقة بأكملها، ويسدد ضربة للمحاولات متعددة الأوجه لإخماد نهضته.

هذا الإضراب من شأنه تحويل مسار جيل بأكمله

٠١/١٢/٢٠١١

لم يكن الوقت مناسبًا للدعوة إلى الإضراب. التحرك العمالي قد يحدث «ضررًا هائلًا» على الاقتصاد. لن يحدث الإضراب أي تغير. عمَّال القطاع العام لن يشاركوا والرأي العام سيكون ضدهم. يقال إن الحكومة «تبتهج سرًا» لأن النقابات «وقعت في الشرك الذي نصبته».

الحملة على «يوم التحرك» محتدمة منذ أسابيع، ووصلت إلى حالة من الهيستريا في الأسابيع الأخيرة. زعمت صحيفة «ديلي ميل» أن عمَّال النظافة في الشوارع وعمَّال الخدمات الاجتماعية المضربين للدفاع عن معاشاتهم التقاعدية يحتجزون البلد «رهينة»، وإن ثمَّة «وحوشًا» تقودهم، بينما نعتتهم صحيفة «صن» التابعة لروبرت مردوخ «بالرعونة» و«الأنانية».

لقد لجأ مايكل جوف وديفيد كاميرون إلى روح الثمانينيات، حيث اتهم وزير التعليم قادة الإضراب بأنهم «متعنتون يريدون الشجار»، واستنكر رئيس الوزراء الإضرابات لكونها «قمة عدم المسؤولية»، بينما أكد في اليوم نفسه أنها جبل تمخَّض فولد فأرًا.

إلا أن زهاء مليوني شخص من موظفي الحكومة، من المعلمين والعاملين بالتمريض إلى العاملات بالمطاعم المدرسية تجاهلوهم، وقاموا بأكبر إضراب حدث في

بريطانيا منذ أكثر من ثلاثين عامًا. من الواضح أن خطاب الحكومة السخيف حول المعاشات الحكومية المطلية بالذهب ٥٠ في المائة يتقاضون ٥,٦٠٠ جنيه إسترليني أو أقل قد جاء بنتيجة عكسية.

لكن ليس مجرد حجم الإضراب هو الذي ميزه، بل إن اتساعه، من مديري المدارس إلى عاملي النظافة بها في كل بقعة من البلد. معظم المشتركين كانوا من النساء، وأغلبهم لم يشارك في إضراب من قبل. «المجتمع الكبير» هو الذي تحرَّك، لكن ليس بالمعنى الذي قصده كاميرون.

ورغم كل جهود الوزراء والإعلام، اجتذب الإضراب تعاطفًا قويًا من الشعب. ولقد تباينت الآراء على حسب الأسئلة، لكن استطلاع الرأي الذي أجرته شركة كومرز[159] في البي بي سي الأسبوع الماضي، وجد أن ٦١ في المائة يوافق أن عمال الخدمات العامة «لهم الحق في الإضراب بسبب التغيرات التي طرأت على معاشاتهم».

قد يتغير ذلك بالطبع إذا طال الخلاف وانقطاع الخدمات. لكن الإضراب الجماعي الذي حدث اليوم قد يساعد في دفن ذلك المفهوم السياسي المسموم المتوارث من شتاء الاستياء؛ أن إضرابات كبيرة الحجم في القطاع العام لن تحظى أبدًا بتأييد شعبي، وتعد نهاية أي سياسي لا يشجبها ويتصدى لها.

لا شك أن قيادات الحزب المحافظ ما زالت حبيسة

عقلية عصر تاتشر هذه. كان رد جورج أوزبورن في بيانه الخريفي هذا الأسبوع، على فشل برنامجه التقشفي هو تكديس المزيد البرامج التقشفية المشابهة لسنوات قادمة، لكن ليس ذلك فحسب، كانت هناك أيضًا أكثر الميزانيات الطبقية فجاجة منذ واقعة اقتطاع نايجل لوسن ثلث المعدل الضريبي للأغنياء عام ١٩٨٨. وأي ادعاء «بأننا في هذا الأمر معًا» سيكون محل سخرية بعد قيام أوزبورن باقتطاع الاعتماد الضريبي لمن يعول الأطفال من ذوي الأجور المتدنية بدم بارد، ما يدفع أكثر من ١٠٠,٠٠٠ طفل نحو الفقر، وهذا لكي يمول التحويلات الجديدة ويخفض الرسوم على الطاقة.

ومن خلال الإعلان عن اقتطاع يبلغ ١٦ في المائة في أجور القطاع العام والحوافز بحلول عام ٢٠١٥، علاوة على خسارة أكثر من ٧١٠,٠٠٠ وظيفة، أعلن المستشار الحرب على قوته العاملة. وإذا أضفنا إلى ذلك خطر حماية أقل للتوظيف لزيادة إغراء صفقات الخصخصة ونهاية جداول الأجور القومية، سنجد أن أوزبورن قد قدَّم حجة قوية جدًا للتحرك العمالي.

إن عمَّال الخدمات العامة محقون في إضرابهم، لأن هذه هي السبيل الوحيدة للدفاع عن معاشاتهم ضد غارة أوزبورن لاقتطاع ٣.٢ في المائة منها، والسبب الوحيد الذي جعل الحكومة تقدم أية تنازلات على الإطلاق. كما أنهم يحمون أيضًا الخدمات العامة من هبوط حاد في الأجور والظروف التي سوف تتدهور

كيفًا بطبيعة الحال.

في حين أنهم بعيدون كل البعد عن الإضرار بالاقتصاد، الذي يتقهقر بسبب قلة الطلب والاستثمار، بل كلما زاد نجاحهم في مقاومة الاقتطاعات وحماية مستويات معيشتهم، كلما زادت إسهاماتهم في الحفاظ على الاقتصاد من الغرق.

لكن إضرابات اليوم، وأي تحرك سيعقبها ليست مجرد مسألة معاشات. بل هي مسألة مقاومة المساعي لجعل عمال الخدمات العامة يدفعون ثمن أزمة لا يتحملون مسؤوليتها، بينما يستمر تضخم الدخول المنتفخة للعاملين في القطاع المالي والشركاتي الذين تسبَّبوا في ذلك الخراب أصلًا.

عندما يتم تخفيض الدخول الحقيقية للأغلبية قسرًا، بينما ترتفع أجور المديرين بنسبة ٤٩ في المائة وتزيد مكافآت المصارف على ١٤ بليون جنيه إسترليني، فهذا هدف لا يجد معظم الناس صعوبة في التماهي معه. وعبر قطاعات القوى العاملة كلها لا يوجد خلاف على من كان «أرعن» و«جشعًا»، بالتأكيد ليسوا العاملين في الخدمات العامة. وكما قال عامل بحديقة في مدينة ليدز دخله السنوي ١٥,٠٠٠ جنيه إسترليني لصحيفة «جارديان»، الإضراب كان السبيل الوحيدة لإضافة إحباط ذوي الأجور المنخفضة على جدول أعمال الأغنياء: «هم لا يعرفون على الإطلاق كيف هي حال أن تعيش على أجر كأجرنا».

لقد كانت إستراتيجية كاميرون وأوزبورن منذ البداية هي فصل القوة العاملة في القطاع العام عن الباقي، والقضاء عليهم للحصول على المزيد من المصداقية في السوق، وإقناع العمال بالقطاع الخاص أنهم سيكونون أفضل حالًا إذا تم تخفيض معاشات الخدمات التعليمية والصحية إلى المستويات التعسة غالبًا أو المعدومة الموجودة في معظم القطاع الخاص.

ولقد أفصح أوليفر لتوين، وزير التنسيق الحكومي المحافظ، عن بوادر ما يخططون له عندما أخبر شركة استشارية إن الخدمات العامة لن يتم إصلاحها إلا عن طريق «بعض التأديب وبعض الترهيب»[160].

لكن يبدو وكأن الوزراء قد أخطأوا الحساب. إن رسالة عمَّال الخدمات العامة المضربين تتماشى مع المزاج الشعبي. ولقد صوت عمال شركة يونيليفر الخاصة لتوهم على القيام بتحرك عمالي للدفاع عن معاشاتهم.

والعامل الجوهري في الحالة المتردية لمعاشات القطاع الخاص والفجوة الأوسع في الثروات وازدياد حجم عدم المساواة على مدار الحقبة الماضية كان تدهور قوة النقابة المهنية. إن سقوط معدل عضويات النقابة منذ السبعينيات هو، انعكاس يكاد يكون مطابقًا للزيادة الهائلة في النصيب من الدخل القومي الذي حصلت عليه الفئة العليا البالغة ١ في المائة في الفترة نفسها.

تلك هي التجربة المشتركة في جميع أنحاء العالم

أينما تمكنت الرأسمالية النيوليبرالية من مقاليد الأمور، وكذلك أيضًا الاعتداء على مستويات المعيشة والخدمات العامة، والإضرابات، والاحتلالات، وأعمال الشغب التي ذاقتها بريطانيا على مدار الثمانية عشر شهرًا الماضية. ولهذا السبب اجتذب إضراب اليوم الدعم من نيكاراجوا إلى بنجلادش.

وبالطبع فإن إضرابًا واحدًا لن يرغم الحكومة على التحول المفاجئ. بعد ضربة أوزبورن للأجور والوظائف، تبقى الاحتمالات بأن يحدث المزيد من التحركات العمالية، بلا أي ضمانات بالنجاح. لكن اليوم كان استعراضًا مؤثرًا لقوة مكان العمل الديمقراطي، الذي يقدم الفرصة لبداية تحويل مسار جيل بأكمله.

لقد بدأت الحرب على إيران. تحركوا قبل أن تهددنا جميعًا

٠٨/١٢/٢٠١١

هم لا يستسلمون. فبعد مرور عقد على الفشل المضرَّج بالدماء في أفغانستان والعراق، والزعزعة العنيفة في باكستان واليمن، وتدمير لبنان، والمذابح في ليبيا، قد نظن أن الولايات المتحدة وأصدقاءها قد أخذوا كفايتهم من الغزو والتدخل في العالم الإسلامي.

لكن يبدو أن الأمر ليس كذلك. طوال شهور تتزايد الأدلة على أن الحرب الخفية التي تشنها الولايات المتحدة وإسرائيل على إيران قد بدأت بالفعل، بدعم من بريطانيا وفرنسا. فقد امتد الدعم المستتر لجماعات

المعارضة المسلحة إلى حملة من الاغتيالات ضد العلماء الإيرانيين، وحرب على الفضاء الإلكتروني، وهجمات على المنشآت العسكرية وقواعد الصواريخ، وقتل جنرال إيراني، ضمن أشياء أخرى.

لم يتم الإقرار بالهجمات بشكل مباشر، لكن صاحبتها إيماءات ولمزات موجهة من المخابرات، بينما بثَّ الإعلام سيلًا من الروايات العدائية، أكثرها غرابة حتى الآن كان عن المؤامرة الإيرانية المزعومة لقتل سفير المملكة السعودية لدى الولايات المتحدة، وزادت القوى الغربية الضغوط من أجل المزيد من العقوبات بسبب برنامج إيران النووي.

أعطى قرار الحكومة البريطانية بأخذ زمام المبادرة في فرض العقوبات على كل المصارف الإيرانية والمطالبة بمقاطعة الاتحاد الأوربي النفط الإيراني، إشارة الانطلاق لتخريب السفارة في طهران على أيدي المتظاهرين الأسبوع الماضي، وما تلاه من طرد للدبلوماسيين الإيرانيين من لندن.

هذه بوادر للشكل الذي يمكن أن يتصاعد إليه النزاع، ثم أتى حادث هبوط طائرة تجسس أمريكية بدون طيار على الأراضي الإيرانية في نهاية الأسبوع. الأمر الذي قد أطلق عليه أحد المسؤولين الإسرائيليين «نوعًا جديدًا من الحرب»، وهذا النوع يمكن أن يتحول إلى النوع التقليدي، وهذا قد يهددنا جميعًا.

في الشهر الماضي، قال مسؤولو وزارة الدفاع

البريطانية لصحيفة «جارديان» إنه إذا تقدمت الولايات المتحدة بخطط للهجوم على إيران (كما يعتقدون أنها قد تفعل)، فسوف «تسعى إلى المساعدة العسكرية من المملكة المتحدة وسوف تحصل عليها»، بما في ذلك الدعم البحري والجوي والسماح باستخدام جزيرة ديجو جارسيا المستعمرة البريطانية التي تم تطهيرها عرقيًا.

سواء كانت دوافع المسؤولين هي استمالة الرأي العام للحرب أم التحذير منها، فهذا اعتراف استثنائي: المؤسسة العسكرية البريطانية تتوقع تمامًا أن تشارك في هجوم أمريكي على إيران بلا سابق استفزاز، تمامًا مثلما فعلت ضد العراق قبل ثمانية أعوام.

الأمر الذي رفضه وزير الخارجية السابق جاك سترو على أنه «لا مجال للتفكير به»، والذي أصبح بالنسبة لديفيد كاميرون فرصة لكلا يتم استبعاده من المشهد، تحوَّل الآن إلى أمر مفروغ منه، إذ قرَّرت الولايات المتحدة شن حربًا لا يوجد أدنى شك في عواقبها الكارثية. لكن لم يكن هناك أي نقاش في البرلمان ولا رفض سياسي من التيار الرئيسي لما أطلق عليه خليفة سترو، ديفيد ميليباند، هذا الأسبوع خطر «السير نيامًا إلى حرب مع إيران». وهذا أمر صادم أكثر لأن الحجة ضد إيران واهنة بشكل مذهل.

في الحقيقة لا يوجد أي دليل يثبث أن إيران تعمل على برنامج أسلحة نووية. ولقد عجز آخر تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية مرة أخرى عن تقديم دليل دامغ،

رغم كل الجهود التي بذلها الرئيس الجديد يوكيا أمانو، والذي وُصف في برقيات ويكيليكس بأنه «ثابت على تأييد الولايات المتحدة في كل قراراتها الإستراتيجية»[161].

وكما حدث قبل غزو العراق، فإن أقوى الادعاءات تقوم على «الاستخبارات السرية» من قبل الحكومات الغربية. لكن حتى جيمس كلابر، رئيس المخابرات القومية الأمريكية، قد قبل الأدلة الموحية بأن إيران قد علَّقت كل برامج الأسلحة في عام ٢٠٠٣ ولم تعد تشغيلها.

الحملة بأكملها تشبه قصة «أليس في بلاد العجائب». إيران، التي تقول إنها لا تريد الحصول على أسلحة نووية، محاطة بدول لديها أسلحة نووية: الولايات المتحدة التي لديها قوات في دولتي أفغانستان والعراق المجاورتين، وكذلك قواعد عسكرية في أنحاء المنطقة وإسرائيل وروسيا وباكستان والهند.

إيران هي بالطبع دولة سلطوية، وإن كانت ليست على نفس درجة قمع حلفاء الغرب مثل السعودية. لكنها لم تغزُ بلدًا آخر منذ مائتي عام. بل تم غزوها من العراق بدعم من الغرب في الثمانينيات، بينما قامت الولايات المتحدة وإسرائيل بالهجوم على عشرة بلاد أو مناطق فيما بينهما في العقد الماضي. وعلى مدى قرن كامل، قامت بريطانيا باستغلال إيران واحتلالها والإطاحة بحكومتها. من إذن الذي يهدد الآخر بالضبط؟

وكما قال وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، أخيرًا: إنه لو كان زعيمًا إيرانيًا لسعى «على الأرجح» لامتلاك أسلحة نووية. المزاعم أن إيران تشكل «خطرًا وجوديًا» على إسرائيل لأن الرئيس أحمدي نجاد قال إن هذه الدولة «يجب أن تختفي من على وجه العالم» لا صلة لها بالواقع. حتى إذا تمكنت إيران من الوصول إلى مرحلة استخدام السلاح النووي محققة طموحها الحقيقي، كما يظنه البعض، فهي لن تكون في وضع يسمح بمهاجمة دولة لديها أكثر من ٣٠٠ رأس نووية، وتدعمها أكبر قوة عسكرية في العالم إلى أقصى حد.

التحدي الحقيقي الذي تمثله إيران للولايات المتحدة وإسرائيل هو أنها قوة إقليمية مستقلة، حليفة لسوريا وحزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية. وفي الوقت الذي تقوم فيه الولايات المتحدة بالانسحاب من العراق، وتعمل السعودية على تأجيج الطائفية، ويتعهَّد زعماء المعارضة السوريون بقطع العلاقات مع إيران وحزب الله وحماس، يزداد خطر الحروب بالوكالة في المنطقة[162].

أي هجوم أمريكي أو إسرائيلي على إيران سوف يحول هذه الزوبعة الإقليمية إلى حرائق عاصفة عالميًا. وسوف تثأر إيران بالتأكيد بشكل مباشر ومن خلال حلفائها ضد إسرائيل والولايات المتحدة والدول الخليجية العميلة لأمريكا، وتمنع ٢٠ في المائة من موارد النفط العالمية التي تشحن من خلال مضيق هرمز.

وبعيدًا عن الموت والخراب، سوف تكون آثار ذلك على الاقتصاد العالمي لا تحصى.

العقل والمنطق يناهضان هذا العمل العدواني. حتى ميئير داجان، الرئيس السابق للموساد الإسرائيلي، قال الأسبوع الماضي إنه سوف يكون «كارثة». وحذّر ليون بانيتا، وزير الدفاع الأمريكي، قائلًا إنه قد «يستهلك الشرق الأوسط في مواجهات وصراعات نندم عليها».

لا يوجد شك أن إدارة الولايات المتحدة شديدة الحرص من التورط في هجوم مباشر على إيران. لكن في إسرائيل، قال باراك إن التحرك سيبدأ قبل نهاية العام القادم؛ وتحدث بنيامين نتنياهو مطالبًا باتخاذ «القرار الصائب في اللحظة الصائبة»، تتم مناقشة احتمالات جر الولايات المتحدة وراء هجوم إسرائيلي بشكل موسع في الإعلام.

قد لا يحدث ذلك. وقد يكون الحديث عن الحرب الغرض منه إثارة القلاقل أكثر منه هجومًا شاملًا. لكن هناك بلا شك أشخاصًا في الولايات المتحدة وإسرائيل وبريطانيا يعتقدون العكس. وخطر الحسابات الخاطئة ومنطق التصعيد قد يقلبان الكفة بشكل حاسم. إذا لم تصبح معارضة الهجوم على إيران جادة، قد تتحول هذه إلى أكثر حروب الشرق الأوسط تدميرًا على الإطلاق.

التدخل في سوريا سوف يزيد القتل ولن يمنعه

٠٨/٠٢/٢٠١٢

يبدو أنه لا حدود للدماء التي يجب على العرب دفعها مقابل «ربيعهم». فبعد المجازر التي وقعت في مصر واليمن والبحرين وليبيا، تحولت الانتفاضة السورية البالغة من العمر أحد عشر شهرًا إلى شكل أكثر بشاعة. أربعة أيام من القصف على المناطق التي سيطر عليها المتمردون في المدينة السورية حمص، خلَّفت صورًا وتقارير بشعة؛ من حصن المعارضة المحاصر في باب عمرو؛ لمساجد مليئة بالجثث، وشوارع تكسوها الأشلاء، ومناطق سكنية تحوَّلت إلى حطام.

المشاهد التليفزيونية المذاعة في العالم العربي أكثر بشاعة من التي نراها في الإعلام الغربي، وصادمة لمشاهديها. أيًا ما كان الجدل حول عدد الموتى من الجانبين، فإن حجم المعاناة الإنسانية لا جدل فيها، وقد جاءت بعد عام تقريبًا من إراقة الدماء المستمرة، والتعذيب والهجمات الانتقامية الطائفية.

وهكذا عندما صوتت روسيا والصين يوم السبت ضد قرار الأمم المتحدة المدعوم من الغرب للتنديد بنظام بشار الأسد، وأمر جنوده بالعودة إلى ثكناتهم، ودعم خطة جامعة الدول العربية لاستبداله، وجد زعماء الولايات المتحدة وبريطانيا وحلفاؤهم، والإعلام الغربي مردودًا من خلفهم، لدى أنفسهم القدرة على استنكار هذا على أنه خيانة «مقززة» و«مخزية» للسوريين.

بيد أن ذلك يفترض أن فرض تغيير النظام من الخارج، وهو ما تضمنه القرار، إما سوف ينجح، أو سيكون له

شرعية، أو من شأنه أن يوقف القتل فعلًا. من خلال إقرار «عملية سياسية» لها ناتج محدد، وانسحاب الجيش السوري من الشوارع من غير توجيه طلب مماثل للمجموعات المتمردة المسلحة، والتطبيق الشامل خلال واحد وعشرين يومًا دون طرح «إجراءات أخرى» في حالة «عدم الامتثال» فهذا يمهد الطريق أيضًا لتدخل عسكري أجنبي.

لقد زعم الكثيرون أن هذا النقض المزدوج أعطى الأسد الضوء الأخضر ليكثف القمع، وزاد من احتمالات وقوع حرب أهلية كاملة. إلا أنه من خلال استبعاد التدخل بدعم من الأمم المتحدة، يمكننا أن نقول إنه وضع ضغوطًا على مجموعات المعارضة الرئيسية، والمجلس الوطني السوري المدعوم من الغرب، من أجل التفاوض، مع العلم أن إستراتيجيته تقوم بالكامل على تهيئة الظروف لفرض حظر جوي على غرار ليبيا.

لقد استخدمت روسيا والصين سوريا لمواجهة محاولة الغرب أن يحصر الانتفاضات العربية فيما يخدم مصالحه. هذا النقض زاد من سطوة روسيا على نظام الأسد، بينما طمأن المسؤولون الروس زعماء المعارضة سرًا أن الخلاف مع الولايات المتحدة، وليس معهم. والآن تعهد باراك أوباما بأن «يحاول حل الأمر من دون اللجوء إلى تدخل عسكري خارجي».

لكن لا يزال هناك الكثير من العمل قبل استبعاد هذا التدخل. إن زعماء الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا

قد بدأوا بالفعل في تأسيس تحالف جديد من المؤيدين يضم التابعين لهم من السعودية الاستبدادية، وحلفائهم في الخليج، ومن دواعي السخرية أن يطلق عليه «أصدقاء سوريا الديمقراطية»، لتقوية المعارضة والإطاحة بالأسد.

بل إن التدخل يحدث بالفعل. فقد ذكرت التقارير أن السعوديين والقطريين يمولون ويسلحون المعارضة. وينعم الجيش السوري الحر بملاذ آمن في تركيا. ويقال، إن القوات الخاصة الغربية تقدم الدعم العسكري على الأرض. وإذا فشل كل هذا، يمكن دائمًا تجاوز الأمم المتحدة من خلال استحضار «مسؤولية حماية» المدنيين، كما حدث في ليبيا.

لكن شيئًا من هذا لن يوقف القتل. بل سوف يزيده. هذا هو الدرس الواضح من تدخل حلف شمال الأطلسي العام الماضي في ليبيا. عندما بدأ كان عدد الموتى يتراوح بين ألف وألفين. وبحلول الوقت الذي تم فيه القبض على معمر القذافي وإعدامه شعبيًا بعد مرور سبعة أشهر، كان يقدر بأكثر من عشرة أضعاف تلك الأرقام. كما كانت تركة التدخل الأجنبي في ليبيا عبارة عن تطهير عرقي جماعي، وتعذيب، واعتقال دون محاكمة، واستمرار النزاعات المسلحة، وإدارة موجهة من الغرب لا تخضع إلى المحاسبة لدرجة أنها قاومت الإفصاح عن أسماء أعضائها.

لقد أعطت روسيا والصين الآن إشارة تؤكد أنهما لن

يسمحا بأن تكون هناك دول أخرى مثل ليبيا التي فرضت الأمم المتحدة العقوبات عليها. لكن بالنسبة للولايات المتحدة وبريطانيا وحلفائهما فالانغماس في ادعاء المسؤولية الأخلاقية تجاه سوريا أو التظاهر بأنهم أصدقاء شعبها منافٍ للعقل. فهم ليسوا مسؤولين عن موت مئات الآلاف في العراق وأفغانستان فحسب، أو فلنقل عن دعمهم لديكتاتورية البحرين، التي حتى وهي تقمع الانتفاضة بها بعنف تدعم قرار الأمم المتحدة بانتقال ديمقراطي في سوريا. بل كفلوا على مدار خمسة وأربعين عامًا الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري، ومع ذلك يتعهدون الآن بضمان «النزاهة الإقليمية» في سوريا.

إن الأزمة السورية تعمل على مستويات عدة. جزء منها هو انتفاضة شعبية ضد النظام القومي السلطوي، الذي لا يزال محتفظًا بقدر لا يستهان به من التأييد الشعبي. في مواجهة العنف المطرد تحولت تلك الانتفاضة أكثر فأكثر إلى ما وصفه تقرير جامعة الدول العربية المسرَّب بأنه «كيان مسلح».

كما أن الصراع اتخذ بعدًا طائفيًا على نحو شرس، حيث يستخدم النظام الأمني العلوي خوف الأقلية من الأغلبية المعارضة التي يسودها التيار السني لصالحه. ولقد غذَّى هذا على الأرض موجة من التطهير والقتل العقائدي على غرار العراق ولبنان.

لكن البعد الثالث دور سوريا الحليف الإستراتيجي

الرئيسي لإيران هو الذي جعل هذه الأزمة سامة لهذه الدرجة، في المنطقة التي حاول بها العرب والدول العربية العميلة تحويل مسار مد الصحوة العربية لصالحهم من خلال تأجيج الصراع مع طهران.

إن الإطاحة بالنظام السوري سوف تكون ضربة خطيرة لنفوذ إيران في الشرق الأوسط. وبينما يتصاعد الصراع في سوريا، تتصاعد المواجهة الغربية الإسرائيلية مع إيران. حتى عندما أقر وزير الدفاع الأمريكي ليون بانيتا ورئيس المخابرات القومية جيمس كلابر، أن إيران «لا تسعى لتكوين أسلحة نووية»، فقد صرَّح بانيتا بأنّ هناك «احتمالًا كبيرًا» أن تقوم إسرائيل بمهاجمة إيران قريبًا، وربما في شهر أبريل/نيسان، في الوقت الذي تواجه فيه إيران عقوبات تتعلق بتصدير النفط من قبل الاتحاد الأوربي بسبب برنامجها النووي تشل حركتها.

التدخل الغربي في سوريا ومعارضة روسيا والصين له لا يمكن أن نفهمه إلا ضمن هذا السياق: جزء من الحرب بالوكالة ضد إيران، التي تنذر بكارثة أن تتحوَّل إلى حرب مباشرة. وفي غضون ذلك لا توجد دلالات تشير أن النظام السوري أو المعارضة تحقق تقدمًا حاسمًا.

إذا كانت المعارضة غير قادرة على الوصول إلى السلطة إلا من خلال إطلاق الرصاص وإذا لم ينهر النظام داخليًا، فالسبيل الوحيد للخروج من الحرب الأهلية المتغوِّلة هو الوصول إلى تسوية سياسية عن

طريق التفاوض تؤدي إلى انتخابات حقيقية. ولكي تكون لذلك أية فرصة في النجاح، يجب أن تضمنه الآن القوى الرئيسية في المنطقة وما دونها. إن بديل التدخل من الغرب والديكتاتوريات الخليجية لن يؤديا إلا إلى بحر أكبر بكثير من الدماء المراقة، وسوف يحرم السوريين من السيطرة على بلدهم.

«هذيان حمقى؟» لقد كان التاريخ هو الحكم في ذلك

٠٦/٠٩/٢٠١١

في الوقت الذي ضربت فيه الطائرة الثانية مركز التجارة العالمي، بدأت المعركة لتعريف هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، على جانبي الأطلنطي. في الولايات المتحدة أطلق الرئيس بوش الدعوة المشؤومة إلى الحرب على الإرهاب، بينما ناصر الإعلام القضية. وفي بريطانيا حذا حذوه توني بلير ومشجعوه في حماس. وكانت النتيجة الحتمية، أن واجهوا معارضة ضئيلة للادعاء السخيف القائل بأن تلك الفظائع قد جاءت بلا أي مقدمات، وأن البلد يجب أن يتبع وجهة القوى العظمى الجريحة.

لكن تلك المعارضة لم تكن قوية كفاية. كان رد الفعل السياسي والإعلامي يشير إلى أن المعارضين همجيين، هؤلاء الذين ربطوا بين ما حدث للولايات المتحدة في نيويورك وواشنطن والتدخل الغربي في العالم الإسلامي، أو اعترضوا على السعي وراء الحرب.

إلا أنه منذ الحادي عشر من سبتمبر/أيلول عام ٢٠٠١،

حرصت صحيفة «جارديان»، (على نحو يكاد يكون متفردًا في الصحافة البريطانية) على أن تصل تلك الأصوات بوضوح في نقاش يضم كل الأطياف حول أسباب وقوع الهجمات، وكيف ينبغي أن يكون رد الولايات المتحدة والعالم الغربي.

ولقد شارف رد الفعل العكسي الخبل. ورغم غرابة الأمر فإنه بعد مرور عقد على سماح صحيفة «جارديان» للكتَّاب أن يقوموا بالربط بين الهجمات وسياسة الولايات المتحدة في بقية أنحاء العالم، لا يزال هذا الفعل يُعد خيانة، فيما يُزعم أنه «عداء للأمريكية».

لقد كتب مايكل جوف، وهو الآن وزير في الحكومة المحافظة، في صحيفة «تايمز» أن صحيفة «جارديان» أصبحت بمنزلة «عصابة برادا ماينهوف» أعضاؤها من «الطابور الخامس». واستنكر الروائي روبرت هارس، الذي كان يعدُّ مقربًا لبلير، استضافتنا «هذيان حمقى» غير قادرين على استعياب أن العالم الآن يشهد إعادة للحرب على هتلر[163].

ولقد خصَّصت صحيفة «تيليغراف» عمودًا «للحمقى المفيدين» يستهدف صحيفة «جارديان»، بينما أعلن أندرو نيل، أن الجريدة ينبغي أن يطلق عليها «الإرهابي اليوم» ووبخنا ريتشارد ليتلجون من صحيفة «صن» لأننا «صحافة يسارية فاشية تشن حربًا دعائية معادية للأمريكية»[164].

وليس لأن صحيفة «جارديان» نشرت فقط المقالات التي تحاول إيضاح السياسة الإمبريالية الأمريكية أو تعارض العدوان الأمريكي البريطاني على أفغانستان. على العكس تمامًا: في الأيام الأولى القليلة نشرنا مقالات لجيمس روبين، المستشار في إدارة كلينتون؛ والقائد الأسبق في حلف شمال الأطلسي ويزلي كلارك؛ ووليام شوكروس («كلنا أمريكيون الآن»)؛ والكاتب في صحيفة «واشنطن بوست» جيم هوجلاند، الذي يطالب بالثأر، وآخرين يساندون عملية الانتقام العسكري.

المشكلة بالنسبة لنقاد صحيفة «غارديان» كانت أننا أيضًا نفسح مجالًا لهؤلاء الذي عارضوا الأمر، وأدركوا أن الحرب على الإرهاب سوف تفشل، وستجلب الفظائع وإراقة الدماء للملايين في تلك الأثناء. لقد استضافت صفحات التعليق بها المدى الكامل لآراء حجبتها أغلب وسائل الإعلام؛ بعبارة أخرى، لقد أطلقت الصحيفة العنان للتعددية التي يدَّعي معظم حراس الإعلام أنهم ينحازون إليها من ناحية المبدأ، إلا أنهم يواجهون صعوبات في تطبيقها. ولقد استعنا بعرب ومسلمين، أفغان وعراقيين، يلفظهم الإعلام الغربي بشكل دوري.

وهكذا في يوم الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، نشرت صحيفة «جارديان» ما كتبه جورج جالاوي، عضو البرلمان عن حزب العمال حينذاك، عن «حصاد زوبعة» دور الولايات المتحدة العالمي. ثم حذَّرت الكاتبة

السورية، رنا قباني، من أن تغيير سياسات الولايات المتحدة تجاه باقي العالم هو الشيء الوحيد الذي سوف يجلب الأمن للأمريكيين (الأمر الذي تعرَّضت بسببه إلى اتهامات بشعة من الصحفي الأمريكي جريج بالاست بإنها «إرهابية داعرة»). وفي اليوم التالي تنبأ جوناثان ستيل (على عكس الاعتقاد السائد آنذاك) أن الولايات المتحدة وحلفاءها سوف يفشلون في إخضاع أفغانستان.

من ذا الذي يجادل هذا الرأي اليوم، وقد وصل عداد الموتى الأمريكيين في أفغانستان إلى ذروة جديدة في شهر أغسطس/آب؟ أو يجادل الذين حذَّروا من مخاطر خرق الحقوق المدنية، ونحن نعلم الآن بشأن معتقل جوانتانامو، وأبو غريب، و«تسليم الأسرى الاستثنائي»؟، أو أن الحرب على الإرهاب سوف تشعل الإرهاب وتنشره، بما في ذلك باكستان، أو أن غزو العراق سوف يكون كارثة دموية، مثلما قالت مجموعة من كتاب صحيفة «جارديان» في الأسابيع المشحونة التي تلت الحادي عشر من سبتمبر/أيلول؟

وكمحرر مقالات الرأي في صحيفة «جارديان» حينذاك، فإن مقالي الذي تلا الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول مباشرة حاز خصومة بشكل خاص، خصوصًا بين هؤلاء الذين أكدوا أن الهجمات لا علاقة لها بتدخل الولايات المتحدة، أو دعمها للاحتلال والديكتاتورية، في العالم العربي والإسلامي. ولقد شعر آخرون أن

الوقت لا زال مبكرًا على التحدث بمثل هذه الأشياء، في حين أن الأمريكيين قد تكبدوا خسائر فادحة.

لكن في تلك الأيام الأولى تحديدًا، التي قامت الإدارة الأمريكية فيها بتحديد مسار الكارثة، كان من الضروري دحض روايات بوش وبلير الكاذبة بأن هذا الهجوم هو هجوم على «الحرية» وعلى «أسلوب حياتنا»، ولا علاقة له بما فرضته الولايات المتحدة (وبريطانيا) على الشرق الأوسط وغيره. وكان أغلب الرسائل الإلكترونية التي تلقيتها ردًا عليَّ، ومن ضمنها رسائل من قراء أمريكيين، يتفق مع هذا الرأي.

ثم بعد ثلاثة أشهر سقطت كابول، ووجَّهت الحكومة إدانة مظفَّرة لهؤلاء في الإعلام الذين عارضوا غزو أفغانستان (من بينهم شخصي وكتاب آخرون في صحيفة «جارديان») والذين يزعم أنه تم «إثبات خطأ موقفهم» من الحرب على الإرهاب. ولقد استنكرنا روبرت مردوخ من صحيفة «صن» لأننا «نتملَّص من الحرب»[165].

من بين هؤلاء «المتملِّصين» كانت مادلين بنتينغ من صحيفة «جارديان»، التي أشارت إلى احتمال تحول أفغانستان إلى فيتنام أخرى وإلى انها قد تصبح مركز «الحروب غير النظامية المطولة»، عندما كان زعيم الحزب الديمقراطي الليبرالي السابق بادي آشداون (مثله مثل الحكومة) يصر على أن فكرة حدوث «حملة حرب نظامية تمتد طويلًا» في أفغانستان هي فكرة

«خيالية»[166]. وبعد مرور عقد نعرف من الذي «قد ثبت خطأ موقفه».

أما أكثر الردود حماسة على رحابة مقالات الرأي في صحيفة «جارديان» بعد الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، كان من الولايات المتحدة نفسها، حيث كان النقاش حول ما قد حدث، ولماذا حدث، في حكم المنتهي في التيار الإعلامي الرئيسي عقب الهجمات. إحدى النتائج العرضية لهذا الصمت العام الرسمي كانت زيادة هائلة في عدد القراء من الولايات المتحدة لموقع صحيفة «جارديان»، حيث بحث ملايين الأمريكيين عن منظور واتساع في الآراء كانا غائبين في بلدهم.

لقد تضاعفت نسبة الإقبال على موقع صحيفة «جارديان» في الشهور التي تلت الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، القادم من الولايات المتحدة. ولقد علقت مقالات من صحيفة «جارديان» على واجهات المكتبات من بروكلين إلى سان فرانسيسكو. وكما تقول ميلي بل، المحررة في «جارديان أنليميتد» ومديرة المحتوى الرقمي بقسم الدراسات العليا بالصحافة في جامعة كولومبيا حاليًا: إن الجدل الذي تلا الحادي عشر من سبتمبر/أيلول أدى إلى «تحول شامل» بالنسبة لصحيفة «جارديان»، حيث حوّلها إلى واحدة من بين اثنين من أسرع المواقع نموًا في الولايات المتحدة، وخلق نقطة انطلاق لوجود نسبة قراء أمريكيين تفوق في بعض النواحي نسبة القراء في بريطانيا.

وهذا يوضح مدى خطأ هؤلاء الذين اتهمونا «بمعاداة أمريكيا» الشديد عام ٢٠٠١ في الحكم على المجتمع الذي ادّعوا أنهم يناصرونه.

---

151 فازت حركة النهضة بأكبر نصيب على الإطلاق من الأصوات في انتخابات المجلس التأسيسي التونسي في شهر أكتوبر/تشرين الأول عام ٢٠١١.

152 «إندبندنت»، ٩ فبراير/شباط ٢٠١١.

153 «ديلي تيليجراف»، ٤ مارس/آذار ٢٠١١.

154 استطلاع Rasmussen Reports، أبريل/نيسان ٢٠٠٩.

155 منظمة العفو الدولية، "Detention Abuses and Staining the New Libya" و "A Battle for Libya: Killings, Disappearances and Torture"، ٢٠١١.

156 المقصود به Military Intelligence, Section ٦، أو MI٦، وهو جزء من «اللجنة المشتركة للمخابرات»، أو المخابرات البريطانية.

157 «إندبندنت»، ٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.

158 «نيويورك تايمز»، ١٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.

159 ComRes، شركة بريطانية تختص بالأبحاث واستطلاعات الرأي.

160 «جارديان»، ٣٠ يوليو/تموز ٢٠١١.

161 «نيويوركر»، ١٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.

162 «وول ستريت جورنال»، ٢ ديسمبر/كانون الأول

.٢٠١١

163 «تايمز»، ١٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١؛ «ديلي تيليجراف»، ١٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١.

164 «أوبزرفر»، ٢٣ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١.

165 «صن»، ٢١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١.

166 «أوبزرفر»، ١٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١.

عن المؤلف شيموس ميلن

من مواليد عام ١٩٥٨، صحافي وكاتب بريطاني، درس الفلسفة والسياسة والاقتصاد في جامعة أوكسفورد، ودرس الاقتصاد في جامعة لندن. عمل ميلن مراسلا لصحيفة «جارديان» من مواقع مختلفة كالشرق الأوسط وشرق أوربا وروسيا وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية، كما كان كاتبًا لصحف أخرى مثل «إيكونوميست» و«لوموند ديبلوماتيك» و«ذا لندن ريفيو أوف بوكس». من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٧ عمل محررًا لمقالات الرأي في صحيفة «جارديان»، وهو الآن كاتب عمود ومساعد تحرير في نفس الصحيفة.

إصدارات أخرى للكاتب:

«العدو بالداخل: الحرب الخفية ضد عمال المناجم»، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ٢٠٠٤، فيرزو بوكس/ماكميلن بابليشر.

The Enemy Within: the Secret War against the Miners, ١٩٩٤, ١٩٩٥ and ٢٠٠٤, Verso Books/Macmillan Publishers.

«ما بعد اقتصاد الكازينو»، عمل مشترك مع نيكولاس كاستلو وجوناثان ميتشي، ١٩٨٩، فيرزو بوكس

Beyond the Casino Economy, with Nicholas Costello and Jonathan Michie, ١٩٨٩, Verso Books.

عن المترجمة أميرة المصري

من مواليد الإسكندرية عام ١٩٨٣. درست اللسانيات والأدب الإنجليزي، وحصلت على ليسانس الآداب عام ٢٠٠٥ من جامعة الإسكندرية. تعمل مترجمة ومحررة حرّة من اللغتين الإنجليزية والألمانية إلى العربية.